



مركز تاريخ مصر المعاصر
الادارة المركزية للمراكز العلمية
مركز الكتب والوثائق القومية

أوروبا في القرن التاسع عشر

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

تصدير

د. السيد فليفل

المجلد الثانى

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨



مركز المكتبة والمuseum القوميتي

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا في القرن التاسع عشر :

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

المجلد الثانى

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والمuseum القوميتي

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

شكرى ، محمد فؤاد .

الصراع بين البورجوازية والإقطاع / تأليف محمد فؤاد
شكرى . ط 2 . - [القاهرة] : دار الكتب والوثائق القومية ،
2008 .

مج 2 ؛ 24 سم .

فى رأس العنوان : أوربا فى القرن التاسع عشر

تدمك . 7 - 0596 - 18 - 977

١ - أوربا - تاريخ - القرن التاسع عشر

ب - العنوان

٢٨ ، ٩٤٠

إخراج وطباعة :

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٧٦٢ / ٢٠٠٨

I.S.B.N. 977 - 18 - 0596 - 7

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، صدر في شهر مارس من هذا العام (١٩٥٨) المجلد الأول من (الصراع بين البورجوازية والإقطاع) الدراسة التي عقدناها لتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، أو بالأحرى في النصف الأول منه بين سنتي ١٧٨٩ ، ١٨٤٨ . وكنا حاولنا في هذا المجلد الأول إظهار الصلة بين نشوء المبدأ القومي والمذهب الحر ، وبين ظهور البورجوازية أو الطبقة المتوسطة ، تخوض غمار نضال عنيف ضد أصحاب السيطرة من الطبقات الممتازة في المجتمع الأوروبي : ذلك المجتمع الذي لم يكن حتى هذا الوقت قد استطاع القضاء على بقايا الإقطاع في أوروبا ، لا من الناحية الاجتماعية ، ولا من الناحية السياسية ، أو الأخرى الاقتصادية .

وكنا قد أوضحنا في المجلد الأول كذلك ، كيف أن الثورة الفرنسية كانت التجربة الكبرى التي مرت بها البورجوازية ، عندما راحت هذه تعمل لتشييد صرح الدولة القومية ذات المبادئ الحرة ، فتوقف على نجاح هذه التجربة ظهر البورجوازية بالسلطة في ظل نظام « دستوري » ، وذلك كانت الغاية التي هدفت إليها الطبقة المتوسطة دائماً في نضالها ضد الطبقات ذات الامتيازات في (النظام القديم) . ولقد كان معنى فشل البورجوازية ، لو أن عناصر الرجعية في أوروبا تمكنت من قمع (الثورة) ، أن يقضى لمدة من الزمن — لاشك في أنها سوف تطول كثيراً — على القومية والمذهب الحر ، كمثل عليا يسترشد بها المجتمع البورجوازي في أوروبا ، في بناء نظامه السياسي بالشكل الذي عرفه القرن التاسع عشر بعدئذ .

ونحن في هذا المجلد الثاني — الذي بين يدي القاريء الكريم ، قد قطعنا

شوطاً آخر فى دراسة (الصراع بين البورجوازية والإقطاع) ، وذلك فى فترة من التاريخ الأوروبى ، بين عامى ١٧٩٩ ، ١٨١٥ ، شهدت أحداثاً جسيمة ، خلفت آثاراً عميقة على كيان المجتمع الأوروبى من الناحيتين المادية والروحية معاً . ولقد كان بسبب ذلك أن اصطلح المؤرخون على تسمية هذه الفترة (بعصر نابليون) . ولم يكن غرضنا فى هذه الدراسة تفصيل تاريخ الإمبراطورية النابليونية - لبيان الأحداث والوقائع وحسب ، ولـكننا توخينا أن نبرز الحقيقة التالية : وهى أن الإمبراطورية التى أقامها نابليون ، كانت « امبراطورية بورجوازية » قامت على أكتاف الطبقة المتوسطة فى فرنسا ، واستطاعت أن تفرض سلطانها على أوروبا خصوصاً بفضل مؤازرة البورجوازية (العالية) لها واستندت على تشريعات تؤمن أهل الطبقة البورجوازية على مصالحهم ، ووضعت لها تنظيمات كفلت لهؤلاء السيطرة السياسية والاقتصادية فى الدولة .

ومن هذه الناحية ، كانت الإمبراطورية النابليونية ، إذاً ، حلقة أخرى فى سلسلة التجارب الكبرى التى مرت بها الطبقة المتوسطة ، منذ قيام الثورة الفرنسية ، إلى أن أمكن أن تفوز البورجوازية نهائياً بالسيطرة فى النظام الأوروبى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؛ وتدعمت بذلك أركان القومية والمذهب الحر : الدعامين اللتين تقوم عليهما هذه السيطرة البورجوازية .

وكما حدث أن رضيت البورجوازية ، أثناء الثورة الفرنسية ، بتضحية المبادئ الحرة ، الديمقراطية . فقد حدث عند تأسيس الإمبراطورية النابليونية أن رضيت البورجوازية كذلك بتضحية كل الحقوق السياسية التى كان من حقها التمسك بها . ومبعث التضحية فى كلا الحالين ، كان رغبة البورجوازية فى الاطمئنان على مصالحها بالصورة التى تخيلتها حينئذ . أما نابليون فقد أخذ يعرض البورجوازية عن حقوقها السياسية التى فقدتها ،

بابتداع ألقاب النبيل والشرف ، وإقامة (بلاط) إمبراطورى ، وإصدار أوسمة جوقة الشرف ، وغير ذلك من «مظاهر» الإمبراطورية اللازمة (لنظامه) وحتى يتسنى مكافأة هذه البورجوازية العالية على الخدمات التى صارت تسديها لإمبراطوريته .

ومثلما كان للثورة الفرنسية آثار ظاهرة فى أوروبا من ناحية القومية والمذهب الحر ، فقد خلفت الإمبراطورية النابليونية كذلك من هذه الناحية آثاراً خطيرة الشأن على أوروبا ، كانت أهمها مباشرة — ولاشك — استثارة (الأمم) للمقاومة ضد نابليون ، وهى المقاومة التى أدت إلى انهيار السيطرة النابليونية فى أوروبا . وسوف يرى القارىء ، أن مبعث هذه المقاومة (الأممية) ضد نابليون ، كان انتشار الشعور الوطنى ، وذيوع الآراء (القومية) التى نادى بها قادة الرأى والمفكرون فى البلدان ذاتها التى خضعت لنظام نابليون وإمبراطوريته .

بقيت كلمة أخيرة ، هى أننا أضفنا إلى هذا المجلد قسماً من البحث المتعلق (بأوروبا تحت نظام مترنخ) ، وهو الذى يشمل الفترة الباقية من هذه الدراسة — أى بين سنتى ١٨١٥ ، ١٨٤٨ ؛ على أن يتم نشر بقية فصوله فى المجلد التالى . وقد رأينا أن نرجىء الكلام عن أهمية الصراع بين البورجوازية والإقطاع فى هذه الفترة ، حتى تتاح الفرصة لإن شاء الله لصدور المجلد الثالث والأخير من هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق .

المؤلف

العباسية ٣ ربيع الثانى ١٣٧٨
١٦ أكتوبر ١٩٥٨

الكتاب الثالث
عصر نابليون

الباب الأول

القنصلية

(١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ - ١٨ مايو سنة ١٨٠٤)

تمهيد : الجمهورية القنصلية وديكتاتورية الفرد

ذكرنا أن مجلس الخمسة الذي اجتمع برئاسة لوسيان بوناپرت مساء يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ ، وهو يوم انقلاب ١٩ بريمير ، كان قد قرر أن يعهد إلى اللجنة القنصلية التنفيذية التي تألفت من (سييس) و (روجرديكو) و (بوناپرت) بتنظيم إدارات الحكومة ، ونشر السكينة والاستقرار في الداخل ، والوصول إلى تحقيق السلام على قواعد ثابتة ومشرفة في الخارج . ولم يكن ذلك برنامج الهيئة الحاكمة فحسب ، بل كان السلام في الداخل والخارج مطلب الأمة بأسرها ، بعد أن أتعبت الحروب الطويلة ، وأنهكت أعصابها الانقلابات المتلاحقة ، وصارت ترفو إلى تحقيق الآمال الكبيرة التي كانت تجيش في صدور أبنائها ، وقت أن بدأت الثورة سنة ١٧٨٩ ، أو تريد أن تجعل أمراً مفروغاً منه ، تتيجتين على الأقل ، من نتائج هذه الثورة : إلغاء الحقوق الإقطاعية ، وعملية بيع أملاك الدولة . وذلك كان برنامجاً ضخماً ولا شك ، ولكن بوناپرت ، الذي تسلم من الآن فصاعداً زمام الحكم في نظام الجمهورية الجديد ، كان يدرك ضخامة المهمة الملقاة على عاتق هذا النظام ، ولم يتردد في تحمل مسؤولية الاضطلاع بها وحده . ولكن قبل أي نشاط آخر كان يجب الفراغ من وضع الدستور الذي كانت قد تألفت لجنة لوضعه ، وهو الدستور الذي تحتم لذلك أن يكفل للجنرال بوناپرت أكبر قسط من السلطة ، كي يتسنى له تنفيذ مشيئة الأمة على أساس البرنامج الذي أوضح معالمه قرار مجلس الخمسة يوم أن عمل هذا المجلس على (إنهاء الثورة) .

الفصل الأول

دستور العام الثامن

(١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩)

استغرق وضع الدستور الجديد مدة شهر ونصف شهر تقريباً من ١١ نوفمبر إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩. ومنذ أول ديسمبر كانت جريدة المونيتور قد أذاعت ملخصاً لبعض الآراء التي تقدم بها (سيس) كقواعد للدستور الجديد ، يفي منها أن يجعل حق الانتخاب مقصوراً على شاغلي الوظائف العمومية في الهيئات الإدارية والقضائية والتشريعية في الدولة ، الذين سماهم الشعب أصلاً لهذه الوظائف ، أو الذين عينتهم الحكومة بها ، وصاروا لذلك يهتمون جدياً بضرورة المحافظة على المبادئ التي أنت بها الثورة والإبقاء على النتائج التي تمنحنت عنها . وأما الهيئة التشريعية فقد أشار (سيس) بأن تتألف من أربعانة عضو يتجدد ربع عددهم سنوياً ، يضعون القوانين وفق حاجات المجتمع ومطالب الحكومة . وقد وضع (سيس) على رأس هذا النظام كله (ناخباً أعظم) لا يمكن عزله ، يعطى مخصصات قدرها ستة ملايين فرنك ويقيم في قصر فرساي ، ويلحق بخدمته ثلاثة آلاف حارس ، تصدر باسمه القرارات والقوانين وأحكام القضاء ، ثم إن هذا الناخب الأعظم يسمى قنصلين : أحدهما للحرب والآخر للسلام .

هذه المقترحات لم تلق قبولا لدى بوناپرت الذي سرعان ماهاجمها هجوما عنيفا بدعوى أنها خليط من الآراء المموشة . وحمل بوناپرت على ذلك (الناخب الأعظم) خصوصا ، إذ قال عنه : إنه (ظل هزيل لملك كسول) . وأمكن بفضل وساطة (تاليران) و (رودر) Roederer تجنب القطيعة

بين بونايرت وسييس ، ولكن بونايرت مالبث حتى جمع لديه بمقره فى قصر
لكسمبورج أعضاء لجنة الدستور (يوم ٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩) ، فلم يمض
أحد عشر يوما على اجتماعهم حتى كان قد تم إنجاز مواد الدستور الجديد
فى ٩٥ مادة ، وذلك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ (أى يوم ٢٢ فبراير من السنة
الثامنة) ، وقد صار يعرف بدستور العام الثامن .

وقد احتفظ هذا الدستور بنظام التمثيل النيابى ، ولو أن هذا التمثيل كان
اسميا فقط ، حيث كاد يقضى النظام الذى جاء به الدستور على كل صوت
للشعب . ذلك بأن الانتخاب جعل على أربع مراحل ، إذ ينتخب سواد
الشعب (أعيان أو نواب القومونات) ، بينما ينتخب هؤلاء من بينهم عشر
عدهم فقط (أعيان أو نواب المديرىات) ثم ينتخب هؤلاء بدورهم من بينهم
عشر عددهم كذلك (أعيان أو نواب فرنسا) ، ثم يجرى من بين هؤلاء
الآخرين انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية .

والهيئة التشريعية تتألف من مجالس ثلاثة : مجلس الشيوخ Le Sénat
من ٨٠ عضوا يعينهم القناصل لمدة حياتهم ، مهمتهم السهر على الدستور
والإشراف على تطبيقه ، ثم تعيين أعضاء المجلسين الآخرين (الترييون)
Tribunat والمجلس التشريعى Corps Législatif باختيارهم من قوائم
الانتخاب . وأما (مجلس الترييون) فيتألف من مائة عضو ، ومهمته بحث
ومناقشة القوانين والمسائل التى تعرضها عليه الهيئة التنفيذية . (والمجلس
التشريعى) يتألف من ٣٠٠ عضو ، ومن حقه فقط الموافقة على هذه القوانين
أو رفضها .

أما السلطة التنفيذية فقد تألفت من ثلاثة قناصل لمدة عشر سنوات ،
من الممكن تجديدها بصورة مستمرة ، على أن يكون بونايرت (قنصلا أول)
وأن يحتفظ بالمنصبين الآخرين لكل من كباسيرس Cambacérés و (لبران)
Lebran ونصت المادة ٤١ من الدستور على أن من حق القنصل الأول

«استصدار القوانين ، وتعيين وعزل أعضاء (مجلس الدولة) Conseil d'Etat حسب إرادته ، والوزراء والسفراء وكبار الوكلاء الخارجيين ، وضباط الجيش في البر والبحر ، وأعضاء الحكومات (الإدارات) المحلية ، وقومسييري الحكومة (نوابها) لدى المحاكم ، وهو الذي يسمى كل القضاة لدى المحاكم الجنائية والمدنية ، خلاف قضاة الصلح وقضاة النقض دون القدرة على عزلهم ، بينما نصت المادة ٤٢ على أن للقنصل الأول القول الفصل في كل أعمال الحكومة الأخرى ، فيكفي قرار القنصل الأول لاعتماد أى إجراء أو لإبطاله ، وليس للقنصلين الثانى والثالث إلا صوت استشارى فحسب .

وواضح إذاً أن هذا الدستور أعطى كل سلطة فعلية للقنصل الأول . فإلى جانب الحقوق التشريعية والتنفيذية الواسعة التى صارت له ، كان من حقه (بالاشتراك مع القنصلين الآخرين ، ولم يكونا فى نفس مرتبته) تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وهؤلاء هم الذين يعينون أعضاء الهيئة التشريعية (بمجلسيها : التشريعى ، والقريون) ، وذلك باختيارهم من بين الأسماء الواردة فى آخر قائمة للانتخاب بعد تعدد عملية الانتخاب ذاتها فى مراحلها الأربع السالفة الذكر . فلم يعد الشعب قريب الصلة بممثليه ، بل كادت تختفى تماماً فى هذا النظام كل إرادة له .

ولقد أعلن هذا الدستور رسمياً يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وأدرك سواد الشعب أن الدستور الجديد إنما يعطى كل سلطة لقائده المظفر (بونابرت) . ولم ير الشعب فى ذلك إلا سبباً لرضائه ولزيادة اطمئنانه على أن الأمور سوف تسير فى الطريق المحقق للسكينة والاستقرار فى الداخل وللبسط ألية السلام فى الخارج .

وأعرب الشعب عن ثقته الكاملة فى النظام الجديد ، عندما تقرر الاستفتاء العام على هذا الدستور - (تطبيقاً للمادة الأخيرة منه) - فى اليوم نفسه (١٥ ديسمبر) ، فأيد الشعب الدستور بأغلبية ساحقة ، حيث تبين عند

إعلان نتيجة الاستفتاء في ٧ فبراير سنة ١٨٠٠ ، أن الذين قبلوا الدستور ٣,٠١١,٠٠٧ ، بينما الذين رفضوه بلغوا ١,٥٦٢ فقط . ولم ينتظر بونايرت ظهور نتيجة الاستفتاء ليعلن بداية العمل بالدستور ، بل تحدد لوضعه موضع التنفيذ يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وبادر بونايرت بتأليف (مجلس الدولة) ، فاختار للتعاون معه رجالاً اعتقد فيهم القدرة على القيام بمهامهم ، دون نظر إلى ماضيهم السياسى . من هؤلاء كان بولاي دى لامورث Boulay de la Meurthe صاحب القانون المعروف الذى حرم نبلاء العهد القديم كل حقوق المواطن ، ثم رودرر Roederer من رجال العهد القديم ، وأحد أعضاء الجمعية الأهلية التأسيسية ، ثم ديفرمون Defermon وكان من الجيرونديين ، ثم برون Brune وكان من مؤسسى نادى الكوردلييه قبل التحاقه بالجيش ، ثم غانتوم Ganteaume وقد اشترك فى الحرب الأمريكية . وقد تعين هؤلاء لرئاسة أعمال التشريع ، والشئون الداخلية ، والمالية ، والحرية ، والبحرية .

وكذلك اختار سييس ، وروجيرديكو ، وكباسيرس ، ولوبران مع بونايرت أعضاء (مجلس الشيوخ) دون تمييز بين الأحزاب أو الهيئات القديمة ، سواء كان الذين وقع الاختيار عليهم من رجال (العهد القديم) أو أعضاء الجمعية الأهلية التأسيسية ، أو حكومة الإدارة ، كما كان من بينهم علماء وعسكريون وماليون وغير ذلك . وقد اختار أعضاء مجلس الشيوخ هؤلاء - حسبما نص عليه الدستور - أعضاء المجلس التريون المائة وأعضاء المجلس التشريعى الثلاثمائة .

ووقع الاختيار على الأعضاء السبعة الذين تألفت منهم الوزارة ، دون نظر كذلك إلى ماضيهم القديم ، أو إلى الأحزاب والهيئات التى كانوا ينتمون إليها سابقاً . نذكر من هؤلاء الوزراء (برثلييه) Berthier الذى تعين للحرية ، وتاليران الذى تسلم وزارة الخارجية . وفوشيه Fouché الذى

عين للبوليس (أو الشرطة) ، وكان إلى جانب هؤلاء وزراء للبحرية ،
والمالية (لوسيان بونابرت) ، وللعديل .

وهكذا كما قال بونابرت : سوف يجد رجل الثورة (الثوري) ما يبحث
على الثقة في هذا النظام عندما يشهد فوشيه وقد صار وزيراً ، وسوف يملأ
الرجاء صدر الرجل من النبلاء في إمكان العيش بسلام طالما أن أسقف أوتان
القديم (أى فاليران) قد صار كذلك وزيراً ، فاحد هذين يحمي يسارى
والآخر يحمي يميني . لقد افتتحت طريقاً عظيماً في استطاعة الجميع أن
يسيروا فيه .

ولتحقيق «العيش بسلام» عمدت حكومة القنصل الأول إلى استصدار
التشريعات التى ألغت بها قانون الرهائن ، وأجازت عودة المبعدين الذين
كانوا قد نفوا على أثر انقلاب فريكتدور ، وأوقفت إضافة أسماء جديدة
على قوائم المهاجرين ، واستبدلت بالقسم القديم (الذى تقرر من ١٦ يوليو
سنة ١٧٩٧) وكان منطوياً على كراهية شديدة للبلدية ، وعداً بسيطاً
بالولاء للدستور، وبدأت تحقيقاً لمعرفة عدد القساوسة الذين كانوا فى السجن .
ومن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لنشر السلام الداخلى ،
استصدارها العفو عن ثوار الغرب (الشوان) Chouans الذين يرضون
بالقسليم ، مع التهديد بتوقيع أشد العقوبة على زعماء ثورة فنديه الذين
لا تزال تدمر انجلترا بالمعونة . وفى ١٨ يناير سنة ١٨٠٠ قبل أكثرية زعماء
فنديه وبريطانيا الاتفاق مع الحكومة ، واستطاعت هذه التخلص من زعماء
الثورة الذين أصرروا على المقاومة (مثل فروتيه Frotte فى نورمانديا الذى
قبض عليه وأعدم فى ١٨ فبراير سنة ١٨٠٠) . وأما فى بريطانيا فقد انهمز
زعماء الثورة ، وسلم كادودال Cadoudal فى ١٤ فبراير ، ثم لم يلبث أن فر
إلى انجلترا (فى مايو) عندما اكتشفت مؤامرة للملكيين ضد النظام الجديد
(فى مايو) من السنة نفسها (١٨٠٠) .

ولتأمين السلام الداخلى من أعداء (الجمهورية) الذين اتخذوا من بعض

الصحف أداة ينفثون بها سمومهم ، قررت حكومة القنصلية إلغاء حرية الصحافة ، وهى التى نصت دساتير الثورة الثلاثة التى صدرت بين عامى ١٧٩١ ، ١٧٩٩ على وجوب احترامها - ولو أنه لم يكن لها وجود عمليا - فصدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٠٠ بوقف وتعطيل كل الصحف السياسية فى باريس « طوال مدة الحرب » ، وكان عدد الصحف التى سمح باستمرار صدورها ثلاث عشرة صحيفة فقط ، وجب عليها أن تجعل اهتمامها مقصورا على « العلوم والفنون والآداب والتجارة والإعلام » .

الفصل الثاني

السلام العام

صلح أميان (٢٥ مارس ١٨٠٢)

ولما كانت مهمة النظام الجديد ، تحقيق السلام العام ، أى إنهاء الحرب التى كان يهدد استمرارها ببقاء التحالف الدولى (الثانى) قائماً ضد فرنسا ، فقد صار واجباً على بوناپرت مواجهة الموقف الخارجى ، بمواصلة الحرب مع النمسا ، حجر الزاوية فى هذا التحالف ، وحل انجلترا على عقد صلح مشرف مع فرنسا .

وبدا بوناپرت بأن نشر خطابين مفتوحين ، أحدهما إلى ملك انجلترا جورج الثالث بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ ، والآخر إلى الإمبراطور فرانسيس الثانى ، يعرض عليهما الصلح ، ولكنهما رفضا أن يجيبا على رسالة من شخص اعتبراه « مفتصباً » للحكم . ثم إن الحكومة الإنجليزية (وزارة وايم بيت) كان قد صح عزمها على إضعاف فرنسا ، واعتقدت أن في وسعها إذا استطالت الحرب بضعة شهور أخرى ، وتزايد ضعف فرنسا ، أن تحصل من هذه على شروط أفضل للصلح . وأما النمسا فكانت مرتبطة بحليفاتها انجلترا ، ولا تريد علاوة على ذلك مغادرة إيطاليا . وحينئذ لم تسفر عن شيء المحادثات التى دارت بين الفريقين ، فكان جواب انجلترا أن عودة الأميرة القديمة (البربون) إلى الحكم فى فرنسا كفيل وحده لدرجة كبيرة بضمان السلام والهدوء فى أوروبا . وأظهرت هذه المفاوضة بوناپرت أمام الشعب الفرنسى بمظهر الراغب فى السلام حقاً ، والذي صار مرغماً على أن

ينحوض غمار حرب « ضرورية » كان بونابرت - ولا شك - يريد بها على أمل الفوز بانتصارات جديدة لزيادة دعم سلطانه . وعلى ذلك فقد أخذ القنصل الأول يتبها للحملة المقبلة . فن الناحية السياسية ، عمل على عزل النمسا بأن استمال بروسيا (فردريك وليم الثالث) إلى التزام الحياد ، وروسيا (بول الأول) إلى الخروج من التحالف ، ومن الناحية العسكرية اتخذ عدة إجراءات لضمان تموين الجيش بحاجاته الكاملة ، ومنع سرقات الموردين ، وذلك لا اعتقاد القنصل الأول أن طاعة الجند ، وخضوعهم للنظام الدقيق ، مرتنان بسد حاجاتهم من الأغذية والملابس والعتاد . كما دعا للخدمة العسكرية كل المطلوبين للجندية في هذا العام ، وجمع في ديجون Dijon جيشاً من الاحتياطى يبلغ الستين ألف رجل تحت قيادة الجنرال (برثيه) . ومهمة هذه القوة الأولى كانت تخلص الجنرال ماسينا Massena الذى كان النمساويون قد أرغموه مع الجنرال سولت Soult على الارتداد بجيشه إلى جنوة ، وفرضوا عليه الحصار بها . وكانت حملة هذا العام (١٨٠٠) قد بدأت منذ شهر إبريل ، بالعملية التى أفضت إلى محاصرة (ماسينا) فى جنوة ، مع زميله (سولت) ، وكان الأول هو صاحب القيادة على جيش إيطاليا . واستطاع القائد النمساوى (ميلاس) Mèlas أن يرغم جيشاً فرنسياً آخر بقيادة (سوشيه) Suchet على الارتداد إلى برغيتو Borghetto ثم لم يلبث أن وضع قوات كبيرة على حصار جنوة ، بينما صار يتعقب (سوشيه) ببقية جيشه على أمل أن يتمكن من افتتاح الحدود الفرنسية ذاتها من ناحية (بروفنس) . ذلك كان الموقف عندما تدخل بونابرت ليفسد خطط النمساويين . فبينما استعد (مورو) Moreau قائد جيش ألمانيا لعبور نهر الراين لغرض الزحف على فينا بطريق حوض الدانوب ، عهد بونابرت بشئون الحكم إلى (كياسيرس) . ثم غادر باريس فى ٦ مايو ليزحف بجيشه عبر جبال الألب السويسرية ، حتى يتسنى له بالنزول إلى سهول بيدمنت ، أن يشن

هجوماً على الجيش النمساوي في خطوطه الخلفية . وتقرر عبور الألب من ممر سان برنارد . فوصل بونايرت إلى جنيف في ١٠ مايو ، وبدأت عملية الزحف والعبور الشاقة ، فلم تمض أيام قلائل حتى كان الجيش (٣٥,٠٠٠) قد بلغ القمة (١٥ مايو) ، ثم بدأ الهبوط ، وبعد يوم واحد (١٦ مايو) كانت طلائع هذا الجيش قد استطاعت بقيادة (لان) Lannes الاستيلاء على (أوستا) Aosta ، وبعد تذليل بعض العقبات استأنف الجيش زحفه إلى شاطئ نهر تيشينو Ticino وفي الوقت نفسه كانت قوات فرنسية أخرى قد عبرت الألب (عند سان جوثار) ومون سنيس Mont. Cenis وعندئذ بدلا من الزحف صوب الجنوب لتخليص ماسينا (مما أرغمه على التسليم في جنوة في ٤ يونية ، وإخلاء جنوة في اليوم التالي) ، اتجه بونايرت صوب ميلان (٢ يونية) . وقد وزع بونايرت قواته إلى ثلاث فرق ، فارتكب خطأ مواجهة الجيش النمساوي الرئيسي بقيادة (ميلاس) بقسم من جيشه فقط . وفي سهل (الكسندرا) Alessandria إذا استطاع العدو اختراق خطوطه (١٤ يونية) ، وكان ميلاس وهو رجل مسن قد أخذ منه التعب فانسحب إلى (مارنجو) متخلياً عن القيادة العامة لرئيس أركان حربه الجنرال دي زاك Zach الذي كان عليه إتمام العمليات الأخيرة لإحراز نصر صار مؤكداً . ولكن لم يلبث أن وصلت إلى ميدان المعركة قوات فرنسية جديدة بقيادة الجنرال ديزيه Desaix سدت طريق زحف النمساويين ، الذين سرعان ما أوقفتهم مدفعية (ديزيه) ، ثم شن الفرنسيون على جناحهم هجوماً عنيفاً أرغمهم على التقهقر إلى (الكسندرا) فانقلب انتصار النمساويين إلى هزيمة ، وبذلك صار النصر من نصيب الفرنسيين في هذه المعركة المشهورة ، معركة مارنجو (١٤ يونية ١٨٠٠) ، التي كلفت (ديزيه) حياته ، وخسر الجيشان المتقاتلان خسائر جسيمة ، وارتد النمساويون في اليوم التالي إلى ما وراء (المنشيو) Mincio فأخلوا

(م ٢ - البورجوازية)

لمبارديا وبيدمنت (بمقتضى اتفاق الكسندرا الذى عقده مع الفرنسيين في ١٥ يونية ١٨٠٠) .

ويعتبر انتصار (مارنجو) نجاحاً حاسماً لسياسة بونايرت الإيطالية ، حيث استطاع إعادة تأسيس جمهورية ما وراء الألب Cisalpine في ١٧ يونية ١٨٠٠ ، والتي اتسعت في ٧ سبتمبر بضم إقليم نوفارا Novarais وسمى الجنرال جوردان Jourdan حاكماً على بيدمنت ، وأمر بهدم القلاع القائمة على ممرات الألب للدفاع عنها ومنع المرور منها . كما ترتب على هذا النصر الحاسم ، أن تمكن بونايرت من تأكيد سياسته السويسرية ، حيث أمر بحل حكومة الإدارة في الجمهورية الهلفيتية Rep. Helvétique في ٨ أغسطس ، وسمى رينهارد Reinhard قومسيراً سامياً ، على رأس قوة من خمسة عشر ألف رجل ، وطلب من تاليران أن يعد مع المختصين دستوراً جديداً لهذه الجمهورية .

ولقد كان انتصار (مارنجو) كذلك ذا آثار حاسمة على الموقف الداخلى في فرنسا . فقد تأكدت بفضلها سمعة بونايرت ، وزادت سيطرته الداخلية ؛ في حين وضع هذا النصر حداً لمؤامرات الملاكين التي كان يدبرها لويس الثامن عشر من منفاه (في ميتاو Mittau من أعمال كورلاند الروسية ، وبالقرب من ريجا) ويمده الإنجليز بالمال ، ويتخذ له وكلاء هذه الغاية في باريس وأوجسبرج ؛ ثم إن بونايرت لم يلبث أن أقدم على مناورة جريئة من أجل استمالة الملاكين إليه عندما حذف بحجرة قلم واحدة أسماء (٥٢,٠٠٠) مهاجر من قوائم المهاجرين - أى سمح لهم بالعودة إذا شاءوا إلى فرنسا - ولم يشترط في نظير ذلك سوى شرط واحد بسيط فقط ، هو أن يقسموا يمين الولاء للحكومة ، وذلك في ٢٠ أكتوبر ١٨٠٠ . وفي الوقت الذى زحف بونايرت على رأس جيشه عبر جبال الألب ، وأحرز انتصار مارنجو الحاسم على جيوش النمسا في سهول بيدمنت ، كان جيش آخر (هو جيش الراين) بقيادة الجنرال (مورو) Moreau قد عمد

إليه كجزء من خطة غزو النمسا، بالتوغل في ألمانيا والزحف بطريق نهر
الطونة (أو الدانوب) من أجل الوصول إلى فيينا والاستيلاء عليها . وقد
قام (مورو) بمناورات بارعة في بفاريا ، حتى وصل إلى (أولم) ULM
(١٩ يونية) ولم يعق تقدمه إلا إرساله النجديات إلى إيطاليا . ومع ذلك فقد
تمكن من قطع خط الرجعة على النمساويين بقيادة الجنرال (كراي) Kray
الذي طلب مرغماً (في ١٥ يوليو) وقف العمليات العسكرية حتى يخلى بفاريا
وعندئذ اضطر الإمبراطور (فرانسوا الثاني) النمساوي إلى الكتابة إلى
بونايرت (منذ ٥ يوليو) جواباً على رسالة بونايرت السابقة إليه منذ ديسمبر
سنة ١٧٩٩ التي يعرض فيها الصلح . وأرشد الإمبراطور مفاوضاً من قبله
لإبرام الصلح ؛ وكان الإمبراطور يرجو في الوقت نفسه أن يطول أمد
المفاوضة ، وذلك نزولاً على رغبة الإنجليز الذين دفعوا له مبلغاً جسيماً من
المال في نظير عدم إبرامه الصلح مع فرنسا قبل شهر فبراير من عام ١٨٠١
ولكن (تاليران) و (بونايرت) سهل عليهما توريث مندوب الإمبراطور
(الكونت سان جوليان) Sain Julien حتى وقع على (مبادئ الصلح)
في ٢٨ يوليو ، وعندئذ أنكرت عليه حكومته هذا العمل ورفضت الاعتراف
به ، واقترح النمساويون بدلاً من ذلك عقد مؤتمر للصلح تدعى إليه إنجلترا
فوافق الفرنسيون ، ووقع الاختيار على (لوتفيل) Lunéville مكاناً للتوثير
وحدد (تاليران) يوم ٢٤ أغسطس لبداية جلساته .

وفي (لوتفيل) كان يمثل الإمبراطور ، رئيس وزرائه (كوبنزل)
Louis de Cobenzi (الذي خلف الرئيس السابق ثوجو Thugut مند
٢٥ سبتمبر) ، ويمثل بونايرت شقيقه جوزيف (منذ ٢ أكتوبر) . ومع أنه
كانت قد بدأت المفاوضات من أجل الصلح ، فقد خشى بونايرت أن يعمد
النمساويون إلى الخديعة بإطالة أمد المفاوضات ، فأصدر أوامره إلى قواده في
٢٢ نوفمبر باستئناف العمليات العسكرية ضد العدو . فاستطاع (مورو) أن
يلحق الهزيمة بجيش الأرشيدوق جون الذي خلف (كراي) في قيادة القوات

النسوية ، فى واقعة هوهنلندن Hohenlinden فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠ ، وعندئذ انفتح الطريق إلى فينا . فاضطر الإمبراطور إلى طلب الهدنة (فى ستيار Steyer فى ٢٥ ديسمبر) . ومن ناحية أخرى تمكن جيش الجنرال برون Brune (جيش ماوراء الألب) التقدم حتى تريفيزو Tréviso (فى إقليم البندقية) فى ١٥ يناير سنة ١٨٠١ ، بينما عمل الجنرال (مورا) Murat (والذى تزوج من أخت بوناپرت ، كارولين ، فى يونية سنة ١٨٠٠) على تدعيم قوات الاحتلال الفرنسى بقيادة الجنرال ميوليس Miollis فى تسكانيا ووافق على منح النابوليتان (أهل نابولى) بعد هزيمتهم ، الهدنة فى فولينو Foligno فى ١٨ فبراير سنة ١٨٠١ .

وفى الوقت الذى كان يتهيأ فيه بوناپرت لمفاوضات الصلح فى (لونفيل) أمر بعقد معاهدة مع أسبانيا فى سان الديوئوسو San Ildefonso تنازلت بمقتضاها أسبانيا عن لوزيانا وست بوارج أسبانية ، فى نظير أن ينال لويس دوق بارما ، وهو ابن شقيق ملكة أسبانيا مارييا لوزيا ، وعدا بإنشاء ملكة إيطالية له تتألف من تسكانيا والمقاطعات الباباوية Legations أول أكتوبر سنة ١٨٠٠ . وعشية هذه المعاهدة كان بوناپرت قد جعل شقيقه جوزيف يعقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية (فى ٣٠ سبتمبر) تنهى الخلافات السائدة من وقت حكومة الإدارة بين البلدين بشأن حرية البحار من جهة ، ومن جراء تدخل الفرنسيين فى نزاعات الاتحاديين (الفدراليين) والجمهوريين فى الولايات المتحدة . فاعترفت الجمهوريتان فى هذه المعاهدة إذا (معاهدة مورتفونتين Morte-fontaine) بمبدأين أساسيين من المبادئ الدولية الخاصة بالملاحة فى البحار ، أحدهما تبعية المتاجر للدولة التى تحمل السفينة عليها ، والآخر عدم سريان حق التفتيش على كل سفينة بحرسها ورافقها مركب حربى . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠ وقع قيصر روسيا بول الأول على وثيقة (حياد مسلح) يقوم على نفس هذه المبادئ مع كل من السويد والدانمرك وبروسيا .

وكان في هذه الظروف حينئذ أن انتهت المفاوضات في لوفيل (من ٢ يناير إلى ٩ فبراير سنة ١٨٠١) إلى إبرام الصلح في ٩ فبراير ، الذي أملاه القنصل الأول وكادت شروط هذا الصلح تكون مطابقة تماماً لشروط صلح كامبوفرميو .

فبقتضى صلح لوفيل تنازلت الإمبراطورية الجرمانية عن كل المطامع الأيسر لنهر الراين على أن ينال الأمراء الذين انتزعت أراضيهم تعويضاً يعطى لهم من أملاك الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا . فحدد الإمبراطور التنازل عن المقاطعات البلجيكية والأراضي حتى حد نهر الرين ، واعترف باستقلال جمهورية : خلف الألب (سيزالبين) التي ضمت إليها إقليم فيرونا Veronais وحوض البو Polésine وذلك بعد أن كانت قد ضمت إليها إقليم نوفا رارا Novarais الذي اقتطع من بيدمنت حتى يفتح لجمهورية ماوراء الألب طريق عمر سمبلون Sempion ، كما ضمت إليها كذلك المقاطعات البابوية (أو الرسولية) Legations . واعترفت النمسا أيضاً باستقلال جمهوريات (بتافيا) هولندية و (هلفيتيا) سويسرة ، وليجوريا (جنوة) . وحصل دوق مودينا الذي كان قد فقد دوقيته في صلح كامبوفرميو ، على (برايسجاو) Breisgau في ألمانيا ، كما نص على أن ينال دوق تسكانيا تعويضاً في ألمانيا كذلك : هو مطرانية سالزبورج Salzburg بعد تحويلها إلى إمارة علمانية ودائرة انتخابية أى ذات صوت في انتخاب الإمبراطور . وأما غراندوقية تسكانيا ذاتها فقد أنشئت منها مملكة إتروريا Etruria ، وأعطيت إلى لويس دوق پارما . ومن ناحية أخرى احتفظت النمسا بأملاكها القديمة في البندقية حتى نهر الأديج Adige . ولم تذكر معاهدة (لوفيل) شيئاً عن ملك نابولي أو ملك سردينيا (بيدمنت) ، أو البابا ، الأمر الذي جعل مصيرهم ومصير بلادهم في يد بوناپرت . وعلى ذلك فقد امتدت حدود فرنسا حتى نهر الراين فأنشئت مديريات أربع جديدة باسم مديريات الراين (منذ ١٩ مارس سنة ١٨٠١) ، وهي مديريات : الرور Roer ، والسار Saare والراين -

موزيل Rhin et Moselle ، ومونت تونير Mont - Tonnerre .
 وفي ٢١ مارس ١٨٠١ أبرمت معاهدة (أرانجوز) Aranjuez مع ملك
 أسبانيا شارل الرابع ، تأكدت بمقتضاها شروط معاهدة إلفونسو
 Ildefonso السابقة فيما يتعلق بلوزبانا وملكسة إتروريا .
 وفي ٢٩ مارس أبرم في فلورنسه ، فردنند الأول ملك نابولي معاهدة
 تنازل بمقتضاها عن الأقاليم التي كانت له في تسكانيا وعن جزيرة إلبا ،
 ووافق على احتلال الفرنسيين لقلعته ، وعلى إغلاق موانئه في وجه السفن
 الإنجليزية .

واستمرت المفاوضات بنجاح مع بول الأول قيصر روسيا الذي كان
 يسعى القيام بحملة ضد الإنجليز في الهند .

وفي إنجلترا سقطت وزارة بيت (٥ فبراير ١٨٠١) عندما حاول رفع
 القيود السياسية التي كان يقيد بها الكاثوليك — مسألة تحرر الكاثوليك
 Catholic Emancipation وخلفه في الوزارة أدنجتون Addington الذي
 سميت وزارته الجديدة ، حتى قبل تشكيلها ، بوزارة السلام .

وهكذا تضافرت — على ما يبدو — كل العوامل التي جعلت الأمل
 كبيراً في أن يسود السلام أوروبا ، وتبلغ القنصلية مقصدها الأول الذي
 تولت السلطة والحكم بزعامة بونايرت لتحقيقه ؛ ولكن لم يكن مقدراً
 الوصول قبل مضي عام كامل إلى هذا السلام العام الذي ينشده كل فرنسي ،
 وينشده بونايرت نفسه . ذلك أن بونايرت كان يهمل أن يظفر من إنجلترا
 على موافقتها على كل التغييرات التي أحدثها في سويسرة وفي إيطاليا ؛ وأن
 تبتقي مصر في حوزته ، قبل أي شيء آخر ، وكانت لا تزال (الحملة الفرنسية)
 في مصر بقيادة الجنرال منو Menou ، وأن يسترجع مالطة التي كانت قد
 سلمت للإنجليز منذ سبتمبر ١٨٠٠ ، وذلك حتى تسنى له بفضل امتلاكه
 لهذين المركزين : مصر ومالطة ، بسط السيطرة الفرنسية على حوض البحر

الأيض الشرفي . وكان تحالفه مع القيصر بول الأول شرطاً أساسياً لنجاح سياسته هذه . ولكن حدث في ليل ٢٣ مارس ١٨٠١ أن اغتيل القيصر على يد رجال بطانته ، الذين كانوا قد قبلوا العمل مع إنجلترا . وبموت القيصر انهار (الحياض المسلح) ، فحُرب الأسطول الإنجليزي مدينة كوبنهاجن في ٢ إبريل وحطم الأسطول الدانمركي . فكانت تلك باكورة نشاط (وزارة السلام) الإنجليزية الجديدة .

ولما كانت قد فشلت مؤامرة دبّرت قبل ذلك لاغتيال بوناپرت بوضع مفجرات في طريقه في شارع سانت نيكيز Saint - Nicaise في ٢٤ ديسمبر ١٨٠٠ ، أي قبل حادث اغتيال القيصر بول بثلاثة شهور فقط ، وتبع اغتيال القيصر ضرب كوبنهاجن ، فقد عزا بوناپرت هذه « الجرائم » إلى تدابير الإنجليز الذين قال عنهم إنهم فشلوا في محاولة اغتياله يوم ٢٤ ديسمبر ، ولكنهم نجحوا في إلحاق الأذى به في سان بطرسبرج ، العاصمة الروسية بفضل اغتيالهم القيصر بول .

ولم يكن ذلك كل الأذى الذي ألحقه الإنجليز بالقنصل الأول ، وإحباط مشروعاته . فهم قد استطاعوا إنزال قواتهم في مصر ، وأوقعوا بالجنرال منو هزيمة قاصمة في معركة (كانوب) في ٢١ مارس ١ٸ٠١ ، ثم لم تمض شهور ثلاثة حتى انهزم القائد الفرنسي الآخر (بليار) Belliard الذي اضطر إلى التسليم في القاهرة في ٢٧ يونيو من العام نفسه . وتضاءل أمام هذه الهزائم ذلك النجاح الذي أدركه أمير البحر الفرنسي (لينوا) Linois في قتاله مع الأسطول الإنجليزي أمام (الجزيراس) على الشاطئ الأسباني الجنوبي عند مضيق جبل طارق (٨ يوليو) ثم في قádiz على مسافة إلى الغرب من الموقع الأول (في ليل ١٢ - ١٣ يوليو) ، أو نجاح القائد الآخر لانوش - تريفييل Latouche-Tréville في الجولة بأسطوله في موانئ القنال الإنجليزي (بحر المانش) دون أن يستطيع أمير

البحر الإنجليزى فلمسوا فعل شيء لوقفه فى محاولتين أخفق هذا الأخير فيهما
فى ٤ ، ١٥ - ١٦ أغسطس ١٨٠١ .

على أن إنجلترا سرعان ما وجدت أنها قد صارت إلى جانب هذا فى
عزلة متزايدة عندما اضطرت البرتغال إلى عقد معاهدة فى باداجوز Badajoz
مع أسبانيا فى ٦ يولية ١٨٠١ - تحت ضغط فرنسا التى أرغمت ملك أسبانيا
شارل الرابع على غزو البرتغال وكان ملكها صهرًا له ، فقام بالغزو المطلوب ،
ولكنه بادر ب عقد الصلح مع البرتغال خشية حدوث تدخل فرنسى ،
وتعمدت البرتغال فى معاهدة (باداجوز) - وتقع هذه على الحدود بين
أسبانيا والبرتغال - السالفة الذكر إلى إغلاق موانئها فى وجه السفن
الإنجليزية ، وتنازلت عن مقاطعة أوليفنسا Olivenca لأسبانيا ، ودفعت
عشرين مليوناً من الفرنكات تعويضاً لفرنسا . أضف إلى هذا أن إنجلترا
كانت تعاني من قلة المؤن والأغذية ، بينما بلغ الدين العام ملايين عدة من
الجنيهات ، الأمر الذى جعل الإنجليز يميلون - الآن - إلى عقد الصلح
مع فرنسا .

وعرض (هوكسبرى) Hawkesbury وزير الخارجية البريطانية
على الوكيل الفرنسى (لويس غليوم أوتو) Otto أن تحتفظ فرنسا بمصر
 لقاء أن تحتفظ إنجلترا بمالطة . ورفض بونابرت هذه العروض ، ثم
دارت المباحثات وتعددت صنوف المساومة حسب تغير ظروف السياسة
والحرب بين الفريقين ، حتى أمكن التوقيع على ما يعرف باسم (مقدمات
الصلح) فى لندن فى أول أكتوبر ١٨٠١ ، على أساس إرجاع مصر إلى
تركيا ، ومالطة إلى فرسان القديس يوحنا (تحت ضمان الدول) . واستبقت
إنجلترا بعض فتوحاتها : سيلان التى أخذتها من هولندية ، وترينداد التى
حصلت عليها من أسبانيا ، ومستعمرة رأس الرجاء الصالح التى صار الحكم
فيها ثنائياً بين إنجلترا وهولندية . واقربت إنجلترا امتلاك فرنسا لشاطئ

الراين الأيسر ، واعترفت بالجمهوريات الحديثة التي أقامها بونابرت . وتم التصديق على مقدمات الصلح هذه في ١٠ أكتوبر .

وتبع عقد الصلح مع إنجلترا : الدخول في مفاوضات مع ماركوف Markoff مندوب أسكندر الأول القيصر الجديد ، انتهت بعقد معاهدة للصلح بين روسيا وفرنسا في باريس في ٨ أكتوبر .

وقد لزم مضي ستة شهور قبل أن تتحول « مقدمات » لندن إلى صلح نهائي ، وذلك لأن الحوادث كانت تسير في مصر بالصورة التي أرغمت (منو) على التسليم في الإسكندرية يوم ٣١ أغسطس ١٨٠١ ، والانسحاب إلى فرنسا ، حيث وصل إلى طولون يوم ١٥ نوفمبر ، أي بعد توقيع مقدمات الصلح في لندن ، وعندما كانت تسير المفاوضات بكل همة من أجل الاتفاق على شروط الصلح النهائية . فانتزعت هذه الحوادث كل قيمة لذلك التعهد الذي التزمت به فرنسا في مقدمات صلح لندن بشأن إرجاع مصر إلى تركيا . أضف إلى هذا زيادة مخاوف الإنجليز من أطماع القنصل الأول الذي عمده إلى تأكيد سيطرته على إيطاليا باستصدار دستور جديد لجمهورية ماوراء الألب Cisalpine (والتي ستعرف بعد قليل باسم الجمهورية الإيطالية) والتي تعين بونابرت رئيساً لها (في ٢٥ يناير ١٨٠٢) .

وكان أكثر ما يخشاه الإنجليز إصابة مصالحهم التجارية بالضرر بسبب نشاط الفرنسيين في العالم الجديد ، عندما تجددت الحرب بين الفرنسيين والزنج في جزيرة سان دمنجو بزعامة توسيان لوفرتير Toussiant L'Ouverture فأبحرت حملة من الموانئ الفرنسية إلى جزر الهند الغربية في فبراير ١٨٠٢ ، وكانت الحملة بقيادة الجنرال لكليerc Leclerc ، وعندما أبرمت فرنسا معاهدة أرانجوز السالفة الذكر مع أسبانيا وهي التي أعطت لوزيانا إلى فرنسا ، لتتخذ هذه منها قاعدة لمناوأة تجارة الإنجليز في أمريكا .

ولكن التباطؤ في إبرام الصلح لم يكن ليقدم المصالح الإنجليزية في شيء ، كما كان من المبعث الامتناع عن الاعتراف بالجمهوريات الإيطالية . وعلى ذلك فقد وقعت إنجلترا على الصلح مع فرنسا في أميان Amiens يوم ٢٥ مارس ١٨٠٢ . وقع المعاهدة من الجانب الإنجليزي لورد كورنواليس Cornwallis ومن الجانب الفرنسى جوزيف بوناپرت . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت إنجلترا عن كل فتوحاتها أثناء الحرب ماعدا تريندادوسيلان اللتين بقيتا في حوزتها ، كما وعد الإنجليز بإعادة مالطة إلى فرسان القديس يوحنا ، ونصت المعاهدة على أن تضمن استقلال هذه الجزيرة كل من بريطانيا والنمسا وأسبانيا وروسيا وبروسيا ، ثم حصل الاتفاق على إرجاع مصر إلى تركيا ، وتعهدت فرنسا بإخلاء مملكة الصقليتين (أى نابولى) ، وإعادة أملاك البرتغال .

واعتبر البرلمان في إنجلترا شروط هذه المعاهدة بمحفة بالمصالح البريطانية ، وشعرت الأمة الإنجليزية بأنها تنطوى على إهانة لها ، حتى إن البرلمان عند موافقته على معاهدة أميان ، وضع التحفظ الآتى : « إن البرلمان يوافق على المعاهدة ولكنه يضع ثقته التامة في حكمة وبقظة جلالة الملك (جورج الثالث) لاتخاذ كل الإجراءات التى قد تصبح ضرورية في حال تبدل للشئون العامة لما هو أفضل ، وعندئذ يعد البرلمان والأمة بموازرة جلالته بكل ما يملكون من أنفس ومال وبنفس الهمة والولاء كما فعلوا في الحرب الأخيرة . »

ولكن هذا التحفظ ، لم يلق أى اهتمام من جانب فرنسا ، بل كان كل ما يعنيه هو الوصول إلى السلام العام بعد عشر سنوات من الحروب المتصلة ، فتعود تآتى إلى فرنسا محصولات المستعمرات ، والمئون والمواد الأولية ، ويعود إلى العمل في الحقول الجنود المسرحون ، الأمر الذى سوف يترتب عليه انتشار الرخاء ، وبسط ألوية الحرية في كل مكان .

ومع ذلك فلم يعد يبدو أن هناك أى أمل سواء فى فرنسا أو فى إنجلترا فى أن الصلح الذى أمكن الوصول إليه فى (اميان) سوف يستمر طويلاً . فلم تلبث أن تجمعت الأسباب التى أدت إلى العداء بين الدولتين ، بعد مضى عام واحد فقط . ولكن قبل الدخول فى تفاصيل هذا العداء ثم تجدد الحرب الأوروبية العامة بعد ذلك ، كانت حكومة القنصل الأول قد أنجزت برنامجاً واسعاً من الإصلاحات الداخلية التى جعلت بحق أيام القنصلية من أزهى العهود التى شهدتها فرنسا فى تاريخها ؛ ومهدت - إلى جانب غيرها من العوامل - لقيام الإمبراطورية .

الفصل الثالث

الإصلاح الداخلى : مجد القنصلية

وكما لقيت سياسة بوناپرت الخارجية النجاح الذى زاد من رفع سمعته بين بنى وطنه ، لقيت إصلاحاته الداخلية النجاح الذى أفادت منه فرنسا لأجيال قادمة فى تنظيمها الإدارى والتشريعى خصوصاً .

فمن ناحية التنظيم الإدارى أنشأ بوناپرت المركزية الإدارية الكاملة ، حيث استبدل « بضباط » النظام القديم ، وبأولئك الذين ملأت الثورة بهم الوظائف « بالانتخاب » ، موظفين تعينهم وتعزلهم الحكومة ، ويربطهم نظام دقيق صارم للتوظيف ، يحملهم مسئولية الأعمال التى يقومون بها . وقد ساعد على تثبيت دعائم هذه المركزية الإدارية ، تقدم المواصلات بفضل ما أدخل من تحسينات على نظام البريد ، ثم استخدام البرق (الذى كان مخترعه المهندس الفرنسى كلود شاب Chappe (١٧٦٣ - ١٨٠٥) والذى استخدم لأول مرة فى سنة ١٧٩٤) . وصدرت القوانين الخاصة بالتنظيم الإدارى الجديد فى ١٧ فبراير ١٨٠٠ و ٤ مارس ١٨٠١ .

واهتم القنصل الأول بشئون المال من حيث العمل على تنظيم تقدير الضرائب وطرق جبايتها ، فصدر قانون فى ١٨ مارس ١٨٠٠ ، لتعين الحكومة محصلاً خاصاً فى كل ناحية أو قسم ، وفى ٤ فبراير ١٨٠٤ صار الجباة موظفين يصدر تعيينهم من قبل القنصل الأول ، ومنذ ١٨٠١ تعين مفتشون عموميون للخزانة ، من عملهم مراجعة حسابات المحصلين والجباة وسائر موظفى المالية . وصار لكل مديرية ومركز وناحية فئتان من الموظفين ، تتألف الأولى من المدير Directeur فى المديرية ، والمراقب Controleur فى المركز ، و « الموزع » Répartiteur - أى مقسم أو مقرر الضريبة

المباشرة على المطلوب منهم أن يدفعوها - في الناحية أو القسم وينحصر عمل كل هؤلاء في تقدير وفرض الضريبة . وأما الفئة الثانية فتتألف من الخازن العام (الخازن دار) Trésorier Gén. والمحصل العام Réceveur Gén. في المديرية ، والمحصل الخاص Receveur Particulier في المركز ، والجابي Percepteur في الناحية أو القسم . ويخضع الجميع لسيطرة وزير المالية والخزينة في النهاية .

وفي ١٣ فبراير ١٨٠٠ أنشئ (بنك فرنسا) الذي أشرف على إدارته في أول الأمر لجنة من ثلاثة أعضاء ، يعاونها مجلس من خمسة عشر نائباً بلغ عدد أسهم تأسيسه الأولى ثلاثين ألفاً قيمة كل منها ألف من الفرنكات . قوبلت بالمعارضة الشديدة بما اضطر القنصل الأول وكبار الموظفين إلى شراء معظمها . وكان على هذا المصرف - وهو مؤسسة رسمية - أن يقرض الحكومة . ولكن بنك فرنسا كان قبل أي شيء آخر مصرفاً (خصوصياً) لتنشيط التجارة بتسهيل عمليات الخصم للتجار . وبينما اضطرت الحكومة في بداية عهد القنصلية إلى عقد القروض بفائدة ١٨ ٪ على الأقل ، فقد انخفضت قيمة الفائدة بكل سرعة حتى وصلت إلى ٦ ٪ وإلى ٤ ٪ نتيجة لنشاط هذا المصرف . وفي ١٤ إبريل ١٨٠٣ صار لبنك فرنسا الامتياز الذي انفرد به لاستصدار ورق النقد (البنكنوت) لمدة خمس عشرة سنة . واضطرت المصارف التي كان لها الحق قبل ذلك في إصدار ورق النقد إما لتصفية أعمالها ، وإما لأن يبتاعها بنك فرنسا نفسه .

وقام تنظيم القضاء على مبدأ التخلي عن انتخاب « القضاة » . وصار من حق بونايرت « تعيين » كل أعضاء الهيئة القضائية في مختلف مراتبها من القوائم المجهزة بأسماء المرشحين لوظائف القضاء . وحيث إنه لم يعد هناك ما يجعله يخشى من عودة الأرستقراطية القضائية التي نالقت منها (البرلمانات) في العهد أو النظام القديم ، فقد أنشأ بونايرت ٢٩ محكمة استئنافية ، أقيمت أكثرها في الأماكن تقسمها التي وجدت بها من قبل

(البرلمانات) ، كما جعلت لها معظم الاختصاصات القديمة التى كانت لهذه البرلمانات أيضاً . وفى ١٨ مارس ١٨٠٠ صدر قانون لتنظيم الهيئة القضائية على نفس الأساس الذى قام عليه تنظيم الإدارات الأخرى . حيث تأتى بعد قاضى الصلح ، المحكمة الأولية (واحدة فى كل مركز) ثم المحاكم الاستئنافية وعددها ٢٩ محكمة . وإلى جانب هذا تحتفظ كل مديرية بمحكمة جنائية . وفى قمة النظام القضائى ، محكمة النقض والإبرام ، ثم وزير العدل المسمى (بالقاضى الأعظم) .

وكان من ضروب الإصلاح القضائى ، ولعله من أهمها ، استصدار مجموعة القوانين التى عرفت باسم (قانون نابليون) Code Napoléon أو القانون المدنى Code Civil ولم يكن هذا القانون من صنع نابليون وإنشائه . ولكن كان للفنصل الأول الفضل فى إنجاز هذه المجموعة وإصدارها . فقد شهدت البلاد قدراً من التشريعات أو القوانين المتضاربة من بقايا العهود القديمة ، بعضها روماني المنبت ، وبعضها يستند إلى العرف والتقاليد ، وبعضها صدر عن المجالس أو الهيئات الثورية ، السابقة ، حتى لقد ظهرت الرغبة الملحة فى ضرورة التأليف بين هذه التشريعات والقوانين وتوحيدها من أيام مجالس الثورة ، فوعد دستور ١٧٩١ ، ثم دستور ١٧٩٣ بتحقيق هذه الرغبة . فنص الدستور الأول على قانون مدنى عام للبلاد بأكملها ، وتحدث الثانى عن قانون مدنى وجنائى موحد لكل الجمهورية . فتشكلت لجنة برئاسة (كباسيرس) فى ١٢ أغسطس ١٨٠٠ ، لإخراج مجموعة القوانين المطلوبة ، وكان (كباسيرس) قد حدد منذ ٩ سبتمبر ١٧٩٤ ما عرفه بالضرورات الثلاث التى يجب توافرها ليستطيع أى إنسان الحياة كعضو من أعضاء المجتمع البشرى : « أن يكون سيداً على نفسه ، وأن يملك مالا يسد به حاجته ومطالبه ، وأن تكون له القدرة على التصرف فى شخصه وماله بما يحق أكبر نفع ممكن لصالحه » . وكان أن عملت اللجنة على هدى هذه « الضرورات الثلاث » ، فاتهت من عملها بعد أربعة شهور .

حتى إذا فرغت اللجنة من وضع القانون ، أبلغت صورته إلى محكمة النقض والإبرام وإلى المحاكم الاستئنافية ، لتبدي هذه ما يمن لها من ملاحظات عليه ، ثم أحيل المشروع مع ملاحظات هذه الهيئات القضائية إلى (مجلس الدولة) حتى يبحثه القسم القانوني أو التشريعي بهذا المجلس . فبدأت مناقشة القانون في هذا المجلس يوم ١٧ يولية ١٨٠١ ، وعقد المجلس لبحثه جلسات عدة (١٠٢) حضر منها بونايرت وترأس ٥٧ جلسة ، ورفض مجلس الترييون عندما عرض عليه المشروع بعض بنوده ، وفعل مثل ذلك المجلس التشريعي ، فقريت بونايرت حتى يتجدد أعضاء هذين المجلسين (حسب الدستور مرة كل سنة) على يد مجلس الشيوخ ، وعندئذ أقر المجلس التشريعي كل بنوده بين ٥ مارس ١٨٠٣ ، ١٥ مارس ١٨٠٤ . وفي ٢٧ مارس ١٨٠٤ صدر قانون باعتماده في مجموعة واحدة من باين أو فصلين و ٢٢٨١ مادة .

والقانون المدني ، أو قانون نابليون ، مع أنه تقنين مناسب لمجتمع من الطبقة المتوسطة (البورجوازي) المحافظة التي يستغرق الاهتمام بالأرض كل عنايتها ، ويقوم نظامها على روابط الأسرة الشرعية التقليدية ، فقد كان متأثراً كذلك بصورة واضحة بكل المبادئ والقواعد التي أتت بها الثورة ، مثل المساواة بين كافة الأبناء في الحقوق ، والحد من حرية الوصية ، ثم المساواة بين جميع المواطنين والأخذ بالفكرة العلمانية في الزواج المدني ، بأن يحدث هذا الزواج سابقاً على العقد الديني ، وأن يتسنى فك رباط الزوجية . ولعل أصدق تعليق على القانون المدني القول بأنه : « لم يكن ابتداءً ، ولكنه كان تنسيقاً ... » وهو إنما يحمل في طياته موجزاً لكل تلك التقاليد التاريخية الطويلة المتوارثة من الأزمنة القديمة بعد إحيائها وتجديدها على يد الثورة . وأمكن أن يكون متلاتماً مع حاجات المجتمع الذي تمخضت عنه الأزمة . لقد حفظ بضعة من المبادئ الأساسية التي جاءت بها الثورة . وحيث إنه صادر عن شعور قومي ومعبر له ، فقد كان عاملاً وحاداً كذلك ،

وهو مما يشترك الفرنسيون جميعاً وعلى السواء فى امتلاكه ، أى أنه قانون عام واحد يطبق عليهم جميعاً ، ومع هذا لم يعد قانون نابليون فرنسياً وحسب ، بل صار أوروبياً كذلك ، لأنه كان ينقل فى بنوده المبادئ الرئيسية التى نادت بها الثورة الفرنسية .

ووجه القنصل الأول عنايته للناحية الدينية . ذلك بأن « العبادات » التى أتت بها الثورة كعبادة محبة الله والإنسان ، وعبادة الفضيلة ، وعبادة العقل الخ كانت قد فقدت - الآن - كل اعتبار لها . وعند عودة الهدوء بعد عواصف الأيام السابقة ، نشد الشعب السكينة الروحية فى العودة إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية . واستطاعت كنيسة روما (البابوية) أن تسيطر فى هذه الظروف على القساوسة الفرنسيين الذين صاروا خاضعين لها وحدها سيطرة لم تكن تمارسها إطلاقاً حتى فى ظل نظام الاتفاق الكنسى Concordat الذى أبرم مع البابوية فى عام ١٥١٦ . أضف إلى هذا أن بوناپرت نفسه لم يكن يدين بعقيدة دينية معينة ، ولكنه كان يدرك مدى القوة الروحية العظيمة الكامنة فى العقيدة الدينية ، والتى تجعل منها عامل استقرار سياسى واجتماعى فى الدولة . ولقد خبر بنفسه فى إيطاليا منذ ١٧٩٦ القوة التى تمتعت بها هناك كنيسة روما ، كما خبر قبل كل شيء قوة الروح الدينية العميقة والمتغلغلة دائماً فى نفوس الفرنسيين ، وقد أمكن أن يفيد المملوكون المناوئون للنظام القائم من هذه الروح الدينية القوية لإثارة الإضطرابات والعصيان فى إقليم فندييه خصوصاً . فمل يعجز بوناپرت عن استمالة هذه القوة إلى جانبه لتأييد النظام القائم بإعادة تأسيس الكنيسة الفرنسية (الجالكانية) وإرجاع سطوتها الدينية إليها والعمل على تحريرها من كل سيطرة رومانية .

وكان البابا الجديد ، (بيوس السابع) ، الرجل الذى فى وسع القنصل الأول أن يتفاهم معه لإبرام الاتفاق الذى يريده مع الكنيسة . فقد توفى سلفه (بيوس السادس) فى أغسطس ١٧٩٩ ، وانتخب الكردينال

كيارا موتى Chiaramonti باسم يوم السابع تحت حماية النمسا في البندقية في مارس ١٨٠٠ ، ولكنه استرجع كل الأملاك البابوية بعد قليل ، بفضل انتصارات الفرنسيين في مارنجو (يونية) : ولذلك فقد صار يرحب بمقترحات بوناپرت الذى أسر إلى أحمد الكرادلة منذ ٢٥ يونية رغبة في إعادة العلاقات بين فرنسا وبين « رئيس الكنيسة العالمية » . فبدأت من ثم مفاوضات طويلة وشاقة بين ممثلى القنصل الأول وممثلى البابا . وأشرف بوناپرت بنفسه على قسم من هذه المفاوضات ، ودارت المباحثات حول مسائل ثلاث : (١) هل يجرى إعلان السكاثوليكية دين الدولة الرسمى ، وحصل الاتفاق على أن تكون ديانة « أكثرية الأمة » ، (٢) ثم كيف يجرى اختيار الأساقفة للقيام بإدارة شئون الأسقفيات التى خفض عددها فى التنظيم الجديد . وكان القنصل الأول يريد اختيار أشخاص جدد لاستبعاد القساوسة المستنكرين أو المخالفين الذين ثبت تطرفهم ومن المتوقع أن يصعب قيادهم ، وكذلك القساوسة من غير المستنكرين ولكن ثبت أنهم كانوا موضع شبهات كثيرة ، لاعتقاده أن الاختيار الحسن وحده كفيل بإنهاء الانقسام فى صفوف رجال الدين من مستنكرين ومخالفين . ولم يكن البابا يظهر أى عطف على من سباهم « بالدخلاء » على رجال الدين ، أى أولئك الذين هادنوا الثورة وساروا فى ركابها وحلفوا بيمين الولاء لها . ولكنه اعتقد أن ليس من حقه التصرف فى « وظائف » كان يشغلها أصحابها قبل سنة ١٧٩٠ ، ولم يكن هناك معدى عن الوصول إلى حل وسط لإنهاء هذه المسألة (٣) و ثم كيف يكون حل مسألة الأملاك الأهلية ، أى أملاك الكنيسة التى استولت عليها الدولة . ولم يكن فى وسع البابا التدخل عن أملاك الكنيسة حتى لا يتهمه أحد بأنه قد تصرف فى أملاك الكنيسة - وهى شئ مقدس - بالبيع أو الشراء أى بضمن زمنى (Simonie) فصار ضرورياً البحث عن عبارة تمنع من توجيه هذا الاتهام إلى البابا من جهة ، وتستبقى (٣ م - البورجوازية)

الأملاك الكنسية في أيدي أصحابها العلمانيين الذين استولوا عليها من جهة أخرى .

وأخيراً بعد الاتفاق على كل هذه النقاط أمكن توقيع الاتفاقية الكنسية (الكونكردات) في باريس في ١٥ يوليو ١٨٠١ وكانت من سبع عشرة مادة ، وبها اعترفت حكومة الجمهورية بأن الكاثوليكية هي دين أكثرية المواطنين الفرنسيين إلى جانب قناصل الجمهورية ، وجعلت العبادة الكاثوليكية علنية في كل أنحاء فرنسا . وألغيت كل الأسقفيات والمطرانيات القديمة ، وطالب البابا رجال الدين بالتخلي أو الاستقالة من مناصبهم لتحقيق هذا الإلغاء . ثم أنشئت عشر مطرانيات وخمسون أسقفية جديدة جعل تعيين شاغليها من حق القنصل الأول ، بينما يأتي التثبيت في وظائفهم الدينية من لدن الكرسي البابوي في روما . واعتمد البابا المبيعات التي حصلت من أملاك الكنيسة أيام الثورة ، وتعهد عن نفسه وعن خلفائه بالتنازل عن أية ادعاءات للمطالبة باسترجاعها في المستقبل ، وتعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها بأن تأخذ على عاتقها تخصيص معاشات أو مرتبات كافية لإعالة رجال الدين من كل الدرجات . وأخيراً تحتم على رجال الدين أن يقسموا بيمين الولاء للحكومة القائمة ، وصار الدعاء للجمهورية أو للقناصل قسماً من الصلاة التي تتلى في الكنائس .

وصار التصديق على هذه الاتفاقية الكنسية (الكونكردات) في ١٠ سبتمبر ١٨٠١ ولكنها لم تصبح قانوناً نافذاً إلا يوم ٨ أبريل ١٨٠٢ عندما أضاف بوناپرت إلى (الكونكردات) قرارات أساسية أو تنظيمية Articles Organiques ، كان الغرض من إضافتها التغلب على معارضة الهيئة التشريعية ، وبمقتضى هذه القرارات أو المواد امتنع على روما إرسال أية رسالة (براءة) بابوية أو منشور بابوي وغير ذلك ، أو أن تبعث لتمثيلها سفيراً أو رسولا بابوياً ومن إليهما من غير موافقة الحكومة ،

كما صار رجال الدين ممنوعين من عقد أية بجامع دينية ، أو مجالس للمباحثة في شئون الكنيسة من غير موافقة الحكومة . بينما تناولت القرارات تنظيم شئون الإدارة في الكنيسة وكيفية الحكم فيها بصورة تؤكد الحقوق والحريات الجاليكانية التي كانت للكنيسة الفرنسية بمقتضى قرارات سنة ١٦٨٢ ، أو الإعلان أو التصريح Declaration الذي صدر في عهد لويس الرابع عشر والذي فصل الكنيسة في فرنسا عن كنيسة روما وضمن لها حياة مستقلة ، وجعل رئيس الدولة في فرنسا هو كذلك رئيس الكنيسة بها .

وقد احتج البابا على هذه القرارات أو المواد التنظيمية التي لم تكن ضمن الشروط التي تمت الموافقة عليها في اتفاقية ١٥ يوليو ١٨٠١ والتي أضيفت من غير سابق إنذار إلى المواد السبع عشرة التي اشتملت عليها الاتفاقية المذكورة . ولم يأبه بونابرت لاعتراضات البابا . وفي ١٨ إبريل ١٨٠٢ ، أقيم احتفال صلاة للشكر على ذلك السلام العام الذي انتشرت أويته بفضل صلح أميان ، وذلك السلام الذي صار يسود الكنيسة . وقد أرضى هذا السلام « المواطن الفرنسي ، عموماً » .

وشملت عناية القنصلية مسائل التعليم . ومن المعروف أن المؤتمر الوطني أيام الثورة كان قد أنشأ نوعاً من المدارس المركزية Ecoles Centrales أو المتوسطة ، أفلح عدد كبير منها في تأدية رسالته بالرغم من عقبات الفوضى الاقتصادية والحرب المشتعلة على الحدود ، وصعوبة موازنة الميزانية ، إلى غير ذلك من صعوبات الحياة في تلك الأيام ، ومع ذلك فقد ساد روح « الحرية والاستقلال » هذه المدارس ، وكان كل ما يخشاه الأساقفة والمدرسون ما بدأ يظهر من حذر واستراية من جانب القنصلية نحو هذه المدارس التي انعدمت الثقة بها . وقد تحققت مخاوف هؤلاء عندما أصدر وزير الداخلية (شابتال) Chaptal في ١٦ مارس ١٨٠١ منشوراً إلى مأموريه

افتتحه بقوله : إنه لم يعد يكفي وجود مدرسة مركزية واحدة بكل مديرية للتعليم العام ، وإن مطلب الأهلىن فى كل مكان منذ عشر سنوات إنما هو إنشاء معاهد للتعليم فاجحة يلقى فيها الشباب تعليماً سهلاً قصيراً . وبمقتضى المشروع الوزارى استعيض عن المدارس المركزية أو المتوسطة بعدد من مدارس القرية Communes (٢٥٠ مدرسة) يحتل بها تعليم العلوم المكان الأول مع تقوية تدريس اللاتينية ، وإلغاء بعض المواد التى كان منها الأجرومية والتاريخ : ثم دار الكلام عن « مدارس رئيسية » Principales (٢٥ مدرسة) . وفى ١٢ مارس ١٨٠٢ عهد بالإشراف على التعليم العام إلى (رودر) Roederer وهو منصب ألحق بوزارة الداخلية . وفى أول مايو ١٨٠٢ صدر قانون ألغى بمقتضاه المدارس المركزية أو المتوسطة واستعيض عنها بمدارس التعليم الثانوى أو الليسيه Lycées وبينما تركت الدولة لعناية الإدارات المحلية ، وللجهود الشخصية ، المدارس الأولية والابتدائية ، تولت هى الإشراف على مدارس الليسيه وعلى المدارس الخاصة . وقد أوضح (رودر) الغرض من هذا التنظيم فى قوله . إنما هو ربط الآباء بطريق الأبناء ، أى أولئك الذين انتهى تعليمهم بأولئك الذين يبدأ تعليمهم ، بالحكومة ، وربط الأبناء بطريق الآباء بها ، وإنشاء نوع - على حد تعبير رودر - من الأبوة العمومية Paternité Publique - وكان « رودر » نفسه هو الذى أوضح كذلك أن الغرض من التعليم سياسى أكثر منه أدبى أو خلقى .

وبالطريقة نفسها أراد بونايرت الذى كان من أعضاء المجمع العلمى منذ ٢٥ ديسمبر ١٧٩٧ ، - الذى أنشأ المؤتمر الوطنى فى سنة ١٧٩٥ ليحل محل الأكاديميات القديمة - نقول أراد بونايرت أن يتخذ من هذا المعهد أداة لفرض السيطرة الذهنية ، أى السيطرة على الفكر فى فرنسا . فصدر قرار فى ٢٣ يناير ١٨٠٣ ، انقسم المجمع بمقتضاه إلى شعب أربع للعلوم الطبيعية

والرياضية ؛ واللغة والآداب الفرنسية ، والتاريخ والآداب القديمة ، والفنون الجميلة ، وهو تقسيم ألغى أقسام علوم الأخلاق والسياسة التي جذب إليها دائماً أصحاب المثل العليا .

وكما عمل بونايرت على تنظيم التعليم ، والمجمع العلمي ، والقضاء والإدارة والكنيسة . . . إلخ . فقد وجب كذلك تنظيم الجيش ، وتوجيهه الوجهة التي يريد بها القتل الأول ، وبمعنى آخر ، وتعبير أدق ، صار على الجيش أن يعاون في تأليف تلك الطبقة الأرستقراطية التي أرادها بونايرت الآن ، على شريطة أن لا تكون مستندة إلى حق المولد ، بل تقوم على تأدية الأعمال والخدمات العامة التي يتميز أصحابها عن غيرهم بما يبذلونه من جهد وتضحية يجعلانهم جديرين بكل تكريم من جانب الدولة . وعلى ذلك فقد اقترح بونايرت عن طريق (مجلس الدولة) إنشاء نظام جوقة الشرف Légion d'Honneur التي تتألف من خمسة عشر حشداً أو جماعة تتألف كل منها من سبعة ضباط عظام ، وعشرين قومنداناً ، وثلاثين ضابطاً ، وثلاثمائة وخمسين فارساً ، ولكل من هذه الرتب مكافأة مالية معينة . وكان من قول بونايرت : إن الواجب يقتضي أن يكون هناك توجيه لروح الجماعة في الجيش ، وتأييد هذا التوجيه . وأما ما يلقاه الجيش من تأييد قائم الآن فبعثه الفكرة التي لدى أولئك العسكريين أنهم يحتلون مكان النبلاء القدامى أو الأسبقين . إن من شأن هذا المشروع — مشروع جوقة الشرف — أن يزيد من قوة نظام التعويض والجزاء (أو المكافأة) وإنه ليؤلف كلا واحداً وإن في ذلك لبداية تنظيم الأمة .

وقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة بدعوى أنه ينطوى على خطر محقق من وجهة النظر الاجتماعية ، ومع ذلك فقد قدمه (رودر) إلى المجلس التشريعي بوصف أنه يعمل لإقامة منظمة يعضد وجودها كل « قوانيننا الجمهورية » ، وتعاون من غير شك على دعم أركان الثورة ، فصدر

قرار ٩ مايو ١٨٠٢ الذى أنشأ جوقه الشرف ، يشترط (فى مادته الثامنة) على كل شخص ينضم إلى هذه الجوقه أن يخلف يمين الشرف على خدمة الجمهورية بأمانة وولاء ، وللحفاظة على أرض بلاده وعدم التفريط فى أى شبر منها ، والدفاع عن حكومته وعن قوانينها ، ومقاومة أو محاربة أية محاولة أو مجهود يبذل من أجل تأسيس الإقطاع من جديد ؛ وذلك بكل الوسائل التى تقرها العدالة والحكمة والقوانين القائمة ؛ وأخيراً التعاون بكل ما لديه من قوة فى تأييد مبادئ الحرية والمساواة . ووقع الاختيار على أحد كبار علماء الطبيعيات (لاسبيد) Lacépède ليكون أول رئيس لجوقه الشرف هذه . وأما توزيع أوسمتها ، فبدأ للمرة الأولى بعد تأسيس الإمبراطورية ، وذلك فى ١٤ يوليو ١٨٠٤ تحت قبعة مبنى الأنفليد (Invalides) .

ولقد ترتب على عقد السلام العام ، واستقرار الهدوء فى الداخل ، أن نشط دولا ب العمل ، ودبت الحياة من جديد فى مختلف ميادين الإنتاج ، فشهدت البلاد عودة الرخاء من جديد ، وتوفرت أسباب العمل ونقص عدد المتعطلين . ينهض دليلاً على ذلك معرض الصناعة الذى أقيم فى مارس ١٨٠١ بفضل جهود (شابتال) Chaptal . أضف إلى هذا إصلاح الطرق ، وإنشاء القنارات والموانئ ، وتأسيس البورصة (١٨٠١) ، والعمل بنظام القياس المترى الذى كانت قد قررتة الجمعية الأهلية التأسيسية ؛ وإعادة تنظيم شوارع العاصمة ، وشق شوارع جديدة بها (شارع ريفولى) ؛ وبناء الأرصفة على نهر السين (رصيف أورساي) Quai d'Orsay والعمل لإقامة الكبارى على هذا النهر نفسه [وهى التى صممت بعد قليل كوبرى الفنون Pont des Arts وكوبرى المدينة Pont de La Cité وكوبرى أوسترليتز d'Austerlitz] .

ونشطات الحياة الاجتماعية في عهد القنصلية حول بلاطين تأسيساً من جديد في قصرى التويلرى Tuileries ومالميزون Malmaison واشتدت المنافسة بينهما ، واجتمع نبلاء العهد القديم القدامى ، مع أصحاب السراويل الطويلة من طبقة العامة الذين أثروا حديثاً ، وتقدموا درجات في الحياة الاجتماعية الجديدة ؛ وذلك في مناسبات الولائم والأعياد التى كان ينظمها (كباسيرس) أو (فاليران) أو (مدام دي ريكاميه Récamier) الخ . وتجدد (الباليه) فى أوبرا باريس منذ فبراير ١٨٠٠ ، وأضحت باريس مرة ثانية ملتقى الزوار الأجانب ، والمكان الذى تصدر عنه طرازات الأزياء الجديدة . ووصف الكاتب المجتمع الفرنسى فى عهد القنصلية « بأنه كان ينبض بالحياة ، ويشع بالسعادة ؛ لا يفتر عن الحركة والنشاط ويدأب على الاستمتاع بلذائذ العيش ، حقاً لقد كان ينقصه الكياسة والسجايا الطيبة ، ولكنه قبل الحياة على علاقتها بسماحة وخلق رضى دون التورط فى تعقيدات عاطفية ، أو البحث — دون جدوى — وراء آراء وفكرات معينة . لقد كان مجتمعاً اتسم بسلامة المزاج ، عرف كيف يعيش طيباً ، ويأكل جيداً ، ويحب حباً قوياً ... لقد كان مجتمعاً سعيداً » .

ولا جدال فى أن الطبقة الوسطى (البورجوازية) ، وهى الطبقة الحاكمة فى الأمة من أيام الثورة ، قد جنت أعظم الفائدة فى ظل هذا النظام الاجتماعى الذى تدعمت أركانه على عهد القنصلية . ولكن لا جدال كذلك فى أن سواد الشعب أو الطبقة المحكومة منه قد أفادت من انتشار الرخاء العام ، ومن تأمين الطرق ، وتقدم وسائل النقل (والمواصلات) وارتفاع الأجور ، وانخفاض نفقات المعيشة .

لقد جعلت كل هذه الإصلاحات الفرنسيين يعتبرون بونابرت الذى سمى مكانته فوق الأحزاب جميعها ، سواء من أنصار الثورة

أو النظام القديم .- الزعيم الذى استطاع إنهاء الثورة بطريق العمل على دعم تلك المبادئ التى قامت عليها وذلك بوقف المغالاة والتطرف الذى صاحب تطبيق هذه المبادئ مع عدم التخلي عنها فى الوقت نفسه بل الاستمسك بها بكل قوة . ولقد اعتبر بونابرت عن موقف (اللاحرية) الذى اختاره لنفسه فى قوله : « لأن حكمت بواسطة حزب من الأحزاب ، لصرت عاجلاً أو آجلاً معتمداً فى حكومتى على موازرتة ، وتابعاً له
إنى رجل قومى » .

الفصل الرابع

التمهيد للإمبراطورية

كان من أثر الانتصارات التي أحرزها بوناپرت في الخارج ، وتوصله لإبرام الصلح في أميان في مارس سنة ١٨٠٢ ، ونجاح إصلاحاته الداخلية ، الأمران اللذان ترتب عليهما استتباب الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلي خصوصا ، أن زادت نفمة المتطرفين الثوريين ، والملسكين على القنصل الأول الذي حطم كل أمل لديهم في إمكان إنهاء النظام القائم ، فتآمر الفريقان على حياته ، وتعددت محاولات اغتياله . من ذلك محاولة الملسكين قتله في شارع سانت نيكاز بتفجير برميل من البارود في طريقه وهو يمر بعربته من هذا الشارع إلى دار الأوبرا في باريس . وقد ذكرنا كيف نجا القنصل الأول وأخفقت هذه المؤامرة (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٠٠) . وقد سبقت هذه المحاولة محاولة أخرى فاشلة من جانب اليعاقبة عند ما حاول المتآمرون طعنه بمديّة وهو يريد الدخول إلى دار الأوبرا (أكتوبر سنة ١٨٠٠) . وقد انتقم بوناپرت من اليعاقبة بإرسال عدد كبير منهم إلى المنفى في كاين في جويانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية .

ولكن كان لانتصارات القنصل الأول في الميدانين الخارجى والداخلى أثر من نوع آخر ، كان أخطر شأنا ، هو التمهيد لقيام الإمبراطورية ، ولإنهاء عهد القنصلية . ذلك بأن مجلس التربيون بعد إذاعة معاهدة الصلح الذى أبرم في أميان اتخذ قرارا إجماعيا يوم ٦ مايو سنة ١ٸ٠٢ ، بضرورة التعبير للقنصل الأول عن تقدير الأمة لجهوده الرائعة وشكرها له . وفي ٨ مايو قرر مجلس الشيوخ (السناتو) عندئذ أن يعد قنصلية بوناپرت عشر سنوات أخرى تبدأ مباشرة بعد انقضاء السنوات العشر الأولى التي نهى

دستور العام الثامن (دستور القنصلية) عليها . ولكن هذا القرار لم ينل رضا بونايرت الذى طلب - الآن - أن يكون للأمة صوت فى قيامه بأعباء منصبه . ووضع بنفسه صيغة القرار الذى صدر يوم ١٠ مايو لاستفتاء الشعب فى أن يصبح بونايرت قنصلا مدى الحياة . وبالفعل جرى استفتاء الشعب ، كما أراد بونايرت . وأعلن مجلس الشيوخ النتيجة يوم ٢ أغسطس سنة ١٨٠٢ ، فكانت الموافقة بأكثرية ٣,٥٦٨,٨٨٥ صوتا من مجموع ٣,٥٧٧,٢٥٩ صوتا .

وعلى ذلك لم تلبث أن أدخلت بعد يومين فقط على إعلان هذه النتيجة (٤ أغسطس سنة ١٨٠٢) التعديلات التى وجب إدخالها على دستور العام الثامن ، حتى يتلاءم الدستور مع الأوضاع الجديدة التى نشأت كما قال (كيا سيرس) عن وجود نظام حكومى يستند على « رجل واحد » فقط ، وكان الغرض من هذه التعديلات أن يفرد القنصل الأول بكل سلطة فى الدولة ، فهو الذى يسمى رؤساء المجالس فى الأقاليم (ومهمتها ترشيح قضاة الصلح وأعضاء مجالس البلديات وأعضاء اللوائح الانتخابية) وهو الذى يسمى رؤساء الدوائر الانتخابية فى المراكز (وتتألف من ١٢٠ إلى ٢٠٠ عضو يضاف إليهم عشرة يعينهم القنصل الأول) . وكان من هذه التعديلات كذلك « مراجعة مادة الدستور التى تخول مجلس الشيوخ (السناتو) حق تنصيب القناصل » ، وإعطاء هذا المجلس كل الخصائص اللازمة لأن يصبح مزودا حقا بالسلطة الوقائية الضرورية لصيانة النظام القائم . فيكون لمجلس الشيوخ القدرة على البت فى المسائل التى أغفلها الدستور ، والتى لا غنى عن الفصل فيها لصالح الدستور نفسه . ثم يكون له حق وقف وظائف القضاة فى المديرية مدة خمس سنوات ، وإلغاء الأحكام الصادرة من المحاكم ، وحل المجلس التشريعى ومجلس التريون . وقد نص التعديل على أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ (السناتو) ثمانين عضوا للقنصل الأول أن يزيد عليهم أربعين آخرين . ثم قل عدد أعضاء (مجلس الدولة) بسبب إنشاء

(مجلس خاص) Conseil Privé كما أنقص عدد أعضاء مجلس التريون إلى خمسين فقط . وقد نجم عن إدخال كل هذه التعديلات ما صار يعرف باسم دستور العام العاشر (٢٤ أغسطس سنة ١٨٠٢) .

على أن القنصلية لم تلبث أن شهدت في أيامها الأخيرة ، تحطم ذلك السلام العام الذي بذل بونايرت قصارى جهده لتحقيقه في معاهدة أميان (٢٥ مارس سنة ١٨٠٢) نزولا على غبة الأمة الفرنسية التي نشدت السلام دائما وكافاته على جهوده من أجله . كما شاهدنا تنصيه قنصلا أول مدى حياته ، ولقد كان من أثر نقض السلام بالصورة التي سوف نعرضها ، أن تهيأت الأسباب التي أبدلت جمهورية القنصلية بالإمبراطورية .

أما أسباب زوال السلام فكانت متعددة : منها (١) تدمير الهولنديين الذين تحولت بلادهم إلى جمهورية عرفت باسم الجمهورية الباتافية ، ولم تكن سوى جزء من الفتوحات الفرنسية ، يهدد منها الفرنسيون إنجلترا مباشرة ، لا سيما وأنهم كانوا يحتلون كذلك (انفرس) Antwerp في بلجيكا (٢) ومنها ازدياد القلاقل في إيطاليا الشمالية . (٣) ومنها التداخل المتزايد في شئون ألمانيا ، فإن بونايرت لما كان قد وعد (في معاهدة لونفيل) بتعويض الأمراء الذين انتزعت منهم أملاكهم على شاطئ الراين الأيسر ، فقد حصل من الديباط الألمانى (أو المجلس الإمبراطورى) المتعقد في راتزبون Ratisbon على ما يعرف باسم القرار النهائى الألمانى Recés Germanique أو النتيجة الرئيسية Conclusion Principale التي وصل إليها وفد الإمبراطورية ، وذلك في ٢٥ فبراير سنة ١٨٠٣ ثم لم يلبث (الديباط) أن اعتمد هذا القرار في ٢٤ مارس ، وصدق عليه الإمبراطور في ٢٧ إبريل من السنة نفسها . وبمقتضاه ألغى عدد من الإمارات الألمانية الصغيرة بلغ ١١٢ . ولم يعد عدد كبير من المدن الحرة مربوطا مباشرة بالإمبراطورية ، وهى التي كانت أصلا خاضعة في حكومتها للإمبراطور وتابعة له وحده ، وتسمى لذلك أيضا (بالمدن الإمبراطورية) ، وكان

عندها إحدى وخمسين مدينة حرة ، فصارت — الآن — ستة فقط . وهذا بينما زادت مساحات الإمارات الكبيرة في ألمانيا — وذلك خصوصاً على حساب الإمارات الكنسية التي حولت إلى أخرى علمانية — فأمكن تعويض بروسيا عن المساحة التي فقدتها (٧٥٠) كيلو متراً مربعاً بمساحة أخرى في إقليم وستفاليا بين نهري الإلب والراين مقدارها اثنا عشر ألف كيلو متر مربع ، وبدلاً من عدد السكان الذين فقدتهم (١٢٥٠٠٠) ، ضمت إليها نصف مليون نسمة . وكذلك نالت بفاريا تعويضاً إقليمياً ، وبالمثل بادن ، وورتمبرج ، وحتى النمسا — بالرغم من الهزائم العسكرية والسياسية التي توالى عليها .

وهكذا عمل بونايرت على وضع أكبر مساحة من الأراضي الألمانية في أيدي حفنة من الأمراء الألمان الذين سوف تقل حاجتهم لحماية فرنسا لهم بقدر زيادة قوتهم . وخدم بونايرت كذلك قضية البروتستانتية في ألمانيا ، عندما صار هناك ستة ناخبين للإمبراطورية من البروتستانت (ثلاثة منهم قدامى في إمارات هانوفر وبراندنبيرج وساكس ، وثلاثة جدد ، هم أمراء بادن ، وورتمبرج وهس . بينما كان عدد الناخبين الكاثوليك أربعة ؛ في ماينز راتزبون ، بفاريا ، بوهيميا ، سالزبورج تسكانيا . وهذا إلى جانب أن صار للبروتستانت سبعون صوتاً ضد أربعة وخمسين صوتاً للأمراء الكاثوليك . كما أضحت الدوائر الانتخابية في المدن من البروتستانت . وبذلك يكون بونايرت قد مهد لقيام إمبراطورية بروتستانتية في ألمانيا ، حتى ذكر المؤرخون أن (الثورة الألمانية) التي أوجدت الإمبراطورية الحديثة في ألمانيا إنما انبثت من ذلك القرار النهائي أو تلك النتيجة الرئيسية *Reces Germanique* التي قررها الديباط أو المجلس الإمبراطوري في راتزبون سنة ١٨٠٣ .

وبينما كان بونايرت يسعى لإلحاق الأذى بالتجارة الإنجليزية بزيادة المكوس الجمركية ، كان يعمل لتحقيق هذه الغاية بوسائل أخرى ، ارتبطت

في واقع الأمر بخطة واسعة « استعمارية » لصالح فرنسا . ذلك أنه أبرم معاهدات مع وجاقات الغرب ، مع طرابلس في ١٧ يولية سنة ١٨٠١ ، ومع تونس في ٢٣ فبراير سنة ١٨٠٢ ، واتخذ من نهب القرصان لإحدى السفن الفرنسية ذريعة لمحاولة غزو الجزائر ، فوصل أسطول فرنسي إلى ميناء الجزائر في ٧ أغسطس سنة ١٨٠٢ . وخشيت إنجلترا أن يكون غرض فرنسا أن تستعيز عن خسارتها لمصر بالاستيلاء على الجزائر . ولم يضع جلاء الفرنسيين من مصر حداً لأطماع بونايرت في « الشرق » بل بقيت مشروعاته الشرقية « سرّاً » لا يدرك حقيقته أحد . فهو يوفد الكولونيل سباستيانى Sebastiani في « بعثته » المشهورة في سبتمبر ١٨٠٢ بوصفه مندوباً تجارياً إلى طرابلس الغرب ومصر والشام ، ومن المعروف أن تقرير سباستيانى لم يلبث أن أذاعته الجريدة الرسمية في يناير من العام التالي ، ثم هو (أى بونايرت) يقترح على القيصر اسكندر الأول تقسيم أملاك السلطان العثماني ثم هو يعين الجنرال (ديكان) Decaen في يولية ١٨٠٢ قائداً عاماً لمراكز (مخازن) التجارة الخمسة الفرنسية في الهند — الأمر الذي سبب القلق لإنجلترا خصوصاً عندما أبحر (ديكان) إلى مياه الهند مع أسطول قوى (مارس ١٨٠٣) . ولو أن الأوامر لم تلبث أن وصلت له وهو لا يزال في طريقه ، بالتوقف عند جزيرة (إيل دي فرانس) . ثم إن الجنرال لكير — الذي تزوج من باولين Pauline شقيقة بونايرت — لم يلبث أن أبحر مع زوجته في فبراير ١٨٠٢ إلى سان دومينجو على رأس قوة من عشرة آلاف رجل — وقد سبق أن ذكرنا ذلك . وقبض لوكلير على زعيم الثورة الزنجية هناك (توسيان لوفرتير) في ٧ يولية ، وكان توسيان قد أعلن دستوراً (في ٩ مايو ١٨٠١) للحكم الذاتي في الجزيرة . فأرسله لكير — الآن — إلى فرنسا ، حيث مات مسجوناً في إحدى قلاعها بمرض السل (في ٧ أبريل سنة ١٨٠٣) . وأعيد نظام الرقيق إلى الجزيرة في يوليو ١٨٠٢ . ومع ذلك فقد اشتعلت الثورة من جديد في الجزيرة في شهر سبتمبر واستطالت

الحرب ولقى لوكير حتفه في ٢ نوفمبر ١٨٠٢ ؛ ولم يسع (روشامبو) Rochambeau الذى خلف لوكير إلا التسليم في ١٩ نوفمبر ١٨٠٣ ، وبدأ كأنما فرنسا قد أصابتها الهزيمة الكاملة في هذه الجزيرة . وأما في المستعمرة الفرنسية الأخرى ، لويزيانا ، فقد تعين الجنرال فيكتور Victor قائداً عاماً لها (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٠٢) ، وتأسست بها إدارة مدنية قوية برئاسة لوسات Laussat الذى تسلم مهام منصبه في شهر مارس من العام التالى . ولكن لم يمض قليل حتى كانت قد أبرمت بين بوناپرت والولايات المتحدة الأمريكية الصفقة التى تم بها ابتياح هذه الأخيرة لمستعمرة لويزيانا الفرنسية بمبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات (٣ مايو ١٨٠٣) .

تلك إذا كانت مشروعات بوناپرت الاستعمارية ، ولم يكن أكثرها ناجحاً ، ومع ذلك فقد كانت كافية لإزعاج إنجلترا التى طلبت « تفسيراً » لهذا النشاط كله . وفي نوفمبر ١٨٠٢ كانت المباحثات قد وصلت إلى مرحلة لا تبشر باستمرار السلام طويلاً . فقد رفضت إنجلترا إخلاء مالطة ، متذعرة في رفضها هذا ، بكل تلك التغييرات والتعديلات التى يدخلها بوناپرت على « الوضع » القائم في أوروبا . بينما تمسكت الحكومة الفرنسية بمعاهدة أميان ، وكما أملى بوناپرت تعليماته على تاليران (في ٢٣ أكتوبر ١٨٠٢) ، التمسك بكل مواد هذه المعاهدة ، وعدم قبول شيء سواها — وهى التى استطاع بوناپرت بفضلها تأكيد التغييرات التى أرادها وأدخلها على « الوضع » في أوروبا (ألمانيا ، إيطاليا ، هولندا ، سويسرة) ، والتى تحتم بموجبها على إنجلترا التخلي عن مالطة . أما الانجليز فقد تمسك وزير خارجيتهم لورد (هوكسبرى) من جانبه ، بضرورة العودة « بالوضع » القائم في أوروبا إلى ما كان عليه وقت إبرام معاهدة أميان ، ولا شيء غير ذلك ، فاستطالت المفاوضة حينئذ مدة ستة شهور دون الوصول إلى نتيجة .

وفي ٦ مارس سنة ١٨٠٣ اتخذت الحكومة الانجليزية (وزارة أدنجتون) قراراً بالتعبئة . وبعد أيام قليلة طلبت من الحكومة الفرنسية

إخلاء هولندا وسويسرة ، وإعطاء ملك سردينيا تعويضا مناسباً عن أملاكه التي فقدتها في بيدمنت . وقررت الاحتفاظ بالمطلة حتى تتم إجابة هذه المطالب . وفي ١٢ مايو غادر السفير الانجليزي لورد هويتورث Whitworth باريس ، وفي ١٩ منه قبضت الحكومة الانجليزية على سفينتين فرنسيتين . فقرر بوتابرت إلقاء القبض على كل الرعايا الانجليز في فرنسا بين الثامنة عشرة والستين من عمرهم ، وأرسل قواده (مورتيه) Mortier لاحتلال هانوفر في ألمانيا ، (ريسان سير) Saint - Cyr لاحتلال أنكونا في إيطاليا ولزحف على أترنطو وبرتديزي بينما رحل بنفسه إلى نورمانديا وإلى البلجيك ليشرف في موانئهما على بناء النقلات اللازمة لعبور بحر المانش (القنال الانجليزي) ثم انبرت الجريدة الرسمية (المونيتور) Moniteur للحملة على انجلترا وتوجيه الاتهام لساستها الذين يعملون - كما قالت لإرجاع ملكية البربون إلى فرنسا ، وإرغام فرنسا على الانكماش في دائرة حدودها القديمة ، وتحطيم كل المآثر التي أتت بها الثورة .

واقترح المهاجرون تكدر العلاقات بين فرنسا وانجلترا بهذه الصورة ، ليجددوا نشاطهم باستئناف المؤامرات ضد القنصل الأول ، فإن أحد هؤلاء المهاجرين « الملكيين » الذين لجأوا إلى لندن (جورج كادودال) Cadoudal وكان من زعماء ثورة الشوان Chouans - الاسم الذي أطلق على الثوار الملكيين في إقليم بريطاني - استطاع في أغسطس ١٨٠٣ النزول سرا ويصحبته الجنرال بيشجرو Pichegru وإثنان من أسرة بولينياك في مكان على ساحل نورمانديا نقلتهم إليه سفينة إنجليزية ، ثم قصدوا ثلاثتهم إلى باريس حيث حاولوا إشراك الجنرال مورو Moreau معهم في مؤامرة لاغتيال القنصل الأول ، اعتماداً على ما سمعوه عن تدمير هذا القائد ، ولأنه كان يتمتع بسمعة عالية كفائد مظهر يجنب إليه الجماهير . ولكن المتآمرين كانوا من أول الأمر موضع رقابة البوليس القنصلي . ومع أن (مورو) اجتمع مرتين اجتماعاً خاصاً أو سرىا برئيس المؤامرة

كادودال وبالجترال ييشجرو ، وكان معروفاً عنه التدمير من النظام القائم والمعارضة له ، يرى فريق من المؤرخين أنه لم يكن بحال من الأحوال مؤيداً للمؤامرة على اغتيال حياة القنصل الأول ، أو أنه اشترك بصورة فعالة في تديرها . ولكن ما إن وقف (فوشيه) Fouché ناظر (وزير) البوليس على حقيقة المؤامرة حتى ألقى القبض على كل من مورو في ١٥ فبراير ١٨٠٤ . وييشجرو في ٢٩ فبراير ، وأخيراً كادودال في ٩ مارس ، ثم تبع ذلك إلقاء القبض على أكثر من أربعين متهماً في هذه المؤامرة . ويعزو كثيرون تقرير القنصل الأول القبض على مورو إلى رغبته في التخلص من أكبر منافس له ، أو المنافس الوحيد الذى كان بونا برت يخشى خطره ونفوذه .

وكان أثناء محاكمة كادودال وزملائه أن أعلن أحد المتهمين أنه كان من المنتظر أن يرأس أحد الأمرام هذه المؤامرة ، مما جعل الحكومة تشدد المراقبة على السواحل على أمل القبض على الكونت دارتوا Artois شقيق الملك لويس السادس عشر والدوق دى برى Berry (ابن الكونت دارتوا) . أضف إلى هذا أن أحد العملاء السريين (ميهى ديلا توش Méhée de La Touche ، وكانت الحكومة الفرنسية قد بعثت به للتجسس فى لندن ثم فى ألمانيا ، أبلغ المسئولين فى باريس ، أن دوق أنجيان Enghien الابن الأكبر لدوق بربون وحفيد برنس كونديه Condé يقيم فى بلدة اتنهايم Ettenheim فى إقليم (أو إمارة) بادن على مسافة قريبة من بلدة ستراسبورج على الحدود الفرنسية . وكان دانجيان مشغولاً بحبه العظيم لإحدى قريباته شارلوت دى روهان Rohon ، ولا يدري شيئاً عن مؤامرة كادودال أو غيرها من المؤامرات . ولكن سبق أن حمل السلاح ضد الثورة ، وكان دائماً على استعداد للحمل مرة أخرى إذا ما قام المهاجرون بأية محاولة لإعادة أسرته (البربون) إلى المرش فى فرنسا . وكان دانجيان لذلك على علاقات بالمتدمرين فى الألزاس (وأهم مدنها ستراسبورج) من النظام

القائم . ولما كان قد أزعج القنصل الأول سيل التقارير التي أتته من كل مكان عن المؤامرات التي تدبر لاغتياله ، وتزعم المكيون هذه المؤامرات ضد حياته ، فقد صمم على إنزال العقوبة الصارمة بهم ، وقرر القبض على الدوق دانجيان ، معقد آمالهم ، واعتباره شريكا في المؤامرة التي حاك خيوطها كل من كادودال ويشجرو . وذلك بالرغم من أنه لم يقدم أى دليل على أن دانجيان كان ضالفا محال من الأحوال معهما في هذه المؤامرة أو يدري شيئا عنها . ويبدو أن بونايرت اعتقد بوجود مؤامرة لتدمير غزو على فرنسا باشتراك دوق دانجيان يعاونه (ديمورييه) . وفي ليل ١٥ مارس ١٨٠٤ اقتحمت ثلاثة من الجنود الحدود وقبضت على دانجيان في إنتهسايم ، ثم اقتادته إلى قلعة ستراسبورج . وبعد يومين نقل بسرعة إلى باريس ولكنه ما وصل إلى (بواباتها) يوم ٢٠ مارس حتى نقل إلى قلعة فينسن (Vincennes) بالقرب من باريس ، وفي نفس الليلة أجريت محاكمته أمام محكمة عسكرية تشكلت بكل سرعة ، فصدر الحكم بإعدامه ، وأعدم في صباح اليوم الثاني الباكر (٢١ مارس ١٨٠٤) .

وأما أصحاب المؤامرة الحقيقيون ، فقد حوكموا في شهر يونيو من السنة نفسها . وكان (يشجرو) قد انتحر في سجنه قبل المحاكمة (منذ ٩ أبريل) فصدر الحكم بالإعدام على كادودال وثمانية عشر آخرين ، بينما حكم على (مورو) بالسجن سنتين ؛ وقد استبدل بونايرت بهذا الحكم النفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم تنفذ حكم الإعدام في (كادودال) وعشرة من زملائه في ٢٥ يونيو ؛ وصدر العفو عن الثمانية الباقين ، وكان من هؤلاء الماركيز دى ريفير Rivière ثم عضوا أسرة بولينياك اللذان سلف ذكرهما . وكان الذي صادق على هذه الأحكام ، وأمر بالعفو عن المدانين الثمانية الإمبراطور نابليون الأول . لأنه كان من الآثار المباشرة لاكتشاف هذه المؤامرة التي دبرها (كادودال) وإخسوانه ، أن أقام بونايرت صرح الإمبراطورية في فرنسا ، وتبوا عرشها .

الباب الثاني

الامبراطورية

١٨٠٤ — ١٨١٥

تمهيد :

كان بوناپرت يرمز في نظر الأمة الفرنسية إلى النجاح الذي وصلت إليه ثورتها الكبرى بمعنى تأمين النتائج التي تمنحنت عنها هذه الثورة ، والآثار التي ترتبت على قيامها في داخل البلاد ، وفي علاقاتها مع الدول . وكان تشبث الأمة الفرنسية ، وعلى وجه الخصوص « الثوريين » الذين قامت على أكتافهم الثورة ، بالنظام الحكومي الذي يحفظ للطبقة المتوسطة كل الحقوق الجديدة التي حصلت عليها ، العامل الحامض في كل تلك التطورات التي شاهدها من أيام اجتماع الجمعية الأهلية التأسيسية و صدور دستور الثورة الأول سنة ١٧٩١ إلى وقت « إنهاء الثورة » في انقلاب بريمير المعروف في نوفمبر سنة ١٧٩٩ الذي أسقط حكومة الإدارة ، ومهد لقيام القنصلية ، وفي كل التطورات أو التغييرات التي حدثت ، وصدرت بسببها أو كآثار لها دساتير الثورة المعروفة : دستور ١٧٩١ ، ثم دستور ١٧٩٣ (دستور السنة الثانية للثورة) ثم دستور العام الثالث (١٧٩٥) الذي قامت عليه حكومة الإدارة ، وأخيراً دستور العام الثامن (١٧٩٩) ، وهو دستور القنصلية — نقول إن الغرض من كل هذه الأحداث كان إنشاء النظام الذي يكفل « بقاء » الثورة ، ويندود عنها كل خطر داخلي أو خارجي على حد سواء يهدد بعودة النظام القديم ، وفي ركابه طبقة الأشراف الأرستقراطية القديمة وطبقة رجال الدين ، وهما الطبقتان اللتان جردتهما الثورة من امتيازاتهما وأملاكهما لحساب البورجوازية الناشئة التي قادت البلاد إلى

الثورة ، وبقيت مهيمنة على مقدراتها ، ويعنى فى اعتبارها « استمرار » الثورة ، دوام المزايا التى صارت تستمتع بها ، والتى توقفت استدامتها على دفع الأخطار التى تهددت (الثورة) من الداخل والخارج معاً . ولقد شاهدنا فى « التطور » الدستورى الذى حصل ، كيف رضى « الثوريون » من أجل احتفاظ البورجوازية بالسيطرة الجديدة التى ظفرت بها أن يضحوا بالمبادئ الديمقراطية التى نادت بها الثورة لتأسيس نظام للحكم ، يقوم على قواعد تكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وإشراك (مندوبيها أو ممثليها) فى الحكم إشراكاً كاملاً صحيحاً . فضيقت الدساتير المتتالية حقوق الانتخاب ثم جعلت الانتخاب على درجات ، وحرمت منه أكثرية المواطنين (وإن شذ عن ذلك دستور ١٧٩٣ ، ولو أنه - كما هو معروف - لم يوضع أصلاً موضع التنفيذ) ، والحد من هيمنة الهيئة التشريعية فى نظير أن يزيد مرة بعد أخرى سلطان الهيئة التنفيذية ، وذلك بنسبة انكماش عدد القائمين عليها . فصاروا خمسة فى حكومة الإدارة أو المديرين ، ثم صاروا ثلاثة فى حكومة القنصلية ، لتتحصر أسباب السلطة فى يد قنصل واحد فقط فى النهاية ورضى الثوريون الذين مهدوا لحكومة الفرد بهذه الصورة أن « ينهوا » الثورة ، باعتبار أن فى هذا « الإتهام » ذاته ضماناً « لاستمرارها » . وانعقدت آمالهم وآمال الأمة الفرنسية قاطبة على شخص القنصل الأول لتحقيق هذه الغاية الأخيرة . فكان لضمين « استمرار » الثورة أن نودى بالجنرال بونابرت قنصلاً لمدى الحياة (١٨٠٢) وكان لهذا السبب نفسه أن نودى - الآن - بإمبراطورية نابليون الأول .

الفصل الأول

دستور العام الثاني عشر

(١٨ مايو ١٨٠٤)

تذرع الذين أرادوا إنشاء الإمبراطورية ، بأن الأمة قد صارت أكثر من أى وقت مضى فى حاجة ماسة لتأمين « نتائج » الثورة ، التى يكفل بقاءها وجود الرجل — نابليون بونابرت — الذى تأمر الملكيون أعداء الثورة على حياته أكثر من مرة ، وأرادوا اغتياله فى الوقت الذى استؤنفت فيه الحرب مع إنجلترا ، وظهرت الرغبة فى أن يصبح لبونابرت الحق فى تعيين خلف له ، وإعطائه لقباً جديداً . وقد بحث مجلس الدولة هذه الرغبة ، ولكنه أعلن يوم ٥ إبريل ١٨٠٤ موافقته على مبدأ الوراثة فحسب ، وعندئذ اتجه القنصل الأول إلى (مجلس التريون) الذى قرر يوم ٣٠ إبريل (١) أن يعلن نابليون بونابرت « القنصل الأول حالياً ، إمبراطوراً ، وأن يبقى بهذه الصفة ، قائماً بأعباء الحكم فى حكومة الجمهورية الفرنسية . (٢) أن يكون منصب الإمبراطورية وراثياً فى أسرته . (٣) وأن تقرر نهائياً الأنظمة اللازمة لذلك . لم يلق هذا المشروع أى معارضة فى مجلس التريون إلا من جانب (كارنو) Carnot وحده . ثم أحيل المشروع إلى مجلس الشيوخ (السناتو) الذى وافق عليه وطالب بإدخال التعديلات أو التغييرات الدستورية الضرورية ، على أساس أن هذه قد صار لا غنى عن الأخذ بها بسبب المؤامرات التى يحيكها أعداء فرنسا ضد سلامة الدولة ، بينما ثبت عجز الأنظمة الحكومية الجمهورية عن مواجهة الصعوبات التى تصادفها البلاد الآن ، وقد ثبتت لذلك حاجتها الملحة لقيام حكومة

قوية ومستقرة بها . وقال بورتاليس Portalis (في ١٦ مايو ١٨٠٤)
إن الدول العظمى لا يحد بها ولا تحتل غير نوع من الحكومات ،
هو حكومة الفرد ، وإن الوراثة حاجز ضد المنازعات الحزبية ، وإن الوسيلة
الوحيدة للقضاء على أحقاد أسرة البربون القديمة ، وإنهاء آمالها في استرجاع
الحكم في فرنسا ، وإحياء الامتيازات التي أعطتها كل تلك السلطات التي
أساءت استخدامها إنما تكون بجعل السلطة وراثية في أسرة جديدة ، قالت
تقدير الشعب وعرفانة بحميلها عليه .

وأخذ مجلس الشيوخ يعمل لإعداد (قانون الإمبراطورية)
Senatus - Consulte de l'Empire وفي ١٨ مايو ١٨٠٤ صدر القانون
النظامي الذي يفصله (١) تأسست الإمبراطورية وما يتبع ذلك من وضع
أنظمة لترتيب الوراثة وشئون الأسرة (المألكة) الإمبراطورية ونظام
الوظائف الكبيرة وألقاب الشرف الخ . (٢) وإدخال التعديلات اللازمة
على اختصاصات السلطات (التشريعية والتنفيذية) العامة . فأصبح للإمبراطور
سيطرة أكبر على مجلس الشيوخ ، وأنشئت محكمة عليا لنظر المخالفات
أو الجرائم التي يرتكبها أعضاء الأسرة الإمبراطورية والوزراء وكبار
الموظفين ، وكذلك الجرائم أو الاعتداءات التي ترتكب والمؤامرات التي
تدير ضد أمن الدولة وضد شخص الإمبراطور نفسه (٣) ثم إجراء
استفتاء عام للأمة في هذا النظام كله .

وفي الاستفتاء الذي أعلن مجلس الشيوخ نسيجه في ٦ نوفمبر ١٨٠٤ ،
بلغ عدد الأصوات المؤيدة للإمبراطورية ٣,٥٧٢,٣٢٩ ، وكانت
الأصوات المعارضة ٢,٥٧٩ فقط . ومع ذلك فإن هذه الأرقام لم تكن تدل
على أن الاستفتاء كان يعبر عن حقيقة الرأي العام تماما ، لأن الممتنعين عن
التصويت - أي الذين لم يشتركوا في الاقتراع اعتبرتهم الحكومة مؤيدين
للدستور الجديد . أضف إلى هذا أن قانوناً يصدره مجلس الشيوخ
لم يكن يتطلب إجراء استفتاء عام ليصبح نافذاً . ولذلك لم يكن المقصود

من هذا الاستفتاء الحصول على تصديق الشعب على لقب أو حكومة الإمبراطورية ، بقدر ما كانت الرغبة تأييد نظام الوراثة بالصورة التى أتى بها قانون الإمبراطورية . وقد جعل هذا القانون من حق الإمبراطور أن يتبنى أحد أبناء أشقائه . وفى حالة عدم وجود وارث من صلبه مباشرة أو عدم تبني أحد أبناء أشقائه ، ينتقل تاج الإمبراطورية إلى أخويه يوسف ، ولويس ، بونابرت وأبنائهما . وقد حرم من الوراثة كل من شقيقه الآخرين لوسيان وجيروم لأنهما عقدا زيجات لا يرضى عنها .

وكان بعد تقرير نظام الإمبراطورية أن أنشئت ست وظائف كبرى ، ورفع عدد كبير من قواد نابليون إلى مرتبة المارشالية ومنحرا ألقاب الشرف الرفيعة ، وكانت الوظائف الكبيرة التى أنشئت هى : الناخب الأعظم Grand électeur وتعين بها جوزيف بونابرت شقيق الإمبراطور ؛ ومهر دار (حامل الاختام) الإمبراطورية Archichancelier وتعين بها كباسيسرس ومهر دار الدولة وشغل هذه الوظيفة يوجين بوهارنيه ؛ والضابط الأعظم (للقوات العسكرية) Connetable وتعين بها لويس بونابرت - شقيق آخر للإمبراطور ؛ وأميرال أو ضابط أعلى للبحرية وشغل هذا المنصب القائد مورا . وأنشئت إلى جانب هذا عدة وظائف (للإبلاط) الإمبراطورى مثل الخورى الأعظم Grand Aumônier للإمبراطورية ، وهو منصب شغله الكردينال جوزيف فيش Fesch - أحد عمومة الإمبراطور ؛ وكبير الحجاب Grand Chambellan وكان هذا (تاليران) الذى سعى كذلك نائب الناخب الأعظم ، ثم كبير الاصطبلات GR. Écuyer وكان كولينكور Caulincourt ، ثم مارشال القصر Grand Maréchal du Palais وكان ديروك Duroc ، ثم كبير الصائدين بالكلاب Grand Veneur وكان (برثيه) وأخيراً كبير الأمتاء GR. Maître des-Cérémonies وكان دى سيجور De Segur وأما الانقطاعات وألقاب الشرف التى كوفى بها العسكريون فى عهد

الإمبراطورية فقد بلغت إثنين وعشرين ، تمتع بها كبار قواد الإمبراطور ، وهم برثيه ، برنادوت ، دافو ، ماسينا ، ناى ، كلرمان ، لان ، ماكدونالد ، أودينو ، مورتيه ، فيكتور ، ديروك ، أوجيرو ، مونسي ، سولت ، أريجي Arrighi ، مارمون ، جونو ، ليوفر ، موتون Montoun بينما بلغ عدد الذين منحوا هذه الألقاب والإقطاعات لخدماتهم المدنية والسياسية ثمانية هم . تاليران ، فوشيه ، ماريه Maret ، شامباني Champagne ، ساقارى ، رينيه Régnier ، جودان Gaudin ، فال لقب الإمارة منهم برثيه وبرنادوت وتاليران ، وجمع بين لقب الإمارة والدوقية دافو وماسينا ، وناى ، وصار الباقيون أدواقاً ، بينما أعطى موتون لقب الكونتية .

وأما هذه الإمبراطورية التى أوجدها قانون ١٨ مايو ١٨٠٤ ، فكانت مزيجاً من الجمهورية والملكية بالصورة الظاهرة التى تعارف الناس عليها ، ولكنها فى جوهرها كانت شيئاً يختلف عن الجمهورية والملكية — أو الإمبراطورية المتعارف عليها — ولا يمكن اعتبارها إلا شيئاً مستولداً من عبقرية نابليون نفسه ، ولا تفتأ تزداد هذه الطبيعة أو الخاصية وضوحاً بمرور الزمن ، حتى إذا بلغت الإمبراطورية ذروتها فى السنوات التالية (١٨٠٧ — ١٨٠٩) كان الأفراد بهذه الصفة أبرز مميزات ، أو قل إنه المميز الوحيد لها من الملكيات أو الإمبراطوريات العادية الأخرى .

فقد كان نابليون هو الذى رأى تأسيس إمبراطورية ، بدلا من ملكية لأن الملكية كانت لا تزال مقترنة فى أذهان الناس بكل تلك المساوىء والمظالم التى قامت الثورة لتحرير الأمة منها ، ونخشى نابليون أن يتحدى إنشاء الملكية من جديد الفرنسيين فى شعورهم ، وأن يكون عامل استفزاز لهم للمطالبة بالحرية ، فقال إن إعلان الإمبراطورية فيه إرضاء لأنانية الأمة دون تحريك حبها للحرية أو استثارة هذا الشعور لدرجة متطرفة ، وكانت الإمبراطورية القائمة حتى هذا الوقت من عشرة قرون مضت هى

الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، ولم يكن فرنسوا الثانى (الذى خلف الإمبراطور ليوبولد الثانى منذ ١٧٩٢) قد توج بعد إمبراطوراً عليها ، فلم ينل لقب إمبراطور إلا فى أول سبتمبر ١٨٠٤ ، أى بعد إعلان تأسيس إمبراطورية نابليون الأول بيضعة شهور ؛ ولم يكن يرضى كبرياء نابليون شيء فى هذا الوقت قدر إدراكه أن فى وسعه الاستهانة بكل التقاليد التى ارتبطت بهذه الإمبراطورية الرومانية المقدسة القديمة التى شيد شارلمان صرحها ، فظلت تصدر كل أعمال الحكومة الرسمية حتى عام ١٨٠٩ باسم « الجمهورية الفرنسية » إلى جانب اسم الإمبراطور نابليون .

ومع هذا ، فقد كانت الملكية هى التى أقيمت الآن فى فرنسا ، وبكل حذافيرها حتى مظاهر الفخامة الخارجية ، بالرغم من وصف إمبراطورية نابليون بأنها الجمهورية الفرنسية ، ولم يكن تأسيس هذا النوع من الملكية شيئاً جديداً ، أو خطوة مفاجئة . فقد تطورت « الجمهورية » التى نادى بها المؤتمر الوطنى (٢٥ سبتمبر ١٧٩٢) وشهدت البلاد فى عهد حكومة الإدارة (أو المديرين) كثيراً من مظاهر نفامة الملكية ، ثم ترايدت وتناكدت هذه المظاهر خصوصاً فى عهد القنصلية : وجود بلاط ، وصالونات ، وملابس رسمية لموظفى الدولة ، وأعياد ، واحتفالات فى قصر التويلرى ... الخ . أما الآن فقد بلغت هذه المظاهر ذروتها ، وذلك (أولاً) بإعطاء لقب (مارشال الإمبراطورية فى ١٤ مايو ١٨٠٤ ، إلى ثمانية عشر قائداً من الذين كسبوا انتصاراتهم فى الحملات الإيطالية خصوصاً تحت قيادة نابليون بونابرت نفسه : هم برثيه Berthier ، مونسى Moncey ، ماسينا Massina ، أوجيرو Augereau ، جوردان Jourdan ، برنادوت Bernadotte ، برون Brune ، مورا Murat ، مورتيه Mortier ، بسير Besières ، سولت Soult ، لان Lannes ، ناي Ney ، دافو Davout ، ثم كلرمان Kellerman ، سيروريه Sérurier ، بيرنون Pérignon ، ليفر Lefèvre ، وعدد

ثمانية عشر مارشالا ، لم يلبث أن ضم إليهم في السنوات التالية القواد : فيكتور Victor ، (١٨٠٧) ، أودينو Oudinot ، ماكدونالد ، مارمون Marmont (١٨٠٩) ، سوشيه Sucht (١٨١١) ، جوفيون سان سير Gouvion Saint Cyr (١٨١٢) ، وبونيا توسكى Poniatowski ، (وثانياً) بأن وزع الإمبراطور ، في قصر الأنفاليد للمرة الأولى وسام جوقة الشرف (يوم ١٤ يوليو ١٨٠٤) على مستحقه ، (وثالثاً) بأن أقيم حفل ديني فخم في كنيسة نوتردام لتتويج الإمبراطور . وقد اهتم نابليون بهذا الاحتفال ، فهد له بالمفارشنة مع البابا ييوس السابع من جهة ، وبمقد قرانه في الكنيسة من جهة ثانية . وكان زواج بونابرت من جوزفين بورهانيه زواجاً مدنياً فحسب (أول ديسمبر) ، وفي اليوم التالي (٢ ديسمبر ١٨٠٤) أقيم حفل التتويج الذي حضره البابا . ولكن بدلا من أن يضع البابا التاج على رأس نابليون وزوجه ، انتظر نابليون حتى يبارك البابا التاج ، فتناوله من يده وتوج به نفسه ، ثم وضعه على رأس الإمبراطورة التي ركعت أمامه .

ولئن دلت واقعة التتويج هذه على شيء ، فإنما تدل على أن الإمبراطورية مستولدة من عبقرية نابليون وحده ومتصلة بشخصه قبل أي شيء آخر . فهو الرجل الذي صار له حتى هذا الوقت أربع سنوات ونيف وهو متربع في دست الحكم في فرنسا ، يجمع في يديه كل أسباب السلطة ، وينفرد بممارستها وحده ، ويبدل قصارى جهده لإتقان أساليب الحكومة الفردية مع ما يقتضيه ذلك من تدريب صارم على ضرورة نظر الأشياء بنفسه ، والإحاطة بها إحاطة تامة ، ثم تقرير ما يجب اتخاذه بشأنها . وذلك لأن صاحب الحكم — أو الملك كما قال نابليون — لن يكون شيئاً مذكوراً إذا لم يكن هو كل شيء ، وحتى يتسنى له أن يكون كل شيء ، وجب عليه أن يكون في كل مكان . حقاً لم ينكر نابليون افتتانه بالسيطرة والسلطة ، ولكنه — كما وصفه هو نفسه — كان من نوع افتتان الفنان بآلته

الموسيقية . ونفى نابليون (مارس ١٨٠٤) انه طموح او أن له أطماعاً .
 فإذا كان لامناص من الاعتراف بوجودها ، فهي حينئذ أطماع قد امتزجت
 امتزاجاً في كيانه حتى صارت - كما قال - بمثابة الدم الذى يجرى في عروقه
 والهواء الذى يستنشقه . ونابليون هو الذى عرف « المستحيل » بأنه
 « المصح الذى يفزع الخائف الوجل ، والمملجأ الذى يلوذ به الجبان الرعديد »
 وكان صاحب هذا التعريف الذى أنكر المستحيل ، هو مؤسس الإمبراطورية
 الذى نهض بأعباء الحكم فيها وحده ، ولم يشأ أن يشاركه في ديكتاتوريته
 إنسان . والذى اعتقد أن له من العبقرية ما يهيئه لأن يكون « شخصية
 تاريخية » - كما قال هو نفسه - وليس بشراً كسائر البشر .

الفصل الثاني

نظام الإمبراطورية

ديكتاتورية نابليون

نصت المادة الرابعة عشرة من القانون النظامي للإمبراطورية الصادر في ١٨ مايو ١٨٠٤ على أي يجري تنظيم القصر الإمبراطوري بما يتفق وهيبة العرش وعظمة الأمة ، ذلك بأن العرش سوف يكون له بلاط لامع يتألف من مارشالات الإمبراطورية ، وكبار الموظفين وأصحاب المناصب والألقاب الرفيعة ، فصدر في ١٣ يوليو ١٨٠٤ قرار بترتيب درجة كل فئة من هؤلاء بالنسبة لغيرها في السلم الاجتماعي . ثم إن نابليون لم يلبث أن استصدر طائفة من المراسيم منح بها ألقاب الشرف أفراد أسرته وكبار القواد في إمبراطوريته ، وأنعم عليهم بالأملاك الواسعة خارج فرنسا ، فكانت ملكة نابولي وصقلية من نصيب شقيقه جوزيف الذي صار ملكا عليها (٣٠ مارس ١٨٠٦) ، ودوقية جواستالا Guastalla التي ضمتها فرنسا إليها في ١٨٠٦ — وتقع على نهر ألبو على الحدود بين مودينا ولبارديا في إيطاليا — أعطيت لشقيقته بارلين Pauline ، ودوقية كليف Cloves وبرج Berg (في ألمانيا على حدودها الشمالية الغربية مع فرنسا) إلى مورا ، وإمارة نوشاتيل Neuchatel (على الحدود بين فرنسا وسويسرة إلى برتييه وفي ٦ يونيو ١٨٠٦ منح شقيقه لويس ملكة هولندا ، وصار لويس ملكا عليها ، وأما الإمبراطور نفسه فقد استبقى في حوزته أملاكا واسعة في إيطاليا عهد بالحكومة والإدارة بها إلى طائفة من رجال دولته هم تاليران الذي أعطى إمارة بنيفنتو Benevento (في قلب نابولي) ؛ ودوقية پارما

إلى كباسيرس ، ودوقية بلازانس Plaisance (بياسنزا Piacenza على نهر
 پو Po) إلى لوبران Lebrun ، ودوقية تارتو Tarento (فى جنوب إيطاليا)
 إلى ماكدونالد ، ثم دوقية أوترنتو Otranto (قرية منها) إلى فوشيه ،
 Fouché ، ودوقية جيتا Gaeta (فى نابولى) إلى جودان Gaudin . وعلاوة
 على ذلك فقد كان الغرض من الإنعام بالقباب الشرف على طائفة أخرى
 من قواده ورجال دولته ، تخليد ذكرى الأحداث الهامة أو الوقائع الفاصلة
 فى تاريخ إمبراطوريته . فالمارشال ماسينا منح ، لقب دوق ريفولى Rivoli
 الواقعة التى أحرز فيها بوناپرت أحد انتصاراته الحاسمة فى إيطاليا
 (١٤ يناير ١٧٩٧) ، كما أعطى لقب أمير إيسلنج Essling ، تخليداً لذكرى
 الموقعة التى انتصر فيها نابليون بالإشتراك مع ماسينا وغيره من كبار قواده
 على جيوش النمسا — وإن كان الفرنسيون كالتسويين قد تحملوا خسائر
 فادحة (٢٢ — ٢٣ مايو ١٨٠٩) . ونال المارشال ناي Ney لقب دوق
 الشنجن Elchingen وأمير مسكوف Moscow لإحياء ذكرى الانتصار
 على النمسيين فى واقعة الشنجن (١٤ أكتوبر ١٨٠٥) التى اشترك فيها ناي ،
 وتقديرًا لجهوده كذلك فى واقعة نهر مسكوف (٧ سبتمبر ١٨١٢) التى مكنت
 نابليون من الدخول إلى موسكو (فى ١٤ سبتمبر) وأعطى المارشال دافو
 لقب دوق أورشتاد Auerstadt وأمير إيكوهل Echemuhl . وأورشتاد
 هى المعركة التى انتصر فيها دافو ، فأكل النصر الذى أحرزه نابليون على
 الجيوش البروسية فى واقعة إيينا Jena (١٤ أكتوبر ١٨٠٦) . أما إيكوهل
 فكانت الواقعة التى انتصر فيها نابليون وساهم فيها دافو كذلك على جيش
 النمسا (فى بفاريا) فى ٢٢ أبريل ١٨٠٩ .

واعتقد نابليون أن من صالحه تأمين مستقبل الأسرات التى صادت
 موالية له فى النظام الجديد ، وارتبطت أقدارها نهائياً بمصير البيت البوناپرتى
 الحاكم . فأعاد حق أبلولة الإرث إلى الإبن الأكبر فى الأسرة (منذ ١٨٠٦)
 فيما يتعلق بطبقة كبار المبكرين . ثم إنه أضاف إلى نظام الإرث

حق « الاستعاضة » بمعنى أنه يحق للدورث إذا لم يوجد عقب مباشر له أن يسمى في وصيته من يشاء ليرثه . ثم أنشأ (في أول مارس ١٨٠٨) نظاماً يتسنى بفضل تخطيط نصيب من أملاك الأسرة يكفى وارث اللقب لأن يعيش في المستوى الذى يفرضه لقب النبيل الذى يحمله . وكان في نفس هذا التاريخ (أول مارس ١٨٠٨) أن صدر القانون الذى أنشأ رسمياً طبقة النبلاء أو الأشراف في الإمبراطورية .

واحتفظ الإمبراطور في الوقت نفسه بحق منح ما يشاء من ألقاب النبيل والشرف « للقواد والمديرين ، ورجال الإدارة المدنيين والعسكريين وغير هؤلاء من رعاياه الذين يتميزون بالخدمات التى يسدون لها الدولة » . وقد شاهدنا كيف أن نابليون قد رفع عدداً من القواد وكبار الموظفين إلى مرتبة الإمارة والدوقية . ولقد بلغ خلال ثمانى سنوات فقط عدد من رفعتهم نابليون إلى مرتبة الإمارة أربعة ، وإلى الدوقية ثلاثين ، وإلى الكونتية (٣٨٨) وإلى البارونية (١٠٩٠) . وإلى جانب هذا صار للإمبراطورة (جوزفين) والأميرات شقيقات الإمبراطور (إليزا Elisa ، وپاولين ، وكارولين Caroline) وصفات شرف ، واستدعيت إحدى السيدات لتلقين كل هؤلاء الوافدات على الحياة الاجتماعية العالية ، قواعد السلوك في هذا المجتمع وفق تقاليد البلاد في العهد القديم .

ولم يفرق الإمبراطور بين نبلاء العهد القديم والنبلاء المستحدثين ، بل وزع منحه وعطاياه على الفريقين بالتساوى ، طالما أن نبلاء العهد القديم صاروا ملتفين حوله . وبذل قصارى جهده ليجز بين الجماعتين ، بعقد الزيجات بينهما . فقرب من (بلاطه) أسر موتمورنسى ، ونوال ، وروهان Rohan ، وشوازيل براسلان Choiseul-Praslin . وفيليب دى سيجور Ségur من رجال العهد القديم ، أعطى منصباً في جيش الإمبراطور وصار كبير الأمناء . ولقى نابليون وزير الحرب أيام لويس السادس عشر نفس العناية وألحق بالجيش الإمبراطورى ، بينما دخل عديدون من طبقة

صغار النبلاء قديماً في خدمة الحكومة ، ووجدوا في الإدارات التي ألحقوا بها ، زملاء من الطبقة المتوسطة « المستنيرة » والتي تأثرت بفلسفة القرن الثامن عشر ، والذين كانوا اذالك يدينون بمبدأ الطاعة للحكومة « المستبعدة المستنيرة » .

وخلت فروع الإدارة إليها موظفين من بين الذين اشتركوا في مجالس الثورة ، ولم تطح المقصلة برءوسهم أيام إرهاب اليقاقة ، أو إرهاب الملكيين المناوئين للثورة وهرعوا يؤيدون القنصل الأول ثم الإمبراطور الذي عرف كيف يربطهم بالنظام الذي أقامه ، وكيف يفيد من خدماتهم ، فتعين عدد كبير من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى في وظائف الدولة الكبيرة والإدارة الإقليمية (كديرين في المقاطعات) .

ولما كانت الإمبراطورية التي أعادت النظام إلى نصابه تحترم مبدأ التملك ومن واجبها تأمين الناس على أموالهم وأملأهم الخاضعة ، أى تأمين الطبقة المتوسطة على كل ما تعتبره هذه الطبقة ضرورياً لبقاء « امتيازاتها » فقد قصرت حق الانتخاب في نظام الحكم الذى أوجدته ، على المواطنين الذين يدفعون القسط الأكبر من الضرائب ، أى أعضاء الأسرات ذات القدر أو المكانة الكبيرة فى الماضى وفى الحاضر ، بفضل ثرائها وارتباطاتها الواسعة العائلية وغيرها فى الإقليم ، وما اشتهر عنهم من حسن السمعة والآداب العالية فى حياتهم الخاصة والعامة على السواء ، أو كما قال نابليون « تملك الأسرات الطيبة التي كانت تنتمى إلى ما عرف فى الماضى باسم العامة أو الطبقة الثالثة » . وواضح أن نابليون إنما كان يقنى من ذلك الاعتماد على كل المزايا الأدبية والمادية التي للطبقة المتوسطة فى تدعيم بناء إمبراطوريته الداخلى .

وفى ضوء هذه الرغبة خضع كل إصلاح داخلى فى عهد الإمبراطورية للاعتبارات المتصلة بمصالح الطبقة المتوسطة « المحترمة » أو « العالية » التي ارتبط مصيرها دائماً « بالأرض » فتحددت الضريبة على الأملاك

والعقارات والأراضي ، وتلك هي الموارد الرئيسية لإيرادات الدولة ، بصورة ترسم حدود أملاك الأفراد (الزمام) وتعين حقوق وواجبات كل فرد الخاصة بالأرض التي يملكها ، وبالمثل طلب في التأريخ (الذي صدر به قانون منذ ١٨٠٧) أن تضع القرى كشوقاً مفصلة للزمام ، لبيان أملاك الأفراد بكل دقة ، وتقدير قيمة الضريبة التي يدفعونها . وفي ذلك — كما هو ظاهر — ضمان لأصحاب الأرض (الممتلكين) من اعتداء الغير على أملاكهم أو ، اعتداء ، الخزانة (الحكومية) عليهم .

ومع ذلك فقد عظم اعتماد الإمبراطور في بقاء نظامه على إمكان إنشاء هيئة تعليمية ، وادعة ومسالمة ، تكون بمثابة القوى الأدبية التي يستند إلى مؤازرتها صرح إمبراطوريته . ذلك أن نابليون كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن بقاء الدولة أو كيانها السياسي مرتين بوجود هيئة تعليمية تدين بمبادئ ثابتة ، مادام أن الإنسان يولد وهو لا يدري أى أنواع الأنظمة جدير بتأييده . الجمهورية أم الملكية ؟ وهل الأفضل أن يكون صاحب عقيدة وإيمان أو أن يكون لا دينياً ؟ وفي رأيه أن الدولة لا تصنع الأمة بل تركز الدولة دائماً على أسس غير محدودة ، ومقلقة ، وهي معرضة لحوادث الاضطرابات وخاضعة للتغيرات التي تطرأ عليها . ثم لم تلبث أن أخذت تبلور آراء الإمبراطور تدريجياً ، حتى استطاع أن يعرض آراءه ورغباته على (مجلس الدولة) بصورة محددة في فبراير ١٨٠٦ . وكانت هذه إنشاء (جامعة إمبراطورية) يكون لأعضائها وحدهم الحق في القيام بأعباء التعليم والإشراف عليه ، وأن يعهد إليهم بمهمة رئيسية هي « توجيه الرأي العام في الناحيتين السياسية والخلقية » . وبحيث مجلس الدولة هذه الرغبة حتى شهر إبريل ، ثم تناول مجلس الشيوخ الموضوع ، وفي ١٠ مايو ١٨٠٦ صدر قرار بتأسيس هيئة تحمل اسم الجامعة الإمبراطورية ^(١) يعهد إليها بمفردها بمهمة التربية والتعليم العام في أنحاء الإمبراطورية ، وهو قرار يقوم على مبدأ المركزية في التعليم

ولا حدال في أن نابليون لم يكن يريد من وراء هذه المركزية في التعليم إخضاع الشباب الفرنسى وحده لنظام موحد من التعليم والثقافة يكفل — بأشراف الدولة — ربط هذا الشباب الفرنسى بالإمبراطورية ، وإنما أراد بهذا النظام الموحد أن يروض كل شباب الإمبراطورية المترامية الأطراف ، من أبناء الشعوب التى خضعت حديثا للسيطرة العسكرية التى فرضها الإمبراطور عليها بقوة السلاح ، ولما يمض الوقت الكافى لاستقرارها على قبول « فكرة » الإمبراطورية ، والرضاء « بنظامها » ، وذلك بأن يقيم إلى جانب روابط السيطرة العسكرية وروابط الانخراط فى سلك الإدارات (أو الوظائف الحكومية) المحلية ، نوعا آخر من الروابط عن طريق هذه المركزية فى التعليم والثقافة .

ولقد كانت الخطوة التالية بعد « تأسيس » الجامعة الإمبراطورية ، إعداد « دستور » لتنظيم العمل بهذه الجامعة وتعيين وجوه نشاطها واستطال البحث فى مشروع هذه الجامعة ، حتى إذا كان يوم ١٧ مارس ١٨٠٨ صدر القانون النظامى الخاص بالجامعة الإمبراطورية ، وكان يتألف من ١٤٤ مادة ، وبمقتضى هذا القانون امتنع من الآن فصاعدا على أى إنسان إنشاء مدرسة ، أو الاشتغال بالتعليم ، ما لم يكن من أعضاء الجامعة الإمبراطورية ومتخرجاً فى إحدى كلياتها ، وأما هذه الكليات فكانت خمساً . اللاهوت ، والقانون ، والطب ، والعلوم ، والآداب . وبلى هذه الكليات الخمس فى الترتيب مدارس التعليم الثانوى (أو الليسيه) ، ثم تأتى المدارس الإعدادية (أو التجهيزية) التى تقوم بالإتفاق عليها المجالس البلدية ، ثم المدارس الداخلية الخاصة ، وأخيرا المدارس الابتدائية .

ونصت المادة ٣٨ من هذا القانون على القواعد التى يقوم عليها التعليم فى كل هذه المدارس (وفى الجامعة الإمبراطورية) ، وكانت ثلاثاً . الديانة الكاثوليكية ، والولاء للإمبراطور ، والطاعة لقرارات الهيئته التعليمية ، وكانت هذه ترسم نظاما صارما لأعضائها لدرجة إلزام فريق من يشغلون

منهم بعض المناصب العالية في هذه الهيئة ، بالعيش متبتلا .
وفي نفس اليوم (١٧ مارس ١٨٠٨) ، صدر قرار آخر بتعيين رئيس
لهذه الجامعة ، هو (لويس دي فونتان Fontanes) . ثم لم تلبث أن وسعت
السلطات المعلقة له ، باستصدار قرار آخر في ١٧ سبتمبر ١٨٠٨ . وقد
اشتمل هذا القرار على بعض المواد الخاصة بتنظيم الجامعة . فنصت المادة
الثالثة على أنه ابتداء من أول يناير ١٨٠٩ ، تغلق أبوابها كل مؤسسة تعليمية
لم يصدر من رئيس الجامعة ترخيص باستمرارها في العمل ، ثم توالى
استصدار القوانين المنظمة لعمل الجامعة واختصاصات كلياتها وعمداتها ،
ولوائحها الداخلية الخ ، ثم من أجل إنشاء مدرسة للمعلمين (٣٠ مارس ١٨١٠)
وذلك بإعادة مدرسة المعلمين التي كانت قد تأسست أيام المؤتمر الوطني سنة
١٧٩٥ ، لإمداد المدارس المختلفة بالمدرسين اللازمين لها ، وقد صدرت كل
هذه القوانين بين ١٠ فبراير ١٨١٠ و ١٥ نوفمبر ١٨١١ .

وبمقتضى القانون الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨١١ صار للقساوسة الحق في
تأسيس مدرسة أكليريكية صغيرة في كل مديرية ، لا يقتصر دخولها على
الأطفال الذين يراد إعدادهم للكهنة فقط ، وبهذا القانون زيد من ناحية
أخرى عدد مدارس الليسيه فبلغت المائة في كل أنحاء الإمبراطورية ، كما
جعلت كل المؤسسات التعليمية الخاصة خاضعة للجامعة الإمبراطورية ؛
وذكرت أنواع العقوبات التي يمكن توقيعها على أعضاء هذه الجامعة .

وهكذا أدى إنشاء الجامعة الإمبراطورية ، وتنظيم المؤسسات العلمية
والإكثار من عدد المدارس إلى زيادة استمالة الطبقة المتوسطة ، وتوثيق
علاقاتها بالنظام القائم ، وهي الطبقة التي شغفت دائما بالدرجات العلمية
و « الشهادات الرسمية » ، التي تؤمن لأبنائها فتح طريق الوظائف الحكومية ،
وتجعلهم يطمحون إلى « مستقبلهم المهني » ، بينما ترمز الشهادات التي يحصلون
عليها إلى الطبقة التي ينتمون إليها ، ينهض دليلا على هذا الشغف بالدرجات
العلمية للغرض الذي ذكرناه أن معاهد التعليم في فرنسا في عام ١٨١٣ وحده

(م ه - البورجوازية)

أعطت درجة البكالوريوس لعدد من الخريجين بلغ (١٦٥٨). والبكالوريوس أولى الشهادات الجامعية حسب قرار ١٧ مارس ١٨٠٨ يلزمها الليسانس ، ثم الدكتوراه وهى أعلاها .

على أن التعليم لم يكن كله تحت هذه السيطرة العلمانية وحدها . فترك الإمبراطور للهيئات الدينية تعليم الفتيات ، وعنى نابليون عناية خاصة ببنات ضباطه الذين لقوا حتفهم فى ميادين القتال فأسس لتنشئتهن فى مايو ١٨٠٧ ست مؤسسات أو مدارس إمبراطورية ، جعلها تحت « حماية » الملكة هورتنس Hortense ابنة زوجه جوزفين ، والتي تزوجت من لويس شقيق الإمبراطور . والذي صار ملكا على هولندة (منذ ١٨٠٦) . وإلى جانب هذا كانت قد أعيدت مدارس (الفرير) الرهبان المسيحية إلى فرنسا منذ ١٨٠١ ، فعهد إليها — الآن — بالتعليم الابتدائى . ولقد كان الغرض الجوهري الذى استهدفه الإمبراطور أن يتعلم أبناء الأمة الفرنسية الديانة المسيحية ، وأن يدينوا بكل « التعاليم والإرشادات ، Catéchisme Impérial التى أخذت بها جميع الكنائس فى الإمبراطورية الفرنسية » . والتي تدور حول واجب المسيحيين نحو نابليون الإمبراطور وهو واجب يتطلب منهم الحب والاحترام لشخصه ، والطاعة لأوامره ، والولاء لحكومته ، وتأدية الخدمة العسكرية ، وكل هذه شرائط ضرورية للمحافظة على الإمبراطورية وعلى عرشه وللدفاع عنهما ، وذلك ليس فقط لأن (الإله) قد فوضه الحكيم والسلطان ، واتخذ صورة منه على الأرض ، بل وكذلك لأنه أعاد الدين والعبادة على نحو ما كان يعرفه الفرنسيون ونشأ آباؤهم وأجدادهم عليه ، ولأنه عمل على استقرار النظام العام بفضل ما أوتى من حكمة وأصالة رأى ولأنه يذود عن حياض الدولة بصارمه البتار ، ولأنه نال المباركة المقدسة على يد البابا رئيس الكنيسة الأعلى . وأما أولئك الذين يقهرون فى تأدية هذا الواجب عليهم ، فهم — حسبما يقول بطرس الرسول — إنما يقاومون النظام الذى أقامه الله نفسه ، ويستحقون لذلك نزول اللعنة الأبدية عليهم .

تلك كانت (التعاليم والإرشادات) التي نادت بها وأذاعتها « ككتائس الإمبراطورية » ، وهي (تعاليم) تؤيد سلطان الإمبراطور المطلق ، وتدعو لنفس المبادئ التي حاربها الثورة أصلاً ، والتي تقول بحق الملوك المقدس (أو حقهم الإلهي) في الحكم .

وكان ضرورياً لاستكمال هذه الدعائم التي قامت على ديكتاتورية الفرد في نظام الإمبراطورية النابليونية ، أن يفرض الإمبراطور رقابة صارمة على الصحافة التي اتهمها نابليون بترويج الشائعات أو الأنباء التي يذيعها في القارة الوكلاء الإنجليز أعداؤه ، ليحدثوا بلبلة في الأذهان ، لا يسع النظام القائم السكوت عليها أو إغفال آثارها السيئة والمؤذية . فمكتب منذ ٢٢ إبريل ١٨٠٥ إلى مدير البوليس (أو الأمن) فوشيه ، أن يستدعي هذا الوزير لديه رؤساء تحرير صحف (جورنال دي ديبا) Journal des Débats و (پوبليسيست) Publiciste ، و (جازيت هي فرانس) Gazette de France وهي الصحف التي اعتقد نابليون أنها واسعة الانتشار ليعلمهم « أنهم إذا استمروا يقومون بدور الترجمان الذي ينقل مايجيء في الصحف والنشرات الإنجليزية وإزعاج الرأي العام بصورة مستمرة » ، لنشرهم — بحماسة — الأخبار التي تصدر عن فرانكفورت وأوجز برج دون تدبير لمعانى ما ينشرونه ودون روية . فإن صحفهم لن يطول بقاؤها ، (وليعلموا) أن عهد الثورة قد انتهى ، وأنه لم يبق في فرنسا غير حزب واحد ، . وقد تكرر الإنذار من نابليون بعد أيام قليلة (٢٨ إبريل) وأعلن أن (إصلاح الصحافة) قد صار ضرورياً ، وأن إجراء سوف يتخذ قريباً لتحقيق الغاية لأن من الحماسة — كما قال — أن تكون هناك طائفة من الصحف تسيء استقلال حرية الصحافة ، ولا تحاول أن تفيد من المزايا التي تكفلها هذه الحرية لها . وعلى ذلك فقد صدرت تشريعات في ٢٠، ٢٢ مايو ، ٧ أغسطس ١٨٠٥ ، تطلب من الصحف تقديم حساباتها للبوليس ، وأن تدفع مبلغاً من المال يخصص لإنشاء (رقابة) على الصحف ، سم لم يلبث أن صدر تشريع لتنظيم الرقابة

على النشر والطباعة في ٥ فبراير ١٨١٠ ، على أن يجرى العمل بالتنظيم الجديد ابتداء من أول يناير ١٨١١ . وبمقتضى هذا القانون أنشئت إدارة عامة (للرقابة) ألحقت بوزارة الداخلية ، لها الإشراف على كل ما يتعلق بشئون المطابع والمكتبات - أى دور النشر ومحال بيع الكتب - وعهد إلى هذه الإدارة بإصدار (جورنال عام للمكتبة والمطبعة) بمثابة قائمة بأسماء الكتب المطبوعة والمطابع التى تولت طبعتها . ثم أنقص عدد المطابع فى باريس إلى الستين فقط ، وتحتم أن ينال أصحابها ترخيصاً بممارسة عملهم ، وأن يخلفوا يميناً بالامتناع عن طبع شيء يتعارض مع واجب الولاء للإمبراطور وصالح الدولة ، وجعل للمدير العام الحق فى وقف الطبع فى أى وقت يشاء للأسباب التى يراها ، ثم يحتم على أصحاب المكتبات - الذين لم يقيد القانون عددهم - أن ينالوا ترخيصاً من الحكومة لمحاظهم ، وأن يقسموا نفس اليمين التى سبقت . ثم لم يلبث أن تحدد بعد قليل عدد الصحف التى يجب إصدارها . فصدر قانون فى ٣ أغسطس ١٨١٠ ، يحيز إصدار صحيفة واحدة فقط فى كل مديرية . بينما صدر من أجل تحديد الصحف فى باريس قانون فى أكتوبر من السنة نفسها يحيز صدور أربع صحف فقط : كانت (المونيتور) Moniteur الجريدة الرسمية ، (وجورنال دى لامبير) Jour-de l'Empire - وهو الاسم الذى صارت تسمى به الآن صحيفة (الجورنال دى ديا) ذات الانتشار الواسع ، والتى كانت موضع نقمة نابليون - ثم (جورنال دى بارى) Jour-de Paris - وكان مختصاً بنقل أخبار المجتمع - وأخيراً جازيت دى فرانس Gazette de France ، التى اهتمت بالأنباء الدبلوماسية . وفى ١٨ فبراير ١٨١١ صدر قرار بالاستيلاء على (جورنال دى لامبير) دون دفع أى تعويض لأصحابه . ثم لم يلبث أن تبع ذلك استصدار قرار آخر فى ١٧ سبتمبر ١٨١١ بمصادرة الصحف الباريسية الأخرى ، وبذلك تكون قد قضت الإمبراطورية على الصحافة فى فرنسا ، ومن الآن فصاعداً لم يعد ينشر شيء من الأنباء السياسية إلا بموافقة الحكومة .

وقادرا ما كان يحدث هذا ، وفي غالب الأحيان كانت هذه الأنباء التي تزداع أنباء كاذبة .

ومثلما فرضت الرقابة على الصحف ، وكانت رقابة خانقة ، خضع المسرح للرقابة التي كانت أشد تدقيقاً وصرامة على نحو ما كان منتظرا ، حيث كان إقبال الجمهور على المسرح عظيما في وقت كان للمسرح الفرنسي نجومه المتألقة ، في شخص تالما Talma (١٧٦٣ - ١٨٢٦) الممثل الأثير عند نابليون نفسه ، ومدموازيل مارس Mars المتخصصة في هزليات مولير ، وماريفو Marivaux ، ثم مدموازيل جورج Georges وغير هؤلاء . وكان نابليون من المعجبين بالمسرح ، وبالتمثيليات الجديدة ، وبتأثير من (تالما) لم يتردد في تشجيع (الكوميدي فرانسيز) بمنح هذه المؤسسة مبلغاً جسيماً من المال (يوليو ١٨٠٢ ، يناير ١٨٠٣) ، ولكن الجمهور كان يقبل على المسارح الصغيرة والتمثيليات الخفيفة التي لا قيمة أدبية أو خلقية لها ، وظل منصرفاً عن المسرح الجدى ، حتى حدث في بداية عام ١٨٠٦ ، أن لفت تاليران ، ومدام دي ريميزا Rémusat صاحبة المذكرات المشهورة عن حياة البلاط في عهد نابليون ، وغيرهما نظر نابليون للحالة السيئة التي صار إليها مسرح الأوبرا . والأوبرا كوميك ، وحساباتهما المرتبكة ، فقرر الإمبراطور أن يجعل صدور إذن منه ضرورياً لتأسيس أى مسرح ، وأن يحيل على وزارة الداخلية حسابات المسارح لفحصها . حتى يمكن تصفية المسارح التي ثبتت خلل في ميزانيتها . ثم أغلقت المسارح القريبة من (الكوميدي فرانسيز) بدعوى مراعاة الذوق والمحافظة على التقاليد ، وطلب من مسرح مشهور في حي الباليه رويال الانتقال إلى مكان آخر ، في تاريخ معين ، وتحديد نوع الاستعراضات في دار الأوبرا ، بحيث اقتضت هذه على رقصات الباليه ، وحفلات الرقص التنكري ، ولم تمنع مشغوليات السياسة والحرب الإمبراطور من الاهتمام بالمسرح ، فهو يكتب في ١٧ مارس ١٨٠٧ ، إلى الإمبراطورة جوزفين ، من أوسترود Osterode التي عسكر بها عقب

ممركة إيلو Bylau ، أنها ما يجب أن تذهب إلا إلى المسارح العظيمة ، وأن تشهد التمثيلية دائماً من مقصورة نفخة ، . أما المسارح العظيمة التي عناها نابليون فإنه لم يلبث بعد خمسة أسابيع فحسب أن صدر قرار (٢٥ إبريل ١٨٠٧) ببيانها عندما قسمت المسارح إلى كبيرة وثنائية ، فكان من الأولى الكوميدي فرانسيز ، والإمبراطريس (الإمبراطورة) وهو حالياً مسرح الأوديون Odéon والأوبرا والأوبرا كوميك . وأما الثانية فكانت مسارح الفودفيل والجايته Gaité وعدد كبير آخر من نفس هذه الطبقة وفي ٢٩ يوليو صدر قرار آخر يجعل عدد المسارح ثمانية فقط بما في ذلك المسارح الأربعة الكبرى . وابتداء من ٦ أغسطس ١٨٠٧ ، لم يعد في استطاعة مخلوق تأدية أية مسرحية على غير المسارح المصرح بوجودها في باريس بأي عذر من الأعذار، ولا السماح بدخول النظارة ، حتى ولو كان ذلك بالبحان، ولا إلصاق أى إعلان أو توزيع أية تذكرة مطبوعة أو مكتوبة بخط اليد، دون الوقوع تحت طائلة العقوبات التي فرضتها القوانين وسلطات البوليس على مرتكبي هذه الجرائم ، وبذلك تكون صناعة المسرح ، قد صارت صناعة حكومية ، وحياة المسرح وظائف إدارية وتشرف الدولة على ذلك كله إشرافاً وثيقاً . وفي ظل هذا النظام ، كان الحجر على الفكر الحر أمراً طبيعياً ، لأن الإمبراطور الذي أراد بناء مجتمع يقوم على التجانس الفكري المرتبط بتلك (التعاليم والإرشادات) الإمبراطورية التي سبق أن أشرنا إليها ، لم يكن يرضى عن وجود الكتاب المستقلين في إمبراطوريته ، أو الفلاسفة وأولئك السياسيين الذين يعنون بشئون السياسة وبالتفكير في مسائلها دون أن يكونوا من محترفي السياسة الذين تستخدمهم الدولة في وظائفها الدبلوماسية . ولذلك فقد ألغى نابليون — كما شاهدنا — من أقسام (المجمع العلمي) Institut قسم علوم الأخلاق والسياسة (في يناير ١٨٠٣ — أى من أيام القنصلية) . وشرع الإمبراطور يوجه عنايته إلى الطريقة التي وجب في نظره أن يكتب بها تاريخ الأمة الفرنسية . فهو يبذل العطايا ويعطى

المرقات السخية للكتاب الذين يسجلون تاريخه وسيرته ، أو يكتبون تاريخ البلاد من وجهة النظر التي يرضى هو عنها ، من ذلك أنه عين مبلغاً كبيراً من المال لإنجاز « الموجز التاريخي »^(١) الذي كان قد بدأه الشاعر والكاتب هينو Hénault (١٦٨٥ — ١٧٧٠) رئيس برلمان باريس في القرن الماضي ، ومنع من ناحية أخرى نشر مؤلف مونتلوزييه Montlosier (١٧٥٥ — ١٨٣٨) « دراسات في تاريخ فرنسا »^(٢) .

وقد اشتهر صاحبها بكتاباتة ضد اليسوعيين . ولذلك لم يكن عجباً أن يقف في صفوف المعارضة ضد الإمبراطورية أعظم كاتبين فرنسيين ظهرا في هذا العهد النابليوني ، هما شاتوبريان Chateaubriand ومدام دي ستال Staël .

تلك إذا كانت الأسس التي قامت عليها تنظيمات الإمبراطورية وإصلاحاتها الداخلية ؛ وهي الأسس التي أنشأت تلك الديكتاتورية التي كان لا ممدى عنها في اعتبار نابليون لاستقرار الأمور في فرنسا بالصورة التي تكفل بقاء الإمبراطورية كنظام للحكومة الداخلية ؛ ولتثبيت دعائم أسرة بوناپرت البيت الحاكم الجديد في فرنسا .

على أنه مما تجدر ملاحظته ، أن هذه الأغراض المباشرة التي توخاها نابليون من فرض ديكتاتورية الإمبراطورية في الداخل ، كانت ذات أثر حاسم كذلك في تشكيل علاقات الإمبراطورية بغيرها من الدول والحكومات في أوروبا ، ولا ينال من قوة هذا العامل — تثبيت أركان الإمبراطورية ذاتها وضمان بقاء بيت بوناپرت الحاكم في فرنسا — أن كانت السياسة التي اتبعها نابليون تهدف إلى دوام السلام العام ، وفي دوام السلام العام تثبيت لعروش إمبراطوريته ، أو أنها كانت تهدد بإشعال نار الحروب دائماً من أجل ضم أملاك جديدة إلى إمبراطوريته ، وتوسيع رقعة

(1) Abrégé Chronologique.

(2) Etudes sur L'Histoire de France.

هذه الإمبراطورية ، لعله يجد في هذا الاتساع ذلك الاستقرار الذى ينشده
 لحكومته . والحقيقة التى لا مشاحة فيها أن هذه الديكتاتورية الداخلية
 قد أعانت على المضى فى سياسة الغزو والحروب الخارجية ، كما أنها كذلك ،
 وبالدرجة نفسها ، قد ساعدت على تقويض عروش إمبراطوريتة عندما
 سدد الأعداء الخارجيون ضرباتهم ضد هذه الإمبراطورية . وعبثاً حاول
 الإمبراطور استنماض الهمم فى أمة أنهكتها الحروب ، وكان قد سلبها من
 أمد طويل كل حرياتها .

الفصل الثالث

أوج الإمبراطورية - من أوسترلitz إلى تليست

(١٨٠٥ - ١٨٠٧)

قابلت أوروبا بالقلق إعلان الإمبراطورية ، وإنشاء تلك الديكتاتورية التي أخضعت الفرنسيين لسلطان نابليون ووضعت كل السلطة في يده ، وأفزعت أصحاب التيجان في أوروبا هذه السلطة التي صارت للإمبراطور بالرغم من أنه كان في تأسيس الإمبراطورية ضمان لذلك النظام الاجتماعي ، الذي جعل الملوك في أوروبا يتضامنون في مناصبة الثورة في فرنسا العدا من أجل المحافظة على العهد القديم بكل ما كان للطبقات العليا فيه من حقوق وامتيازات . ولكن مبعث الخوف من هذه الإمبراطورية النابليونية المستحدثة ، كان التغييرات السياسية التي حصلت في أيام حكومة القنصلية في ألمانيا وإيطاليا وهولنده وسويسرة ، والتي كان «خلق» هذه الإمبراطورية ينبيء بأن «الاعتداءات» التي شكت منها (أوروبا الشرعية) سوف تفقد هذه الصفة العدوانية في ظل السيطرة الفرنسية الجديدة ، وتصبح تغييرات «مشروعة» من المنتظر لها الاستمرار والبقاء ما دامت الإمبراطورية . ومن المنتظر أن يتزايد الخطر بدرجة تهدد بزوال العهد القديم جملة وبكل ما يشمل من حقوق وامتيازات للملوك «الشرعيين» ما دام نابليون الإمبراطور قد جعل نصب عينيّه دائماً تثبيت دعائم أمرته (البيت البونابرتي) في الحكم ليس في فرنسا وحدها ، بل وفي أوروبا ، مع ما يستلزمه ذلك من اتخاذ إجراءات عسكرية لتوسيع رقعة الإمبراطورية ، على حساب الحكومات «الشرعية» من جهة ، ونشر المبادئ التي أتت بها

الثورة للحسد من سلطان هذه الحكومات فى داخل بلادها ثم تقويض عروشها فى النهاية على أيدى رعاياها من جهة أخرى .

ولقد ظهرت بوادر هذا الخوف والقلق ، عندما امتنع أصحاب التيجان « الشرعية » فى أوروبا عن تهنة نابليون بتتويجه إمبراطوراً . وشذ عن هؤلاء ملك أسبانيا وحده (فردند السابع) وكان مع ذلك بربرياً . ثم لم يلبث أن تألف ضد فرنسا بكل سرعة ، ماصار يعرف باسم التحالف الدولى الثالث .

فقد رفض نابليون وساطة القيصر إسكندر الأول الذى رغب فى أن يخلى الإمبراطور الأقاليم المحتلة فيما وراء جبال الألب (إيطاليا) ونهر الراين (ألمانيا) . واستدعى القيصر سقيزه فى باريس فى أغسطس ١٨٠٤ ، وبقى بها قائم بالأعمال ، هو (الكونت دوبريل) d'Oubril الذى لم يلبث أن استدعى هو الآخر فى شهر أكتوبر من العام نفسه . وهذا بينما أوفد القيصر إلى لندن مبعوثاً (الكونت نيقولا نوفوسيلتروف) Novosil'tsov يحمل تعليمات لمخالفة مع إنجلترا . ولكن حكومة لندن لم تكن راضية تماماً عن شروط هذه المعاهدة المروضة عليها . وعلى ذلك فقد تأجل عقد هذه المخالفة حتى أمكن الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين ، فأبرمت معاهدة سان بطرسبرج بينهما فى ١١ أبريل ١٨٠٥ .

وبمقتضى هذه المعاهدة ، صار « مفهوماً » أن فرنسا يجب أن تنكش حدودها إلى ما كانت عليه قديماً ، وأن درلا كبيرة يجب إنشاؤها على هذه الحدود « للسهر » على فرنسا ؛ هى هولندا التى تنضم إليها بلجيكا ، ويضمنت التى تضم إليها ليجوريا ، وبارما ، ومن المحتمل أيضاً لمبارديا ، ثم بروسيا ؛ وأن ينال القيصر إسكندر تعويضاً فى بولندا . وقد رفضت إنجلترا الدخول فى مباحثات مع روسيا حول مسألة حقوق المحايدىن وعدم خضوع سفنهم للتفتيش فى أعالي البحار ، وتجنبت الخوض فى موضوع السلام الدائم ، الذى كان يشغل ذهن القيصر إسكندر .

ومنذ ٦ نوفمبر ١٨٠٤ كانت النمسا قد عقدت معاهدة سرية مع روسيا ، لضمان أراضيها في إيطاليا ، ولتقرير الوضع القائم في « الشرق » ، ومع ذلك فقد ظلت مدة من الزمن مترددة في إعلان خصومتها ، والدخول في محالفة سافرة ضد الرجل الذي أنزل بها كل الهزائم القاصمة التي عرفناها من أيام (الحملة الإيطالية) المشهورة . ولكن النمسا لم تلبث أن قررت الانضمام إلى المحالفة الأوروبية عندما وجدت أن نابليون قد أحال بعد بضعة شهور من الاحتفال بتتويجه إمبراطوراً على الفرنسيين ، جمهورية ما وراء الألب Cisalpine إلى ملكة سماها ملكة إيطاليا ، ثم توج نفسه ملكاً على هذه المملكة في ميلان في ٢٥ مايو ١٨٠٥ ، ثم عين يوجين بوهارنيه نائباً للملك . ثم لم يلبث أن ضم نابليون إلى الأملاك الفرنسية ، جنوة (في ٤ يونيو) ، ثم أعطى لوقا وبيومبينو Plombino إلى زوج شقيقته إليزا (باكيوشي) Pacciocchi ، وجعل من ملكة إيطاليا ، وجمهورية ليجوريا ، وجنوة ، مديريات فرنسية ، أدمجت في فرنسا ، في ٣٠ يونيو ١٨٠٥ . وعندئذ انضمت النمسا إلى محالفة سان بطرسبرج في ٩ أغسطس ١٨٠٥ .

وبقيت بروسيا واقفة على الحياد لأن غرضها الاستيلاء على هانوفر التي كان يحتلها نابليون ، والتي لم تكن بروسيا تدري ما إذا كان الإمبراطور سيتدخل عنها لانجلترا .

وكان نابليون - على نحو ما اعتقد فرنسوا الثاني - يهتم في هذا الحين اهتماماً جدياً بمشروع غزو إنجلترا ، بالرغم من قوة البحرية الإنجليزية المتفوقة على البحرية الفرنسية تفوقاً كبيراً ، فأنشأ منذ ١٨٠٣ معسكراً عند بولوني ، وأرسل السفن المعدة لنقل الجنود إلى الموانئ الشمالية ، وأعد سبعة جيوش لهذا الغزو : في إمبليتوز Ambleteuse (بقيادة دافو) وفي بولوني بقيادة (سولت) وفي مونترويل Montreuil بقيادة (ناي) وفي أراس Arras بقيادة (لان) . بينما وقف القائد (مورا) مع احتياطي الفرسان في الخلف . وتولى (مارمون) قيادة طرف الجناح الأيمن عند

(يوتريخت) ، بينما وقف أوجيرو في بريطانيا Bretagne على طرف الجناح الأيسر . وكان على كل من هولندية وأسبانيا ، والبرتغال تزويد هذا الجيش بالإمدادات المالية وبالسفن لمحاربة « طغاة البحار » .

وكان ضرورياً العمل ما أمكن لإخلاء (القنال الإنجليزي) — بحر المانش — من الأسطول الإنجليزي ليتسنى نقل جيش الغزو الفرنسي إلى الشواطئ الإنجليزية دون تكبد خسائر ، فتظاهر الإمبراطور بأن غرضه الأول إرسال حملة إلى جزر الهند الغربية ؛ وخرجت لهذه الغاية بالفعل السفن الفرنسية بقيادة أمراء البحر (غانتوم) من برست Brest وميسيى Missiessy من روشفور Rochefort ولاتوش — تريفيل Latouche-Treville الذي خلفه فيلنوف Villeneuve من طولون . وخرج الأسطول الإنجليزي بقيادة (كورنواليس) لمطاردتهم . ولكن (غانتوم) لم يستطع الاعتماد كثيراً من برست ، بينما وصل (ميسيى) مبكراً إلى جزر الهند الغربية بدرجة أنه اضطر إلى العودة إلى روشفور ، حيث بقي محتبئاً بها .

وأما فيلنوف الذي غادر طولون في ٢٩ مارس ١٨٠٥ ، فقد وصل إلى المارتنيك في ١٣ مايو ، ولم يجد بها أحداً . وعندئذ أمره نابليون بالإبحار إلى فيرول Ferrol (طرف أسبانيا الشمالى الغربى) ؛ ليجتمع بالأسطول الأسباني بقيادة جرافينا Gravina ليعيد الكرة من جديد في الهند الغربية .

وقابل هذه الخطوة أمير البحر الإنجليزي نلسن ، الذي طارد أسطول (فيلنوف) دون جدوى ، بأن أوصى بمحمد الأساطيل الإنجليزية عند رأس فينيستير Finisterre (على الساحل الأسباني الغربى إلى الجنوب من ميناء فيرول) واشتبك زميله أمير البحر الإنجليزي (كالدر) Calder في معركة غير حاسمة مع الأسطول الفرنسى بقيادة (فيلنوف) في ٢٢ يوليو ١٨٠٥ وعجز عن منع فيلنوف من دخول ميناء فيرول . وعندما حاول فيلنوف بعد ذلك بسبب تيسكيت نابليون الشديد له الخروج من فيرول (١٧ أغسطس) للذهاب إلى روشفور وبرست ، منعه رياح معاكسة

من متابعة السير ، وصار مهددا بهجوم العدو عليه بقوات متفوقة على قواته فاضطر للاتجاه إلى ميناء قادش Cadix (في الجنوب) ، ومع أنه كتب إلى وزير البحرية يشكو من أن سفنه في حاجة إلى الإصلاح والترميم ، وأن الضباط والنوتية الذين يعملون على ظهرها تنقصهم الخبرة والكفاءة ، فقد صدرت إليه أوامر الإمبراطور بالإبحار صوب الشرق لتأييد الحملة التي يقودها الجنرال (جوفيون سان سير) ضد صقلية . وقرر فيلنوف عندما هدد الإمبراطور بأن يخلفه أمير آخر للبحر ، أن يخرج بسفنه إلى عرض البحر في مأموريته الجديدة بالرغم من معارضة أركان حربه . فاستطاع نلسن أن يلحق به على مسافة عشرين ميلا من الميناء الأسباني بالقرب من رأس الطرف الآخر Trafalgar . وفي المعركة التي دارت في (٢١ أكتوبر ١٨٠٥) استطاع كولينجود Collingwood نائب أمير البحر الانجليزي أن يفصل أسطول جرافينا عن الأسطول الفرنسي ، ويلحق بالاول هزيمة بالغة ، اضطر بعدها جرافينا للانسحاب إلى قادش ليموت بها متأثرا بجراحه بينما انتصر نلسن على الأسطول الفرنسي انتصارا باهرا ، وإن كان نلسن نفسه قد أصيب أثناء المعركة إصابة قاتلة أودت بحياته . فقد وقع فيلنوف في الأسر وتحطمت أو غرقت أكثر قطع الأسطول الفرنسي . وعندما قامت العاصفة في أول المساء استطاع الضابط البحري الفرنسي دومانوار Dumanoir العودة بفلول الأسطول الفرنسي - الأسباني إلى ميناء قادش ، وكانت (الطرف الآخر) آخر المعارك البحرية العظمى في عهد الإمبراطورية ، ولم يتسع نابليون بعد هذه المعركة التي قضت على أسطوله ، أن يعيد بناء البحرية الفرنسية ، فصارت إنجلترا هي صاحبة السيطرة الكاملة في البحار .

وانتهزت النمسا فرصة مشغولية نابليون بهذه العمليات البحرية ، وذووع الاعتقاد بأنه قد صحح عزمه على غزو إنجلترا ، فبادرت بامتشاق الحسام ، وزحف إمبراطورها فرنسوا الثاني على بهاريا . فمبر نهر الإن Inn (أحد

فروع الطوثة) في ٧ سبتمبر ١٨٠٥ وفي ٩ سبتمبر استولى على ميونخ .
ولكن نابليون بالرغم من مشغوليته بمسألة غزو إنجلترا وحوادث
الحرب البحرية الخطيرة ، كان لا يفتر اهتمامه بالتدابير اللازمة لمواصلة
الحرب البرية ضد أعدائه . فقد أمل على معارنيه منذ ١٣ أغسطس ١٨٠٥
وهو في بولوني نفسها خطة الحملة المقبلة ، ولذلك فقد استطاع تحويل قواته
الضخمة الممتدة من بحر المانش (القنال الإنجليزي) إلى نهر الراين — للزحف
صوب نهر الدانوب . وكان زحفاً سريعاً ، وأوصل (الجيش الأعظم) بعد
عشرين يوماً فقط إلى ماينز Mainz ، الأمر الذى جعل القائد النمساوى
(ماك) Mack يبادر بالزحف بدوره بكل سرعة عبر الأراضي الألمانية من
الجنوب حتى يسد الطريق في وجه نابليون عند الغابة السوداء ونهر الراين ،
ولكن نابليون انحرف بقواته نحو الشمال ، ولم يترك إلا جزءاً يسيراً
من جيشه بقيادة (أوجيرو) يسير صوب ستراسبورج (أى نحو الجنوب) ،
ثم قصد عن طريق وادى نهر المين Main ، (أحد فروع الراين) حتى
بلغ (ورزبورج) Wurzburg ، ومن هذه انثنى إلى الجنوب واستقر في
مكان يسمى (دونويرث Donauwörth) خلف (أولم) Ulm التى كان
قد وصل إليها الجنرال (ماك) ، ثم احتل نابليون أوجزبرج ، وبذلك
قطع خطوط مواصلات النمساويين بعاصمتهم فيينا ، ثم التحم مع الجنرال
(ماك) في جملة معارك — منها معركة إلشنجن Elchingen التى ينسب إليها
لقب الدوقية الذى حصل عليه الجنرال ناى — وقد اضطر (ماك) إلى
الانزواء في أولم والاحتباء بها بعد هذه الالتحامات ، حتى اضطر إلى التسليم
بها في ٣٠ أكتوبر ١٨٠٥ بعد حملة استمرت أربعة عشر يوماً فقط ، وبلغ
عدد النمساويين الذين سلموا في أولم تسعة وعشرين ألف مقاتل .
وكانت الخطوة التالية مواجهة جيوش روسيا التى حضرت لمعاونة
حليفها النمسا ، وكانت الجيوش الروسية بقيادة القيصر اسكندر ، والمارشال
كوتوزوف Koutousov قد دخلت الأراضي النمساوية ووصلت طلائعها

أمام فيينا . وكان القيصر قد ذهب إلى برلين لمقابلة ملك بروسيا فردريك وايم الثالث وملكتها لويزا ، حيث أقسم الملكان على قبر فردريك الأكبر في بوتسدام في ٣ نوفمبر ، يمين الصداقة والولاء ، وأذنت الحكومة البروسية للقوات الروسية بالزحف عبر أراضيها في سيليزيا من أجل الدخول في الأراضي النمساوية والوصول إلى فيينا . وقد فعلت حكومة بروسيا ذلك دون أن تعلن العداء ضد فرنسا .

وكان بسبب هذه التطورات الأخيرة ، وصعوبة الموقف المالي والاقتصادي في داخل فرنسا وقتئذ ، أن نصح تاليران بالاعتدال ، وأشار على نابليون بتنفيذ سياسته ، فيتخلى الآن عن بروسيا ، وعن كل محاولة للتفاهم معها ، ويعمل من ناحية أخرى لعقد الصلح مع النمسا على أساس تعويض هذه الأخيرة في الشرق - أي على حساب الإمبراطورية العثمانية - ولكن نابليون لم يأبه لهذه النصيحة ، ودخل فيينا في ١٣ نوفمبر ١٨٠٥ . وعندما طلب فرنسوا الثاني الهدنة ، اشترط نابليون أن تجلو أولا القوات الروسية عن كل أراضي النمسا . ولكن الروس رفضوا الجلاء ، فشرع نابليون في مطاردتهم ، وعندئذ اتجه القيصر أسكندر صوب بروسيا ، وأوقدت هذه وزيرها البارون دي هوجويتز Haugwitz بحمل عروضاً للتوسط إلى المعسكر الفرنسي ، فبلغه يوم ٢٨ نوفمبر . ولكن لم تمض أيام قليلة حتى حدث بالقرب من قرية أوسترلitz Austerlitz في صبيحة ٢ ديسمبر ١٨٠٥ ، أن دارت رحى المعركة التي اشترك فيها أباطرة ثلاثة (فرنسا ، النمسا ، بروسيا) وانهزمت فيها القوات الروسية النمساوية هزيمة بالغة ، كانت كافية لإنهاء المحاولة الثالثة ضد فرنسا والقضاء على أعضائها ، فطلبت النمسا الصلح ، وتقهقر قيصر روسيا عن طريق بولنده ، واضطرت بروسيا إلى تناسي اتفاقاتها في بوتسدام ، وشعرت انجذارة بالرغم من النصر الذي أحرزته في (الطرف الآخر) أنها هي الأخرى قد انهزمت في هذه الواقعة .

فقال ولهم بيت : « لقد لحقت بى الإصابة أنا كذلك فى أوستر ليتز ، وتوفى بيت فى ٢٢ يناير ١٨٠٦ .

وعلى ذلك فقد عقدت الهدنة بين فرنسا والنمسا فى أورشيتز Urchitz فى ٦ ديسمبر ١٨٠٥ وعقدت المعاهدات بين فرنسا وبين حلفاء النمسا السابقين : بفاريا فى ١٠ ديسمبر ، وورتمبرج فى ١١ ، وبادن فى ١٢ ديسمبر ورفع ناخبا بفاريا وورتمبرج إلى مرتبة الملكية ، وناخب بادن إلى الفراندرقية ، وأتسمت رقعة أملاك الثلاثة ، وفى ١٥ ديسمبر ، فرض نابليون على النمسا معاهدة شونبرون Schoenbrunn ، وبمقتضاها أعطيت هانوفر لبروسيا ، وفى مقابل ذلك تنازلت هذه عن أنسباخ Ansbach إلى بفاريا ، وعن كليف ونيوشاتيل إلى فرنسا ، ثم أبرمت معاهدة الصلح النهائية مع النمسا فى برسبورج Presburg ، فى ٢٦ ديسمبر ١ٸ٠٥ . وبمقتضاها تنازلت النمسا عن استريا Istria (ما عدا تريسته Trieste) ودلماشيا وكل فينيسيا Venetia إلى فرنسا لتضم إلى ملكة إيطاليا . وهذه الأقاليم تكفل وصول السيطرة الفرنسية إلى بحر الأدرياتيك . ثم أخذت من النمسا كل الطرق المؤدية إلى نهر الراين ، وهى أقاليم : التيرول ، فورارلبرج Vorarlberg (إلى الغرب من التيرول) ، وترنتان (أو ترنت) Trentin Trent وأعطيت إلى فرنسا ولم تنل النمسا تعويضاً عن ذلك كله غير سالزبورج Salzburg . وقد اعترفت النمسا كذلك بملكي بفاريا وورتمبرج ، وبسيادتهما الكاملة على أملاهما .

وكان معنى ذلك أن أتم صلح (برسبورج) عملية انهيار الامبراطورية الرومانية المقدسة ، والقضاء عليها نهائياً . وقد وقع فرنسوا الثانى على هذه المعاهدة بوصفه « امبراطورا لألمانيا والنمسا » . ولكن لم تمض ستة شهور حتى كان فرنسوا الثانى قد خسر لقب الامبراطور على ألمانيا . ولكن لم يكده يعود نابليون إلى باريس ، حتى رفضت بروسيا الإذعان

شروط معاهدة شونبرون (١٥ ديسمبر) ، فرفض فردريك ولیم الثالث التنازل عن أنسياخ ، وطالب بمدن اتحاد الهانسا : برمن ، وهامبورج ، ومن المحتمل أيضاً لوبك ، وأعلن الهانوفرين والانجليز بعزمه على البقاء في احتلال هانوفر حتى وقت السلام العام ، وذلك بدلا من القوات الفرنسية أو القوات المتحالفة مع فرنسا . كما لو كان ينبغي من هذا الاعلان نقض كل اتفاق حصل مع نابليون الذي اعتبر هذه الخطوة من جانب بروسيا تديرا غادرا ، وأخذ يتهيا لحملة جديدة . بينما أرغم البارون دي هو جويتز على التوقيع على وثيقة تحتوي على نصوص معاهدة شونبرون وذلك في باريس في ١٥ فبراير ١٨٠٦ . وكان على بروسيا إذا أن تختار بين الحرب أو التصديق على هذه المعاهدة ، واضطر فردريك ولیم الثالث إلى التصديق عليها .

وبسبب هذه الانتصارات قرر نابليون في ٢٦ فبراير ١٨٠٦ ، إقامة قوس نصر Arc de Triomphe تكريماً (للجيش الأعظم) ، الذي جعل الأمة الفرنسية تشعر بالمجد والفخار ، وإن كانت لا تزال تبنى آمالا عظيمة على قدرة عاهلها الذي أضفت عليه من ذلك الحين لقب (العظيم) Le Grand في إعادة السلام إلى فرنسا ونشر ألويته في أوروبا . وفي نظر كثيرين لم تكن تسمية نابليون بالعظيم صادرة عن رغبة في منافقة الحاكم الذي فرض ديكتاتوريته على الشعب الفرنسي ، أو لإظهار فروض الطاعة والاحترام لشخصه . وإنما صدرت عن شعور عميق بالاعجاب والتقدير عبر عنه الرأي العام بإضفاء هذا اللقب على العاهل الذي انتظرت الأمة الفرنسية — قبل أي شيء آخر — أن يستقر السلام على يديه في الداخل والخارج معاً .

وقد بذل الامبراطور (في يناير ١٨٠٦) قصارى جهده لتصفية الأزمة المصرفية ، كما أعاد النظر في تنظيم بنك فرنسا فاستصدر في ٢٢ ابريل ١٨٠٦ قانوناً جعل من هذا المصرف مؤسسة حكومية ، ويشرف على إدارته مدير تعينه الحكومة . وإلى هذا المهد كذلك يرجع تاريخ الإجراءات التي اتخذت بشأن الأوضاع السائدة وقتئذ في الحكومات أو الدويلات التي أقامها نابليون في ألمانيا وإيطاليا .

ففيما يتعلق بإيطاليا أعلن الإمبراطور منذ ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ وهو في شوبرون ، أن « ماري كارولين ملكة نابولي التي عرف الناس علاقاتها المشينة مع نلسن لم تعد تحكم نابولي » . وفي ١٩ يناير ١٨٠٦ كتب إلى أخيه جوزيف من شتوتجارت Stuttgart أنه يريد إنهاء حكم البربون في نابولي وأنه يريد أن يعتلي عرش هذه المملكة أحد أفراد أسرته . وبذلك تكون إيطاليا وسويسره وهولنده وملك ألمانيا الثلاث : (بفاريا وورتمبرج وربما برج Berg بعد رفعها إلى مرتبة المملكة) الدول التابعة لنابليون والمتحدة اتحاداً فدرالياً مع فرنسا والتي تتألف منها الإمبراطورية الفرنسية . وقبل جوزيف بوناپرت إنشاء إدارة في نابولي ، بحماية القساكين الفرنسيين جوفيون سان سير ، وماسينا . وفي ٣٠ مارس ١ٸ٠٦ أعلن جوزيف ملكاً على الصقليتين أى على نابولي ، دون أن يفقد حقوقه في عرش فرنسا واضطر فردتند الرابع ملك نابولي وزوجه (وأسرته) إلى الاحتماء في جزيرة صقلية حيث نقلهما الأسطول الإنجليزي إليها . وقد ذكرنا كيف أن شقيقته (باولين) أعطيت إدارة جواستالا ، وكذلك أعطيت شقيقته الأخرى (إيزا) إمارة لوقا وبيومبينو Piombino ، ثم أعطيت بعد قليل غراندوقية تسكانيا . وهكذا لم يعد مستقلاً في أملاكه بإيطاليا غير البابا الذي احتج على احتلال الفرنسيين (أنكونا) في ١٣ نوفمبر ١٨٠٥ . على أن الإمبراطور لم يلبث أن قيد استقلال رئيس الكنيسة الأعلى ، عندما أملى عليه نوع السياسة التي يجب على البابا اتباعها في علاقاته الخارجية ، ومنعه من السماح لمندوبي الدول المعادية لفرنسا بمقابله ، أو السفنها بالدخول في موانئه ، وهي دول سردينيا (بيدمنت) ، وإنجلترا ، وروسيا ، والسويد ، وقد احتج البابا بيوس السابع على كل هذه القيود ، ولكن دون جدوى (٢١ مارس ١٨٠٦) .

وفيما يتعلق بألمانيا ، كانت إعادة تنظيمها مهمة أكثر صعوبة ، وتحتاج إلى وقت أطول ، وكثير من الصبر والحذر . وقد بدأ نابليون بأن أنشأ على

ضفة نهر الراين الأسفل غراندوقية برج وكليف التي أعطاهما لمورا (زوج شقيقته كارولين) في ١٥ مارس ١٨٠٦ ، ومع أن هذه كانت دويلة صغيرة فقد كان ميسوراً أن تتسع رقعتها دائماً بتهديد اقتطاع هانوفر من بروسيا وضمها إليها . ثم إن نابليون مضى في (سياسة الزواج) التي أراد بها توثيق العلاقات مع الأسرات الحاكمة الألمانية . فزوج يوجين بوهارفيه ابن الامبراطورة جوزفين ، من الأميرة أوجستا Augusta ابنة مكسمليان الأول ملك بفاريا (١٤ يناير ١٨٠٦) . وكانت هذه مخطوبة لوريث عرش بادن الأمير شارلس ، الذي زوجه الامبراطور من قريبة الامبراطورة (ستفاني تاشر) Stephanie Tascher في ١٨ إبريل ١٨٠٦ ، ثم زوج شقيقه جيروم بونابرت من كاترين ، ابنة ملك ورتمبرج (٢٣ أغسطس ١٨٠٧) وبذلك صارت الأسر الحاكمة الثلاث في ألمانيا الجنوبية ، مرتبطة بالأسرة الحاكمة في فرنسا . وفي ٦ مايو ١ٸ٠٦ قرر نابليون إلزام كارل دالبرج Dalberg كبير مستشاري الامبراطورية الألمانية وناخب ماينز ومطران راتزبون أن يختار الكردينال فيش Fesch عم نابليون معاوناً له ومن حقه أن يخلفه في منصبه ، ثم نال المارشال برثييه Berthier رئيس هيئة أركان الحرب العامة إمارة نيوشاتيل التي تخلى عنها فردريك وليم الثالث ملك بروسيا . ثم كان من نتائج هذه السياسة كذلك ، سياسة ربط البيوت المالكة في أوروبا عموماً بالبيت الامبراطوري الفرنسي أن سمي نابليون شقيقه لويس (وزوج هورتنس ، ابنة الامبراطورة جوزفين) ملكاً على هولندا (٢٦ مايو ١٨٠٦) .

على أنه كان في ١٢ يوليو ١٨٠٦ ، أن تم في باريس توقيع المعاهدة التي تأسس بموجبها (إتحاد الراين) Confédération du Rhin (تعديل إقليمي) أوجده نابليون في ألمانيا . وكان هذا الاتحاد يتألف من ستة عشر عضواً هم : ملكا بفاريا وورتمبرج وغراندوقات بادن ، هس درمستاد ، وبرج ، ثم كبير مستشاري الامبراطورية الألمانية (الأمير كارل دالبرج) وعشرة أمراء

آخرون من أصحاب الإمارات الصغيرة . ولعل أهم نتيجة عاجلة ترتبت على هذا التعديل الإقليمي ، أن انفصمت العلاقة تماماً بين (الاتحاد) الجديد ، وجثمان الامبراطورية الألمانية ؛ واختفت من الوجود نهائياً الامبراطورية الرومانية المقدسة ؛ حيث قد اشترطت المعاهدة على كل عضو من أعضاء اتحاد الراين ، أن يبلغ المجلس الامبراطورى (الدياط) أو الدايت Diet قبل يوم أول أغسطس ١٨٠٦ ، أنه قد انفصل تماماً عن الامبراطورية ؛ وفي ٦ أغسطس تنازل فرنسيس (فرنسوا) الثانى عن لقب إمبراطور ألمانيا ومن ذلك التاريخ لم يعد إمبراطوراً إلا على النمسا وحدها فقط ، وذلك باسم فرنسيس الأول أما نابليون فقد أعلن نفسه (حامياً) للاتحاد ، وسمى (كارل دالبرج) كبير المستشارين ، أى رئيس مجلس الاتحاد ، (أو الدياط) ونقل مقر (الدياط) الجديد من راتزبون إلى فرانكفورت . وكان على أعضاء اتحاد الراين تقديم المعونة للامبراطور فى وقت الحرب . وأما جيوش الاتحاد (من ٣٦ ألف رجل) فقد وضعت تحت تصرف (حامى الاتحاد) .

وبهذه الاستعدادات إذا استطاع نابليون مواجهة الموقف فى أوروبا ولم يكن يبدو آتئذ أن خطر الحرب قريب ، بالرغم من أن إنجلترا كانت منذ ١٦ مايو ١٨٠٦ قد منعت السفن الانجليزية من الدخول إلى الموانئ الفرنسية والهولندية أو غيرها من موانئ البلاد المتحالفة مع فرنسا، وهددت بمصادرة السفن الفرنسية أو سفن البلاد المحالفة لها إذا حاولت الدخول فى الموانئ الانجليزية والاستحواز على المتاجر فى بطون هذه السفن والقبض على الأشخاص الذين يعثر عليهم بها .

ومع ذلك فقد قامت المفاوضات — وقد اعترضتها الصعوبات — بين لندن وباريس من أجل الوصول إلى اتفاق يعيد السلام إلى أوروبا ، واشترك فى هذه المفاوضات الكونت دوبريل الذى كان قد أوفده القيصر إلى باريس بعد سحبه منها من نحو عامين مضياً تقريباً — لهذه الغاية . وقد دارت المفاوضات حول مصبات كيتارو Cattaro (على ساحل الأديريانك

الشرقي جنوب دلماشيا) التي كانت قد احتفظت بها معاهدة برسيبورج لفرنسا ، ولكن استمر الروسيون في احتلالها منذ شهر مارس . ولما كان نابليون قد طرده حلم تقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية ، فقد رفض بقاء الروس في كتارو (في دلماشيا) مثلما رفض بقاء البريون (ملك نابولي وملكتها) في صقلية . وعلى ذلك فقد وقع الكونت دوبريل مع الجنرال كلارك Clarke في ٢٠ يوليو ١٨٠٦ معاهدة سلام يتخلى بمقتضاها القيصر عن كتارو ولكن يستمر في احتلالها (الجزر السبع) - (جزر الأيونيان) ، ووعده نابليون بالحصول على جزر البليار من ملك أسبانيا لإعطائها الملك نابولي (الصقليتين) ولكن القيصر أسكندر رفض التصديق على هذه المعاهدة .

وكان القيصر قد أفاد من مشغوليات نابليون ، واستطالة المفاوضات معه لإعادة تنظيم جيشه . ثم إنه نجح (منذ ١٢ يوليو) في انتزاع بروسيا من المحالفة مع فرنسا . وكانت بروسيا تعتبر (إتحاد الراين) تهديدا مباشرا موجهها لسيطرتها ولنفوذ أسرة براندنبرج - البيت الحاكم بها - في ألمانيا الشمالية وتقدمت على نابليون « مسلحة الغادر » ، إذ أنه يعرض سرا إرجاع هانوفر إلى إنجلترا ، فعدت ذلك خيانة من جانبه . على أن الموقف لم يلبث أن تغير في إنجلترا عندما مرض وتوفي شارل جيمس فوكس Fox في (١٣ سبتمبر ١٨٠٦) ، وتولى الحكم من جديد الحزب المنادي لفرنسا ، وضاع بذلك كل أمل في إمكان الوصول إلى تسوية مع إنجلترا .

وفي ٩ أغسطس قرر فردريك وليم الثالث التعبئة العامة ، وفي ٢٦ سبتمبر بعث بإنذار إلى نابليون ، تنهى مدته في ٨ أكتوبر . وزحف الجيش البروسي عبر أراضي سكسونيا قاصداً إلى الراين . وعندئذ أسرع نابليون لمقابلة البروسيين ، فوضع قواته في مواجهةهم في خط يمتد من جوتا Gotha إلى إينا Jena من أجل الاستيلاء على (إينا) ، وتقع على نهر سال Saal أحد فروع نهر الإلب Elbe ، وقطع مواصلات البروسيين بالعاصمة (برلين) بفضل السيطرة على كباري السال . فحاول البروسيون اجتياز النهر بالقوة .

ولكن الفرنسيين أقاموا مدفعية قوية على المرتفعات الغربية ، وأنزلوا بالبروسيين هزيمة بالغة (وقد اشترك في المعركة من قواد نابليون ، كل من أوجيرو ، لان ، سولت ، ونائى ، وكذلك فرسان مورا) . فحاول البروسيون العثور على مكان إلى الشمال يجتازون منه النهر ولكن دون جدوى . بل لم يلبثوا أن اصطدموا مع الفرنسيين بقيادة (دافو) عند أورشتاد Auerstadt ، واشتبك معهم دافو في معركة حامية بالرغم من نصيح الجنرال برنادوت له بالتريث (وكان على مسافة غير بعيدة منه) لتفوق البروسيين عليه إذ يبلغ عددهم ٧٠.٠٠٠ ، بينما جيشه يبلغ ٢٥ ألفاً فقط . ولكن (دافو) دحر البروسيين وأرغمهم على التقهقر صوب (فايمر) Weimar وقد كافأ نابليون (دافو) بإعطائه لقب دوق أورشتاد . وكانت هذه الواقعة — واقعة إينا وأورشتاد — فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٦ .

ولم تلحق الهزيمة فى هذه الواقعة بالجيش البروسى وحده وحسب ، بل لحقت الهزيمة بالأمّة البروسية قاطبة . ذلك أنه بينما كان الجيش الذى استمر يطارده الفرنسيون فى بوميرانيا Pomerania وميكلمبورج Mecklembourg يلقى سلاحه أمام العدو ، عجزت المدن المحصنة والقلاع القوية عن المقاومة ، وسلمت ستيتين Stettin إلى طلائع فرسان الجنرال لاسال Lassalle فى ٢٨ أكتوبر وسلمت مجد برج إلى الجنرال نائى فى ٨ نوفمبر ، وفعلت ذلك أيضاً كاسترين Custrin التى عرض حاكمها البروسى على القوة الفرنسية الصغيرة التى سلم لها أن يزودها بالقوارب لعبور نهر (الأودر) (١ وفى ٢٧ أكتوبر ١٨٠٦ دخل نابليون برلين . وهكذا كما قال هنريك هاينى Heine : لقد نفخ نابليون بوقه على بروسيا . فلم يعد لبروسيا وجود .

ولقد بقي نابليون وسط حروبه القارية هذه ، مشغولاً كذلك بنضاله مع إنجلترا . فكان وهو يعسكر فى برلين ، أن ابتكر نوعاً جديداً من الحرب ضد هذه الدولة ، وذلك بأن استصدر يوم ٢١ نوفمبر ١٨٠٦ مرسومات برلين المشهورة لفرض الحصار على إنجلترا بإنشاء ما يعرف باسم (الحصار القارى) Blocus Continental وقد اتخذ نابليون

هذه الخطوة كإجراء مضاد لقرار الإنجليز الذي مر بنا في ١٦ مايو ضد السفن الفرنسية . فأعلن (في مرسومات برلين) أن انجلترا قد صار الحصار مضروباً عليها . وحرم التعامل التجاري معها والاتصال بها وإلا تعرض فاعل ذلك للعقوبة الصارمة ، وجعلت متاجر وممتلكات الرعايا البريطانيين خاضعة للمصادرة ، ومنعت كل السفن الآتية من انجلترا أو من مستعمراتها ، أو التي زارت في طريقها إحدى الموانئ الإنجليزية من دخول الموانئ الفرنسية . وصار يقبض على كل الرعايا الانجليز سواء في فرنسا أو في البلاد المحالفة لها أو التي تحتلها فرنسا .

وتلك كانت قرارات خطيرة ، فهي ولا شك قد زادت من حدة الأزمة الاقتصادية في فرنسا وفي القارة الأوروبية . ولم يكن من المنتظر أن تتحمل الإمارات والممالك الخاضعة لسلطان نابليون والتي تؤلف جزءاً من امبراطوريته ، أو تلك المتحالفة معه مضار هذا النظام القاري طويلاً . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن فرنسا لم يكن لديها البحرية التي يسعها السهر على نظام يقتضى تنفيذه وجود السفن الحربية الكافية لمراقبة الحصار المفروض على الجزر البريطانية ، ثم على الموانئ الأوروبية في الأملاك الواسعة الخاضعة للامبراطورية .

وكان فردريك ولیم الثالث قد انسحب في تقهقره إلى كوينزبرج Königsberg ينتظر بها قيصر روسيا الذي كان يزحف على رأس جيشه صوب نهر الفمستولا ، وما أن علم نابليون باحتشاد الروس عند الفمستولا حتى غادر برلين قاصداً إلى بولندا في الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر ١٨٠٦ وكان الوطنيون البولنديون يعلقون على نابليون آمالاً عظيمة في أنه سوف يعيد للأمة البولندية استقلالها القديم . وأفاد نابليون من هذا الشعور نحوه فأنشأ (ألياً بولندياً) من الفرسان البولنديين المشهورين بالفرسية . وضم إليهم عدداً من البروسيين الفارين من صفوف الجيش البروسي . وقد يكون الإمبراطور قد فكر فعلاً في إعادة تأسيس بولندا المستقلة القديمة ، على أن

يعرض النسويين عن تقديم غاليسيا التي سوف تضم إلى بولنده ، وذلك بإعطائهم سيليزيا ، واقترح على رئيسيس الأول إمبراطور النمسا أن يعيد إليه سيليزيا التي انتزعها فردريك الثانى (الأكبر) من ماريا تريزا ، وأضافها إلى أملاك بروسيا . ولكن الإمبراطور لم يذهب فى نشاطه إلى أبعد من هذا ، عندما كان كل ما اهتم به هو أن يمتنع عن فعل شيء فيه إغضب لروسيا التي كان يبنى الاعتماد عليها فى فضاله ضد إنجلترا ، وهى الدولة التي كان من المستعصى عليه عقد السلام معها .

واتخذ نابليون مقره فى وارسو التي وصل إليها فى ١٩ ديسمبر ١٨٠٦ ، وأقام معسكره بها . (وكان عندئذ أن تعرف بمارى والسكى Walweska المشهورة) ومن وارسو ، أثناء شتاء ١٨٠٦ — ١ٸ٠٧ ، صار نابليون يحكم الإمبراطورية ، ويشرف على الحكومة ، ويصدر أوامره لأعضاء مجلس الدولة الذين حضروا إليه لتلقى هذه الأوامر . ومن المتفق عليه أن نشاط نابليون الذهبى قد بلغ ذروته مدة إقامته فى معسكر وارسو .

ولم يلبث الروس ، الذين تولى قيادتهم الآن الجنرال بنيجسن Bennigsen أن استأنفوا نشاطهم فى منتصف شهر يناير ١٨٠٧ . وحاول أن يقسم الجيش الفرنسى إلى قسمين ، بتوجيه الهجوم ضد قوات برنادوت الذى وقف عند طرف الجناح الأيسر عند البنج Elbing على أمل الإلقاء به وبجيشه إلى البحر (البلطيق) . ولكن برنادوت قاوم هذه المحاولة مقاومة صادقة عند (موهر ونجن) Mohrunen (فى ٢٦ يناير ١٨٠٧) وعندئذ تحول بنيجسن صوب كونيغزبرج خشية أن يستطيع نابليون تطويق جيشه وفى طريقه إلى هذا المكان الأخير توقف عند (إيلو) Eylau ، حيث دارت بهذا المكان رحى معركة عظيمة وسط الثلوج المتساقطة والتي غطت أرض المعركة ، وكانت بمثابة الستار الكثيف الذى يحجب حركات الجيوش المتقاتلة (٨ فبراير ١٨٠٧) . فقد كاد يقضى على قوات الجنرال (أوجيرو) بسبب هذا الثلج الكثيف ، لعجزه عن ملاحظة تحركات الجيش الروسى

فاستطاع الفرنسيون الإحاطة بنابليون وكاد هؤلاء أن يأسروه ، لولا هجمات الجنرال مورا الباسلة ، وقد استطاع (مورا) اختراق صفوف المشاة الروس . ثم كفل تحقيق النصر أخيراً وصول (دافو) و (ناي) . وبعد هذا النصر (الغالي الثمن) في أيلو عسكر نابليون (بالجيش الأعظم) عند أوسترود Osterode ، التي صار يبعث منها الأوامر والتعليمات إلى الحكومة بباريس . يطلب إقامة الأعياد احتفالاً بالانتصارات التي أحرزها الجيش ، ويؤنب الصحف على الأخطاء التي ترتكبها ، ويدافع عن ذكرى ميرابو الذي هاجمه أحد أعضاء المجمع العلمي ، ويأمر بطرد مدام دي ستال Staël إلى غير ذلك .

وفي أول إبريل ١٨٠٧ ، استقر به المقام في قصر فينكنشتاين Finckenstein (إلى الشمال الغربي من أوسترود ، وكلاهما في بروسيا الشرقية) ، وفي هذا المكان أخذ يعد الخطة ويدبرها ضد روسيا : (١) فهو من نهاية مارس كان قد بدأ حصار دانزج Danzig وكانت ذات أهمية كبيرة بسبب المؤن العظيمة المخزونة بها . ولموقعها الإستراتيجي على مسيرة (الجيش الأعظم) حيث يمكن أن تنزل بها القوات الروسية والإنجليزية أو السويدية ، وكان يقوم البروسيون بقيادة المارشال كالكروت Kalkreuth عن دانزج ضد الفرنسيين الذين يحاصرونها بقيادة ليفر . وقد سلمت دانزج في ٢٦ مايو ؛ (٢) ثم إن سياستيانى مثل الإمبراطور في تركيا ، استطاع أن يجعل السلطان العثماني (سليم الثالث) يعلن الحرب على روسيا في ٢٤ ديسمبر ١٨٠٦ وكان الروس قد غزوا ملدافيا (البغدان) ، ثم إنه قام بتحصين القسطنطينية بدرجة جعلت الأسطول الانجليزي بقيادة دكويرث Duokworth بعد أن كان قد اقتحم الدردنيل في ١٩ فبراير ١٨٠٧ ، يرتد على أعقابها في ٢ مارس . ولقد صار (سياستيانى) المستشار الفعلي للسلطان الذي قرر إرسال جيش عثماني على نهر الدانوب من أجل الانضمام إلى جيش القائد الفرنسي مارمون Marmont الذي يحتل دلماشيا . (٣) ثم إن

نابليون لم يلبث أن أبرم في فينسكنشتاين مع فارس للمحاربة ضد روسيا وانجلترا في ٤ مايو ١٨٠٧ .

وبفضل هذه الخطوات إذاً ، صار يبدو أن روسيا ، ابتداء من حدودها الجنوبية عند تركيا وفارس إلى حدودها الشمالية عند البلطيق ، قد باتت تحت رحمة نابليون . ولكن كان لا مفر من إحراز نصر حاسم ، وبدرجة أعظم مما حصل في إيلو ، حتى يرضخ الروس الذين صلوا لله شكراً على النصر الذى زعموه لأنفسهم في هذه المعركة ، ويرضخ حليفهم فردريك ولیم الثالث الذى كان بعد واقعة إيلو هذه قد جدد اتفاقه مع الروس في بارتنشتاين Bartonstein منذ ٢٦ إبريل ١٨٠٧ . وعند فريدلاند Friedland إذاً ، في ١٤ يونية ١٨٠٧ ، وهو يوم ذكرى واقعة مارنبو ، أنزل الفرنسيون هزيمة بالغة بالروس الذين اضطروا قادمين بينجنسن Bennigson إلى الفرار بقلوب جيشه صوب نهر النيمان (نيامن) Niemen والتخلى عن الدفاع عن كونيغزبرج التى دخلها (سولت) في ١٧ يونية ، واشترك من القوادى فى واقعة فريدلاند كل من لان Laanes ومورتيه Mortier ، ونای Ney ، ثم مورا الذى لم يلبث مع فرسانه أن احتل تلست Tilst يوم ١٩ يونية .

وشعر القيصر اسكندر بالخيبة بعد توالى هذه الهزائم ، وضاعت ثقته فى حلفائه ، ورغب فى السلام . فطلب مقابلة نابليون ، واستجاب الإمبراطور لهذه الرغبة فأعد لمقابلة العاهلين رمث وسط مجرى النيمان ، يوم ٢٥ يونية . واستطاع نابليون واسكندر تقرير مبادئ الصلح بكل سرعة ، وعبثاً حاول الاطمئنان على مصير بلاده ، ملك بروسيا فردريك ولیم الذى انتظر واقفاً على الشاطئ تحت المطر الغزير مدة الساعات الثلاث التى استغرقتها مقابلة العاهلين ، وقد وافق نابليون إرضاء للقيصر على عقد الهدنة مع بروسيا ولكنه رفض إرجاع حصونها إليها . وفى اليوم التالى (٢٦ يونية) حصل اجتماع ثان حضره فردريك ولیم ، ولكن نابليون أظهر كل ازدراء نحو الرجل الذى وصفه بضيق الأفق ، وضعف الشخصية

ونقص الكفاءة ، وعبثا حاولت لويزا ملكة بروسيا إنقاذ بلادها بذرف
الدموع والإلحاف المستند على جهالها ، حيث تقرر أن تكون بروسيا
الدولة التي تتم تسوية الصلح على حسابها ، فتم توقيع الصلح بين فرنسا
وروسيا في ٧ يوليو ١٨٠٧ (في تيلست) وفي ٩ يوليو بين فرنسا وبروسيا
فقدت بروسيا كل أراضيها غرب نهر الإلب ، والولايات البولندية التي
كانت قد ضمتها إليها في تقسيم ١٧٩٣ ، ثم الجزء الجنوبي من بروسيا الغربية
الذي كانت قد حصلت عليه في سنة ١٧٧٢ ، وهذا بينما أعطيت (كوتباس)
Cottbus إلى سكسونيا ، وصارت دانزج مدينة حرة تحت حماية سكسونيا
وروسيا المشتركة . وقد رضى نابليون أن تبقى بروسيا (مكونة من مديريات)
أو أقاليم أربعة فقط ، هي دوقية براندنبرج ، ودوقية بوميرانيا ، ثم
سيليزيا العليا وسيليزيا السفلى . أي بالرقعة التي كانت عليها ملكة بروسيا
في بداية سنة ١٧٧٢ . وعمل نابليون موافقته على الإبقاء على بروسيا
بحدودها المنكمشة هذه بأنه إنما فعل ذلك استجابة لرغبة قيصر روسيا الذي
يهم نابليون أن يقيم الدليل بالإبقاء على بروسيا نزولا على رغبته على أنه
يعتز بصداقة اسكندر ويخفى أن يقوم بين الدولتين روسيا وفرنسا اتحاد
على أسس من الصداقة الخاصة والثقة الكاملة . وهكذا فقدت بروسيا نحو
نصف مساحتها ونصف عدد سكانها الذين صاروا الآن أقل من خمسة
ملايين نسمة . وزيادة على ذلك فقد طلب من بروسيا الاعتراف
بالإمارات والممالك التي أوجدتها نابليون . فهي (أي بروسيا) قد تخلت
عن أقاليمها على يسار نهر الإلب ليضيف إليها نابليون الجزء الأكبر من
هانوفر ، ويؤسس من هذه الأراضي ملكة وستفاليا التي نودى بأخيه
جيروم ملكا عليها . ثم إن بروسيا فقدت ولاياتها البولندية ، لتألف منها
دوقية وارسو تحت حكم ناخب سكسونيا الذي صار ملكا ، بينما أعطيت
بيالستوك Bialystok لروسيا ، وبمقتضى المادة السابعة والعشرين من معاهدة

٩ يوليو تمهد فردريك وليم بإغلاق بلاده في وجه السفن والتجارة الإنجليزية. وفي المعاهدة التي وقعت بين فرنسا وروسيا (في ٧ يوليو ١٨٠٧) ، ذكرت موادها كل هذه الأقاليم التي أخذت من بروسيا ، وأن بروسيا لم تستبق ولاياتها الأربع السالفة الذكر إلا احتراماً من نابليون لرغبة القيصر. وكان نابليون قد اقترح بالفعل إزالة بروسيا من الوجود كلية ، حتى يصبح نهر الفستيو لا الحد الفاصل بين الامبراطوريتين الفرنسية والروسية . ثم إن المعاهدة ذكرت كذلك الطريقة التي أراد بها الفصل في مصير هذه الأراضي المأخوذة من بروسيا لإنشاء مملكة وستفاليا ودوقية وارسو . وقد اعترف القيصر اسكندر بكل هذه الإجراءات والترتيبات ، كما اعترف بتلك التي سبق أن أجراها نابليون في ألمانيا وإيطاليا . ثم تخلى القيصر عن كتارو وجزر الأيونيان ، ووعد بالاعتراف بحوزيف بوفابرت ملكا على نابولي (الصقليتين) إذا أعطى ملكها فردند جزر البليار أو جزيرة كريت تعويضاً له . وكان القيصر — كما سلف القول — قد رفض التصديق على المعاهدة التي وقعها مندوبه السكونت دوبريل في باريس في يوليو من العام السابق بشأن كتارو والأيونيان والبليار . وإلى جانب هذا قبل القيصر وساطة نابليون لعقد السلام بين تركيا وروسيا ، بينما قبل نابليون وساطة القيصر لعقد السلام بين فرنسا وإنجلترا .

وفي اليوم نفسه (٧ يوليو) أبرمت معاهدة سرية لعقد محالفة بين فرنسا وروسيا . تعهد الحليفان بمقتضاها بمعاونة كل منهما الآخر بكامل قواته ، أو بالقدر الذي يحصل الاتفاق عليه عند نشوب القتال بين أحد الطرفين وبين أية دولة أوروبية . ونصت على أن يبلغ قيصر روسيا نواياه إلى إنجلترا بأنه سوف ينحاز إلى جانب فرنسا ، إذا رفضت إنجلترا وساطة روسيا ، أو رفضت إبرام الصلح حتى يوم أول نوفمبر ١٨٠٧ على أساس اعترافها بحق الدول في حرية الملاحة في البحار ، والتخلي عن كل الفتوحات التي استولت عليها إنجلترا منذ ١٨٠٥ في مقابل إعادة هانوفر إليها . وفي هذه

الحالة ، تدعى الدانمرك والسويد والبرتغال والنمسا لإعلان الحرب على إنجلترا ، فإذا رفضت السويد ذلك دعيت الدانمرك للقتال المشترك ضدها . ونصت المعاهدة السرية على أنه إذا رفضت تركيا وساطة فرنسا ، انحازت هذه إلى جانب روسيا ضد الباب العالي ، وفي هذه الحالة تتفق الدولتان (روسيا وفرنسا) على تحرير كل الولايات الأوروبية الخاضعة للدولة العثمانية ، فيما عدا الرومل والقسطنطينية . وهكذا يكون نابليون قد تخلى عن صداقته ومخالفته لتركيا . ولقد تذرع نابليون لتبرير هذه الخطوة المنطوية على الخديعة بأن مؤامرة في السراي طوحت بهرش السلطان سليم الثالث وأفضت إلى موته يوم ٢٩ مايو ١٨٠٧ ، ليتولى مكانه السلطان مصطفى الثالث . فإن نابليون عند وصول أنباء هذا الانقلاب إلى تلست ، لم يلبث أن اعتبره من فعل الإله لإقامة الدليل على أن الإمبراطورية العثمانية لم يعد ممكناً بقاءها .

وتم التصديق على المعاهدة الروسية الفرنسية في تلست يوم ٩ يوليو ، ولقد ترتب على هذه الاتفاقات التي أبرمت في تلست أن تدعم نفوذ نابليون في القارة الأوروبية بأسرها ، وبالصورة التي تجعله قادراً على أن يجعل من (الحصار القارى) أداة فعالة يهدد بها إنجلترا . فالجنود الفرنسيون يحتلون دانزج المدينة الحرة ، وبروسيا تحتلها القوات الفرنسية حتى تدفع الغرامة المفروضة عليها ، والقيصر اسكندر قد اعترف بالتغيرات الإقليمية التي حصلت في ألمانيا : إنشاء اتحاد الراين ، وملكة وستفاليا ، كما اعترف بملكية هولندية (وملكة لويس شقيق الإمبراطور عليها) ، وملكة نابولي في إيطاليا ، وملكها جوزيف بونابرت .

أما نابليون فقد عاد إلى باريس في ٢٧ يوليو . وكتب الكونت دى سيجور Ségur (كبير الأمراء) في مذكراته : أن الإمبراطور في ثمانية عشر شهراً اشتبك في مائة واقعة وأربع معارك كبيرة ، وحطم أربعة جيوش وخلق ستة ملوك جدد (هم ملكا بفاربا وورتمبرج

سنة ١٨٠٦ ، وملك مكسونيا سنة ١٨٠٧ ، ومن بين أفراد أسرته جوزيف بوناپرت ، ملك نابولى ، ولويس بوناپرت ملك هولندة سنة ١٨٠٦ ، وجيروم بوناپرت ملك وستفاليا سنة ١٨٠٧ . ثم إن جميع الدول العظمى فى القارة الأوروبية من بطرسبرج إلى نابولى الذين كانوا قد تحالفوا ضده بمسمى انجلترا ، تحولوا الآن ضد هذه الدولة ، . لقد بلغت الإمبراطورية النابليونية فى تلس ت أوج رفعتها . ولقد كان نابليون نفسه يدرك هذه الحقيقة ، ويعترف بأن أسعد أيام حياته كانت تلك التى اقترنت بالانتصارات السياسية والعسكرية التى توجتها اتفاقات تلس . فقد سئل فيما بعد وهو بمنفاه فى سانت هيلانة عن أسعد الأوقات فى حياته ، فأجاب : « ربما كانت هذه أيام أن كنت فى تلس ، فقد كنت متوجاً بأكاليل النصر ، أُملى القرارات وأسن القوانين ، وبحف بي الأباطرة والملوك كأنهم من رجال حاشيتى » .

وفى فرنسا نفسها ، كان الإمبراطور يستمتع بالسيطرة المطلقة ، فلا مقاومة ولا اضطرابات ، فهو قد أنقص عدد المسارح الشعبية فى باريس إلى ثمانية فقط ، بمقتضى قرار ٢٩ يوليو ١٨٠٧ ، الذى مر بنا ذكره . على أن أهم تغيير حدث فى هذه الفترة ، لدعم أركان سيطرة الإمبراطور الفردية ، كان اتخاذ بعض الإجراءات ضد (مجلس الترييون) الذى وصف بأنه لا يزال يحتفظ بعض الشيء بذلك الروح المضطرب الديمقراطية الذى تسبب من مدة طويلة فى إثارة المتاعب بفرنسا . فقد صدر قرار من مجلس الشيوخ فى ١٩ أغسطس ١٨٠٧ بإلغاء مجلس الترييون ، وبأن ينضم أعضاؤه إلى المجلس التشريعى ، الذى جعل من القبول به لا يقل عن الأربعين سنة ، وانتقلت اختصاصات مجلس الترييون إلى ثلاث لجان من هذا المجلس التشريعى .

وفى ١٥ أغسطس ١٨٠٧ ، احتفلت باريس بالنصر الباهر الذى أحرزه نابليون احتفالاً فاق بفخامته كل الاحتفالات السابقة . وكان هذا الاحتفال

— بشهادة (فوشيه) — احتفالاً (قومياً) بكل ما ينطوي عليه هذا الوصف من معنى ، فلم يكن الاحتفال — على حد قول فوشيه — لتكريم البطل نابليون ، بل لتمجيد العاهل الذي شاء الإله أن يكون هدية السماء إلى الأمة الفرنسية .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن تلك الإمبراطورية التي بلغت أوج الرفة في تلت كانت نتيجة جهود بذلها شخص واحد ، وارتبط مصيرها بمصيره ، وهى إمبراطورية كان من الواضح أن بقاءها مرتين كذلك بدوام تلك المحالفة مع روسيا ، وهى المحالفة التى اعتمد عليها نابليون فى تنفيذ سياسة الحصار القارى ، أكبر إجراء موجه ضد إنجلترا ، ارتبط بنجاحه بقاء الإمبراطورية النابليونية ، كما كان لا ممدى عن انهيار الإمبراطورية فى النهاية إذا قدر له الفشل . ولكن المحالفة مع روسيا لم تكن عملاً من المنتظر دوامه . ومن الواضح أن ثمة عوامل عديدة تجعل هذه المحالفة بين العاهلين إجراء شخصياً لا يستند إلا على أطماعهما ومصالحهما الذاتية فحسب ، ولا يستهدف تسوية تكفل الاستقرار فى أوروبا . فإذا حدث أى اختلاف بينهما انحلت المحالفة ، وقد تحقق الأخطار بعدئذ بالإمبراطورية من كل جانب . وذلك كان مبعث الضعف فى ذلك الصرح الشامخ الذى أقامه العاهل الفرنسى فى تلت . وكما كتب دى سيجور أيضاً إن اليد التى رفعت عماد هذا البناء ، فى وسعها وحدها أن تحفظه قائماً ، وفى وسعها وحدها كذلك أن تهدمه .

وفى السنوات التالية ، سوف تبرهن الحوادث على مبلغ صدق هذه الملاحظة .

الفصل الرابع

أزمة الإمبراطورية : الحصار القارى

١٨٠٧ - ١٨١١

كانت الأغراض التى استهدف نظام الحصار القارى تحقيقها ثلاثة :
أولها موافقة الدول (فى القارة) الأوروبية بأسرها ، سواء بطريق الرضا
أو بإرغامها ، على إغلاق كل موانئها دون التجارة البريطانية ، وثانيها
استبدال السلع التى تنتجها المصانع الأوروبية (فى القارة) بالمصنوعات
البريطانية ، وثالثها تحقيق السلام البحرى وضمان حرية البحار ، وانزعاج
ذلك انزعاجا من العدو المشترك (بريطانيا) بهدم اقتصاديات الإنجليز وتحطيم
بحريتهم ، بفضل تحالف القوات البحرية فى أوروبا بأسرها ضدهم .

وتوقف الوصول إلى هذه الأغراض الثلاثة على استطالة المدة التى يبقى
فيها نظام الحصار القارى نافذا ، وبمعنى آخر ، المدة التى تظل فيها أوروبا
خاضعة لسيطرة نابليون . وتدين بالطاعة له ، فى وقت كان لابد أن تن
حكوماتها وشعوبها من وطأة هذا النظام القارى عليها . عندما ترتب على
تنفيذه حرمان القارة الأوروبية من السلع والمواد الضرورية ، وغلاء
الأسعار غلاء فاحشاً ، ووقف كل تجارة بحرية ، وتعطيل النقل البرى
وعجزه عن إمداد الأسواق بحاجاتها بدرجة كافية أو فى صورة رتيبة منظمة
وانتشار الكساد فى التجارة الداخلية ، وذلك فى حين أنه كان من المتعذر
على الشعوب فى أجزاء القارة التى خضعت للسيطرة الفرنسية إدراك الغرض
الذى سعى نابليون إليه من هذا النظام الحصار الذى فرضه عليهم ، وتعذر
على نابليون والسلطات الفرنسية إقناعهم بأن من الخير لهم التضحية

بمخاضهم — وذلك بترويض أنفسهم على الحرمان وشطف العيش في ظل الإمبراطورية — من أجل مستقبل ، كان — على أحسن الفروض — يحوطه الغموض والإبهام من كل جانب .

ومع ذلك فقد كان نابليون صحيح العزم على تنفيذ نظام الحصار القارى وكان اعتماده في ذلك — على نحو ما ذكر هو نفسه — أن يدع القوات البرية (الجيوش) تقهر القوات البحرية (الأساطيل) . وتلك محالة اقتضته أن يشن حرباً مدبرة وطويلة الأجل ضد إنجلترا ؛ وكان لا معدى — في الوقت نفسه — لاستمرار هذه الحرب المدبرة بنجاح ضد إنجلترا ، أن يتدخل في شئون الأمم سواء ما خضع منها لسلطانه المباشر كجزء من إمبراطوريته أو كانت تربطها بمجلة هذه الإمبراطورية معاهدات التحالف والصداقة . ولم يكن متيسراً في ظل هذا النظام القارى أن تقف دولة من الدول في أوروبا موقف الحياد من الحرب القائمة ، فتلك التي لا تقاتل إلى جانبه ، هي بالضرورة في صف أعدائه . فاضطرت الدانمرك إلى إعلان موقفها إلى جانب نابليون ، وضرب الأسطول الإنجليزي عاصمتها كوبنهاجن في أول سبتمبر ١٨٠٧ ، وحطم سفنها وكل عتاد الحرب في ترسانتها ، وفي ٧ سبتمبر قررت الحكومة الدانمركية تسليم بقايا أسطولها (للانجليز) . وبقيت السويد إلى جانب إنجلترا ، وكان حينئذ أن استطاع القيصر اسكندر وفقاً لمعاهدة تلمست ، أن يستولى منها على فنلندا (في فبراير ١٨٠٨) . وأما البرتغال فقد كانت تربطها بإنجلترا معاهدة صداقة وتجارة من الأزمنة القديمة (١٧٠٣) ، وتثق في قوة البحرية الإنجليزية ضد اعتداءات وأطماع الإمبراطور نابليون ، ورفضت الحصار القارى . وعندئذ أعلن نابليون من فونتينبلو Fontainebleu عزل بيت براجزا Braganza من الحكم وهي الأسرة الحاكمة في البرتغال (في ٢٩ أكتوبر ١٨٠٧) . وأعد مع السفير الأسباني إيزكويردو Izquierdo مشروعاً لتقسيم أملاك البرتغال . وفي المعاهدة السرية التي أبرمت في فونتينبلو في ٢٧ أكتوبر أعطيت البرتغال (م ٧ - البورجوازية)

الشمالية (لوزيتانيا Lusitania وهو الاسم القديم للبرتغال) مع ميناء أويرتو Oporto كعاصمة لها إلى ماري لويز ملكة إتروريا Etruria (بإيطاليا) على أن تتنازل هذه عن مملكة إتروريا إلى إليزا بونايرت التى طلب إليها منذ ٢٣ نوفمبر أن تتسلم مقاليد الحكم بها . وفى نفس المعاهدة أعطيت البرتغال الجنوبية إلى مانويل جودوى Godoy « أمير السلام » ، ومحظى الملك الأسباني كما نال لقب أمير الغرب Algarve (المقاطعة الجنوبية في البرتغال) وأما ما تبقى من البرتغال ، وهو لشبونة وماحولها فقد تركت لتحتلها قوات نابليون إلى أن يحين الوقت عند عقد السلام العام لإرجاعها إلى شارل الرابع ملك أسبانيا وصاحب السيادة على لوزيتانيا (أى البرتغال الشمالية) والغرب (البرتغال الجنوبية) وإمبراطور الأمريكتين (أمريكا الأسبانية والأخرى البرتغالية) .

وعلى ذلك فقد عهد إلى القائد الفرنسى (جونو) Junot بمهمة احتلال البرتغال . فزحف (جونو) على طول نهر التاغوس Tagus وأوقع بالبرتغاليين هزيمة حاسمة عند أبرانتس Abrantés (على النهر) دخل بعدها لشبونة فى ٣٠ نوفمبر ١٨٠٧ ليجد يوحنا السادس صاحب الحكم فى البرتغال قد أبحر قبل ذلك بأيام ثلاثة فقط من لشبونة قاصداً إلى البرازيل ليتخذ مقر حكومته بها .

أما إنجلترا فكانت تمر وقتئذ فى أزمة اقتصادية طاحنة ، يخشى من استفحال نتائجها الاجتماعية والمالية من حيث زيادة التعطل عن العمل وانتشار البطالة ، وهبوط قيمة الأوراق المالية ، وارتفاع الدين العام من ٢٦٠ إلى ٨٧١ مليون جنيه ، ومع ذلك فقد كانت مصممة على الاستمرار فى مقاومة الحصار القارى ، وكانت الوزارة القائمة هى وزارة المحافظين (حزب التورى) Tory برئاسة دون بورتلاند Portland وقد خلفت هذه وزارة الأحرار ، حزب الويغز Whigs (برئاسة جرنفيل Grenville) فى مارس ١٨٠٧ ، وكان من أعضاء الوزارة الجديدة كل من كاسلريه

وزيراً للحرب ، وجورج كاتنج للسياسة الخارجية ، وكان كاسلريه وكاتنج قد صمحا عزمهما على أن تسلك الحكومة مسلكاً قوياً في سياسة المقاومة ضد نابليون ، وكانت وزارة جرنفيل السابقة قد اتخذت منذ يناير ١٨٠٧ قرارات تجيب بها على مرسومات برلين ، وذلك بأن أعلنت الحصار على كل الموانئ الفرنسية وموانئ البلاد التابعة لها أو الدول المعترفة بمرسومات برلين . فلم تلبث وزارة بورتلاند ، لإظهار استيائها من مرسومات برلين أن استصدرت قرارات أخرى في ١١ نوفمبر ١٨٠٧ ، نزل بسببها إرهاب شديد على سفن الدول المحايدة كلها بما في ذلك سفن الدول الصديقة أو حتى المتحالفة مع الإنجليز أنفسهم فأخضعتها هذه القرارات لحق تفتيش البحرية الإنجليزية لها ، وألزمها فوق ذلك بالوقوف في إحدى موانئ بريطانيا (المملكة المتحدة) أو في جبل طارق ومالطة ، ودفع أتاوة تعسفية على المتاجر التي في بطونها والحصول على ماذونية أو ترخيص بالتجارة ، ليتسنى لها الدخول في إحدى الموانئ الإنجليزية إطلاقاً . فلقبت الدول المحايدة عناء شديداً ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي ألحقت بها هذه القرارات أذى كبيراً ، حتى أنها استصدرت قانوناً في ٨ ديسمبر ١٨٠٧ لتنفيذ قانون سابق كان قد صدر في العام الماضي (١٨٠٦) لمنع التبادل التجاري مع الدول الأوروبية ، وطلب جفرسون Jefferson (رئيس الولايات المتحدة) من الكونجرس استصدار قرارات لإغلاق الموانئ الأمريكية في وجه التجارة الأجنبية .

وكان يبدو أن نابليون في وسعه إذا شاء وقتئذ الاستفادة من شعور الاستياء المتزايد هذا ضد إنجلترا . ولكنه وقد صمم على المضي في سياسة الحصار القاري إلى النهاية ، لم يلبث أن أجاب على إجراءات الإنجليز بأن استصدر في ١٢ ديسمبر ١٨٠٧ (مرسوم ميلان) الذي نص على أن كل سفينة ، مهما كانت الدولة التي ترفع هذه السفينة علمها ، تخضع لتفتيش السفن الإنجليزية ، أو أرغم على الرحلة إلى إنجلترا ، أو تدفع أتاوة ما إلى

الحكومة الإنجليزية ، تفقد بسبب هذا الفعل نفسه جنسيتها ، وينتهى تمتعها بالضيان الذى يخوله لها علمها الذى ترفعه ، وتعتبر أملاً كإنجليزية . وعلى ذلك فإن (مرسوم ميلان) جاء مكملًا لمرسومات برلين فى شدتها وصرامتها . وعده نابليون إجراء لا غنى عنه لمواجهة ذلك ، النظام الوحشى ، - على حد وصفه له - الذى أخذت به إنجلترا ، وقال إن العمل بهذا الإجراء لن ينتهى إلا إذا عاد الإنجليز إلى الاعتراف بحقوق الإنسان ، واحترموا مبادئ العدالة والشرف .

وتنفيذاً لمرسومات برلين وميلان إذاً ، ولتضييق الحصار القارى المضروب على إنجلترا ، بضمان إغلاق الموانئ الأوروبية فى وجه السفن الإنجليزية ، ومنع كل اتصال بين القارة الأوروبية وإنجلترا ، لم يلبث نابليون أن اتخذ من الخطوات ما اعتقد أنه قين بتأكيد سيطرته على أوروبا . ففى إيطاليا احتل قائده الجنرال ميوليس Miollis روما فى ٢ فبراير ١٨٠٨ ، ولم تمض أسابيع قليلة حتى كانت أدمجت فى ملكة إيطاليا كل من مقاطعات أنكونا وأربينو Urbino التى انتزعت من الأملاك البابوية ، وفى أسبانيا ، تزايد تدخل نابليون فى شئونها بصورة نشيطة ، بسبب الخلافات الناشئة بين أعضاء الأسرة المالكة الأسبانية والى هددت بزوال نفوذ مانويل جودوى ، محظى الملك شارل الرابع ، فقد أراد ولى العهد ، فرديناند (فرديناند السابع فيما بعد) ويبلغ الثالثة والعشرين من عمره التخلص من جودوى ، مدفوعاً إلى ذلك بتحريض حاشيته ، لإنهاء النفوذ السيء الذى كان لهذا الوزير على والديه ، ولكى يصل هو إلى الحكم والسلطة ، وكان فرديناند مترملاً من مدة قصيرة ، فأرعى إليه السفير الفرنسى فى مدريد (أوجين بوهارنيه) أن يطلب من نابليون (فى ١٢ أكتوبر ١٨٠٧) يد إحدى أميرات بيت بوناپرت . فلم تمض أيام على مؤامرة ، فرديناند حتى ألقت الحكومة القبض عليه وعلى بوهارنيه (فى ٢٩ أكتوبر) . لتفك أسارهم بمجرد أن علمت الحكومة بأن هذه

(المؤامرة) غرضها المحالفة مع البيت البونابرتي ، وتقدم الملك شارل الرابع نفسه ، يطلب رسمياً إتمام هذه المصاهرة (١٨ نوفمبر ١٨٠٧) .
وكان الفرنسيون قد استطاعوا التوغل في الأراضي الأسبانية قبل هذه الحوادث ، بدعوى إرسال الإمدادات إلى البرتغال (وقد عرفنا أن جونو لم يلبث أن احتل لشبونة في ٣٠ نوفمبر ١٨٠٧) ، وبدعوى حماية أسبانيا نفسها بمنع الإنجليز من إنزال قواتهم في أراضيها ، عن طريق جبل طارق ، فاستطاع القائد (مورا) على رأس جيش من ثمانين ألفاً أن يحتاز جبال البرانس ، وأن يحتل المواقع الاستراتيجية والحصون في أسبانيا الشمالية ، يعاونه في ذلك القواد : مونسي Moncey ، وبسيير Bessières وديسون Dupont ، تحت إمرته ، وأن يزحف على العاصمة مدريد (ودخل مورا مدريد في ٢٣ مارس ١٨٠٨) .

على أنه بينما تمكن نابليون من بسط سيطرته على إيطاليا ، وإلى درجة كبيرة ، كما يبدو ، على أسبانيا ، كان من واجبه أن يبذل قصارى جهده لتهديئة القيصر روسيا حليفه ، وإزالة مخاوفه ، وإقناعه - تبعاً لذلك - بالاستمرار على تنفيذ سياسة الحصار القاري ضد إنجلترا ، وكان الذي يقض مضجع القيصر إسكندر ، لإنشاء غراندوقية وارسو (على يد نابليون ، وفي معاهدة تلس) . فقد اعتبر القيصر إنشاء هذه الغراندوقية محاولة جديدة لبعث وإحياء مملكة بولندية القديمة ، وفي ذلك خطر على كيان الإمبراطورية الروسية ذاتها ويهدد بانحلالها . أضف إلى هذا أنه كان يخشى من أن تصبح بولندية عند إحيائها ملجأ لليهود المشردين في أنحاء الأرض ، يحشدون بها قوتهم لتهديد الكنيسة الأرثوذكسية (كنيسة روسيا) . ومع أن المحالفة الروسية الفرنسية لقيت كل تعضيد من حكومة القيصر ، التي تولى فيها روميانتزوف Roumiantsov وزارة الخارجية ، وسيرانسكي Speranski وزارة الداخلية . ولكن أحداً من النبلاء (الطبقة الأرستقراطية) أرجال البلاط ، ما كان يؤيد هذه المحالفة . ولم يشأ النبلاء العسكريون

أن يتناسوا ذكرى معركة إيلو (٨ فبراير ١٨٠٧) التى انهزموا فيها وإن كانوا قد زعموا لأنفسهم النصر بسبب الخسائر الفادحة التى تكبدتها الفرنسيون فى هذه الواقعة — على نحو ما سبق ذكره فى موضعه — فاحتفلت روسيا بأمرها وقتئذ بهذا النصر . زد على ذلك أن طبقة ملاك الأرض (بويار Boyar) كانت متأثرة بمصالحها فحسب ، فهم لا تكاد تجد ما تبيعه لفرنسا ، بينما كانت انجلترا الدولة التى تحتاج بحريتها العظيمة إلى الأخشاب والقنب لصناعة السفن ، وتباع هذه الأشياء من أملاك البويار الواسعة ، فخرمهم الحصار القارى من أهم مواردكم . وأظهرت الأرستقراطية الروسية شعورها نحو فرنسا بمحاولة الابتعاد دائماً عن السفير الفرنسى الجديد (سفارى) Savary وقد اعتبره النبلاء مشؤلاً عن مقتل دوق دانجيان . فى حين أنهم صاروا يقربون إليهم (المهاجرين) الفرنسيين مثل الدوق دى ريشيلو Richelieu أو سفير يدمنت (بيت سافوى) الذى أسقطه نابليون ، وكان السفير (جوزيف دى ميستر) Maistre صاحب شهرة ، عاش فى بطرسبرج خمسة عشر عاماً (١٨٠٢ — ١٨١٧) ، وسجل أحداثها فى مذكرات معروفة باسم (أمسيات سان بطرسبرج) Sorées de Saint-Petersbourg .

ومع ذلك فقد بذل نابليون قصارى جهده لإقناع القيصر بالإبقاء على المحاافة الفرنسية ، ولاستئلال سنجمة النبلاء الروس ، وحصار يلوح أمام ناظرى اسكندر بالمزايا العظيمة التى سوف تعود على روسيا فى القريب العاجل عندما يستطيع الحليفان ، وبإشرارك النمسا معهما كذلك ، الزحف صوب القسطنطينية ، ثم صوب الدجلة والفرات ، للسير من هذه الجهات إلى الهند . وعندما تعين (كولنسكور) Caulaincourt سفيراً لدى روسيا فى مكان (سفارى) طلب منه نابليون فى ٢ فبراير ١٨٠٨ : « أن يبلغ القيصر أن رغبات نابليون هى رغباته ، وأن (النظام) الذى أوجده نابليون إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً (بنظام) القيصر نفسه ، وأن ليس هناك ما يدعو للاصطدام بينهما ، لأن الدنيا أو العالم متسع بدرجة تكفى للثنين أن يتخذوا

مكانهما به . وأن نابليون لن يلح على القيصر في طلب إخلائه الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ، وأن القيصر لا يجب أن يلح عليه في طلب إخلاء بروسيا ، وأن نابليون لا يرى صعوبة ما في أن يستولى القيصر على السويد ، وأن يؤخذ ستوكهولم العاصمة نفسها . بل من الواجب أن يقوم القيصر بهذه الخطوة ، ولن تجد روسيا فرصة أنسب من هذه التي تعرض لها . لأن تتخذ بطرسبرج مركزاً يتوسط أملاكها ، وأن تتخلص من هذا العدو الجغرافي (السويد) وتلك كانت عروضا متصلة بواقع الموقف في أوروبا ، وألحق بمصالح روسيا المباشرة ، من تلك المشروعات الواسعة التي استهدفت احتلال القسطنطينية والوصول بطريق الدجسلة والفرات إلى الهند .

ولكن كل هذه العروض وما صحبها من مباحثات بين السفير الفرنسي الجديد في بطرسبرج (كولنسكور) والقيصر اسكندر ، ووزير خارجيته رومانتروف ، لم تسفر عن شيء ، إذ سرعان ما تعطلت فجأة بسبب الحوادث التي وقعت في أسبانيا والتي أثارت أمة بأسرها (الأمة الأسبانية) ضد نابليون .

ولقد كان في أسبانيا أن أوقدت الشرارة التي أشعلت نار الحرب القومية في أوروبا ضد السيطرة النابليونية . فقد ذكرنا كيف أن الفرنسيين توغلوا في الأراضي الأسبانية بقيادة (مورا) حتى وصلوا إلى أبواب مدريد ، بدعوى حماية أسبانيا من الإنجليز ، لكن مثل الخطر الفرنسي بوجود الجيوش الفرنسية أمام العاصمة ذاتها ، لم يلبث أن جعل الأسبانيين يدركون أن الإمبراطور الفرنسي إنما يريد الاستيلاء على بلادهم ، وأن يطوح باستقلالهم . ويملي عليهم القرارات والقوانين التي يرغمهم على الإذعان لها مهما كانت مناقضة لمصالحهم الوطنية ، فاهتاجت النفوس ضد هؤلاء الأجانب المعتدين على بلادهم ، وضد الحكومة (الأسبانية) الضعيفة التي

رضخت عن طيب خاطر لهذه « الإهانات » . وشرع الملك شارل الرابع الذى أخلى مكانه للغزاة الفرنسيين يفكر فى مغادرة مقره الملكى فى (أرانجوز) Aranjuez على مسافة إلى الجنوب عن مدريد — للابحار من قادش قاصداً إلى أمريكا . ولكن الثورة سرعان ما اشتعلت فى ١٨ مارس ١٨٠٨ ولم ينقذ (جودوى) من أيدي الثوار إلا تنازل الملك عن العرش لصالح ابنه فرديناند السابع ، الذى رحب به الشعب ، وأحاط بموكبه فى الطريق من (أرانجوز) إلى مدريد (٢٣ مارس) .

وكان لهذا الحادث — حادث أرانجوز — أكبر الأثر فى رأى كثيرين ، فى أن يعهد نابليون إلى تغيير الخطة التى كان قد رسمها لمعالجة مسألة أسبانيا . حقاً لقد ظل دائماً غرضه أن يتخذ من أسبانيا وسيلة لزيادة قوة فرنسا . ولكن التغيير طرأ على الوسائل المحققة لهذه الغاية . فهو كان يريد مبدأ الأمر التخلص من محظى الملك (مانويل دى جودوى) الذى كان مكروهاً من الشعب الأسباني ، وأن يضع فى حكومة البلاد بدلاً من (جودوى) رجالاً من اختياره . ولكن ثورة فردنند ضد أبيه ، واضطرار شارل الرابع إلى التنازل (حادث أرانجوز) جعل نابليون يعدل عن خطته الأصلية ، ويلجأ إلى أساليب أدت إلى نتائج خطيرة .

فما أن وصله خبر تنازل شارل الرابع عن العرش ، حتى أعلن (نابليون) أن هذا التنازل ملغى ، وأن العرش قد صار خالياً .

وفى خطاب بعث به إلى أخيه لويس ، ملك هولندا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٠٨ ، وبرز إلى عالم الوجود للمرة الأولى الطريقة التى أراد بها نابليون « معالجة المسألة الأسبانية » ، عرض الإمبراطور على شقيقه عرش أسبانيا ، وفى هذا العرض كانت أصول (الحرب الأسبانية) التى امتدت سنوات طويلة ، والتى كانت أحد العوامل الحاسمة فى النهاية فى سقوط الإمبراطورية النابليونية .

فقد احتج شارل الرابع - ومن المرجح أن ذلك كان بتأثير من مورا - على الشدة التي عومل بها ، حتى اضطر إلى التنازل عن العرش ؛ وبعث بهذا الاحتجاج إلى نابليون ، بينما استطاع مورا أن يقنع فرديناند (الإبن) بالذهاب إلى الحدود الفرنسية لمقابلة الإمبراطور عليه ينال منه تثنيته على عرش أسبانيا . واستدعى نابليون الوالد وولده لمقابلته في بايون Bayonne عبر الحدود في الأراضي الفرنسية ، وأطلق (مورا) سراح (جودوي) ليذهب هو الآخر إلى بايون . واستقبل نابليون شارل الرابع وزوجه (ماريا لويزا) بمظاهر التكريم اللائقة بالملوك ، وبعد مشادة عنيفة بين الأب وابنه ، في حضوره ، أرغمهما نابليون على التنازل عن كل حقوقهما في عرش أسبانيا لصديقهما العزيز وحليفهما الإمبراطور . فتنازل فرديناند السابع في ٥ مايو ، وبعد أيام قليلة (١٠ مايو) تنازل شارل الرابع الذي بدا كأنه صار لا ينبغي إلا تمضية ما تبقى له من عمر بين زوجته وصديقهما «الوحيد» جودوي ، ورحلوا جميعاً إلى (كومبيين) Compiègne وأما فرديناند السابع فقد أعطى إقليم (فلانساى) Valençay لإقامته ، وكان من أملاك تاليران ، وتقع كومبيين وفلانساى داخل الحدود الفرنسية . وفي ٦ يولية سنة ١٨٠٨ صدر قرار بتنصيب جوزيف بوناپرت ملكاً على أسبانيا ، وقد حل محله في نابولي (مورا) ملكاً على هذه الأخيرة . وفي ١٥ يولية قابل وفد أسباني الإمبراطور في بايون ليبدى موافقته على قبول جوزيف بوناپرت ملكاً على أسبانيا . ووعد نابليون الوفد بأن حكومة عادلة حكيمة سوف تتولى إدخال الإصلاحات الحرة إلى بلادهم .

واغتبط نابليون بهذه النتيجة «السهلة» التي وصل إليها ، وزاد من اغتيابه أن جاءه آنثذ خبر إخفاق مؤامرة دبرها في باريس أحد الضباط المطرودين من الجيش لآرائه الجمهورية ، الجنرال دى ماليه ، Malet مع جماعة من أعضاء مجلس الشيوخ «المثاليين» لعزل نابليون ، وإعادة تأسيس

الجمهورية ؛ فاكشف أمرها ديوبوا Dubois مدير البوليس ، ومنافس (فوشيه) Fouché الخطير على وزارة الداخلية (٨ يونية ١٨٠٨) . فقد اعتقد نابليون أنه في الوقت الذى تأمر عليه بعض الفرنسيين لإنهاء عهد الإمبراطورية أن الشعب الأسباني الذى أساء سلوكه حكمه منه ، قد قبل بسهولة تنصيب أمير عليه (جوزيف بوناپرت) من أسرة ينهى اختياره منها بأن عهداً من الإصلاح والرخاء لا بد أن يبدأ سريعاً .

وجمع نابليون في بايون مجلساً Junta من الأسبان لوضع دستور جديد للمملكة ، واستطاع هؤلاء بعد اثنتى عشرة جلسة فقط أن يعدوا دستوراً كان منسوخاً من دستور الإمبراطورية الفرنسية نفسه ، أعلن نابليون اعتماده له في ٧ يوليو ١٨٠٨ : وبعد يومين اثنين دخل جوزيف بوناپرت الأراضي الأسبانية ؛ ليجد الثورة مشتعلة في كل أسبانيا .

فقد رفض الشعب الأسباني الاعتراف (بالأمر الواقع) والإذعان لما يعتبره إهانة لحقت بشرف الأمة . وكانت قد قامت اضطرابات خطيرة في مدريد ، عندما ذاع خبر (مؤامرة بايون) . وحاول الفرنسيون نقل فرانسوا أصغر أبناء شارل الرابع من القصر الملكي ، فخرج الأسبانيون في مظاهرات صاخبة لم تلبث أن تحولت إلى التظاهرات دامية عندما أمر (مورا) بإطلاق النار على المتظاهرين ، وتبع ذلك اصطدام الفريقين بعضهما ببعض يوم ٢ مايو ١٨٠٨ ، وهو اليوم الذى اشتهر في تاريخ المقاومة الأهلية بأسبانيا (Dos Mayo) بأنه كان بداية الحرب التحريرية. إذ سرعان ما تألفت (المجالس) التنفيذية الثورية في المدن الهامة ، وصار يتولى السلطة العليا (مجلس) أشبيلية ، وأعلنت « الحرب حتى الموت » ضد الفرنسيين ، إلى أن برحل هؤلاء من بلادهم ، وتعود الأسرة الأسبانية (البربون) إلى الحكم ثانية وتسترجع البلاد استقلالها. وقامت المذابح في فالنسيا Valencia وقادش ، وفي أكثر الأقاليم الجنوبية ، ليس للخلاص من الفرنسيين وحدهم ، بل ومن الأسبانيين الموالين لهم . وساعد على المقاومة أن البلاد

جبلية ، ويحترق الجبال عمرات ضيقة ، ذات أغوار بعيدة بما يحفل سملاحرب العصابات ، التي كان من أفرادها إلى جانب المقاتلين ، القساوسة والرهبان الذين اعتبروا الفرنسيين أعداء للدين . ولقد استطاع هؤلاء جميعاً أن يقاوموا الجيوش الفرنسية مقاومة عنيفة ، تحت إرشاد المجالس التنفيذية التي ذكرناها .

وبدأت العمليات العسكرية بأن أمر الإمبراطور بأن يزحف جيش بقيادة الجنرال دييون Dupont على أشيلية ، وعلى أن يكون من مهمته كذلك إنقاذ بقايا الأسطول الفرنسي الذي ظل ملتجئاً في قادش من أيام معركة الطرف الآخر . واحتل جيش دييون قرطبة ٧ يولية ١٨٠٨ ولكنه سرعان ما اضطر إلى التقهقر أمام القوات الأسبانية المتفوقة عليه ، حتى بلغ في تقهقره (أندوجار) Andujar (وتقع قرطبة ، وإلى الشمال منها أندوجار على نهر وادي الكبير . وتقع جنوب قرطبة على النهر نفسه إشبيلية) . ومكان أندوجار عند مدخل الممرات الضيقة في جبال مورينا Sierra Morina وتعذر على (دييون) التقدم ، ولكنه بدلا من الارتداد إلى عمرات سيرا مورينو واتخاذ موقف الدفاع ، بعث بالجنرال (فيديل) Vedel مع نصف الجيش تقريبا للاستيلاء على مرتفعات أو (عمرات) ديسبيتا بيروس Despèna Perros وتقع سلسلة الجبال هذه إلى الشمال من أندوجار . فانتهر القائد الأسباني الفرصة (وهو كستانوس Castanos) ليعتجز بجزء من قواته بقيادة ردينج Réding (من كبار العسكريين والنبلاء الأسبان) . إلى بايلن Baylen الواقعة بين المكانين كي يفصل بين جيشي دييون وفيديل ولا شك أن تلك كانت مناورة تنطوي على مجازفة كبيرة ، وتعرض الأسبانيون في (بايلن) للانحسار التام لو استطاع جيشا دييون وفيديل الإطباق عليهم . ودارت في (بايلن) معركة حامية بين دييون وبين الأسبان بقيادة (ردينج) الذي دفع كل هجمات دييون الذي أراد اختراق

الصفوف الأسبانية دون جدوى ، حتى إذا أنهك الفرنسيون وخارت قواهم ، ظهر (كستانوس) فى المؤخرة ليجهز عليهم . وعندئذ عرض ديون أن يستسلم بجيشه إذا سمح له بالعودة مع قواته إلى فرنسا . ومع أن (فيديل) كان قريباً من مكان المعركة ويسمع صوت إطلاق المدافع ، وفى وسعه إذا أسرع أن يعاون ديون معاونة إجدية ، فقد أثر البقاء فى موضعه ، وعندما بلغه أن رئيسه يقترح التسليم على العدو ، فضل الارتداد صوب الممرات (ديسينا يروس) وكان ذلك مسلكاً إجرامياً فى نظر الكثيرين . ولا يقل عنه خطورة ما فعله (ديون) نفسه الذى جعل شروط التسليم تشمل جيش (فيديل) أيضاً (٢٣ يوليو ١٨٠٨) . ومع ذلك فقد قبل (فيديل) هذه الشروط ، ورجع — الآن — ليستسلم مع جيشه ، عندما كان فى وسعه أن يذهب بجيشه سالماً إلى مدريد . أما مجموع الفرنسيين الذين سلموا فى هذه الواقعة (بايلن) فكان ١٨ ألفاً ، بينما بلغ عدد قتلاهم أكثر من ثلاثة آلاف . وقد رفض مجلس أشيلية أن يعود الأسرى إلى فرنسا ، بل استبقاهم جميعاً فى حوزته .

تلك إذا كانت هزيمة بايلن ، التى زاد من خطورة أثرها إقدام جوزيف بوناپرت بعدها بأيام قلائل على إخلاء أسبانيا حتى نهر الإبرو Ebro فى الشمال . وأما أثر هذه الهزيمة الآخر ، فكان أن شجع النجاح الذى أحرزه الأسبانيون البورتغال على إعلان الثورة ، فنادى الأهلون فى أوبرتو Oporto بتأييدهم لبيت براجنزا (الأسرة المالكة البورتغالية) ، وبادروا بإلغاء الحكومة الفرنسية وتأليف مجلس تنفيذى مؤقت للحكم ، وانضمت كل الأقاليم فى البورتغال الشمالية إلى الثورة التى لم تلبث أن امتدت كذلك إلى الأقاليم الجنوبية . وما أن بلغ الحكومة الإنجليزية نبأ هذه الثورة حتى أسرع بإرسال جيش إلى البورتغال بقيادة السير آرثر وولزلى Arthur Wellesley (درق ولنجتون فيما بعد) نزل فى شاطئ البورتغال عند خليج مونديجو Mondego (عند مصب نهر مونديجو) يوم ٢ أغسطس ١٨٠٨ ، وكان

جيش (جونو) في البورتغال في لشبونة وما حولها ويبلغ الثمانية والعشرين ألفاً قد صار معزولاً بها منذ قيام الثورة في أسبانيا ، ولو أن (جونو) كان مصمماً على الدفاع عن البلاد التي فتحها ، فاستطاع القضاء على الثورات «الضعيفة» التي قامت في كل مكان بين ٦ ، ١٦ يولية . وكانت هذه «ضعيفة» لأن الفرنسيين سبق أن سرحوا الجيش البورتغالي القديم ، وجمعوا الأسلحة واستولوا على كل مستودعاتها ومخازن الذخيرة فيها ، فلم يجد الشعب (التائر) قوة مدربة يمكنه الاستناد عليها في ثورته ، وتعذر الحصول على الأسلحة . وتجول جيش (جونو) في أنحاء البورتغال ، وتمكن من إخماد الثورات المشتعلة بها ، واعتقد جونو أن في وسعه الاحتفاظ بفتوحاته طويلاً . ولكن نزول الإنجليز في البورتغال سرعان ما حطم هذه الآمال . فقد انتصر (ولزلي) على جيش جونو عند فيميرو Vimiero في ٢١ أغسطس ١٨٠٨ وعندئذ اضطر جونو الذي كان يتولى قيادة الجيش الفرنسي بنفسه في هذه الواقعة ، إلى عقد اتفاق (كينترا) Cintra في ٣٠ أغسطس ، وبمقتضاه وافق القائد الفرنسي على إخلاء البورتغال بأسرها فوراً ، على أن تحمله السفن الإنجليزية مع جيشه إلى فرنسا (إلى لوريان Lorient ، ورشفور Rochefort) . وفي ١٢ سبتمبر ١٨٠٨ احتل الإنجليز لشبونة ، وفي ٣٠ سبتمبر لم يكن هناك جندي فرنسي واحد في كل البورتغال .

وأقامت هزيمة فيميرو ، وهزيمة بايلن قبلها ، الدليل على أن جيوش الإمبراطور لم يعد الانتصار مستعصياً عليها . وقد ضارعت هذه الهزائم في خطورة آثارها الهزيمة التي لحقت منذ نيف وسبع سنوات الجنرال (منو) في الإسكندرية وترتب عليها انسحاب جيش الشرق من مصر . ولا جدال في أن مسئولية الهزيمة التي لحقت بجيش الفرنسيين في إيبيريا كانت موزعة على الإمبراطور نفسه وعلى قائديه ، دييون وفيديل خصوصاً ، فهو قد أخطأ التقدير عندما استهان بقوة الأسبان ، وبعث لغزو بلادهم جيشاً ضئيل الحجم ، لم يتدرب جنوده تدريباً كافياً ، بينما افتقر قواده إلى الكفاءة

العسكرية والشجاعة الأدبية ، على نحو ما ظهر من جانب (ديون) ، وإلى النشاط والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة ، على نحو ما تبين من مسلك (فيديل) ، وقد اتهمهما الإمبراطور بالخيانة والجبن ، وقد قدمهما للمحاكمة العسكرية ، وأثبتت هذه أنهما ارتكبا جريمة الإهمال ، وقبلأ شروطا للتسليم مهينة للشرف . وعلى ذلك فقد سجن كلاهما . فاستمر (ديون) في السجن إلى سنة ١٨١٤ ، وأما (فيديل) فقد عفا عنه الإمبراطور بعد سنوات قليلة ، واستخدمه مرة ثانية . وكان (جونو) وحده الذى خرج من حوادث الحرب في شبه جزيرة إيبيريا دون أن يلحق به الأذى . فقد شاء نابليون أن يحى هذا القائد الذى وقع على (اتفاق كينترا) برفعه إلى مرتبة الدوقية ، فزال (جونو) لقب دوق أبرانتس Abrantés إحياء لذكرى المعركة التى انتصر فيها جونو على البورتغاليين ودخل بعدها لشبونة فى العام السابق (نوفمبر ١٨٠٧) .

ومهما يكن من أمر ، فقد أثبت الانسحاب من البرتغال ، ومن أكثر أجزاء أسبانيا بعد هذه الهزائم أن (الجيش الأعظم) لم يعد بالجيش الذى لا يقهر ، وتجاوب فى أنحاء أوروبا صدى هذه الحقيقة التى استكشفت فى إيبيريا ووجب على الإمبراطور أن يمنع ذبوع هذا الاعتقاد بكل وسيلة ، وإلا ترتب على انتشاره ثم رسوخه فى الأذهان تحرك الشعوب بالثورة ضده ، وسعيها لتقويض أركان امبراطوريته وكان نابليون منذ أن بلغته أخبار الهزيمة فى (بايلن) - ٢٣ يوليو ١٨٠٨ - فقد أمر ثلاثة جيوش من خيرة جيوشه (الألمانية) المدربة وهى جيوش فيكتور Victor ومورتيه Mortier وناي Ney ، بالذهاب إلى أسبانيا ، وعقد الآمال على إمكان جوزيف بوناپرت (الملك) والجنرال سافارى القائد الأعلى والذى حل محل (مورا) فى أسبانيا ، الصمود فى مراكن أمامية حتى تصلهما النجدة . ولكن هذه الآمال تحطمت بعد الحوادث التى ذكرناها ، وصارت مهمة الجيوش الزاحفة ، أن تعيد من جديد فتح شبه جزيرة إيبيريا . وأما هذه القوات الحاضرة من ألمانيا

فقد بدأت طلائعها تجتاز بمرات البرانس في آخر شهر أكتوبر ١٨٠٨ .
وعندئذ كان الإمبراطور نفسه قد رلى وجهه شطر (إرفورت) Erfurt .
لقد حاول نابليون مكافحة الأثر الذي أحدثته هزيمة جيوشه في إيبيريا
بالذهاب بنفسه إلى أسبانيا ، لإعادة الأمور إلى نصابها هناك ، ولتأكيد
أن ما فعله في أسبانيا لم يكن عملاً ثورياً ، ولكن من نتائج العهد القديم ،
لأن أسبانيا - كما قال يجب أن تكون فرنسية ، وهي الإرث الذي طالب به
لويس الرابع عشر لابنه ولي العهد من زوجته ابنة فيليب الرابع ملك
أسبانيا ولحقيدته الذي صار لويس الخامس عشر) . فتلك «وصية» - قال
نابليون - إن الواجب يقتضيه قبولها مع تاج الملكية على فرنسا ، طالما
أن لويس الرابع عشر قد أهرق الدماء الغزيرة من أجل أن تتبوأ نفس
الأسرة عرش البلدين ، فرنسا وأسبانيا . غير أن الإمبراطور ما كان
يستطيع الذهاب بنفسه إلى أسبانيا دون أن يستوثق سلفاً من أن أوروبا
لن تلتزم فرصة سحب أكثر جيوشه منها - لإرسالها إلى إيبيريا - للقيام
بالثورة في مؤخرته ، هذا من جهة ، وأن النظام القاري ، الذي ضرب
الحصار على إنجلترا ، سوف يظل نافذاً وبفس الصرامة التي استمر ينفذها
بعد إبرام معاهدة تلمست على وجه الخصوص مع روسيا (٧ - ٩ يوليو ١٨٠٧)
وهذا من جهة ثانية .

ولذلك فقد بادر الإمبراطور بتسوية مسألة بروسيا بأن عقد معها
اتفاقاً في باريس في ٨ سبتمبر ١٨٠٨ ، أخلى الفرنسيون بمقتضاه بروسيا ،
في نظير أن ينقص عدد الجيش البروسي إلى ٤٢ ألف رجل فقط ، وأن تدفع
تعويض حرب لفرنسا مبلغ ١٤ مليون فرنك ، وعلى شريطة أن تبقى
حاميات فرنسية تحتل المواقع الثلاثة التالية : جلوجو Glogau وكاسترين
Küstrin وستتين Stettin وكلها تقع على نهر الأودر ، وذلك حتى تقوم
بروسيا بتأدية التزاماتها وفق المعاهدة . ثم ذهب الإمبراطور لمقابلة القيصر
إسكندر في إرفورت .

وفى إرفورت استمرت مقابلة العاهلين حوالى شهر تقريبا (من ٢٧ سبتمبر إلى ٢٤ أكتوبر ١٨٠٨) — وكان فى إرفورت أن شهد العهد النابليوني أزهى أوقاته إطلاقا ، حيث أقيمت الزينات وتميزت الحفلات بالبذخ والفخامة ، عندما احتشد رجال البلاط من روس وفرنسيين يحفون بالإمبراطور ، وقام الممثل العظيم (تالما) بأداء تمثيلات كورنيل Corneille وأصفى الجميع باهتمام وعناية زائدة لكل ما أراد الإمبراطور أن يقصه من ذكريات الشباب عندما كان «ضابط مدفعية» ، واستطاع عندما ذهب فى رحلة قصيرة إلى فايمر Weimar أن يجزل العظام لإثنين من ألمع قادة الفكر الألمانين وقسّذهما الشاعر جيته Goethe ، والفيلسوف القصصى والمؤرخ ويلاند Weiland ولكن تلك كانت جميعها مظاهر خادعة . فالقيصر كان متحفظاً ولا يريد التورط فى تعهدات جديدة ، فهو كان قد توقف فى كونجسبرج ، قبل الذهاب إلى إرفورت ؛ وقابل هناك ملك بروسيا فردريك وليم وزوجه لويزا ، وهو إلى جانب هذا وجد فى إرفورت (تاليران) يحذره من عواقب ترك نابليون يعمل من أجل توسيع رقعة إمبراطوريته ، وكان تاليران قد أدخل مكانه فى وزارة الخارجية ليحل محله (شامبانى) Champagne وزيراً لها ، واستطاع بمعاونة القيصر أن يزوج ابن أخيه من أميرة كورلاند . وقد أشار تاليران على القيصر فوق ذلك بعدم الموافقة على مشروع نابليون الذى أراد الزواج من إحدى أميرات البيت القيصرى . وأدرك نابليون أن المحالفة التى عقدت أوامرهما فى تلمست قد انتهى أجلها ؛ ولكنه عمداً إلى المراوغة كما فعل صاحبه ، كسباً للوقت فوعد بإخلاء غراندوقية وارسو ليستخدم فى أسبانيا الجنود الذين كانوا فى احتلالها ، واعترف بحق القيصر فى اعتلاك الإمارات الدانوبية ، ملدافيا وواليشيا Walachia (البغدان والأفلاق) على أمل أن يتعهد القيصر بإقناع النمسا والوسـائل التى يراها بالوقوف ساكنة أطول مدة ممكنة بربدها نابليون حتى يتفرغ لنضاله المزمع فى أسبانيا . ويبدو أن القيصر قد أشار

فعلا على البارون دي فنسنت Vincent سفير فرنسا الأول ، إمبراطور النمسا ، أن يتخلى هذا الأخير عن محاولة الالتجاء إلى الحرب مرة ثانية لحسم خلافاته مع فرنسا . وقبل القيصر اسكندر الاعتراف من جانبه بكل الإجراءات التي اتخذها نابليون في أسبانيا (واغتصاب عرشها) ، ووعد بإمداده بمائة وخمسين ألف جندي في حالة نشوب الحرب ثانية بين فرنسا والنمسا .

وعلى ذلك فقد وقع الفريقان في ١٢ أكتوبر ١٨٠٨ (اتفاق أرفورت) الذي تناول الموقف في بروسيا وبولندية ، وفقاً لما سبق الاتفاق عليه في تلست كما شمل مصير الإمبراطورية العثمانية ، على أساس أن تستبقى روسيا مؤقتاً في حوزتها الإمارات الدانوبية ، مع إرجاء الفصل نهائياً في هذه المسألة ، خوفاً من أن يرتمى السلطان العثماني في أحضان إنجلترا ، على أساس أن تمتنع فرنسا عن الاشتراك في الحرب إذا أعلن الأتراك الحرب على روسيا . ثم تعهد نابليون واسكندر بالمحافظة على سلامة ما بقي من أملاك الدولة العثمانية . وكان واضحاً أن الإمبراطور في هذا الاتفاق قد حرم القيصر على وجه الخصوص من تحقيق أعز أمنائه : الاستيلاء على القسطنطينية ومضيق الدردنيل . وكان واضحاً كذلك ولهذا السبب نفسه أن القيصر لن يؤيد نابليون في أي إجراء يتخذه للضغط على النمسا وإهانتها . وهكذا فع أن الماهلين وقعا معاً على رسالة بعثا بها إلى ملك إنجلترا جورج الثالث ، في ١٢ أكتوبر ، يطلبان منه الموافقة على عقد الصلح ، ويهددانه بالحقاق الأذى بيلاده إذا تعطل بسبب رفضه إبرام السلام العام - ولم تسفر هذه الرسالة عن نتيجة - فقد وقع نابليون وحده على رسالة شديدة العبارة لتهديد إمبراطور النمسا .

ومع ذلك ، فقد أسفر اتفاق أرفورت عن النتيجة المباشرة التي توخاها نابليون منه وهي السماح له بالذهاب إلى أسبانيا « ليغزوها » من جديد . وكانت (م ٨ - البورجوازية)

المقاومة في أسبانيا قد زادت شدة على شدتها عندما استطاعت قوات الماركيز دى لارومانا La Romana الأسبانية الإفلات من رقابة الفرنسيين والانضمام إلى القائدين الأسبانيين : كستانوس ، وبلافوكس Palafox وكان نابليون قد احتجز (لارومانا) بجيشه في جزيرة فونن Funen الدانمركية ولكن (مؤامرة بايون) سببت تدمير هذه القوات الأسبانية ، واستطاع الأسطول الإنجليزي أن ينقلها من شمال ألمانيا إلى أسبانيا .

وغادر نابليون باريس في ٢٩ أكتوبر ١٨٠٨ على رأس مائة وسبعين ألف مقاتل ، قسمهم إلى سبعة جيوش بقيادة خيرة قواده : لان ، سولت ، ناي فيكتور ، ليففر ، مورتيه ، جوفيون سان سير ، بينما تولى قيادة الحرس الإمبراطورى الجنرال بيسيير Bessières وحصل أول اشتباك عند زرنوسا Zornosa (إقليم بسكاي الأسباني) في ٢٩ أكتوبر ، وارتد الوطنيون الأسبانيون ، وعند جامونال Gamonal أمام برجوس Burgos أوقع بهم الإمبراطور هزيمة ساحقة في ١٠ نوفمبر ، وكان الجيش الأسباني الصغير بقيادة استريمادورا Estremadura وقد توالى الهزائم بعد ذلك على الأسبانيين ، فانهزم القائد الأسباني يواكيم بليك Blake عند اسبينوزا Espinosa (١١ نوفمبر) ، وانهزمت قوات كستانوس وبلافوكس في ٣٠ نوفمبر عند (تودىلا) Tudela على يد الجنرال (لان) . وزحف نابليون بطاهور واحد فقط من جيشه لإقتحام عمارات سوموسيرا Somosierra التى وقف على حمايتها الأسبان بقيادة بنيتوسان جوان Benito San-Juan فتم له ذلك بعد معركة قصيرة (٣٠ نوفمبر) وفي ٢ ديسمبر كان نابليون على أبواب مدريد التى دخلها يوم ٩ ديسمبر ١٨٠٨ ، ليضع أخاه جوزيف على عرش أسبانيا ثانية ، وليصدر طائفة من القرارات (الإصلاحية) التى أنهى بفضلها الحقوق الإقطاعية ، وألغى محكمة التفتيش ، وأغلق ثلثي الأديرة .

وكان الإنجليز في أثناء ذلك قد اعترفت بحكومتهم (ووزير الخارجية بها جورج كاتنج) . بالمجلس التنفيذى Junta الذى أنشأه الأسبان في قادش ، على أساس أنه يمثل ملك أسبانيا الشرعى فرنند السابع ، ويعمل

باسمه . وأمد الإنجليز هذا المجلس الذي اعترفوا له بحقوق الحرب ، بالمعونة المالية ، وبالجيوش ، وأرسلوا الإمدادات كذلك لتقوية جيشهم الرابض في البورتغال (بعد اتفاق كينترا بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٠٨) ، وقد عهد بقيادته إلى السير جون مور Moore (٦ أكتوبر) . ولكن هزيمة الجيوش الأسبانية ودخول نابليون إلى مدريد ، سرعان ما أرغمت (المجلس التنفيذي) على الفرار إلى (أشيلية) ، Seville وتفرقت قوات الوطنيين الأسبانية في كل مكان . وباستثناء الجيش الإنجليزي بقيادة السير جون مور في البورتغال بدا كأنما قد صارت أسبانيا بأسرها على وشك التسليم للإمبراطور ووجد الجنرال مور بعد هذه الحوادث أن موقفه قد بات شديد الخروجة فشرع يتقهقر بجيشه إلى لشبونة (٢٨ نوفمبر) - وكان مور عقب توليه القيادة قد بدأ يزحف صوب أسبانيا ليضم قواته إلى جيوش حلفائه - فارتد الآن نحو العاصمة البورتغالية . ولكنه عاد فصمم على التقدم بعد أن تلقى من الممثل الإنجليزي في مدريد (فرير Frere) - وكانت هذه لم تسقط بعد في أيدي الفرنسيين - ما شجعه على المضي في مغامرة الزحف صوب مدريد . فبلغ سلامنكا Salamanca (في ١٣ - ٢٣ نوفمبر) . ثم بقي بها ينتظر وصول مدفعيته (٣ ديسمبر) ليستأنف الزحف إلى بلد الوليد Valladolid ولكن لم يلبث أن جاءته الأنباء عن هزيمة الأسبان ، وعن دخول نابليون إلى مدريد . وأهم من هذا كله لم يلبث مور أن علم بتحرك الجيوش الفرنسية ، ونابليون نفسه للإطباق على قواته . فقرر مور التقهقر بكل سرعة إلى جاليكيا Galicia (الإقليم الواقع في طرف أسبانيا الغربي) ؛ وتنفذ الإنجليز خطة تقهقرهم بنظام حتى وصلوا إلى (استورجا) Astorga ولكن بعد هذه الأخيرة ، ظهرت بوادر العصيان وعدم الطاعة ، بسبب المشاق التي تسببها الجيش المتقهقر في إقليم جبلي ، ووسط فصل الشتاء . وعندما بلغ الإنجليز المرتفعات المطلّة على (كورونه) Coruna الميناء الذي ازمعوا الإبحار منه إلى بلادهم ، كان الجيش في حالة يرثى لها ،

وكان عندئذ أن حاول (سولت) محاولة يائسة لمنع السيرجون مور وجيشه من الوصول إلى هذا الميناء والإبحار منه .

وكان نابليون قد جاءته الأنباء بأن امبراطور النمسا يعمل لفهم علاقاته مع فرنسا ، وأن مؤامرة ضد حياة الإمبراطور قد اكتشفت في باريس . ولذلك قرر العودة إلى عاصمة ملكه ، فغادر أسبانيا يوم ٣ يناير ١٨٠٩ بعد أن عهد بقيادة الجيش إلى (سولت) وأوصاه بإلقاء الإنجليز إلى البحر . وطارد (سولت) هؤلاء مطاردة عنيفة حتى اشتبك بهم عند مرتفعات كورونه في معركة حامية يوم ١٦ يناير ١٨٠٩ ، أسفرت عن قتل قائدهم السيرجون مور ، ولكنها لم تنجح في منع الإنجليز من الاقلاع على مرأى أعينهم من كورونه يوم ١٨ يناير ١٨٠٩ .

ووصل نابليون إلى باريس يوم ٢٣ يناير ، عن طريق بلد الوليد وبايون ، ليوقف المؤامرة التي نوى إليه خبرها ضد حكومته . وكان تاليران ، أثناء حملة أسبانيا قد اتفق مع فوشيه على التخلص من شخص الامبراطور ، ليحل محله الجنرال مورا ، واكتفى نابليون بعد مشادة عنيفة مع تاليران ، بأن حرّمه من وظائفه (كبير الحجاب) ثم كان عليه مواجهة المحالفة الدولية الجديدة التي تشكلت ضده (المحالفة الدولية الخامسة) .

فقد كان من أثر الثورة في أسبانيا ، أن نفضت الشعوب الألمانية عنها ثوب الاستكانة والخنوع ، الذي جعلها ترضى بالمصير الذي يريده لها نابليون من غير أن تحرك ساكناً ، فحركتها الثورة في أسبانيا من سباتها . وتضافرت الأسباب التي جعلت الألمان ينشقون بدورهم على السيطرة النابوليونية ، فهم قد غدت بلادهم تحت هذه السيطرة معبراً أو عمراً للجيش الفرنسي المتقاتلة في أوروبا (وفي أسبانيا) ، مع ما يقترن بذلك من وجوب تقديم المؤن ، ودفع الأتاوات . وكانت الغرامات العسكرية

التي فرضت - عليها إلى جانب هذا - عبثاً ثقيلاً أبهظ كاهلهم ، في وقت اشتدت عليهم فيه وطأة الأزمة الاقتصادية بسبب نظام الحصار القارى الذى فرضه نابليون على كل أوروبا الخاضعة لسلطانه ، أو « المتحابة » و « المتحالفة » معه . وتلك شدائد تحملها الشعب الألمانى بسبب الهزائم العسكرية التى لحقت به . وكان ضرورياً لخلاصه منها أن يعزل لعسل الإهانات التى أنت بها هذه الهزائم العسكرية . فبدأ يستيقظ شعوره الوطنى (القومى) رويدا رويدا ، ويتوق للقيام بعمل ينهى به السيطرة الأجنبية (النابليونية) التى أذلته كل هذا الإذلال وأفقدته كرامته الوطنية .

ولقد أتيج للفيلسوف الألمانى فيشته Fichte أن يعبر عن هذا الشعور القومى الناشئ فى ألمانيا ، فى سلسلة من المحاضرات (الأربع عشرة) التى ألقاها فى دار (أكاديمية برلين) فى شتاء ١٨٠٧ - ١٨٠٨ بعنوان (أحاديث أو خطب موجهة إلى الأمة الألمانية) لم يجد البوليس سبباً لمنعه من إلقائها ، واكتفت الرقابة بحذف المحاضرة الثالثة عشرة فقط لأنها كانت عنيفة . وقد أجاز البوليس هذه المحاضرات على اعتبار أن صاحبها فيلسوف ألمانى شهير ، لا يبغي منها إلا إصلاح قواعد التربية والتهذيب فى بلاده . والواقع أن (فيشته) أراد فى محاضراته هذه أن يبين للشعب الألمانى أنه هو وحده (أى الألمان أنفسهم) المسئول عن كل الأذى الذى لحق به . بسبب الغزو الفرنسى ، وأن فى وسع الشعب الألمانى وحده إزالة هذه المساوىء وإصلاح شؤنه بنفسه ، وعليه - قبل أى شئ آخر - إبراز القوى الكامنة فى كل تلك الخصائص التى يتميز بطابعها كـ شعب ألمانى . فلأن لهذا الشعب (ألمانيته) ومن واجبه الاحتفاظ بهذه (الألمانية) ، صار يتحتم عليه الوقوف فى وجه أية محاولة للإمتزاج بشعب آخر أجنبى عنه ، والاندماج فيه لدرجة الاختفاء من الوجود بذاتيته (الألمانية) ، وانصهاره فى هذا الشعب الأجنبى ، بل صار لزماً عليه أن ينشئ أو يخلق قومية مستقلة عن كل الأمم (والدول)

الآخري . وألمانيا فن جرمانى أى أحد فروع الشعب الذى رسالته أن يربط النظام الاجتماعى القائم فى أوروبا المعهوق بالدين الصحيح كما هو محفوظ فى آسيا المتوغلة فى القدم ، فيعمل بذلك على بداية عهد جديد ؛ لقد احتفظ الشعب الألمانى بمسقطه ، وبلغة أجداده ، وبمنصريته ، ولكن الألمان خلال نصف القرن الأخير ، استبدت بهم الأنانية ، وصاروا متصفين بالمعجز لأنهم تركوا أنفسهم يشردون فى عالم الفكر النقي دون أن يزعمهم التفكير فى شئون الدنيا حولهم ، التى تآزمت فيها الأمور بدرجة صارت تدعوهم إلى أن يوجهوا قواهم الذهنية لعلاجها ، بعد أن يتجدد شباب هذه القوى بفضل ما هنالك من قابلية للعالم الإنسانى . للترقى وبلوغ مراتب السكال فإذا امتنع الألمان عن نسيان نوع الحياة القائمة على قوة الفكر ، صار فى وسعهم أن ينزعوا من يد القوة المتوحشة ، الهيمنة على مصائر العالم .

وكان عندئذ أن تألفت بعض الجمعيات السرية ، نذكر منها خصوصا (حلف الفضيلة) Tugenbund الذى أسسه ماكس لمان Max Lehman الأستاذ والمؤرخ الألمانى ، بمعاونة أحد المواطنين (موسكا) Moska ، وقد أشاد كثيرون ، وربما لدرجة المغالاة بالآثر الذى كان لهذه الجمعية ، فى نشر آراء (فيشته) وتوضيحها ، وإذاعة أمانى الألمان القومية ، وجمع المؤيدين والأنصار حول هذه المبادئ القومية الجديدة .

واعتبرت بروسيا ، خير مكان يتسنى فيه قيام (الأمة) الألمانية الناشئة إذ أن بروسيا إلى جانب شعور شعبها بضرورة الإصلاح الذى لا معدى عنه للنهوض بالبلاد بعد كبوتها وهزيمتها فى الحرب ضد نابليون ؛ كانت كذلك موئل الألمانين الذين صعد عزمهم على التضحية بكل عزيز لديهم لتحرير بلادهم من السيطرة النابليونية . فكان (هاردنبرج) Hardenberg الوزير البروسى السابق الذى لجأ إلى (ريغا) تحت حماية القيصر ، لا يزال يوجه سياسة مليكة فردريك وليم الثالث . ويذكر له المبادئ التى جعلت

في نظره الموظفين الفرنسيين منذ قيام (الثورة) التي فتحت أمام المواطنين جميعهم باب الترقى ، يقبلون على خدمة الدولة بحماس . فالثورة جذبت شباب فرنسا عندما حطمت أعداء التقدم المتشبهين بالنظام الزائل ، وقضت على المساوىء القديمة ، وأيقظت القوى النشيطة من سباتها . وتلك هي المبادئ والقوى التي يستمد منها نابليون نفوذه وسلطانه . « إن روح القرن الذي نعيش فيه تدعو حتماً — كما استمر هاردنبرج يقول — إلى أن تقوم الدولة ذات النظام الملكي على مبادئ ديمقراطية ، . ثم إن بروسيا وجدت في وزيرها البارون ستين Stein خير من يسهر على إدخال الإصلاحات الاجتماعية والإدارية التي تقوم على هذه المبادئ التي بسطها (هاردنبرج) . ومع أن كثيرين حذروا من المغالاة في تقدير آراء (ستين) الحرة ، فالذي لا شك فيه أن بروسيا مدينة للبارون ستين بوصولها لمرتبة الدولة القومية الألمانية بالصورة التي أوجدتها المبقرية الألمانية ذاتها ، والتي تتفق مع تقاليد ألمانيا ومصالحها . وكان (ستين) — الذي ولد في نساو ، قد دخل في خدمة بروسيا قبل تأليف المحالفة الدولية الرابعة ، ووصل إلى رئاسة الحكومة (الوزارة) على أثر ذهاب (هاردنبرج) إلى المنفى . فأصدر في ٩ أكتوبر ١٨٠٧ قراراً بإلغاء الرق — كان ذا أثر ضئيل لأنه أعطى الفلاحين حق امتلاك الأرض دون أن يمكنهم من امتلاكها فعلاً — ثم إنه أعد مشروعاً للإصلاح الإداري على أساس اللامركزية في الأقاليم . وذلك بأن يستبدل (بالبيروقراطية) ممثلين بالانتخاب ، يعرفون أهاليهم حق المعرفة بسبب عيشهم الطويل بها ، وذلك حتى يتسنى إشراك الأمة في إدارة شئونها والسهر على مصالحها . وهو إجراء — في نظر كثيرين كذلك — لم يكن ذا أهمية بالغة .

وعلى ذلك فقد كانت هذه (الإصلاحات) لا تبعث في حينها على الأمل العظيم في أن عهداً من الإصلاح الواسع المدى قد بدأ في بروسيا ، أو أنه كان يخشى من أثرها لتحريك الشعب على الثورة والاتقاض على سلطة الامبراطورية ، ولذلك لم يأبه نابليون لهذه الإصلاحات وآثارها ، ولو أنه

انتهر الفرصة للتخلص من (ستين) استناداً على انتشار التذمر في وستفاليا ، وكان للإمبراطور علاقات بالمتذمرين بها ، وعلى رسالة من القائد الروسى وتجنستين Wittgenstein في ١٥ أغسطس ١٨٠٨ إلى الملك فردريك ولیم الثالث يطلب إبعاد (ستين) ، فأصدر نابليون وهو بأسبانيا أمراً بنفيه (في سبتمبر ١٨٠٨) فاضطر (ستين) إلى مغادرة البلاد والهرب إلى النمسا . ولكن بعد عامين استطاع (هاردنبرج) أن يظهر برضاء مليكه عليه ، فعاد إلى برلين ، ليتعاون مع (شارنهورست Scharnhorst وجنسينا Gneisenau) على إتمام الإصلاحات التى كان هذان الأخيران قد بدأها في الجيش ، وأهم هذه الإصلاحات تسريح الجنود بمجرد تدريبهم على فنون القتال ، بعد خدمة قصيرة ، ليحل محلهم دفعات جديدة ، يدربون بسرعة حتى يأتى فوج آخر بعد تسريحهم وهكذا ، وذلك ليكون لدى بروسيا جيش كبير وقت الحاجة دون أن يزيد عدد الجيش النظامى عن ٤٢ ألف رجل ، وهو الرقم الذى حددته معاهدة تيلست لأقصى ما يمكن أن تبلغه الجيش البروسى .

ووقعت في أثناء ذلك كله بعض الحوادث التى تدل على وجود الاضطراب وانتشار القلق ، في أنحاء ألمانيا ، والتذمر من السيطرة النابليونية ومع أنه سهل دائماً على السلطات الحكومية (الخاضعة لنظام الإمبراطورية) إخماد هذه الاضطرابات والفورات بكل سرعة ، فقد كانت في حد ذاتها كافية للتدليل على أن حوادث أكثر جدية لا بد واقعة في النهاية ، وأن شعوراً (قومياً) أخذ يشتد في ألمانيا ، ولا يلبث حتى يقوى بدرجة تهدد بتقويض عروش الامبراطورية النابليونية ، وتنتهى سلطتها من ألمانيا . من ذلك (الثورة) التى قامت في إقليم التيرول ، والتى اشترك في تحريكها كل من أندريا هوفر Höfer (صاحب حانة) ، وراهب كبوشى يدعى كاسينجر Caspinger ، ضد بفاريا التى كانت قد حصلت على التيرول من النمسا بمقتضى معاهدة برسبورج ، أى نزولاً على رغبة نابليون . وقد استمرت مقاومة الثوار في التيرول حتى شتاء ١٨١٠ عندما قبض على (هوفر) وأعدم رمياً

بالرصاص في منتوا Mantoue . ثم كانت هناك محاولات أخرى ، أخفقت جميعها : منها محاولة الضابط البروسي كاط Katt الاستيلاء على مجدبرج ، والمحاولة التي قام بها الكولونيل دورنبرج Dörnberg من حرس الملك جيروم بوناپرت ، لتحريك الفلاحين في وستفاليا على الثورة ، فصدت المدافع الثوار تحت أسوار كاسل Cassel ؛ ومنها المحاولة الفاشلة التي أراد بها المايجور (شل) Schill تحريك فرسانه على الثورة (٢٨ إبريل ١٨٠٩) ، وكان (شل) محبوباً من الشعب بسبب بمالاته في حملة ١٨٠٦ ، واشتهاره بكرهه للفرنسيين . فقد أخفق وانهمز فرسانه ، ولقي مصرعه في سترالسند Stralsund (شمال ألمانيا) ؛ ومن ذلك أيضاً أن دوق برنزويك أولز Oels الابن الرابع للدوق برنزويك الذي انهزم في واقعة (أورشتاد) والذي فقد أملاكه سنة ١٨٠٦ ، لم يلبث أن جنّد ضد الفرنسيين ما أطلق عليهم اسم (فرسان الموت) فاستطاع الاستيلاء على برنزويك (أملاكه القديمة) واسترجع قصر آبائه ، ولكن ذلك لم يستطع إلا أياماً معدودة . سرعان ما طرد بعدها من برنزويك ، ثم طورد مطاردة عنيفة وهو في طريق فراره عبر وستفاليا ، حتى كاد يقبض عليه ، ولكنه تمكن من بلوغ مصب نهر الوزر Weser بالقرب من برمن Bremen حيث أفقدته سفينة انجليزية هرب على ظهرها .

وتلك جميعاً كانت محاولات متفرقة ، لا تستند على تدابير محكمة ، ولا تربط بينها خطة معينة للعمل ، وكان لذلك مقصداً عليها بالفشل من البداية . ومع ذلك فهي تعتبر بالغة الدلالة على مقدار الضيق الذي شعر به الشعب الألماني حتى نفذ صبره ، وما عاد يحتمل الخضوع لسلطان الإمبراطورية النابليونية ؛ وهي كذلك تعتبر مؤذنة بأن انفجاراً (قومياً) ضد هذه السيطرة سوف يحدث لا محالة ، وسواء في القريب العاجل أو بعد فترة من الزمن ، وعند أول بادرة .

ولقد جاءت هذه البادرة التى فجرت بركان المقاومة الأهلية ضد نابليون والسيطرة الفرنسية فى ألمانيا على يد النمسا .

فقد حطت ولا شك معاهدة برسيبورج من شأن النمسا فى أوروبا ، بعد أن أفقدها الإمبراطور كل أملاكها فى إيطاليا ، وأرغمها على التخلي عن أكثر أملاكها فى ألمانيا لحساب بفاريا وورتمبرج وبادن خصوصا ؛ ووجدت النمسا أنها قد صارت بفضل هذه المعاهدة فى عداد الدول الضئيلة القيمة ، ولا تحتل فى محفل الدول الأوروبية إلا مرتبة ثانوية ، ولكن النمسا رفضت الإذعان لهذا المصير ، بل إنها وجدت فى المبادئ والتعاليم التى نادى بها (فيشته) للاحتفاظ بالذاتية الألمانية ، الوسيلة التى تمكنها من جمع الشعوب الألمانية فى صعيد واحد للنضال ضد السيطرة الأجنبية (الفرنسية) التى تبغى القضاء على الوطن الألمانى ، ومحو التقاليد والذكريات الجرمانية العتيقة التى تفخر بها الأمة الألمانية . ووجدت النمسا فى حوادث الاضطرابات والثورات الصغيرة التى ذكرناها فى التيرول وفى رستفاليا ما يشجعها على المضى فى محاولة إنقاذ الوطن الألمانى . وبدأت النمسا استعداداتها بإعادة تنظيم جيوشها ، فأشرف على هذا التنظيم وزيرها السكونت فون ستاديون Stadion (الذى خلف كوبنزل Cobenzl) ، والأرشيدوق شارل . وفى ١٢ مايو ١٨٠٨ صدر قرار بإنشاء (الميليشيا الجديدة) ؛ ووعدت إنجلترا بمد هذه القوة الجديدة بالمال والسفن . وأما روسيا التى كان عليها أن تمنع النمسا من التحرك ضد نابليون ، ليفرغ لحربه فى شبه جزيرة إيبيريا فإنها هى الأخرى بدأت تفتن بعد إرفورت ، وبفضل مساعى تاليران إلى حقيقة نوايا الإمبراطور ، ولم يكن فى وسع القيصر الاستغناء كلية عن صداقة نابليون ، وهو الذى يلوح أمام ناظره بمشاريع (الشرق) العظيمة ولكن أسكندر لم يكن يسعه كذلك أن يغفل أهمية وجود النمسا كحاجز بين إمبراطوريته وإمبراطورية غريمه ، وبهمه كذلك الإبقاء على كيانه . وكان اعتماداً على كل هذه الاعتبارات إذا أن حاولت النمسا انتزاع روسيا

كلية من محالفتها مع نابليون ، فأوفدت إلى بطرسبرج سفيرها (شوارزنبرج) Schwarzenberg لهذه الغاية . ووعده القيصر أن يذل كل ما وسعه من جهد وحيلة ليتجنب امتشاق الحسام جدياً ضد النمسا .

وكان اعتماداً على هذه التأكيدات إذا أن زحف الأرشيدوق شارل على رأس جيشه يوم ١٠ أبريل ١٨٠٩ صوب بفاريا ، واقتحم حدودها . ومعنى ذلك أن النمساويين دخلوا أراضي (اتحاد الراين) الذي كان نابليون «حامياً» له . ويهين استئناف النمسا القتال بهذه الصورة ، تأسيس المحالفة الدولية الخامسة ضد فرنسا . لأن الحرب التي أشعلتها النمسا الآن ، جاءت في وقت تدور فيه الحرب في أسبانيا ، ولأن انجلترا أفادت من هذه الحوادث ، فأرسلت النجذات إلى لشبونة وعيذت لقيادتها السير آرثر ولزلي محل السير جون مور . وفي يوليو ١٨٠٩ بعثت بأسطولها لتحطيم الأحواض والأسطول الفرنسي في ميناء أنتورب — أو انفرس — (حملة جزيرة فالشيرين Walcheren) وقد أخفقت هذه المحاولة ، واضطرت بقية الحملة إلى العودة لانجلترا في أغسطس من السنة نفسها . ومن جهة أخرى اعتمدت النمسا في نضالها ضد الإمبراطور على عوامل أخرى لها خطرها ، هي القوة المعنوية أو الروحانية التي بدت في الحركات الثورية التي ذكرناها (حركة أندريا هوفر) ، ثم التدمير المتولد من الضيق الاقتصادي بسبب سياسة الحصار القاري ، وأخيراً الغضب الديني من معاملة البابا بيوس السابع رئيس الكنيسة الكاثوليكية بالعسف والجور على يد العاهل الفرنسي .

أما نابليون فقد غادر باريس في حملة هذا العام (١٨٠٩) يوم ١٣ أبريل بعد أن أناب عنه في الحكم (كمباسيرس) ، وكان جيشه في هذه الحملة يكاد يكون بتمامه جيشاً جديداً يتألف ثلث قواته من فرق أجنبية (ألمانية) بينما ضمت القوات الفرنسية إليها شباناً يافعين لم يبلغوا السن القانونية للتجنيد ، وتخرجوا في سرعة من المدارس الحربية في سان سير Saint-Cyr أو (لا فليش) La Flèche المدرسة الحربية الإعدادية لأبناء الضباط . أو من المدارس

الثانوية (الليسية) كما ضمت إليها جنوداً من المسرحين من الخدمة العسكرية ومع أن جيش نابليون كان أقل عدداً من جيش النمسا إلا أنه احتفظ بميزتين هامتين : المدفعية القوية ، والسرعة في العمليات العسكرية التي اشتهر بها نابليون .

وعبثاً حاول النمسيون بقيادة الأرشيدوق شارل أن يفصلوا جيش (دافو) في راتزبون عن جيش (ماسينا) في أوجزبرج . فقد اشتبك معهم الإمبراطور في معركة (أو سلسلة من المعارك) دارت رحاها خمسة أيام (من ١٩ إلى ٢٣ إبريل ١٨٠٩) كانت أهمها في (اكوهل) Eckmühl في ٢٢ إبريل — قال دافو على أثرها لقب أمير اكوهل — وعجز النمسيون بعد هذه المعارك عن وقف زحف الفرنسيين ، فنشبت معركة دامية عند أبرزبرج Ebersberg في ٣ مايو ، ودخل نابليون فينا للمرة الثانية في ١٣ مايو ١٨٠٩ .

وجمع الأرشيدوق شارل فلول جيشه ليعيد جيشاً جديداً من حوالى الثمانين ألف رجل تقدم بهم على نهر الدانوب حتى صار على مقربة من فينا . ونهياً نابليون لمقابلته ، وفي ٢٠ مايو تمكن جيش ماسينا (من ٤٠ ألف) من اتخاذ مواقعه على الضفة اليسرى للنهر في مكان يتوسط المسافة بين قريتي أسبيرن Aspern وإيسلنج Essling واشتبك الفريقان في معركة حامية ، وتبادل الجيشان المتقاتلان احتلال أسبيرن وإيسلنج مرات عديدة ، وانقضى يوم المعركة الأول (٢١ مايو) والأرشيدوق شارل يحتل هذا الموقع (أسبيرن) ، وفي القتال الذي دار يوم ٢٣ مايو تحمل الفريقان خسائر جسيمة ولم يجد الإمبراطور مناصاً من إصدار أمره بالتقهقر . وبلغت خسائر الفرنسيين في هذه المعركة ثلاثين ألفاً تقريباً ، وبلغت خسائر النمسيين عشرين ألفاً ، وأصيب في هذه الواقعة القائد الفرنسي (لان) بجرح قاتل ، ليقضى نحبه بعد أيام قلائل . وأما (ماسينا) فقد استطاع أن يجمع فلول

الجيش الفرنسي . ونال ماسينا لقت أمير إيسلنج ، ولكن هذه الواقعة — واقعة اسبيرن وإيسلنج — (٢١ — ٢٢ مايو) كانت ذات أثر خطير على سمعة نابليون .

وقد قضى نابليون ستة أسابيع بعد هذه الواقعة ، يعمل بكلهمة لتعويض خسائره ، وإعادة بناء الجيش ، استعداداً لمحاولة جديدة من أجل عبور النهر (الدانوب — عند فينا) والالتحام مع العدو في معارك فاصلة على الضفة الأخرى .

وكان النمسيون عندما بدأوا تعبئة جيوشهم في يناير وفبراير ١٨٠٩ قد أعدوا جيشاً بقيادة الأرشيدوق جون John لغزو إيطاليا الشمالية الشرقية بينما تهيأ الأرشيدوق فردنند للزحف من كراكاو Cracow بجيش آخر لاحتلال وارسو (عاصمة غراندوقية وارسو) وقد تقدم هذا الجيش الأخير بكل سرعة داخل الأراضي البولندية ، وأوقع الهزيمة بالوطنيين البولنديين بقيادة (بونيا توسكى) Poniatowski في ١٩ إبريل ، وفي ٢٣ إبريل دخل وارسو . ولكن بونيا توسكى الذى جمع جيشه في غاليسيا Galicia ، لم يلبث أن احتل لوبلن Lublin (في ١٤ مايو) . ثم ساندومير Sandomir (على نهر الفستيو لا) في ١٨ مايو وفي ٢٠ مايو استولى بعد هجوم عنيف على زاموس Zamosz (جنوب لوبلن ، إلى الغرب من نهر الفستيو لا) . وتقدم الروس (حلفاء الإمبراطور) في الوقت نفسه عبر الحدود الروسية — النمسية إلى لمبرج Lemberg ، بينما شرعت قوات بولندية تزحف على وارسو وتقترب منها . فما أن وجد الأرشيدوق فردنند نفسه مهدداً من كل جانب حتى قرر إخلاء وارسو يوم ٣ يونية ، والانسحاب إلى مكان بعيد منها ، على أن ينسحب بجيشه أخيراً إلى أولمütz Olmütz (الأراضي النمسية) عن طريق كراكاو (يوليو ١٨٠٩) .

وكما أخفقت عمليات النمسيين العسكرية ضد بولندية ، لم يظفروا بنتيجة

من حملتهم العسكرية في إيطاليا فقد عبر جيش الأرشيدوق جون الحدود الإيطالية عند تارفييس Tarvis في ٩ إبريل ، وأنزل بعد ذلك بأيام قليلة هزيمة كبيرة بجيش فرنسى إيطالى يقوده نائب الملك في إيطاليا البرنس يوجين بوهارنيه ، عند ساشيل Sacile (إلى الجنوب) ، في ١٦ إبريل ، ثم لم يلبث أن انتصر مرة أخرى على الفرنسيين عند كالديرو Caldiero في ٢٩ إبريل ، ولكن أخبارا سيئة لم تلبث أن وصلتته عن سوء الموقف في ألمانيا ، قرر بسببها الانسحاب الى ما وراء الحدود الإيطالية (في بداية مايو) . وبعد عدة التحامات مع قوات البرنس يوجين الذى كانت قد وصلتته النجاحات عندئذ ، ولم يحرز النمسيون أية انتصارات جديدة ، اضطر الأرشيدوق جون الى التخلي عن إقليم كارينثيا Carinthia (النمسى) لنائب الملك في إيطاليا ، والانسحاب إلى المجر (هنغاريا) . فوصل يوم ٧ يونية إلى (راب) Raab . يتعقبه يوجين الذى كانت مهمته الآن ، تغطية تحركات الجيش الفرنسى الرئيسى الزاحف على المجر ، ثم أوقع يوجين بالنمسيين الهزيمة عند (راب) في ١٤ يونية . وتقهقر الأرشيدوق إلى برسبورج ، عن طريق كومورن Komorn وقد استدعى من برسبورج الاشتراك في واقعة واجرام Wagram .

وكذلك اضطر النمسيون الذين اشتبكوا في معارك مع قوات المارشال مارمون في كرواتيا ودلماشيا إلى الارتداد والانسحاب إلى الأراضى النمسية .

وفي أثناء ذلك كله ، كانت العلاقات في هذه اللحظة ذاتها قد ساءت لدرجة بعيدة بين الإمبراطور والبابا بيوس السابع . فقد احتل الجنرال ميوليس Miollis — كما عرفنا — روما في ٢ فبراير ١٨٠٨ من أجل مراقبة تنفيذ الحصار القارى ، ومن ذلك الحين وجد البابا أنه في حرب « فعلية » مع الإمبراطورية الفرنسية . فقد أوقف ونفى سكرتير الدولة (البابوية)

الكردينال جبريلي Gabrielli لأنه منع الموظفين في الأملاك (أو الدولة) البابوية من حلف يمين الولاء للحكومة الدخيلة، وخلفه الكردينال (باكا) Bacca الذي سار في نفس سياسة المقاومة ضد السيطرة الفرنسية، وهي المقاومة التي امتدت إلى كل أنحاء إيطاليا. وقد شرح الكردينال (باكا) لأعضاء الهيئة السياسية في البلاط البابوي (٣٠ نوفمبر ١٨٠٨) الحال السيئة التي صارت عليها حكومة رئيس الكنيسة الأعلى، تحت السيطرة النابليونية فقال إن الكنيسة المستعبدة قد صارت خاضعة لسلطان السلطة الزمنية، بينما قد بقى رئيسها الأعلى حبيس سجن ضيق منذ عشرة شهور، فريسة للاهانات، والاعتداءات من كل نوع، محروماً من وزرائه، ومبعداً عنهم، مشلول السلطة للقيام بوظائفه. ولكن نابليون لم يلبث أن أجاب على هذه المقاومة باستصدار قرار من فينا في ١٧ مايو ١٨٠٩، يعلن فيه أنه لم يعد هناك مسوغ لبقاء السلطة الزمنية التي يمارسها البابا. ذلك أن الأملاك البابوية قد ضمت الآن إلى الإمبراطورية الفرنسية، وأن روما قد صارت مدينة حرة وتابعة للإمبراطورية. وأراد نابليون أن يعرض البابا عن خسارته، فقرر زيادة أراضيهم ومزارعهم بدرجة تستطيع بها أن تدر عليه ربعاً سنوياً يبلغ مليوني فرنك. على أن البابا لم يلبث هو الآخر من ناحيته أن استصدر بعد ستة أسابيع فقط (١٠ يونيو ١٨٠٩) قرار حرمان ضد «أولئك الذين ارتكبوا، وأمروا، ورحبوا بالاعتداءات التي وقعت على السدة الرسولية، وأشاروا بها ووافقوا عليها». وقاوم البابا أمر نابليون بالقبض على الكردينال (باكا). وأخيراً ألقى الجنرال (رادت) Radot القبض على البابا نفسه في ٦ يوليو ١٨٠٩، ونقله إلى سافونا Savona (ناحية الغرب من جنوة)، حيث بلغها يوم ٢٠ أغسطس.

واليوم الذي ألقى فيه القبض على البابا بيوس السابع (٦ يوليو) كان اليوم الذي أحرز نابليون فيه النصر على النمساويين في واحة (واجرام)

الدموية . فقد عبر الجيش الفرنسى نهر الدانوب ، وقد بلغ المائة والخمسين ألف مقاتل ، قبل ذلك يومين (٤ يوليو) . ثم وقعت الواقعة عند واجرام على مسافة ٤ أميال من النهر ، وساهم فى المعركة نخبة من القواد الفرنسيين : دافو ، ماسينا ، ماكدونالد ، مارمون ، أودينو Oudinot وقد رقى الثلاثة الآخرون إلى مارشالات فرنسا ، ثم لوريستون Lauriston ، ودروت Drouot وبرتييه Berthier الذى نال لقب أمير واجرام . وتكبد الفرنسيون فى هذه المعركة خسائر لا تقل عن خسائر أعدائهم ، كما أنهم عجزوا عن الاستفادة من هذا النصر ، لافتقارهم للفرسان من جهة ، ولعدم وجود قوات احتياطية كافية لديهم من جهة أخرى ، ولكن فرانسوا الأول (امبراطور النمسا) الذى كان يعوزه المال والحلفاء ، لم يلبث أن اضطر إلى توقيع الهدنة فى زنايم Znaim فى ١١ يوليو ، وبدأت من ثم المفاوضات بين مترنخ Metternich (عن الجانب النمساوى) ، وشامباني Champagnz (عن الجانب الفرنسى) . فى ألتنبورج Altenbourg من أجل عقد الصلح ، وسارت المفاوضات بخطى وثيدة .

ولا جدال فى أن فرنسوا الثانى (عاهل النمسا) ، قد وجد نفسه مخدوعاً ، من ناحية القيصر اسكندر ، الذى كان يرجو فرانسوا وجوده ، والذى اعتقد أن بوسعه إذا هب لنجدته ، أو تدخل مع « حليفه » الإمبراطور ، أن يمنع هذا الأخير من التمدى فى عدائه ضد النمسا . ووجد فرانسوا نفسه مخدوعاً كذلك من ناحية روسيا التى استسلمت لسلطان نابليون ، ثم مخدوعاً أخيراً من ناحية الإنجليز الذين أخفقت حملتهم على جزيرة فالشيرين .

ولم يكن نابليون متفرغاً تمام التفرغ لمفاوضات الصلح مع النمسا ، فهو يشك فى ولاء فوشيه مدير البوليس الذى تولى شئون وزارة الداخلية مؤقتاً بسبب مرض وزيرها (أمانويل كريتييه) Cretet ، وقد اتهم فوشيه

فرصة نزول الحملة الإنجليزية في جزيرة فالشيرين ، ليدعو الحرس الوطني للاحتشاد ، وكان يتولى قيادته برنادوت . ويشك نابليون في ولائه كذلك . ثم إن فوشيه صار يشجع الحركات التي تجمع بين الجمهوريين والملكيين في جهد مشترك ضد نابليون لمناوأة « الطاغية » . واتخذ نابليون من جانب الخطوات التي رآها كفيلة بإفساد هذه المؤامرات . فاستبدل القائد برنادوت ، الجنرال (بسير) في الدفاع عن أتورب (أنفرس) ، وأخذ يجرد تدريجياً الحرس الوطني من الأسلحة وتظاهر بأنه لم ير في مناورات فوشيه إلا دليلاً على شدة حماس هذا الأخير في خدمته . فرفعه إلى مرتبة الدوقية (في ١٥ أغسطس ١٨٠٩) وغدا فوشيه دوق أوترانتو Otranto ، ولكنه عين بوزارة الداخلية في أول أكتوبر مو تاليفيه Montalivet وكان موضع ثقته . أضف إلى هذا أن الإمبراطور صادف متاعب كذلك في فيينا عندما حاول أحد الألمان (ستابس Steps) الاعتداء على حياته (١٢ أكتوبر) .

وأخيراً وقعت معاهدة الصلح مع النمسا في فيينا (شونبرون) Schönbrunn في ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ . وقد أصر نابليون على إقراض الجيش النمساوي العامل إلى مائة وخمسين ألف مقاتل وحسب ، وعلى أن تدفع النمسا تعويضاً (٨٥) مليوناً من الفرنكات ، ثم فقدت النمسا أملاكها ، غاليسيا الشمالية التي أعطيت إلى غراندوقية وارسو ، على أن تنال روسيا إقليم تارنوبول Tarnopol الملاصق لحدودها ، وقد أراد نابليون بإعطاء تارنوبول لروسيا أن يقيم الدليل على أنه لا يعمل لإحياء بولندية القديمة ، وذلك حتى يقضي على مخاوف القيصر . وكذلك فقدت النمسا سالزبورج Salzburg وبرونو Braunau وقد أعطيتا لملك بفاريا ، وأدجتا تبعاً لذلك في اتحاد الراين ، ثم تنازلت النمسا عن موانيها على بحر الأدرياتيك (ميناء تريسته) وعن كارينثيا وكارنيولا Carniola وجزء من كرواتيا Croatia ليتألف من كل هذه الأقاليم بالإضافة إلى دلماشيا (التي سبق أن (م ٩ - البورجوازية)

تخلت النمسا عنها منذ ١٨٠٥) ما صار يعرف باسم المقاطعات الأليزية Provinces Illyriennes - نسبة للاقليم الجبلى المطل على الأدرياتيك والذي يضم كارنيولا ، وكارينثيا ، وترينته . وقد أدمجت هذه (المقاطعات الأليزية) فى الإمبراطورية الفرنسية ، لإحكام نظام الحصار القارى فى هذا الجزء من أوروبا ، ثم إن إمبراطور النمسا اعترف رسمياً بكل الملكيات والإمارات التى أوجدها نابليون . وتعهد بالامتناع عن إنشاء أية صلات ودية مع إنجلترا ، والقيام على تنفيذ نظام الحصار القارى بكل دقة . وهكذا أصبحت النمسا بفضل هذه المعاهدة (معاهدة شونبرون) مجرد دولة ثانوية تخضع لسلطان نابليون وتسير فى فلك الإمبراطورية الفرنسية ، وبسط نابليون سيطرته على كل أوروبا .

ولقد بدا مع ذلك هذا السلطان مزعزعا ، ما دامت تحاك المؤامرات ضد حياة العاهل الفرنسى ، وما دام السلام الداخلى ، فى داخل فرنسا ذاتها ، قد ظل مهدداً لسبب هام هو افتقار نابليون لوريث من صلبه يكفل إنشاء (بيت بوناپرتى) ، أى أسرة حاكمة ، يلتف حولها الفرنسيون لصيانة نظام الحكم وضمان الاستقرار والسلام فى الداخل ، ومن أجل المحافظة على صرح الإمبراطورية النابليونية ، كى يسود السلام فى الخارج .

وانهقدت الآمال فى أول الأمر على أن ابن شقيق نابليون ، ملك هولندة ، لويس ، من زوجته هورتنس ، ابنة جوزفين بوهارنيه ، ولكن هذا الوريث المنتظر (نابليون شارل) لم يلبث أن توفى فى سن الخامسة (فى ٥ مايو ١٨٠٧) واستأثرت مشكلة وراثة العرش بتفكير كل من تاليران ، وفوشيه ، خصوصا أثناء حملة ١٨٠٩ ؛ خوفاً من أن يصيب نابليون مكروه أو تلاحق الهزيمة بجيوشه ويتصدع بناء الإمبراطورية . ثم فاتح كلاهما (مورا) وغيره فى هذه المسألة . وأما نابليون نفسه فكان يفكر من مدة طويلة فى الطلاق من زوجته جوزفين ، ولكن يمنعه من اتخاذ هذه الخطوة عاطفته القوية نحوها ، من جهة ، ولأن جوزفين قامت

دائما بدور الإمبراطورة خير قيام ، وساعد بذخها وإسرافها في إحياء الحفلات وتنظيم الحياة في البلاط الإمبراطوري على رواج التجارة وانتعاش السوق الباريسية التي اشتهرت سريعا بإنتاج الأطرزة الراقية من أدوات ومستلزمات التجميل ، والملابس وما إلى ذلك . ومع ذلك فقد اشتهرت جوزفين بالاندفاع وعدم التريث وأمرت إسرافا عظيما في الإنفاق على زينتها ، أو على القصور الإمبراطورية ، خصوصا في تأثيث وتجميل قصر ماليزون Malmaison ، قصرها الأثير الذي تملأ فيه بأصدقائها والمقربين إليها ، ثم إن جوزفين أجرات العطاء دائما للغير في كرم وسخاء ، فبلغ ما أنفقته خلال ثماني سنوات فقط خمسة وعشرين مليوناً من الفرنكات . ثم إن الإمبراطورة كانت مدينة بمبالغ طائلة (استطاع فوشيه تأدية بعض هذه الديون سرا من ميزانية البوليس) . وإلى جانب هذا كله ، كانت جوزفين موضع كراهية الأسرة البوناپرتية ، لاسيما بعد أن عجزت عن إنجاب ولي للعهد ، ووريث للعرش الإمبراطوري ، الأمر الذي لم يدع مجالا في نظر هذه الأسرة للشفقة والرحمة . وقاومت جوزفين ما استطاعت المقاومة ، فكرة ومشروع الطلاق ، وليكنها ما لبثت حتى وجدت نفسها تخضع رويدا رويدا لقبول هذه الفكرة ، عندما تخلى (فوشيه) عن تأييدها بعد أن صار يعتقد بضرورة إنجاب وريث للعرش ، وصار يصف الطلاق بأنه التضحية التي يجب على جوزفين أن تفتدي بها فرنسا . ثم طفق ولداها يوجين وشقيقته هورتنس يبدلان قصارى جهدهما لإقناعها بضرورة هذا الطلاق ، وقد عهد الإمبراطور إلى يوجين (في ٣ نوفمبر ١٨٠٩) بأن يقتنع والدته بصورة نهائية بالموافقة على الطلاق . وفي ٣٠ نوفمبر أبلغ الإمبراطور زوجته بعزمه على تطليقها . وعندئذ استدعى أعضاء بيت (أمرة) بوناپرت إلى باريس (ما عدا لوسيان ، وكان مغضوبا عليه ازواج غير متسكافين أقدم عليه دون موافقة نابليون ؛ وما عدا جوزيف ملك أسبانيا ، وإليزا) وفي

حضور الأسرة حصل الطلاق (١٥ ديسمبر ١٨٠٩) ، وفي اليوم التالي صدق مجلس الشيوخ (السناو) على هذا الطلاق .

وكان هذا الطلاق طلاقاً مدنياً ، ووجب تصديق البابا عليه حتى يستوفي شرائطه الدينية . وحاول نابليون عبثاً انتزاع هذه الموافقة من البابا الذى أقام دائماً فى أسره فى سافونا ، وعندئذ أصدر مجلس الشيوخ قراراً فى ١٧ فبراير ١٨١٠ ، بأن الدولة البابوية (حكومة روما) — وهذه كان قد سبق ضمها إلى فرنسا فى الظروف التى ذكرناها ، منذ حوادث ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ — تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الفرنسية . وأن مدينة روما هى المدينة الثانية فى الإمبراطورية . ويحمل ولى العهد الإمبراطورى والذى لم يولد بعد ، لقب ملك روما ، ويقم أمراء البيت الإمبراطورى ، أو عظماء الدولة (بلاطاً إمبراطورياً فى روما ، ويصير تتويج الأباطرة فى كنيسة بطرس الرسول فى روما بعد أن يتوجوا أولاً فى كنيسة نوتردام فى باريس ، وذلك قبل مضى السنة العاشرة من حكمهم . ولتأكيد استقلال العرش الإمبراطورى نص القرار على أن كل سلطة أجنبية عاجزة تماماً عن ممارسة شيء من السلطات الروحية فى داخل الإمبراطورية . وإن الواجب يقتضى البابوات حلف اليمين على عدم المساس فى شيء بالقرارات التى اتخذها مجمع القساوسة فى سنة ١٦٨٢ والتى قامت عليها الكنيسة الجليكانية (الفرنسية الأهلية) ، والتى تقوم عليها كذلك كل الكنائس الكاثوليكية فى أنحاء الإمبراطورية . وجاء فى قرار ١٧ فبراير ١٨١٠ ، أن البابا (بيوس السابع) حر فى اختيار مكان إقامته ، ولكن من الأفضل أن يكون ذلك إما فى روما وإما فى باريس ؛ وأن تخصص له إيرادات ، مليونان من الفرنكات ، وأن تتحمل الميزانية الإمبراطورية نفقات جميع الكرادلة فى روما ، ومنظمة الرسائل الكاثوليكية التبشيرية .

وفى أثناء ذلك كان الإمبراطور ينظر فى اختيار زوجة جديدة له ، وكلف (كولينكور) أن يحس نبض القيصر فى زواج الإمبراطور من

أميرة روسية (من أسرة القيصر) . وكان وزراء القيصر ، روميانتزووف Roumiantzov وسبيرانسكى Speranski وهما اللذان يؤيدان التقرب من فرنسا قد عقدا آمالا كبيرة على عقد مصاهرة بين الأسرتين في بطرسبرج وباريس ، من أجل استمرار اتجاه السياسة الروسية نحو التحالف مع فرنسا . ولكن مشروع نابليون سرعان ما اصطدم بصخرة عتيقة ، هي مقاومة والدته القيصر اسكندر صوفيا دورثيا Sophia Dorothea الألمانية (أميرة ورتمبرج) وأرملة القيصر بول الأول المقتول في سنة ١٨٠١ ، وكانت هذه تكره كراهية شديدة كل شيء يمت بصلة لفرنسا ، وتكره ثورتها والرجل (أى نابليون) الذى جاءت به هذه الثورة وجنى ثمارها . وكان بسبب هذه الكراهية أن بادر اسكندر بمجرد أن شعر باتجاهات نابليون بعد (إرفورت) بتزويج شقيقته كاترين ، وتبلغ الثانية والعشرين ، من الأمير جورج غراندوق أولدنبورج Oldenburg . ولكن كان لدى القيصر شقيقة أخرى تصغرها (سنة خمس عشرة سنة) هى الفرندوقة آن Anne ، وهى التى تقدم نابليون - الآن - (يناير ١٨١٠) يطلب يدها . وعلى ذلك فقد اتحل القيصر شتى الأعذار ، للتخلص من المصاهرة ، تارة بدعى أن القيصرة الأم متغيبية فى رحلة بعيدة عن العاصمة ، ويجب انتظار عودتها ، وتارة بالقول إن الفراندوقة الصغيرة لا ترغب فى استبدال عقيدة أخرى بعقيدتها الأرثوذكسية ، بما قد يعرضها لكراهية الشعب الفرنسى ، أو على أحسن الفروض ، لانعدام الميل نحوها ، وفوق هذا وذاك هناك الخوف الكامن دائماً من محاولة نابليون بعث الدولة البولندية القديمة إلى الوجود ، وتهديد كيان روسيا ، وضرورة الحصول على ضمانات أو فى لتأمين روسيا من هذه الناحية . وهكذا تعدد إرسال الرسائل بين باريس وسان بطرسبرج ، دون الوصول إلى نتيجة . وأدرك نابليون فى آخر الأمر أن طلبه الزواج من أميرة روسية لا يلقى قبولا ، وعندئذ اتجه صوب النمسا . ولم يكن نابليون فى قرارة نفسه راضياً عن الزواج من أميرة نمسوية ؛

وهو الذى اشتبك مع النمسا فى حروب دموية ، وأوقع بجيوشها الهزائم البالغة مرة بعد أخرى ، والى يحقد عليها حقدا شديدا . وأما النمسا فقد نظر عاقلها (فرنسوا الأول) — كذلك هو فرنسوا الثانى بوصفه إمبراطورا للإمبراطورية الألمانية — لمشروع المصاهرة مع الإمبراطور الفرنسى كخطوة يستطيع بها إنقاذ مملكته المهددة بالفناء السريع أمام الجيوش النابليونية . وعقد وزيرها (مترنخ) الآمال الكبار على هذه المصاهرة من حيث استطاعته التفريق بين نابليون والقيصر اسكندر ، وانتزاع نابليون من المحالفة مع روسيا ، وجذبه بدلا من ذلك إلى المحالفة مع النمسا حتى يحفظ للنمسا بقاءها ، ما دام صاحب السلطان فى أوروبا ، حتى إذا أفل نجمه ، وتبين أن صرح الإمبراطورية الفرنسية قد بدأ ينهار ، انقلبت النمسا ضده ، لتسدد إليه الضربة الغادرة ؛ ومن حيث لا يتوقع نابليون أن تسدد إليه منها ، لتقوض عروش هذه الإمبراطورية المنهارة .

وكان مترنخ هو الذى أشعر المسئولين الفرنسيين منذ ٢٩ نوفمبر ١٨٠٩ (فى فينا) أن الأرشيدوقة ماري لويز ابنة فرنسوا الأول (منذ ١٨٠٤ بوصفه إمبراطورا للنمسا) وتبلغ الثامنة عشرة أن يرفض أحد تزويجها من العاهل الفرنسى إذا تقدم يطلب يدها وجرت مباحثات فى هذا الشأن فى باريس ، وأخيرا جمع نابليون فى باريس فى ٢٩ يناير ١٨١٠ مجلسا كبيرا للتشاور حضره كبار رجال الإمبراطورية ، وعدد من الوزراء . فكان كباسيرس ومورا فى صف المصاهرة الروسية ، وفضل يوجين بوهارنيه ، وشامباتى . واليران الزواج النمساوى . وكان نابليون نفسه يؤثر زواجا روسيا على كل ما عداه . ولكنه لم يلبث أن وافق على المصاهرة النمساوية ، اعتقادا منه بأن الزواج من إحدى حفيدات شارل الخامس ولويس الرابع عشر كفيل بأن يحفظ ثمة انتصاراته ، وأن فيه ضمانا لضبط ألوية السلام العام ، وإلى جانب هذا كله فإن المصاهرة مع أقدم البيوت الحاكمة العريقة فى أوروبا (أسرة الهابسبرج) لا بد أن يضفى على بيت بوناپرت الذى

تأسس على أنقاض أسرة مالكة عريقة أخرى (أسرة البربون) صفة الشرعية التي ترفع هذا البيت البونابرتي ، « المقتضب » ، إلى مصاف البيوت المالكة في أوروبا ، واعتقد نابليون أن الظفر بهذا الاعتراف بمشروعية البيت البونابرتي عن طريق المصاهرة مع أحد البيوت العريقة الحاكمة ، سواء في ألمانيا (الهابسبرج) ، أو في روسيا (رومانوف) . عمل لا يقل في خطورة أثره عن إنجاب وريث للعرش من أجل المحافظة على الامبراطورية ، وما ينطوي عليه ذلك من دعم السيطرة النابليونية في كل أنحاء أوروبا .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن وصلتته الأنباء الأخيرة من روسيا (٥ فبراير سنة ١٨١٠) وانعدم كل أمل في مصاهرة بيت رومانوف الروسي ، كلف نابليون البرنس يوجين بوهارنيه أن يطلب من السفير النمساوي (شوارزنبرج) يد الأرشيدوقة ماري لويز ، وفي ٢٣ فبراير جاءت الموافقة وفي ٢ مارس وصل (برثيه) إلى فيينا لعقد صك الزواج (٩ - ١١ مارس) .

وغادرت ماري لويز فيينا يوم ١٢ مارس في طريقها إلى باريس . وعند كورسيل Courcelles بالقرب من سواسون استقبل نابليون زوجته ليسير بها إلى باريس . وفي أول إبريل صار الاحتفال بالزواج المدني (في سان كلو) ليعقبه الاحتفال بالزواج الديني في قصر اللوفر في اليوم التالي . وقام بالعقد الكردينال فيش . وامتنع عن حضور هذا الزواج عدد من كبار رجال الدين والكرادلة (١٣) الذين اعتبروا طلاق الإمبراطور من زوجته السابقة جوزفين غير قانوني ، وقد تعرض هؤلاء للنفي في الأقاليم « بسبب عصيانهم » مع مصادرة أموالهم ، ومنعهم من ارتداء أردية الكرادلة الحمراء .

ولم يلبث الإمبراطور أن غادر باريس يوم ٢٠ إبريل ١٨١٠ قاصداً إلى البلجيكيك ، واضطرب معه في هذه الرحلة زوجته الجديدة . لقضاء « شهر العسل » . ومن المعروف أن بلجيكا كانت من أملاك النمسا حتى انتزعتها

فرنسا منها (أيام الثورة) سنة ١٧٩٢ . وبقى عديدون من أهل بلجيكا يكونون الولا للبيت النموى ، إلا أن نابليون كان له غرض آخر إلى جانب قضاء شهر العسل في هذه البلاد الصديقة لزوجته ، ذلك أنه كان يريد مراقبة تنفيذ الحصار القارى في حدود امبراطوريته المواجهة لانجلترا التى لم يفتر عداؤها له ، ثم في حدود امبراطوريته المتاخمة لهولندة وقد أصبحت هذه مركزاً نشيطاً للتهديب إلى انجلترا ومنها ، ويؤمها المصرفيون الذين يحاولون بمناوراتهم المالية إلحاق الأذى بالاقتصاد الفرنسى . وقد اختلطت بهذا كله المؤامرات المنبعثة عن الأطماع الشخصية لدرجة أن افق السياسة في أوروبا صرغان ما صار متلبداً بالغيوم . ولعل السبب الرئيسى في ذلك كان إصرار نابليون على تنفيذ نظام الحصار القارى بكل صرامة .

وكان غرض نابليون من التثبيت بتنفيذ الحصار القارى ، التضيق على انجلترا ، حتى يرغمها على التسليم وطلب الصلح ، على أساس الاعتراف بإمبراطوريته ، والخضوع لسلطانها الممتد على أوروبا . ولقد شعرت انجلترا بالضيق ، ومرت بأزمة اقتصادية شديدة بسبب هذا الحصار القارى ولكن الذى لا شك فيه كذلك أن أوروبا ذاتها شعرت بمثل هذا الضيق ، وصارت هى الأخرى تمر بأزمة اقتصادية شديدة بسبب سياسة الحصار القارى . وكانت هولندة في طليعة الدول التى شكت من الأزمة ، بسبب حرمانها من حرية الملاحة والتجارة التى اعتمدت عليها حياتها الاقتصادية . ولم يتردد ملكها لويس بوناپرت في إبلاغ الإمبراطور حقيقة الحالة ؛ ورفض الحلول التى أشار بها نابليون لمعالجة هذه الأزمة ؛ وكانت تدور حول خفض قيمة الفوائد وأقساط الديون التى تدفعها الحكومة الهولندية . وحرص الملك لويس على الاقتصاد في نفقات الحكومة ، وأغض عينيه عن تجارة التهريب التى استطاع الشعب الهولندى بفضلها وحدها العيش وقتئذ ، ثم قام بمحاولته في سبيل السلام مع انجلترا ، وكان وسيطاه في هذه المحاولة لا بوشير Labouchère المصرفى الهولندى ، وبارنج Baring

المصرفي الإنجليزي . وعندئذ ضاق نابليون بأخيه ذرعاً ، ولم يلبث أن استدعاه إلى باريس في نوفمبر ١٨٠٩ ، وألزمه بقبول موظفين فرنسيين لمراقبة الجمارك ، وملاحظة الشواطئ الهولندية ، ثم عقد معه بعد قليل معاهدة في ١٦ مارس ١٨١٠ ، انتزع بمقتضاها كل الضفة اليسرى لنهر الفال Vaal ، وعد الملك لويس هذه الإجراءات إهانة له ، وصمم على الاستقالة ، وقد نصحه مستشاروه بالبقاء على عرشه (١٧ إبريل ١٨١٠) .

على أن اقتطاع هذا الجزء الجديد من هولندية ، لضمه إلى فرنسا ، من أجل تضيق الحصار القاري من هذه الناحية على إنجلترا ، كان من أثره أن زادت صلابة الإنجليز وإصرارهم على المضي في النضال ضد العاهل الفرنسي . وقام مصرفي آخر (أوفرارد) Ouvrard — وهو فرنسي ، صديق لفوشيه ، ويوليه الملك لويس حمايته — بنفس المحاولة التي قام بها من قبل كل من لا بوشير وبارنج . واعتقد أن في قدرته أن يعد الإنجليز بالتخلي عن البلاد الواقعة خارج حدود فرنسا الطبيعية ، ثمناً لعقد الصلح معهم . ولكن الإمبراطور بمجرد أن علم بالمؤامرة ، عزل فوشيه من وزارة البوليس ليعمد بها إلى سافاري دوق دي روفيجو Rovigo ؛ وذهب فوشيه « للسنف » في تسكانيا ، لينتقل منها (في ٢٧ أغسطس ١٨١٠) إلى أملاكه في أيكس Aix ليرقب من هناك تطور الحوادث ، ومؤامرات اليعاقبة أو الملكيين ضد الإمبراطورية . ثم إن نابليون لم يلبث أن تشاجر مع أخيه ، وفي أول يوليو ١٨١٠ تنازل لويس عن عرش هولنده ، ليخلفه ولده ، وذهب إلى بوهيميا . وفي ٩ يوليو استصدر الإمبراطور قراراً بضم هولنده إلى الإمبراطورية ، وفي ١٣ ديسمبر صدر قرار من مجلس الشيوخ بتقسيم هولنده إلى مقاطعات « فرنسية » تحت إدارة (لوبران) ، وتنظيم الجمارك بها بصورة تربطها بنظام الجمارك الفرنسية ، وخفض قيمة الدين العام إلى الثلث .

وهكذا استطاع نابليون إنشاء رقابة فعالة على الشواطئ ، ولكن

انجلترا يفضل أسطولها الكبير بقيت محتفظة بالسيادة في البحار ؛ فلم تنقطع علاقاتها التجارية مع مستعمراتها ، ومع المستعمرات الفرنسية ذاتها ، ونشطت لإنشاء هذه العلاقات مع البلاد التي ثارت في أمريكا لتظفر باستقلالها ، مثل المكسيك ، وكولمبيا (إبريل ١٨١٠) ، كما صارت جزر هليجولند في بحر الشمال ، وصقلية ، ومالطة في البحر المتوسط مراكز هامة للتهريب ، ومخازن ومستودعات للبضائع ، تصدر بها (التراخيص) لسفن الدول المحايدة ، لتمنع عنها التفتيش والمصادرة . وقد بلغ عدد ما صدر من هذه التراخيص ٢٦٠٠ في سنة ١٨٠٧ ، و ١٨٠٠٠ في سنة ١٨١٠ . ولم يكن في وسع نابليون إلا أن يبذل قصارى جهده لمسايرة هذا النظام (نظام التهريب) الذي هدد بتحطيم مراسيم برلين وميلان لفرض الحصار القارى على إنجلترا . فأجاز في ١٢ يناير ١٨١٠ للقراصنة ، ولصوص البحر أن يعرضوا البضائع والمتاجر التي في حوزتهم للبيع في نظير أن تحصل الحكومة ضريبة بنسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من قيمتها ؛ كما سمح هؤلاء بتصدير بضائعهم ومتاجرهم بعد دفع ضريبة بنفس النسبة . ثم لم يلبث أن صدر قرار آخر في ٥ أغسطس ١٨١٠ لزيادة نسبة الضريبة المحصلة على المحصولات والمنتجات الآتية من المستعمرات سواء أكانت هذه إنجليزية أم فرنسية أم غير ذلك . فارتفعت الضريبة من ١٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، وصدرت قرارات في ١٨ و ١٩ أكتوبر ١٨١٠ بإنشاء محاكم جمركية . وفيما عدا المنتجات القطنية التي ظلت تجارتها ممنوعة ، صار نابليون نفسه بفضل هذه الأنظمة « الجمركية » التي ابتدعها لمواجهة النشاط الذي حاول به أصحابه اختراق الحصار القارى « مهرباً » ، هو الآخر ، يسمى للاستفادة من حركة التهريب الواسعة هذه ، ليملا خزائنه بالمال بدلا من أن يستولى المهربون والقراصنة على أرباح هذه التجارة « السرية » .

ولم يكن التهريب الوسيلة الوحيدة التي لجأت إليها إنجلترا في نضالها ضد الحصار القارى . فإنه سرعان ما تألف في شمال أوروبا حلف لصالح التجارة

البريطانية، كان أهم أعضائه السويدي، وإمارة أرنولد نبرج Oldenburg، وكانت السويد لانحيازها الشديد للسياسة الانجليزية قد طردت ملكها جوستاف (الرابع) أدولف منذ ١٣ مارس ١٨٠٩ لأنه عدته مستولا عن خسارة بوميرانيا السويدية التي فشل في محاولة استرجاعها سنة ١٨٠٧، وفنلندة (التي غزتها روسيا منذ مارس ١٨٠٨ واستولت عليها من السويد)؛ وكان الملك شارل الثالث عشر الذي خلفه على العرش لا وارث له، فقررت السويد في سنة ١٨١٠ اختيار أحد قواد نابليون لوراثته العرش على أمل أن تقربها هذه الخطوة من فرنسا ومن إمبراطورها المظفر والذي يرمز إلى كل المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية. وانتظرت السويد أن ترفعها هذه العلاقة الجديدة إلى مصاف الدول الكبيرة وتزيل عنها آثار إهانة الهزائم السابقة. ووقع اختيارها على المارشال برنادوت الذي كان من أصحاب البيت الإمبراطوري، لزوجته من ديزريه كليري Désirée Clary^(١) شقيقة زوجة جوزيف بونابرت (جوليا كليري) فتم انتخاب برنادوت ولياً للعهد ووارثاً لعرش السويد في ٢١ أغسطس ١٨١٠، فاتخذ اسم شارل جان، (وصار الملك شارل الرابع عشر في سنة ١٨١٨)، ودخل ستوكهولم العاصمة في بداية نوفمبر. وقد اعتمد نابليون على وجود برنادوت في السويد، لتشديد الحصار القاري على إنجلترا من هذه الناحية وإغلاق السويد في وجه المتاجر الانجليزية. ولكن ولي العهد الجديد، لم يشأ أن يكون أداة يحررها الإمبراطور، ولم يكن يؤمن بسياسة الحصار القاري، وكان يريد ضم النرويج إلى السويد والاستيلاء عليها من الدانمرك، التي كانت متحالفة مع نابليون، وأدرك برنادوت أن بوسعه الاستفادة من العلاقات المتقلبة بين فرنسا وروسيا لتحقيق برنامجه، وعلى ذلك فإنه لم يلبث أن أعلن أنه يضع نفسه بملء الثقة في كنف القيصر اسكندر وتحت حمايته. ومن ذلك الحين صار

(1) Desidérie Clary

بحر البلطيق مفتوحاً للسفن الانجليزية . وفى أكتوبر ١٨١٠ ، استطاع الانجليز اقربىج حملة ستبائة سفينة على الشاطيء البروسى .

ولكن (تهريباً) على هذا النطاق الواسع ، لم يكن نابليون ليغفل عنه ،

أو يرضى باستمراره دون اتخاذ إجراء مضاد ، ولذلك ما لبث الإمبراطور حتى قرر الاستيلاء على الساحل الألمانى بطوله ، وكان الإمبراطور منذ ١٤ يناير ١٨١٠ قد تنازل لأخيه جيروم ملك وستفاليا عن كل « حقوق » له على هانوفر ، أى على الإقليم الواقع عند مدخل بحر الشمال . وفى ١٣ ديسمبر من السنة نفسها ، وبالرغم من احتجاجات جيروم ، عهد الإمبراطور إذا إلى تمزيق قرار ١٤ يناير ، وأمر بضم كل مدن الهانسا إلى الإمبراطورية الفرنسية . ومدن الهانسا Hansa هى همبرج ، برمن ، لوبك Lübeck كما ضم كل الأراضى الواقعة بين مصبات نهري إمز Ems والوزر Weser والإلب Elbe ، فامتد بذلك سلطان الإمبراطورية إلى بحر البلطيق ، وعهد الإمبراطور بإدارة هذه الأقاليم إلى القائد دافو Davout الذى اتخذ مقره فى همبرج

ليشرف منها على حركة (التهريب) فى ألمانيا الشمالية ، ولتقديم المهربين الذين يقبض عليهم للمحاكمة أمام (محاكم تجارية) لا استئناف لأحكامها .

وشملت هذه الأراضى الممتدة على طول الساحل الألمانى الشمالى التى ضمها نابليون لإمبراطوريته إمارة صغيرة هى إمارة أولدنبرج ، كان من الصعب بالرغم من صغرها ابتلاعها وإدماجها فى الإمبراطورية ، لأن حاكمها الأمير جورج ، كان زوجاً — كما عرفنا — للغراندوقة كاترين شقيقة القيصر ، وقد عرض عليه نابليون تعويضاً له ، أرفورت والأراضى المجاورة لها ، ولكن أمير أولدنبرج رفض هذا العرض ، فاقترح القيصر اسكندر تنصيبه على عرش بولندة ، ولكن القيصر عهد فى آخر ديسمبر ١ٸ١٠ إلى فتح الموانى الروسية لدخول السفن الأمريكية ، دون أن يتحقق ما إذا كانت هذه السفن قد وقفت فى موانى انجليزية أم لا . ثم إنه عهد إلى جانب هذا — بدعوى أنه إجراء مالى وحسب — إلى منع استيراد كل المصنوعات

الفرنسية . وعندئذ لم ير نابليون بداً من الاجابة على ذلك باتخاذ قرار في ١٨ فبراير ١٨١١ ، يجعل نهائياً الاستيلاء على الاراضى التى ضمها قرار ١٣ ديسمبر من العام السابق إلى الإمبراطورية الفرنسية بما فى ذلك إمارة أولدنبرج .

ولقد كان من أثر تصميمه على تنفيذ سياسة الحصار القارى ، أن مناهة الإمبراطور شملت ملاحظة حدود إمبراطوريته الداخلية (أو البرية) ، كما شملت حدودها الخارجية (أو البحرية) لمنع تهريب البضائع أو المنتجات الإنجليزية عبر سويسره إلى إيطاليا — وكانت هذه السوق الرئيسى للمنتجات الفرنسية من الأقمشة والمنسوجات خصوصاً — فاحتل الإمبراطور (تيسن) Tessin عند نهر ممبلون ، وإقليم فاليه Valais (جنوب الجمهورية الهيلفيتية أو السويسرية) فى ١٢ فبراير ١٨١٠ ، وكان إخضاع أسبانيا المشكلة التى استغرقت جانباً كبيراً من نشاطه .

فهو لتنفيذ سياسة الحصار القارى كذلك ، قد عهد منذ ٨ فبراير ١٨١٠ بالحكم فى الأقاليم الواقعة فى أسبانيا على الشاطئ الأيسر لنهر الإيرو Ebro وهى كتالونيا ، وأرغونة ، ونافار ، وبسكاي إلى قواد عسكريين ، فاستقطعت كل هذه الأقاليم من حكومة أخيه جوزيف بوناپرت فى مدريد؛ وأغضب جوزيف أن يرى كل هذه الأقاليم أخذت منه ليصبح هو على حد قوله « مجرد حارس لمستشفيات مدريد » ؛ واستمر يشكو من الشكوى إلى باريس ولكن دون جدوى ، وقاوم الوطنيون الأسبان مقاومة عنيفة وقد ظلت قادش مقر حكومتهم الأهلية ؛ وحاول (سولت) مرات عديدة تهنيق الحصار عليها دون نتيجة. ومع ذلك فقد استطاع المارشال (ماسينا) الاستيلاء بعد معركة حامية على سويداد رودريجو Cuidad Rodrigo فى ١٠ يوليو ١٨١٠ ، ثم لم يلبث أن سقطت فى يده (الميدا) Almeida وكانت من أقوى الحصون فى البورتغال . واضطر (ولزلى) بقواته البريطانية البورتغالية لاتخاذ موقع للدفاع عن العاصمة (ليشبونة) عند (توريس

فدراس (Torres Vedras) التى حصنت تحصيناً قوياً لهذه الغاية ؛ وطارده
الفرنسيون جيش ولزلى (دوق ولنجتون) ولكنهم انهزموا عند بوساكو
Busaco فى ٢٧ سبتمبر . واستطاع (ولنجتون) ، السير صوب لشبونة حتى
بلغ مرتفات توريس فدراس ، واتخذ موقعة بها (٩ أكتوبر ١٨١٠) .
وبعد أن أنفق ماسينا فى مهاجمة خطوط توريس فدراس ، اتخذ هو الآخر
موقعة على نهر التاغوس عند سانتارم Santarem فى انتظار وصول
النجادات إليه . حتى إذا استطالت إقامته بها دون أى أمل فى زحزحة
الانجليز عن موقعهم فى توريس فدراس ، بينما نقضت لديه المؤمن وحصار
جيشه يعانى مشقات شديدة ، قرر ماسينا الانسحاب إلى أسبانيا ، وفى
٥ مارس ١٨١١ غادر مع جيشه سانتارم . وكان من أسباب انسحاب ماسينا
ولاشك ماوقع من انقسامات بينه وبين قواده خصوصاً (ناى) و (جونو)
الذين ساء هما أن يتولى القيادة العليا عليهما (ماسينا) . وفى ميادين أسبانيا
الأخرى . كان النصر حليف القائد (سوشيه) وحده ، وذلك فى كتالونيا ،
(حيث أخضع تاراгона Tarragona فى ٢٨ يونية ١٨١١ ، بعد أن حاصر
الثوار بها) وفى فالنسيا حيث نجح فى إقامة حكومة مستقرة بها .
وسياسة الحصار القارى نفسها ، هى التى جعلت نابليون يفكر أثناء
ذلك كله (مارس ١٨١١) فى منح الأمريكين بعض التسهيلات التجارية ،
لتشجيعهم على إعلان الحرب ضد إنجلترا التى كانت من جانبها تعمل لتنفيذ
الحصار البحرى على فرنسا بكل شدة ، حتى أنها صارت تقيض على السفن
التجارية الأمريكية ، لتقوية بحريتها ، وتجبر الملاحين الأمريكان على الخدمة
فى سفنها ، إلى غير ذلك من الأعمال التى أثمرت بقيام الحرب
لواستمر الحال على ذلك طويلاً بين الأمريكان والانجليز . (وقد أعلن
الأمريكان الحرب فعلاً على هؤلاء فى يونيو ١٨١٢) بل إن نابليون من
أجل استمالة الأمريكان (الولايات المتحدة) إلى جانبه ، وتشجيعها على
قطع علاقاتها بإنجلترا ، صار يفكر فى وقف قرارات الحصار القسارى

بالنسبة لهم حتى يشعروا - كما قال - بثقل وطأة الطغيان الإنجليزي الذي لا يحتمله أحد .

وفي ربيع ١٨١١ والإمبراطورية قد انسعت رقعتها كل هذا الاتساع الذي وإن جعل تمكننا بسط السيطرة النابليونية على أوروبا ، كان ينطوي على كل عوامل الضعف التي مهدت بانتهيار هذه الإمبراطورية عاجلاً أو آجلاً ، وفي الوقت الذي كانت تجري فيه كل هذه الحوادث ، وتواجه الإمبراطور المشكلات في إيبيريا ، وهولندا ، وإيطاليا ، وسويسرة ، والسويد ، وروسيا ، والنمسا ، وألمانيا بسبب الحصار القاري ، وإصرار الإمبراطور على إحكام تنفيذ نظامه ضد إنجلترا لإرغامها على الخضوع لسلطانه ، أنجب نابليون في ٢٠ مارس ١٨١١ ، ابناً كان مجلس الشيوخ قد أصدر قراراً قبل ميلاده . بل وقبل زواج الإمبراطور ، بإعطاء لقب ملك روما لولي عهد الإمبراطورية (١٧ فبراير ١٨١٠) وكان الأباطرة الرومانيون يمنحون اللقب لوريث العرش ، فأحيا نابليون هذا التقليد ، وبدأ الآن بمولد ملك روما أن مستقبل البيت لبونا برقي في حكم الإمبراطورية النابليونية التي خلفت الإمبراطورية الرومانية المقدسة القديمة ، قد بات مضموناً .

فالإمبراطورية في ربيع ١٨١١ ، تتألف من ١٣٠ مديرية (أو إقليم) ، وتمتد حدودها من الدانمرك إلى نهر الأبرو (في أسبانيا) ، ومن هولندا إلى دلماشيا ، وفي وسع نابليون بكل جدارة أن يرى نفسه مساوياً لشارلمان . وفي مشروعاته العظيمة هذه ، ارتفعت باريس حتى صارت عاصمة العالم الغربي قاطبة ، يؤمها الناس من كل أنحاء أوروبا ، وتزدان متاحفها بالتحف الفنية المجلوبة لها من كل البلدان . وباريس المدينة الأولى في الإمبراطورية التي صار بها كذلك مقر البابا رئيس الكنيسة الأعلى ، ولو أن مرتبته لم تعد تعلو في هذا النظام الجديد مرتبة مجرد كاهن ملحق بخدمة الإمبراطور في شئون العبادة . وازدحم بلاط الإمبراطورية في باريس بالاتباع من رجال الحاشية والوزراء وكبار الموظفين الذين انحسوا بخنوع أمام نابليون ، العظيم ،

واختار الإمبراطور كبار موظفيه من بين النبلاء القدامى فى العهد القديم ، وكان لا مندوحة عن أن يضم البلاط الإمبراطورى هؤلاء النبلاء الأصليين ، لإعطاء المظهر الأرستقراطى اللازم لحاشية أكثرها من أفراد العامة — أى الطبقة الوسطى الذين قامت (الثورة) على أكتافهم ووصلوا إلى مراكز الصدارة . ولقد كان فى رأى كثيرين من المعاصرين أن البلاد لم تشهد عهداً من الهدوء والسكينة ، مفعماً بالسعادة كهبد الإمبراطورية وقتئذ ، من أيام القنصلية . وشهد آخرون بأن الأرستقراطية الفرنسية حتى فى أزهى عصور الملكية لم يبلغ ثراؤها مبلغ ما وصل إليه الآن ولم تلعب أضواؤها بالدرجة التى بهرت الأبصار فى هذه الفترة من حياة الإمبراطورية النابليونية .

ومع ذلك فلم يكن هذا المجد الظاهرى ينطوى على رخاء حقيقى ، بسبب ازدياد البطالة والتعطيل عن العمل المستمر ، ولعجز الزراعة عن سد حاجة السكان ، ولرداءة محصول سنة ١٨١١ على وجه الخصوص ، حتى نزل الضيق بالشعب وكثر تدمره ، ومن ناحية أخرى كان مثل هذا التناقض ملاحظاً فى شئون البلاد التى خضعت لسلطان الإمبراطورية . فالأقاليم التى لقيت من نابليون عناية شخصية مثل جزر الأيونيان ، وإيطاليا ، واتحاد الراين ، وفى كل مكان دخله نابليون بجيوشه ، وصار ينشر فيه الآراء التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، نشط الأهلون فى نهضة قومية جديدة يغنون لإحياء أمجادهم الماضية ، وأما فيما عدا ذلك ، فقد صار الجميع يثنون من صرامة الديكتاتورية النابليونية ، وشدة الطغيان الذى أرفقهم .

ووصف السكونت بالبو Balbo من كبار الإداريين الطليان الذين استخدمهم نابليون فى إيطاليا . وقد أحرز بالبو فيما بعد شهرة كبيرة كقورخ وكاتب — نقول إنه وصف ظاهرة هذا التناقض فى إيطاليا — وليس هذا الوصف مقصوراً على إيطاليا وحدها — فى مجتمع يخضع لعسف وطمغيان السيطرة الأجنبية المفروضة عليه بحكم الغزو ، ثم يشمر فى الوقت نفسه

بأنه مغفور بموجة من الرخاء ، فيزدهر إنتاجه ، ولا يحول الخضوع لسلطان
الاجنبي دون إحساسه بالعزة ، وتطلعه إلى بلوغ ذروة المجد الذي يسير
في طريقه بخطى ثابتة . فقال بالبو مامعناه : إن كل العهود التي خضعت
فيها إيطاليا للسلطان الاجنبي لم يعدل أحدها مبلغ الرخاء والخصب والنفع
والعظمة مثل ما بلغه عهد السيطرة النابليونية . فلم يشعر أى إنسان بأن
إهانة ما قد لحقته من جراء خدمة رجل ذى شهرة عالية ونشاط عظيم ،
كان نصف أوروبا يقوم على خدمته . وهو فوق ذلك إن لم يكن إيطالياً
بحكم المولد ، فهو بالأقل إيطالياً بحكم أرومته ويتسمى باسم إيطاليا . حقيقة
حرم الطليان الاستقلال الحقيقي ، ولكنهم عوضوا عن ذلك أن الأمل
صار يملأ صدورهم في تحقيق أمانهم في المستقبل القريب . وهم قد حرروا
كذلك الحرية السياسية ولكنهم عوضوا عنها بمظاهر هذه الحرية السياسية ،
ثم سادت المساواة في الحقوق المدنية ، وتلك في اعتبار كثيرين كانت تعويضاً
عن الطغيان الذي استبد بهم . وإذا لم تكن هناك حرية في الكتابة والتعبير
عن الرأى ، فقد اختفى من جهة أخرى شعور الحسد والحقد ضد المعرفة
بكل أنواعها ، واحتقار رجال العلم والقلم ، وإذا كانت التجارة قد فقدت
نشاطها ، فقد احتفظت بنشاطها الصناعة والزراعة وحرفة الجندية . وفي
عهد السيطرة النابليونية احترف مهنة الجندية أولاً أهل بيدمنت وتبعهم
الاهلون في لبارديا ، ثم رومانيا ، وأخيراً أهل تسكانيا ، ثم روما ، ثم
نابولي ، فصار احتراف الجندية الحياة التي اختارها الطليان ، ليصبحوا
إخواناً في السلاح لأولئك الجند الذين هزموا أوروبا وأخضعوها ، ولبنالوا
من هؤلاء كل مديح أثناء الخدمة في الجيوش الفرنسية . وبالجملة فإن السيطرة
التي فرضت الخضوع على إيطاليا لحكم نابليون قد جعلت الطليان يشاركون
سادتهم الاستمتاع بالحياة المفعمة بالنشاط والمباهج ، ويشعرون بالكبرياء
والعظمة التي يسعد بها هؤلاء السادة ، ولم يعد هناك مكان لشعور الضيق
والكبت والإرهاق والعنت الذي كان يسود بينهم في الماضي . ولقد كان

وقتئذ أن بدأ الأهلون ينطقون باسم إيطاليا في محبة وإعزاز ، وإن أخذت تختفى النزاعات والأحقاد والمنافسات الإقليمية المحلية . فإذا كانت نهاية القرن (الثامن عشر) تستأهل البداية الطيبة لهذا التحول . فإن هذا العهد ، عهد السيطرة النابليونية سوف يكون فاتحة عهد جديد في مقدرات (أو مستقبل) إيطاليا .

ولقد كان بسبب هذا التناقض نفسه بين لمعان المجد الظاهر ، وما كان يخيم على الحياة الداخلية من مشكلات سياسية وأزمات اقتصادية في أنحاء الإمبراطورية النابليونية ، كان من المعتذر ، في ٢٠ مارس ١٨١١ ، يوم مولد (ملك روما) أن يقطع أحد برأى فيما إذا كانت الإمبراطورية آتئذ قد أشرفت على الموت والفناء ، أو أن في وسع هذه الإمبراطورية العظيمة ، أن تبقى على الزمن ، وأن المستقبل قد صار لها وحدها .

ولكن الأزمات الاقتصادية والمالية التي مرت بها الإمبراطورية وقتئذ كانت مشكلات مادية ، قد يسهل اتخاذ الإجراءات الملائمة ، والنشيطه لمحاولة التغلب عليها . ومع ذلك فقد كانت هناك مشكلات أدبية ودينية ، أى روحية تأثر بها رأى العام في أنحاء الإمبراطورية ، لم تكن معالجتها بصورة يرضى عنها هذا الرأى العام في الإمبراطورية أمراً سهلاً ميسراً . نعى بذلك معاملة نابليون للبابا ، رئيس الكنيسة الأعلى ، وتداخل السلطة الزمنية — النابليونية — في شئون الكنيسة (والدين) دائماً . والذي لاشك فيه أن نابليون لم يكن موفقاً إطلاقاً في علاقاته مع البابا بيوس السابع والكنيسة .

فقد رفض البابا أن يخضع لسلطان نابليون ويقر تدخله في شئون الكنيسة ، فقال بيوس السابع : « إن الآراء المؤسسة على الإيمان والشعور بالواجب تظل راسخة رسوخ الطود وليس في وسع قوة مادية أو أدبية مهما كانت أن تنال شيئاً من قوة روحية ، من هذا الطراز . وجمع نابليون

بجمعين للكنيسة أحدهما في سنة ١٨٠٩ ، والثاني في سنة ١٨١١ . وأكد كلاهما أن حل كل المسائل الدينية المختلف عليها إنما هو في يد الإمبراطور ، وأن المسائل التي تهيم العالم الكاثوليكي قاطبة ، لا يمكن أن يتناولها مجلس كنسي مستقلا عن البابا ، ولكن من المستطاع عقد مجلس أهل من رجال الدين لينظر موضوع (الكونكرادات) ، أي الاتفاقية التي أبرمت مع البابا في ١٥ يوليو ١٨٠١ - على أيام القنصلية - ويفصل فيما إذا كان يجب العمل بها أو وقفها .

وفيما بين عامي ١٨٠٩ ، ١٨١١ قامت محاولتان للوصول إلى تسوية مع البابوية ولكن دون جدوى ، الأولى كانت على يد كونت ليزلتيرن Lebzeltern النمساوي الذي تدخل لدى البابا بإسم الإمبراطور فرنسيس الأول (الثاني) وذلك في مايو ١٨١٠ ، والثانية حصلت في شهر يوليو من السنة نفسها على يد الكردينال سينا Spina والكردينال كاسيلي Caselli . وهو المفاوضات في اتفاقية الكونكرادات سابقاً ، وقد أبدى لها البابا غضبه من نابليون ، ورغبته في العيش في روما ثم تفاقمت الأزمة عندما استصدر الإمبراطور أمراً في ٣ أغسطس ١٨١٠ بأن يادر أساقفة أربعة بالذهاب إلى أبروشياتهم فور تسميتهم ، دون انتظار التقليد (أو التنصيب) القانوني . ثم لم يلبث أن سمى الإمبراطور بعد قليل أسقفين أحدهما لمطرانية باريس (١٤ أكتوبر) ، والآخر لمطرانية فلورنسه (٢٢ أكتوبر) . وقد أجاب البابا على هذه الإجراءات باستصدار المنشورات البابوية ، التي سرعان ما صادرها البوليس ، وأثارت غضب نابليون .

وكان أثناء هذا التوتر ، أن صمم نابليون على إخضاع الكنيسة والبابا لسلطانه نهائياً ، وعلى غرار ما اعتقد أن شارلمان قد سبقه إليه ، فأعلن في ١٦ مارس ١٨١١ عزمه على دعوة مجمع كنسي ، فقال : إن العصر الذي نعيش فيه يعود بنا إلى عهد أريام شارلمان . فقد تجددت كل الممالك

والإمارات والدوقيات التى أنشئت منها جمهوريات على أنقاض إمبراطوريته وذلك بفضل الإجراءات التى صدرت بها قوانيننا ، إن كنيسة إمبراطوريتى هى كنيسة الغرب والمسيحية العالمية بأسرها تقريباً . لقد قررت عقد مجمع كنسى للعالم الغربى ، وذلك حتى تكون الكنيسة الخاصة بإمبراطوريتى ، كنيسة واحدة من حيث النظام السائد بها ، كما هى كنيسة واحدة من حيث العقيدة التى تقوم عليها .

روجه نابليون الدعوة لاجتماع هذا المجمع الكنسى فى ٢٥ إبريل ١٨١١ ، على أن ينعقد يوم ٩ يونية ، ولكن الانعقاد تأجل حتى يوم ١٧ يونية ، بعد أن أخفقت محاولة جديدة قام بها مطاردة تور Tours وتريف Trêve ونانت للحصول على تنازلات من البابا . وقد ترأس هذا المجمع الكردينال (فيش) ، وحضره (١٠٤) من كبار رجال الدين ، من بين (١٤٩) كانت الدعوة قد وجهت لهم . وبعد مناقشات حامية ، سجن بسببها ثلاثة من القساوسة . وأغلق المجمع فترة من الوقت ، صدر قرار المجمع فى ٥ أغسطس ١٨١١ بأنه بعد مهلة ستة شهور من تسمية الأساقفة ، يستطيع رئيس الأساقفة أو المطران (المتربوليتى) إعطاء التقليد القانونى ، أو يقوم بذلك أيضاً . أقدم الأساقفة . وقد انتهى الأمر بأن تنازل البابا عن موقفه (فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨١١) ، ولكنه اشترط النص على أن يفعل (المتربوليتى) ذلك باسم البابا القائم ، وأنه ينبغى عليه أن ينال من البابا إنبابة أو تفويضاً رسمياً يخوله إعطاء التقليد القانونى ، وبهذا الشرط يكون البابا قد احتفظ بحقوقه أعلى من حقوق المجمع الكنسى . فانتقم نابليون لنفسه بأن طارد أنصار أو أتباع كنيسة روما (أكتوبر ١٨١١) . وألقى « درساً » فى العقيدة على البابا نفسه الذى اتهمه بقصور الفهم وعدم التمييز بين القوانين والعقائد الدينية ، وبين ما هو زمنى ، وخاصع للتغيير . وأخيراً ألغى الإمبراطور الاتفاقية مع البابا (الكونكردات) فى ٢٣ فبراير ١٨١٢ ، فقال : إنه

يعتبر هذه الاتفاقية ملغاة وإنه لا يسمح بتدخل البابا في مسألة تقليد الأساقفة القانوني . وفي ٢١ مايو ١٨١٢ ، أمر نابليون وهو بدرسدن (بألمانيا) أن ينقل البابا إلى فونتنبلو (على مسافة قريبة من باريس) ، وهو يرتدى ملابس القساوسة العادية حتى لا يتعرف عليه أحد .

وفي ٩ مايو ١٨١٢ ، كان نابليون قد غادر سان كلو بعد أن جمع جيشاً ضخمًا يزيد عدده على مليون مقاتل ، يريد أن ينقض به على روسيا ، حتى يصبح سيداً على كل أوروبا ، فلماذا لا يكون سيداً على البابا ؟

الفصل الخامس

نهاية الإمبراطورية

من حملة روسيا الى غزو فرنسا

١٨١٢ - ١٨١٤

لقد كانت المحالفة الروسية الفرنسية تنطوي من أول الأمر على العوامل المؤدية إلى تحطيمها في النهاية . فالإمبراطور أعقد على القيصر عبارات المجاملة وأظهر إعجابه بالعاهل الروسي ، وفعل مثل ذلك القيصر نحو نابليون ، سواء في مقابلاتهما على الرمث الذي أقيم وسط نهر النيامن ؛ أو في تلمت أو في أرفوت ، ولكن بالرغم من مظاهر الصداقة من الجانبين ، والمحالفة العلنية والسرية التي ربطت بينهما ، فقد كان واضحاً أن الاتفاقات التي أبرمت كانت تخدم « مصالح » وتقوم على « تسويات » ، إن اعتبرها الطرفان تخدم مآربهما العاجلة ، من حيث حمل القيصر على إقرار الترتيبات الإقليمية التي نجمت من وجود الإمبراطورية النابليونية ، والموافقة على سياسة الحصار القاري ضد إنجلترا ، وامتداد النفوذ الفرنسي إلى الشرق على حساب الدولة العثمانية ، والتعهد بوقف النمسا عن قتال الإمبراطور حتى يتفرغ لحربه الأسبانية ، وكل ذلك تعزيزاً للسيطرة النابليونية في أوروبا في النهاية ؛ ومن حيث أن القيصر كان يجد من ناحيته في هذه المحالفة وسيلة لمد نفوذه ، وتوسيع أملاكه في بحر البلطيق خصوصاً ، وتحقيقاً لحلم القيصرية القديم على حساب الدولة العثمانية كذلك ، وإن كان القيصر لم يفز بأي وعد بشأن استيلائه على القسطنطينية ، فقد كان من الواضح أن هذه المحالفة إنما تخدم مصالح « وقتية » لم يجد كل من الطرفين مخلصاً عن التسليم في الظروف

القائمة وقتئذ — بأن المحالفة سواء رضى بها كلاهما في أعماقهما، أم ارتضيهاها نزولاً على واقع الموقف الراهن، إنما هي الوسيلة التي يمكن أن تضع موضع الاختبار لفترة محددة من الزمن، متاخمة للإمبراطوريتين الكبيرتين: الفرنسية والروسية بعضهما لبعض، حتى إذا طرأ «تغيير» على واقع هذا الموقف الراهن ووجد أحد الطرفين أو كلاهما أن المحالفة التي أبرمت والإمبراطورية النابليونية في أوجها (في ناست وأرفورت ١٨٠٧ - ١٨٠٨) قد صارت بعد بضع سنوات فقط (١٨١١) متعارضة مع المصالح التي ينشدها أحدهما أو كلاهما بعد اتساع هذه الإمبراطورية، وتعدد مبادئ النضال فيها بسبب سياسة الحصار القاري، وبداية المقاومة الأهلية في بعض أنحاء أوروبا واشتدادها في أسبانيا خصوصاً - كان لامعدي حيثئذ عن أن يطرأ «تغيير» على هذه المحالفة ذاتها، بتحرر الطرفين أو أحدهما من التزاماتها. ولا جدال في أن «تغييراً» طرأ على الموقف في أوروبا في السنوات الأربع التالية للمحالفة (١٨٠٧ - ١٨١١) ولا جدال في أن «تغييراً» قد تبعه كذلك وتأثرت به المحالفة الروسية الفرنسية، بدرجة أفضت إلى انحلالها. ولا جدال في أن انحلال هذه المحالفة قد ترتب عليه من الآثار ما يجعله في عداد العوامل التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية النابليونية في النهاية.

أما أسباب «التغيير» الذي طرأ على الموقف فمتعددة، لعل أهمها:

أولاً — أن القيصر ألكسندر بعد اتفاق أرفورت (١٢ أكتوبر ١٨٠٨)، لم يصنع شيئاً لمنع النمسا من دخول الحرب ضد نابليون؛ ولم يقبل الروس حلفاؤه على الحرب ضد النمسا إلا بفتور ورخاوة، وأما الجزء من غاليسيا الذي كان نصيب القيصر من هذه الحرب (في صالح شوينرون)، فقد اعتبره الروس ضئيلاً؛ ثم إن الزواج النمسي كان عملاً ذا نتائج خطيرة، حتى إن أحد موظفي البوليس جرؤ على الكتابة إلى (فوشيه) أن الحرب

مع روسيا سوف تكون النتيجة الحتمية لزواج الإمبراطور من أميرة نمسوية ومع أن القيصر رفض زواج إحدى أميرات الروس من نابليون، فقد نظر إلى هذه المصاهرة النمسوية على أنها مؤذنة بحصول انقلاب فى محالفات الإمبراطورية الفرنسية، وذلك لصالح النمسا. ثم لم يلبث أن ظهر أثر التغير فى البلاط الإمبراطورى فى باريس عندما صار (مترنخ) السفير النمسوى، يتقدم فى المكان على سفير روسيا البرنس كورا كين Kourakine.

ثانياً — أن امتداد نظام الحصار القارى جعل العلاقات متوترة بين البلدين: فرنسا وروسيا، وزاد من توتر العلاقات بين العاهلين: الفرنسي والرومى. وكان الروس فى حاجة لإنجلترا التى يصدرون إليها القمح والأخشاب والبنوتاس (الملح) والقطران (القار) والغرام. بينما من ناحية أخرى دفعوا أثمانا باهظة فى شراء الحلى وأدوات الزينة من المصنوعات الفرنسية التى وجدت منذ ١٨٠٧ سوقاً مفتوحة فى روسيا. وفى ٣١ ديسمبر ١٨١٠ صدر قانون (أو قرار قيصرى) فرض ضريبة على المنتجات الفرنسية الآتية بطريق البر إلى روسيا، بينما سمح لكل السفن بتفريغ بضائعها، حتى البضائع الإنجليزية ذاتها، فى الموانئ الروسية ما دامت هذه السفن تابعة لدول محايدة. وقد زاد من حدة سوء التفاهم بين القيصر ونابليون، ما حدث من إعلان هذا الأخير فى ١٨ فبراير ١٨١١ ضم الشواطئ الألمانية، وخصوصاً إمارة (أولدنبيرج) إلى الإمبراطورية.

ثالثاً — أن المسألة البولندية زادت الهوة اتساعاً بين إسكندر ونابليون. فمن المعروف أن غراندوقية وارسو كانت قد أنشئت سنة ١٨٠٧ على حساب بروسيا، ثم اتسعت مساحتها فى سنة ١٨٠٩ على حساب النمسا. وصار يخشى الآن من إحياء مملكة بولندية القديمة، وأن تزداد مساحتها مرة أخرى، وعندئذ تكون هذه الزيادة باسترجاع المقاطعات التى كانت أخذتها روسيا فى عهد كاترين الثانية من بولندية فى التقسيمات الثلاثة المعروفة

في سنوات ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ . وقد جعل هذا الخوف القيصر لا يكف عن التفكير في هذا الاحتمال ، ويحاول الحصول من نابليون على ضمانات للمستقبل في هذه الناحية . فهو يقدم لنابليون بواسطة وزيره روميانزوف مشروعا في يناير ١٨١٠ . ولكن نابليون يرفض التقيد باتفاقات معينة تعطل حرية العمل في المستقبل ، ولو أنه صار يبذل قصارى جهده لتطمين القيصر من ناحية المسألة البولندية ، ثم إن القيصر صار يعمل من جهة أخرى لاستمالة البولنديين أنفسهم لفهم علاقاتهم بالإمبراطور ، فعرض على البرنس آدم تزارتورسكى Czartoryski وهو صديق له من أيام الطفولة ، وزعيم البولنديين الوطنيين الآن ، أن يبعث إلى الوجود بولندية القديمة بحدودها التي كانت لها قبل التقسيم الأول سنة ١٧٧٢ تحت ضماناته . ثم حاول تنفيذ مآربه بتدبير عصيان عسكري في مارس ١٨١١ ، لم يلبث القائد الفرنسي دافو Davout أن قابله بتقوية الحامية في وارسو .

وعلى ذلك فقد تميزت سنة ١٨١١ بقيام مفاوضات طويلة بين العاهلين الفرنسي والروسي ، ولكن دون جدوى ، حيث اختار كلاهما سياسيين جدد لهذه المفاوضات . فاستبدل نابليون الجنرال لورستون Lauriston بسفيره في سان بطرسبرج (كولينسكور) الذي اعتبره « روسيا أكثر من اللازم » بينما بعث القيصر في مهمة خاصة ياوره تشيرنيتشيف Tchernytchev ليكون إلى جنب سفيره في باريس البرنس (كوراكين) الذي اعتبره القيصر « فرنسيا أكثر من اللازم » . فلم تسفر هذه المفاوضات إلا عن زيادة حدة الخلاف لدرجة انفجار نابليون ضد (كوراكين) أثناء استقبال رسمي للميثة الدبلوماسية في ١٥ مارس ١٨١١ حيث قال الإمبراطور : لست قاصر الإدراك لدرجة أن أصدق أنك مشغول بمسألة (إمارة أولدنبرج) ، لأنني أدرك تماما أن مسألة بولندية هي التي تستأثر بتفكيرك ، وإنكم لتفترضون مشروعات في صالح بولندية ، ولكنني بدأت أعتقد أنكم إنما تبغون أتم

الاستيلاء عليها — وإنى لن أتخلى عن شبر واحد من الأراضى الفارسية، حتى ولو عسكرت جيوشكم على مرتفعات مونمارتر، . والحقيقة أن كلا الفريقين بسبب هذا الموقف الذى كان لا يفتأ يزداد سوءاً من وقت إلى آخر، كانا حينئذ يجهزان جيوشهما ويبدلان قصارى جهدهما لاستئالة الدول للتحالف معهما، تهيؤاً للحرب التى لم يعد هناك مفر منها .

أما القيصر اسكندر الذى اصطدمت مشاريعه فى بولندة بذلك الولاء الذى أظهره البولنديون وتمسكوا به نحو الإمبراطور الفرنسى، والذى عبر عنه الشاعر البولندى ميكيفيتش Mickiewicz، ودل عليه وجود ذلك العدد العظيم من البولنديين فى خدمة «الجيش الأعظم» — فقد كان فى وسعه الاعتماد على السويد . ذلك أن الحرب بين السويد وروسيا التى استمرت حوالى سنة ونصف سنة وانهت باستيلاء روسيا على فنلندة (١٨٠٩) لم تترك جروحاً دائمة بين الدولتين . ولم يلبث أن حدث تقرب بينهما عندما احتل نابليون بوميرانيا السويدية فى يناير ١٨١٢ . بل سرعان ما ارتمت السويد فى أحضان القيصر، وكان ولى عهد السويد وقتئذ المارشال برنادوت الذى صار يقوم بديابة الحكم الآن فى السويد . وفى ٥ إبريل ١٨١٢ عقد اسكندر وبرنادوت معاهدة لتعويض السويد عن فقدانها فنلندة . بإعطائها النرويج (معاهدة سان بطرسبرج) وتأكد الاتفاق فى مقابلة آبو Abo فى ٣ أغسطس، (فى فنلندة على ساحل البلطيق). وقد حصل القيصر على ضمانة انجلترا لهذا الاتفاق بشأن النرويج فى ٣ مايو . وأبرم مع انجلترا اتفاقاً فى يوليو، وكذلك مع أسبانيا فى الشهر نفسه . أضف إلى هذا أن القيصر حتى يتفرغ تماماً لمنازلة نابليون لم يلبث أن سوى علاقاته بتركيا بأن عقد مع هذه الأخيرة معاهدة بوخارست فى ٢٨ مايو ١٨١٢ تنازل بموجبها السلطان العثمانى لروسيا عن أراضى ملدافيا (الأفلاق) الواقعة شرق نهر البروث، ووعده بإصدار عفو عن أهل الصرب، ووافق القيصر فى مقابل ذلك أن يحتل جنود عثمانيون الحصون الصربية .

وأما نابليون الذى لم يعد فى وسعه الاعتماد على تحالفه مع السويد أو مع تركيا ، فقد أصر على أن يضم إليه - وبالرغم منهما - كلاً من بروسيا والنمسا : وقد حذر من برلين السفير الفرنسى سانت مارسان Saint-Marsan والعملاء الفرنسيون الإمبراطور ، كما فعل ذلك أوتو Otto من فيينا ، حتى لا يتخددع بالوعود المعسولة وحسب . فأبرم الإمبراطور معاهدة مع بروسيا فى ٢٤ فبراير ١٨١٢ ، وضعت بروسيا بمقتضاها عشرين ألف جندي بقيادة الجنرال يورك دى وارتنبرج Yorck de Wartenburg تحت أوامر الجنرال الفرنسى ماكدونالد ؛ ثم أبرم مع النمسا معاهدة فى ١٤ مارس ١ٸ١٢ وضعت النمسا بمقتضاها ثلاثة عشر ألف مقاتل بقيادة شوارزنبرج تحت تصرف الإمبراطور . وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التى أغضبتها القوانين الصادرة فى إنجلترا لفرض الحصار البحرى على فرنسا والامبراطورية النابليونية ، وقد عيى سيطرة الأسطول الإنجليزى فى البحار وقد سبقت الإشارة إلى هذه القوانين - لم تلبث أن أعلنت الحرب على إنجلترا فى ١٨ يونيو ١٨١٢ (بالرغم من أن إنجلترا ألغت هذه القوانين فى ١٧ يناير من العام نفسه ، لأن اتخاذ هذه الخطوة جاء متأخراً) .

فى ٢٥ إبريل ١٨١٢ ، أرسل القيصر إلى نابليون ما يشبه إنذاراً حربياً ، يطلب منه قبل كل شىء جلاء الجنود الفرنسيين من بوميرانيا السويدية ، حتى إذا حدث ذلك أمكن بحث مسألة أولدنبرج ، والوسائل التى يتسنى بها تطبيق نظام الحصار القارى . وأجل نابليون الجواب على هذا الإنذار . ثم غادر باريس فجأة فى ٩ مايو ، ومعه زوجته ماري لويز ، قاصداً إلى درسدن ، حيث استقبله بها يوم ١٧ مايو ملك سكسونيا فردريك أوجستوس الأول Augustus الذى كان قد أعطى غراندرقية وارسو فى صلح تيلست ، وقد استقبل نابليون استقبالاً رائعاً بوصفه «عاهل أوروبا» . وأفاد نابليون من وجوده فى درسدن ، واصطحاب زوجته معه ليوثق صلاته بأصدقائه وحلفائه «الحقيقيين» ، فتذرع بدعوى إسعاد ماري لويز بمشاهدة والديها ،

ليدعو كل أعضاء أمرتها ودعا مع هؤلاء أيضاً الأمراء الألمان ، وملك
بروسيا نفسه واستمرت الاحتفالات من ١٧ إلى ٢٩ مايو ، ثم لم يلبث بعدها
أن بعث بزوجته إلى براج في بوهيميا ، ثم قصد هو إلى بوزن Posen في بولنده
ولكنه لم يشأ أن يزور وارسو التي أعلن بها (مجلس الديباط) وسط حماس
أعضائه ، قرب إعلان استقلال بولنده ، فبادر بحله السفير الفرنسى
في وارسو (برادى) L'abbé de Pradt رئيس أساقفة مالين Malines
واعتقد نابليون أن الحرب سوف تكون قصيرة الأجل ، لا تزيد مدتها
على ثلاثة شهور وحسب . وفى ٢٢ يونيو ١٨١٢ ، أعلن الإمبراطور لجيشه
« أن الحرب البولندية الثانية قد بدأت » .

وكان عدد جيش نابليون عند دخول المعركة ضد روسيا ، لا يقل عن
٦٧٨,٠٠٠ مقاتل ، وأكثر قواته من الفرق الأجنبية ، من البلدان الحليفة
للإمبراطورية أو التي ضمتها هذه إليها . فكان عدد البولنديين (برعامة
بونياتوسكى Poniatowski سبعين ألفاً ، وأما الباقون فكانوا من
سكسونيا ، بقيادة الجنرال الفرنسى رينيه Jean Rynier ومن وستفاليا ،
قيادة جيروم بوناپرت ، وإيطاليا بقيادة البرنس يوجين بوهارنيه ،
والجنرال مورا ، وبفارييا بقيادة الجنرال ديروى Deroy ، والبرنس ريد
Wrede الجنرال البفارى كذلك ؛ ثم من هولنده وسويسرة وأسبانيا (ولم
يشغل الجنود الأسبانيين غير التفكير دائماً فى الهرب والتخلف من الخدمة)
وبروسيا (٢٠ ألفاً بقيادة يورك) والنمسا (٣٠ ألفاً بقيادة شوارزنبرج)
وغيرها . وبلغ عدد جنسيات الأجناد المشتركين فى هذه الحملة نحو
العشرين ، « يتكلمون كل اللغات » ولم يكن الأجناد الفرنسيون أنفسهم
يؤلفون نصف قوة هذا الجيش ، ومن بين هؤلاء حاول كثيرون الهرب ،
ودأبوا على عصيان الأوامر . فكان فى رأى عدد من المؤرخين من الصعوبة
بمكان ، لأنه دام التجانس بين وحداته ولسوء نظام التكوين ، منع هذا
الجيش من ارتكاب أعمال النهب والسلب فى طريقه . وأما قواده فكانوا

دافو ، وناي ، ويوجين ، في قيادة (الجيش الأعظم) ، وبسير Bessières وليفقر ومورتييه يقودون الحرس (الإمبراطوري) ، ومورا على الفرسان ؛ ومكدونالد وأودينو وجوفيون سان سير والبروسيون في الجناح الأيسر ؛ وجيروم ورينيه ، وشوارزنبرج (القائد النمساوي) في الجناح الأيمن ، بينما وقف خلف نهر الفستيو لا الجنرال فيكتور على رأس القوات الاحتياطية الأولى ، ثم وقف (أوجيرو) Augereau مع القوات الاحتياطية الثانية خلف نهر الأودر ، على أن تتقدم القوات الاحتياطية جميعها في الزحف أماماً ، مع تحركات جيش الغزو . وفيما عدا هذا بقي في فرنسا ١٥٠ ألف جندي ، وفي إيطاليا خمسون ألفاً ، وفي أسبانيا ٣٠٠ ألف أي أن كل جيوش نابليون بلغ عددها ١,١٨٨,٠٠٠ مقاتل ، دخل منهم روسيا لغزوها ٥٥٣ ألفاً .

وأما الجيش الروسي فقد بلغ ٣٥٠ ألف مقاتل موزعين في جيشين : جيش الشمال بقيادة ليفونيان باركلاي دي تولى Livonien Barclay de Tolly ويليه في القيادة الجنرال ويتجنستاين Wittgenstein ثم جيش الجنوب بقيادة البرنس باجراتيون Bagration — وقد تعززت قواته فيما بعد عندما انضمت إليه أجناد الأميرال تشيتشاجوف Tchitchagov الآتية من نهر الدانوب (الطونة) . وكان حماس هذه الجيوش الروسية عظيماً لقتال الغزاة المعتدين ، كما كان إيمان الجنود عميقاً بروسيا المقدسة ، وأما الرقيق ، رقيق الأرض الذين كان في وسع نابليون أن يجمعهم حوله بالمتابعة بتحريرهم ، فقد استثارهم النبلاء بدافع العقيدة الدينية الكراهية الفرنسيين المنشقين على الدين ، والقتال ضدهم ، وأفلحوا في تحريك حماسهم عند ما أطمعهم في نهب مخازن (الجيش الأعظم) وموئنه وعتاده .

وعبر نابليون نهر النيمان (الحدود الروسية) يوم ٢٤ يولية ١٨١٢ — وهذا وقت متأخر نسبياً ، لقرب مجيء فصل الشتاء في روسيا ، وفي ٢٨ يولية دخل فيلنا Vilna وكتب للإمبراطورة ماري لويز : « إن أعماله تسير

بصورة طيبة جداً ، وإن العدو قد فشل فى خططه تماماً ، . وكان القيصر
 أسكندر يعيش فى فيلنا منذ بداية شهر إبريل ، وكان قد جمع « مؤتمراً »
 بعثت إليه الأمم التى أخضعها نابليون لسلطانه ، مندوبين من كل أنحاء
 الإمبراطورية من الوطنيين المتقدمين حماساً لتحرير أوطانهم من السيطرة
 النابليونية (الأجنبية) ، كان من بينهم أرندت Arndt المشهور بعداته
 الكبير ضد فرنسا منذ ١٨٠٥ خصوصاً ، وستين Stein السياسى البرومى ،
 وكلاهما يعبر عن الروح القومية (الوطنية) السائدة فى ألمانيا ضد (الإمبراطورية) .
 ولكن ما إن جاءت الأخبار منبئة بعبور نابليون نهر النيامن — وكان
 القيصر يقيم حفلاً راقصاً — حتى اضطر أسكندر إلى مغادرة فيلنا بكل
 سرعة . وفى ١٧ يوليو غادر نابليون فيلنا ، فوصل إلى فيتبسك Vitebsk
 فى ٢٨ يوليو ، ولم يحصل أثناء هذا الزحف اشتباك بين الجيشين ماعدا بعض
 المناوشات البسيطة تجنب باركلای دى تولى قائد جيش الشمال الروسى
 أثناء الالتحام مع الفرنسيين . وعول نابليون على إجبار الروس على
 الاشتباك فى معركة كبيرة عند سمولنسك Smolensk ، المكان الذى كان
 منتظرا اتحاد جيشى روسيا به (الشمالى بقيادة باركلای دى تولى ، والجنوبى
 بقيادة باجراتيون) . ولكن فى اللحظة التى يحكم فيها نابليون مناورته لتطويق
 سمولنسك ، وقطع خط الرجعة على القوات الروسية ، يعتمد هؤلاء إلى
 حرق المدينة ، ويتقهقرون بسرعة (١٨ أغسطس) فيطاردهم (ناي) مطاردة
 عنيفة ، ويلتحم معهم فى معركة عنيفة عند فالوتينا Valoutina-Goro ولكن
 دون أن يلحق بالجيش الروسى هزيمة حاسمة .

ودلت هذه المعركة (فالوتينا) فى رأى كثيرين من ناحية الفن الحربى ،
 على نجاح الخطط العسكرية الفرنسية ، وعلى أن السبب الأكبر فى هزيمة
 الروس ، هو أن قوادهم عجزوا — للخلافات التى بينهم — عن تنسيق
 جهودهم وتحركاتهم ، ومع ذلك فقد عجز نابليون من ناحية أخرى عن
 إدراك ذلك النصر الحاسم الذى كان ضرورياً لإنهاء حملة سنة ١٨١٢ قبل

حلول فصل الشتاء . وعلى ذلك فإنه بدلا من الاستقرار في هذا المكان مع جيشه حتى يحصن خطوطه ومواقعـه على نهري دوينـا Dwina ، ودنيبر Dnieper وينظر في إعادة تنظيم بولندية وليتوانيا (وقد اجتاز أراضي ليتوانيا في زحفه) ، لم يلبث أن غادر سمولنسك في ليل ٢٤ - ٢٥ أغسطس في وقت كان الحر شديدا خانقا ، والمستشفيات ملاءى بالجرحي - تحت عناية الجراح لارى Larrey - ، وزحف نابليون صوب موسكو ، المدينة المقدسة ، والتي لن يتخلى عنها الروس - كما اعتقد نابليون - دون أن يلتحموا مع الغزاة في معارك دامية ، ويتسنى للعاهل الفرنسي حينئذ أن ينزل بهم الهزيمة الفاصلة والتي تمكنه من العودة إلى باريس ، ثم الاجتماع بزوجه ماري لويز قريبا ، كما كتب لها في ٢ سبتمبر . وفي كتابه هذا إلى زوجته ، أشار (نابليون) إلى كل تلك الحروب التي خاضها بنجاح منذ تسعة عشر عاما ، ثم إلى الحرب الراهنة التي وعد بأنه سوف ينهيها سريعا .

أما الروس ، تحت قيادة (كوتوزوف) Koutousov - وكان من أصل روسي عريق جعله يتميز عن زملائه القواد الذين كانوا من أصول أجنبية وليست روسية خالصة ، ويشير لهذا السبب نفسه الحماس في نفوس جنوده - نقول إنهم استطاعوا تحصين مواقعهم في بورودينو Borodino تحصينا قويا على شواطئ كالوتشا Kalotcha الذي يصب بعد مسافة قريبة في نهر موسكو Moscowa . وقد وصل الفرنسيون أمام هذه التحصينات يوم ٧ سبتمبر . ولكن الهجوم الذي قام به هؤلاء (بقيادة يوجين ، وناي ، ومورا خصوصا) أرغم الروسيين على التقهقر وإخلاء تحصيناتهم ، وكاد (دافو) أن يلحق بهم هزيمة ساحقة لو أن نابليون رضى بإعطائه الحرس الإمبراطوري ، الذي استبقاه نابليون كقوة احتياطية أخيرة (ويبلغ الثمان عشرة ألف مقاتل) . وعلى ذلك تمكن الروس من الإفلات ، بعد أن بلغ ضحاياهم من القتلى والجرحي خمسة وأربعين ألفا ، وكانت خسائر

الفرنسيين في هذه الموقعة (بورودينو) عشرة آلاف قتيل ، وأربعة عشر ألف جريح .

وتابع (الجيش الأعظم) زحفه بعد (بورودينو) ، فسار في سهول مقفرة تركها الفلاحون الذين تقهقروا أمام الغزاة الزاحفين بعد أن أتلقوا الزراعة ، وخربوا كل أثر للعمران . واعتمد نابليون و (الجيش الأعظم) على أن موسكو — عند بلوغها — سوف تعوضهما خيرا عن كل المشقات التي صادفها في هذا الزحف ، بفضل ما بها من مخازن مليئة بالموثون والأغذية والعتاد ، وما بها من خزائن مفعمة بالسكنوز . . . الخ . واعتمد نابليون على الالتحام في معركة فاصلة أخرى سريعة ، تمكنه من الاستقرار في موسكو ، وقد صار فصل الشتاء الروسي على الأبواب من جهة ، وتمكنه من تموين جيشه من جهة أخرى .

ولكن الروس بقيادة (كوتوزوف) دائماً ، والذين تقهقروا من بورودينو إلى موسكو ، كان قد صبح عزمهم على عدم تعريض مصير جيشهم للخطر بالاشتراك في معركة كبيرة أخرى مع الفرنسيين ، إذا حاربوا من أجل الدفاع عن موسكو ، فقرروا إخلاءها ، وأدرك الروس — إلى جانب هذا — أن الفرنسيين سوف تحل بهم الهزيمة لا محالة عند مجيء الشتاء ، إذا وجدوا أنفسهم في أرض العدو ، تفصلهم مسافات شاسعة عن قواعدهم ومخازن مؤنهم وعتادهم . وذلك كله دون حاجة لقتالهم والاشتباك معهم في أية معارك . وعلى ذلك فإن الجيش الروسي لم يلبث أن غادر موسكو في ١٤ سبتمبر ١٨١٢ متسللاً من شوارعها وهو في طريق هربه إلى كولومنا Kolomna ، وتبعه في انسحابه أكثر أهل موسكو . وكان قد سبق جلاء النبلاء والطبقات العليا من البلدة ، كما نقلت منها المخازن والأشياء الثمينة ، فلم يبق بها الآن غير قليلين (من الطبقات الدنيا) وأخلت موسكو تماماً . وفي مساء اليوم نفسه (١٤ سبتمبر ١٨١٢) دخلت طلائع الجيش الفرنسي موسكو ، وفي اليوم التالي (١٥ سبتمبر) ، اتخذ نابليون مقره في قصر

الكرملين Kremlin محل إقامة القياصرة من قديم الزمن في هذه العاصمة التي أقفرت الآن من أهلها .

وكتب نابليون إلى ماري لويز ، من قصر الكرملين : « إن مدينة موسكو تشبه في ضخامتها باريس . فيها من قباب الأجراس (١٦٠٠) ومن القصور الجميلة (١٠٠٠) ، والمدينة مجهزة بكل شيء . » . ومؤثثة تأثيثاً كاملاً ولكن منذ ١٩ سبتمبر ، لم يعد نابليون يذكر هذه القصور « التي تضارع في جمالها قصر الاليزية » في باريس ، والمؤثثة على الطراز الفرنسي ، وفي يدخ لا يتصوره العقل ، أو يذكر ثكناتها العديدة أو مستشفياتها الضخمة ، إلا ليتحدث في ألم عميق وأسى بالغ عن التخريب الذي أصاب عاصمة القياصرة القديمة .

ففي مساء ١٤ سبتمبر ، ولما يمض قليل على دخول الفرنسيين إلى موسكو واستيلائهم عليها شبت النار في موسكو ، وظلت مشتعلة مدة طويلة ، وتقذى سعيها رياح الخريف فاستعصى إخمادها إلا بعد أن كانت قد التهمت أكثر من سبعة آلاف مبنى ، أي خربت حوالى تسعة أعشار المدينة ، وقال نابليون في حزن وأسى وهو يمر بين أطلالها بعد الحريق : « إنهم (أى الروس) لبرابرة حقاً ، وإن ذلك (حريق موسكو) لدلالة على ما سوف ينطوى عليه المستقبل من كوارث » . حقيقة لقد قضت النار على كل شيء ، فهي قد ظلت مشبوبة مدة أربعة أيام ، والتهمت الأخضر واليابس ، ثم تزايد اشتعال وقودها لأن الطبقة المتوسطة بيوتها الصغيرة مصنوعة من الخشب ، فكانت كهيدان الكبريت . وللمره أن يتساءل : هل كان الحريق مدبراً أم بسبب حادث ؟ . والذي يبدو محققاً أن الحريق كان مدبراً ، وأن حاكم موسكو (روستوبشين) Rostopchine عند انسحابه دبر هذا الحريق إن لم يكن فعله ونفذه . وكان بتدبيره أن انتزعت مصنعات إطفاء الحريق ، ومع ذلك فقد تغالى كثيرون في تقدير الخسائر « المادية » التي نجمت مباشرة من هذا الحريق . فإن نابليون الذي كان غادر موسكو أثناء الحريق للإقامة في قصر بتروسكوا الإمبراطورى (م ١١ - البورجوازية)

Petrowskogo لم يلبث أن عاد إلى الكرملين في ١٨ سبتمبر . وكان من قوله :
إن ما بقى بالمدينة بعد الحريق كان بمقادير تكفى حاجات الجند من سون
ومتاجر ، والعرق (الخور الفرنسية) أى إنه كان هناك ما يكفى
لتكوين الجيش بأسره طوال فصل الشتاء .

ولكن كان لحريق موسكو آثار « معنوية » بليغة ، لعل أهمها إشاعة
اليأس — أو التخاذل — فى نفوس الجنود الفرنسيين الذين يقيمون فى عاصمة
آثر أهلها حرقها وتخريبها على تسليمها لعدوهم ، ثم كان من نتائجها أن
الوطنيين الروس أنفسهم ، والذين ظلوا يحملون تفاصيل حادث الحريق على
حقيقتها ، سرعان ما اعتقدوا أن الفرنسيين هم الذين أحرقوا عاصمة بلادهم
لنهب هذه المدينة المقدسة وتدنيسها ، وذلك اعتقاد جعلهم الآن أكثر من
أى وقت مضى مصممين على المضى فى قتال أعدائهم ورفضون إطلاقاً أى
اتفاق أو مباحثة معهم . أضف إلى هذا أن (شوارزبرج) عمد إلى المراوغة
بعد هذه الكارثة ، ولم يعد يفكر فى شيء إلا محاولة إرجاع القوات النمساوية
تحت قيادته إلى النمسا سليمة لخدمة عاهلها فرنسوا الأول (الثانى) ، ولو كانت
الخيانة الثمن الذى يجب دفعه لتحقيق هذه الرغبة ، وذلك فى حين أن نابليون
كان يعتمد على زوجه ماري لويز فى حمل والدها العاهل النمساوى على إرسال
النجادات لجيش شوارزبرج لتقويته .

واستطالت إقامة نابليون فى موسكو ، واعتقد أن امتلاك هذه المدينة
لا يزال ضماناً قوياً لقبول الروس الاتفاق والصلح فى النهاية ، فلم يشأ التخلي
عنها ، وأظهر أثناء إقامته بها نشاطاً غير عادى ، حيث ظل يصرف شئون
الإمبراطورية فى همة عظيمة . ولكن كان قد صار فصل الشتاء أثناء ذلك
على الأبواب ، واستطاع الروس أن يحشدوا جيشهم ويهددوا بقطع
المواصلات بين الفرنسيين فى موسكو وبين مخازنهم وقواتهم الاحتياطية فى
سمولنسك . ولما كانت قد أخفقت كل محاولة للمفاوضة السلمية مع القيصر ،

فقد اضطر نابليون في النهاية إلى مغادرة موسكو على أمل الوصول بكل سرعة إلى سمولنسك ، ثم الانسحاب منها إلى (فيتبسك) ، وإذا لزم الأمر الانسحاب كذلك إلى موقع أبعد .

وفي ١٩ أكتوبر ١٨١٢ ، أدخل الفرنسيون (١٢٠,٠٠٠) موسكو ، وكان في المؤخرة المارشال (مورتيه) لينسف قصر الكرملين بعد جلاء الجيش ، بناء على تعليمات نابليون نفسه ، وقد نفذ (مورتيه) هذا الأمر ، وتهدم أكثر القصر . وحتى يتجنب الجيش المنسحب الطريق الذي كان قد اتبعه في زحفه على موسكو ، والذي صار الآن متخرباً — بفضل المقاومة الروسية — اختار نابليون خطاً للانسحاب يميل إلى الجنوب صوب (كالوجا) Kaluga على نهر أوكا Oka . ولكنه اشتبك مع الروس في معركة شديدة عند مالوياروسلافز Malo-Yaroslâvetz في ٢٤ أكتوبر ، لم يلبث أن اضطر بسببها إلى اتباع الطريق الآخر إلى سمولنسك . وتسبب الفرنسيون مشقات عظيمة . فقد بدأ الثلج يسقط يوم ٦ نوفمبر مؤذناً ببداية فصل الشتاء الروسي القاسي ، وقد عجل الشتاء بقدومه هذا العام عن السنوات الماضية ، وكان قاسياً قسوة شديدة ومات كثير من الجنود وسط عواصف الثلج ، وحتى أثناء وقوفهم للراحة في الليل وهم حول نيرانهم للتدفئة . ولقد بلغ عدد الخيول التي نفقت بسبب البرد والصقيع في الأسبوع الأول فقط من بداية تساقط الثلوج ، ثلاثين ألفاً . وترتب على ذلك أن تخلى الجيش عن كميات عظيمة من الذخائر والعتاد والمدفعية . وإلى جانب هذا كله طارد فرسان القوزاق الروسي ، كل المتخلفين ، أو الرسل الذين ينقلون أوامر القائد العام إلى مرءوسيه ، وحاول (كوتوزوف) أن يرغم وحدات الجيش على الانفصال عن بعضها بعضاً . بمناوشتها على أمل أن تفصل المسافات الواسعة بين الفرق المجبرة على التخلف ، وبين الجيش الرئيسي المتقهقر ، وأخيراً عندما وصل (الجيش الأعظم) إلى سمولنسك في ١٠ - ١٢ نوفمبر كان البرد والجوع والتعب قد فتك بحوالي الثلاثين ألف مقاتل ، والفرسان

قد فقدوا كل خيولهم تقريبا ، وخسرت المدفعية أكثر من ثلاثمائة مدفع .
ولقد كان في هذه الظروف البائسة ، والتي أنبأت ببداية الانهيار أن
عرض الوزير النمساوى (مترنخ) في ٤ نوفمبر أن يتدخل لدى روسيا ،
والمعاونة من أجل الحصول على معاهدة طيبة ، للسلام ، وذلك بأن يأتى
هذا التدخل في صورة وساطة ، لأن الوسيط ، لا يمكن أن تكون له صفة
« المحارب » — وكان للنمسا كما عرفنا قوات بقيادة شوارزنبرج في هذه الحملة
الفرنسية ضد روسيا . وواضح أن غرض مترنخ من هذا العرض الذى تقدم
به (للوساطة) أى بالصورة التى تنهى دور النمسا ، كدولة محاربة ضد
روسيا ، إنما كان الاستفادة من موافقة نابليون للخروج من الحرب أولا ،
 وإعادة جيش شوارزنبرج سالما إلى فينا ، فيحرم نابليون المساعدة الحربية
التي يلقاها من النمسا ؛ وثانيا حتى يتسنى لمترنخ عند انعقاد المفاوضات . أن
يعمل لتوجيهها ضد صالح الإمبراطور الفرنسى ، ولم يشجع نابليون هذا
التدخل ، كما أنه لم يدفعه أو يوقفه .

ولم يكن مستطاعا البقاء على كل الأحوال فى سمولنسك . فقد أخذت
المئون تتضاءل ، وصار يخشى من نجاح الروس فى تطويق (الجيش الأعظم) ؛
وتزايد سقوط الثلوج واشتداد البرد . وقرر نابليون استئناف التقهقر دون
إهمال . وقسم نابليون قواته إلى أربعة (طوابير) تفصل بين كل منها
مسيرة يوم . ولكن البرد الآن كان قد بلغ درجة الزمهرير . فسجل مقياس
الحرارة أيام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر ست عشرة درجة تحت نقطة التجمد .
ثم إن فرسان القوزاق والفلاحين الروس ، دأبوا على إزعاج الجيش
المتقهقر ، ومطاردة الجنود المتخلفين ، ولم يستطع الفرنسيون أن يسرعوا
السير بسبب قسوة المناخ ، وضعف روجهم المعنوية ، ولأن قواتهم
كانت منهكة .

وفى ١٦ نوفمبر وصل الفرنسيون إلى (كراسنوى) Krasnoi جنوب

سمولنسك بغرب ، ليجدوا الروس بقيادة (كوتوزوف) يقطعون طريق نهر الدنيبر ، ومتأهبين للالتحام مع الجيش الفرنسي ، وكانوا ستين ألفا ، فدارت رحي معركة رهيبية ، لاختراق الخطوط الروسية عند هذا المكان (كراستوى) بين ١٦ ، ١٨ نوفمبر ، نجح الفرنسيون أثناءها في اختراق هذه الخطوط في هجمات ثلاث بواسطة الحرس الإمبراطورى ، ثم يوجين ، ثم دافو ، وقد استطاع (ناي) الذى بدا كأنما قد انهزم مع المؤخرة أن يعبر النهر هو الآخر بعد الالتحام فى موقعة عنيفة على الثلوج المتجمدة ، وأن يلحق بالإمبراطور وبقية الجيش عند (أورشا) Orsha على نهر الدنيبر بقلوب (طابوره) الذى بلغ ١٥٠٠ رجل فقط . وعندما استأنف نابليون السير المتعب نحو نهر البريسينا Bérésina لم تكن تعدو قوة (الجيش الأعظم) الصالحة للخدمة (٢٤.٠٠٠) مقاتل وحسب ، بينما بقية الجيش (وعددهم ١٤٠.٠٠٠) لم يكونوا سوى جنود متباهطين ، متخلفين ، لا قدرة لهم على القتال ، وعبء ثقيل على (الجيش الأعظم) .

وعند (أورشا) وجد الفرنسيون الروس قد أحاطوا بهم ، بقيادة (كوتوزوف) من الشرق ، وتنجنستين من الشمال ، وتشيتشاجوف من الجنوب ، ليحولوا دون استمرار تقهقر الفرنسيين وعبورهم نهر البريسينا . وعندئذ اشتبك الفرنسيون معهم فى معركة حامية لتعطيم هذه الدائرة من القوات المطبقة عليهم (٢٦ - ٢٩ نوفمبر) . فقد أعد كوبريان (جسرين) بكل سرعة لنقل الجنود عبر النهر ، ونقل نابليون معظم جيشه إلى الضفة المقابلة . ولكن قوات الجنرال فيكتور التى تولت حماية عملية العبور ، لم تلبث أن هوجمت هجوما عنيفا وأرغمها الروس على التقهقر فوق هذين الجسرين دون نظام فسقط أحدهما تحت ضغط ثقل المدفعية ، بينما أمر (فيكتور) بنسف الآخر ، فكانت مجزرة . ولقد هلك ألوف فى هذه الموقعة (بريسينا) حيث أوقع الروس مقتلة كبيرة بالفرنسيين وأسروا عددا

عظيما منهم ، وأتمت هذه الكارثة تحطيم (الجيش الأعظم) فلم يعد هناك (الآن) غير حوالى عشرين ألف مقاتل ، يؤلفون القوة النظامية فى هذا الجيش . أما الإمبراطور نفسه فقد نجا من هذه الواقعة . وحينئذ استأنف الجيش الزحف صوب فيلنا ، حيث يمكن الوقوف بها « للراحة » والاستعجاء بعد كل هذه المشاق التى تكبدها الجيش المتقهقر ، وانتظار النجدة التى يجب أن تصله من فرنسا ، والبقاء بها فى أمان حتى يأتى الربيع .

وفى ٣ ديسمبر ١٨١٢ وصل الإمبراطور بجيشه إلى (مولوديتشنو) Molodetchno على مسافة مائة كيلو متر فقط من فيلنا . ومن هذا المكان أصدر (نشرة ٣ ديسمبر) المشهورة ، أو النشرة التاسعة والعشرين التى كشفت حقيقة الكارثة للمرة الأولى ، بعد أن ظلت هذه الحقيقة سرا مكتوماً كل هذه الشهور الماضية . ثم عهد بقيادة الجيش إلى (مورا) على أن يتولى برثييه Berthier رئاسة أركان الحرب ، وقرر نابليون العودة إلى فرنسا فى ٥ ديسمبر ، فعاد (سمورجونى) Smorgoni متسكرا ، وقد اصطحب معه (كولينكور) و (دوروك) Duroc ومترجماً بولندياً ، واستخدم الإمبراطور الزحافات لقطع هذه المسافات الشاسعة على الجليد بكل مرعة ، فأمكنه الوصول إلى وارسو يوم ١٠ ديسمبر . وفى مساء ١٨ ديسمبر دخل باريس ، فدهشت زوجه مارى لويز والحاشية ، وقد كانوا جميعاً لا يتوقعون وصول الإمبراطور ، وفى هذه الصورة المفاجئة ، بعد أن سبقته بساعات معدودة فقط (النشرة التاسعة والعشرون) ، وسببت الوجوم فى عاصمة الإمبراطورية .

ولقد كان من أسباب هذا الوجوم كذلك ، إلى جانب الأخبار التى أذيعت عن كارثة الحملة الروسية ، تلك الهزائم التى لحقت بالجيش الفرنسية فى أسبانيا . ففى أسبانيا كان الكورتيز Cortes (وهو بمثابة برلمان أهلى) فى قادش قد استصدر دستوراً على مبادئ حرية فى ١٨ مارس ١٨١٢ . وبدأ دوق ولنجتون حملة ١٨١٣ فى أسبانيا بالاستيلاء على سوبداد رودريجو

(واسترجاعها من الفرنسيين) في ١٩ يناير ، ثم على (بداجوز) Badajoz في ٦ أبريل ، بعد أن تكبد في سبيل ذلك خسائر فادحة . بيد أن الاستيلاء عليهما أعطى ولنجتون قواعد يستند عليها في عملياته الهجومية التالية ، وكان ذا أثر ظاهر في تقرير مصير النضال في أسبانيا . وعندئذ تقدم ولنجتون في داخل أسبانيا والتحم مع الجيش الفرنسي بقيادة (مارمون) في واقعة سلامانكا Salamanca التي انتصر فيها الإنجليز انتصاراً باهراً في ٢٢ يوليو ١٨١٢ . وقد جرح (مارمون) في هذه المعركة ، وارتد بعد هزيمته إلى (برجوس) Burgos (في الشمال) ، فحارب ولنجتون الحصار عليها ، ولكنه ما إن شاهد مجيء النجيدات إليها حتى رفع الحصار عنها في ٢١ أكتوبر . وكانت مدريد بسبب هزيمة مارمون السابقة قد باتت مهددة ، مما اضطر (سولت) إلى رفع الحصار عن قادش منذ ٢٥ أغسطس ، والتقدم صوب الشمال للدفاع عن العاصمة . وتولى سولت القيادة العامة في أسبانيا . وأما ولنجتون الذي تابع تقهقره من (برجوس) صوب الجنوب ، ونزلت بجيشه خسارة كبيرة بسبب انعدام النظام من جهة ، وقسوة المناخ من جهة أخرى ، فقد تمكن بعد جهد ومشقة من الوصول إلى (سويداد رودريجو) حيث قرر اتخاذها مقراً لتمضية جيشه فصل الشتاء بها . وعندئذ عاد الملك جوزيف بوناپرت إلى العاصمة مدريد . ولكن كان واضحاً أن الفرنسيين فقدوا كل أسبانيا ، جنوب مدريد دون أي أمل في استرجاعها .

وكان لهذه الهزائم في أسبانيا وما صاحبها من إهانات ألحقت الأذى بسعة نابليون على وجه الخصوص ، نتائج ذات آثار تشير بوضوح إلى الطريق الذي سوف تسير فيه الحوادث في المستقبل . ولعل من أبرز هذه الآثار العاجلة ، كانت تلك المؤامرة الغريبة ، والتي كان من الممكن نجاحها ، بالرغم من أنها أخفقت ، وهي مؤامرة الجنرال ماله Malei ، وكان (ماله) قد اشترك في مؤامرة جمهورية — هي الأولى من نوعها منذ ١٨٠١ — وذلك في غضون عام ١٨٠٨ ، وقبض عليه مع غيره من المتهمين ، وكانوا إما من

أعضاء المؤتمر الوطنى السابقين أو أعضاء لجنة الأمن (الخلاص) العام . ولكن (فوشيه) بمؤازرة (كباسيرس) ، نجح وقتئذ فى إقناع نابليون بكتان المسألة وإنهاؤها فى سكون . ونقل (ماليه) من السجن إلى مصحة ، وأخذ (ماليه) يوثق صلاته ليس بالجمهوريين وحدهم ، بل وبالمفكرين كذلك هذه المرة ، يدبرون جميعاً الخطة لإسقاط نابليون . ولقد كان إسقاط هذا العاهل المسألة التى اتفقت كلمة المتآمرين عليها . لأنهم اختلفوا فى نوع النظام الذى يجب أن يحل محل الحكومة القائمة ، بل وإجراء الانتخابات لانعقاد الهيئات الانتخابية لإقراره . واستفاد المتآمرون من ذىوع إشاعة فى باريس بأن الإمبراطور قد توفى ، وهو فى حملته بروسيا ، فاستمالوا إليهم بعض الرؤساء العسكريين ، ومدير البوليس فى العاصمة (فروشو) Frochoi ، وفى يوم ٢٣ أكتوبر ١٨١٢ تمكن (ماليه) من القبض على وزير البوليس والمدير العام للبوليس (سافارى) . وعندما عجز عن استمالة الجنرال (هولان) Hulín القومندان العسكرى فى باريس ، أطلق (ماليه) عليه الرصاص . ولكن (ماليه) لم يلبث أن وقع هو وشركاؤه فى قبضة الحكومة وأعدموا جميعاً رمياً بالرصاص فى ٢٩ أكتوبر . وبلغت أنباء هذه المؤامرة نابليون يوم ٧ نوفمبر قبل وصوله إلى سمولنسك . فكان هذا الحادث من الأسباب التى جعلته يريد العودة إلى باريس بكل سرعة .

وكان وجه الخطورة فى هذه المؤامرة التى كان الفضل نصيبها ، أن عدداً من الضباط بمجرد أن ذاع النبا بوفاة نابليون ، تمكنوا فى ساعات معدودة من الاستيلاء على الحكومة ، وأن مدير بوليس العاصمة انحاز إليهم دون أى اهتمام بوجود الإمبراطورة وولى العهد ملك روما ، ووزراء نابليون ، وكل السلطات الدولة ، بل إن (ماليه) ربما كان محقاً عند استجوابه أمام الهيئة العسكرية التى ساءت ، لمعرفة شركائه فى المؤامرة ، حين قال مخاطباً رئيس الهيئة : « لأنهم أتم أنفسكم يا سيدى ، وفرنسا بأسرها كذلك لو قدر

لى النجاح ، . ولم يكن فى وسع نابليون إلا أن يذهب « ليرى بنفسه » ما يحدث بعاصمة إمبراطوريته . ولا جدال فى أن مؤامرة (مالبه) هذه كانت من الحوافز القوية التى جعلته يصمم على العودة إلى عاصمة ملكه . وكان لا بد من رجوعه إلى باريس ، بعد أن بدأ أعداؤه يرفعون رءوسهم ، ويقوى أملهم فى التحرر من سيطرته ، بسبب الكوارث التى نزلت به خصوصاً فى روسيا وأسبانيا .

وأما المشكلة العاجلة التى واجهت الإمبراطور عقب وصوله إلى قصر التويلرى فى باريس فى مساء ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ، فكانت اتحاد أوروبا فى المحالفة السادسة ضده . وأخذ الإمبراطور يتهاى لمواجهة أوروبا . وكان لابد من تنظيم (الجيش الأعظم) من جديد قبيل الدخول فى الحرب المنتظرة .

وكانت بقايا (الجيش الأعظم) قد وصلت إلى فيلنا يومى ٨ ، ٩ ديسمبر فى حالة يرثى لها ، وتحت تهديد القوزاق (الفرسان الروس) الذين نجح (ناي) و (لواسون) Loison فى دفعهم بعد عناء ومشقة . وواصل الجيش تقهقره ، فغادر فيلنا ، بعد أن ترك بها الجرحى والمرضى ليزبحهم الروس دون شفقة ، ووصل الجيش المتقهقر إلى (كوفنو) Kovno على نهر النيمان الذى عبره الجنود يوم ٣٠ ديسمبر وكان فى هذا اليوم كذلك أن عمده الجنرال يورك دى وارتنبرج قائد القوات البروسية (تحت أوامر القائد الفرنسى مكدونالد) إلى توقيع اتفاق مع الجنرال الروسى ديبتش Diéblitch فى تاوروبجن Tauroggen ، ينص على أن جيشه البروسى قد صار محايداً . ثم اضطر (مورا) إلى مغادرة كونيغزبرج التى دخلها الروس يوم ١٥ يناير ١٨١٣ ، بينما تقهقر مورا جنوباً حتى وصل إلى بوزن فى بولندة ، حيث بدأت الاتصالات بينه وبين مترنخ فى مفاوضات عرجاء ، ثم لم يلبث أن ذهب إلى نابولى عاصمة مملكته فى إيطاليا .

ومع أن ملك بروسيا فردريك وليم الثالث ، استنكر اتفاق (تاوروجن) فقد كان سبب ذلك أن براين حتى يوم ٤ مارس ١٨١٣ ، كانت لا تزال تحتلها الجيوش الفرنسية . والحقيقة أن بروسيا بدأت « تخون » العهد مع فرنسا ، منذ اللحظة التي لم يعد لدى هذه الأخيرة غير « جنود جرحى ، ولا سلاح معهم ولا شجاعة لديهم » . وعبثاً حاول يوجين بوهارنيه الذى خلف (مورا) فى قيادة الجيش فى (بوزن) - ١٧ يناير ١٨١٣ - وعلى نحو ما كتب لشقيقته (هورتنس) أن يؤلف من الجيش الذى تحت قيادته قوة تكفى لوقف جيوش العدو (الروسية) وصدها عن مطاردته من ناحية ، وفى الوقت نفسه مواجهة أولئك الذين يعلنون عداوتهم ضد فرنسا مرة بعد أخرى . ثم إن شوارزنبرج وجد الفرصة مواتية لتنفيذ أغراضه . فعرض عليه السامى الروسى البارون دى أنستيت Anstett هدنة من نمط الهدنة التى حصل الاتفاق عليها مع البروسيين فى تاوروجن. وبعد أن أحال شوارزنبرج هذا العرض على حكومته فى فيينا ، وهى التى - كما رأينا - كانت تعمل للخروج من المحالفة مع فرنسا منذ ٤ نوفمبر من العام السابق لتتدخل ضدها . أبرم شوارزنبرج مع الجنرال كوتوزوف فى ٣٠ يناير ١٨١٣ ، اتفاق زيتيش Zeycz الذى أضحى بفضل كل جناح (الجيش الأعظم) الآيمن مكشوفاً ، وعلى ذلك فقد تقهقر الفرنسيون إلى ما وراء نهر الأودر ، بينما دخل القيصر وارسو (فى ١٨ فبراير ١٨١٣) . ووقف البرنس يوجين فى تقهقره فى أقصى حدود سكسونيا الغربية عند نهر سال Saal (أحد فروع الإلب) .

أما نابليون فقد علق على الموقف بقوله فى ١٠ يناير ١٨١٣ : بأنه وإن كان يريد السلام ، فهو لا يهاب الحرب ، وأنه لا يزال لدى الفرنسيين موارد عظيمة بالرغم من الخسائر التى سببتها قسوة المناخ . فالهدوء يسود البلاد فى الداخل ، ولا تريد الأمة إطلاقاً التنازل عن أمجادها وعن قوتها . وفى الخارج تؤكد بأفصى ما يمكنها فعله ، كل من النمسا وبروسيا ،

والدائمرك ، ولاءها . فلا تفكر النمسا في فهم عرا مخالفة من المنتظر أن تجنى منها فوائد عظيمة ، ويعرض ملك بروسيا تقوية الفرق البروسية (في الجيش الفرنسي) ، وقد قدم للمحاكمة الجنرال يورك (دى وارتنبرج) أمام مجلس عسكري ، والروسيا في حاجة إلى السلام ، ومهما تأمرت إنجلترا لاستشارة حفيظتها ، فهي - حسب اعتقاده - لا تريد الاستمرار في حرب تكون عواقبها وخيمة عليها في النهاية .

ولا جدال في أن هذه كانت مجرد تصريحات رسمية ، مبنية على تفاؤل ، لم يكن بحال من الأحوال نابليون مخدوعاً به نفسه ، ينهض دليلاً على ذلك ما صار يبذله من جهد لإعادة بناء قوة فرنسا والإمبراطورية بالدرجة التي تجعلها قادرة على مواجهة الأزمات المقبلة .

وكانت وسائل نابليون لتحقيق هذه الغاية متعددة ، فهو (أولاً) أدرك أن الواجب يقتضيه إرضاء الشعور الكاثوليكي ، وذلك بالصلح مع البابا ، وكان نابليون قد نقله إلى (فونتبلو) Fontainebleau منذ ١٩ يولية ١٨١٢ ، قريباً من باريس ليبقى تحت رحمته . وعلى ذلك فإنه لم تمض أيام ثلاثة على عودته إلى باريس حتى يادر نابليون بمناسبة السنة الجديدة فكتب للبابا بيوس السابع في ٢٩ ديسمبر ١٨١٢ : «إنه بالرغم مما وقع من حوادث ، ظل دائماً يحتفظ بنفس المحبة لشخصه ، ويؤكد له رغبته الصادقة في إنهاء كل الخلافات التي تفصل الدولة عن الكنيسة » . وقد حضر إلى (فونتبلو) يوم ٩ يناير ١٨١٣ أسقف نانت (ديفوازان) Duvoisin وثلاثة من الكرادلة يحملون إلى البابا مقترحات نابليون التي ظلت موضع بحث ومفاوضة ساهم فيها نابليون بنفسه عندما زار البابا فجأة في ١٨ يناير ، وبقى معه بضعة أيام يبحثان معاً شروط الصلح ، ثم أسفر الأمر عن الاتفاق في ٢٥ يناير ١٨١٣ على إحدى عشرة مادة تألفت منها اتفاقية أوكونكر دات فونتبلو . وقد تضمنت هذه الاتفاقية شروطاً طيبة في صالح البابا والكنيسة ولكنها احتفظت بموجب المادة الرابعة منها بالترتيبات التي وافق عليها

المجلس الكهنسي في سنة ١٨١١ بشأن التقليد القانوني ، والتي عرقنا أنه بعد مهلة ستة شهور يكون للبابا أثناءها حق التقليد القانوني ، تنتقل ممارسة هذا الحق ، إذا تأخر التقليد إلى المطران (أو المتربوليتي) أو إلى أقدم الأساقفة في المقاطعة ، وكان بسبب ذلك أن وقع البابا على (الكونكرادات) ، وهو في قرارة نفسه لا يرضى عنها . وفي مساء يوم التوقيع نفسه أعلن نابليون في مذكرة رسمية أنه لم يكن يدور في خله إطلاقاً أن يجعل البابا ينزل بسبب هذه الاتفاقية ، وما ذكرته موادها ، عن حقوق سيادته الزمنية على الأملاك (الدولة) البابوية . ومع ذلك فقد ظل البابا غير راض عن (الكونكرادات) ، ولم يتردد في إظهار عدم رضائه عنها ، وعندئذ رأى نابليون أن يتمجل الأمر ، فجعل مجلس الشيوخ يعلن في ٣ فبراير أن الاتفاقية (الكونكرادات) الجديدة ، قانون من قوانين الدولة .

ولكن البابا نزولاً على رغبة الكراطة لم يلبث أن احتج على إعلان مقدمات الاتفاق بوصف أنها المعاهدة النهائية (٢٤ مارس) وأرسل إلى الإمبراطور استدراكاً رجع فيه عن موافقته السابقة بدعوى أنه استدرجه لارتكاب هذا الخطأ ، غير أن هذا التنصل لم يثن نابليون عن عزمه ، وإظهار أن كل مسائل الكنيسة قد سويت بالتفاهم التام والموافقة الكاملة من الجانبين فأعلن في اليوم التالي (٢٥ مارس) أن الكونكرادات نافذة في كل أنحاء الإمبراطورية ، وتقديم كل من يحرق على مخالفة نصوصها للمحاكمة ، ليس أمام مجلس الدولة ، كما كان المعمول به سابقاً ، بل أمام المحاكم الإمبراطورية وزيادة على ذلك بادر نابليون بتعيين اثني عشر أسقفاً للأسقفيات الشاغرة ، واتخذ الإجراءات الكفيلة بعزل البابا عن مستشاريه وخلصاته ، وبدأ كإنما كل الخلافات قد أزيلت بين البابا والإمبراطور ، وأحدث هذا الصلح (الظاهري) الأثر المطلوب لدى سواد الأمة والعالم الكاثوليكي ، ولكن الحقيقة كانت إخفاق نابليون في كل محاولاته في استرضاء البابا بيوس السابع الذي بقي «سجيناً» في (فونتينيلو) حتى يوم ٢٢ يناير ١٨١٤ (لينقل منها

إلى سافونا في ٢٤ يناير ، ثم يعود من هنـذه إلى روما في ١٩ مارس بعد هزيمة الإمبراطورية) . وأما الكونكر دات التي أبرمت في فونتنبلو فقد ولدت ميتة .

وكان نابليون قد أحضر معه إلى فونتنبلو ، الإمبراطورة ماري لويز ، عندما ذهب « لزيارة ، البابا ، وأعله كان يريد أن يقوم البابا بتتويجها حتى تزيد سمعتها ومكانتها ارتفاعاً ويطمئن الإمبراطور نفسه ، بفضل هذا التتويج البابوي إلى استقرار الحكم في الإمبراطورية في أسرته ، وأن يخلفه ابنه وولي عهده ملك روما على عرش هذه الإمبراطورية . فكان (ثانياً) التفكير في تقوية مركز الإمبراطورة ماري لويز ، واتخاذ الإجراءات التي تكفل استقامة الأمور عند وفاته ، وعدم تعرض العرش للضياع إذا تأمرت بعض العناصر المعادية ، لقلب نظام الحكم ، على نحو ما حاول (ماليه) ورفاقه أن يفعلوا ، وحرمان أسرة بوناپرت ، وملك روما عرش الإمبراطورية . وعلى ذلك فقد استصدر نابليون قراراً من مجلس الشيوخ في ١١ مارس ١٨١٣ ، بتخصيص صداق لزوجته تمتع به عند ترمليها ، قدره أربعة ملايين فرنك ، إلى جانب قصر الاليزيه وقصرى التريانون (في فرساي ، أحدهما الكبير وقد بناه لويس الرابع عشر ، والآخر الصغير ، وهذا بناه لويس الخامس عشر) . ثم استصدر قراراً في ٣٠ مارس بإنشاء مجلس للصاية Conseil de Régence برئاسة ماري لويز . وكان هذا الإجراء مخالفاً لدستور السنة الثانية عشرة ، أي دستور الإمبراطورية (بتاريخ ١٨ مايو ١٨٠٤) ، ولكنه في نظر نابليون كان إجراء ضرورياً لتجنب حدوث اضطرابات دستورية ، أو أخرى من نمط الانقلابات التي ذكرنا أن محاولة (ماليه) كانت من أمثلتها ، لقلب نظام الإمبراطورية .

على أن بقاء الإمبراطورية ، وضمان استمرار الحكم في بيت بوناپرت كان كلاهما مرتباً بوجود القوة العسكرية التي تعتمد عليها السيطرة النابليونية في أوروبا . وكان دوام هذه السيطرة النابليونية شرطاً أساسياً للحيلولة ،

دون انهيار الإمبراطورية ، واثبتت دعائم النظام الذى أراد نابليون أن ينتقل العرش بمقتضاه إلى ملك روما ، وأن تبقى من حق البيت البونا برتى وراثته الحكم فى فرنسا . وعلى ذلك فقد كانت (ثالثا) العناية بإعادة تنظيم الجيش أمرا لازما لاسيما بعد السكوارث التى كبدها خسائر فادحة فى الحملة الروسية والحرب الأسبانية ، ولأن الدول فى أوروبا تألبت الآن ضد فرنسا فى المحالفة الدولية السادسة ، من إنجلترا وبروسيا والولايات أو الإمارات الألمانية ، وأسبانيا والبرتغال وروسيا ثم السويد والنمسا . وذلك بعد أن تبين لها أنه قد بات ممكنا إنزال الهزيمة بجيوش نابليون (المظفرة) فاستصدر نابليون قراراً فى ٢٢ ديسمبر ١٨١٢ بتوقيع العقوبة على الآباء الذين يتمتعون بشتى الوسائل عن تقديم أبنائهم للتجنيد . واستصدر قراراً آخر فى إبريل ١٨١٣ بإنشاء أربعة فرق من فرسان الحرس الذين يجرى اختيار أكثرهم من الشبان أبناء الأغنياء فى الأقاليم ليتألف منهم الحرس الإمبراطورى . وإلى جانب هذا فإنه لما كان يجندو طبقة سنة ١٨١٣ قد تم تجنيدهم فعلا منذ أكتوبر ١٨١٢ ، فقد دُعيت للتجنيد الآن الطبقة التالية ، أى يجندو سنة ١٨١٤ على أساس تقديم تاريخ الطلب للتجنيدية حامين عن مواعده . وقد أشرفت الوصية على العرش ، ومجلس الوصاية على عملية التجنيد هذه الأخيرة خصوصا ، لاستحثاث الموظفين المسئولين على السرعة فى إنجازها . ولذلك فقد أعطى الجنود الشبان من هذه الطبقة لقب (المارى لويز) .

وإلى جانب ما تقدم كانت هناك (رابعا) استعدادات للتنظيم والعبئة من نوع آخر تتناول مسائل ذات أهمية اجتماعية . من ذلك على وجه الخصوص استصدار قرار صار مشهورا بتاريخ ٢٦ مايو ١٨١٣ ، بتنظيم استخراج الفحم الحجري من إقليم أو مقاطعة ميرث Meurthe بفرنسا — على حدودها الوسطى الشرقية — على أساس اشتراكى بإشراف الدولة ، حيث أنشئت جمعية للخدمة الاجتماعية تضم إليها الصناع والمستخدمين ،

تتخذ مقرها في (ليج) مركز المقاطعة الرئيسي ، وتتألف مواردها من إعانة تدفعها الحكومة ومستقطعات من أجور ومرتبات أعضاء الجمعية بنسبة اثنين في المائة ، وأتاوات يدفعها أصحاب المناجم بنسبة ٠,٥٠ / من جميع الأجور والمرتبات الدائمة التي يدفعونها . وتقوم هذه الجمعية بتوزيع الإعانات والمعاشات أى أن عملها كان تأمين العمال والمستخدمين ضد تقدم السن والتعطيل عن العمل ، والحوادث ، ثم المرض ، على أن يسمح بامتداد هذا النظام إلى أقاليم مناجم الفحم الأخرى ، وأن يشمل أصحاب الحرف الأخرى . ولم يمنع انتشار هذا النظام الاشتراكي ونجاحه غير انهيار الإمبراطورية النابليونية في الوقت الذي كان قد بدأ العمل به في أول مراحلها ولما يكاد يمض زمن كاف على البدء في تنفيذه .

وأما هذا الانهيار فقد جاء النذير به من ناحية روسيا . ذلك أن الفرنسيين بمجرد أن اضطروا إلى إخلاء روسيا الشرقية ، على أثر تهجيرهم من روسيا في الظروف التي سبق ذكرها ، حتى حضر من المنفى الوزير البروسي (ستين) لينضم إلى الجنرال يورك دي وارتنبرج ، ولينشئ في هذه المقاطعة حكما دكتاتوريا ، ويشرف على إعداد جيش قوى حسب النظام العسكري البروسي الجديد . ومن ناحية أخرى نجح (هاردنبرج) في إقناع الملك فردريك وليم الثالث - الذي كان من شيمته التردد دائما - بالذهاب إلى برسلاو في سيليزيا (٢٢ يناير ١٨١٣) ليجد بها على قدم الاستعداد جيشاً روسياً كبيراً من خمسين ألف مقاتل ، يتولى قيادتهم أعظم القواد البروسيين : شارنهورست وجنسيناو Gneisenau وكوسوتين Clauswitz وبلوخر Blücher وقد رفض هؤلاء خدمة الإمبراطور نابليون ، فاستمرت تنحياتهم عن العمل مدة ، حتى تولوا (الآن) القيادة وكان امتناعهم السابق عن خدمة نابليون من الأسباب التي جعلتهم يتولونها . وقد اتخذت عدة إجراءات لتنظيم هذا الجيش ، كانت موضع تفكير طويل ودراسة عميقة من مدة سابقة ، من ذلك أنه صدر قرار في ٨ فبراير ١٨١٣

يُحيز للقناصة المتطوعين من الجنود المشاة والفرسان ، أن يتحملوا أنفسهم نفقات تسليحهم وعتادهم ، في ١٦ فبراير صدر قرار آخر بوقف الإعفاء من الجندية طول مدة الحرب ؛ وقد كان وقف الإعفاء من الجندية هذا ، الذى لم يلبث أن صار معمولاً به بصورة نهائية ، الأصل الذى استند عليه نظام الخدمة العسكرية الإجبارية الذى عرفته بروسيا قبل غيرها من الأمم وفى ١٠ مارس (عيد ميلاد الملكة لويزا) ، أنشئ نظام الصليب الحديدى لتكريم كل أولئك الذين يمتازون بالبسالة فى ميادين القتال ضد العدو ؛ وذلك دون نظر للولد أو للنصب ، وفى ١٧ مارس صدر قرار بتأسيس وتنظيم الجيش المعد (للدفاع عن البلاد) Landwehr ، وفى ٢١ إبريل صدر القرار الخاص بقوات الدفاع المؤلفة من كل القادرين على حمل السلاح ، أى تعبئة الصالحين للخدمة العسكرية Landsturm وتلك كانت قوات « حرة » غير الجيش النظامى العادى ، وأقبل على الانضمام إلى صفوفها الفلاحون ، وأبناء الطبقة المتوسطة . وساهم النساء فى تزويد الجيش بحاجاته وتأسس هذه القوات المقاتلة « الحرة » بكل الوسائل وصرن يبعن مالهدين من مصوغات وحلى من أجل الانتصار فى الحرب المنتظرة « حرب التحرير » Befreiungskrieg وهى الحرب التى تاق لها الألمان ، وراحوا يعبرون عن ذلك الروح الوطنى ، أو الشعور القومى الجديد الذى أحيى فى صدورهم الأمل فى التخلص من السيطرة الأجنبية التى فرضها نابليون عليهم ، وحفزهم إلى التمسك فى مجهود وطنى متحد ، يهدف إلى غرض واحد هو إحياء الأمة الألمانية .

هذا الشعور القومى ، وهذه الرغبة القوية فى التحرير والخلاص عبر عنهما الألمان فى أغنياتهم ، وأناشيدهم ، وفى منشوراتهم العدائية ضد السيطرة أو الديكتاتورية للنابليونية ، وفى الكراسيات أو المنشورات التى أذاعوها من ذلك (أنشودة المزاهر والسيوف) للشاعر الألمانى كارل تيودور كورنر Körner الذى تطوع فى حرب التحرير ، وغنى لها ، ثم قتل

في ساحة الوغى ؛ بينما كان أرندت Arndt الذي سبق ذكره ، وهو : أستاذ بجامعة جريفزوالد Griefswald صاحب (أهازيج الحرب) ، والشاعر فردريك روكيرت Rückert وله أغان مشهورة ، وهنريك كلايست Kleist وغير هؤلاء . وقد عبروا جميعاً عن ذلك الشعور القومي الذي جاش في نفوس الألمان لمدة طويلة قبل انفجار الثورة في ألمانيا سنة ١٨١٣ للخلاص من السيطرة الفرنسية . ولقد سبق أن تحدثنا عن محاضرات (فيشته) Fichte ، في جامعة برلين ، التي تأسست في عام ١٨١٠ فقط . فقد ختم محاضراته يوم ١٩ فبراير ١٨١٣ بقوله : « إن هذه المحاضرات سوف توقف إلى أن تنتهي الحملة (أو الحرب) الحالية . وسوف نستأنف إلقاءها وقد تحررت بلادنا ، أو أن نلقى الموت في سبيل الحرية ، وكان لهذه العبارات دوى عظيم . وفي جامعة برلين كذلك ، اشتهر أستاذ آخر (شلايرماخر) Schleiermacher . بتحريك النفوس ، واستفزاز الأمة الألمانية للنضال ضد الرجل الذي يجب تعطيمه (نابليون) لأنه — على حد قول أرندت ، قد حطم الحرية وهدم صرح القانون .

ولقد كانت المفاوضات في كاليش Kalish بين القيصر اسكندر ، والقائد البروسي كنسيك Knesebeck (عن فردريك وليم الثالث ملك بروسيا) في ٩ فبراير ١٨١٣ . وكانت مفاوضات دقيقة ، لأن القيصر أراد إرجاع بولندا إلى روسيا والاحتفاظ بها تحت سلطانه ، ودفع بروسيا صوب الغرب في اتجاه سكسوفيا ونهر الراين ، بينما أرادت بروسيا أن تدعم أركانها في الشمال والشرق .

ثم استؤنفت المفاوضات في برسلاو . حيث حمل البارون انستيت Anstett إلى فردريك وليم رسائل من قيصر روسيا (٢١ فبراير) ، وانتهت المفاوضات إلى إبرام معاهدة برسلاو في ٢٧ فبراير ، ثم التصديق عليها في كاليش في أول مارس ١٨١٣ لإنشاء محالفة دفاعية هجومية ضد فرنسا ؛ وقد تعهد الطرفان بعدم الدخول في مفاوضات منفصلة مع العدو (فرنسا) (م ١٢ - البورجوازية)

لأجل عقد السلام ؛ وبأن يتخذوا بالاشتراك فيما بينهما الخطوات اللازمة للحصول على تأييد النمسا من جهة ، وعلى المعونة المالية من إنجلترا من جهة أخرى . وفى مادة سرية اتفق الفريقان على أن تعود بروسيا إلى ما كانت عليه حدودها فى سنة ١٨٠٦ على أن يكون لها من الأقاليم ما يربط بروسيا القديمة بأراضي سيليزيا . وقد ترك هذا الإجراء لروسيا احتمال إرجاع بولاندة تحت سيطرتها ودخل الروس برلين فى ١١ مارس ؛ وفى ١٥ مارس قابل القيصر الملك فردريك وليم فى برسلاو . وكان الوزير الروسى هاردنبرج عشية هذه المقابلة قد بعث إلى فرنسا بمذكرة يفسر فيها أسباب فصم العلاقات مع فرنسا ، وخروج بروسيا على الإمبراطور . وفى ١٧ مارس أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا وأصدرت قرار تأسيس وتنظيم جيش الدفاع عن البلاد (Landwehr) - الذى سبق الكلام عنه - ثم أذاع الكاتب الألمانى تيودور جوتليت هيل Hipple دعوته المشهورة لاستنهاض أمته للنضال ضد الأعداء (الفرنسيين) . وهى الدعوة أو النداء الذى يحدد بداية الثورة الألمانية - أو النهموض القومى ، والذى تجاوزت أصداؤه فى جميع أنحاء ألمانيا . فقد وجه (هيل) النداء للبراندنبرجيين ، والبروسيين ، والسيليزيين ، والبوميرانيين ، والليتوانيين ، الذين يعرفون أنهم تذوقوا مرارة العذاب سبع سنوات بتمامها ، والذين يعرفون ماذا يكون مصيرهم المحزن إذا هم لم ينهوا فى شرف واستبسال هذا النضال الذى بدأ الآن . وناشد (هيل) مواطنيه أن يذكروا آباءهم وأجدادهم ، والأجداد التى كانت لهم ، ليسترجعوها فى ميدان الجهاد من أجل تحرير الوطن ، بتحمل التضحيات التى لا يمكن أن توازى - مهما بلغت - كل تلك الأهداف المقدسة التى يجب عليهم أن يحاربوا من أجلها ، وأن ينتصروا للفوز بها ، إذا شاءوا إقامة الدليل على أنهم دائماً أبدأ بروسيون وألمان .

ولقد أصدر القائد الروسى وتجنستين بمجرد دخوله إلى برلين نداء مشابها يدعو كل شعوب ألمانيا لحل السسلاح ، استمله بقوله : « الحرية

أو الموت، ثم أخذ يوجه الكلام « للسكسونيين والألمان، قائلاً : إن كل اعتزاز بالأصول العريقة قد انتهى وطويت سجلات النبلاء باقتهاء سنة ١٨١٢، لأن أعمال جدودنا المجيدة قد طمسها الإهانات التي لحقت بأحفادهم، ولكن ثورة ألمانيا ونموضها سوف يتولد منها أسرات نبيلة جديدة، وهي وحدها التي سوف تعيد للأجداد المجد الذي فقدوه، وثورة ألمانيا هي التي جعلت في صفوف الجيش البروسي « يقف جنباً إلى جنب ابن العامل وابن الأمير » .

وفي برسلاو أبرم الوزير البروسي (ستين) مع الكونت نسلرود Nesselrode ممثل القيصر اتفاقاً في ١٩ مارس ١٨١٣ بشأن تنظيم الإدارة والحكومة في الأقاليم الألمانية التي يصير استرجاعها من نابليون، وذلك بإنشاء خمس دوائر إقليمية كبيرة للإدارة العسكرية تحت نوع من الحكم، لوحظ فيه أن يكون حلاً وسطاً بين الميول والاتجاهات المحلية الإقليمية، لعدم إثارة مخاوف الملوك والأمراء الألمان، واحتراماً لرغباتهم، وبين المبادئ التي تهدف للوحدة والتي اعتنقها (ستين) نفسه. وفي ٢٥ مارس أصدر القائد الروسي (كوتوزوف) منشورات تحدث فيها إلى الشعب الألماني، ليس عن الاستقلال وحده وحسب للخلاص من السيطرة الأجنبية (الفرنسية)، بل عن الحرية كذلك، أي تمتع الشعب الألماني بكل حقوقه المشروعة، والتي كانت قد طمسها الديكتاتورية النابليونية .

ذلك كان الحال في بروسيا — التي أدت ثورتها القومية إلى إعلان الحرب على الإمبراطورية الفرنسية، فإذا كان الموقف في الدولة الألمانية، الكبيرة الأخرى، وهي النمسا ؟

لقد دأب المؤرخون الألمان دائماً على اعتبار مترنخ الوزير النمساوي، صنوا للوزير البروسي (ستين)، في شدة الإخلاص للوطن، وغمر المؤرخون الألمان الوزيرين بصنوف المديح والإطراء. وانعقد الرأي على

أن مترنخ ، تحت ستار المحالفة مع فرنسا - منذ الزواج النموى وبسببه - كان لا يعمل إلا لتحطيم السيطرة الفرنسية ، وإجبار فرنسا على التراجع والإنكماش داخل حدودها « الشرعية » ، وإعادة التوازن إلى أوروبا ، وهو التوازن الذى هدمه نابليون بفتوحاته الواسعة وقد تحدثنا فيما سبق عن الوساطة التى عرضها مترنخ « للتدخل » مع روسيا من أجل الوصول إلى « معاهدة طيبة » للسلام بينها وبين فرنسا أثناء الحملة الروسية (١ نوفمبر ١٨١٢) ، وشرحنا غرض مترنخ الحقيقى من هذه الوساطة ، فعاد مترنخ الآن يقترح الوساطة مرة أخرى ، بأن أوفد إلى باريس الكونت بوبنا Bubna ، يعرض التدخل مع أعداء فرنسا ، وغرضه الصحيح فى هذه المرة ، التغلب على شكوك نابليون ومخاوفه من اتفاق الهدنة الذى أبرمه شوارزنبرج مع الجنرال كوتوزوف فى (زيتش) فى يناير ١٨١٣ ؛ ثم من ناحية المرشال شوارزنبرج نفسه الذى كان قد أرسل فى سفارة غير عادية لدى حكومة نابليون فى باريس . وفى الوقت نفسه بعث مترنخ رسولا إلى لندن ، البارون وينزبرج Wessenberg متخفياً ويحمل تعليمات بتاريخ ١٨ فبراير لم يلبث أن أبلغها إلى وزير الخارجية الإنجليزية لورد كاسلريه Castlereagh فى ١٣ مارس ، وقد أتبعها مترنخ ، بعد معاهدة كاليش بين روسيا وبروسيا بتعليمات أخرى بتاريخ ١٠ مارس ، وصلت وينزبرج يوم ٢٤ أبريل ، ومن ناحية أخرى عرض السفير الفرنسى الجديد فى فيينا الكونت نابون Narbonne والذى خلف (أوتو) مشروعاً لتنظيم وسط أوروبا (٢٩ مارس) على أساس سيطرة نمسوية بدلا من النظام الرومى - البروسى الذى كانت معاهدة كاليش تمهد له ، فيتم تقسيم بروسيا ، وتنازل النمسا سيليزيا التى فقدتها من أيام حرب الوراثة النمسوية (صلح برسلو ١٧٤٢) . ولكن مترنخ عارض هذا المشروع باقتراح المبادئ التى رآها ضرورية لإعادة التوازن السياسى إلى أوروبا ، وفخاها تنازل فرنسا عن فتوحاتها والأملاك التى ضمتها إليها لإقامة صرح إمبراطوريتها ، والتنازل عن سياسة

الحصار القارى وإلغاء نظامه ، والمحافظة على كيان بروسيا كملك لم تفقد شيئاً من أراضيها ومنتحدة اتحاداً وثيقاً مع النمسا التى لا ترغب فى توسيع حدودها ، وعلى ذلك فإن نابليون عندما استقبله الإمبراطور النمساوى فرنسوا الأول بعد أيام قليلة (فى ٢٣ إبريل) لم يلق أى ترحيب ، بل كان استقباله يبرود كثير . ومن جهة أخرى فإن السفير النمساوى شوارزنبرج . الذى ذكرنا أنه موفد فى سفارة خاصة لدى نابليون وكان يحمل مقترحات مشابهة ، لم يجرؤ عند مقابلة الإمبراطور (فى ٩ إبريل) على إبلاغها له .

وفى ١٥ إبريل ١٨١٣ غادر نابليون باريس ، فى طريقه بكل سرعة إلى ماينتز ومنها إلى إرفورت ، ليتولى قيادة جيشه . وكان الحلفاء قد زحفوا من (الأودر) صوب نهر الإلب ، ثم بعد عبور هذا النهر الأخير أخذوا يتقدمون نحو نهر السال الذى تقع خلفه وعلى مسافة منه إرفورت ، وكانت خطة الفرنسيين حشد قواتهم فى جيشين : أحدهما بقيادة يوجين بوهارنيه ، يحتل نهر السال ، والآخر يضم ناى ، وأرديتو ، ومارمون ، يأتى من الجنوب حتى يتلاقى الجيشان فى سيرهما . وفى ٢ مايو وقع أول اشتباك بين الفريقين فى سهول (لوتزن) Lutzen وكان انتصاراً كاملاً ، - كما وصفه نابليون لزوجته ماري لويز - أحرزه الفرنسيون على القوات الروسية البروسية بقيادة وتجنستاين ، الذى عهد إليه بالقيادة العامة بعد وفاة كوتوزوف ، ولو أن هذا النصر كلف (الجانبين) ثمناً غالياً ، وطارد الفرنسيون العدو المتقهقر ، والذى وجد السلامة فى الانسحاب السريع فى كل مكان . وفى ٨ مايو دخل نابليون (درسدن) Dresden حيث وافاه بها ملك سكسونيا العجوز فردريك أوجستوس الأول الذى ضاعته معه مساعى مترنخ وبقى على ولائه للإمبراطور حتى النهاية ، وقد أعاده نابليون الآن إلى عرش مملكته .

وتزايد تدمير نابليون من صهره فرنسوا إمبراطور النمسا ، وتزايدت شكوكه من ناحية مترنخ ، وغضبه منه . ووصفه بأنه رجل مكابد ومؤامرات . وقد جاء (الكونت بوبنا) لمقابلة نابليون في درسدن (١٦ مايو) ليعرض عليه الشروط التى تراها النمسا ضرورية «لوساطتها» بين الفريقين المتقاتلين : إنهاء وحل غراندوقية وارسو ، والتنازل عن الفتوحات وكل الاملاك التى للإمبراطور فى ألمانيا ، وإرجاع المقاطعات الليرية إلى النمسا . ورفض نابليون هذه الشروط ، وأوضح للكونت بوبنا «أن أحداً لا يستطيع أن يأخذ من الفرنسيين شيئاً بضرب العصا» ، وأنه — أى نابليون — لن يتنازل عن شيء إطلاقاً من كل تلك الأقاليم التى صارت دستورياً متحدة أو مندمجة فى فرنسا ، وأن الشرف يمنعه من فعل شيء من ذلك ، وأن النمسا على كل حال لم تكن أقوالها صريحة ، أو تنهى عن أغراضها الحقيقية . فالتسويين بدأوا بمطالبته بإرجاع المقاطعات الليرية ، ولكنهم سوف يطالبونه بعد ذلك بإخلاء البندقية ، ثم ميلان ، ثم تسكانيا ، ثم إنهم سوف يرغمونه على القتال معهم والدخول فى حرب ضدهم . وقال نابليون : ومن الأفضل إذاً أن نبدأ بالقتال من الآن . وهكذا لم تسفر عروض الوساطة النمساوية عن شيء فى صالح السلام .

وزحف الإمبراطور من درسدن للالتحام مع العدو الذى حشد قواته فى موقع حصين إلى ما وراء بوتزن Bautzen ، وهنا دارت رحى معركة حامية ، يومى ٢٠ ، ٢١ مايو ١٨١٣ تشتت فيها جيش (وتجنستين) ، وقتل فى أثناءها (ديروك) Duroc ، وفى ٢٢ مايو أكمل الاشتباك الذى حصل فى (ورشن) Wurschen النصر الذى أحرزه نابليون على الجيش الروسى البروسى ، واستطاع أن يقول : «لعل فى هذا النصر ما يجعل الوزارة فى فيينا تقلل من أطماعها» . ذلك أنه قد ترتب على هذا النصر أن تم طرد العدو من سكسونيا ، وإن أمكن غزو وإخضاع نصف سيليزيا ، ثم إعادة جيروم بوناپرت إلى العرش فى وستفاليا ودعم سلطان (دافو) فى همبورج .

ولكن العدو لم تيثسه هذه الانهزامات فقد تقهقر الروس والبروسيون إلى شفايدنيتز Schweidnitz في (سيليزيا) ليعيدوا تنظيم قواتهم ، وحيث وصلتهم النجدة من السويد وأمكنهم الحصول على إعانات مالية جديدة من إنجلترا .

واستمر مترنخ في دور التمويه الذي دأب عليه من بداية هذه الحرب خصوصاً . فهو يكتب أن الانتقال من الحياد إلى الحرب أمر يتعذر حصوله إلا عن طريق الوساطة المسلحة أي الإرغام ، وصار يعتقد بعد واقعة (بوتزن) أن الفرصة قد صارت مواتية لأن يعرض على نابليون إبرام الهدنة التي تمهد لاجتماع مؤتمر ينظر في شروط الصلح لمقد السلام العام . ووافق الإمبراطور على الهدنة التي وقع عليها في بليزويتز Pleswitz في ٤ يونيه ١٨١٣ ، وكانت مدة هذه الهدنة حوالي شهرين تنتهي في يوم ٢٨ يوليو .

أما نابليون فقد وصل إلى درسدن في ليل ٩ - ١٠ يونيه ليقتضي بها وقت الهدنة . وحيث جلب إليها جوقة الكوميدي فرانسيز . وفي ٢٥ يونيه وصل مترنخ . وفي ٢٦ يونيه ، اليوم التالي لوصول مترنخ كانت المحادثة المشهورة التي صاح أثناءها نابليون ، بعد أن تبين له من « تمويه » الوزير النمساوي وخداعه ، أن النمسا لا محالة منضمة إلى أعدائه : لقد كان من الحق البالغ أن أتزوج أميرة نمساوية ولقد كتب نابليون إلى زوجه ماري لويز في أول يوليو ، يصف مترنخ بأنه رجل مكائد ومؤامرات ، وأنه أساء النصيح « للأب فرانسوا » والدماري لويز وصهره . ثم كتب لها مرة ثانية في ٧ يوليو : أن من الممكن الوصول إلى إبرام السلام العام لو أن النمسا امتنعت عن الصيد في الماء العكر ؛ وأن الإمبراطور فرانسوا تخدوع بوزيره مترنخ الذي رشاه الروس وابتاعوه بأموالهم . والذي يعتقد أن السياسة هي القدرة على نسج الأكاذيب .

وكان نابليون محقاً في حذره من مترنخ ونقمة عليه ، وفي توقعه

كذلك أن تنضم النمسا إلى المحالفة القائمة ضده . ذلك أن مفاوضات لم تلبث أن قامت بين النمسيين وبين الروس والبروسيين ، انتهت بعقد اتفاق في رايشنباخ Reichenbach بين الأطراف الثلاثة في ٢٧ يولية ١٨١٣ ، وكان في رايشنباخ أن تعهدت إنجلترا منذ ١٤ ، ١٦ يولية بدفع إعانة شهرية قدرها ١٧ مليوناً لبروسيا ، ٣٣ مليوناً لروسيا لاستمرار الحرب . ولكن تنفيذ هذا الاتفاق كان معلقاً على رفض نابليون وساطة النمسا بينه وبين الروس والبروسيين ؛ وعندئذ يكون غرض الحلفاء الثلاثة (روسيا ، وبروسيا ، النمسا) أن تعود حدود النمسا إلى ما كانت عليه في سنة ١٨٠٥ ، وأن تطالب بإخلاء كل ألمانيا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، وهولندا .

ولكن مترنخ الذى توسط في عقد هذا الاتفاق ، كان لا يطمئن لنوايا القيصر - وكما كان ذلك رأيه - بينما اعتقد أن في وسعه في الوقت نفسه الوصول إلى اتفاق مع نابليون . فقابلته في درسدن ، بحيث وصل إليها يوم ٢٥ على نحو ما ذكرناه ، وعرض نابليون عليه المقاطعات الليرية في نظير بقاء النمسا على الحياد ، الأمر الذى رفضه مترنخ ، عندما أصر على فرض وساطة النمسا بين الجانبين المتقاتلين لإبرام الصلح بينهما ، أو أن النمسا إذا رفضت وساطتها سوف تنضم حتماً إلى الحلفاء ضد فرنسا . مما جعل نابليون يصف نفسه بالحق البالغ لأنه تزوج من أرشيدوقة نمسوية . على أن نابليون في ٣٠ يولية لم يلبث أن غير موقفه ، وقبل الوساطة التى عرضها مترنخ أيضاً . وامتد أجل الهدنة إلى يوم ١٠ أغسطس .

وأراد نابليون كسب الوقت فلم يصدر تعليماته إلى (كولينكور) إلا يوم ٢٨ يوليو ، وقد نصت هذه على المطالبة بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، ورفض نابليون أن يزوده بسلطات التعاقد الكاملة . وعلى ذلك فقد رفض مفوضو الحلفاء عند وصول (كولينكور) إلى براج Prague المكان المعد لعقد المؤتمر - في ٢٨ يوليو المفاوضات معه ، وبعثوا به إلى مترنخ ، الذى تمسك بشروط هدنة بليزويتز ، وأصر على قبول

نابليون لمقدمات الصلح التي يريد لها الحلفاء ، وعندئذ (في ١٣ أغسطس) وافق نابليون على إخلاء غراندوقية وارسو ، وتمسك بدانزج ، ورضى بإعادة ملكة بروسيا على شرط تعويض ملك سكسونيا (حليفه) عن الأراضي التي سوف يفقدها بأراض أخرى عدد سكانها نصف مليون نسمة . كما تنازل نابليون عن المقاطعات الليرية ، ماعدا تريسته ، وإستريا Istria ولكن عندما وصلت عروض نابليون هذه إلى المؤتمر (أى في ١٣ أغسطس) كان وصولها بعد قوات الوقت ، لأن كاسلريه الذي شجعه انتصار ولنجتون الخامس في أسبانيا على الفرنسيين في واقعة فيتوريا Vittoria (في ٢١ يونية ١٨١٣) لم يلبث أن طالب بالاحتفاظ بصقلية لفردينند الأول ملك نابولي ، واشترط أن ينال برنادوت (في السويد) كل ماوعده الانجليز به وعهد مترنخ إلى إعلان اتهام المؤتمر - مؤتمر براج - الذي سماه نسلرود (بالمؤتمر السخري أو الاستهزائي) Congrès dérisoire . وفي ١٢ أغسطس أعلن الحرب على فرنسا .

وكانت جيوش الحلفاء ثلاثة : جيش الشمال بقيادة برنادوت ، وجيش سيليزيا بقيادة بلوخر ، وجيش بوهيميا بقيادة شوارزنبرج . وأفاد الحلفاء من مشاورات وخبرات اثنين تركا صفوف الفرنسيين لخدمة العدو أحدهما جوميني Jomini وهو سويسرى كان رئيس أركان حرب القائد ناى ، والثانى مورو Moreau الذى عاد من الولايات المتحدة الأمريكية بناء على طلب القيصر . وقد نصح (مورو) بعدم الاشتباك في معركة مع نابليون نفسه ، وبدلاً من ذلك الالتحام مع قواده ، حتى إذا انهزم هؤلاء ، سهلت هزيمة نابليون وإجباره على التقهقر ، ثم إملاء شروط الصلح عليه في باريس . والذي حدث في هذه الحملة (حملة ١٨١٣) أن اشتبك الفريقان في سلسلة من المعارك ، فانهزم شوارزنبرج في معركة درسدن في ٢٧ أغسطس أمام نابليون . ولكن الحلفاء سجلوا انتصارات على قواد نابليون ، فانتصر برنادوت على جيش أودينو Oudinot في جروس بيرين Gross-Beeren

فى ٢٣ أغسطس ، وانتصر بلوخر على ماكدونال فى كانزباخ Katzbaeh
فى ٢٦ أغسطس ، وانتصر الروس على القائد فاندام Vandamme فى كالم
Kulm فى ٢٩ - ٣٠ أغسطس ؛ وانهمزم (ناي) فى دينويتز Dennewitz
فى ٦ سبتمبر .

ثم إن الحلفاء (روسيا ، بروسيا ، النمسا) بادروا بدعم المحالفة الثلاثية
فى تپليتز Teplitz فى ٩ سبتمبر . وفى ٣ أكتوبر انضمت انجلترا إلى المحالفة
وفى ٨ أكتوبر أبرمت معاهدة ريد Reid للتحالف بين بياريا والنمسا ،
وبمقتضاها خرجت بياريا من اتحاد الراين وتعدت بضم قواتها قورا إلى
جيوش الحلفاء . وفى ٩ أكتوبر حصل الاتفاق بين انجلترا والنمسا ، ومدت
الأولى الثانية بإعانة مالية كبيرة لتغطية نفقات الحرب . وفى ٢٣ أكتوبر ،
خرجت ورتمبرج على نابليون ، وانضمت إلى المحالفة .

وما أن تلقى الحلفاء نبذات جديدة من روسيا (٥٠,٠٠٠) بقيادة
بنينجسن ، حتى زحفوا مرة أخرى على سكسونيا فى ٣ أكتوبر ، واتخذوا
مواقعهم على الضفة اليسرى لنهر الإلب . وكان من الواضح أن خطة الحلفاء
هى حشد قواتهم فى سهول ليبزج Leipsig فى مؤخرة الفرنسيين حتى يقطعوا
عليهم خط الرجعة عند تقهقرهم إلى فرنسا .

واضطر نابليون بسبب خروج بياريا من اتحاد الراين من جهة ، ولأن
الحلفاء حاولوا قطع خطوط مواصلاته مع نهر الراين ، إلى الارتداد
والزحف على ليبزج . فبلغها يوم ١٥ أكتوبر على رأس جيش من (١٦٠,٠٠٠)
مقاتل ، ومع أن هذا كان جيشا ضخما فإنه كان ينقص كثيرا عن عدد قوات
الحلفاء الذين حشدوا فى ميدان المعركة فى ليبزج ما لا يقل عن (٣٢٠,٠٠٠)
وفى المعركة التى دارت بين ١٦ ، ١٩ أكتوبر والتى عرفت باسم (حرب الأمم)
انهزم نابليون ، وكان من عوامل هذه الهزيمة ، وصول قوات جديدة فى يوم
المعركة الأول بقيادة برنادوت وكولوريدو Coloredo وبنينجسن Bennigsen

(السويد ، النمسا ، روسيا) ، بينما لم يكن في وسع نابليون الاعتماد على أية نجيدات لتقوية جيشه . وقد أدرك نابليون خطورة الموقف ، فعرض في مساء اليوم نفسه (١٦ أكتوبر) مقترحات للاتفاق على هدنة تمهيدا للمفاوضة من أجل الصلح ، ورفض الحلفاء مقترحاته عندما تعهدوا فيما بينهم بعدم الدخول في أية مفاوضات مع الإمبراطور إلا بعد أن يكون آخر جندي فرنسي قد انسحب من الأراضي الألمانية حتى نهر الراين ، وعلى ذلك فقد استوقف القتال يوم ١٨ أكتوبر . وكانت معركة حامية ، انتصر فيها الحلفاء بسبب تفوقهم العددي ، وقدرتهم دائماً على تعويض خسائرهم في الرجال ، ولأن جنود سكسونيا وورتمبرج وعددهم اثني عشر ألفاً ، تخلوا عن نابليون أثناء اشتداد المعركة وغادروا صفوف جيشه لينضموا إلى قوات برنادوت ، وانهمز نابليون وتقهقر جيشه إلى إرفورت (صوب الغرب) ، وكانت عملية التقهقر هذه مشوبة باختلال النظام لعدم وضع خطة محكمة لها ، وعندما عبر الجنود الجسر الوحيد من بين عدد من الجسور كان نابليون قد أمر بإقامتها على نهر السيتير Elster لم يلبث أن تحطم تحتهم ، وكان من بين الخرفي القائد البولندي (بونيا توسكي) وفي صباح اليوم التالي (٩ أكتوبر) وجد الحلفاء ميدان المعركة خالياً وتأكد لهم أنهم كسبوا المعركة .

وفي إرفورت التي وقف فيها الإمبراطور يومين ، استطاع نابليون جمع ثمانين ألف جندي ، استعداداً لاستئناف التقهقر صوب فرنسا ، والزحف على هناو Hannau لعبور المين Main أحد فروع نهر الراين ، ولما كان الجيش البفاري بقيادة الجنرال ريد Wrede قد اتخذ مواقعه عند هناو لئمنع الفرنسيين من عبور النهر ، فقد اشتبك الفريقان في معركة حامية يوم ٣٠ أكتوبر ، انتصر فيها الفرنسيون انتصاراً حاسماً ، وتمكن الإمبراطور من متابعة السير بكل سرعة صوب الراين الذي عبره مع جيشه عند ماينز Mainz يوم ٢ نوفمبر .

وعند ماينز ترك الإمبراطور الجيش الذى بلغ عدده الآن أقل من ٧٠ ألف مقاتل وحسب ، وأسرع هو فى العودة إلى عاصمته ، فغادر القصر الملكى فى ماينز يوم ٧ نوفمبر ووصل إلى سان كلو فى ٩ نوفمبر .

ولم يكن تقهقر الإمبراطور من ألمانيا كل الهزيمة التى لحقت به وبالإمبراطورية ، فقد انكمشت حدود هذه الإمبراطورية فى كل نواحيها الأخرى . فى أسبانيا حيث انتصر ولنجتون — كما ذكرنا — على قوات جوزيف بوناپرت فى واقعة فيتوريا فى ٢١ يونية ١٨١٣ ، اضطر الفرنسيون إلى الانسحاب منها ، بعد أن قررت واقعة فيتوريا مصير حكومة (أو ملكية) جوزيف بوناپرت قصيرة الأجل . فإنه لم يمض أسبوعان على هذه الواقعة ، حتى كان ولنجتون مستوليا على كل الحدود الأسبانية الشمالية الغربية من رونسيسفال Roncesvalles إلى مصب نهر البيداسو Bidassoa ، ويقف على حصار قلعة سان سباستيان San Sebastian على الشاطئ وبامبيلونا Pampeluna فى الداخل . وبدأ المارشال سولت الذى تولى القيادة العامة الآن ووصل إلى بايون فى ١٣ يوليو ، يعمل لتخليص بامبيلونا ، فحصلت معارك يائسة بين ٢٥ يوليو وأول أغسطس عند عمرات البرانس فى رونسيسفال ومايا Maya انتهت بارتداد سولت إلى ما وراء الجبال فى الأراضى الفرنسية ، ثم إن سان سباستيان لم تلبث أن سقطت فى أيدي قوات ولنجتون فى ٣١ أغسطس ، وعبر الإنجليز نهر البيداسو يوم ٧ أكتوبر ، وفى ٣١ أكتوبر وبعد حصار عنيف وطويل سلبت بامبيلونا للأسبان . وهذا فى حين أن ولنجتون نفسه استطاع السيطرة على كل الأقاليم الشمالية الغربية خلف البرانس ، وفى الأراضى الفرنسية حتى أبواب مدينة بايون نفسها . وكان القائد الفرنسى الآخر (سوشيه) Suchet قد أخلى هو الآخر فالنسيا Valencia على الشاطئ الشرقى ووصل إلى نهر البيداسو منذ ٢ يوليو ، وعلى ذلك ، ولما لم يعد يحتل الأراضى الأسبانية جندى فرنسى واحد اضطر نابليون إلى إبرام

معاهدة فالنسيه Valençay (فرنسا) في ٨ ديسمبر ١٨١٣ وبموجبها استرجع الملك فردتند السابع عرش أسبانيا .

ومن ناحية حدود الآلب — أى فى إيطاليا — حارب يوجين بوهارنيه النمسيين ، الذين صاروا خطرا يهدد سلطان الفرنسيين فى إيطاليا إذ أنهم احتلوا المقاطعات الليرية ، ثم بدأوا يزحفون الآن عن طريق نهر الدراف Drave والتيروول ، وقد ساعدتهم على ذلك انتفاض بفاريا على الفرنسيين فى الظروف التى عرفناها . فتقهقر يوجين على نهر الأديج ، ومع ذلك فقد اشتبك مع النمسيين فى معركة عند كالديرو Caldiero فى ١٥ نوفمبر ١٨١٣ وانهزم عليهم ولكنه كان نصرا لا جدوى منه ولا طائل تحته . فقد احتل النمسيون الرومانا Romagna والمقاطعات الوسطى من الولايات البابوية (Marshes) وكان (مورا) قد ترك نابليون فى إرفورت ليعود إلى عاصمة ملكه فى إيطاليا ، وبمجرد وصوله إلى نابولى بدأ المفاوضات مع البرنس مترنخ ليحصل من النمسيين على اعتراف بمملكته فى نابولى لقاء أن ينضم هو للحلفاء ضد نابليون ، ورحب النمسيون برسول مورا فى فينا ، ولم يوجل « الحياة » بعض الوقت إلا محاولات الإنجاز الذين أرادوا أن يعيدوا الأسرة المالكة السابقة (البربون) والمقيمة فى بليرمو بجزيرة صقلية إلى العرش فى نابولى . فقد احتفظ الإنجليز للملك فردتند ملك نابولى السابق بكل حقوقه وطالبوا بإرجاع جيتا إليه ، وأظهروا استعدادهم لإزالة خمسة وعشرين ألف رجل فى إيطاليا ، فأغضب ذلك (مورا) ، وجعله ينضم إلى نابليون . ولكنه عاد للمفاوضة مع مترنخ الذى عقد معه معاهدة صلح ومخالفة فى ١١ يناير ١٨١٤ تضمن لمورا عرش نابولى فى نظير أن يضمن مورا عرش صقلية للملك فردتند الرابع .

ومن ناحية الحدود الشرقية (الراين) فقد أخليت هولنده ، وتآلفت بها حكومة مؤقتة أعلنت استقلال (الولايات المتحدة الهولندية) فى ٢١ نوفمبر ١٨١٣ . وفى ألمانيا لم يهددها غير الحاميات الموزعة فى المدن

الألمانية الكبيرة - فى درسدن ، ويتنبرج ، مجدبورج ، ستيتن Stettin ، كاسترين Custrin جلوجو Glogau . وقد صمد القائد الفرنسى راب Rapp فى الدفاع عن دانزج سبعة شهور . ولم يبق غير (دافو) فى همبورج التى عجز الحلفاء عن إخراجه منها ، فلم يسلم (دافو) المكان إلا بعد سقوط الإمبراطورية ، وبناء على أوامر رسمية من الملك لويس الثامن عشر حين عودة البربون إلى فرنسا .

ولم يكن الحلفاء وخصوصاً مترنخ ، جادين فى إبرام السلام ، ولذلك فقد عمد مترنخ إلى تدبير ما صار يعرف باسم « حملة السلم » ، والتى كان غرضه من إثارتها خديعة الرأى العام وكسبه إلى جانبه ، باعتبار أنه (والحلفاء) يرغبون حقيقة فى عقد الصلح مع نابليون . واستخدم مترنخ لهذا الغرض الوزير الفرنسى السابق لدى حكومة سكسونيا الكونت سانت إينان Saint-Aignan وكان أسيراً فى (فايمار) Weimar أثناء الحملة الماضية ، وكان موجوداً (الآن) فى فرانكفورت التى اتخذها الحلفاء مقراً عاماً لهم (أول نوفمبر ١٨١٣) . فعرض بواسطة على نابليون شروط الصلح على أساس انكماش فرنسا إلى حدودها الطبيعية « الألب والراين والبرانس » ، واستقلال ألمانيا ، وهولنده وإيطاليا ، (عن فرنسا) ، مع التحفظ فيما يتعلق بالأراضى النمساوية . ثم إرجاع البربون إلى الحكم فى أسبانيا ، ولم يرد شيء عن ملكة نابولى ، ومع أن هذه كانت شروطاً قاسية فقد اعتبرها كل من هاردنبرج ، وبلونجر ، وكاسلريه غير كافية « للاتهام من نابليون » .

ويعزو المؤرخون الفرنسيون السبب فى إخفاق محاولة عقد الصلح على أساس هذه الشروط نفسها إلى مترنخ الذى لم يكن نجاداً حتى فى هذه الشروط « المتطرفة » ، فقد أجاب نابليون على هذه العروض بواسطة وزير خارجيته ماريه Marot منذ ١٦ نوفمبر ، بأنه مستعد لإرسال (كولينكور)

إلى منهيم Mannheim للمفاوضة ولكن مترنخ في ٢٥ نوفمبر تمسك بأن من الضروري أولاً أن يعلن الإمبراطور رأيه في القواعد العامة، التي يقوم عليها الصلح. وأجاب (كواينكور) في ٢ ديسمبر بأن الإمبراطور قابل للقواعد العامة التي عرضت عليه، لتكون أساساً لمفاوضات الصلح. ويرى الكتاب الفرنسيون في تعيين كواينكور وزيراً للخارجية، وهو من أنصار السلام، محل الوزير السابق (ماليه) وهو من أنصار الحرب، دليلاً على رغبة نابليون الصادقة في إبرام الصلح، وعلى القواعد التي عرضت عليه. ولكن الحلفاء (ومترنخ) غداة جواب كواينكور، كانوا قد اتخذوا من دعوى عدم مجيء هذا الجواب بالسرعة اللازمة ذريعة لإصدار منشور في ٤ ديسمبر يحملون فيه نابليون مسؤولية فشل المفاوضات، ويحاولون أن يفصلوا بين الإمبراطور وبين فرنسا، ويعرضون الصلح من جديد على فرنسا: (السلام مع الأمة الفرنسية، والحرب ضد نابليون).

ولكن هذه كانت مناورة خاسرة، لأن سواد الفرنسيين بقوا على ولائهم للإمبراطور بالرغم من قوانين التجنيد واستطالة الخدمة العسكرية، ولكن الطبقات العليا لم تكن راضية عن الحالة التي وصلت إليها فرنسا. وراح كثيرون وعلى نحو ما توقع مترنخ يحملون الإمبراطور مسؤولية فشل الصلح، لاسيما وقد جاءت متأخرة موافقته على (مقترحات فرانكفورت) — وهي العروض التي أراد الحلفاء (ومترنخ) أن تكون قواعد للصلح المنتظر. وذلك أن (لوبران) دوق بيا كنزا، والحاكم الفرنسي في هولندا، كان قد اضطر منذ ١٦ نوفمبر إلى إخلاء أمستردام، وقامت الثورة في اليوم التالي (١٧ نوفمبر) في لاهاي، وأقام الهولنديون بها حكومة بادرت بطلب المعونة من إنجلترا، ودعوة أمير أورانج، الذي بادر بإجابة ملتمسهم بكل سرعة، لتسلم أزمة الحكم في هولندا. وكان انكماش الحدود الفرنسية الشمالية الشرقية بهذه الصورة أهم سبب جعل الحلفاء يصدرن منشور ٤ ديسمبر السالف الذكر.

وأما المتنمرون من أهل الطبقات العليا الفرنسية ، والذين تقصوا على الإمبراطور لأنه أضاع - في زعمهم - فرصة إبرام السلام العام ، فقد ضموا إلى صفوفهم فريقاً من الوزراء والموظفين الذين خدموا النظام القائم من زمن طويل ، وأهل الطبقة المتوسطة العالية ؛ حتى إن الملكيين الذين كان الإمبراطور قد قضى عليهم تماماً منذ عشر سنوات مضت ، سرعان ما بدأوا يرفعون رءوسهم ويحيكون المؤامرات ، ثم عمد جماعة من كبار الشخصيات للتآمر ضد النظام القائم ، وكان على رأس هؤلاء (تاليران) .

وأبدى نابليون منذ وصوله إلى باريس نشاطاً عظيماً ، فهو يعمل لاستنهاض الهمم وإشاعة الثقة في النفوس لمعالجة النزول الذى حصل فى الأوراق المالية ، والذى كان قد بدأ عقب الحملة الروسية ؛ ويصدر التعليمات لتجنيد الفئات التى لم تكن قد بلغت دور الاقتراع والخدمة العسكرية ، ويفرض الضرائب باسم إمداد الحرب بالمعونة المالية . وفى ١٩ ديسمبر ١٨١٢ يدعو المجلس التشريعى للاجتماع ، فى جلسة يحضرها الإمبراطور وفى حضور مجلس الشيوخ (السناتو) ومجلس الدولة ، ليعرض على أعضاء هذه الهيئات جميعاً ما قام به من جهود من أجل السلام العام ، وليعبر عن ثقته فى أن الفرنسيين لن يترددوا عن التضحيات الضرورية إذا لزم الأمر ، وقد تألفت لجنة من خمسة أعضاء لتفحص الرسائل والتقارير الدبلوماسية ، وفى ٢٩ ديسمبر أعدت هذه اللجنة تقريراً عن الموقف فى ضوء هذه المراسلات الدبلوماسية جاء فيه أن الواجب يقتضى أن يكون الغرض الأورحد من الحرب فى المستقبل « استقلال الشعب الفرنسى وسلامة أراضيه » وأنه لإشاعة روح التوثب فى صفوف الجند المحاربين يجب على الإمبراطور أن يقوم بتنفيذ القوانين التى تسكفل للفرنسيين حقوقهم فى الحرية وتؤمنهم على سلامتهم وأملاكهم ، والتى تضمن للأمة ممارسة حقوقها السياسية فى حرية تامة . ولكن الإمبراطور منع طبع التقرير وإذاعته لما فيه من تعريض ظاهر بحكومته من جهة ، وبالسياسة التى أدت فى نظرا المتنمرين ،

- وأكثرهم من أعضاء هذه الهيئات التي جمعها لينال منها تأييداً لسياسته ، وموافقة على مواصلة الحرب - إلى الدخول في حروب أنهكت قوى الأمة ، وأضاعت فرص السلام العام ، وعلى ذلك فقد حل الإمبراطور المجلس التشريعي (٢٠ ديسمبر) ، وجاء في خطابه الموجه إلى أعضاء هذا المجلس : أنه كان في وسعهم أن يسدوه صنيعاً طيباً ولكنهم لم يفعلوا إلا إلحاق الضرر به ؛ وأنهم لا يمثلون الشعب في حين أنه هو الذي يمثل هذا الشعب ؛ ولقد دعت الأمة أربع مرات ليتولى زمام الحكم بها ، وحصل في كل مرة من هذه المرات الأربع على أصوات خمسة ملايين من المواطنين المؤيدين له ، فهو لديه السند الذي يخوله الحكم ، بينما لا يجد المجلس التشريعي سنداً ما يستند عليه ، فهم ليسوا إلا نواباً عن مقاطعات الإمبراطورية .

أما المسيو (لينيه) Lainé أحد أعضاء لجنة الخمسة والذي قرأ التقرير السالف الذكر الذي أعدته هذه اللجنة ، فقد وصفه نابليون بأنه رجل دسائس ومؤامرات ، وعميل لانجلترا ، وذو نفس خبيثة ، ثم سأهم : وما الذي فعلتم معكم فرنسا هذه المسكينة ، حتى تريدوا إلحاق كل هذا الأذى بها ؟ ، واستمر يوجه الخطاب إليهم قائلاً : لقد أردتم أن تلتطخوني بالوحل ، ولكن من أولئك الرجال الذين يلقون الموت ويأبون المعرة ، وهل يمثل هذه التآبنيات تزعمون أنكم تقيلون عثرة العرش ؟ وما العرش ؟ إنه يتركب من قطع من الخشب المذهب عددها أربع ، ينطليها قماش من القطيفة . إنما العرش هو الأمة ، ولا يمكن أن يفصل أحد بين شخصي وبين الأمة دون يحطم هذه الأمة لأنها في حاجة إلى أكثر من حاجتي أنا إليها . وماذا هي صانعة من غير قائد يقودها وزعيم يتولى أمورها ؟ ... وأتم تتقدمون بمطالب من أجل إصدار قوانين وتأسيس أنظمة ، في حين أن صد الدود دفعه هو المطلب الذي يجب أن تتوفر كل الجهود لتنفيذه كما لو لم يكن لدينا قوانين أو أنظمة . فأنتم حينئذ تودون محاكاة (الجمعية التأسيسية) القديمة وتريدون إشعال الثورة ؟ ولكني لا أشبه الملك الذي كان

(م ١٣ - البورجوازية)

موجوداً وقتذاك . وإني لأوثر أن أكون أحد أبناء الشعب صاحب السيادة على أن أكون ملكاً مستعبداً أو مسترقاً ... عودوا إلى مقاطعاتكم ... ، ومن هارتويل Hartwell بانجلترا ، أصدر الكونت دى بروكس Provence (شقيق لويس السادس عشر) والمتطلع إلى العرش الفرنسى ، منشوراً فى أول يناير ١٨١٤ وقعه بإمضائه ملكاً على فرنسا . وفى هذا الوقت بدأ (شاتوبريان) — من الكتاب المعارضين للامبراطور — يخط السطور الأولى فى كراسته عن (بوناپرت والبربون) ؛ وكثر تملل تاليران واشتد تنمره . حقاً لقد أنبأت الأحوال بأن النهاية قد بدأت .

وفى هذه الظروف إذا كان الحلفاء قد حشدوا جيوشهم (ربع مليون مقاتل) خلف نهر الراين ، وصاروا يتهيئون لغزو فرنسا . وكان الجيش النمساوى — (١٢٠,٠٠٠) — جيش بوهيميا — بقيادة شوارزنبرج قد عبر نهر الراين عند (بازل) Basel على الحدود السويسرية ، يوم ٢١ ديسمبر . وزحف على مهل نحو (لانجر) Langres التى أخضعها فى ١٦ يناير ١٨١٤ ، ووقف عند مدخل حوض نهر السين ، ثم استأنف زحفه فى حوض هذا النهر قاصداً إلى باريس من الجنوب الشرقى . ومن ناحية الشرق فى الوسط ، كان جيش سيليزيا (٦٥,٠٠٠) بقيادة بلوخر قد عبر نهر (الراين) من عدة جهات بين منهايم وكوبلنز (أول يناير ١٨١٤) وبعد أن اجتاز جبال الفوزج استولى على نانسى Nancy ، وكانت الخطوة بعد الاستيلاء على شالون Châlons وعلى حوض نهر المارن Marne الانضمام إلى جيش شوارزنبرج أمام باريس ، ومن ناحية الشمال ، كان جيش الحلفاء بقيادة الرومى وينزينجرود Winzingerode والبرومى بولو Bulow ، ومعهم برنادوت ، وكانت مهمته الزحف على فرنسا بطريق كولون Cologne ولييج Liège ونامور Namoure واستطاع هذا الجيش أن يتخذ مواقعه أخيراً فى الطريق الموصل إلى باريس ، ماراً بلاوون Laon وسواسون (Soissons) .

ومع أن قوات الحلفاء في ميادين القتال بلغت ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل عدا جيش الشمال ، فقد تعذر على نابليون بالرغم من المحاولات التي بذلها ، أن يجهز للمعركة أكثر من ١١٠,٠٠٠ رجل عدا القوات المحاربة في أسبانيا بقيادة (سولت) ضد ولنجتون ، وقوات (سوشيه) في قطالونيا وأرغونه ووقع على الإمبراطور وقواته التي كانت تحت أوامره مباشرة عبء مقاومة العدو ، وذلك بعد أن كان الغزاة ولما يفتنه شهر يناير (١٨١٤) قد احتلوا خطا لعملياتهم العسكرية يمتد من (لانيجر) في الجنوب ، وإلى (نامور) في الشمال ، إمتداداً متصلاً ، ويجعل ما يقرب من ثلث مساحة فرنسا واقفاً تحت سيطرتهم العسكرية .

وعلى ذلك فقد وقع الإمبراطور في ٢٣ يناير ١٨١٤ قرارات رسمية لتجديده نيابة ماري لويز على العرش (يعاونها كباسيرس) ، وجمع في قصر التويلري رئيس وكبار ضباط الحرس الأهلي في باريس ، ليعهد إليهم في لغة مشوبة بالعاطفة العميقة ، بالسهر على شخص الإمبراطورة ، وولي العهد الصغير ، ملك روما د أعز مألديه في العالم ، ثم صدر قرار بتعيين جوزيف بوناپرت (ملك أسبانيا السابق) النائب أو القائم مقام العام في الإمبراطورية والمستشار الأول لصاحبة النيابة أو الوصاية ، ماري لويز . وفي هذا القرار ترك الإمبراطور الإمبراطورة وملك روما في أيدي الحرس الأهلي الشجعان . وفي ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٥ يناير ١٨١٤ غادر نابليون باريس .

ولم تكن المعارك الأولى التي التحم فيها نابليون مع العدو معارك حاسمة . فهو قد بدا بمحاولة الاشتباك بالجيش السيليزي بقيادة بلوخر ، لمنع من الاتصال بجيش بوهيميا ، قيادة شوارزنبرج . فالتحم بقوات بلوخر على نهر (أوب) Aube ، - أحد فروع السين - عند بريين Brienne في ٢٩ يناير ١٨١٤ وانتصر عليه ، ولكن بلوخر استطاع الاتصال بجيش شوارزنبرج . وفي أول فبراير ، واجه الإمبراطور

عند لاروتير La Rothière قوات تبلغ ثلاثة أضعاف قواته ، فانهزم ، واضطر إلى التراجع إلى ترويز Troyés ثم إلى نوجنت Nogent (وكلاهما على السين) .

وكان واضحاً حينئذ أن من العبث مواصلة القتال ، وأن من الخير لنابليون لو أنه شاء الاحتفاظ بعرشه ، المفاوضة مع العدو . وفى ليل ٤ - ٥ فبراير يبعث إلى (كولينكور) بتعليمات تعطيه تفويضاً كاملاً لعقد الصلح . وفى ٧ فبراير وصلت (كولينكور) ، فى شاتيون Chatillon الشروط التى يريد بها الحلفاء للصلح ، وكان هؤلاء يريدون إرجاع فرنسا إلى حدود ١٧٩٢ . وعيثاً حاول (كولينكور) إقناع الحلفاء بالعودة إلى مقدمات فرنكفورت ، أى إلى القواعد التى ذكرنا أن نابليون كان قد قبلها فى ٢ ديسمبر ١٨١٣ . وعندئذ بدلاً من تحمل المسؤولية - وفى رأى كثيرين الفصل فى مصير فرنسا - على أساس بقاء الحكومة النابليونية - أحال (كولينكور) هذه الشروط على نابليون لاتخاذ القرار النهائى . وفى ليل ٧ - ٨ فبراير بعد ساعات عصبية ، رضخ الإمبراطور . ولكن ليعود فى صباح ٨ فبراير لتبذ هذه الشروط كلية . وساعد على إحياء الأمل فى نفس نابليون ، أن الحلفاء ارتكبوا أخطاء عسكرية ، عندما جعلوا جيوشهم تنفصل عن بعضها بعضاً مرة أخرى ، باعتبار أن ذلك سوف يساعد هذه الجيوش على الزحف السريع صوب باريس من جهة ، ويتيح الفرصة لتوطينها بصورة أسهل . وعلى ذلك فقد انفصل بلوخر عن شوارزنبرج ليتقدم هذا الأخير على نهر السين ، بينما يقصد بلوخر إلى باريس عن طريق سيزان Sezanne (٢ فبراير) وأمله أن يقطع خط الرجعة على القائد الفرنسى ماكدونالد ، على نهر المارن ، الذى كان يتقهقر أمام القائد الروسى يورك (فون وارتنهيج) .

وعلى ذلك فقد بادر نابليون بانتهاز الفرصة ، ومحاولة الاشتباك مع كل جيش على حدة ، فأنزل عدة هزائم بجيش بلوخر ، وكان موزعاً

على الطريق من شالون إلى شاتوتيرى Château-Thierry (امتداد المارن).
فهمزم هذه القوات المجزأة ، الواحدة بعد الأخرى في معارك : شامبوير
Champaubert (١٠ فبراير) ، مونتيراي Montmirail (١١ فبراير) ،
فوشان Vauchamp (١٤ فبراير) ؛ واضطر بلوخر إلى التقهقر بعد
أن تكبد خسائر فادحة ، وكان ذلك نصراً باهراً . ولكن لم يقض على
العدو الذي عادت قواته للتجمع مرة أخرى في شالون .

وأما جيش شوارزنبرج فكان قد عبر نهر السين ، وأرغم القائدين
الفرنسيين (أردينو) و (فيكتور) على التقهقر ، وعيناً حاول (ماكدونالد)
الذي انضم إليهما وقف الزحف النمساوي ، وكان غرض شوارزنبرج
الوصول إلى مونتارجيس Montargis وفوتنبلو (ثم باريس) .

وعندئذ تقدم نابليون من (فوشان) صوب مونفريه Montéreuau وأرغم
العدو على التقهقر ، واستعاد نابليون بعد مشقة - لنقص قواته -
مونفريه في ١٨ فبراير . وانسحب شوارزنبرج إلى (ترويز) . ومع أن
بلوخر كان قد وصل إلى فرع النهر المقابل (أوب) ، فقد استمر تقهقر
شوارزنبرج صوب شومونت Chaumont و (لانجر) .

واستطاع بلوخر تنظيم قواته ، ولكن نابليون شرع الآن (٢٨ فبراير)
في مطاردته ، فتوقف بلوخر (في أول مارس) ليتجه صوب الشمال لينضم
إلى قوات (بولو) و (وينزينجروود) وكانت تهاجم بلدة سواسون ،
وكادت تحل به كارثة لو أنه استمر في زحفه ، لتعرضه لإطباق الفرنسيين
عليه من الأمام والخلف . ولكن لم تلبث أن سلمت سواسون فجأة يوم
٣ مارس ، وطارد نابليون بلوخر إلى ماوراء نهر الإيسن Aisne ليحشد
بلوخر قواته من جديد ، واشتبك في (لاوون) مع نابليون في معركة
في ٩ مارس ، وأرغم نابليون على الارتداد جنوبها . وكان (مارمون)
يقف بقواته إلى الشرق ، ولكنه لم يلبث أن تعرض هو الآخر لهجوم

مفاجيء ونزلت به الهزيمة أثناء الليل . وفي ١٠ مارس تعرض نابليون
بدوره لهجوم جديد ، فارتد إلى سواسون .

وتجددت مساعي الصلح ؛ وكان الإمبراطور قد أرسل وزير خارجيته
(كولينكور) منذ ٥ يناير ١٨١٤ يعرض على الملوك الحلفاء المفاوضة من
أجل عقد الصلح على أساس «القواعد» التي عرضت في فرنكفورت .
فتركة الحلفاء في لوتفيل أياماً طويلة (من ٥ إلى ٢٥ يناير) ، يضيع وقته
فيها هباء ، ثم وجهوا إليه الدعوة بالحضور للمفاوضة في شاتيون يوم ٣
فبراير ، ووقع اختيار الحلفاء على مفارضين من جانبهم ، اشتهروا بعدائهم
العظيم لنابليون . وكان هؤلاء ستاديون Stadion عن النمسا ، وكاسلريه عن
انجلترا ، والبرنس (أندريه رازوموسكى) Razoumovski عن روسيا . وقد
عرض هؤلاء أساساً للصلح ، عودة فرنسا إلى حدودها في سنة ١٧٩٠ ، وتجاهلوا
مسألة الحدود الطبيعية ، والعروض التي قدموها سابقاً في فرانكفورت .

وكان شوارزبرج حتى قبل هزيمته في (مونترية) يوم ١٨ فبراير ، قد
طلب في اليوم السابق عقد هدنة . ورفض وقتذاك نابليون الرد عليه ، لأنه
ما كان يفكر إطلاقاً — كما كتب لأخيه جوزيف بوناپرت — في أن
يتنازل الحلفاء منه شيئاً مادامت بلاده (territoire) لم تتطهر منهم .
ولم يكن نابليون يريد إلا صلحاً «معقولاً» يكتب له البقاء والاستدامة ،
على أسس لا تتجاوز تلك التي قدمت في فرنكفورت ، ووافق عليها نابليون
نفسه ، وكان غرض نابليون ، الذي كتب لزوجته ماري لويز ، ابنة
الإمبراطور النمساوي يشرح لها أغراضه هذه ، أن يستميل فرنسوا الأول
لتأييد مقترحات ومساعي (كولينكور) في مؤتمر الصلح في شاتيون ، وألا
يكون «أداة» في يد انجلترا . وطلب نابليون من ماري لويز (٢٥ فبراير)
أن تكتب لوالدها في ذلك ، وأن تطلب من والدها رعاية مصالحها ومصالح
ولدها ملك روما . وأن تؤكد له أن «الموت أفضل من قبول سلام مهين» ،
ومناقض للشرف والعزة والكرامة ، فضلاً عن أنها سياسة خاطئة تلك

التي ترضى بسلام من هذا النوع ، لأنه لن يدوم طويلا .
وعاود النمساويون طلب الهدنة — بعد طلبهم الأول يوم ١٧ فبراير —
وذلك يوم ٢٤ فبراير . وأوفد نابليون في هذه المرة الجنرال دي فلاهو
Flahaut إلى لاسيني Lassigny (في مقاطعة أوب) للمفاوضة ، وزوده
بتعليمات — مطابقة لما جاء في خطاب نابليون نفسه إلى « والد زوجته »
بتاريخ ٢٢ فبراير — هي التمسك بالقواعد التي قدمت في فرنكفورت
أساساً للصلح . ولكن دون نتيجة . وقرر الحلفاء في شومونت يوم ٢٦
فبراير الإصرار على المقترحات التي قدموها في شاتيون إلى (كولينسكور) ،
مع تحديد يوم ١٠ مارس آخر موعد لقبولها . وقبل انقضاء هذه المهلة
« الأخيرة » ، يوم واحد استطاع كاسلريه (٩ مارس ١٨١٤) إبرام الميثاق
الذي جمع الدول الأربع الكبرى : إنجلترا ، النمسا ، روسيا ، روسيا ،
في تحالف مدتها عشرون سنة ، وموجهة ضد فرنسا . وتعهد الأطراف
الأربعة بأن يجهز كل منهم جيشاً من ١٥٠,٠٠٠ مقاتل عند الحاجة للذود
عن النظام الأوروبي الجديد الذي صرح عزمهم على تأسيسه هم وحدهم ، على
أنقاض الإمبراطورية النابليونية المنهارة ، وقد جعل تاريخ هذه المعاهدة
(معاهدة شومنت) يوم أول مارس . وتعهدوا جميعاً بمتابعة القتال وعدم
الدخول في مفاوضات لعقد صلح منفرد مع فرنسا . وحيث أن تعهد كاسلريه
— وقد وجد آماله تتحقق في عقد هذه التحالف الرباعية ضد فرنسا — بأن
تدفع إنجلترا مئونة مالية للحلفاء قدرها خمسة ملايين من الجنيهات عن
سنة ١٨١٤ .

وأما مؤتمر شاتيون فقد ظل يتعثر في أعماله . حقيقة حصل كولينسكور
يوم ١٠ مارس على مد أجل المهلة . وتقدم يوم ١٥ مارس بمشروع مقابل ،
على أساس بقاء يوجين بوهارنيه (نائب الملك) في إيطاليا ، والاحتفاظ
بسكسونيا للملكا فردريك أوجستاس ، ومساهمة فرنسا في مؤتمر يعقد
لتنظيم أوروبا من جديد . ولكن بعد إبرام معاهدة شومنت ، لم يعد هناك

أى أمل فى الوصول إلى تسوية مع نابليون بالطرق السلمية على غير الأسس التى يريدّها الحلفاء ، أى انكماش فرنسا إلى حدود ١٧٩٠ وحسب . وفى ١٩ مارس إذا أعلن انفضاض المؤتمر (فى شاتيون) .

واستعد الفريقان للمعركة الحاسمة : (معركة باريس) ذاتها .

وكان نابليون قد احتل هضبة كراؤون Craonne شمال نهر الإيسن .

بين سواسون ولاؤون ، ليرقب حركات بلوخر ، واستطاع أن يدفع عنه هجوماً روسياً لجزءه من هذا الموقع (٧ مارس) . ولكنه لم يلبث أن اصطدم أمام (لاؤون) بالمواقع القوية التى اتخذها جيش بلوخر فى هذا المكان ، ولم يصب نابليون أى نجاح . ثم استطاع بعد قليل (١٣ مارس) أن ينتزع من أيدي الروس والبروسيين (ريمز) Reims . ولكن هذه الواقعة كانت آخر عهد نابليون بالانتصارات ، ولم يعد الحظ يتسم له بعدها فمع أنه التحم مع شوارزنبرج يوم ٢٠ مارس فى معركة دامية عند (أرسيز - سير - أوب) Arcis - Sur - Aube كانت أحمى وقائع هذه الحملة إطلاقاً وذات نتائج تضارع فى أثرها الحاسم معركة لودى التاريخية أيام الحملة الإيطالية ، فإن نابليون بالرغم من أنه أرغم شوارزنبرج على الارتداد ، فقد عجز عن الانتصار عليه انتصاراً حاسماً ، بل إن نابليون الذى خشى من عودة العدو لاستئناف الهجوم عليه ، لم يلبث أن ارتد هو الآخر بطريق فيتري Vitry (على المارن) .

وكان غرض نابليون من هذا الارتداد أن يضع قواته بأكملها وراء الجيش النمساوى حتى يقطع خطوط مواصلاته مع نهر الراين ، ويضطره إلى الابتعاد عن باريس ، والدخول فى عمليات عسكرية فى ميادين تقع حينئذ فى المكان الذى يختاره نابليون ، وفى غير الاتجاه الذى سارت فيه العمليات السابقة نحو باريس . وكادت هذه الخطة تنجح لأن الحلفاء عولوا على الارتداد نحو (لانجر) و (فيسول) Vesoul لتحطيم جيش

الإمبراطور أولاً - أى فى ميدان المعركة الذى اختاره نابليون - ثم الزحف على باريس بعد ذلك . ولكن الحلفاء لم يلبثوا أن غيروا عزمهم ، عندما سقط فى أيديهم خطاب من نابليون إلى مارى لويز (٢٣ مارس) ، وخصوصاً خطاب من (سافارى) - المشرف على البوليس - يشرح لنابليون هياج الخواطر فى باريس تحت تأثير الدعاية التى يذيعها العدو ، وتشيع روح الهزيمة فى نفوس الباريسيين . فكان أن أشار القيصر - فى مجلس الحرب الذى انعقد لبحث الموقف - بضرورة الزحف مباشرة على باريس .

وفى ٢٥ مارس تحركت الطواوير النمساوية ، لتنضم إلى جيش بلوخر فى الزحف على باريس ، بينما انفصل جزء من قوات الحلفاء بقيادة وينزينجروود ليلتبع نابليون ، لإيهام هذا الأخير أن الحلفاء قد استجابوا لمناوراتهم والاتجاه صوب الجنوب بدلاً من الزحف على باريس . وقد اشتبك نابليون بكل قواته مع جيش (وينزينجروود) بالقرب من (سان ديزيه) St-Dizier فى ٢٦ مارس ، وانطلقت عليه الحيلة ، ولكنه ما علم أن وقف على الحقيقة فى الصباح التالى من بعض أمرى العدو . فبادر عندئذ وبسرعة خاطفة ، ينكص على عقبيه صوب (ترويز) التى وصلها مساء ٢٩ مارس . ولكن الحلفاء كانوا قد سبقوه فى زحفهم إلى الشمال بأيام ثلاثة بتامها . وفى يوم ٢٦ مارس نفسه كانوا أمام باريس ، ولم يكن فى طوق إنسان مهما أوتى من قوة ومهارة أن يلحق بهم . وبات متعذراً على نابليون أن يبلغ باريس فى الوقت المناسب ، حتى يضع قواته تحت أسوارها للدفاع عنها .

ومع ذلك فقد اعتمد نابليون على مهارة وبسالة قائديه : مارمون ، ومورتيه ، وعلى وطنية الباريسيين ، فواصل الجيش السير نحو باريس ، وسبق نابليون نفسه جيشه . ولكن الحلفاء كانوا قد أوقعوا الهزيمة بقوات مورتيه ومارمون فى ٢٥ مارس عند فير شامبواز Fère - Champenoise

حتى إن هؤلاء ارتدوا إلى أسوار باريس (يوم ٢٩ مارس) وهو نفس اليوم الذى غادرت فيه العاصمة ماري لويز ومعها ملك روما إلى بلوا Blois مقر الحكومة الجديد . وتجدد القتال فى اليوم التالى (٣٠ مارس) ، ودافع ببسالة عن العاصمة كل من مارمون ، ومورتيه ، ومونسي Moncey مع الحرس الأهلى ، وطلبة المدرسة الحربية ، قبل أن يرغموا على إلقاء السلاح وقد أعطى جوزيف بوناپرت نفسه الأمر بالتسليم قبل أن يغادر باريس . وفى ليل ٣٠ - ٣١ مارس ١٨١٤ تم التوقيع على تسليم باريس ؛ وفى تسليم باريس كانت نهاية الإمبراطورية . فلم تفد شيئاً فى إحيائها وبعثها إلى الوجود أية محاولات بعد ذلك ، وبالرغم من نهضات نابليون المرير طوال الخمسة عشر شهراً التالية .

الفصل السادس حكم المائة يوم وواترلو

١٨١٤ - ١٨١٥

آذن تسليم باريس بأن الإمبراطورية النابليونية التي قامت قبل كل شيء على حد السيف قد انطوت صفحتها ، عندما ثبت (الآن) أن نابليون لن يكون في وسعه - بسبب الإرهاق الذي صارت تعانيه البلاد ، والخسائر الجسيمة التي تكبدتها في الرجال ، بعد حروب استمرت دون انقطاع تقريباً من أيام المحالفة الأولى ضد الثورة (١٧٩٢) - أن يجند الجيوش التي تعادل في قوتها جيوش الحلفاء ، أولئك الذين صح عزمهم على تقويض عروش إمبراطوريته والانتقام منه ، بالانتقام من فرنسا ، التي قامت فيها الثورة أولاً ، فأطاحت بعرش الملكية الشرعية (البربون) ، وقبلت أخيراً ديكتاتورية « المختصب » الذي أذاعت جيوشه مبادئ الثورة في أوروبا ، وقوضت عروش الملوك والأمراء الشرعيين لتقيم على أنقاضها تلك الإمارات والممالك التي ضمتها إمبراطوريته .

ولكن تسليم باريس لم يضعف عزم نابليون الذي صمم على المقاومة . فهو كان قد وصل إلى بار (الواقعة على نهر أوب) Bar-Sur-Aube يوم ٢٩ مارس عندما بلغه نبأ وصول الحلفاء إلى أبواب باريس . وفي المساء وصل إلى (ترويز) - كما قدمنا - وتابع السير بكل سرعة فبلغ فونتينبلو في مساء ٣٠ مارس ، وبعد أربع وعشرين ساعة أخرى ، وقف عند (فرومنتو - جوفيزي) Fromenteau - Juvisy في الطريق إلى باريس ليستبدل الخيول ، وهناك علم بتسليم باريس . وعندئذ لم يشأ نابليون التسليم بأن خسارة العاصمة من شأنها إنهاء المعركة . وأراد الاجتماع بقواده

(مارشالات فرنسا) ليشرح تفاصيل الخطة للمعركة المقبلة : إما التقدم لتوجيه الهجوم على باريس ذاتها ، لاسترجاع العاصمة ؛ وإما الانسحاب إلى نهر اللوار ، حيث يوجد مقر الحكومة الجديدة في بلوا لإعادة تنظيم جيشه . فاجتمع بالمارشال مارمون عند إسون Essones في أول إبريل ، وهو المكان الذى انسحب إليه مارمون بعد تسليم باريس . وفي ٣ إبريل عقد نابليون مؤتمرا حضره قواده الذين أرادوا إقناع الإمبراطور بإعلان تنازله عن العرش ، ولكن نابليون جعلهم يرجعون عن رأيهم .

على أنه أثناء ذلك كان القيصر اسكندر ، وملك بروسيا فردريك وليم قد دخلا إلى باريس يوم ٣١ مارس في احتفال رسمي ، على رأس الجيوش المتحالفة (٢٣٠,٠٠٠) ، وقوبل العاهلان في الأحياء الغنية بالعاصمة بهتافات الحشود بحياة الملك وحياة البريوت اثم هتف الناس في أنحاء باريس بحياة الإمبراطور اسكندر ، وحياة ملك بروسيا ، وحياة لويس الثامن عشر ، كما نادوا بسقوط الطاغية ، نابليون ، واتخذ القيصر مقره في منزل (تاليران) حيث انعقد على الفور مؤتمر ضم إليه أعضاء الشيوخ من أصحاب المكنة ، وكبار موظفى الحكومة . وكان بناء على طلب هؤلاء أن أصدر الملكان منشورا أعلنيا فيه أنهما لن يتفاوضا مع نابليون بونابرت ، ولا مع أى فرد من أعضاء أسرته . وحاول (تاليران) إيجاد حل دستورى لإنشاء حكومة مؤقتة تحل محل حكومة فونتنبلو برئاسة نابليون المنتهى للحرب ، وحكومة بلوا ، مقر مارى لويز ، صاحبة الوصاية أو النيابة فى الحكم ، والتي تتحمل مسئولية التسليم ، وعلى ذلك فإنه بناء على قرار من مجلس الشيوخ ؛ أى الأعضاء الحاضرين من هذا المجلس وهم ٦٤ شيخاً من ١٤٠ ؛ ودون اجتماع رسمى أو أية مباحثات ، أنشئت حكومة مؤقتة من دوق دالبرج Dalberg والكونت چوكور Jaucourt ، ورجل الدين مونتسكيو Montesquiou والجنرال بورنوفيل Beurnonville ويترأس هذه الحكومة تاليران . وصدر هذا القرار فى أول إبريل .

وهذه الحكومة المؤقتة التي قبل الحلفاء المفاوضة معها فقط ، اتخذت لنفسها كذلك سلطات جمعية تأسيسية ، فاستصدرت تصريحاً موجزاً بالمبادئ التي يقوم عليها الدستور : بقاء مجلس الشيوخ (السناتو) والمجلس التشريعي ، وإطلاق حق الانتخاب ، والإبقاء على الرتب والمعاشات العسكرية ، واحترام التزامات الدين العام ، والاعتراف بقانونية مبيع الأملاك الأهلية ، والعفو عن أصحاب الآراء التي لم تكن يرضى عنها نظام الإمبراطورية ، وحرية العبادة ، وحرية الصحافة ، والتعبير عن الرأي . واعتبرت هذه الحكومة المؤقتة أن نابليون قد اعتدى على الدستور ، فطلبت من المجلس التشريعي إعلان عزله . ونفذ المجلس هذه الرغبة يوم ٣ إبريل .

وكان حينئذ ، بعد مقابلة عنيفة بين الإمبراطور والمارشال (ناي) وأحاديث طويلة مع قواده : أودينو ، وليغفر وغيرهما ، أن رضى نابليون يوم ٤ إبريل بالتنازل عن العرش لصالح ابنه ملك روما ، وبعث نابليون بقواده ناي ومكدونالد ، ووزير خارجيته (كولينكور) إلى القيصر ، وقد اصطحب هؤلاء معهم (مارمون) ، وكان يقيم في (لاسون) . وقد بدا لأول وهلة أن القيصر يميل لقبول تنازل نابليون لصالح ولده . غير أن الحكومة المؤقتة استطاعت التأثير على جيش مارمون ، بينما تمكن شوارزبيرج من استمالة مارمون نفسه إلى التخلي عن نابليون ، فحدث في ليل ٤ - ٥ إبريل ، بفضل مساعي الحكومة المؤقتة أن انضم جيش مارمون إلى صفوف الأعداء ، وكشف بذلك فونتينبلو - مقر حكومة نابليون . وعندئذ أصر القيصر على وجوب تنازل نابليون . من غير قيد أو شرط . وفي ٦ إبريل وقع نابليون وثيقة التنازل ، ومن غير قيد أو شرط .

وفي اليوم نفسه نادى مجلس الشيوخ بالحكومة الملكية الوراثية ، ووجه الدعوة لاعتلاء عرش فرنسا إلى لويس ستانيسلاس إكسافيه

Stansilas-Xavier شقيق الملك السابق لويس السادس عشر واعتمد وثيقة دستور جديد يتألف من ٢٩ مادة . وبمقتضى هذا الدستور أبقى في وظائفهم — واستمروا يفيدون ماليا تبعاً لذلك من هذه المناصب وكما فعلوا في الماضي — أعضاء مجلس الشيوخ الحاليون وسائر النواب الذين حضروا جلسة المجلس التشريعي التي صدر عقبها قرار التأجيل إلى أجل غير مسمى (ثم الحل) في ٢٩ ديسمبر من العام السابق . واحتفظ هذا الدستور في نظر أصحابه بالآثار المتخلفة عن (الثورة) ، وفقاً للمبادئ التي أعلنت يوم أول إبريل كما تناول التنظيم الحكومي . فنص (في المادة الرابعة عشرة) على أن الوزراء يجوز أن يجمعوا بين الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ أو المجلس التشريعي ، (وفي المادة الحادية والعشرين) على أن جميع قرارات الحكومة يجب أن يوقع عليها الوزير المختص . ولكن الوزراء مسئولون عن أعمالهم .

وعامل الحلفاء نابليون معاملة سخية نظير تنازله : فأعطوه جزيرة إلبا Elba لإقامته مع معاش سنوى يبلغ المليونين من الفرنكات ، وجعلوه يحتفظ بلقب الإمبراطور ، وتم ذلك في معاهدة أبرمت في فونتنبلو يوم ١١ إبريل . وقد ضمنت هذه المعاهدة أيضاً إعطاء الإمبراطورة (ماري لويز) دوقيات بارما ، وبلينانس أوريا كنزا Plaisance, Piacenza وجواستالا Guastalla (وكلها في إيطاليا) . وقد حاول نابليون في الليلة التالية الانتحار بتناول السم . وفي ٢٠ إبريل ودع حرسه القديم وداعاً مؤثراً ، ثم غادر فونتنبلو في طريقه إلى المنفى ، مارا بروان ، وليون ، وإفينون ، ثم أبحر من فريجوس Fréjus يوم ٤ مايو إلى جزيرة إلبا على ظهر فرقاطة إنجليزية .

وفي الوقت الذي غادر فيه نابليون فونتنبلو في طريقه إلى إلبا ، غادر الملك لويس الثامن عشر القصر الذي أقام فيه في هارتويل في مقاطعة بكنينجها مشاير في إنجلترا (٢١ إبريل) في طريقه إلى لندن ، وكاليه ، ليصل إلى هذه الأخيرة يوم ٢٤ إبريل ، وليدخل العاصمة ، باريس ، رسمياً يوم ٣ مايو ١٨١٤ ، وبذلك عادت الملكية إلى فرنسا ، وقضى بيلي

الأنظمة التي تولدت من الثورة : الجمهورية ، والقنصلية (الجمهورية) والإمبراطورية .

ومنذ ٢٦ فبراير ١٨١٤ كتب نابليون للإمبراطورة ماري لويز : « إن الروس هم الذين أرادوا تقديم البربون وتأييد قضيتهم ، فكانوا بسبب ذلك موضع سخرية الناس بهم ، ولم يشأ إنسان موازرتهم في هذا العمل ، فلم يؤيدهم النمسيون الذين لا يريدون إطلاقاً الكلام في موضوع البربون ، ويبدو أن نابليون كان وقتئذ على صواب فيما ذهب إليه . لأن الحلفاء ما كانوا يفكرون جدياً في إعادة البربون إلى عرش فرنسا ، وكان مقترح يؤثر إقامة وصاية نمسوية ، تشرف على حكومة باسم نابليون الثاني ، أي تولية « ملك روما ، عرش فرنسا . وحتى يوم ١٠ مارس كان الحلفاء ضد عودة البربون ، فقوبل مندوب تاليران لديهم ، وكان من الملكيين (وهو البارون دي فيترويل Vitrolles) بمقابلة جافة عندما أخذ يتحدث عن البربون ، ولكن تاليران ظل مثابراً على تأييده لقضية البربون ، واستطاع التأثير على القيصر أسكندر الذي ذكرنا أنه أقام في بيته . حتى أقنعه بأن عودة البربون إلى عرش فرنسا ، إنما هي اعتراف « بالمبادئ » التي يقوم عليها السلام وترمز لها ، كما ترمز للاستقرار المنتظر في ظل النظام الجديد في أوروبا .

وفي رأي كثيرين من المؤرخين ، أن ليس صدقاً القول بأن « البربون عادوا في ركاب الأجانب ، إلى فرنسا ، وليس صدقاً كذلك في الوقت نفسه ، القول بأن فرنسا كان لها مطلق الحرية حسب ما وعد به القيصر أسكندر ، في أن تختار نوع الحكومة التي تريدها . والواقع أن مبدأ إرجاع البربون إلى عرش فرنسا كان تقرر وحصل الاتفاق عليه بين رؤساء المحالفة الدولية ، وبعض رؤساء الإمبراطورية « النابليونية » .

على أن موضوع انتقال السلطة إلى الملك العائد كان أكثر تعقيداً من تقرير العودة في حد ذاتها ، فقد دعى لويس ستانيسلاس إكسافيهيه — كما

شاهدنا يوم ٦ إبريل لاعتلاء عرش فرنسا . ولكن لم يكن مستطاعاً إعلان ملكيته — ملكاً على الفرنسيين — إلا إذا قبل الدستور وأقسم على احترامه . ولقد دأب لويس (الثامن عشر) منذ وجوده فى المنفى فى ميتاوى Mitau (وذكرنا أنها فى كورلاند بروسيا) ؛ ثم بعد ذلك فى هارتويل (فى إنجلترا) ، على انتهاز الفرص ، ولم يفتر له نشاط . وكان من هارتويل إذا بمناسبة الحوادث الأخيرة أن أصدر منشوراً فى أول يناير ١٨١٤ لتأييد حقوقه فى العرش ؛ ولما كان يشكو داء المفاصل (النقرس) ، فقد سبقه شقيقه السكونت دارتوا فى الدخول إلى باريس (يوم ١٢ إبريل) بوصفه قائم مقام المملكة — وهو اللقب الذى أعطى له يوم ١٤ إبريل — باعتبار أنه مندوب — على حد قول فوشيه — عن مجلس الشيوخ ، وذلك إلى أن يقبل لويس ستانيسلاس إكسافييه الدستور ويقسم على احترامه . وقد وجد المعاصرون فى هذا الترتيب ضماناً لسلطان الأمة وسيادتها . ولكن الذى حدث أنه سرعان ما صار مبعث مناقشات كثيرة حول قيمته ، خصوصاً كإجراء يجب التقيد به فى تقرير سيادة الأمة ، أو تأييد حقوق الملكية الراجعة الشرعية .

ومهما كان الأمر ، فقد وجد السكونت دارتوا نفسه على رأس الحكومة ، بوصفه قائم مقام المملكة ، واتخذ بهذه الصفة عدة إجراءات أثارت انتقادات كثيرة : منها الإبقاء على فئات وأنواع معينة من الضرائب التى كانت موضع شكاية الشعب أيام الإمبراطورية ، والتى كان (أرتوا) نفسه قد وعد بإلغائها يوم ٢٠ إبريل . ومنها أنه عين قومسييرين غير عادين مهمتهم مراقبة ولاء الموظفين (٢٢ إبريل) ؛ ومنها أنه وقع اتفاقاً مع الخلفاء فى ٢٣ إبريل ، على أساس إرجاع حدود فرنسا إلى ما كانت عليه سنة ١٧٩٢ ، ثم إعادة كل الحصون التى يحتلها الفرنسيون خارج هذه الحدود بكل ما فيها من مدفعية ، وذخائر ، وسجلات ؛ الأمر الذى جرد فرنسا من السلاح قبل إبرام الصلح معها .

وعندما استطاع لويس الثامن عشر أخيراً مفاددة هارتويل ، ظال متردداً بين اتباع مشورة (بوزو دي بورجو) Pozzo di Borgo ، وكان لاجئاً كورسيكياً التحق بخدمة القيصر وصار من مستشاريه ، ويدين بالمبادئ الحرة . وقد نصح الملك بقبول الدستور ، وبين نصيحة أولئك الذين وضعوا حقوق الملك المشروعة فوق كل اعتبار ، وكان لويس حريصاً على الاحتفاظ بكل سلطاته ولا يريد بحال التفريط في شيء منها ، ولكنه كان كذلك حذراً للغاية ، ولا يود أن يرفض الدستور رفضاً صريحاً .

فقد هنا رئيس المجلس التشريعي الملك لويس على رغبته في إقامة حكومة « حكيمة ومترنة » ، لأنه لم يطلب من الحقوق إلا ما كان كافياً لممارسة الملك سلطاته بصورة تجعل ممكناً تنفيذ (الإرادة العامة) تنفيذاً أوروباً . فأجاب الملك مؤكداً الاتحاد التام الذي يربطه بممثلي الأمة ، والذي يجب أن ينبثق منه « استقرار الحكومة ، وسعادة الشعب » . وعندما تحدث تاليران باسم مجلس الشيوخ أشار إلى الأنظمة الإنجليزية (الدستورية) ولكنه راح يرجو « أن تكون فرنسا حرة » ، حتى يكون الملك قوياً ، وهكذا كان واضحاً أن الرأي لم يستقر على شيء قطعي فيما يتعلق بشكل الحكومة الدستورية المزمع إقامتها على أيدي الملكية الراجعة . هل يكفل الدستور سلطات الأمة ، وسيادتها ، فيحصل الملك وحكومته لتنفيذ (الإرادة العامة) أو أن الدستور سوف يحفظ للملك سلطات واسعة ، تجعله قادراً على إقامة حكومة غير مسئولة فعلاً أمام ممثلي الأمة .

ولقد ظهر هذا التردد ، وإن شئت الإبهام ، في التصريح الذي أذاعه الملك من سانت أوين Saint-Ouen يوم ٢ مايو قبل دخوله عاصمة ملكه . فقد أشرف على إعداد هذا التصريح ، كل من البارون دي فيترويل ، وصبقت الإشارة إليه ، والدوق دي بلاكاس Blacas من أنصار الملك ، وذلك من غير إشراك الهيئات السياسية في البلاد . وفي هذا التصريح أوضح (م ١٤ - البورجوازية)

الملك آراءه ونواياه . فقد استهله بتأكيد مبدأ « الشرعية » فى قوله : إنه ملك فرنسا بإرادة الله ، وإنه قد استرجع عرش آيائه وأجداده بسبب حبه لشعبه . ولكنه أشار إلى تلك الثقة المتبادلة بينه وبين شعبه ، والتي قال إنه لا غنى عنها لانتشار الهدوء والسكينة وتوفير أسباب السعادة . ثم إنه اعتبر الدستور الذى أعده مجلس الشيوخ (فى ٦ إبريل) والذى دعاه بمقتضاه ليتبوأ العرش باسم الأمة ، مجرد مشروع لم يكن فى وسعه إطلاقاً - وهو الذى يستمد حقوقه المقدسة فى الحكم من عند الإله - قبوله . وقال الملك إن هذا المشروع مدموغ بطابع السرعة ، كما يلاحظ ذلك فى معظم مواده . ولا غنى - لهذا السبب - عن مراجعة هذا الدستور وإعادة النظر فيه « لتصحيحه » . وهكذا رفض الملك الاعتراف بأن هناك سلطات أعلى من سلطاته . أو أنه يستند فى اعتلائه العرش على دعوة الأمة له بأن يفعل ذلك ، أو أن للأمة « سيادة » تعلو « السيادة » التى له ، أو أنه باعته العرش إنما يمارس السلطات التى يجرى بها تنفيذ (الإرادة العامة) . حتى إذا اطمأن الملك فى (تصريحه) من هذه الناحية ، لم يجد صعوبة ما فى الاعتراف بأن القواعد التى قام عليها « مشروع » الدستور « قواعد طيبة » . وهى القواعد التى سبق ذكرها : ضمان الحرية الفردية والمساواة فى الحقوق المدنية ، وقانونية مبيع الأملاك الأهلية ، والإبقاء على أنظمة الحكم التى عرفها العهد الإمبراطورى ، من حيث توزيع السلطات بين الهيئات التشريعية المعروفة ، والهيئات التنفيذية ؛ ثم وجوب إنشاء الحكومة على أسس دستورية . وعلى ذلك فقد اختفى من (تصريح سانت أوين) كل ذكر لسيادة الأمة . بل إن الملك هو الذى سوف يصدر عنه الدستور . وحتى حينئذ استبدل باسم الدستور Constitution ، العهد أو الميثاق ، أو القانون النظامى للمملكة (Charte) .

وعلى ذلك فقد تشكلت لجنة لوضع الدستور الجديد ، اقتصرت من مهمتها

بين ٢٢ و ٢٧ مايو . وأخذ واضعو الدستور (التنظيم السياسي) عن الإنجليز ، من حيث تقرير أن الملك يمارس سلطاته التنفيذية بواسطة وزراء مسؤولين ، وأن من حقه وحده اقتراح القوانين ، وأن مجلساً للأعيان Chambre des Pairs وآخر للنواب Ch. des Députés des Départements يقرعان على الضرائب وعلى القوانين ؛ وأن مجلس الأعيان أعضاؤه يعينهم الملك ، ومن الممكن أن تكون العضوية به وراثية ، وأن مجلس النواب أعضاؤه بالانتخاب ، على أن يكون للذين يدفعون ضريبة مباشرة قدرها خمسة فرنك حق الانتخاب ، وللذين يدفعون ضريبة قدرها ألف فرنك حق النيابة . وفيما عدا ذلك ، فقد تحول (الآن) ومؤقتاً المجلس التشريعي الذي عرقلته الإمبراطورية ، إلى مجلس للنواب ، بينما تألف من الأرستقراطية الجديدة أكثرية مجلس الأعيان ، من بينهم أربعة وثمانون « شيخاً » و « مارشالاً » ، وهذا الدستور قدم للقراءة في المجلسين يوم ٤ يونية ١٨١٤ .

وظاهر أن هذا الدستور قد احتفظ بالتغيرات العريضة التي أحدثها ، والمزايا التي نجمت من (الثورة) و (الإمبراطورية) في الناحيتين السياسية والاجتماعية . وإن كان هذا قد تم في صورة تنازل صدر عن إرادة الملك ، وفي ظل سيادته العليا .

ولقد كان الذي استأثر باهتمام الفرنسيين ولاشك ، ليس صفات الملك وأغراضه ، بقدر المعنى الذي انطوت عليه عودة الملكية إلى فرنسا . ففى اعتبارهم كان معنى الملكية الراجعة انتشار السلام . وذلك ما كانت قد بدأت في إقامة الدليل عليه (الحكومة المؤقتة) - برئاسة تاليران - عندما بادرت بتسريح المجندين ، والتوقف عن طلب أية دفعات جديدة للجنديّة . كما ساعد على ذلك عقد الهدنة على يد الكونت دارتوا (في ٢٣ أبريل) ، في الاتفاق الذي سبقت الإشارة إليه ، والذي دل على أن العهد

الجديد (الملائكة الراجعة) لا تهتم بالتوسع الذى أحرزته فرنسا، على أيام الثورة و نابليون . ولم يكن قبولها انكماش الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه سنة ١٧٩٢ إلا عملاً غير حكيم ، سوف يفقدها مزايا كان في وسعها الاعتماد عليها في المساومة الخاصة بإبرام معاهدة الصلح النهائي مع الدول المتحالفة ضدها ، ومن شأنه كذلك حرمان البلاد من ضمان ثمين للمحافظة على مصالحها عند النظر في تصفية المشاكل التى نجمت من « تجربة » إقامة الإمبراطورية النابليونية . ولقد حاول تاليران أن يحصل على بعض تعويضات لقاء تخلى فرنسا عن كل هذه الفتوحات التى فقدتها . فتحدث في ذلك مع مترنخ ، — ومع نسلرود ، ومع كاسلريه ، ولو أنه لم يشأ المباحثة مع هاردنبرج ، لعدم توقعه الوصول إلى شيء مع بروسيا — ولكن دون جدوى . وحاول تاليران إقناع الحلفاء بأن تقوية حدود فرنسا الشرقية ضرورى ، من ناحية بلجيكا خصوصاً حتى يتسنى لها الدفاع عن حدودها . وذلك بإعطائها مونز Mons و نامور Namur و لوكسمبرج وبما في ذلك أيضاً قيصر سلوترن Kaiserslautern في البلاتينات . واستشكر الحلفاء هذا المطلب وكفى في نظرهم لتأمين فرنسا من ناحية حدودها الشرقية ، إعطاؤها سافوى وكوتية نيس ، ومن ناحية حدودها الشمالية ، تحسين حدود ١٧٩٢ بضم الأقاليم المجاورة إليها في فيليبفيل Philleppeville وماريانبورج Marianbourg ثم سارلوي Sarrelouis ثم لاندau Landau وكلها مواقع تفيد في الدفاع وحصد الغزو من نواحي نهري واز Oise و سار Saare ، ثم جبال الفوزج . وأراد الحلفاء أن يفرضوا غرامة حرب أو (تعويضا) على فرنسا . ودارت مناقشات طويلة حول هذا « التعويض » ولم يثن الحلفاء عن عزيمتهم غير رفض لويس الثامن عشر دفع أية تعويضات . وعندئذ وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس في ٣٠ مايو ١٨١٤ . وقعها تاليران عن الملك الفرنسي ، ويمثلو النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا .

وبمقتضى معاهدة الصلح هذه ، انكمشت فرنسا داخل الحدود التى كانت

لها أيام (العهد القديم) . بل إنها تعهدت بالاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التي تخلت عنها فرنسا والنظام الذي سوف ينجم من هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقي والدائم في أوروبا . وأما هذه الترتيبات المنتظرة فكان قد تم تقرير المبادئ التي تقوم عليها بحيث تتألف من الأراضي المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندا ؛ وأن تسترجع النمسا كلا من لمبارديا والبندقية (فينيسيا) Venetia وأن تستقل ألمانيا ، ويتألف منها اتحاد كوتفدراتي ؛ وأن تحتفظ إنجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها ، وكانت جزءاً من المستعمرات الفرنسية : تباجو Tabago أيل دي فرانس Ile de France ، سانت لوسى Sainte-Lucie ، سيشيل Seychellos .

ودلت شروط الصلح الذي تم في باريس إذاً ، على أن الذي حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب ، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها - وفرنسا كما كانت في العهد القديم - حقاً لقد احتفظت فرنسا بأفينيون Avignon (في الجنوب على نهر الرون) ، ومونتبليار Montébeliard وملهوسن Milhausen (في الشرق في إقليم الراين الأعلى) وشامبري Chambéry وأننسى Annecy (في سافوى) وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢ ؛ وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة في الصيد في (الأرض الجديدة) ، نيو فوندلاند ، الجزيرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية . ولكنها فقدت عدداً من مستعمراتها ، وحرمت من أن يكون لها صوت ما في توزيع الأسلاب من الإمبراطورية النابليونية .

وقد طلب الحلفاء قبل مغادرتهم باريس ، أن يبادر لويس الثامن عشر باعتماد الدستور لاعتقادهم أن في اعتياده ضماناً لاستقرار الأمور ونشر الهدوء والسكينة ، عندما لاحظوا هياجاً في الخواطر ، وثورة فكرية حول الدستور من جانب أصحاب الآراء الحرة الذين أرادوا التوسع في الحقوق المعطاة للامة وتقرير سيادتها العليا ، وأصبروا النشرات أو الكراسيات .

لتأييد وجهة نظرهم ، مثلما فعل جريجوا Grégoire (من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى) وبنيامين كونستان Constant وغيرهما ، ومن جانب أعداء الفكرة الدستورية والمناوئين للدستور ؛ وقد اشتركت الصحف فى تأييد وجهات النظر المختلفة ، فأيد الجورنال دى ديبا Journal des Débats وجورنال دى بارى de Paris فريقا ، وأيدت غازيتة فرنسا Gazette de France فريقا آخر . فتألفت يوم ١٨ مايو لجنة لوضع الدستور ، باشرت عملها بكل سرعة ، وقد ذكرنا كيف أنها انتهت من وضعه يوم ٢٧ مايو ، وأن الدستور قدم للقراءة فى المجلسين يوم ٤ يونية .

على أن مهمة الملكية الراجعة الرئيسية ، وهى ممارسة شئون الحكم ، لم تلبث أن بدأت وكانت هذه مهمة خطيرة ، بسبب التغييرات التى طرأت على نظام الحكم فى الداخل من جهة ، من حيث إقامة الملكية الدستورية التى يتوقف نجاحها على مدى تطبيق الدستور بصورة تحفظ حريات الأمة ، وتقال رضى الشعب عن العهد الجديد ، وبسبب انكماش الحدود الفرنسية بمقتضى المعاهدة التى أبرمت مع الحلفاء فى باريس ؛ ومدى نجاح الملكية الراجعة فى تجنب العزلة ، ومحاولة إرضاء الشعور الوطنى عن طريق المساهمة بدرجة ملحوظة فى الترتيبات الإقليمية المنتظرة لإعادة التنظيم السياسى فى أوروبا .

وكان لويس الثامن عشر يتمتع بمزايا كثيرة ، منها معرفته لشئون أوروبا ، والمثابرة على العمل مع الحيلة والقدرة على المجازاة وتسيير الأمور ، ولكن كان ياتف حوله (المهاجرون) من الذين طمست شهوة الانتقام من (الثورة) بصائرهم ، وأرادوا استرجاع كل امتيازاتهم وحقوقهم المفقودة ، والذين قيل عنهم : « لانهم لم يتعلموا من دروس الماضى شيئا ولم ينسوا من حوادث هذا الماضى شيئا » . والذين نعموا على (الدستور) أو ميثاق ١٨١٤ ، أنه مؤذن بانتشار « الفوضى الثورية » فى البلاد وعقدوا آمالهم على

(حكومة إصلاح) ، مهمتها القيام بحركة تطهير شاملة ، لتصفية الموظفين ، وإلغاء الحقوق الأساسية التي تنكفل حريات الأفراد والجماعات ، وإعادة النظر في مبيعات الأملاك الأهلية ، وبأجله إزالة كل الآثار الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها الثورة والإمبراطورية ، والعودة بالبلاد إلى نظام (العهد القديم) .

وألّف الملك وزارته الأولى في ١٢ مايو ، ولم يعين رئيساً للوزارة ، ولكن كان من الواضح أن تاليران هو الذي يحتل مكان الصدارة في هذه الوزارة . ولما كان يستأثر بكل اهتمامه مسألة إعادة التنظيم السياسي في أوروبا — وهي المسألة التي سيتناولها مؤتمر فيينا في نوفمبر ، والتي غادر تاليران باريس من أجلها منذ سبتمبر لحضور هذا المؤتمر — فقد ترك تصريف شؤون البلاد الداخلية للملك ووزرائه ، ولا شك في أن غياب تاليران عن الوزارة كان ذا آثار سيئة عليها ، حيث انعدم الانسجام بين أعضائها فهناك فريق من الوزراء يضم وزير الحرب (ديون) Dupont من قواد نابليون ، ووزير البحرية (مالويه) Malouet وهو من أعضاء الهيئة التأسيسية أيام (الثورة) ووزير المالية البارون لويس ، من أنصار المبادئ الدستورية ، ووزير البوليس كونت (بوجنو) Beugnot ، من كبار الإداريين في عهد الإمبراطورية — وغرض هؤلاء استمالة طبقات الأمة لقبول النظام الجديد على أساس تطعيم الثورة بالمبادئ الملكية : ثم كان هناك الفريق الآخر ، مثل وزير الداخلية (موتسكيو) عضو الحكومة المؤقتة السابقة الذكر ، ووزير الخاصة الملكية الكونت (دي بلاكاش) ، ووزير البريد (فراند) Ferrand ، ثم وزير العدل (دامبراى) Dambray وكل هؤلاء من الملكيين الرجعيين ، يريدون العودة بالبلاد إلى (العهد القديم) .

وكان هذا الانقسام في الوزارة صورة مصغرة من الانقسام السائد في الأمة . وبعثت إجراءات الوزارة موضع مناقشة عنيفة ، بسبب تلك

الاتجاهات المضادة التي لخصناها . وانسمت الحكومة بالفشل في كل نواحي سياستها الداخلية . فمن الناحية المالية والاجتماعية ، واجه وزير المالية جملة احتجاجات شديدة من جانب الملكيين المتطرفين Ultra-Royalistes مثل شقيق الملك (أرتوا) Artois ، ودوقة دأنجوليم Angoulême ، ابنة لويس السادس عشر ، وزوجة ابن الكونت داتورا البكر (لويس) . وذلك عندما اعتزم بيع مسافة كبيرة من الأراضي التي تغطيها الغابات كانت ملكا لرجال الدين ، من أجل موازنة الميزانية . واشتركت الصحف : (اليومية) Quotidienne و (الجورنال الملكى) Journal Royal وغازيتة فرنسا في الاحتجاج على هذه الخطوة المزمعة . ولم يمكن الاتفاق على مسألة الأملاك الأهلية بين الذين ابتاعوا هذه الأملاك في عهده الثورة والإمبراطورية - وقد بقيت حقوق هؤلاء في امتلاكها غير ثابتة نهائياً - وبين أصحاب هذه الأملاك الأصليين ، والذين انتزعتها الدولة منهم ، وهؤلاء من المهاجرين ، كما كانت الدولة استولت كذلك على أراضي الكنيسة . فتألفت لجنة برئاسة (فراند) لنظر هذه المسألة ، وصلت إلى قرار في شهر سبتمبر (١٨١٤) بإبقاء الأملاك الأهلية في أيدي الذين صارت لهم وذلك تحقيقاً لما نص عليه الدستور (أو الميثاق) ، ولكننا اقترحت إعادة الأملاك التي لم يحصل التصرف بالبيع فيها إلى أصحابها الأصليين . ووضح أن هذا الترتيب أخضع موضوعاً قانونياً - حق التملك - لتأثير الفرصة وحدها ، فالذين ابتاعوا هذه الأملاك ، واغتصموا الفرصة سابقاً ، بقيت الأملاك في حوزتهم ولم يسترجع أصحابها الأصليون شيئاً ، والذين فاتتهم الفرصة في السابق ، أو كانوا هم أصحاب الأملاك التي لم تتصرف فيها الدولة ، بقى موقف الفريق الأول منهم على حاله ، وأجيز للفريق الثانى استرجاع أملاكهم ، وكانت الدولة مستولية على الأملاك التي لم يبتعها الأفراد . ومع ذلك فقد رفض اقتراح ، لتوزيع الأملاك غير المبيعة على الذين فقدوا أملاكهم بنسبة خصائرهم . وتقرير بدلا من ذلك صرف تعويضات لهم عندما يصلح حال

مالية الدولة . وأغضب وزير المالية إلى جانب هذا دافعي الضرائب عندما وجد من واجبه - لموازنة الميزانية - الاحتفاظ بأنواع الضرائب التي كان الكونت دارتوا قد وعد بإلغائها (منذ ٢٠ إبريل) .

وكان دارتوا قد وعد كذلك بإلغاء التجنيد ، وكان من السهل تنفيذ هذا الوعد ، لانهاء الحرب من جهة ، ولضرورة إنقاص النفقات العسكرية من جهة أخرى . ولكن تسريح الجنود استتبع الاستغناء عن عدد كبير من الضباط فبلغ عدد الذين صاروا في الاستبداد ، ولا يصرف لهم سوى نصف مرتباتهم ، اثني عشر ألف ضابط ، وتزايد تدمير هؤلاء واستياؤهم عندما وجدوا (المهاجرين) من الضباط الذين وصلوا إلى الرتب العسكرية وهم يحاربون ضد فرنسا ذاتها ، يحتلون المراكز التي أخلاها هؤلاء المسرحون وحاول وزير الحرية الجنرال (ديون) أن يجعل الالتحاق بالمدارس الحربية مقصوراً على أبناء الطبقات الأرستقراطية ، ولكن الاحتجاجات ضد هذا الإجراء بلغت درجة من الشدة اضطرت الحكومة إلى العـدول عنه . وجانب التوفيق الوزير الجديد (سولت) الذي خلف (ديون) في وزارة الحرب في ديسمبر عندما اتخذ عدة إجراءات أثارت ضده غضب الفرنسيين ، وأوذيت بسببها سمعة الحكومة ، لعل من أخطرها اضطهاد الجنرال إكسلمانز Excelmans ثم تقديمه للمحاكمة أمام مجلس عسكري ، بسبب وقوع خطاب منه إلى (مورا) ملك نابلي في أيدي الحكومة ووعد (إكسلمانز) في خطابه هذا ، إذا لم يحصل (مورا) تسوية طيبة في مؤتمر فيينا ، أن يهب لنجدته وأضماً تحت تصرف (مورا) د ألف ضابط من الشجعان الذين تخرجوا في المدرسة (الحربية) وتحت أنظار جلالة الملك ، أي (مورا) نفسه . وكان (ديون) الوزير السابق قد اكتفى بتوجيه اللوم لهذا القائد . ولكن (سولت) أنقص مرتباته إلى النصف ، وأمره بمقادرة العاصمة ، وعندما رفض القائد تنفيذ هذا الأمر الأخير ، هوجم منزله ليلاً

لتفتيشه ، وانتهى الأمر بتقديعه للمحاكمة . ولكن عندئذ كان قد انتشر خبر هذه الاعتداءات ، فى كل أنحاء فرنسا ، وتحمس الشعب لقضيته تحمساً كبيراً ، حتى غدا (إكسلمانز) بين عشية وضحاها « بطلاً » من الأبطال المعدودين ، فكاتبته مدام دى ستال Staël ، وصار يزوره (لانجوينيه) Lanjuinais (وقد مر بنا خبره فى تاريخ الثورة) ، وعرض عليه (لفايت) Lafayette استضافته فى بيته فى الريف ، مكاناً أميناً يلجأ إليه . وعندما حكم فى (ليل) Lille براءته فى ٢٥ يناير ١٨١٥ قبل هذا الحكم من الشعب بنحماص منقطع النظير . وكان من أسباب الاستياء كذلك من إدارة (سولت) فى وزارة الحرية ، ومن الحكومة عموماً ، أنه طلب من الجيش المساهمة فى التبرعات التى جمعت لإقامة نصب تذكارى للمهاجرين الذين أشتركوا فى حوادث ثورة (الملكيين) الشوان Chouan فى كويبيرون Quiberon سنة ١٧٩٥ وقد عرفنا عند الكلام عن هذه الثورات فى عهد المؤتمر الوطنى ، أن الأسطول الإنجليزى كان قد نقل إلى شبه جزيرة كويبيرون بضعة آلاف من المهاجرين وغيرهم للاشتراك فى هذه الثورة .

ولم تدرك الوزارة نجاحاً كذلك فى معالجة الشؤون الدينية ، وكان من الحوادث التى أهاجت الخواطر أن رفض رجال الدين إقامة الصلاة الجنائزية للاحتفال بتشجيع جثمان راقصة مشهورة (٢٨ يناير ١٨١٥) — مدموازيل روكور Raucourt — مما تسبب عنه حصول الاضطرابات فى باريس . ثم زاد من بلبلة الأفكار ، إقامة الصلاة الاستغفارية فى جميع أنحاء البلاد يوم ٢١ يناير (١٨١٥) لإحياء ذكرى الملك لويس السادس عشر الذى أعدم فى مثل هذا اليوم سنة ١٧٩٣ ، وبدأ الناس يتكلمون ثانية عن الاضطهادات والمصادرات المتوقعة .

وهكذا لم تنقض شهور على العهد الجديد ، حتى كان القلق قد استبد بالتفوس ، ووجد الأحرار الأكثر اعتدالاً من غيرهم ، أنهم بسبب ثورة

الخواطر العارمة هذه قد صاروا يتآمرون ضد النظام القائم. فهناك لفايت يعلن أن الحرية في خطر؛ وهناك مدام دي ستال، تعقد الاجتماعات في قصرها (بشارع كليشي Clichy) وتدعو للعشاء على مائحتها الأحرار من كل العناصر؛ وهناك البونابرتيون يجتمعون في منازل أصدقائهم. وكان أعظم المتآمرين نشاطا جماعة عهد الإرهاب القديم، وعلى رأس هؤلاء (كارنو) الذي يبحث بمذكرة للملك تحوى أسباب الشكوى العامة من الحكومة، ثم (فوشيه) الذي يحبك المؤتمرات لمساعدة الدوق دورليان على اعتلاء العرش؛ ثم (ثوريو) Thuriot و (جريجوار) و (ثيودو) Thibaudeau وغير هؤلاء. بينما كان القائد (درويه) Drouet في ليل، يفكر في الزحف بجنوده على باريس.

وتضاربت آراء هؤلاء المتآمرين حول النظام الذي يجب أن يحل محل النظام القائم، فجاءة أيدوا الدوق دورليان، وآخرون آثروا البرنس يوجين وفريق نادى بالجمهورية، وفريق ثان أراد عودة نابليون إلى الحكم. ومع ذلك فقد اتفقوا على أمر واحد، هو أن هذا النظام القائم لا يمكن أن يدوم. وأخذ كثيرون يحددون تاريخ اليوم الذي ينتهى فيه هذا النظام، ويختفى من الوجود تماماً. وبينما كان (المهاجرون) يريدون إعادة بناء حصن (الباستيل) الذي خربته الثورة، ورمز الحكومة الاستبدادية في العهد القديم؛ تداعت أركان الملكية الراجعة؛ وانهت أيامها مؤقتاً (١٥ يوليو ١٨١٥) - ليحكم نابليون من جديد، خلال المائة يوم التالية، قبل أن يستطيع البرييون استرجاع العرش الذي فقدوه للمرة الثانية، والعودة إلى الحكم في فرنسا، بعد أن تقتصر جيوش الحلفاء على نابليون في واقعة واترلو Waterloo.

ذلك أن هذا التذمر المتزايد من حكومة الملكية الراجعة وأساليبها، لم يكن يغيب نبأه عن نابليون وهو في منفى في جزيرة إلبا «جزيرة الراحة»، على نحو ما وصفت به، يرقب تطور الحوادث في فرنسا، ولا يفقد الأمل

فى استرجاع سلطانه المفقود . فهو قد نزل فى (بورتوفيراجو) Porto Ferrajo إحدى موانى جزيرة إلبا يوم ٤ مايو ١٨١٤ ولم يكن مكتتب النفس ، فأبدى رضاه عن المسكان الجميل الذى أعد لإقامته ، والحديقة التى يضمها ، والهواء الطيب ، والنظافة التى لاحظها ، وطيبة الأهلين . ثم إنه أنشأ إدارة أو حكومة ، حقيقية عندما جعل (برتران) Bertrand وزيرا للقصر ، و (دروت) Drouot حاكما ووزيرا للحرب ، و (بيروس) Peyrusse وزيرا للمالية ، و (كامبرون) Cambronne قائد الجيش من (١٦٠٠ رجل) ، و (تايلاد) Taillade قائد الأسطول من (طاقم عدده ١٢٩ رجلا) . وأبدى نابليون نشاطا فائقا ، فهو يقوم بالتفتيش على أعمال التحصينات ، وينشئ المنازل والملاجئ ، ويفتح الشوارع ، ويبنى دارا للتمثيل ، ويزرع الكروم ، ويربى دود القز ، ويزيد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، ويعمل لتجميل المدينة ولتزويدها بالماء . ولم يكن يزيد عمره وهو فى هذا المنفى عن خمسة وأربعين عاما .

ولكن جروحا عميقة كانت آثارها تحز فى نفسه ، فقد حرمه الحلفاء أو أعداؤه زوجه ماري لويز ، وابنة ملك روما ، الذى اقتيد إلى فينا لينشأ بها نشأة أمير نمسوى . وقد شكاهم الشكرى من ذلك ، ولكن دون طائل . ولو أن والدته (ماريا ليتيزيا رامولينو Maria Letizia Ramolino) لم تلبث أن جاءت لتقيم معه (فى أغسطس ١٨١٤) . أضف إلى هذا أن المعاش السنوى (٢ مليون فرنك) الذى تقرر له فى معاهدة فونتنبلو لم يصله منه شيء ، وقامت عدة محاولات لاغتياله ، وراح تاليران المندوب الفرنسى فى مؤتمر الصلح فى فينا يحذر من عواقب وجود نابليون فى هذه الجزيرة القريبة ، ويشير بنقله إلى مكان بعيد من فرنسا . وكان فى هذا المكان القريب من فرنسا ، أن حضر (الآن) أحد قدامى الموظفين بمجلس الدولة (فليرى دى شابلون) — Fleury de Chaboulon — (فى ١٣ فبراير ١٨١٥) ليبلغه نبأ انتشار التذمر فى الجيش ، وكراهية الشعب المتزايدة

للبربون ؛ وعندئذ قرر نابليون الفرار من إلبا والعودة إلى فرنسا .
وقد غادر نابليون إلبا يوم ٢٦ فبراير ١٨١٥ ، فبلغ الشاطئ الفرنسي
ومعه عدد من جنود الحرس (الإمبراطوري) القديم ، ونزل في خليج
(جوان) Jouan يوم أول مارس (عند فيريجوس) Fréjus وتجنب
نابليون طريق نهر الرون ، حيث يوجد أنصار الملكية ، واختار طريقاً
آخر للذهاب إلى باريس ، بقي الأهلون من أنصار (الثورة) على طوله ،
ويعر هذا الطريق بالمدن الآتية : كان Cannes ، جراس Grass ، دين
Digne ، سيسترون Sisteron ، جاب Gap ، (كورب) Corps ، لافري
Laffray . وكان وصوله إلى هذه الأخيرة في ٧ مارس ، وهنا رحب جنود
الصف الخامس بعودة إمبراطورهم ، ثم بلغ فيزيل Vizille ، وهنا رحب
به كذلك جنود الصف السابع ، ثم رحب به كل جنود الحامية في جرينوبل
Grenoble . ومن الآن فصاعداً كانت رحلة نابليون إلى باريس موكب
نصر حقيقي بطريق ليون ، حيث أصدر قراراً بإلغاء راية البربون البيضاء
والأنظمة التي أوجدها لويس الثامن عشر ، ثم أوكسير Auxerre حيث ألقى
نابليون بنفسه في أحضان الإمبراطور . وقد هزته ولا شك مشاعر جنده نحو
إمبراطورهم ، وذلك بعد أن كان (نابي) وعده بأن يأتي بالإمبراطور موضوعاً
في قفص من حديد ، وفي ٢٠ مارس دخل نابليون باريس ، وبذلك تكون
قد انتهت قصة (طيران النسر) .

وفي باريس وجد نابليون أن الملك لويس الثامن عشر قد تعلق بأذيال
الفرار في ليل ١٩ - ٢٠ مارس قاصداً إلى (ليل) ليذهب منها إلى غنت
لاجنا بها مئة المائة يوم التي حكم فيها نابليون فرنسا .

ومع أن الملكيين حاولوا المقاومة في بوردو Bordeaux ، بزعامة دوتة
دانجوليم ، وفي طولون بزعامة فيترول ودوق دانجوليم ، وحيث سلم جيشهما
بعد أن كان أيدهما بعض الوقت المارشال ماسينا ، وفي الغرب في أقاليم فنديه
وبريتاني وأنجو ، فقد أخفقت كل هذه المحاولات . ولم يكن السبب في ذلك

نجاح الجيش وقوات الإمبراطور . بقدر ما كان مبشّره الاستياء العام من آل بربون الذين يبدو أنهم يريدون القضاء على كل تراث الثورة الذي عز على الشعب أن يفقده ، والذي كان يرمز له في نظره شخص نابليون نفسه . وهكذا كانت « عودة نابليون » بمثابة عودة « الثورة » في صورة هجوم ضد البربون الذين أنفكروا الثورة وأرادوا تحطيمها ، فتضافر الآن الجنود والفلاحون ليرجعوا إلى الحكم الرجل الذي شعروا نحوه بالحب من جهة ، والذي ربطت بينهم المصلحة لتأييده وإعادة العرش إليه ، وكانت « عودة نابليون » في رأي كثيرين لذلك « حركة وطنية عظيمة » .

وأدرك نابليون أن الواجب يقتضيه إقامة الدليل على أن أنصار « الثورة » قد صاروا فعلاً مندجين في صفوف مؤيدي (البونا برتية) ، فألف حكومته الجديدة من الفريقين : ماريه (سكرتير دولة) ، ذكريه Decrès للبحرية جودان Gaudin للمالية ، وموليان Mollion للخزينة . وكياسيرس للعدل ؛ ودافوللحرية وكولينكورللخارجية ، ثم كارنو للداخلية ، وبدأ تعيين كارنو على وجه الخصوص ، بمثابة الإشارة إلى الامتزاج الذي حصل بين (الثورة) و (البونا برتية) ، وفضلاً عن ذلك فقد عمد نابليون إلى إشاعة الطمأنينة في النفوس ، ووعد بأن يكون الحكم على قواعد دستورية . وقد طلبت منه الهيئات الحكومية المختلفة أن يكون الحكم دستورياً (٢٦ مارس) .

ولما كان نابليون قد أكد رغبته في تعديل أنظمة الإمبراطورية ، لتتمشى مع الروح الدستورية الجديدة ، فقد استطاع (فوشيه) أن يأتي لمقابلة الإمبراطور بالرجل الذي اشتهر بآرائه الحرة من أيام الثورة ، والذي تقم على نابليون ديكتاتوريته السابقة ، والذي كان حتى أمس القريب يصف الإمبراطور بالطغيان ولا يسميه إلا بأسماء البرابرة المتوحشين ، من طراز (أتيللا) و (جانكيزخان) . وكان هذا الرجل (بنيامين كونستان) ، الذي أشرف على وضع التعديلات التي صدر بها ما يعرف باسم (القانون الإضافي) Acte Additionnel والذي أطلق عليه كذلك اسم صاحبه : «القانون

البنياميني « Benjamine » وهو قانون إضافي لآته أضيف إلى دستور الإمبراطورية ، وكان صدوره في ٢٢ إبريل ووافق عليه الشعب بالاقتراع العام ، ولو أن عدد الذين اشتركوا في هذه العملية ، كان لا يزيد على مليون ونصف مليون نسمة ، أى نحو نصف العدد الذى وافق سنة ١٨٠٢ على نظام القنصلية الذى صار نابليون بوناپرت بمقتضاه قنصلاً أول مدى الحياة . وفى أول يونيو أعلن (القانون الإضافي) رسمياً . وكان في خطوطه العريضة يشبه (الميثاق) من حيث إنشاء مجلسين أحدهما للأعيان والآخر للنواب ، مع فارق هام هو توسيع اختصاصات هذين المجلسين وسلطاتهما في شئون التشريع والضرائب ، والميزانية ، وتقييد سلطة الإمبراطور بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية ، وتأمين القضاة على مناصبهم . وإلى جانب هذا ، نص القانون الإضافي على حرية العبادة دون أن يذكر شيئاً عن دين الدولة الرسمي ، وعلى حرية الصحافة دون فرض أية رقابة مبدئية عليها ، والاكتفاء بتطبيق القانون العادى عليها إذا لزم الأمر ، وأمام المخالفين . كما يجب استصدار قانون لإعلان الأحكام العرفية ، ونصت آخر مواد هذا القانون الإضافي - وهى المادة السابعة والستون - على أنه لا يسمح لأى شخص بحال من الأحوال أن يقترح إعادة البربون ، أو طبقة النبلاء الإقطاعية القديمة ، أو الامتيازات والحقوق الإقطاعية ، أو ضريبة العشور ، أو أية عبادة ذات امتيازات وسيطرة ، ولا يجوز قطعاً محاولة النيل من مشروعية بيع الأملاك الأهلية .

ذلك إذا كان جوهر النظام الجديد في الإمبراطورية العائدة ، أو الإمبراطورية الدستورية ، التى أراد نابليون إقامتها . ولكن كان واضحاً من أول الأمر أن حياة هذه الإمبراطورية الجديدة مرتبة بقدرة نابليون على الانتصار في ميادين القتال - قبل كل شيء آخر - على أعدائه ، ذلك أن الإمبراطور منذ أن دانت له السلطة ، صار يحاول إقناع الحكومات الأجنبية ، والحلفاء خصوصاً بأن نواياه سلمية ، وأنه لا يريد الحرب ،

ولكن أحداً ما كان يثق في تصريحاته ووعوده . بل على العكس من ذلك ،
بادر ممثلو الدول المجتمعون في فينا ، بمجرد أن بلغهم نبأ فرار نابليون ،
بإعلان أن الغاصب ، قد فقد حماية القانون (١٣ مارس) أى إنه قد جرد
من كل حقوقه المدنية وغيرها وأهدر دمه ، ثم عمدوا إلى تجديد معاهدة
شومونت في ٢٥ مارس ١٨١٥ ، وتعهدت الدول الأربع العظمى : روسيا ،
النمسا ، بريطانيا ، وبروسيا ، بعدم إلقاء السلاح ، طالما بقي احتمال في قدرة
بوناپرت على إثارة المتاعب ، أو محاولة استرداد السلطة والحكم في فرنسا
وتهديد أوروبا في أمنها وسلامتها .

وبالفعل حشد الحلفاء جيوشاً تزيد على المليون رجل : منهم (١٠٠ و ٠٠٠)
من الإنجليز والهولنديين بقيادة دوق ولنجتون ، وكان مقرهم بلجيكا ، ثم
(١٥٠ , ٠٠٠) من البروسيين بقيادة بلوخر ، حول نامور ثم (٣٥٠ و ٠٠٠)
من النمسيين في جيشين أحدهما صوب الراين والثاني صوب جبال الألب ،
ثم (٢٢٥ , ٠٠٠) من الروس يزحفون من نورمبرج ، ووقفت فرنسا النابليونية
أمام هذه الجحافل في عزلة تامة . واعتمدت على مواردها ، واستطاع (دافو)
في بضعة أسابيع إنشاء جيش من (٢٧٥ و ٠٠٠) مقاتل .

وعول نابليون على تحطيم القوات الإنجليزية البروسية في الأراضي
البلجيكية قبل وصول الجيوش النمسية والروسية . فعبر نهر السامبر
Sambre (أحد فروع الموزيل) عند شارلروا Charleroi يوم ١٥ يونية
سنة ١٨١٥ ، فوقف بجيشه بين الإنجليز والبروسيين ، وتمت عملية العبور
(للجيش كله) في اليوم التالي . وتمكن نابليون يوم ١٦ يونية من هزيمة
البروسيين عند لينى Ligny ، بينما ينجح (ناى) في إلحاق الهزيمة بالإنجليز
في (كاتربرا) Quatre-Bras . ولكن لم ينشطا كلاهما للاستفادة من
هذا النصر . وترك نابليون لقائده (جروشى) Grouchy مهمة احتواء
(بلوخر) وحبسه في مواقعه ، بينما زحف هو للالتحام مع الإنجليز عند
غابة سوان Soignes ، وتقع في طرفها الجنوبي بلدة واترلو . وعندئذ
وقعت معركة واترلو التاريخية ، التي انهزم فيها نابليون (١٨ يونية ١٨١٥) .

وكان من أسباب الهزيمة أن نابليون نفسه كان مريضاً ، وأن تأخيراً حصل في بدء الهجوم على مواقع الإنجليز ، وأن نوعاً من الحياة لم يمكن تحديده سبب خلل خطة المعركة ، وأن (جروشي) عجز عن احتواء (بلوخر) الذي استطاع إعادة تنظيم قواته بسرعة وجاء لنجدة حلفائه الإنجليز ، ثم تأخر (جروشي) في الوصول إلى ميدان المعركة بينما سبقه إليه (بلوخر) ونقص قوات المشاة لدى نابليون . ولقد نجح المارشال (ناي) من الموت أثناء المعركة بأعجوبة ، ووقع على عاتق القائد (كامبرون) Cambronne تأمين مؤخرة الجيش المتقهقر .

عاد نابليون إلى باريس ، بعد هذه المعركة ، فبلغها في ليل ٢٠ - ٢١ يونية مصمماً على مواصلة الدفاع . ولكن لم يصغ إليه أحد ، وعبثاً حاول إثارة الرأي العام لتأييده ، وعبثاً حاولت حكومته تجهيز جيش جديد للمعركة ، وانقسم قواده فريقين : أحدهما يريد الحرب إلى النهاية ، ومن هؤلاء دافو ، ودروت Drouot (وكان عدد الجند الذين يمكن تأليف جيش جديد منهم لا يزيد على ثمانين ألفاً وحسب) ، وفريق يرى مستحيلاً الاستمرار في القتال ، وهذه القوات القليلة ، وهؤلاء كانوا : (ناي) و (ماسينا) والقواد القدامى . وكان من الواضح في هذه الظروف إذاً أن نابليون قد غدا وحده العقبة الكثيرة في طريق السلام ، وحينئذ اقترح (لقايت) على مجلس النواب والأعيان دعوة الإمبراطور إلى التنازل عن العرش ، وفي ٢٢ يونية تنازل نابليون عن عرش فرنسا . وأعان في الوقت نفسه أن حياته السياسية قد انتهت ، ولكنه احتفظ بالتاج لابنه الذي نادى به إمبراطوراً على الفرنسيين باسم نابليون الثاني .

ولم يشأ مجلس النواب اتخاذ قرار في هذه المسألة ، وبالرغم من مساعي لوسيان بوناپرت ، وقرر التأجيل ، ثم لم يلبث أن انعقد بصورة جمعية أهلية أو تأسيسية ، يسمى (لجنة تنفيذية) من خمسة أعضاء كان منهم فوشيه وكولينكور ، ثم صدر (أمر يومي) بالاعتراف بنابليون الثاني ، ولما (م ١٥ - البورجوازية)

كان نابليون الثانى فى النمسا ، وعاد لويس الثامن عشر إلى فرنسا منذ ٢٤ يونية ، ويساعده فوشيه بتآمره على نابليون ، فقد بات ظاهراً أن لا أمل فى اعتلاء نابليون الثانى العرش . واقد أصدر لويس الثامن عشر منشوراً من (كمبراي) فى ٢٨ يونية ، قال فيه : إنه « وضع نفسه بين الفرنسيين وبين جيوش الحلفاء ، ووعد بإعلان العفو العام .

وأقنع فوشيه نابليون بأن الوقت قد حان لمغادرة باريس ، فغادرها فى ٢٩ يونية . وفى اليوم التالى وصل ولنجتون أمام العاصمة ، وحاول مجلس النواب التخلص من حكم أسرة برون ، وبعث بوفد إلى ولنجتون يطلب أن يحل دوق دورليان محل لويس الثامن عشر ، وكان تاليران الذى ظل فى فينا من هذا رأى أيضاً . ولكن دون نتيجة . وعندئذ انفض المجلسان (مجلسا النواب والأعيان) وانحلت اللجنة التنفيذية ، ووقع (دافو) — الذى عهد إليه بقيادة الجيش — وثيقة تسليم باريس فى ٣ يوليو ، وانسحب إلى ماوراء نهر اللوار ، ليدخل لويس الثامن عشر باريس مرة أخرى يوم ٨ يوليو ١٨١٥ .

وكان نابليون أثناء ذلك قد وصل إلى ثغر روشفور Rochefort يوم ٣ يوليو بقصد الإبحار إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وطلب من اللجنة التنفيذية بعض الفرقاطات لحراسته إليمها بدعوى وجود بوارج إنجليزية لمنع عبوره المحيط ، ورفضت اللجنة التنفيذية إجابة طلبه ، ومنعته من ركوب البحر ، وأبقته فى الحقيقة سجيناً تحت تهريبها ، ثم أمر لويس الثامن عشر بتسليمه إلى الإنجليز (١٤ يوليو) . وكان نابليون نفسه قد بدأ يتفاوض معهم منذ ٩ يوليو ، لينقلوه إما إلى أمريكا وإما إلى إنجلترا . وفى ١٥ يوليو سلم نفسه إليهم على ظهر سفينة الحرب الإنجليزية (بلروفون) Bellerphon التى أبحرت به رأساً إلى إنجلترا ، فوصلها يوم ٢٤ يوليو ، ليجد أن الحكومة الإنجليزية لا تبيح له النزول إلى البر ، ثم صدر قرار هذه الحكومة بإرساله

إلى المنفى فى جزيرة سانت هيلانة - فى المحيط الأطلسى - وأذنت له الحكومة الإنجليزية باختيار رفاقه فى المنفى . فاصطحب معه القواد الثلاثة : موشولون Montholon ، وبرتران Bertrand ، وجورجو Gourgaud ، ثم الكونت لاس كاسيس Las Cases ونقلته إحدى سفن الحرب الإنجليزية الأخرى (نورثمبرلند) إلى سانت هيلانة التى وصلها يوم ١٦ أكتوبر ١٨١٥ وقد بقى نابليون فى المنفى إلى أن قضى نحبه يوم ٥ مايو ١٨٢١ . ولم تنقل رفاقه من هذه الجزيرة النائية إلى باريس إلا بعد مضى حوالى عشرين سنة أخرى ، حيث حل فى مشواه الأخير تحت قبة الأنفاليد فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٤٠ .

الباب الثالث

أوروبا والامبراطورية

الفصل الأول

سياسة الإمبراطورية

تمهيد :

انتهت الثورة الفرنسية بانتهاء القرن الثامن عشر ، أى خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن ، وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ فرنسا وفى تاريخ أوروبا بتسلم نابليون بونابرت زمام الحكم فى فرنسا ابتداء من عهد القنصلية ، وعلى وجه الخصوص من وقت تأسيس الإمبراطورية . ومع ذلك فقد اختلف الرأى حول حقيقة الدور الذى قام به نابليون فى تحديد اتجاهات بلاده السياسية ، وتشكيل العلاقات التى نشأت بينها وبين سائر الأمم الأوروبية أثناء الخمسة عشر عاما التى تلت انتهاء الثورة الفرنسية . وانقسم المؤرخون إلى فريقين : فمنهم من يعتبر نابليون بمثابة « النتيجة » الحتمية التى أفضت إليها « الثورة » ، ويرى أن الثورة قد استمرت حتى بعد عهد القنصلية ، وتأسيس الإمبراطورية ، ولكن « متجسدة » فى شخصه . وفريق آخر يرفض هذا الرأى ، ويعتبر نابليون - على العكس من ذلك - رمزا لكل ما هو « مناهض » للثورة ، « وينفى » المبادئ والآراء التى جاءت بها الثورة .

وفي مقدمة المؤرخين ، اصحاب الرأي الأول ، المؤرخ الفرنسي (جورج ليففر) Lefebvre الذى يعتبر نابليون بالنسبة لأوروبا أنه « هو » الثورة : ينهض دليلا على ذلك - فى رأى (جورج ليففر) نظام نابليون القارى - وهو خلاف (الحصار) القارى - وكان الإمبراطور يهدف من نظامه القارى إلى تحقيق غرض مقصود ، هو تغيير تكوين أوروبا وإعادة بنائها على أسس المبادئ والآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية . ومعنى ذلك إنهاء سلطان الحكومات المستبدة ونقل السيادة العليا فى الدول الأوتقراطية للشعوب ، واستصدار الدساتير التى تكفل لهذه الشعوب حقوقها المدنية والسياسية ، وتخضع السلطة التنفيذية لإشرافها ، وتنشئ الحكومات التى تستند حينئذ على ما هنالك من عقود مبرمة بينها وبين هذه الشعوب إذا أخلت بشرائطها ، حق للشعب أن يزيلها من الحكم ويتخلص منها ، ثم إن إعادة بناء أوروبا على أسس المبادئ التى نادى بها الثورة الفرنسية ، معناه كذلك تحرير الشعوب التى ترضخ لسلطان الحكم والنفوذ الأجنبى ، ومعاونة هذه الشعوب على الشعور بذاتيتها وكيانها ، حتى يتسنى نمو الشعور القومى بها ، فتصبح شعوب أوروبا وقد استيقظ ثم اكتمل شعورها القومى « بمجمع » قوميات متحررة ، تدين بالآراء والمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية وتقدمها .

ولقد حاول نابليون نفسه ، وبكل ما وسعه من جهد وحيلة ، إقامة الدليل على أنه ما كان ينبغى من سياسته ونشاطه الحربى سوى تحقيق هذا (النظام القارى) على أسس تلك المبادئ التى ذكرناها . فعل ذلك على وجه الخصوص عندما صار يملأ على رجال حاشيته فى سائر هيلاته أجزاء من المذكرات والذكريات التى حرص هؤلاء على تسجيلها ، فكان نابليون نفسه صاحب تلك (الأسطورة النابليونية ^(١)) التى صار يروجها فيما بعد ابن شقيقه لويس ، والذى اعتلى عرش فرنسا بعد وفاة الإمبراطور بثلاثين

(1) Légende Napoléon.

عاما تقريبا ، باسم نابليون الثالث ، كما صار يروجها المعجبون به . ولا جدال في أن (الإمبراطورية) كانت ذات نشاط أوسع من (الثورة) في إيقاظ شعور القومية لدى الشعوب الأوروبية ، ولكن الذى تجب معرفته على وجه الدقة ، هو ما إذا كانت هذه اليقظة القومية نتيجة د سياسة ، تحررية قومية ، وتستند إلى المبادئ الحرة التى نادت بها الثورة حقيقة ، أم أنها كانت نتيجة (لرد فعل) حصل ضد (الإمبراطورية) التى فرضت سلطانها على أوروبا ، فهبت الشعوب تناضل من أجل الخلاص من السيطرة النابليونية ؛ سواء أكان الحافز على هذا الجهاد شعور بوطنية أو د قومية محلية ، أم شعور قومى ناضج يشمل الأمة بأسرها متحدة في نهالها لخلق د قومية ، أى أمة متحررة جديدة .

وأما هذه (الأسطورة النابليونية) ، ودعوى الذين يعزون إلى الإمبراطور أنه كان يريد إنشاء (نظام قارى) يعيد به بناء أوروبا على أسس المبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، فسوف تتضح حقيقة ذلك كله ، ومدى انطباقه على ما وقع فعلا في عهد هذه السيطرة النابليونية في أوروبا وضدها إذا أمكن بيان (السياسة) التى سار عليها نابليون ، والمبادئ أو الآراء التى استرشد بها في علاقاته مع حكومات أوروبا وشعوبها ، ثم بيان الأسلوب الذى أمكن به عمليا تطبيق هذه المبادئ والآراء النابليونية ، خصوصا في ألمانيا وإيطاليا وبولندية ، وفي بولندية أمكن بحث د أمة ، وإحياء د قومية ، ولكن هذه السياسة النابليونية المستندة على المبادئ « الثورية » في بولندية ، كانت من إملاء اعتبارات محدودة ، ولخدمة مآرب سياسة خاصة ، ومرتبطة بنشاط الإمبراطور وعلاقاته بالدول الأخرى ، ومشروعاته التوسعية .

سياسة نابليون :

ومن المتعذر إخضاع سياسة نابليون للفحص كوحدة كلية ، أو استصدار حكم شامل عليها جملة لأن « شخصية » الإمبراطور و « خلقه » كانا في تغير وتطور مستمر من جهة ، ولأن الظروف والمناسبات التي اقتضت اتخاذ إجراءات أو قرارات سياسية معينة ، كانت متغيرة هي الأخرى بصورة مستمرة . وعلى ذلك فالرأى الذي قد يبديه أو يأخذ به في لحظة معينة ، لا يعنى بالضرورة أن الإمبراطور متمسك به في كل أدوار نشاطه ، أو أنه لا يزال على حاله عندما يحين الوقت بعد سنوات لوضعه ذاته موضع التنفيذ . وهكذا كان ضروريا التمييز في حياة نابليون بين أدوار محددة تشكلت فيها آراؤه و « سياسته » في صور معينة .

ولقد كان نابليون « عمليا » في تفكيره ، وهذا إلى جانب أنه حصل دراسة كلاسيكية كانت ذات شأن في تكوينه ، وهو قد درس التاريخ دراسة « واقعية » أي كحوادث مسبوقة بأسبابها ومتبوعة بنتائجها . فلم يكن حينئذ بمن يدينون بالفكرة « المثالية » المتحررة من الحس والمادة ، التي أخذت بها (الثورة) لتعريف (الوطن) وإدراك معناه . فالوطن في اعتبار نابليون إنما هو الأرض والبلاد ، وليس معنى « مثاليا » أو فكرة مطلقة . وأما (القومية الفرنسية) فقد كان تفسيرها في ذهن نابليون يقرب من تفسير (النظام الغالي) الذي تأسست بمقتضاه ملكية فيلبريك الأول ، من أسرة المرفنجيين في بلاد (غالة) — فرنسا — والذي كان موضع بحث المفكرين في ماهية الدولة والأمة في القرن الثامن عشر ، وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه في مكانه .

على أن نابليون من جهة أخرى كان قد تأثر بفكرة معينة من (الأفكار) التي جاءت بها الثورة ، هي فكرة (الحدود الطبيعية) ، أي ضرورة أن تصل فرنسا إلى حدودها الطبيعية في الشرق والجنوب والشرق والجنوب :

وقد احتفظ نابليون بهذه (الفكرة) وتمسك بضرورة الوصول إلى الحدود الطبيعية طوال عهد الثورة ، ثم حتى نهاية عهد القنصلية ، وكانت إيطاليا هي الناحية الوحيدة خلال هذين العهدين التى تجاوزت فيها فكرة (الحدود الطبيعية) النطاق المنتظر لها ، وإيطاليا هي البلاد التى وجد فيها المغامرون دائماً متفذاً لنشاطهم ، ومتسماً لتحقيق أحلامهم ، ولقد كان نابليون يريد من فتوحه الإيطالية فى حملته الأولى إنشاء (ملكسة) لنفسه ، ولو أنه فى مسألة إيطاليا هذه إنما كان يقوم بتنفيذ الخطط التى رسمتها حكومة الإدارة . ثم إن إيطاليا كانت بمثابة طريق عسكرى ، حتى بعد اجتياز جبال الألب ، بالنسبة لحدود فرنسا الجنوبية الشرقية .

والفتوحات الأولى فى إيطاليا ، والتى يمكن الاستدلال بها على سياسة نابليون ، كانت ضم جزيرة إلبا (فى ٢٦ أغسطس ١٨٠٢) ، ثم بيدمنت (فى ١١ سبتمبر ١٨٠٢) ، ولقد كان فى إيطاليا كذلك أن حصلت أولى فتوحات الإمبراطورية فى جنوة فى سنة ١٨٠٥ .

وفى عدا ذلك تظاهر نابليون بأنه أمين على مبدأ (الوصول إلى الحدود الطبيعية) . وسواء كان مجرد ادعاء وتظاهر يخفى نقاشاً ورياء ، أم صدر عن نية خالصة ، فقد صار نابليون يردد مرات كثيرة أنه إنما ينفى أن يظل أميناً على فكرة أن تكون فرنسا بحدودها الطبيعية فحسب . ف يعلن وهو فى برلين سنة ١٨٠٧ ، أمام وفد من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أنه « لا يريد الحرب بل يكفى بالراين ، حدوداً لبلادته . وفى اللحظة التى ضم فيها إلى الإمبراطورية همبورج ولوبك ، من مدن اتحاد الهانسا ، فى ديسمبر ١٨١٠ ، أعلن « أن الواجب يقتضيه ألا يدع مجالاً للشك فى نواياه وفى موقفه ، من حيث عدم تجاوز الحكومات الخاضعة له (أى للإمبراطورية) مباشرة نهر الراين ، . وواضح مقدار ما كان ينطوى عليه هذا التصريح من تناقض ظاهر ، ومع ذلك فقد بقيت (فرنسا بحدودها الطبيعية) الفكرة المسيطرة على ذهنه ، حتى عند مفاوضاته مع (الحلفاء)

المنتصرين عليه أثناء ١٨١٣ - ١٨١٤ . فقد كانت فرنسا في نظره هي (فرنسا الثورة) أي بحدودها عند نهر الراين وجبال الألب ، يمارض بها فكرة (فرنسا بحدودها القديمة) قبل الثورة ، وهي النظرية التي أخذ بها «الملكيون» الذين يمهدون لعودة ملكية البربون إلى فرنسا .

وهكذا ، ومن أول الأمر ، لم تكن (المثالية العالمية) أي عدم التقيد بالانتماء إلى وطن معين التي أنت بها الثورة الفرنسية ، هي الفكرة التي دان بها نابليون ، بل إنه أخذ بفكرة (فرنسا العظمى) التي يحددها جغرافيا جبال البرانس وجبال الألب ونهر الراين ، ومن أول الأمر أظهر نابليون استخفافاً كبيراً بحقوق الشعوب ، من ذلك إجراء استفتاء في هولندا لاعتقاد الدستور الذي أرادت القنصلية أن تفرضه على الهولنديين فقد تبين أن هناك ستة عشر ألفاً فقط يؤيدون الدستور ، بينما يرفضه خمسة وعشرون ألفاً ، فعمدت (القنصلية) للخروج من هذا المأزق إلى اعتبار الممتنعين عن التصويت ، وعددهم (٣٤٧) ألفاً ، مؤيدين له وفي صف الموافقين . أضف إلى هذا أن الفتوحات التي سبقت الإشارة إليها قد حدثت دون استشارة الشعوب المعنية ، على العكس مما حصل على أيام (الثورة) . بل لقد تحولت الجمهورية الإيطالية إلى (مملكة) في ١٢ نوفمبر ١٨٠٢ دون استشارة الأهلين في إيطاليا الشمالية . وفي سويسرة أعطى (كانتون) أو ولاية (فاليه) Valais دستوراً (في ٢٨ أغسطس ١٨٠٢) دون استشارة أهلها . وإلى جانب هذا كله فالذي يجب ذكره أنه كان هناك فارق عظيم بين هذه «الاستفتاءات النابليونية» التي كان الغرض منها الموافقة على (أمر واقع) حدث فعلاً ، وبين الاستفتاءات الشعبية العادية التي غرضها معرفة رغبة الشعوب العامة من أجل تحقيقها . وعلى ذلك ففي رسمنا القول بأن نابليون ما كان يقيم وزناً كبيراً للنظرية الثورية بشأن ذلك «التعاقد» الذي يؤسس الوحدة القومية على الموافقة الحرة .

تلك إذاً كانت (الفكرة) الأولى التي أخذ بها نابليون ، وواضح أنها

بعيدة كل البعد عن النظرية (الثورية) ؛ على أن الإمبراطورية لا تلبث بعد هذه السنوات الأولى من تاريخها أن تتجه نحو فكرة أخرى : هي فكرة (الوحدة الأوروبية) (Unité Européenne) ومعنى (الوحدة الأوروبية) في سياسة نابليون ، أن تتزايد سيطرة فرنسا السياسية في أوروبا . وكان ابتداء من سنة ١٨٠٥ - ١٨٠٦ ، أن بدىء العمل لتحقيقها ، حتى إذا جاءت سنة ١٨١٠ صار نصف القارة الأوروبية من الناحية العملية « فرنسياً » . ولا جدال في أن سياسة (الوحدة الأوروبية) المنطوية على بسط السيطرة الفرنسية على أوروبا ، إنما هي سياسة مضادة لأى اتجاه « قومى » ، ولا يمكن أن تتواءم مع « القومية » ، إلا في حالة واحدة ، وذلك إذا كانت (الوحدة الأوروبية) بدلا من إخضاع أوروبا لسلطان فرنسا ، تهدف إلى إنشاء اتحاد فدرالى من الأمم في صورة (ولايات متحدة) أوروبية .

ولقد اعتمد نابليون على الدعاية الماهرة والنشطة لتبرير بسط سلطانه على أوروبا ، فأعلن أنه لم يشأ الاعتداء على أوروبا ، ولكن (إنجلترا) وحدها هي التى أرغمته إرغاماً على فعل ذلك بموقفها العدائى منه ، ثم راح نابليون يدعى أن (الوحدة الأوروبية) إنما أنشئت كإجراء موجه ضد إنجلترا . وتلك (بربرجاند) كانت ذات أثر طيب بين سواد الشعب الفرنسى ، لإستغلالها شعور الكراهية الذى ولدته في صدور الفرنسيين حروب الثورة ضد إنجلترا . وكانت هذه الكراهية هي الشعور (الوطنى) الوحيد وقتئذ الذى شعر به الفرنسيون حقيقة . وعلى ذلك فإن أحداً لم يناقش في ذلك الحين فكرة إنشاء (الوحدة الأوروبية) كإجراء لمقاومة إنجلترا ، وقبل الناس في فرنسا وفي أوروبا هذا التفسير الذى أرادته نابليون لسياسته التوسعية .

ولكن إذا نحى جانبا موضوع تحديد المسئولية أصلا في إثارة هذه الحرب غير المنقطعة ضد إنجلترا ، فهل كانت رغبة نابليون حقا الاستمرار

في الحرب ضدها . لقد كانت الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت في (برسيورج) في ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ ، وفي (تليست) في ٧ يوليو ١٨٠٧ ، وفي (فينا) — صلح شوتهرون — في ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ تتضمن شروطا سبق أن ذكرناها في موضعها ، لم تكن تستهدف مواصلة النضال ضد انجلترا ، ولا يمكن تفسيرها في ضوء هذه الرغبة . لقد كان (الحصار القارى) Blocus Continental وحده هو الذى يفسر السياسة الفرنسية ، باعتبار هذا الحصار القارى سلاحا اقتصاديا موجهًا ضد انجلترا ، وهو بهذا المعنى وحده إنما يوحى بوجود فكرة (الوحدة الأوروبية) ويفترض وقوف أوروبا كوحدة اقتصادية في وجه انجلترا لمقاومة الإنجليز وإغلاق موانئ القارة ومنافذها في وجوههم . وكانت سياسة (الحصار القارى) هذه مبحث الفتوحات « الشاطئية » التي حصلت وقتئذ على يد نابليون ومع ذلك فلو صح أن الغرض من (الحصار القارى) إنشاء (الوحدة الأوروبية) ، بمعنى جمع الكلمة في أنحاء القارة الأوروبية ضد انجلترا ، فإن النظام القارى قد جاء متأخرا ، ثم إنه لم يستمر إلا وقتا قصيرا جدا لتولد منه كتلة أوروبية حقيقية . ولقد أدى تنفيذ سياسة النظام القارى إلى زيادة الصعوبات التي صار يصادفها نابليون إلى جانب المقاومة في البلدان الخاضعة لسلطانه ، بسبب التجنيد والضرائب وأعباء السيطرة الفرنسية عموما ، والتي صارت تن من ثقلها وتريد الخلاص منها الشعوب الداخلة في نطاق هذه الإمبراطورية النابليونية . ولذلك فلا يمكن اعتبار أن الحصار القارى قد أوجد « شعورا أوروبيا » نجح في إزالة تلك العاطفة « العالمية » التي نادى بها رجال الثورة ، على أساس المشاركة في الشعور « بوطنية » ، إنسانية عالمية ، أى عدم التقيد بمحبة وطن معين هو مسقط رأس الإنسان وبلده ، أو حتى إزالة الشعور بالقومية المحلية . وتلك نتائج في حد ذاتها تجعل متعذرا التمسك بفكرة (الوحدة الأوروبية) الموجهة ضد انجلترا ، لتبرير السيطرة النابليونية على أوروبا .

أما كيف كانت تتألف (الأمة) التى احتوتها الإمبراطورية نابليونية ، وبسطت سلطانها عليها ، وبمعنى آخر ، كيف تأسست هذه (الأمة) ، وماذا كانت الأسس التى قام عليها التوسع الفرنسى لإنشاء هذه الإمبراطورية ، فذلك أمر توضحه كل تلك الآراء والنظريات التى تولدت تباعاً فى ذهن نابليون ، فجاءت متغايرة ومتناقضة ، وبقدر اختلاف الظروف والمناسبات والحوادث الواقعة ، وبقدر ما كان يتطلبه معالجة كل موقف وكل حالة . فكان هناك أصلاً « تراث » الثورة : الوصول إلى الحدود الطبيعية ، بما فى ذلك الاعتداء على إيطاليا واقتطاع أجزاء منها ، بما كان معناه ببساطة زيادة « حجم فرنسا » واتساعها ، ولقد أدمجت الأراضى التى نالت منها فرنسا « المتسعة » هذه ، فى الأراضى الفرنسية . ولقد كان فى هذا الدور كذلك ، أن لوحظ أثر عامل شخصى طرأ على هذه السياسة المنبعثة من « الثورة » . ذلك هو إنشاء (جمهورية ماوراء الألب) والتى صارت فيما بعد (جمهورية إيطاليا) . فلا جدال فى أن مبعث إنشاءها كان تفكير نابليون فى إنشاء (دولة) أو مملكة لنفسه فى إيطاليا . وتلك فكرة لم تلبث أن تخلى عنها سريعاً عندما هيات له الظروف أن يصبح سيداً على (دولة) أكبر حجماً ، وأكثراً أهمية ، وبدرجة عظيمة ، من تلك التى كان يريد لها لنفسه فى إيطاليا ، فصار سيداً على (فرنسا) بعد انقلاب برومير الذى أوجد القنصلية . وبذلك لم تعد فكرة تأسيس مملكة أو دولة لنفسه فى إيطاليا فكرة نافعة ، ومع ذلك فما لا شك فيه أن هذا التفكير ذاته ، كان يعنى بداية تحول ملاحظ فى سياسة نابليون ، التى صارت تهدف من ذلك الحين إلى تأسيس سيطرة شخصية ، وتشمل إن أمكن أوروبا بأسرها . وأما هذه (الجمهورية الإيطالية) فقد أصبحت فى سنة ١٨٠٥ (مملكة إيطاليا) .

تلك إذاً كانت القاعدة الأولى التى ارتكزت عليها (الإمبراطورية) : بسط السيطرة الفرنسية . ولقد كانت تستند هذه السيطرة على فكرة

جديدة ، هي إخضاع أوروبا لسلطان موحد ، أي فكرة إنشاء تلك السيطرة القارية ، التي كانت مستوحاة من آراء من طراز ما كان يأخذ به لويس الرابع عشر ؛ بشأن تأسيس دولة قومية أو وطنية عظيمة ، بمعنى أن تركز فرنسا على عدد من الدول المتمتعة باستقلالها الذاتي ، والتي تتبع فرنسا وتنال حمايتها في الواقع ، وترتبط بها بروابط شخصية . وأما فرنسا العظمى هذه ، فقد ضمت إليها كدول « محمية » ، الجمهورية الهولندية ، بدستورها الذي صدر في سنة ١٨٠٢ في عهد القنصلية ، ثم الجمهورية السويسرية (الهلفيتية) سنة ١٨٠٣ ، واتحاد الراين (الكوتفدراثي) في يوليو ١٨٠٦ ، وارتبطت الجمهورية الهلفيتية واتحاد الراين بفرنسا برباط شخصي عندما صار الامبراطور هو (الوسيط) Mediateur بين الجمهورية الهلفيتية وفرنسا ، ثم « حامي » Protecteur اتحاد الراين . وتلك « سياسة » تعيد إلى الأذهان « السياسة العظمى » التي سار عليها لويس الرابع عشر ، لإحراز التفوق السياسي لفرنسا في القارة الأوروبية .

ولم يقف نابليون عند فكرتي السيطرة القارية ، وإنشاء فرنسا العظمى ، بل إنه لم يلبث أن أضاف إلى هاتين الفكرتين فكرة ثالثة ، كانت سائدة خلال القرن الثامن عشر ، ثم بعثت الآن من جديد ، ونعني بذلك فكرة (الميثاق العائلي) Pacte de Famille فقد ارتكزت امبراطورية نابليون على نوع من الميثاق العائلي ، ولكن بين أعضاء أسرته ، عندما شرع يعين أشقائه وشقيقاته وأزواج شقيقاته أمراء وملوكا ، ويخلق لهم ممالك وإمارات في أوروبا ، وكان هؤلاء جميعاً أدوات للسياسة الفرنسية ، فقد أنشئت غراندوقية برج Berg للجنرال (مورا) زوج شقيقته كارولين في يوليو ١٨٠٦ ، وتعين أخوه جوزيف ملكا على نابولي في مارس ١ٸ٠٦ ، ثم أخوه الآخر لويس ملكا على هولندا في يونيو ١٨٠٦ .

وهكذا تعاقبت ثلاث فكرات ، كانت ذات أثر واضح في تشكيل (الامبراطورية الفرنسية) ، ومع ذلك فقد كانت هذه الامبراطورية

في الحقيقة نظاماً فدرائياً متمزجاً بنظام عائلي . فإتت امتداد اتحاد الراين الكونفدراتى لم يلبث أن وسع كل ألمانيا تقريباً ، وألمانيا هذه هي التي كانت قد أنشئت بها التيجان التي وزعت على « ملوك » بفاريا وورتمبرج وهانوفر وغيرها ؛ وهي التي « خلق » بها نابليون مملكة جديدة - هي مملكة وستفاليا - توج أخوه (جيروم) ملكاً عليها . أما في الشرق فقد بعث نابليون بولندة مرة أخرى ، عندما أسس (غرانديقية وارسو) والتي سلم زمام الحكم بها ناخب سكسونيا ، وهكذا نرى الإمبراطورية في سنة ١٨٠٧ تتجه نحو فكرة جديدة : فكرة إنشاء اتحاد فدرائى يجمع دول أوروبا .

على أن هذا الاتحاد لن يستمر طويلاً ، بل إن نابليون لا يلبث حتى يعود مرة أخرى وبعد ١٨٠٩ - ١٨١٠ لفكرة إدماج أجزاء من أوروبا في كيان الامبراطورية الفرنسية . فقد ترتب على سياسة (الحصار القارى) وواجب تطبيق هذه السياسة أن استأنف نابليون خطة (الإدماج) التي سار عليها قبلاً ، ففي سنة ١٨٠٩ عمد الإمبراطور إلى ضم (الدولة البابوية) إلى فرنسا ؛ ثم هولندة في سنة ١٨١٠ ، ثم مقاطعات الهانسا في سنة ١٨١٢ ، كما ضم إلى فرنسا في جهات أخرى من أوروبا (المقاطعات الليرية) Provinces Ilyriennes (المطلة على ساحل الأدرياتيك الشرقى ، وتشمل كارنيثيا ، كارنيولا ، كرواتيا ، دلماشيا) ، ثم البورتيغال التي وضعت تحت الإدارة الفرنسية .

وإلى جانب هذا كله ، فثمة فكرة « إقطاعية » كانت ذات أثر في تشكيل أو بناء هذه الإمبراطورية ، مبعثها رغبة نابليون في مكافأة « ماريشالاته » وكبار موظفي الإمبراطورية ، بأن يقطعهم ، الإقطاعيات ، التي اختارها لهم قبل كل شيء في إيطاليا ، ثم في ألمانيا ، مثل إمارة بنفنتو ، وبارما ، بياسنزا ، التي أعطيت بالتوالي إلى تاليران ، وكباسيرس ، ولوبران ، إلى جانب عدد من الإمارات والدوقيات الأخرى الكثيرة .

وعلى ذلك فقد كانت الإمبراطورية النابليونية متولدة من تفاعل «فكرات» وآراء، تتابعت بعضها في إثر بعض، ثم اختلف بعضها عن بعض، وكثيراً ما كانت متناقضة، الأمر الذي جعل الإمبراطورية تبدو في النهاية جثماً سياسياً «ممسوخ الحلقة»، لا يجمع بين أجزائه المختلفة سوى رباط واحد، هو طموح الإمبراطور. وأطباعه «الشخصية»، ووجه للسيطرة والسلطان، ولا تندرج هذه الأجزاء التي اختص كل منها بنظام وتكوين يختلفان فيها عن غيرها، إلا تحت (نظام واحد) هو تحمل أعباء الخدمات العسكرية، والأنظمة المالية والاقتصادية التي فرضت على (الدول) التي تألفت منها أجزاء هذه الإمبراطورية النابليونية دون أي اعتبار لمبادئ القانون العام. وواضح أن «تركيب» الإمبراطورية بهذه الصورة لم يكن يفسح مجالاً من الأحوال أي مجال للاعتراف بوجود (قوميات) في أوروبا، أو أن هذه الإمبراطورية كانت تسترشد من بعيد أو من قريب بفكرة القومية.

ولعل هذه الحقيقة لا تلبث أن تتضح إذا عرضنا للطريقة التي حصلت بها كل التغييرات الإقليمية التي صنعتها الإمبراطورية، خصوصاً في ألمانيا وإيطاليا، مسرحي هذه العمليات الواسعين، ثم بحثنا موقف «الشعوب» من هذه التغييرات التي حدثت، والتي اتبست بفضلهما السيطرة النابليونية على أوروبا.

أما الذي تجدر ملاحظته من أول الأمر، فهو أن كل هذه التغييرات التي جعلت أوروبا تتحول هذا التحول الضخم تحت السلطان الفرنسي، إنما استغرق لإجرائها خمس سنوات وحسب (١٨٠٥ - ١٨١٠)، وتلك مدة قصيرة جداً، فتتابعت التغييرات والتوزيعات والترتيبات الإقليمية، نتيجة لكل تلك المعاهدات والاتفاقات التي تخللت الحروب المتصلة، ولقد شهدت ألمانيا على وجه الخصوص، قبل حروب المحالفة الدولية الثالثة أو بعدها، أقاليم تبدل عليها سلطان حكومات مختلفة، لا لسبب سوى

مشيئة القدر إذا صح هذا التعبير ، ودون أن يتولد من هذه السيطرات الحكومية المتغيرة أى رد فعل عميق لدى شعوب هذه الأقاليم . ولقد كانت الفكرة البارزة من وراء هذه التغييرات (الحكومية) رعاية مصالح سياسية أو اعتبارات استراتيجية معينة ، أو رغبة الامبراطور (نابليون) فى توقيع العقوبة على أحد الأمراء أو تعويض أمير آخر عما فقد من أملاكه وهكذا . أى أن الذى تحكم فى مصير هذه الأقاليم وفى مصير أهلها وشعوبها تبعاً لذلك ، كان إرادة فردية وتحكمية بحتة . ومع ذلك فقد كان لا معدى عن أن تترك هذه التغييرات الاقليمية المتلاحقة ، والانقلابات العظيمة ، أثراً واضحاً فى نفوس المعاصرين ، هو أن فقد الناس أولاً كل شعور بالاطمئنان والأمن والاستقرار ؛ وثانياً أن الكثيرين صاروا ينظرون لكل ما حدث كأشياء طارئة لا تلبث أن تزول هى الأخرى كما زال غيرها ، وأن المستحيل دوام هذا البنيان الشامخ الذى صنعه الامبراطور بيديه . بل إن هؤلاء المعاصرين كانوا يشاركون والده نابليون نفسه (ليتيزيا رامواينو) شعورها عندما « تمتد لو أن هذا كله يدوم ^(١) » . أى لا يتصورون دوام الأوضاع القائمة . والواضح أن هذه التغييرات والانقلابات الأوروبية لم تكن تسمح فى طبيعتها بإقامة بناء سياسى مستقر .

وعلىنا أن نعرض الآن للآثار التى ترتبت على هذه التغييرات والانقلابات التى حدثت فى ألمانيا وإيطاليا ، أى فى البلدين اللذين كانا أكثر تعرضاً من غيرهما لأكبر هذه الانقلابات وأضخمها . التى حصلت على يد نابليون .

* * *

(1) Pourvu que ça dure !

في ألمانيا :

ولعل أول ما تجدر ملاحظته بشأن التغييرات والانقلابات التي حصلت على يد نابليون في ألمانيا ، أن التعديلات الإقليمية بها كانت كثيرة ، وأن أهم انقلاب حدث كان اختفاء الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ؛ وأن كلا الأمرين وقعا دون أن يحصل رد فعل يتحرك (الرأى العام) في ألمانيا بسببه . بل إن الذى حصل كان احتجاج بعض أصحاب المصالح الذين أوديت مصالحهم ، بسبب هذه التغييرات والانقلابات أو الذين تعذر إشباع أطماعهم ، والاستجابة لمطالبهم بدرجة كافية . من هؤلاء بارونات الإمبراطورية الذين ضمت أملاكهم أو أخضعت في صورة من الصور للنفوذ الفرنسى مباشرة أو غير مباشرة ، فانخفضت مرتبتهم بحكم تبعيتهم لصاحب السيطرة الفعلية عليهم . والذين تأثر مركزهم بسبب التغييرات الإقليمية التي أجراها نابليون ، في نطاق النظام الذى أراد به إخضاع ألمانيا لسلطانه ، ويعرف أمثال هؤلاء البارونات والأمراء بأنهم هم الذين صاروا بفضل هذه الإجراءات لا يتبعون (الإمبراطورية) الألمانية (Mediatisés) ، ولما لم يكن من شأن هذه التغييرات إذا إنعاش أو إحياء آية آمال لدى سواد الشعب في « تغيير » الحال التي كانوا عليها إلى ما هو أفضل منها ، فقد ظل (الرأى العام) لدرجة كبيرة لا يأبه بها .

وأول هذه التغييرات الهامة ، والتي يمكن مقارنتها بتلك التي أوجدتها من قبل معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) من حيث نتائجها ، فقد كان منشؤها القرار النهائى للإمبراطورية الجرمانية Recès d'Empire . الذى صدر في ٢٥ فبراير ١٨٠٣ على يد الديايط (المجلس الإمبراطورى) المتعقد في (راتزبون) ، ولقد تذرع نابليون ليعيد تنظيم ألمانيا ، بدعوى ضرورة أن ينال الأمراء الذين حرّمهم أملاكهم وأراضيهم ، ضم الأقاليم الواقعة على شاطئ الراين الأيسر إلى فرنسا ، تمويهاً عن هذه الأملاك والأراضي (١٦ م - البورجوازية)

التي قدورها في داخل ألمانيا ذاتها . وكانت مسألة « التعويضات » هذه عملية مالية مربحة ، حينها أقبل الأمراء الألمان « بتساومون » في مكتب (تاليران) خصوصاً ، في باريس ، على مقدار التعويض الذي ينالونه ، ومكانه ... الخ ، وتدقت الهدايا (والبقاشيش) والرشاوى ؛ وكثرت المساومات ، حتى صارت باريس سوقاً للزيادة .

ولقد كان (القرار النهائي) للإمبراطورية الجرمانية هذا ، إجراء ذا صبغة دولية معينة . فقد تقدمت به فرنسا وروسيا بالاتفاق فيما بينهما (منذ ١٨ أغسطس ١٨٠٣) كخطوة موجهة ضد النمسا ، إلى حكومة فيينا ، ثم إن فرنسا من ناحية أخرى قد صار لها بفضل « أتباع » عبيدون في ألمانيا وفي هذين المعنيين كان هذا (القرار النهائي) من صميم السياسة الفرنسية من أيام الملكية القديمة التي خدمها ورسم خطوط سياستها التوسعية كل من (ريشليو) و (مزران) في النصف الأول من القرن السابع عشر .

ووقع عبء تنفيذ هذا (القرار النهائي للإمبراطورية) على وجه الخصوص في ألمانيا الغربية فكانت هذه أكثر الأقاليم التي تأثرت به لأنها كانت مقطعة الأوصال ، ومجزأة إلى « دويلات » ضئيلة ، أكثر من غيرها : فهناك إمارات و « دويلات » ، بارونات الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ؛ ثم الإمارات الكنسية المديدة ، حتى إذا صفت هذه « الدويلات » بفضل (القرار النهائي) كان قد تغير وجه ألمانيا الغربية تغيراً كاملاً . ولقد تألف هذا (القرار النهائي) من إجراءات ثلاثة كبيرة : أولاً ، إحداث تغير في الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، بنقلها من حال إلى حال مختلف عن السابق كلية ، فقد صار عدد (ناخبى الإمبراطور) عشرة ، بسبب تعيين أربعة جدد هم مطران (سالزبورج) ودوق بادن ، ودوق ورتمبرج ، ودوق هس كامل . واختفى اثنان من الناخبين الكنسيين القدامى ، هما ناخب كولونيا ، وناخب تريف . وبقي على حالهم الناخبون الستة القدامى ، وهم ناخبو بفاريا البلاتينات ، وبوهيميا ، وبراندنبورج ،

وهانوفر ، وسكسونيا ، وماينز ؛ وهؤلاء جميعا صارت تتألف منهم (كلية الناخبين) ؛ وفي هذا الوضع الجديد صار بها أربعة من الناخبين الكاثوليك فقط ، هم مطران ماينز ، ومطران سالزبورج ، وملك بوهيميا ، وملك بفاريا ، وذلك مقابل ستة من الناخبين البروتستنت . وأما (كلية المدن) فقد اختفت أو كادت تختفي عمليا ، فقد كانت هذه تشمل قبلا (٥١) مدينة حرة ، فلم يبق منها الآن سوى ستة : كانت فرنكفورت وهمبرج وبريمن ، وكوبك ، ونورمبرج ، وأوجزبرج ؛ وكل هذه المدن بروتستنتية ، وأما (كلية الأمراء) فقد تغير تأليفها بسبب التعديلات الإقليمية التي حصلت . فقد ترتب على عملية إلغاء تبعية الأمراء والبارونات للإمبراطورية المقدسة ، وتخفيض مراتبهم بسبب الإجراءات الإقليمية وغيرها (*Médialisations*) أن اختفى تمثيل كل الدويلات الضئيلة ، وأن تحولت الإمارات الكنسية إلى طابعية ، وأقص هذا الإجراء الأخير بدرجة عظيمة نفوذ الكنسيين . ففي حين كانت نسبة تمثيل الإمارات الكنسية في (كلية الأمراء) في الماضي حوالي ٣٧ في المائة ، فقد اختفت هذه النسبة في الترتيب الجديد ، وصارت نسبة أصوات البروتستنت في (كلية الأمراء) الجديدة سبعين صوتا ، مقابل أربعة وخمسين صوتا للكاثوليك . وأخيرا فقد قسمت الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى ثماني (دوائر) بدلا من العشر السابقة . وهكذا تغير وجه الإمبراطورية المقدسة من الناحية السياسية حيث قد صار (الديباط) أو المجلس الإمبراطوري الذي يتألف من هذه الكليات والدوائر « بروتستنتيا ، في جوهره » ، وانحسر نفوذ الكاثوليك في هذا المجلس الإمبراطوري حتى بات ضعيفا جدا .

وأما النتيجة الهامة الثانية (للقرار النهائي للإمبراطورية الجرمانية) فهي أنه قد حصل (تركيز إقليمي) على أثر اختفاء عنصرين هامين ، هما : الدويلات الكاثوليكية ، والنبلاء التابعين للإمبراطورية (المقدسة) مباشرة . فلم يبق من الدويلات الكنسية سوى (ماينز) التي فقدت جزءاً من

أراضيها ، فصار لا تعدى أملاكها شاطئ الراين الأيمن ، فى حين ضمت إليها أسقفية راتزبون ، تعويضاً لها عن الأراضي التى فقدتها ، وإلى جانب (ماينز) بقيت الدويلات الكنسية ، التى كانت لرئيس فرسان التيتون^(١) ولرئيس دير مالطة^(٢) . وفيما يتعلق بالنسبلاء أو طبقة الفرسان ، (Ritterschaft) فقد اختفت تماماً هذه الطبقة المؤلفة من كبار النبلاء ، والفرسان ، أو صغار النبلاء . وفى الوقت نفسه الذى اختفت فيه الدويلات الكنسية وطبقة النبلاء التابعين للإمبراطورية مباشرة ، برزت إلى عالم الوجود حقنة من (الدول الكبيرة) ذات الحجم أو المساحات الواسعة . أما أهم هذه الدول الكبيرة فكانت : بفاريا ، وورتمبرج ، ودوقية بادن ، ودوقية هس — درمستاد ، وبروسيا التى بلغت مساحتها الآن (١٢٠٠٠) بدلا من (٢٧٥٠) كيلو متراً مربعاً ، وزاد عدد سكانها فصار نصف مليون نسمة ، بعد أن كان حوالى (١٢٥) ألفاً ، موزعين فى جهات مبعثرة . ثم تزايدت مساحة (هانوفر) كذلك . فترتب على هذا (التركيز الإقليمى) إذاً أن نقص عدد الدويلات الألمانية من (٣٦٠) إلى ثمانين دويلة فقط . وتلك نتيجة « إقليمية وسياسية » ضخمة ولا شك .

ولقد ساعدت إعادة تنظيم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الجرمانية) — بفضل هذا (القرار النهائى) الإمبراطورى — على إخراج النمسا من ألمانيا ، حيث فقدت النمسا أكثر ممتلكاتها ، فيما يعرف باسم المدن الحدودية على نهر الراين ، إلى جانب عدد من الممتلكات الصغيرة فى الغابة السوداء ، ثم المدن الصغيرة التى كانت للنمسا «منعزلة» فى إقليم سوابيا ، ولقد تنازلت النمسا عن بعض أقاليمها فى ألمانيا لبعض الأمراء الطليان الذين أخذوها كتعويض لهم عما فقدوه من أملاكهم فى إيطاليا ، فقال دوق (مودينا) Modena إقليمى برينجو Brissgau وأورثينو Orthenau ، ونال غراندوق

(1) Grand-Maitre de L'Ordre Teutonique.

(2) Prieur de Malte.

تسكنها إمارة سالزبورج التي تألفت من المطرانيات القديمة والتي تحولت إلى أملاك علمانية في سالزبورج ، وايشستاد Eichstadt . أما النمسا فقد أخذت في مقابل ذلك بعض الأراضي في الألب : إترنت Trento ، بريكن Brixen ، وقسم من مطرانية بساو Passau . وبذلك فقدت النمسا أكثر ممتلكاتها (الإقليمية) في ألمانيا . فضلا عن ذلك فإن النمسا فقدت بسبب إعادة تنظيم الإمبراطورية المقدسة ، ما كان لها من نفوذ عظيم في ألمانيا ، وأخيراً فإن النمسا ذاتها لم تلبث أن تحولت إلى (إمبراطورية النمسا) في ١١ أغسطس ١٨٠٤ . فقد رأت النمسا في وجود إمبراطور فرنسي إلى جانب الإمبراطور الوحيد الذي عرفته أوروبا حتى هذا الوقت ، وهو إمبراطور (الإمبراطورية الرومانية « الجرمانية » المقدسة) إهانة لها ، وعلى ذلك فقد حار النمسا تاج إمبراطوري ، وبدأت من هذا الحين تبتعد عن ألمانيا ، وتنفصل بحياتها الخاصة بها عن الجثمان الألماني ، لتصبح ذات كيان مستقل في نموه وتطوره عن سائر ألمانيا . الأمر الذي كان له نتائج ذات شأن كبير خلال القرن التاسع عشر ، لا جدال في أن أهم هذه النتائج وأخطرها كان تخلي النمسا عن ألمانيا لتتولى بروسيا زعامتها .

تلك إذا كانت « النتائج » المترتبة على ذلك (القرار النهائي) للإمبراطورية Recès d'Empire (Recès Germanique) في سنة ١٨٠٣ ، والذي يعتبر بحق نقطة التحول في حياة ألمانيا الحديثة . فقد تولد بسبب هذا القرار - وكما شهدنا - عدد من « التجمعات » الإقليمية القوية في داخل ألمانيا ، بفضل القضاء على التنظيم الإقطاعي القديم القائم على طبقة النبلاء والفرسان Ritterschaft وعلى الدريالات الكنسية ، على أن الذي تجب ملاحظته ، أنه لم يكن هناك في كل ما حدث أي شعور لصوالمح وطنية أو قومية ، بل إن الذي حصل لم يكن سوى « ترتيبات » بين الألمانين ، لإعادة التوزيع الإقليمي ، على أساس جديد من القوى في نظام لم يكن من شأنه قطعاً إفساح أي مجال « لقومية ألمانية » .

ومع ذلك فإن هذا التحول أو التغير العظيم الذى طرأ على ألمانيا بسبب (القرار النهائى الإمبراطورى) لم يكن من المنتظر بقاءه طويلا ، لا فى شكله الإقليمى ، ولا فى صورته السياسية . فمن الناحية الإقليمية لم يكن هذا (القرار النهائى) إلا إجراء أوليا ، سوف تلوّه إجراءات أخرى يهدف بها نابليون إلى إعادة رسم خريطة ألمانيا ، بالقضاء على بعض الدول الجديدة التى أوجدها هو نفسه ، كما أنه لم يلبث أن قضى على ثلاث من المدن الحرة فى سنة ١٨٠٦ ، فلم يبق من المدن الحرة بألمانيا سوى ثلاث : هى هامبورج ، وبريمن ، ولوبك ؛ ثم إن هذه لم تلبث أن اختفت جميعها فى سنة ١٨١٠ . ثم إنه قضى على دول قديمة كانت قائمة فى الماضى ، هى (هس هامبورج) فى سنة ١٨٠٦ ، ودوقية برنسويك فى سنة ١٨٠٧ ، ودوقية أولدنبورج فى سنة ١٨١٠ ، ثم إنه لم يلبث أن انتهى من مسألة إلغاء تبعية الأمراء والبارونات الألمان للإمبراطورية المقدسة (Médiation) بأن تقرر فى سنة ١٨٠٦ ، أن جميع الأمراء أو البارونات الذين لا يسمع بدخولهم شخصيا فى (اتحاد الراين) يصير اعتبارهم تابعين للحكومات التى يعيشون فى أراضيها ، ويتحتم عليهم لذلك الحصول على (جنسية) الدول الإقليمية التى يقيمون بها ، ولقد ترتب على هذا القرار أنه صار لا يوجد هناك من الآن فصاعدا فى ألمانيا مواطنون أو أمراء تربطهم أية روابط مباشرة بالحكومة المركزية ، فكل هؤلاء من مواطنين وأمراء قد حصلوا الآن على (جنسية إقليمية) .

واختفت من خريطة ألمانيا السياسية كذلك الدول التى تمتعت أصلا بعطف نابليون ، وأوجدها (القرار النهائى الإمبراطورى) . من ذلك اختفاء نائب (هس - كاسل) فى سنة ١٨٠٧ ، وأما الدول (أو الحكومات) الجديدة التى أوجدها نابليون ، فكانت غراندوقية برج على شاطئ الراين الأيمن فى سنة ١ٸ٠٦ ؛ ثم غراندوقية (ورتزبرج) Wurtzberg التى أعطيت إلى فردتند صاحب تسكانيا بدلا من (سالزبورج) التى كانت النمسا تنازلت

له عنها . وفي السنة نفسها (١٨٠٦) أنشأ غراندوقية فرنكفورت التي أعطيت إلى (دالبرج) Dalberg معاران ماينز القديم ، ثم إلى جانب هذه الغراندوقيات الثلاث ، أنشأ نابليون مملكة وستفاليا التي أعطاهم لآخيه (جيروم) Jérôme . واقد حصل ، أتباع ، السياسة النابليونية والمؤتمرون بأمر الامبراطور على زيادات إقليمية ، اتسعت بسببها مساحة (دولهم) . من ذلك غراندوقية (بادن) Baden التي كانت في سنة ١٧٨٩ تبلغ مساحتها (٣٦٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها (٢٠٠,٠٠٠) نسمة ، فصارت في نهاية عهد الامبراطورية ، تبلغ مساحتها (١٥٠٠٠) كيلو متر مربع ، وبلغ عدد سكانها مليون نسمة ، وأصبحت دولة مهمة ؛ وكذلك زادت مساحة (بفاريا) من (٥٦٠٠٠) إلى (٩٦٠٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها من مليونين إلى (٣,٨٠٠,٠٠٠) نسمة ، ثم درقية (ورتمبرج) من (٩٥٠٠) إلى (١٩,٥٠٠) كيلو متر مربع ، ومن (٦٥٠,٠٠٠) إلى (١,٣٥٠,٠٠٠) نسمة ، ثم سكسونيا ، بقيت على حالها تقريبا ، أي إن مساحتها كانت (٤٠,٠٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها مليوناً نسمة وأما هذه جميعها فقد صارت — الآن — (دولا متوسطة) كبيرة ، وكلها خضعت لتغييرات مختلفة . واقد كانت (هانوفر) أكثر الدول التي خضعت لهذه التغييرات ، وكانت (هانوفر) أملاكا بريطانية ، ولذلك فقد عمد نابليون إلى تجزئتها في صالح جيرانها ، والتصرف في مصيرها حسب مشيئته ، فهو أعطى هانوفر ذات مرة إلى بروسيا ، ثم لا يلبث حتى ينتزعها منها ، ثم لا يلبث حتى يقضي عليها ، فتختفى (هانوفر) ، ثم لا يلبث نابليون حتى يعيد إنشاءها من جديد ليضيف إليها أراضى جديدة ، وليجعل منها المملكة المعروفة باسم (مملكة وستفاليا) .

أضف إلى هذا أن السويد قد أخرجت من ألمانيا بعد أن كانت تمتلك بها (بوميرانيا) . ثم إن بروسيا قد اقتطعت أجزاء منها حتى إنها فقدت نصف أراضيها .

ولقد أفضت هذه التعديلات والتغييرات الجديدة إلى خلق (تركيزات إقليمية) جديدة على أساس اختفاء ما يزيد قليلاً على نصف (الدول) التي تركها (القرار النهائي الإمبراطوري) فنزل عدد الدول الألمانية من ثمانين إلى ثمان وثلاثين دولة فقط في آخر عهد الإمبراطورية، كما كانت قد استقبلت وطردت من ألمانيا العناصر الأجنبية عنها.

وهكذا كان لا يمكن اعتبار (القرار النهائي الإمبراطوري) وثيقة أو إجراء يستهدف ترتيبات إقليمية مستديمة. ومثل ذلك كان الترتيب أو التنظيم السيامى الذى وضعه نابليون لألمانيا؛ فإن هذا التنظيم هو الآخر لم يعمر طويلاً.

فقد قرر نابليون زوال الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة واختفاءها من الوجود، وفرض ذلك على النمسا في معاهدة (برسبورج)؛ وتنازل فرنسيس الثانى رسمياً عن لقب امبراطور ألمانيا في ٦ أغسطس ١٨٠٦، وبفضل هذا الإجراء خرجت النمسا من ألمانيا النابليونية. وفى الوقت الذى اختفت فيه الإمبراطورية المقدسة، رفع نابليون إلى مرتبة الملكية كلا من (بفاريا) و(ورتمبرج). وفى مكان هذه الإمبراطورية التى عمرت من العصور الوسطى، أوجد نابليون فى ألمانيا ترتيبات أخرى: (اتحاد الراين) الذى تأسس فى ١٢ يوليو ١٨٠٧، ويضم إليه ستة عشر أميراً ألمانياً فى الغرب والجنوب. ثم لم يلبث أن اتسع نطاق هذا الترتيب، أو هذه المجموعة السياسية فى السنوات التالية، حتى صارت تضم فى سنة ١٨٠٨ ثلاثة وسبعين عضواً، أى كل (الحكومات) أو الدول الألمانية تقريباً، فيما عدا بروسيا، والنمسا، فقد بقيتا خارج الاتحاد. ولقد حصل هذا الاتحاد على (دستور) تحددت فيه حقوق وواجبات الدول التى يتألف منها بالنسبة لبعضها بعضاً، فصار لهذه (الدول) مجلس أو (ديايط) يتولى توجيه الإدارة المشتركة بينها. غير أن هذا الدستور بقى دون تنفيذ، لأن نابليون

مضى نفسه (حامى اتحاد الراين^(١)) وتركز في يديه توجيه وإدارة شئون السياسة الخارجية من ناحية، وتجنيد الجيوش من أهل الاتحاد الصالحين للخدمة العسكرية من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن من المتعذر اعتبار (اتحاد الراين) دولة ألمانية تأسست في هذه البلاد، وإن كان الاتحاد - ولا شك - نوعاً من التكتل الذى حصل في ألمانيا، والذى يعتبر من وجهة النظر هذه إجراء « جديداً » بالنسبة لحالة التشقت والتفكك التى كانت سائدة في ألمانيا قبل إنشائه .

وواضح من هذه التفصيلات التى ذكرناها أن شيئاً مما حدث جميعه لم يكن يستند على مبدأ من المبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية، فلم يكن هناك احترام لقاعدة التكتل وحق الشعوب فى التجمع على أساس (التعاقد)، ولم يكن هناك وجود لقاعدة موافقة الشعوب على الحكومات التى إنما تتألف بناء على رغبة هذه الشعوب ذاتها ورضائها عنها، ولم يكن هناك مكان لمبدأ القومية . بل إن الذى حدث لم يكن سوى إجراءات و « ترتيبات » نهضية وحسب، وأقوى دليل على هذا « التمسك » أن هذه الترتيبات استمرت تخضع لكل تلك التغييرات التى طرأت عليها والتى أفقدتها صفة (الاستقرار) الذى تعذر بدوره أن يكون من نصيبها، لأنها إنما وضعت قوة واقتداراً لمواجهة حالة طارئة وظرف معين، وللتغلب على « صعوبة » وقتية، أو لتنفيذ « فكرة » عابرة، ولا يحكمها سوى أطماع نابليون الشخصية، وطموحه هو نفسه، ولقد تعذر على كثيرين من المؤرخين فى ضوء كل الاعتبارات التى ذكرناها التسليم بأنه كان لدى نابليون أية فكرة لقومية ألمانية تستند عليها إجراءاته و « ترتيباته » فى ألمانيا .

ومع ذلك، وبالرغم من أن نابليون لم يكن لديه أية فكرة عن « خلق » قومية ألمانية، فإن العمل الذى أتمه فى ألمانيا، قد أدى إلى تكوين القومية الألمانية، وخلق شعور قومى ألماني . أما كيف أدت هذه « الترتيبات »

(1) Protecteur de la Confédération du Rhin.

النابليونية إلى خلق الشعور القومى الألماني ، فذلك أمر يوضحه أولاً ملاحظة أن التركيز الإقليمى الذى أنقص عدد الدويلات الألمانية من (٣٦٠) إلى (٣٨) فقط كان إجراء لا يمكن الرجوع فيه ، وخطوة اتخذت بصورة نهائية ، ويتعذر بعدها إطلاقاً عودة ألمانيا إلى ذلك التشتت ، وتلك التجزئة التى كانت عليها فى الأزمان السالفة ، ولن تكون بألمانيا بعدئذ دولة كنسية أو مدن حرة . ففى ألمانيا النابليونية لم يكن يوجد بها من الدويلات الضئيلة (أى أقل من خمسة آلاف نسمة) سوى ثلاث فقط ، نجت لأسباب شخصية ، أى لارتباطها بأشقاء نابليون نفسه ؛ وتلك كانت الدوقيات الثلاث : جيرولدسيك Géroldsek ، إيزمبورج Isemburg ، ليشتنشتاين Lichtenstein وبمعنى آخر فإن هذه التعديلات التى صنعها نابليون فى ألمانيا جعلت التمهيد لوحدة البلاد ممكناً ؛ وتفسير ذلك أن عدم الاستقرار السياسى والإقليمى الذى شاهدنا كيف أنه كان (القاعدة) التى حكمت الإجراءات والترتيبات الإقليمية والسياسية النابليونية فى ألمانيا ، لم يلبث أن حطم الصلات أو الروابط التاريخية التى فى رسمها تأييد الشعور المحلى فى الحكومات المختلفة ، وجعل هذه الروح المحلية شيئاً مشروعاً فى آخر الأمر فى ألمانيا . فقضى عدم الاستقرار الإقليمى والسياسى على كل هذه التقاليد التاريخية الموضعية ، وهد القوميات ، أو الوطنيات المحلية التى كانت تستند عليها . وثمة نتيجة هامة وأخيرة ، هى أن الترتيبات الإقليمية والسياسية النابليونية قد اجتثت من جذورها قسماً من طبقة النبلاء الألمانية المؤلفة من بارونات الإمبراطورية المقدسة ، أى أولئك الفرسان الذين كانت أراضيهم سابقاً تتبع مباشرة الإمبراطور (فى الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) ؛ والذين لم تعد لهم الآن جنسية ما غير الجنسية الألمانية منذ أن اقتلعوا من أراضيهم التى كانت لهم ، وهؤلاء الأمراء والنبلاء الذين فقدوا أراضيهم ، (وعوضوا عن قسم منها) وانقصمت صلتهم بالإمبراطور (فى الإمبراطورية المقدسة) Médiatisés ، لم تعد لهم أية حياة سياسية غير الحياة الألمانية .

مثال ذلك البارون (ستين) Stein الذي تردد ذكره كثيراً أثناء هذه الدراسة والذي يمثل نوع الألماني الأول الذي صار يدين بشعور الألمانية المتحدة . ولا جدال في أن تلك كمات آثاراً حقيقية وعميقة ، وإن كانت ثمارها قد ظهرت بعد ذلك وفي وقت متأخر ، بمعنى أنه كان بعد مرور سنوات عديدة أن صار مستطاعاً تشكيل هذه الأحداث النابليونية في ألمانيا ، في نتائجها التي أفضت إلى توحيد (أو اتحاد) ألمانيا .

* * *

في إيطاليا :

ولقد كانت سياسة نابليون في إيطاليا أكثر وضوحاً من سياسته في ألمانيا ، لسبب واحد هو أن نابليون كان غير مقيد بأية قيود في نشاطه في إيطاليا ، بل حراً طليقاً لدرجة كبيرة جداً ، يفعل ما يشاء ويهوى بها . ولا جدال في أنه من الممكن بسهولة في هذا الميدان الإيطالي ، معرفة الأسس التي قامت عليها السياسة الامبريالية (السلطوية) النابليونية وما إذا كانت هذه (السلطوية) تنطوي ضمن ما تنطوي عليه على أي اعتبار لمبدأ القومية ، أم أنها لم تكن تأبه لخلق قومية إيطالية .

ولعل أول ما تجدر ملاحظته أن إيطاليا كانت البلد الوحيد الذي راح نابليون يؤكد رغبته في أن يجعل منه (أمة) إيطالية . بل إنه لما يشير إلى هذه الرغبة تسمية نابليون جمهورية ماوراء الألب عند تحويلها إلى مملكة (بمملكة إيطاليا) فقد أراد نابليون أن يتم هذا التحول بصورة تشمل شبه الجزيرة الإيطالية ، وحتى يتسنى إنشاء (مملكة إيطاليا) التي سوف تضم إليها حينئذ كل بلاد أو (دويلات) إيطاليا . ولقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يعطى فيها اسم (إيطاليا) إلى أي تكوين أو ترتيب سياسي في شبه الجزيرة الإيطالية . وعندما قدم الإيطالي (ملزي) Melzi رئيس الجمهورية القديم (جمهورية ماوراء الألب) - تاج (مملكة إيطاليا)

الجديدة — وحصل التتويج في ميلان في ٢٦ مايو ١٨٠٥ قال له نابليون :
 « لقد كانت رغبتى (أو فى تبتى) دائماً لإنشاء (أو خلق) أمة إيطالية حرة
 ومستقلة . وأنا أقبل التاج وسأحافظ عليه ، ولكن طوال الوقت — فقط —
 الذى تقتضى فيه مصالحى أن أفعل ذلك ، وذلك تصريح يشمل معنيين :
 أولهما أن إيطاليا كانت البلد الوحيد الذى أكد نابليون رغبته فى أن يخلق
 به « أمة » ؛ أى كان منتظراً لذلك أن يتبع فى إيطاليا سياسة إن لم تقم على
 أساس قومى ، فهى بالأقل تعترف بمبدأ القومية ؛ وأما ثانيهما فهو أن
 المصلحة « الشخصية » حسب تصريح الماهل الفرنسى كانت (نقطة الإبتداء)
 بالنسبة للسياسة النابليونية فى إيطاليا . ولقد تقدم كيف أن نابليون قد
 طاف فى ذهنه خيال إنشاء ملكة لنفسه فى إيطاليا قبل ذلك ؛ وكيف أنه
 أراد فعلاً أن يتخذ من إيطاليا « مقفراً » لتحقيق أطماع التوسع والمجد
 والشهرة . آية ذلك تلك « الترتيبات » التى تضمنتها معاهدة (كيو فرميو)
 خصوصاً — ١٧٩٧ — لإنشاء سيطرة قوية فى حوض البحر الأبيض
 المتوسط ؛ وإنشاء سيطرة « شرقية » ، وفى كلا الأمرين احتلت إيطاليا
 مكاناً مرموقاً فى برامج تلك (السياسة العظمى) الخاصة بالسيطرة سواء فى
 البحر المتوسط أو فى « الشرق » . ولقد كان فى وسع نابليون — كما
 ذكرنا — أن يعيد تنظيم إيطاليا بالصورة التى يريد . فقد سبق أن أوضحنا
 كيف قضت (الثورة الفرنسية) على إيطاليا « التقليدية » ، أو إيطاليا
 « التاريخية » ثم إن النمسا منذ أن أبرمت معاهدة (برسيورج) — فى
 ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ — كانت قد طردت كذلك من إيطاليا . وعلى ذلك فقد
 صار نابليون (مطلق اليد) حر التصرف ، كما صار الميدان مفتوحاً أمامه
 فى إيطاليا ، لينشئ تلك (الأمة الإيطالية) التى تحدث عنها ، إذا شاء أن
 يفعل ذلك حقاً .

ومع ذلك ، فقد سلك نابليون فى إيطاليا طريقاً ، أقل ما يوصف
 به أنه قائم على النزعات والنزوات الشخصية المتعارضة والمتناقضة ، ومن

المقطوع به أنه لم تكن لديه أية فكرة عن (وحدة إيطالية) ، اللهم إلا إذا اعتبرت كذلك تلك الصورة التي ارتسمت في ذهنه عن إخضاع أقاليم إيطاليا رويداً رويداً في «مجموعة» واحدة لإرادته وسلطانه وتوجيهه الشخصي والمباشر . وفيما عدا ذلك فالذي جرى في ألمانيا كان نفس ما حصل في إيطاليا من حيث (المزج) بين آراء غريبة ومتناقضة ، قامت على أساسه الترتيبات الإقليمية والسياسية في إيطاليا . فهناك (الملكية) ، وهي أقدم الصور التي أحاط بها إطار هذا (المزج) . فتأسست في سنة ١٨٠٥ (مملكة إيطاليا) التي تحدثنا عنها ، والتي أخذت بمقتضى معاهدة (برسبورج) ، البندقية (فنيشيا) والأملاك البابوية في شمال جبال (الآبينين) ، الأمر الذي يبدو منه كأنما قد تم توحيد إيطاليا الشمالية . ومع ذلك فإن إيطاليا الشمالية هذه ، كانت قد اقتطعت منها جنوة ، وييدمنت ، وأدمجتا في الإمبراطورية الفرنسية . فترتب على ذلك وجود «ثنائية» في النظام السيامي السائد في إيطاليا الشمالية ، لاجدوى منها ولا طائل تحتها ، حيث دخل قسم منها في نطاق الإمبراطورية الفرنسية فصار مندمجاً بها ، في حين بقي القسم الآخر يؤلف مملكة كان نابليون نفسه ملكاً عليها . ولقد عرفنا أن (تسكانيا) قد تحولت إلى مملكة (إتروريا) على يد نابليون ، لينال تاجها ابن دوق بارما المتزوج من ابنة ملك أسبانيا ، وذلك ترتيب اقتضاه صالح سياسة نابليون الأسبانية ، وقد صارت ابنة ملك أسبانيا (ماري لويزا) وصية على مملكة (إتروريا) باسم ابنتها أو نيابة عنه لوفاء والده - لويس دوق بارما - منذ شهر مايو ١٨٠٣ . ثم إن نابليون لم يلبث أن أعطى في السنة نفسها (١٨٠١) جمهورية (لوقا) ودوقية (ماسا كاراري) Massa-Carrare إلى شقيقته (إليزا باكيوشي) ، وأخيراً فقد أُنصبت أميرة البربون عن عرش نابولي ، وهي الأميرة التي قرر نابليون إسقاطها في ديسمبر ١٨٠٥ ، ثم أعطى مملكة نابولي إلى أخيه جوزيف في ٣٠ مارس

١٨٠٦، ثم إلى (مورا) الذي خلف جوزيف على عرشها في سنة ١٨٠٨

— وقد تقدم تفصيل كل ذلك في موضعه .

ويستين من هذه الإجراءات المتخذة في إيطاليا ، أنه كانت هناك ثلاث (فكرات) متباينة ، تستند هذه عليها ، أولاها فكرة شخصية متمثلة في وجود (المللكة الإيطالية) التي ليست ملكة فرنسية أو مندجة في كيان الإمبراطورية الفرنسية ، ولكنها تابعة لهذه الإمبراطورية وملكها نابليون «شخصيا» ، وثانيها فكرة فدرالية (اتحادية) من نمط تلك الفكرة التي لوحظت في ألمانيا ، وانبثق عليها الترتيب السياسي والإقليمي بها ؛ وثالثها فكرة أسرية (أي عائلية) متمثلة في إنشاء ملكة نابولي لأخيه ، وإمارة لوقا لشقيقته . ومع ذلك فهناك فكرة رابعة لا تندرج عن إضافتها إلى ما تقدم ، وهذه كانت فكرة إقطاعية ، لأن نابليون لم يلبث أن أنشأ اثنتي عشرة (إقطاعية) لمارشالاته ؛ ثم إمارتين ، إحداهما لتاليران ، وهي إمارة (بنيفنتو) المعروفة ، والأخرى لبرنادوت ، هي إمارة (بوتني) — كورفو (Ponte-Corvo) . وهكذا كانت إيطاليا ذلك الميدان المفتوح ، والذي كان نابليون حرا طليقا يفعل فيه ما يشاء بمطلق إرادته ، مسرحا لفكرات أربع متعارضة ، ومتقاطعة .

ولم يكن هذا كل ما حصل . فقد أدخلت تعديلات جديدة بعد (تلاست) — وهو الاتفاق بين نابليون والقيصر إسكندر ، الذي يعين بداية مرحلة جديدة في تاريخ الإمبراطورية النابليونية — اختفت بسببها إروريا ، فأخذها نابليون لنفسه في ٧ أكتوبر ١٨٠٧ ، ثم وضع على حكمها شقيقته (إليزابا كيوتشي) في السنة التالية (١٨٠٨) ، وأعطيت (إيزا) كذلك الحكم في (بارما) ، و (بيا كززا) أو (البليزانس) (Plaisance) ، وفي إبريل ١٨٠٨ ، أضيفت إلى ملكة إيطاليا الأراضي الواقعة بين (كبابيا الرومانية) و (إيطاليه الأديرياتيكي) ، وهذه من الأملاك البابوية ، التي كان

يحكمها البابا . وفي فبراير ١٨٠٨ كانت قد احتلت روما نفسها ، ثم لم تلبث أن أدمجت الاملاك البابوية في الإمبراطورية الفرنسية في ٢٧ مايو ١٨٠٩ . ومن الواضح أنه كان هناك اختلاف ظاهر في الأوضاع القائمة أثناء هذه السيطرة النابليونية في كل من إيطاليا وألمانيا . في إيطاليا اتخذ الخضوع للسيطرة النابليونية أشكالا ثلاثة إما في صورة حكومات شخصية ، يحكمها نائب ملك في مملكة إيطاليا ، أو تحكها شقيقة الإمبراطور في نيكانيا ؛ وإما حكومات خاضعة لسيطرة فرنسا مباشرة ، وتؤلف جزءا من الإمبراطورية الفرنسية في روما ، وجنوة ، ويدمنت ، وإما حكومات تابعة ، يتولى الحكم فيها شخص مفروض عليها فرضا وذلك في مملكة نابولي . وعلى ذلك فقد اختفى النظام السابق في إيطاليا اختفاء تاما ، واستعوض عنه الآن بقيام تركيز إقليمي ، لم يترك سوى أربع كتل إقليمية محب ، هي : مملكة إيطاليا ، (نيكانيا) ، الاملاك البابوية القديمة ، مملكة نابولي . ومع ذلك ، فإنه لم يكن هناك وجود (للوحدة) القومية أو السياسية ، في هذا الترتيب الإقليمي والسياسي ، والذي لم يكن يستهدف بحال من الأحوال إنشاء تلك (الأمة الإيطالية) التي تحدث عنها نابليون ، وعن رغبته ونواياه الصادقة في خلقها ، فلم ينشئ نابليون إيطاليا .

وفي ضوء ما تقدم جميعه ، يصبح متعذرا القول بأن نابليون ، سواء فيما يتعلق بألمانيا ، أو إيطاليا ، كان يقبع سياسة ترمي إلى إحياء القوميات وبعثها ، أو أنه قد أوجد إطلاقا في البلدان التي دانت لسلطانه ، شعورا قوميا ، بمعنى أنه كان يسعى إيجابيا ، لخلق هذا الشعور القومي ، عن طريق سياسة مرسومة تهدف لهذه الغاية بذاتها .

في سائر أوروبا :

على أنه قد يكون للعاهل الفرنسي سياسة أوسع مدى ، بالنسبة لتنظيم أوروبا بأسرها ، على اعتبار أن التقطيعات والتجزئات التي حصلت في ألمانيا وإيطاليا خصوصاً ، ليست سوى خطوة أو خطوات تمهيدية ، قد تؤدي إلى إنشاء (دولة) فذة في نوعها . فلا تعود تلك التقطيعات والتجزئات بما يؤبه له ، سواء أكانت عابرة ، أم كانت باقية ومستديمة ، طالما أنها سوف تمهد في النهاية لظهور القوميات ، والاعتراف بها في أوروبا .

ولقد سبق في بداية هذا البحث أن كنا عرضنا لرأى المؤرخ الفرنسي (جورج ليفر) الذى فسر السياسة النابليونية فى ضوء ما أسماه (بالنظام القارى) ، الذى أخذ به نابليون بعد (تليست) ، ويتلخص رأى (جورج ليفر) فى أن نابليون إنما كان يبغي من سياسته اتحاد أوروبا بأجمعها ، بأن تندمج تدريجياً فى كيان (الإمبراطورية العظمى) ؛ تلك الإمبراطورية التى تأسست فى سنة ١٨٠٥ أولاً ، ثم تلك التى جرى إنشاؤها بعد سنة ١٨٠٧ فى نطاق (النظام القارى) الذى فرضه نابليون على أوروبا ، والذى كان متوقفاً أن يحيل هذه الإمبراطورية العظمى النابليونية إلى إمبراطورية من الطراز الرومانى ، متحدة أو موحدة ، ويتولى إدارة شئونها رئيسها الأواحد فقط ، ويدفعها أو يوجهها دافع أو حافز سياسى واحد يلزم هذه الإمبراطورية السير بأجمعها فى طريق واحد . ويستثمر (جورج ليفر) فىقول : إن الفكرة التى كان يدين نابليون بها عند تطبيق هذا (النظام القارى) على أوروبا ، كانت إدخال « تجديد سياسى » على أحوال القارة ، من حيث إعادة التنظيم الإدارى والاجتماعى بها ، وإنعاشها أو إعادة الشباب والفتوة إليها وتلك الفكرة — « فكرة التجديد السياسى » — هى التى كانت بمثابة « الملمم » لنابليون ، والتى أوحى إليه بكل الإصلاحات الداخلية التى أتتها فعلاً ، أو كان يريد تنفيذها فى كل الدول التى خضعت لسيطرة فرنسا .

وأما الأداة التي وضعت بها هذه الفكرة « التجديدية » موضع التنفيذ فكانت (قانون نابليون) Code Napoléon .

وتلك نظرية في رأى كثير من المؤرخين « مغرية » حقاً . ومع ذلك ، فلو صح أن (النظام القارى) ، كان هدف نابليون ، أى إنشاء (وحدة) أوروبية ، فى نطاق (الإمبراطورية العظمى) ، تحت السيطرة الفرنسية والنابليونية ؛ فإن هذا النظام القارى نفسه متعارض مع مبدأ القومية ، لأن (التجديد) المنشود سوف يبعث إلى عالم الوجود تنظيمًا سياسيًا من طراز (الملكية العالمية) التى راجت فكرتها خلال القرن الثامن عشر ، والتى شوهد رواجها قبل ذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لصالح الإمبراطور شارل الخامس أولاً ، ثم لصالح لويس الرابع عشر ؛ ولأن هذا (التجديد السيامى) إنما كان معناه خلق حضارة معينة ، لا تلبث حتى ، تذوب ، فى اتونها حضارات الشعوب المختلفة . أضف إلى هذا أن فكرة (النظام القارى) من وجهة النظر الفرنسية ، إنما تعنى بسط السيطرة الفرنسية على أوروبا بأكملها ، وتلك كانت السياسة التى اتبعتها (الثورة) فى الإقليم الواقع خلف نهر الراين ؛ فأرادت (الإمبراطورية) الآن أن تجعلها تمتد حتى تشمل أوروبا بأسرها ، ومن المقطوع به أن نابليون فى اتباعه هذه السياسة لم يكن يستهدف غير تحقيق المصلحة الفرنسية ، وليس صالحاً أوروبياً . ينهض دليلاً على ذلك التعليمات التى زود بها الملوك والملكات الذين أعطاهم السيطرة فى أوروبا ، وكانت هذه تعليمات متفقة جميعها فى الغرض المرجو منها . فهو يقول لأخيه (لويس) : لا تنقطع عن أن تكون دائماً فرنسياً : ويكتب إلى (مورا) : تذكر أنى إنما جعلت منك ملكاً لصالح نظامى ، ويكتب إلى أخته (كارولين) : أنى أرغب قبل كل شيء أن آخر أن تجرى الأعمال بما يتفق وصالح فرنسا ، فإذا كنت قد غزت ممالك ، وصارت لى فتوحات ، فذلك حتى تفيد منها فرنسا . وأما أولئك الملوك والملكات والغراندوقات الذين « خلقهم » نابليون ، وسلمهم (م ١٧ - البورجوازية)

مقاليد الحكم في أنحاء أوروبا ، فقد كانت « تصرفاتهم » موضع استنكار الإمبراطور الشديد ، إذا هم حادوا عن السياسة التي يعتبرها نابليون في صالح فرنسا ، فيفضب عليهم ، بل وينتهى الأمر بإلغاء مناصبهم ، وضم الدول التي أعطاهم لهم إلى فرنسا ، كما حدث عندما غضب على أخيه (لويس) في هولندا .

ولقد اتسمت السياسة التي اتبعها نابليون ، وفرضها على بلدان أوروبا الخاضعة لسلطانه بالتناقض . فلم تكن سياسة الإصلاحات الداخلية واحدة ، لا في « الأماكن » ، ولا في « المناسبات » المتشابهة ، بل كانت هناك سياسة قد يصح القول بأنها متلائمة مع كل دولة أو حكومة على حدة . مثال ذلك ما حصل في ألمانيا التي وجد بها (دولتان) متجاورتان ، هما غراندوقية فرنكفورت وملكة وستفاليا ، ففي كل منهما قامت سياسة داخلية مختلفة ، واختلف التنظيم الداخلي في كل منهما عنه في الأخرى ، بالرغم من تلاصقهما . ثم في إيطاليا التي يعتقد (جورج ليفغر) أن (النظام القاري) قد بلغ بها ذروة كماله ، لم تكن هناك سياسة داخلية موحدة في كل تلك التجزئات أو الأقسام التي أوجدها الإمبراطور الفرنسي . بل إن هذه الاختلافات في السياسة الداخلية ، مشاهدة كذلك في البلدان التي خضعت لإدارة نابليون مباشرة ؛ ثم إنها أبرز وضوحاً أيضاً في البلدان التي كانت تحت « حمايته » ، فاختلقت التنظيمات الداخلية في كل من بقاريا وورتمبرج وبادن عنها في الأخرى . والحقيقة أن الإصلاحات التي حصلت على يد نابليون نفسه ، أو كانت « مستوحاة » منه في مختلف أنحاء أوروبا ، كانت مختلفة بعضها عن بعض ، بل وكانت متناقضة ، ولا تبدو لهذا السبب نفسه أنها « أداة » أو وسيلة طيبة لتثبيت أقدام السيطرة الفرنسية ، وتوطيد سلطان فرنسا في أوروبا . وهذا الاختلاف والتناقض كان مبعث الرأي الذي أخذ به فريق من المؤرخين الفرنسيين ، وعلى رأسهم المؤرخ (شارل بوتاس) Pouthas الذي يقول : إنه من المتعذر بتاتاً الاعتقاد بوجود

(سياسة منسقة) ومترابطة يسير عليها نابليون في أوروبا ويسمى لتنفيذها وتحقيقها ، بل كل ما هنالك أنه وجدت طائفة من الحلول لمعالجة المواقف الطارئة ، والتغلب على الظروف ، الوقتية .

ومع ذلك فإن هذا المؤرخ (شارل بوتاس) كان من بين الذين لاحظوا أن هذه السياسة غير المنسقة والتي تألفت من « حلول » لمعالجة مشكلات « طارئة » وفي مناسبات وظروف وقتية ؛ كانت تعتمد إلى استخدام فكرة القومية بدرجة معينة ؛ وكوسيلة تجعل تنفيذ هذه السياسة ممكناً ، على نحو ما فعل نابليون عندما جعل الشاعر الهنغاري (باكساني) Bacsanyi يوجه نداء للهنغاريين في ١٥ أغسطس ١٨٠٩ ، يدعوهم فيه إلى « استئناف حياتهم كأمة » . ومع ذلك فإن هؤلاء لم يلبوا هذه الدعوة الموجهة لهم . وقد يتضح المعنى الذي صورته فكرة القومية والقوميات في ذهن نابليون ؛ من محاولته إظهار الفوائد التي يجنيها أخوه (لويس) ملك هولندا لصالح هذه البلاد ، إذا هو ظل « هادئاً مستكيناً » ؛ فيقول نابليون (في ٢٠ مايو ١٨٠٥) : « لأنه يستطيع أن يضم إلى هولندا كل شمال ألمانيا الغربي ، معللاً ذلك بأن هذا القسم نواة لأولئك الشعوب الذين يفقدون روحهم الألمانية ، الغرض الأول الذي تستهدفه سياسته . وواضح أن هذا القول ينطوي على مناقضة تامة لآية سياسة قومية ، حيث يقرر نابليون نفسه في هذه العبارة ، أنه يريد أن يفقد الألمان « روحهم الألمانية » .

ومن هذه الناحية تعتبر بولندا خير مثال لبيان الطريقة التي عالج بها نابليون فكرة القومية . فقد سبق أن لاحظنا كيف أن مصير بولندا كان مرتبهاً بمشيئة نابليون ؛ وأن نابليون لم يكن ينظر إلى بولندا إلا « كورقة » سياسية وعسكرية في يده « يلعب » بها كما « يلعب » بها القيصر أسكندر نفسه . ولم يكن القيصر أسكندر يأبه لآمال البولنديين الوطنية . فقد أعد البرنس (تزار توريسكي) مذكرات بعث بها إلى القيصر في شهرى يناير ولابريل ، ثم في ديسمبر ١٨٠٦ يحاول فيها إقناعه بضرورة إحياء ملكة بولندا القديمة ،

دولة جديدة ؛ وبأهمية إنشاء إتحاد فدرائى من الشعوب السلافية حول روسيا وتحت حمايتها، باعتبار أن يكون ذلك بمثابة القاعدة لسياسة روسية «عظيمة» تكفل لها السيطرة على تركيا ، وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط . ولكن هذه المحاولات ذهبت سدى ، ولم يصنع القيصر الروسى شيئاً لإحياء بولندية .

ونظر نابليون من ناحيته إلى بولندية كمسألة «طارئة» ، لمعالجة «ظروف» ، وقتية فحسب ، وتتصل — كما يتوقع هو — بعلاقاته مع روسيا أو «الحل» الذى قد يفوت على روسيا أغراضها فى السيطرة على تركيا والبحر المتوسط . ففى (النظام النابليونى) تجاور بولندية وتركيا الروسية ، الأولى من الغرب ، والثانية من الجنوب ، وتجملان روسيا فى (عزلة) ، وتبعدانها من السيطرة فى البحر الأبيض المتوسط . وعلى ذلك فقد بقيت بولندية فى يد نابليون «أداة» وحسب لمعاونته على معالجة مشكلة طارئة ، هى بالآقل احتواء روسيا داخل حدودها ومنع إمتداد نفوذها غرباً إلى وسط أوروبا ، وجنوباً إلى البحر المتوسط ؛ ولذلك فقد راح نابليون يساوم بمصير بولندية فى مفاوضاته فى آخر سنة ١٨٠٨ مع قيصر روسيا ، فى موضوع زواج العاهل الفرنسى من شقيقة القيصر الغراندوقة كاترين ؛ فعرض إعطاء القيصر بولندية لقاء الزواج من أخته ، وفى اللحظة التى أراد فيها نابليون (فى سنة ١٨٠٩) محالفة القيصر ضد النمسا ، عرض نابليون إعطاء القيصر إسكندر إقليم غاليسيا ، وهو الذى كانت قد حصلت عليه النمسا فى تقسيم بولندية الثالث (سنة ١٧٩٥) ولم تكن هذه (المساومات) كما هو ظاهر — تنطوى على محاولة لتحقيق وجهة نظر بولندية . ثم إنه حدث خلال العمليات المشتركة التى قام بها الروس والبولنديون أثناء حملة ١٨٠٩ ضد النمساويين فى (غاليسيا) أن وقعت اصطدامات بين الفرق الروسية والفرق البولندية ، مما يدل على تعارض «السياستين» : الروسية والفرنسية ومع ذلك فقد نال القيصر فى معاهدة فيينا (شونبرون) التى أبرمت مع النمسا

في أكتوبر ١٨٠٩ جزءاً من غاليسيا (إقليم تارنوبول) — في حين أعطيت بقية غاليسيا إلى غراندوقية وارسو . وبالرغم من هذا «التصرف الشخصي» في مهزير البولنديين ، فقد بقي هؤلاء يتحمسون لنابليون ، حماسة عظيمة ، وبلغ اعتقادهم — كما يقول المؤرخ الفرنسي (البيرسوريل) في قدرة نابليون على إحياء أممهم درجة لا يعلوها غير حماس البولنديين المعروف للتضحية بأرواحهم في سبيل إحياء مملكتهم بولندية القديمة . وراح البولنديون يؤيدون نابليون . وبعد هزيمة بروسيا سنة ١٨٠٨ ، التقى هؤلاء حول الفرنسيين زرافات ووحدانا عندما وصل نابليون إلى وارسو ، ثم لأنهم انخرطوا في سلك الجيش الفرنسي ، ولقد ظلوا متمسكين بإيمانهم بالعاهل الفرنسي ، ويفتدى حماسهم الأمل إلى النهاية ، بأن نابليون سوف يعمل قطعاً لإحياء بولندية وبعث الأمة البولندية .

على أن الذي فعله نابليون — أي إنشاء غراندوقية وارسو (في صلح تيلست في يوليو ١٨٠٧) — لم يكن ذلك الذي عقد البولنديون عليه آمالهم . أضف إلى هذا أن الذي قام بتنظيم حكومة الغراندوقية الجديدة ، كان الفرنسيون وليس رئيس «الدولة» الجديدة ، ملك سكسونيا الذي ظل مقبياً في درسدن ، ولم يمارس شؤون الحكم في دولته الجديدة . وقد حصل البولنديون من نابليون على دستور (في ٢٢ يوليو ١٨٠٧) أنشأ سلطة تنفيذية وأوجد تمثيلاً للشعب في مجلس (ديايط) يتألف من غرفتين : مجلس شيوخ من النبلاء ، ومجلس نواب من ممثلين للأهاليين على قاعدة الانتخاب بدفع قدر معين من الضرائب . على أن هذا التمثيل «الأهلي» لم يكن مجدياً لأن مدة انعقاد (الديايط) جعلت خمسة عشر يوماً فقط كل سنتين مرة واحدة . وإلى جانب هذه «الحكومة المركزية» جعل نابليون للبولنديين أنظمة أو مؤسسات حكومية من نمط الأنظمة الحكومية الفرنسية : إدارات وزارية ، ومصالح (أو إدارات) عامة كبرى وهكذا ؛ ولو أن بولندية تقلصت في هذا الترتيب أو (النظام النابليوني) إلى غراندوقية

وارسو ، فقد صار لها لأول مرة فى حياتها سلطة مركزية محددة ، ونظام معين من الموظفين الفنيين أو المحترفين ، وفى هذه الغراندوقية أدخل الإمبراطور فى سنة ١٨١٠ ، القانون المدنى الفرنسى ، بعد أن ألغى (رقيق الأرض) . وكان إلغاء رقب الأرض كل ما فعله نابليون للفلاحين البولنديين .

ومع أن بولنده النابليونية هذه كانت ذات طابع أرستقراطى ، فلم يكن أهل الطبقة الأرستقراطية يشعرون بالاضطئان ، بسبب السياسة النابليونية « المتغيرة » . فكانوا يخشون دائماً من أن يعتمد نابليون إلى سياسة تحريرية بعيدة الأثر فى صالح الفلاحين . وانقسم (العظماء) *Magnates* أصحاب الأملاك الواسعة ، والذين تتألف منهم الأسر العظيمة فريشين : أحدهما تميز بعداته الصريح لفرنسا ، وقد بقى هؤلاء يؤيدون (الترتيبات) الروسية السياسية ، ومن هؤلاء كان البرنس (تزار توريكى) الذى ظل يؤيد وجهة النظر الروسية ؛ ثم الفريق الآخر ، وهؤلاء انحازوا إلى جانب فرنسا ، كما فعل (بونيا توسكى) . وبين هؤلاء وهؤلاء وقف رجال الدين موقفاً « مبهماً ، أو « غامضاً » . فهم قد أفادوا من السيطرة الفرنسية التى حفظت لهؤلاء أملاكهم ومناصبهم السامية فى الدولة الجديدة ؛ ولكنهم من ناحية أخرى كانوا غير مطمئنين للسياسة الفرنسية التى أعلنت حرية العبادة وحرية الضمير فى الغراندوقية . وتزايد قلقهم وانزعاجهم بسبب انتشار المحافل الماسونية واتساع نشاطها فى البلاد ؛ كما أقلقهم ما أعطى لليهود من حقوق سياسية ؛ ولو أنه كان بسبب هذا الانزعاج الكبير نفسه أن تقرر بعد فترة من الوقت سحب هذه الحقوق السياسية من اليهود مدة عشر سنوات وكذلك حق امتلاك الأراضى . وعلى ذلك كان هذا القلق مبعث الشهور بعدم الرضى الذى أخذ يطغى تدريجياً على رجال الدين

وخصوصاً لدى الرهبان الذين لم يلبثوا أن قاموا بحملة كبيرة ضد نابليون ، عندما بدأ هذا سياسته المعروفة لاضطهاد البابا .

ولقد صادفت غرانديقية وارسو إلى جانب هذا كله طاقة من المشكلات الداخلية التي تزايد خطرها واحدة بعد أخرى ؛ ولو أنه من المتعذر معرفة نتائج هذه الصعوبات ، وما قد ينشأ عن تفاقمها أو الوصول إلى رأى قاطع بشأن الوضع الذي سوف تكون عليه بولندة بسبب هذه الصعوبات نفسها . والسبب في ذلك أن غرانديقية وارسو التي خلقها نابليون لم تعمر إلا وقتاً قصيراً جداً . على أن الذي يجب ذكره سواء وجدت هذه الصعوبات أو اتقن وجودها ؛ وسواء نال إنشاء هذه الفرانديقية رضا الأمة البولندية رضاه تاماً ، أو أن البولنديين لم يشعروا بالرضى الكامل من ناحية تحقيق (الفكرة القومية) وخلق الوطن البولندي ؛ فقد كان ولا شك إحياء بولندة ، ولو أنه جاء بهذه الصورة المحدودة ، خطوة ذات شأن ، بعد أن كانت هذه الدولة قد انمحت من الوجود ، واختفت من خريطة أوروبا السياسية بعد التقسيمات الثلاثة المعروفة في القرن الثامن عشر . ولذلك فقد بقى البولنديون وحدهم من بين شعوب أوروبا على ولائهم للعاهل الفرنسي ، بالرغم من كل التقلبات (السياسية) التي حدثت بعد ذلك . فهم قد أمدوا جيوش نابليون في أول الأمر بثلاثة وخمسين ألف مقاتل ؛ ثم بلغت القوات البولندية أثناء حملة روسيا تسعين ألفاً ، وفي جيش نابليون ، تولى القيادة ثلاثة عشر قائداً بولندياً ، توفي منهم اثنان في المعارك الحربية ، أحدهما المارشال (بونياتوسكى) ، وكان من بين ضباط الجيش النابليوني ستة بكباشية ، ظلوا قواداً في الجيش الفرنسي ، بعد سنة ١٨١٥ . ولقد بقى قسم من هذه القوات البولندية في فرنسا بعد سقوط نابليون باعتبارهم « مهاجرين » في خدمة الجيش الفرنسي .

ولقد كان في بولندة إذاً أن بلغت سياسته نابليون « القومية » ذروتها ،

وبالصورة المحدودة التي شاهدناها . ولذلك فمن المتعذر القول بأن نابليون كان نصير الحركات القومية في أوروبا ، أو أنه بنى سياسته على تشجيع القوميات بها . وفي المرات القليلة التي نجم من سياسته « تشجيع » أو « إحياء » لهذه القوميات ، لم يكن ذلك على الأقل شيئاً حدث باختياره أو كغرض معين اتجه صوبه عامداً وبناء على سياسة موضوعة تستهدف تحقيقه لذاته . والحقيقة أن القوميات سوف تربح ربحاً كبيراً من هذا (النظام النابليوني) ، ولكن ليس كنتيجة « لمبادئ » و « توجيهات » منبعثة من نابليون نفسه ، وإنما كرد فعل ، في شكل مقاومة عميقة وواسعة ضد السيطرة النابليونية في أوروبا .

الفصل الثاني

المقاومة ضد فرنسا

تمهيد :

لقد شاهدنا عند السكلام على الأثر الذي أحدثته الثورة الفرنسية في أوروبا ، كيف أن أوروبا قد رحبت بصورة تكاد تكون إجماعية ، بهذه الثورة ، إذا استثنينا — بطبيعة الحال — تلك المصالح التي كانت متعارضة مع الثورة ، سواء أكان أصحاب هذه المصالح أهل الطبقات صاحبة الامتيازات أم الحكومات التي أوجدتها (النظام القديم) . ولا جدال في أن (الثورة الفرنسية) كانت تتمتع وقتئذ بسلطان روحي عظيم في أوروبا .

على أن هذه السيطرة الروحية سرعان ما تبدلت على يد نابليون ، فصارت سيطرة مادية ، استبدادية ، قائمة على إخضاع أوروبا وشعوبها ، تحت سلطان ذلك (النظام القاري) الذي تحدث عنه (جورج ليفر) والذي كان متعارضا — كما رأينا — في جوهره ، مع مبدأ احترام القوميات وتحرير الشعوب ، والذي تسبب عنه إثارة رد فعل كبير من جوانب متعددة ضد السيطرة الفرنسية والنابليونية . ولقد اتخذ رد الفعل الذي حصل شكل المقاومة الوطنية ، الأمر الذي أحيى الشعور بالقومية ، ليسير جنبا إلى جنب مع شعور الوطنية .

والذي يجب ذكره — وعلى نحو ما فعلنا مرارا وتكرارا أثناء هذه الدراسة — أن نابليون لم يكن هو صاحب الفضل عن طريق إجراء مباشر أو غير مباشر ومنبعث منه في خلق القوميات الأوروبية ، وإنما هذه قد برزت إلى عالم الوجود كمحركة مضادة للسياسة النابليونية ، ومن أجل مقاومة

ذلك (النظام القارى) نفسه الذى عزاه بعض المؤرخين إلى العاهل الفرنسى .
وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن رد الفعل الذى حصل لم يكن متشابهاً فى
مقداره ومداه وآثاره ، والزمن الذى وقع فيه ؛ ولم يحدث رد الفعل هذا فى
البلدان جميعها فى وقت واحد ولحظة ومناسبة واحدة ؛ واختلفت النتائج
كذلك التى ترتبت على حدوثه .

ولعل رد الفعل الأول ، والذى يسهل تتبع آثاره ، كان ذلك الذى حدث
فى مجموعة الدول « القديمة » فى أوروبا ، أى تلك التى تم تكوينها فى الأزمنة
القديمة . وصار لها كيان ، بدأ النضال بين أهل البلاد وحكوماتها من أجل
المحافظة عليه وحمايته ، ضد اعتداءات الغزاة الفرنسيين . وذلك نضال بدأ
من وقت مبكر ، ثم حصل فى صورة رد فعل « وطنى » كذلك . والذى يدعو
للدهشة أن نابليون نفسه عجز عن أن يفطن لحقيقة هذه المقاومة الوطنية ورد
الفعل « القومى » ، بل إنه لم يكن يتوقع حدوثه ، ثم صار لا يأبه له حتى بعد
حصوله . ولعل أظهر مثال لذلك تلك المقاومة التى حطمت قواعد (النظام
القارى) النابليوني فى أسبانيا وروسيا ، والنمسا وإيطاليا ، إلى جانب هولندا ،
والدول الألمانية مثل بفاريا ، وورتمبرج وبادن ، وبروسيا خصوصاً . وتلك
كانت حركة المقاومة التى سوف تبلور فى (حرب الأمم) المعروفة للقضاء
على السيطرة النابليونية فى أوروبا .

* * *

فى أسبانيا :

فقد وقفت أسبانيا موقفاً سلبياً من كل المناورات والاتفاقات السياسية
التي قامت بها حكومتها : حكومة (جودوى) Godoi أمير السلام المعروف
وكان الغرض منها التهيؤ للحرب ، إلى جانب فرنسا ، أو الدخول فى تحالفه
معه . فلم يحرك الأسبان ساكناً . أما رد الفعل العكسى فإنه لم يلبث أن حدث
مباشرة بمجرد أن حاولت السيطرة الفرنسية الاستقرار بأسبانيا وفرض

نفوذها الشامل عليها . ولقد أجمع المؤرخون على أن نابليون لم يظهر قدراً من النفاق والقسوة الوحشية ، في معالجة شأن من الشؤون مثلاً بدا منه في معالجة هذه المسألة الأسبانية .

فرفض نابليون الاعتراف إطلاقاً بأن في رسع الأسبان أن يكون لهم في مجموع البلاد الخاضعة لهم ، ذاتية أو كيان ذو ملامح خاصة به ، بل اعتقد أن الأسبان — كما صار يقول — إنما هم كغيرهم من الشعوب الأخرى سوف يسعدهم أعظم السعادة قبولهم « الدساتير الإمبراطورية ، أي أنظمة الحكم التي تضمنها لهم وتفرضها عليهم الحكومة الفرنسية . واحتقر نابليون من ناحية أخرى قدرة الثوار الأسبان العسكرية ، ومدى الأعمال — أو المقاومة — التي كان في وسعهم أن يقوموا بها . ولقد تسبب عن هذا الإزدراء بالثوار ، والاستخفاف بقوتهم ، أن عمد نابليون إلى بعثة قواته وجيوشه في شبه الجزيرة ، وإلى عدم إرساله إطلاقاً القوات العسكرية الكافية ، للقضاء على المقاومة وإخماد الثورة في أسبانيا بصورة حاسمة فاصلة ، ولم يمن بتنظيم جيشه في أسبانيا ، بالدرجة التي اعتنى بها عادة عند تنظيم جيوشه المحاربة في ميادين أخرى ، حتى لقد صارت طبيعة البلاد الجغرافية ، والمسافات الشاسعة التي وجب أن تقطعها من مكان إلى آخر قوات مشاته العسكرية ، من العوامل التي أدت إلى الهزيمة في عدة مواضع . وكان هذا الاستخفاف بقوات الأسبان المحاربة ، مبعث إهماله تنظيم (القيادة العامة) ؛ فاعدم أي تنسيق في عمليات القادة والرؤساء ، وفي الحالات الاستثنائية القليلة التي كان نابليون موجوداً ليتولى القيادة العامة أو الإشراف عليها بنفسه . درج قواده على العمل مستقلين عن بعضهم بعضاً في « جبهات » القتال المتعددة . ومع ذلك فالجدير بالملاحظة هنا أن الأسبان ما كان في وسعهم بتاتاً ، سواء بوصفهم ثواراً يحاربون حرب عصابات ، أو جيوشاً نظاميين أن يتخلصوا من الجيوش الفرنسية وحدهم ، ومن غير أن يكونوا مؤيدين من الإنجليز ، الذين كانوا أصحاب (السيطرة البحرية) ؛ ولقد احتفظ الإنجليز بسيطرتهم

فى البحار دائماً طوال الحرب ضد الثورة و نابليون ، وكان بفضل احتفاظهم بهذه السيطرة البحرية أن استطاعوا « تغذية » الحرب فى أسبانيا ونجدة الأسبان فى قتالهم ضد فرنسا إلى النهاية .

أما نقطة البداية فى رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية النابليونية فى أسبانيا ، فكانت احتلال شمال أسبانيا بدعوى تأمين مواصلات الجيش الفرنسى فى البورتغال ؛ وهو الجيش الذى تولى قيادته الجنرال (جونو) فى آخر سنة ١٨٠٧ وبداية السنة التالية ، ولقد مر بنا أثناء دراسة تاريخ الإمبراطورية النابليونية ، كيف أن (مورا) دخل إلى مدريد ، العاصمة الأسبانية فى ٢٣ مارس ١٨٠٨ ، وكيف أن « الأحداث » السياسية التى وقعت بعد هذا الاحتلال الفرنسى كانت : تنازل الملك شارل الرابع عن العرش الأسبانى فى ١٤ مارس . ثم مقابلة (بابون) المشهورة التى نزل فيها الملك شارل الرابع وولده فرديناند السابع فى مايو من السنة نفسها « لصديقهما العزيز وحليفهما الإمبراطور » عن كل حقوقهما فى عرش أسبانيا ، ثم إعطاء تاج أسبانيا إلى جوزيف شقيق نابليون فى ٥ مايو ١٨٠٨ ، ثم اجتماع « مجلس » انتخاب أعضاؤه حسب الطريقة التى أرادتھا الحكومة الفرنسية من ثلاث طبقات من الناخبين ، استصدر دستوراً « للملكية الأسبانية » بعد أن قبل جوزيف بونابرت تاج هذه الملكية . وقد دخل جوزيف مدريد يوم ٢٠ يوليو .

و ضد هذه السيطرة الفرنسية التى فرضت على الأسبان ، حصل رد فعل مباشر ، فى صورة مقاومة فعلية . وكان قد سبق هذه المقاومة ، حركة عصيان أو ثورة ، وقعت فى (أرانجوز) يومى ١٧ ، ١٨ مارس ١٨٠٨ ؛ قلبت حكومة (جودوى) الذى ذكرنا أن تنازل الملك عن العرش لصالح ابنه كان السبب فى إنقاذه من غضب الشعب . ثم وقع عصيان آخر بعد شهر من هذا الحادث الأول ، وذلك بعد دخول الجنود الفرنسيين إلى مدريد ، فقضى (مورا) على هذا العصيان بقسوة ووحشية فى اليوم التالى (٢ - ٣ مايو) ،

فكان حينئذ أن رفع الأسبان علم الثورة مباشرة .
والذي تجدر ملاحظته أنه لم يكن يوجد بأسبانيا طبقة متوسطة
(بورجوازية) ؛ اللهم إلا إذا استثنينا بعض الموانئ ، خصوصاً قادش ،
ومعنى ذلك أنه كان مختفياً من أسبانيا ذلك العنصر الذى كان مستعداً فى بقية
أوروبا لقبول النفوذ الفرنسى . فأمكن إذا أن تتحد كل عناصر المجتمع
الأسباني فى مقاومة السيطرة الفرنسية . وأول هذه العناصر الجيش النظامى ،
حيث أن الثورة التى اشتعلت فى أسبانيا الآن ، لم تكن من صنع الشعب
وحده فقط . فقد أعلن الجيش الأسباني النظامى معارضته ومقاومته ضد
فرنسا ، فى مجموعتين تشكلتا فى التو والساعة ، إحداهما فى الشمال فى
جاليسيا Galicia وجالوتزو Galuzze ، والآخرى فى الجنوب فى أندلوشيا
Andalucia . وقد حصل هذا الجيش الأسباني على المعونة اللازمة ؛ والى
بدونها ما استطاع أن يفعل شيئاً ، من الجيش الإنجليزى الذى نزل فى
البورتغال . وهكذا انعدم فى أسبانيا - وعلى خلاف ما حدث فى ألمانيا
وإيطاليا - وجود أى تعاون أو مشاركة عسكرية بين الأسبان والفرنسيين .
وكان عنصر المقاومة أو الثورة الباقى هو الشعب . ولقد توافرت
الأدلة من أزمان بغيدة على أن الشعب الأسباني متصف بالتعصب الدينى ،
وبشدة التمسك بتعاليم المسيحية الأولى ، ثم الكراهية للأجنى ، وذلك
شعور ظاهر جلياً ضد الانجليز أنفسهم ، كما ظهر ضد الفرنسيين ، ثم لم يلبث
أن تركز ، ضد الآخرين لعدة أسباب ، كان أهمها ولا شك حدوث الغزو
الأجنى لبلادهم ، ثم كل المساوىء والأضرار المادية التى تحملها الأسبان
بسبب هذا الغزو نفسه . ومع ذلك فقد قامت الثورة أصلاً فى مقاطعات لم
تعرض لغزو الفرنسيين ؛ وفى ذلك دليل على أن العاطفة الوطنية .
أو الشعور الأهلى (القومى) كان الحافز على هذه الثورة ؛ مع الأخذ بعين
الاعتبار كذلك ، الأضرار المادية التى أشرنا إليها ، والتى وقع عبثها على كاهل
الشعب الأسباني . فقد بدأت الحركة فى إقليم (استورياس) Asturias ،

رجال بكيا في الشمال وفي إندلوشيا في الجنوب . أضف إلى هذا كله أن القساوسة ورجال الدين كانوا أصحاب نفوذ (ديني) عظيم على الشعب الأسباني ، استطاعوا بفضلهم أن يحرصوا (الفلاحين) على الثورة ضد الفرنسيين . ولا جدال في أن الشعور العميق بالكراهية للأجانب ، الذين يمثلون في نظر الشعب الأسباني ، كل ما هو مخالف ومناقض للتقاليد الأسبانية العريقة ، كان حافزاً قوياً من الناحية العاطفية ، على تحريك المقاومة ضد الفرنسيين . وعلى ذلك فقد كانت الثورة في أسبانيا ، حركة « جماهيرية » ، ساهم فيها الفلاحون وصغار الناس من أهل المدن ، وبقول آخر سواد الشعب الأسباني . ولقد كان بسبب اشتراك هذا العنصر الشعبي في الثورة ، أن أخذت تضيع في أوروبا (أسطورة) الكفاح في أسبانيا ، باعتبار أنها حركة مقاومة عمادها الشعب الذي وقف في جبهة واحدة في وجه الغزاة الفرنسيين . وثمة عنصر آخر من عناصر (الثورة) أو المقاومة المسلحة ضد السيطرة الفرنسية ، هو جماعة النبلاء ، الذين عظم لديهم الشعور بالكبرياء الوطني أكثر مما يشعر به سواد الشعب ، ثم أثارهم ضد الفرنسيين ولا شك شعورهم بالكراهية ضد (نظام) عمد إلى إقصاء النبلاء ، ففقد هؤلاء بسببه نفوذهم السياسي ، وكل سيطرة في البلاد . ولقد جعلهم ذلك يقومون مباشرة في وجه (جودوى) ؛ ثم في وجه (فردنتد السابع) ؛ بمجرد أن أدركوا ارتباط هذا الأخير ، واتفاقه مع الفرنسيين ، (العنصر الأجنبي) وأضر النبلاء الأسبان عداً شديداً ضد الإصلاحات ، التي يريد إدخالها (النظام الفرنسي) والتي يمثلها هذا النظام نفسه ؛ وهو (نظام) يقتضي إهدار كل الامتيازات التي كانت لطبقة النبلاء في أسبانيا ، وتلك كانت امتيازات اجتماعية على وجه الخصوص ، لم يكونوا يريدون التخلي عنها ، حتى في الحالات التي صار بعض هؤلاء يميلون فيها إلى الإصلاح السياسي المأخوذ من الأنظمة الإنجليزية . فقد كان معنى استمرار السيطرة الفرنسية في بلادهم ، مع ما تنطوي عليه هذه السيطرة من العمل لإزالة الحقوق الإقطاعية ، وتقرير

مساواة الأفراد أمام القانون أن يفقد النبلاء الأسبان كل سيطرتهم الاجتماعية. ولذلك فقد كان أحد هؤلاء النبلاء ، الماركيز (دى سانتا كروز) Santa - Cruz ، هو الذى أعطى إشارة الثورة فى (أوفيدو) Oviedo فى أوائل يونية ١٨٠٨ .

ومع ذلك فقد كان العنصر الرابع ، رجال الدين ، هو العنصر الجوهرى فى هذه الثورة . حتى إن نابليون لم يلبث أن دمج هذه الثورة ، وهو يعلق على الحوادث الجارية فى أسبانيا ، بأنها ثورة رهبان !^(١) . والحقيقة أن عدد رجال الدين فى أسبانيا كان عظيم ، وأن هؤلاء كانوا أصحاب نفوذ قوى وسلطة كاملة ؛ ولقد كان يفوق عدد رجال الدين فى أسبانيا آنئذ ، ما كان يوجد بفرنسا ذاتها منهم ، فى سنة ١٧٨٩ ، مع أن عدد سكان فرنسا كان يزيد عن عدد سكان أسبانيا . فوجد بأسبانيا ستون ألفاً من القساوسة العالميين (أو العلمانيين غير القانونيين) ، وحوالى المائة ألف من القساوسة القانونيين وكل هؤلاء كانوا جميعاً فى عداوة ضد السيطرة الفرنسية . وللفكرة الفرنسية ، لأن الثورة الفرنسية دأبت على اضطهاد رجال الدين ، ولأن (النظام الفرنسى) ، إنما يرمز إلى تحويل الدولة إلى (دولة علمانية) والمجتمع إلى (مجتمع علمانى) . ولأن نابليون العاهل الذى أراد أن يفرض السيطرة أو النظام الفرنسى على أسبانيا ، كان فى هذه الآونة ذاتها ، قد بدأ سلسلة اضطهاداته ضد البابا ، رئيس الكنيسة الكاثوليكية ؛ الأمر الذى أثار ثورة العالم الكاثولى ضد الإمبراطور الفرنسى . وعلى ذلك فقد ثار جميع رجال الدين الأسبان — باستثناء بعض أخبارهم فى حالات فادرة جداً — ضد فرنسا ، بل وكان رجال الدين هؤلاء هم الذين قاموا بتنظيم الكفاح ضدها ؛ فيكتب (فى ٢٠ يونية ١٨٠٨) مطران أشيلية من روما التى كان بها وقتئذ إلى مطران غرناطة ، تعليقاً على الحوادث التى أفضت إلى تسمية جوزيف بوناپرت ملكاً على أسبانيا ، « لاشك أنك تدرك تماماً أن الواجب علينا

(1) Insurrection de Moines

عدم الاعتراف بشخص (ماسونى) - أى من البنسائين الأحرار -
 مهرطق ، ولوثرى (أى منشق على كنيسة رومة) ملكا على البلاد ، كما هو
 حال كل أفراد أسرة بونابرت ، وكل أفراد الأمة الفرنسية . ولقد كان
 أصحاب الدور الأكبر ، والكلمة النافذة أثناء الثورة ، بعض هؤلاء الأحرار
 (كبار رجال الدين) ، خصوصاً مطارنة غرناطة ، وأشبيلية ، و (سانتندر)
 Santander وأرسل الأساقفة منشورات إلى القساوسة المحليين ، يرشدونهم
 فيها إلى الخطة التى يجب أن يتبعوها : ثم كان رجال الكنيسة فى أحياء
 كثيرة هم الرؤساء المحليون للثوار . من ذلك أن متزعم الثورة فى (فالنسيا)
 كان الكاهن القانونى (كالفو) Calvo . وفى (فالنسيا) هذه فتك الثوار
 بثلاثمائة وثمانية وثلاثين فرنسيا . ولقد كان فى أحياء كثيرة ، الذين تزعموا
 الثورة هم رؤساء الأديرة ، والرهبان ، وحتى الراهبات كذلك ، على أن
 (النظام الفرنسى) كان أصلاً قد كفل احترام وضع رجال الدين فلم يذكر
 (دستور بايون) شيئاً عن تحويل أسبانيا إلى (دولة علمانية) ، كما أن
 الكاثوليكية وحدها هى التى صار الاعتراف بها ديناً رسمياً للدولة . ولكن
 نابليون بمجرد استيلائه على مدريد بادر بإلغاء (محاكم التفتيش) ، وحل
 الأديرة ، وصادر ممتلكاتها ، الأمر الذى صار سبباً جديداً لاستثارة رجال
 الدين ضده .

وهكذا ، فإنه على خلاف ما حصل فى جهات أخرى من أوروبا ، لم تلق
 (الآراء الفرنسية) المؤازرة اللازمة لتأييدها أو «الأداة» والوسيلة التى
 تزوج بها ، حتى إن الطلاب فى جامعات (ألكالا) Alcala ، و (سلامنكا)
 Salamanca ، وبلد الوليد Valladolid كانوا فى طليعة الذين ناضلوا ضد
 السيطرة الفرنسية . فثار (النظام القديم) بكل بنائه الاجتماعى والدينى فى
 أسبانيا فى وجه هذه السيطرة الفرنسية والحقيقة أن التركيب ، الذى كان عليه
 هذا (النظام القديم) فى أسبانيا آتئذ ، لم يكن يسمح بحال من الأحوال أن
 توجد فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها «عناصر» أو عوامل ، تحول دون

حدثت هذه المقاومة المسلحة ضد فرنسا ، وبذلك اتحدت جميع عناصر المجتمع الأسباني ، فكانت بدأ واحدة في كفاحها ضد (النظام الفرنسي) . ولقد كانت لهذه المقاومة أو الثورة الأسبانية « ملامح » معينة اختصت بها ، أولها تلك القسوة والوحشية التي اتسمت بها أحداثها والتي كان مبعثها من جانب الأسبان ، التطرف أو المغالاة التي انصف بها الخلق الأسباني من ناحية ، ثم كل تلك الشدائد التي تحملها الشعب الأسباني نتيجة لهذه السيطرة الفرنسية الأجنبية المفروضة عليه من ناحية أخرى . فاتخذ النضال بين الفريقين من أساسه شكل المذابح والاعتبالات والقتل وتعذيب الأسرى أو المعتقلين في الجيوش . ولعل أبرز مثال لهذه (الوحشية) ماوقع لجيش (ديون) و (فيديل) عند تسليم الفرنسيين المعروف في (بايلن) في ٢٣ يوليو ١٨٠٨ ، على أساس عودة هؤلاء إلى بلادهم . فرفض (مجلس أشبيلية) أن يعود الجنود إلى فرنسا . وبقي هؤلاء أسرى في جزيرة (كابريرا) Caberera حيث ماتوا جميعهم جوعاً . ولقد قابل الفرنسيون — وعلى نحو ما كان متظراً — هذه القسوة بمثلها ، فقد صاروا يعدمون الأهلين « بالجملة » ويحرقون القرى . فكان نضالاً رهيباً ، على أن هذه الفظائع التي ارتكبت كان مبعثها كذلك من جانب الأسبان ، استثارة شعورهم الوطني أو القومي الذي وجد متنفساً له في هذه الصورة « العملية » ، والتي تعددت أنواعها والتي كان أبرزها — ولاريب — ذلك الدفاع المجيد الذي ثابر عليه الأسبان طيلة شهرين بتمامهما ، في يناير وفبراير ١٨٠٩ ، ضد الفرنسيين الذين ضربوا الحصار على (سارجوسه) Saragossa ، فدافع الأسبان عنها شهراً شبراً ، وفقدوا في هذه المعركة الهائلة ستين ألفاً من القتلى ، عدا الذين هلكوا من المرضى وكانوا ثمانية وخمسين ألفاً .

ثم إن من خصائص هذه الثورة أنها كانت عامة شاملة ، خرجت من (أستورياس) و (جاليكيا) من ناحية ، ومن (أندلوشيا) من ناحية أخرى ، لتمتد إلى كل أرجاء أسبانيا . ولقد اتخذت هذه الثورة في كل (م ١٨ — البورجوازية)

الأماكن التى نشبت بها شكلاً يقوم على تأليف اللجان المحلية لقيادة الثورة أى (المجالس الثورية) المعروفة باسم (جونتتا) Junta جمعت المصائب وزودتها بالأسلحة لتجول فى طول البلاد وعرضها . وأنشأت (المجالس الثورية) الجيوش المحلية (المليشيا) ، ولقد أيدت هذه المصائب والجيوش المحلية (المليشيا) عمليات الجيوش النظامية ، أو خاضت هى بمفردها المعارك ، إذا تبين أن الجيوش النظامية مشتبكة فى ميادين أخرى . وبلغ عدد (المجالس الثورية) سبعة عشر مجلساً (أو جونتتا) منتشرة فى مختلف أنحاء أسبانيا ، وتعتمد على تأييد الشعب الأسباني . وهذا « التنظيم » أو « العمومية » التى اتسمت بها الثورة هى التى تفسر إلى حد كبير عجز العمليات العسكرية الفرنسية ، لأنه بالرغم من الانتصارات التى كان يحرزها الفرنسيون فى المعارك التى خاضوا غمارها مع القوات الأسبانية النظامية أو الثورية ، كانت لا تلبث حتى تبسداً عمليات جديدة فى أماكن وميادين أخرى ، فعجز الفرنسيون تماماً عن إحراز نصر عسكري (فاصل) يحسم هذا النضال المستمر بينهم وبين الأسبان ، ومع أنه من المسلم به أن الأسبان ما كانوا يقدرون فى النهاية أن يظفروا بنتائج حاسمة ، من غير الموازنة المستمرة التى نالوها من الإنجليز ، فقد كانت القوات الثورية الأسبانية كافية لتجعل الجيوش الفرنسية عاجزة من الناحية العسكرية .

وثمة طابع آخر لهذه الثورة أو المقاومة الأسبانية ؛ هو اعتمادها على (الشعور المحلى) ، لأن « عمومية » الثورة بالصورة التى شاهدها ، أى بمعنى اتفاق الكلمة ضد السيطرة الفرنسية لم تكن تدل على وجود (وحدة) أو اتحاد ، تنصهر فيه كل عناصر المقاومة فى جهد « قومى » متحد لتحرير (الأمة) الأسبانية من السيطرة الأجنبية . وذلك لأن التنافس كان شديداً بين (مجالس الثورة) المتعددة ، حتى أمكن التمييز بين مجموعتين من هذه المجالس ؛ إحداهما فى الشمال ، حيث كان مجلس (جونتتا) استورياس ، ثم مجلسا (جونتتا) ليون Leon ، وقشتالة القديمة تخضع جميعاً لمجلس جاليكيا ،

حتى حدث أن انفصل سريعا المجلسان (جوتتا) الأخيران عن مجلس جاليكيا. وفيما يتعلق بالمجموعة الأخرى في الجنوب، اتخذ مجلس أشبيلية لنفسه اسم (مجلس (جوتتا) أسبانيا والهند) أي الممتلكات الأسبانية فيما وراء البحار. ولو أن (جوتتا أشبيلية) لم يكن يؤلف حكومة عامة، ومع ذلك فقد رفض «قائد» هذا المجلس الثوري، الكونت دي تيلي Tilly، أن يغادر جيش أشبيلية هذه المقاطعة للقيام بعمليات عسكرية في أقاليم أخرى. ولقد رفض كذلك (المجلس الثوري) في غرناطة، المجاورة لها الاعتراف بسلطان (جوتتا إشبيلية) الذي يسمى نفسه (مجلس أسبانيا). ولقد كان فقط في شهر سبتمبر ١٨٠٩ بناء على اقتراح من (فلوريدا بلانكا) Florida Blanca أحد السياسيين القدامى، ورئيس (المجلس الثوري) في مارشيا Murcia في الجنوب الشرقي، أن تقرر اجتماع نواب عن المجالس الثورية في المقاطعات المختلفة، في (مجلس) ينعقد بمدينة (أرانجوز)، يتألف من النبلاء ورجال الدين، على أن المناقشة في هذا المجلس سرعان ما تناولت المسائل السياسية، فظهر التعارض بين فكرتين: إحداها فكرة (الاستبدادية المستنيرة) ويتزعم هذا الاتجاه (فلوريدا بلانكا)، وفكرة الملكية من الطراز الإنجليزي، ويتزعم هذا الرأي (جوفيلانوس) Jovellanos^(١) الشاعر المسرحي. ومع ذلك فقد نجح هذا المجلس في تأليف وزارة أسبانية، ولكنهم لم يعينوا (قيادة عليا) لأن القواد آثروا الاحتفاظ باستقلالهم، وهكذا أمكن تأليف (جوتتا مركزية)، غير أن هذه عجزت عن توطيد سلطانها، أو نفوذها الإداري، في غير مقاطعتين اثنتين وحسب، وهما (ليون) و (قشتالة القديمة). وهذا العجز عن إنشاء سلطة موحدة ومركزية وطنية، يوضح ذلك الميل الغريزي لدى الأسبان الذين يميلون إلى التفكك «المحلي»، وإنشاء سلسلة من الوحدات الإقليمية ذات الطابع المحلي بمجرد اختفاء الطغيان المركزي، أي ظهور عجز السلطة المركزية عن فرض سلطانها الموحد على

(1) Gaspar Melchor de Jove-Llanos.

البلاد . وسوف تبرز هذه الحقيقة واضحة عند دراسة تاريخ أسبانيا بعد سقوط الإمبراطورية النابليونية خصوصاً ، ولو أن ظاهرة (التفكك) و (المحلية) هذه سوف تبقى من خصائص التاريخ الأسباني طوال القرن التاسع عشر ، وحتى الجزء الأول من القرن العشرين .

على أن هذه الثورة أو المقاومة الأسبانية كانت تنطوى كذلك على (جرثومة) الانقسامات والاختلافات السياسية ، التي صار لها شأن بعد فترة من الزمن ، وخصوصاً في المدة بين ١٨١٥ ، ١٨٤٨ على نحو ما سنفصله في فصول تالية .

فقد استطاع (جوفيلافوس) في سنة ١٨٠٩ ، أن يرغم (الجونتنا المركزية) على دعوة المجلس الوطنى (الكورتيز) Cortes للاجتماع ، فاجتمع الكورتيز في قادش في ٢٤ سبتمبر ١٨١٠ ، وكان يتألف من أعضاء انتخبهم مجالس (الجونتنا) الإقليمية ، فيما عدا المقاطعات التي تعذر فيها إجراء الانتخابات بسبب الغزو والاحتلال الفرنسى ، فقد سمي اللاجئون من هذه المقاطعات في قادش الأعضاء الذين يمثلونهم في (الكورتيز) أو تولى تعيينهم مباشرة (مجلس الوصاية) الذى أنشئ في قادش كجزء من ذلك النظام المركزى الذى حاولوا إقامته في « غنية » الجالس على العرش . ولقد ضم (الكورتيز) إليه كذلك ستة وثلاثين نائباً يمثلون المستعمرات الأسبانية في أمريكا ، جرى تعيينهم بنفس الطريقة . وبدل تأليف الكورتيز بهذه الصورة « الحرة » على أن طبقة معينة تدين بالآراء التقدمية ، إذا قيست بسائر الطبقات الأسبانية ، وفي مختلف أنحاء أسبانيا ، كانت ذات أثر في تشكيل المجلس الوطنى ، ونعنى بها الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . فقد انفردت قادش وقتئذ بأنها المسكان الوحيد الذى وجدت به فعلاً طبقة بورجوازية هامة ، وكانت الآراء السائدة في هذا المركز التجارى والسياسى الكبير آراء تقدمية نوعاً ودرجة صار بها (الكورتيز) وبسبب الطريقة التي تألف بها كذلك ، لا يمثل رأى العام في أسبانيا بمجموعها ولا يتفق معه ؛ ومع ذلك

فإن هذا المجلس الوطني بحكم تأليفه ، والآراء التي صار يدين بها من حيث موازرتة (للنظام القديم) القائم على دعائم الملكية والكنيسة وتأيد النبلاء ومعارضته للحركات الثورية ، كان مناقضاً للثورة في ذاتها . وهذا (الكورتيز) هو الذي استصدر دستور ١٨١٢ لاسبانيا ، وكان صورة من الدستور الفرنسي الأول (سنة ١٧٩١) ، مع تعديل أدخل عليه بشأن اتخاذ الكاثوليكية وحدها ديناً للدولة ، ولقد رفض القساوسة الاعتراف بهذا الدستور بالرغم من ذلك ، ثم عمد الكورتيز إلى إلغاء محاكم التفتيش ، وإنقاص عدد الأديرة . وهذا الدستور الذي صدر في سنة ١٨١٢ والذي قبلته أسبانيا (الرجعية) سرعان ما أصبح مثار الانقسامات السياسية بين مختلف الأحزاب الاسبانية عقب عودة الملكية ، على أثر انهيار السيطرة النابليونية ، وتقويض عروش (الإمبراطورية) . ودار الخلاف في عهد الملكية الراجعة ، وحتى سنة ١٨٤٨ بين الاسبانيين حول دستور ١٨١٢ ، إما لتأييده والتمسك به ، وإما للقضاء عليه وإنهائه . وعلاوة على ذلك فقد صار لهذا الدستور نفسه أهمية كبيرة في تاريخ إيطاليا ، عندما صار برنامج الثوار الطليان السياسي والذي عارضوا به طغيان الملكية المستبدة في بلادهم ورجعية (الحلف المقدس) وتدخله في شئون بلادهم لمحاولة إخماد الحركات القومية التحررية .

* * *

تلك إذا كانت العناصر المختلفة التي تألفت منها هذه الحركة القومية (الوطنية) في أسبانيا ؛ ولقد كانت هذه الحركة « أسبانية » في خصائصها ، وملاعها ؛ فالاسبانيون كان لديهم شعور قوى ونشيط بقوميتهم المتميزة بوطنيتهم وبتقاليدهم ؛ ولقد كان هذا (الشعور) هو مبعث المقاومة الشديدة ضد السيطرة الفرنسية . ومع ذلك فإن رد الفعل الذي حصل ضد هذه السيطرة ، كان مع خطورته بسيطاً للغاية من وجهة النظر المادية : إذ أنه كان رد الفعل الوطني ، الذي لا مناص من حدوثه ضد الغزو الأجنبي .

وفي روسيا : كان رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية ، شديداً بما حصل في أسبانيا ، فلقد أسى الروس حرب سنة ١٨١٢ (بالحرب الوطنية) (١) ، وكانت هذه هي المرة الأولى التى تعرضت فيها بلادهم للغزو الأجنبي ، وأحدق الخطر بالروس منذ أن غزا السويديون بلادهم في عهد بطرس الأكبر من نحو قرن مضى . وارتكب نابليون الخطأ الذى لم يكن محتملاً أن يغير شيئاً من قوة رد الفعل الذى حصل في روسيا ، وذلك بأنه رفض أن يجعل الحرب « شعبية » أى مقبولة من الشعوب التى يهملها الانتصار على روسيا ، خصوصاً أولئك البولنديين الذين أرادوا إعلان إنشاء (مملكة بولندية) — في ٢٨ يونية ١٨١٢ — والذين أرادوا أن يضموا إليها المقاطعات التى كانت استولت عليها روسيا وقت تأليف غراندوقية وارسو وأن يضموا (ليتوانيا) إلى بولندية ، وذلك ما كان مستعصياً على نابليون الموافقة عليه ، لأنه كان يريد المفاوضة مع روسيا . ومن ناحية أخرى فقد عجز نابليون عن استمالة الفلاحين الروس إلى جانبه أثناء هذه الحرب الوطنية ، أو فريق منهم على الأقل ، لأنه لم يكن يجرؤ على إعلان إلغاء رقيق الأرض ، والعمل من أجل توزيع الأرض عليهم . ولا ريب في أن نابليون لو أنه أقدم على هذه الخطوة لكان محتملاً كثيراً نجاحه في جذب فريق من الفلاحين على الأقل كما ذكرنا لتأييده ، ومن المقطوع به على كل حال جذب سواد الشعب البولندى إلى جانبه لو أنه حقق مطالب (الأمة) البولندية السياسية والاجتماعية ، ولكن نابليون فقد فرصة جعل الحرب الروسية « حرباً شعبية » أى مقبولة من الشعبين البولندى والروسى على السواء ، بسبب ما كان يدور في ذهنه من اعتبارات سياسية .

وأما المظهر الذى اتخذته رد الفعل ضد السيطرة الفرنسية أثناء حملة ١٨١٢ ، والذي دل على الطابع القومى الذى اتسمت به هذه الحرب الوطنية من

(1) La Guerre Patriotique

الجانب الروسي ، فقد كان اجتماع كلمة الروس ، واتحاد الرأي فيما بينهم على رفض كل مفاوضة مع الفرنسيين بالرغم من محاولات نابليون المتكررة للدخول في المفاوضة مع حكومة القيصر اسكندر ، وتشبث الروس بموقفهم حتى آخر لحظة . ولم يكن هناك مجال للمفاوضة حينما انحصرت المسألة لدى الروس في واحد من أمرين ، إما التمسك بموقف الدفاع فحسب ، لإجلاء الفرنسيين عن الأراضي الروسية وتحرير هذه منهم ، وتلك كانت وجهة نظر القائد (كوتوزوف) Kotousov وزعماء الروس القدامى . وإما على العكس من ذلك متابعة القتال بمجرد تحرير الأراضي الروسية إلى أن يتسنى إسقاط نابليون نفسه ، والاطمئنان إلى تحرير أوروبا بأسرها ، وذلك كان رأي القيصر اسكندر ، والدوائر المحيطة به ، وكذلك اللاجئين في بلاط القيصر . ولقد كان بفضل نشاط عصابات المقاومة الوطنية (أو القومية) أن أمكن هزيمة (الجيش الأعظم) الفرنسي ، عندما عمدت هذه العصابات إلى تحطيم وإتلاف المون ، وتخريب القرى في طريق الجيش الفرنسي الزاحف ، حتى لا يجد الفرنسيون زرعاً ولا ضرعاً ، وقامى هؤلاء شدائد وأهوالاً من المجاعة التي انتشرت بينهم ، حتى إن الرأي الجديد بين المؤرخين يكاد يكون متفقاً على أن (المجاعة) وحدها ، وليس (البرد) كما هو شائع في (الأساطير) المتواترة عن (حملة ١٨١٢) كانت سبب الهزيمة الرئيسى التي حاقّت بالفرنسيين . فالثابت أن فصل البرد الشديد في روسيا لم يبدأ إلا بعد هزيمة الجيش الفرنسي واضطراره إلى الارتداد ، وبعد أن كان قد وصل في تفهقره إلى (سمولنسك) . أى أن البرد القارس قد بدأ عندما كاد يكون الجيش الفرنسي متحطماً تماماً . بل إن البرد بقى بعض الوقت « معتدلاً » إن صح هذا التعبير . فلم يكن نهر (برزينا) متجمداً عندما حاول الفرنسيون واستطاعوا أن يعبروه . فلم يحطم البرد إذاً الجيش الفرنسي ، ولكن حرب العصابات هي التي حطمته ، ومقاومة الروس أنفسهم ، وهكذا قوبل الغزو الفرنسي برد فعل « غريزي » ووطنى للدفاع عن البلاد ضد الفاتح والغازي

الأجنبي . ورد الفعل الذى حصل هو الذى أمكن بفضل تقوية الأمة الروسية وتماسكها وتربطها . ولقد ترتب على ذلك حصول رد فعل من نوع آخر ، هو رد فعل ثقافى ضد آراء الغرب وأساليب تفكيره ، تمثل فى علمين من أعلام الأدب والفن أجدهما الموسيقى (جلينكا) Glinka ١٨٠٢ — ١٨٥٧ ، والآخر المؤرخ (كارامزين) Karamzin ١٧٦٥ — ١٨٢٦ ، وقد أصابا شهرة واسعة ، وكانا قبل الغزو قد أسسا صحفاً أدبية فى روسيا ، وهما كذلك من الذين تأثروا قبلًا بالآراء الفرنسية ، وبالحركة العقلية التى أتت بها فلسفة المعرفة والتطور الألمانية Aufklärung ، ثم بالروح العالمية ، أى الشعور بالانتماء لكل الأوطان والبلدان ^(١) التى أتت بها هذه الفلسفة . ولقد بدلت كل هذه الآراء على أثر رد الفعل الشديد الذى حصل بسبب غزو بلادهم ، فحل محلها شعور بالوطنية و « المحلية » عميق .

وهذه الغريزة الوطنية التى أفضت إلى تأكيد وجود « قومية » كان لها كيان سابق . كانت كذلك العامل الذى أكد وجود القومية الهولندية . فقد زادت التقاليد القومية فى هولندا قوة على قوتها أثناء السيطرة الفرنسية . ذلك بأن (الجمهورية الباتافية) — التى أنشأها الفرنسيون — لم تلبث أن أدخلت الإصلاحات السياسية الضرورية ، والتى ساعدتها على النجاح فى الدفاع عن حكومتها الذاتية (واستقلالها الذاتى) فى موقفها من فرنسا ، حتى إن لويس بوناپرت الذى فرضه شقيقه الإمبراطور ملكًا على هولندا لم يلبث أن وجد نفسه مضطراً إلى العمل ضد « إرادة » نابليون الذى أراد أن تتبع هولندا نظام السياسة الفرنسية ، وتقف إلى جانب فرنسا فى (نظامها القارى) ، فخسر لويس بوناپرت عرش هولندا ، بسبب اضطرابه إلى مسايرة الشعور الذاتى (أو القومى) الهولندى ، ولقد أثار الهولنديون صعوبات عديدة فى طريق طائفة من الإصلاحات (خصوصاً الإصلاح

(1) Cosmopolitisme.

الزراعى) التى أراد الفرنسيون إدخالها بالقوة فى بلادهم ، ثم إنهم صاروا يتحملون متاعب شديدة بسبب الأضرار الاقتصادية التى لحقت بهم من جراء (الحصار القارى) الذى فرضه نابليون على البلاد غنوة واقتصاداً لمحاربة إنجلترا ، وكان لهذا الأذى الذى لحق بالمصالح الاقتصادية أكبر الأثر فى استثارة الشعور الوطنى (أو القومى) القديم فى هولندا . (ابتداء من سنة ١٨١٠) ، ولم يقبل الهولنديون (القانون المدنى) وسائر القوانين الفرنسية ، ولم يقبلوا كذلك تخفيض الفوائد المحتسبة للدخول السنوية بقيمة الثلث (١٨١٠) ، كما رفضوا إدخال الضرائب الفرنسية إلى بلادهم (١٨١٣) . وما يجب ذكره أن كل الأثر الذى أحدثته هذه (المصالح المادية) لم يكن سوى زيادة شدة رد الفعل الوطنى (أو القومى) الذى كان موجوداً من قبل . وأما النتيجة الهامة لهذه السيطرة الفرنسية فى هولندا ، فكانت تقوية شعور العطف نحو أسرة أورانيج الوطنية وزيادة تعلق الشعب الهولندى بها ، وإعطاء هذه الأسرة طابعاً قومياً ، جعلها مقبولة من سواد الأمة الهولندية عند عودة الملكية إلى هولندا ، بعد سقوط الإمبراطورية (١٨١٥) .

* * *

وتلك الحالات التى درسناها ، لوجود رد فعل وطنى ضد السيطرة الفرنسية فى كل من أسبانيا وروسيا وهولندا ، كانت حالات مبسطة للغاية من وجهة النظر المثالية لشعور وطنى (أو قومى) منبعثه الشعب نفسه الذى كان لديه (قوميته) أو ذاتيته القديمة . على أن رد الفعل الذى حصل قد اتخذ مظهر العداوة الشديدة ضد السيطرة الفرنسية ، كقاومة وطنية لإجلاء الغزاة والقائمين الأجانب عن البلاد ، ولم تكن هذه المقاومة «الوطنية» مستندة إلى أية فكرة توحى بأنه كانت هناك يقظة قومية ، أى مقاومة منبعثة عن شعور عام شامل بوجود اتحاد كل عناصر المجتمع فى مجهود مشترك ناجم عن وعى كامل بضرورة تضافر كل أفراد الأمة ، فى نضال موجه لتحرير الأمة من كل سيطرة خارجية . بل إن الذى حدث

في الحالات التي شاهدناها كان لا يعدو «مظاهر» لمقاومة فردية في بعض الأحيان ، أو لمقاومة وطنية محلية في أحيان أخرى ، ضد الاحتلال الفرنسي والسيطرة النابليونية . ومعنى ذلك أن المقاومة التي حصلت إنما كانت من جانب (حكومات) معينة أو من جانب (أفراد) ، وأن هذه (الحكومات) وهؤلاء (الأفراد) إنما تولوا المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي من تلقاء أنفسهم ، أى بدافع وطني (أو قومي) غريزي ، وشعور وطني محلي ، وليس بناء على شعور أهلي (أو قومي) عام .

وكان لتصدى (الحكومات) للمقاومة أهمية مزدوجة بالغة ، من حيث أن ذلك قد ساعد أولاً على زيادة تركيز السلطة المركزية في (الدولة) وزيادة قوة الدولة . ومن شأن ذلك تطور بناء الدولة ، وتقدم تكوينها كوحدة سياسية كاملة ؛ ومن حيث أن هذا التقدم ذاته في تكوين الدولة ، قد ترتب عليه زيادة الشعور «المحلي» ، قوة على قوته ، بحيث صار يتعذر في حالات معينة أن يتم (إدماج) هذه الدولة المحلية في وحدة سياسية أهلي ، وتتضح هذه الحقيقة بشطريها على وجه الخصوص — فيما حصل في كل من بفاريا وبروسيا .

فلقد وصلت بفاريا إلى مرتبة (الدولة الحديثة) في عهد السيطرة الفرنسية . وذلك بفضل الإصلاحات التي كان بدأها الوزير البفاري (فون مونتيجلاس) Montgelas منذ سنة ١٨٠٠ ، والتي استمرت ابتداء من سنة ١٨٠٧ ، ثم توجت باستصدار دستور سنة ١٨١٠ . وتلك الإصلاحات ، تمت بالتعاون مع فرنسا ، وقد تناولت بناء الدولة نفسه ، وأدت في الوقت نفسه إلى تقوية هذا البناء ودعمه ، فإن بفاريا لم تلبث أن أنشأت عدة مصالح للشؤون العامة مثل التعليم والقضاء والبريد ، والخدمات والمعونة العامة (والموازن والمكاييل) ، بما أوجد «بيروقراطية» أو خدمة حكومية تقوم عليها هذه الخدمات (والمصالح) العامة . وكان ذلك شيئاً جديداً في تاريخ بفاريا ، ولقد خلقت هذه البيروقراطية للدولة وجدتها الاقتصادية

فعممت الضريبة المباشرة ، ونهض على المكوس (الجمارك) الداخلية ، وبدأ في عمل (تأريخ) لتنظيم الضريبة العقارية (على الأرض) ولقد أنشئت كذلك أجهزة للحكومة المركزية في شكل وزارات ، ومجلس دولة ثم مجلس نيابي - كان بطبيعة الحال صورياً - لأنه لم تكن هناك حكومة برلمانية ، ثم إن البلاد لم تلبث أن قسمت إلى (دوائر) أو مناطق إدارية ، لكل واحدة منها الإدارات الخاصة بها إلى جانب مجلس بلدي يخضع للإشراف الإداري الحكومي . ولقد جعل هذا التنظيم الحديث أملاك الملك الخاصة ، ومراتب الملك أو مخصصاته ، منفصلة عن أملاك وأموال الدولة العامة . وبذلك أمكن بناء الدولة الحديثة في بفاريا .

ثم إن الوضع الديني في هذه (المملكة) لم يلبث أن طرأ عليه تغيير ملحوظ عندما تقرر مبدأ التسامح الديني في سنة ١٨٠٣ وصار إلزامياً للتحقيق بالمدارس التي لا تميز بين المذاهب فيها في سنة ١٨٠٥ ، وحصل البروتستنت على وضع ، لهم في سنة ١٨٠٩ ؛ ثم تحولت أموال الأديرة وأملاكها إلى أموال عامة (١٨٠٢ - ١٨٠٣) وحددت الحكومة البفارية علاقتها مع الكنيسة عندما استصدرت في فبراير ١٨٠٩ (القانون الديني) ^(١) الذي وضع قيوداً على سلطات الكنيسة (كنيسة روما) في صالح الحكومة البفارية عند محاولة رسم العلاقات بين الكنيسة والحكومة ، مما أدى إلى منع إبرام أي اتفاق (كونكرادات) بين هذه الحكومة وبين كنيسة روما ، لرفض هذه الأخيرة القيود التي وضعت على سلطاتها .

ولقد تم إلى جانب هذا كله قدر من الإصلاح الاجتماعي ، وإن لم يكن بنفس التقدم الذي شوهد في الإصلاحات السياسية . حقيقة ألغيت الطبقات صاحبة الامتيازات في سنتي ١٨٠٧ - ١٨٠٨ وألغيت المجالس التي كانت لها

(1) L'Edict de Religion.

ثم ألغى الرق والواجبات المفروضة على الأفراد بسببه ، ولكن البارونات أو الأمراء الذين فقدوا أملاكهم ، وتبدل « وضعهم » بسبب التغييرات الإقليمية والسياسية التي حصلت Mediatisation بقيت لهم امتيازاتهم ، كما تأسست لصالح طبقة النبلاء خصوصاً بعض الامتيازات . ثم احتفظت هذه الطبقة بحقوق قضائية معينة : من ذلك « تسخير » الفلاحين وتشغيلهم في الأرض دون أجر ، ومع ذلك وبالرغم من عدم السير بهذا الإصلاح الاجتماعى إلى نهايته ، فقد ترتب عليه عموماً اختفاء (النظام القديم) ، واختفاء البناء الإقطاعى ليحل محلها تكوين فردية أو ذاتية سياسية جديدة ، حديثة وقوية ، لاشك في أنها سوف تكون عنصر مقاومة ، بفضل العقوبات التى سوف تضعها فى طريق أى وحدة ألمانية فى السنوات المقبلة .

وفى (الدول) المجاورة لبفارىيا ، مثل (ورتمبرج) و (بادن) ، حصل فى درجات مختلفة ، وصور متفاوتة ، نفس ما حصل فى بفارىيا ، بحيث صار وجودهما يبعث صعوبات وعراقيل عديدة وخطيرة فى طريق الوحدة الألمانية . وهكذا فإنه بعد « الوحدات » أو « الذاتيات » السياسية الضئيلة والبائسة ، التى شوهدت فى ألمانيا سابقا ، لم تلبث أن وجدت بألمانيا وحدات قوية مستندة على وطنية وقومية قوية . على أن الذى تجدر ملاحظته أن هذه الوحدات القومية كانت وحدات مبعثها الشعور المحلى وحسب ، وهو الشعور الذى قوى تحت السيطرة النابليونية أو بسببها . وكان لاستفحال خطر هذا الشعور المحلى الوطنى آثار « معطلة » عندما جاء الوقت لإنشاء الوحدة القومية فى ألمانيا بعد ذلك .

في بروسيا :

ولقد حدثت نفس هذه الظاهرة في بروسيا كذلك . ولكن نتائج هذه (الذاتية) المحلية والعمور الوطنى المحلى ، كانت أشد خطراً وأعظم جسامه بما حصل فى بفاريا أو فى غيرها . وذلك لأن التحول أو التغيير الداخلى « الشخصى » الذى وقع فى بروسيا ، لم تلبث أن شملت آثاره كل ألمانيا ، ليس فى هذه الآونة فحسب ، بل وفى السنوات المقبلة ، وعلى صورة أوسع بما ترتب على بروز « ذاتية » بفاريا . ومن أسباب ذلك أن إعادة تنظيم بروسيا ، أثار اهتمام سواد الألمان ، أكثر مما أحدثته إعادة تنظيم بفاريا . حقيقة خضعت بروسيا آنئذ للإشراف (والسيطرة) الفرنسية ولكن بروسيا بقيت مع ذلك الدولة الوحيدة « المستقلة » بصورة فعلية فى ألمانيا ولو أنها فقدت حوالى نصف أملاكها ، والدولة التى احتفظت بتقاليدها المنبعثة من أجدادها القديمة ، والى كان المسمى لإحيائها وإنهاضها ضروريا لصنع « أداة العمل » التى سوف تكون ضرورية لتخليص ألمانيا من نير السيطرة الفرنسية . ولا جدال فى أن العمل من أجل إحياء بروسيا ونهضتها إجراء أو « حركة » مواجهة ضد فرنسا سواء جاء هذا العمل من ناحية فريق من القادة والمسؤولين الذين صرح عزمهم على تدبير النضال ضد فرنسا ، أو كان مبعثه ارتياح بروسيا لهذا التغيير ، أى التحرر من السيطرة الفرنسية نتيجة لكل تلك الشدائد التى غل يعانىها الشعب الألمانى بسبب احتلال الجيوش الفرنسية لبلادهم . ولقد تضافرت هذه الحقائق جميعها على أن تكسب حركة بعث بروسيا وإحيائها اهتماماً اتخذ صورة قومية ، كما صار لها نفوذ لم يلبث هو الآخر أن صار نفوذاً قومياً .

ومع ذلك فقد كانت هذه « الحركة » — إحياء بروسيا ونهضتها — عملاً بروسياً محضاً . ثم إنه لم يكن نتيجة لحدوث ثورة أو إنقلاب ، بل إن الذى قام به كان البيروقراطية ، ثم الجيش . والحزب الوطنى البروسى الذى

نشد هذا البحث لم يكن سوى تلك الجماعة القديمة المحبة للحرب كخير وسيلة لتحقيق أغراض الدولة الناشئة ؛ والتي عرفها (البلاط) الروسى من قديم ، ولكن بعد أن دخلها « التجديد » ودبت فيها روح الشباب بفضل العناصر « الأجنبية » التى جاءت من مختلف جهات ألمانيا ، لمعاونتها على بناء بروسيا فى الظروف الصعبة التى كانت تجتازها الدولة وقتئذ ، حيث كانت الحكومة الروسية قد لجأت إلى (كونجسبرج) فى الظروف التى عرفناها ، فى حين استمرت الجيوش الفرنسية تحتل بروسيا حتى سنة ١٨٠٨ .

ولقد سبق أن تكللنا عن إعادة تنظيم الجيش فى بروسيا على يد (شارنهورست) وأصله من هانوفر ، لجأ إلى بروسيا ليعيش بها ، ثم (جنسيناوى) وهو من سكسونيا ، وقد تعاون كلاهما مع الضباط الروسين فى هذا العمل ، ومن هؤلاء الآخرين كان (كلوزفيتز) Clauzewitz . فتناول الإصلاح تطهير القيادة العليا وتنظيمها ، مع رئاسة هيئة أركان الحرب ، وإنشاء القوات المقاتلة الألمانية فى ستة جيوش ، وتأسيس مدرسة حرية ، ومصلحة للحرب Kreigsdepartement كانت بمثابة هيئة أركان الحرب العامة ، وإعادة تنظيم قوات المشاة فى ضوء القانون العسكرية الفرنسية (ومن ذلك تجديد المدفعية) . ولعل أهم إجراء فى نظر الكثيرين اتخذ كحمل عدائى موجه ضد فرنسا للتخلص من سيطرتها فى ألمانيا آنذ كان اختراع (نظام الاحتياطى) الذى أمكن بفضل أن تستغل هيئة أركان الحرب الألمانية لصالحها القيود التى فرضتها معاهدة فرنسا مع بروسيا بتحديد عدد الجيش الروسى برقم أقصاه (٤٢,٠٠٠) ، فقد تقرر بإمكان تجاوز القوات العاملة هذا العدد أن يتدرب « الفلاحون » الذين لا ينخرطون فى سلك الجيش العامل تدريباً عسكرياً . وذلك مدة الخدمة العسكرية (أو التجنيد) التى جعلت شهراً من الزمان ، يعود هؤلاء بعدها إلى أعمالهم العادية ، لينالوا تدريباً وتعليماً عسكرياً آخر ، على أيدي الضباط الذين يكونون فى عطلة أو الجنود القدامى المسرحين ، وهؤلاء العسكريون الذين يجندون لمدة شهر واحد

ليعودوا بعده إلى نيوتهم ، حيث يتلقون هناك تعليماً حريياً صاروا يسمون « بأحصنة التقوية أو النجدة »^(١) ، ويؤلفون قوات (الرديف) . وهكذا استطاعت هيئة أركان الحرب البروسية تعليم وتدريب أعداد عظيمة من الفلاحين وإنشاء احتياطى للجيش ، يدعون للخدمة العسكرية العاملة عند التعبئة . ثم إن هيئة أركان الحرب لم تلبث أن جددت تأليف هيئة الضباط وإعادة الشباب إليها ، بأن أدخلت أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى صفوف الضباط بعد اجتيازهم الاختبارات والتدريبات المخصصة لأولئك الذين يريدون التعليم للالتحاق ضابطاً فى الجيش البروسى . على أن الذى يجب ذكره أن هذا الجيش قد ظل جيشاً بروسيا برغم من أنه قد أعيد نظامه ، وصار تجدده حسب نظريات وآراء فرنسية ، وتحت تأثير أغراض ونزعات قومية . فبقى الجيش ، جيش بروسيا القديم جيش نبلاء ، وليس جيشاً شعبياً أو قومياً . وإن كانت هيئات الضباط « القديمة » هذه قد صارت متأثرة بروح « وطنية » جديدة ويسودها شعور العداء والكراهية ضد فرنسا . ولقد شمل إحياء بروسيا وإنعاشها - إلى جانب إعادة تنظيم الجيش - إصلاح الحكومة والإدارة . وذلك كان العمل الذى قام به أولا (ستين) ، واستمر بعد ذلك ولو أنه كان قد صار مشوها لدرجة معينة ، على يد (هاردنبرج) . فقد ألغى النظام الحكومى القديم الذى يرجع إلى عهد فردريك الثانى ، والذى كان مجلس وزراء الملك يدير بمقتضاه شئون الحكم والإدارة ، واستعاض عنه بتعيين ستة من الوزراء . كما ألغى نظام الوزراء والمجالس القديمة فى الأقاليم ، وحل (الحكام) أو المديرون محل هؤلاء فى الأقاليم . وعندما تسلم (هاردنبرج) زمام السلطة مرة أخرى فى سنة ١٨١٠ تعين (مستشاراً) Chancilior الأمر الذى ترتب عليه أن صار هو المهيمن على أعمال الوزارة . وأما فيما يتعلق بالحكومة المحامية ، فإن (ستين) أدخل إصلاحاً فى سنة ١٨٠٨ تناول شئون المجالس البلدية ، ولو أن هذه المجالس

(1) Krümpen (Chevaux de Renforts)

بقيت دائماً تخضع للإشراف والمراقبة من الناحية الإدارية للسلطة المركزية . فصارت تتألف من مجلس منتخب هو الذى يسمى (العميد) أو رئيس البلدية ومعاونيه . ولم يعد هذا المجلس مؤلفاً من النقابات القديمة ، بل بواسطة الانتخاب الذى يشترك فيه دافعو الضرائب . وفى سنة ١٨١٢ ، أنشئت فى المقاطعات المختلفة هيئات للشرطة المحلية تخضع لإشراف (الدولة) . فكان بفضل هذه الإصلاحات إذاً أن أمكن إنشاء سلطة متماسكة وقوية فى وسعها إنهاء التردد الذى اتسمت به سياسة فردريك ولیم الثالث الذى أحاط نفسه بكل تلك المنافسات والخلافات الداخلية ، والتي جعلت بروسيا دولة عاجزة وضعيفة . وهكذا لم تعد الدولة مجرد آلة ، بل صارت - على حد قول (ستين) نفسه - كائناً حياً .

وأما المظهر الثالث والآخر لحركة إحياء بروسيا وإنعاشها ، فكان الإصلاح الاجتماعى وكان قد حصل التفكير فى إجراء إصلاح زراعى يتناول الأرض ، كضرورة لا مفر منها نتيجة للأضرار الناجمة من الحرب ، فى بروسيا الشرقية ، وبسبب الضرورة التى أوجبت على أصحاب الأرض من السادة أن يعيدوا تجزئة الأرض وإرجاعها مرة أخرى للفلاحين الذين كانوا يستغلونها ويميشون عليها ، ثم أخرجوا منها . فقد كان تقرر فى شهر أكتوبر ١٨٠٧ ليتسنى إعادة تنظيم الأملاك العقارية فى بروسيا الشرقية ، أن يكون لأصحاب الأملاك الحق فى طرد فلاحهم من الأرض وإدماج الأرض التى يستغلها هؤلاء فى أملاكهم وأن يزول ما كان عليهم من واجب حماية هؤلاء الفلاحين Bauerschietz ، وذلك كله فى نظير إلغاء (رق الأرض) وفى نظير تأسيس أنواع جديدة من التملك أو حقوق الملكية للفلاحين . ذلك أنه طلب من أصحاب الأملاك تخصيص قدر من الأراضى التى تعطى للفلاحين التزاماً ، على أن تكون ذات مساحة مساوية للأراضى التى كانوا يستغلونها سابقاً . وذلك إجراء « وسط » كان الغرض منه التوفيق بين حالة ناجمة من إلغاء الرق والنظام الإقطاعى ، وبين ما كان لطبقة النبلاء من حقوق

مستمدة من هذا النظام الإقطاعي نفسه . ولقد فرضت في الوقت نفسه ضريبة على الدخل حتى يمكن إعادة تنظيم موارد الدولة . وقد أخذ بهذين الإصلاحين : الإصلاح الخاص بملكية الأرض ، والآخر المتعلق بضريبة الدخل ، برلمان Landtag بروسيا الشرقية ؛ وصدر عن المجلس هذان الإصلاحان بسبب هام ، هو أن الحكومة عمدت إلى إفساح المجال بشكل أوسع لتمثيل الطبقة البورجوازية في هذا المجلس ، ثم إنها جعلت التصويت بداخله عدديا بدلا من أن يكون طبقيا ؛ نمط الاقتراع السائد بمجالس القرن الثامن عشر . أما الإصلاح الذي حدث في بروسيا الشرقية ، فإنه ما لبث حتى امتد إلى المقاطعات الأخرى ، بفضل استصدار طائفة من (القرارات الإقليمية) بين سنتي ١٨٠٨ ، ١٨١٠ جعلت ممكنا أن يتنازع الفلاحون الواجبون الإقطاعية التي كانت مفروضة عليهم في ظل (النظام القديم) الإقطاعي .

واقدر صار تحرير الفلاحين من الرق في أملاك الخاصة الملكية منذ ١٨٠٧ ، وفي سنة ١٨١١ ، أضاف (هاردنبرج) إصلاحا آخر صار بمقتضاه الفلاحون من ملتزمي الأرض ملاكاً لها ، في حين ألغيت السخرة والالتزامات الإقطاعية ، وفي نظير أن يترك الفلاحون للسادة أصحاب الأرض ثلث مساحة أرض الالتزام ، وفي بعض الأحيان نصفها ؛ وفي نظير أن يتنازل الفلاحون عن الحقوق التي لهم على الملاك في مقابل أن يضمن هؤلاء الآخرون عليهم « حمايتهم » . ولقد كان من نتائج إلغاء الرق في مقابل تنازل الفلاحين عن جزء من الأراضي التي كانوا يستغلونها بالالتزام أن صار هؤلاء أكثرهم أجراء باليومية .

ولقيت هذه الإصلاحات « الاجتماعية » معارضة شديدة من جانب النبلاء البروسيين ، حتى إن (ستين) و (هاردنبرج) صارا يريان ضروريا الاعتماد على قوة الرأي العام لإمكان تنفيذها . ففكر (ستين) في إصلاح المجالس (البرلمانات) الإقليمية ، وفي إنشاء مجلس أو برلمان قومي ، (أو وطني) يتألف من طبقات تمثل مختلف العناصر التي يتألف منها المجتمع ، (م ١٩ - البورجوازية)

ولكن على أن يكون التصويت بهذا المجلس عددياً وليس طبقياً . ولقد قوبل هذا المشروع بمعارضة قوية ، فاضطر (ستين) إلى التخلي عنه . أما (هاردنبرج) فقد استطاع في سنة ١٨١١ ، أن يجمع (مجلس أعيان) لاستشارته في الإصلاحات التي يريد بها بالرغم من معارضة النبلاء . ثم إنه جمع في السنة التالية (١٨١٢) مجلساً منتخباً ، روعى فيه تساوى نسبة التمثيل بين المقاطعات ، بأن يكون لكل مدينة اثنان من النبلاء ، واثنان من النواب ، ومثل هذا العدد للدوائر الريفية (خارج المدن) ؛ على أن يكون هؤلاء من الذين يملكون عقاراً (أو أرضاً) . ومع ذلك فقد كان هذا المجلس محروماً من كل سلطة . ولا يجوز القول أنه كان هناك بسببه أى « تمثيل » سياسى فى بروسيا .

وهكذا بقيت بروسيا دولة أرستقراطية ، كانت طبقة النبلاء صاحبة النفوذ القوى بها ، وهى الطبقة التى عارضت معارضة شديدة اتخاذ أى إجراء لإعادة تنظيم الدولة على أساس قومى ، باعتبار أنه عمل ثورى . ولشدها كان ترحيب النبلاء إذاً عندما طرد (ستين) من الحكم فى سبتمبر ١٨٠٨ بناء على أمر من نابليون ، وبذلك نجحت طبقة هؤلاء النبلاء من ملاك الأرض (اليونكر) Junkers فى تعطيل إصلاحات هاردنبرج — فى غير شئون المال والاقتصاد — ونالوا فى مقاومتهم هذه تعضيد الملك ، فكان معنى ذلك أن بروسيا التى أرادت أن تبقى بروسيا وحسب ، ودون أن يكون لها شأن بمعالجة الأمور من وجهة نظر قومية ألمانية ، قد نجحت فى أن تبقى « كما هى » ، ولا تنظر للمسائل إلا من وجهة نظر بروسية « محلية » فقط . وكان معنى ذلك أيضاً أنه بالرغم من الشعور القوى السائد بالبلاد ضد فرنسا ، لم تجد بروسيا عائقاً يمنعها عند الضرورة من التعاون مع فرنسا سياسياً . فبروسيا لم تلبث أن اتجه تفكيرها فى سنة ١٨٠٨ للانضمام إلى (اتحاد الراين) على أمل أن ينفع ذلك فى إقناع الفرنسيين بالتعجيل فى الجلاء عنها . وكذلك انضمت بروسيا إلى فرنسا فى النضال ضد روسيا ،

وأمدت فرنسا بقوات بروسية للاشتراك في القتال الدائر مع روسيا .
 وواضح من دراسة موقف (الحكومة) سواء في بروسيا أو في بغاريا ،
 أن رد الفعل الذي حصل ضد السيطرة الفرنسية ، كان « فردياً » ؛ فلم يكن
 ثمة تنسيق بين جهود أو موقف هذه الحكومات حيال النفوذ الفرنسي ؛
 وذلك لسبب واحد هام ، هو غلبة الشعور الوطني المحلي ، وانعدام الشعور
 القومي (أو الوطني) الذي يترتب على استثارته توحيد جهود الأمة الألمانية
 في كفاح وطني عام ، يهدف إلى إنهاء كل سيطرة أجنبية ليس من بروسيا
 أو من بغاريا ، أو من أية دولة وإمارة أخرى وحدها ، بل من كل ألمانيا
 بأسرها . حقيقة تأسست تحت السيطرة الفرنسية وبسبب هذه السيطرة ذاتها ،
 سواء في بغاريا أو بروسيا وحدات سياسية كانت أكثر قوة وحدانية من
 سابقاتها ، بفضل « الإصلاحات » التي شاهدناها ، ولكن تلك لم تكن
 « تنظيمات قومية » .

على أن الذي يجدر ذكره أنه قد حصل كذلك ، وفي غير ميدان
 (الحكومات) رد فعل ضد السيطرة الفرنسية ، من جانب « الأفراد » -
 لم يكن مبعثه هو الآخر ، أي شعور أكيد بالقومية ، فقد أضرت السيطرة
 الفرنسية ، والإصلاحات التي محبتها والتغييرات التي حصلت بسببها ، بمصالح
 كثيرة ؛ فكان من الذين أوديت مصالحهم طبقة الفرسان Ritterschaft
 التابعين مباشرة للامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة ، والذين
 أخذت منهم أراضيهم بسبب التنظيمات الإقليمية الجديدة ، وقضى على
 حقوق سيادتهم . ثم كان من هؤلاء أيضاً ، النبلاء وأفراد الطبقة المتوسطة
 (البورجوازي) الذين تحملوا خسارات فادحة بسبب نقص دخولهم نتيجة
 للتغير الذي طرأ على قيمة السندات المالية ، ثم بسبب إلغاء الحقوق
 الإقطاعية والالتزامات والحقوق التي كانت للطبقات أو عليها جميعاً .
 وعلاوة على ذلك فقد استغنى عن خدمات عدد كبير من الضباط والموظفين ،
 وذلك عند إعادة تنظيم الحكومات والإدارات المختلفة تحت السيطرة

أو الإشراف الفرنسى . واستبد القلق بالشباب الذين تبدد أملهم فى ملء الوظائف التى تطلعوها إليها . ثم إن الاحتلال الفرنسى كان عبثاً ثقيلاً يهبط كاهل الأهلى بسبب النفقات الجسيمة التى تحملها هؤلاء ، وبسبب المصادرات التى حصلت ؛ ولقد ترتب على هذا كله أن استبد شعور الكراهية ضد فرنسا بالأهلى ، وكان شعوراً (وطنياً) ، حدث من تلقاء نفسه ، أو كان مبعثه تعرض المصالح التى لىختلف طبقات الأمة للخطر . ولقد كان من أسباب استثارة هذه الروح العدائية (الوطنية) ضد فرنسا ، وزيادة هياج الخواطر فى ألمانيا ، ما وقع من حوادث فى أسبانيا فى غضون عامى ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، فقد هزت المقاومة أو (الثورة) الأسبانية ، الشعب الألمانى هزاً عميقاً ليقيق من سباته الطويل ، وذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب ضد النمسا (إبريل ١٨٠٩) .

ولقد كنا أشرنا إلى بعض حوادث المقاومة ضد السيطرة الفرنسية ، بما وقع فى أجزاء من أوروبا النابليونية . مثل الحركات الثورية التى قام بها بعض الضباط البروسيين أو الوستفاليين ؛ أو حركات الدعاية والنشر ضد السيطرة الفرنسية . وكان قد أصدر أحد أصحاب المكتبات ويدعى (بالم) Palm وهو بفارى ، بعض الرسائل والكتيبات ضد الفرنسيين فى غضون سنة ١٨٠٦ ، ولكن سرعان ما ألقى الفرنسيون القبض عليه وأعدوه رمياً بالرصاص . حتى إذا قامت الحرب مع النمسا ، وتعددت حوادث المقاومة ، فحاول أحد الشبان (سبايس) Spats فى شونبرون اغتيال نابليون فى ١٢ أكتوبر ١٨٠٩ بعد سقوط فينا ، وحاول بعض الضباط البروسيين والوستفاليين — كما ذكرنا — تحريك الثورة . وقد كنا ذكرنا من هؤلاء الملازم (كاط) Katt ، الذى حاول الاستيلاء على مجدبرج ، فقبض عليه فى ستندال (Stendal) فى ٣ إبريل ١٨٠٩ ؛ ثم الكولونيل (دورفريج) من حرس الملك جيروم فى وستفاليا الذى استثار فرقته فى ٢٢ إبريل من السنة نفسها ، وأمكن التخلص منه بسهولة بجوار (كاسيل) Cassel ، ثم

الميجور (شيل) Schill الذى قام على رأس فرقة من الفرسان (الهوسار) يقصد إلى (كاسيل) في ٢٨ إبريل ١٨٠٩ ، فوجد الطريق إليها مقفلا ، وانحرف صوب الشمال لينزل في (سترالسوند) حيث حلت به الهزيمة وقتل (٢١ مايو) . ثم دوق (برنسويك أولز) الذى قاد ألايا من الهسين في بوهيميا . فاحتل مدينة (ليبزج) مدة من الزمن ، واستطاع أن يخترق ألمانيا ليصل إلى شاطئ البلطيق في الشمال ، تنقله سفينة إنجليزية عند مصب (الوزر) Weser بالقرب من (بريمن) إلى إنجلترا . ولقد كانت هذه حركات منعزلة بعضها عن بعض ، لم تحدث أثرا ما على (الرأى العام) في ألمانيا . ولم تكن لها أية أهمية (قومية) حيث كانت جميعها حركات مقاومة « فردية » .

وكنا قد أشرنا كذلك للثورة التى قامت في التيرول على يد الفندقي (أندريا هوفر) الذى حاز بسببها شهرة واسعة ، وعلى يد أحد الرهبان الكابوشيين (كاسينجر) Caspinger . ولقد كانت هذه الثورة أكبر أهمية من الحركات السابقة ، فقد حرص (هوفر) و (كاسينجر) البلاد على الثورة ، واتخذ الثوار الجبال مقفلا لهم شهور عدة (من إبريل إلى أكتوبر ١٨٠٩) ، ثم لم تلبث أن استؤنفت الثورة ، ولكن في هذه المرة قبض على (أندريا هوفر) الذى اقتيد إلى ميلان وأعدم بها (في ٢٠ فبراير ١٨١٠) . ولقد كانت هذه الحركة التى حدثت في التيرول ، ثورة قام بها الشعب في مجموعه ، وإن كان لا يجوز تسميتها بحركة وطنية ألمانية ، لأن الثورة التى حصلت كانت موجهة ضد بفاريا التى كان إقليم التيرول قد دخل في حوزتها ، فانبعث بفاريا سياسة تبغى منها تركيز السلطة في يدها ، فألفت (البرلمان) أو المجلس التمثيلى Landtag ، ومع أن أهل البلاد (التيرولين) كانوا شديدي التمسك بالكاثوليكية ، عمدت الحكومة البفاروية إلى اتباع سياسة « علانية » في إدارتها الكنسية أو الدينية ، فألفت الأديرة ومؤسسات الكنيسة الخيرية ، ثم إنه كان من أسباب تحريك الثورة في هذه

الجبال انتشار البؤس والضعف والشقاء ، بسبب سياسة (الحصار القارى) وعلى ذلك فقد كانت هذه الثورة موجهة ضد الاستبدادية المركزية التى أرادت منها بفاريا إدماج هذه الجهات فى أملاكها ، وليس ضد السيطرة الفرنسية بمناها الفعلى أو الصحيح . ولقد كان لهذه (الثورة) التيرولية - على كل الأحوال - آثار مملوسة فى كل من إيطاليا الشمالية ، وحوض الأديج وفى إقليم الرومانا (فى إيطاليا) .

وثمة حركة فردية ، يمكن اعتبارها من مجموعة الحركات التى ذكرناها ، ونعنى بذلك تلك الحركة التى قامت بها جمعية (حلف الفضيلة) Tugendbund السرية التى سبق كذلك أن أشرنا إليها عند الكلام عن الموقف فى ألمانيا فى خريف ١٨٠٩ ، أثناء الحرب والمقاومة فى أسبانيا ، وقد تأسس (حلف الفضيلة) - وهو من المحافل الماسونية أصلاً - فى (كونيجزبرج) ، أنشأه ثلاثة رجال هم : (ليمان) ، و (بارديلين) Bardeleben ، و (بارش) Barseh ، إلى جانب (موسكوا) Mosqua الذى يعتقد كثيرون أن الدور الذى قام به - هذا الأخير - لم يكن بالأهمية التى أعطيت له . أما « غرض » حلف الفضيلة ، فكان السهر والملاحظة لفضيحة أولئك الألمان الذين لا يكفون عن التعاون مع السلطات الفرنسية ، وكان للحلف عدا (كونيجزبرج) مراکز فى برلين ، وسيليزيا . وفى سنة ١٨٠٩ كان لديه خمس وعشرون « غرفة » - الاسم الذى سميت به المجموعات السرية - تضم إليها حوالى السبعمئة عضو ، على أقصى تقدير ، أو عددا يتراوح بين الثلاثمئة والأربعمئة فقط فى رأى كثيرين . وعرض هذا الحلف خدماته على الملك فردريك ولیم الثالث والملكة لویزا ، وأمكن إغراؤهما بتأييده ، ولكن (الحكومة) وقفت موقفاً معادياً من (حلف الفضيلة) ، فتقمت عليه ، وتجنب (ستين) و (شارنهورست) أن يكون لهما علاقة به ، وانهى الأمر بإلغاء (حلف الفضيلة) فى غضون سنة ١٨١٠ .

وواضح من كل ما تقدم أنه وجد فعلا اضطراب أو « تحريك » وطني في ألمانيا ، كان بمثابة محاولة للقيام بالثورة ، ويتفق حدوث هذه الحركة مع الوقت الذي بدأت فيه الحرب مع النمسا في سنة ١٨٠٩ . وواضح كذلك أن السيطرة الفرنسية كانت مكروهة من الشعب الألماني ، آية ذلك كل الحوادث التي ذكرناها والتي كان مبعثها (رد الفعل) الذي حصل ضد هذه السيطرة الفرنسية . ومع ذلك فكل تلك إنما كانت حركات لم تترتب عليها أية آثار إيجابية أو أنها أفضت إلى نتائج محدودة ، ولم تكن كذلك في حد ذاتها شيئاً عظيماً ، أو حركات قومية إطلاقاً ، ولا يجب إغفال هذه الحقيقة بالرغم من محاولات المؤرخين الألمان أن يصفوا عليها أهمية كبيرة عند محاولتهم فيما بعد « تمجيد » حركتهم القومية ، فراحوا يضعون لهذه « الحركات » الفردية والمتناثرة « تفسيرات » قومية .

والمقاومة الوطنية أبسط الأشكال التي يتخذها الشعور القومي ، عند وصوله إلى درجة من النضج تؤذن بظهوره بعد قليل في وضوح كامل : ومع ذلك فلم يكن هناك ما يدل في هذه الآونة على أن (الشعور القومي) قد نضج بالدرجة التي تؤذن بظهوره فوراً ، بل كان لابد لحصول ذلك من مرور فترة أخرى ، ولا جدال في أن الحركة الفكرية القومية ، قد سبقت ظهور (الشعور القومي) بمدة طويلة ، ولا جدال في أنه لم يكن هناك أي احتمال لقيام ثورة ما ضد السيطرة الفرنسية بعد صلح فينا (١٤ أكتوبر ١٨٠٩) الذي أنهى الحرب مع النمسا ، وبعد زواج نابليون من الأرشيدوقة ماريا لوزي النمساوية (إبريل ١٨١٠) ، فاختلف كل أمل في إمكان التخلص من هذه السيطرة الفرنسية . وصار يبدو أن الألمان — في مجموعهم — قد وطدوا العزم على التسليم بأحكام القدر بشكل منهم من الإتيان بأية حركة ، حتى لقد أعلنت ملكة بروسيا نفسها ، أنه لم يعد لديها أي أمل في شيء .

وفي هذا الوقت الذي تبددت فيه آمال الألمان في الخلاص ، كانت تزايد العوامل التي سببت استياء الشعب الألماني وتدمره من السيطرة الفرنسية

وسنخطه عليهما . من ذلك ارتفاع أثمان المواد الغذائية إلى ثلاثة أمثالها ، نتيجة لسياسة (الحصار القارى) ، فالقهوة والسكر والكافو ، وتؤلف جميعها عناصر هامة فى غذاء الألمان قد بلغت أثمانها أرقاما خيالية . فكانت مأساة لم يقابلها الشعب بالثورة ، بل بقى سادرا فى استكاثته ، يخيم عليه نوع من الخمول وعدم الاكتراث . ومع ذلك فقد ترتب على انهيار بروسيا (١٨٠٦ - ١٨٠٧) وسط هذا الخمول ، وعدم الاكتراث الذى خيم على ألمانيا ، أن نهض المفكرون وأولو الرأى ، والمثقفون عموما ، يرسمون الخطوط لحركة جديدة ، باعتبار أن بروسيا كانت بمثابة المعقل الأخير الذى من المحتمل صموده فى وجه السيطرة النابليونية ، ولا مفر من حدوث كارثة وطنية شاملة نتيجة لانهارها ، إذا اتضح أن هؤلاء المفكرين والمثقفين لم يبادروا باعتبار هذا الانهيار (نقطة تحول) فى معنى الوطن والوطنية ، لإحياء (الشعور القومى) وبعثه فى البلاد .

ولقد كان للفيلسوف (هردر) فى أول الأمر الفضل فى خلق الحركة الأدبية « الابتداعية » أو الرومانتيكية ، (الرومانسية) التى لم تلبث أن صارت فى طورها الثانى تولى اهتمامها العظيم لتاريخ البلاد ، حتى لقد سطع أعلام كثيرون ، إلى جانب رجال الأدب ، من المؤرخين واللغويين ، ووسع نشاطهم مراكز عديدة فى ألمانيا ، كانت أهمها - دون شك - مدينة (هيدلبرج) Heidelberg ، حيث اشتهر أديبان هما (برتانو) Brentano و (أرني) Arnim واللذان أسسا فى سنة ١٨٠٦ مجلة (بوق الأطفال المدهش ^(١)) ، كانت عبارة عن مجموعة من الأغاني الشعبية ، واستمرت تظهر حتى سنة ١٨٠٨ ، وفى هذه السنة الأخيرة أسسا (جريدة الناسك) Einsiedler Zeitung - ولقد اجتمع حول هذين لفيف من الأدباء ، من هؤلاء (لاموت فوكيه) La Motte-Foqué . وهو من أصل فرنسى ، هاجرت أسرته إلى ألمانيا بعد إلغاء مرسوم نانت فى فرنسا (فى القرن السابع هجرى) . وإليه يرجع الفضل

(1) Le Cor Merveilleux De L'enfant.

في إحياء الأساطير الألمانية القديمة ؛ ومن هؤلاء كذلك كان (جوريز) Goerrés الذي سبق الحديث عنه عند الكلام عن الحركة (السيرينانية) ، والذي ذكرنا أنه تحول ضد فرنسا لتخليها عن المذهب الحر ، وقد انضم (جوريز) إلى هذه الجماعة سنة ١٨٠٧ ؛ وبدأ ينشر بعض القصص المأخوذة من الكتب الشعبية الألمانية ^(١) . ونشأ إلى جانب (هيدلبرج) مركز ثقافي آخر في مدينة (كاسيل) ، كان قوامه الأخوان (جريم) Grimm وهما أميناً مكتبة هذه المدينة . وقد بدأ هذان بأن نشرًا مجموعة من الأساطير والقصص الألمانية ^(٢) ، وفي كولونيا قامت حركة اتجهت بادية الأمر إلى التنقيب عن أصول المسيحية القديمة ، وإحياء العصر الوسيط الديني الألماني خصوصاً ؛ وكان الأخوان (بواسيري) Boissarie متزعمي هذه الحركة . ولكن (هيدلبرج) كانت على ما يبدو أهم هذه المراكز الثقافية والأدبية ، من حيث إشعال المقاومة ضد السيطرة الفرنسية ، فيقول (ستين) في ذلك : إن (هيدلبرج) هي التي أشعلت أساساً تلك النيران التي أدت فيما بعد إلى طرد الفرنسيين من ألمانيا .

ولقد كان من هذه المراكز التي ذكرناها : هيدلبرج ، كاسيل ، كولونيا ، أن امتدت الحركة الأدبية الوطنية التي أشادت بماضي ألمانيا إلى كل مكان فيها ، فلا يلبث أن يصدر في درسدن من أعمال سكونيا ، مجلة ^(٣) لتقوية دعائم الفن والآداب والعلوم الألمانية تحت إشراف (آدم مولر) Müller وفي فينا التي (أوجست شليجل) Schlegel صديق مدام دي ستال ؛ سلسلة من المحاضرات في موضوع الأدب الألماني ، هاجم فيها الذين يعمدون إلى تقليد الأدب الفرنسي هجوماً عنيفاً ، وحاول تحرير الأدب الألماني من كل نفوذ « غربي » .

(1) Deutsche Volksbücher

(2) Les Légendes des Bafants et de la Maison.

(3) Phébus.

ثم هذا حذو هؤلاء الأدباء واللغويين ومن إليهم ، طائفة كبيرة من الذين كرسوا أنفسهم للتتقيب عن « الوثائق » التى تلقى أضواء على جوانب عديدة من التاريخ الألمانى . من هؤلاء المؤرخ (رومر) Raumer الذى تخصص فى دراسة عهد أباطرة هوهنشتاوفن ، ثم القانونى (سافيني) Savigny الذى وضع التقاليد والعادات الجرمانية الأصلية ، فى مواجهة الآراء والقواعد التى تأسس عليها القانون الفرنسى ؛ وكان يرى فى هذه العادات الجرمانية القائمة على الحرية (الجرمانية) الغرزية ، الأسس التى يجب أن ترتكز عليها المقاومة والمعارضة ضد السلطة المفروضة على البلاد والمستندة على القانون الفرنسى . وأقام (هاجن) Hagen (وبوشينج) Büsching متحفاً يضم طرائف الفن والأدب فى ألمانيا القديمة ، وانتشرت فى كل مكان الأناشيد « القومية » ، الألمانية ، وتخصص عدد من الشعراء فى نظم الشعر الوطنى ، مثل (تيودور كورنر) Koerner الذى سقط فى معركة (ليبزج) ، يحارب فى صفوف الحلفاء ضد جيوش الإمبراطور الفرنسى ، ثم (كلايست) Klotz وكان ضابطاً بروسياً ترك الخدمة العسكرية بعد واقعة (يينا) Jena ، وضع عدداً من (الدرامات) التى استوحى موضوعاتها من التراث الألمانى ؛ وكانت أعظم هذه الدرامات شهرة ، واحدة بعنوان (معركة أرمينيوس) ، تدور وقائعها حول ثورة حر كها (أرميليوس) ضد الرومان ، وكانت الإشارة فى هذه الدراما واضحة إلى احتمال حدوث ثورة ضد السيطرة الفرنسية وضد نابليون . و (كلايست) كان صاحب دراما أخرى بعنوان (أمير همبورج) ، مثلت سنة ١٨٢١ ، أى بعد وفاته بسنوات عديدة (وكان قد مات منتحراً فى سنة ١٨١١) ، وتعتبر هذه المسرحية وسابقتها أروع ما أنتجه هذا المؤلف المسرحى الألمانى . ولقد كانت الفكرة المسيطرة على هذه (الدرامات) أو التمثيليات مستوحاة من شعور الكراهية العميقة للأجانب ، ثم شعور التحقير والازدراء بالأمراء الألمان « المتعاونين » مع الإمبراطور والسيطرة الفرنسية ؛ كما أن هذه المسرحيات كانت تحت

الألمان على ضرورة التكتل ، وتدعو لترويض النفس على النظام الدقيق من أجل خلاص ألمانيا وتحريرها من النفوذ الأجنبي (الفرنسي) .

ولقد تميز من بين هؤلاء الشعراء الوطنيين ، وكان أبرزهم أثراً الآن في ميدان الممثل (آرندت) Arndt وقد عرفنا عنه أنه كان أصلاً أستاذاً للتاريخ بجامعة (جريفز والد) Greifswald ، ثم رحل منها قاصداً إلى السويد وقت الاحتلال الفرنسي ، فبقي بالسويد بعض الوقت ، حتى غادرها إلى روسيا سنة ١٨١٢ لينضم إلى (ستين) الذي كان آتتذ يقيم بها . وكان (آرندت) من الذين يعتقدون بأن البلدان جميعها وطن لكل إنسان ، شأنه في ذلك شأن سائر «المتورين» والمثقفين الألمان في عصره . فظهر في سنة ١٨٠٢ مؤلفاً بعنوان (ألمانيا «جرمانيا» وأوروبا) ^(١) ، استوحى فكرته من كتابات (فيشته) وفلسفته الداعية لالتقاء المواطن لكل بلدان العالم ؛ ولكن لم يلبث أن تحول (آرندت) عن هذه (المواطنة العالمية) على أثر الشدائد والأحوال التي ذاقها الشعب الألماني تحت السيطرة الفرنسية ، فاستبدت به الكراهية للفرنسيين ولشخص الإمبراطور ؛ ولم يلبث أن عبر عن هذه الكراهية الشديدة لهم في مؤلف يختلف تماماً عن سابقه بعنوان (روح العصر) ^(٢) ؛ ظهر في سنة ١٨٠٧ . وأشاد (آرندت) في هذا الكتاب بما أسماه المائة سنة العظمى في تاريخ ألمانيا ، وذلك كان القرن السادس عشر ، ثم تناول الأسباب التي أدت إلى انحدار ألمانيا بعد هذا القرن وإلى ضعفها ، فوصل إلى أن مبعث ذلك كان الضعف الذي لحق بالخلق الألماني ذاته من جهة ؛ ثم فعل الكتاب والفلاسفة الألمان الذين قيدوا أنفسهم بالآراء والأساليب الأجنبية وتأثروا بها ، والذين وصفوا أنفسهم بأنهم مواطنون عالميون ، أي يلتزمون في وطنيتهم إلى جميع بلدان العالم ، وعرف عنهم تعلقهم بالبشرية أو الإنسانية . وقد ترك هذا النوع من «التفكير» آثاراً سيئة وردية

(1) Germanien und Europa

(2) Geist Der Zeit

فى نظر (آرندت) الذى يقول : «إنه بدون شعوب ، لا وجود لأية إنسانية ، وليس هناك شعوب من غير مواطنين أحرار ، ولا وجود لعظماء الرجال بدون شعوب عظيمة ، ولا وجود لشعوب عظيمة من غير وطنية ، ولقد حمل (آرندت) على بروسيا لأنها أخفقت فى تأدية الرسالة التى جعلها القدر من نصيبها . فكان من رأيه أن فردريك الثانى ، وإن كان ملك بروسيا ، إلا أنه لم يكن قط ملكا ألمانيا ، فلم يهتم بسعادة ألمانيا ، ولم يبذل جهدا لتحقيق هذه السعادة ولرعاية المصلحة الألمانية ، بل إن فردريك الثانى كان يسترشد فى أعماله وإصلاحاته ، بالآراء والأساليب الفرنسية ، أى إنه كان يستوحى نشاطه من «الخارج» . وهاجم (آرندت) الأمراء الألمان الذين أسماهم «بالخدم والأتباع» ، والذين باعوا أنفسهم لسلطان الأجنبي . فكانوا فى نظره «مجرمين» ، على نحو ما وصفهم فى خطاب وجه فيه الكلام إليهم ، لم يفكروا فى ألمانيا لأنهم يجهلونها ، ولم يضعوا كل ثقتهم فى مستقبلها لأنهم لا يعرفونها ، ثم راح يحملهم وزر اختفاء شعور الألمان بأن هناك روابط تجمعهم فى صعيد واحد ، أهمها اللغة الواحدة والأصل المشترك حتى بات لا وجود لألمانيا ، نتيجة لفعل الأمراء الألمان أنفسهم ، وينسب الأخطاء التى ارتكبوها هم وحدهم . وفى روسيا ، كتب (آرندت) قصائده المملأة بالإشادة بالوطنية الألمانية والى صار يدعو فيها مواطنيه للثورة . وقالت بعض قصائده شهرة عظيمة ، من ذلك قصيدته عن نهر الراين الذى هو نهر وليس حدودا لألمانيا ، وأثناء حملة ١٨١٣ ، أصدر سلسلة من القصائد لم تلبث أن جمعت بعنوان : (أغاني الحرب) .

وواضح أن هذا النوع من الوطنية ، الذى ظهر فى تفكير وكتابات وقصائد وأغاني : آرندت ، كلايست ، هاجن ، بوشينج ، كرونز وغيرهم لم يكن «فرديا» «خصوصيا» أو «محليا» من نمط تلك «الوطنية» التى حركت أهل التيرول على الثورة ضد بفاريا . ولكن هذه كانت وطنية ألمانية تشمل أفاقها كل ألمانيا . وعلى النحو الذى ظهر خصوصا فى قصائد (آرندت) . ولقد كان (فيشته) الذى تحدثنا عنه كثيرا ، خير من يمثل بكتاباته

وآرائه هذا التحول الذي طرأ على الفكر الألماني من الاتجاه نحو (المواطنة العالمية) والنظرة الإنسانية الواسعة إلى تحييد الوطنية (والقومية) الألمانية البحتة، بسبب الكوارث التي نجمت من اندحار بروسيا في واقعة (بيننا) في ١٤ أكتوبر ١٨٠٦. وكان أثناء الحرب أن أراد (فيشته) الانخراط في سلك الجندية لا كمقاتل، لأنه لا يستطيع ذلك، ولكن كواعظ يبذل قصارى جهده لتقوية أخلاق الجنود، وشد أزركم. ولم يلبث (فيشته) أن تبع البلاط الذي انتقل بعد كارثة (بيننا) إلى (كونيجزبرج)، ثم أقام بعض الوقت لاجئاً في (كوبنهاجن) بعد ذلك، ولكنه آثر العودة بكل سرعة إلى برلين، بالرغم من وجود الاحتلال الفرنسي بها، معرضاً نفسه للأخطار. غير أن السلطات الفرنسية لم تتعرض له بشيء. وكان في شتاء ١٨٠٧ — ١٨٠٨ أن بدأ (فيشته) دروسه المشهورة التي جمعت بعنوان: (محاضرات للأمة الألمانية)^(١) — يعنى الأمة الألمانية، وليس للبروسيين، ذلك بأن فكرة وحدة ألمانيا هي التي استلهم منها هذه الدروس، وكانت مهيمنة على محاضراته. فقال في محاضراته الأولى: «إنما أخطب الألمان عموماً، كل الألمان ودون استثناء. فإني لم أعد أعرف شيئاً عن تلك الانقسامات التي جزأت الألمان، وكانت سيئة الأثر عليهم والتي أدت إلى نزول الكوارث بنا، وإني أخطب الغائبين الذين لا يحضرون هذه المحاضرات، مثلاً أوجه خطابي إلى المستمعين لهذه الدروس. وأرجو صادقاً أن يصل صوتي إلى أقصى الحدود الألمانية، على أن (فيشته) لم يشأ بالرغم من ذلك التخلي عن بعض آرائه الفلسفية القديمة، تلك الآراء السكانية بشأن الإرادة والواجب الحتمي، ولقد وجه (فيشته) الدعوة لكل طبقات الشعب بشدة وحرارة، ليؤدي هؤلاء واجبهم الذي يفرض عليهم مقاومة الغزاة الذين احتلوا بلادهم، وعقد (فيشته) آمالاً كبيرة على الشباب في القيام بأوفى نصيب من المقاومة المنتظرة، فكل فرد مسئول أمام الأجيال القادمة عن

(١) Discours à La Nation Allemande.

الجمود الذى ينفله من أجل تحرير ألمانيا وضمان خلاصها وأمنها ، . فلا يجب أن تعتمد ألمانيا فى خلاصها على أية مساعدة خارجية ، بل يجب أن تضع ألمانيا كل ثقتها من أجل النجاح فى الإرادة الحقة والواجب المطلق ، اللذين يفرضان عليها فرض المقاومة والنضال للتحرر من كل سيطرة أجنبية . وقال (فيشته) إن ألمانيا باعتمادها على هذه « الوطنية » وحدها ، سوف تنال من غير شك خلاصها .

وفى رأى (فيشته) أن إصلاح التربية والتعليم شرط أساسى لإعادة خلق أو صنع الروح الألمانية من جديد . وتلك فكرة أوحى بها إليه تعاليم (كانط) ، فتادى (فيشته) بوجوب وضع تربية وطنية (قومية) تستند عليها الثقافة الألمانية المراد إعادة خالقها أو صنعها ؛ وكان من ضرور الإصلاح التربوى الذى أراد (فيشته) أن يعزل الأبناء عن آباؤهم حتى لا يتلوث جيل الشباب المقبل بالارذائل القديمة التى سببت هلاك ألمانيا ، فيعهد إلى الدولة بهؤلاء الأبناء لتعمل على تنشئتهم فى نوع من المدارس الداخلية بعيدين عن أسرهم ، فيتساوى الأطفال جميعهم فى تلقى العلم ، ويعيشون فى منازل التعليم داخل (عالم مغلق) ، يتكفل بإنتاج كل ما يحتاج إليه هؤلاء الأطفال من أغذية وملابس وأدوات ضرورية ، حتى إذا زاد الإنتاج على حاجة هذه (المنازل التعليمية) ، بيع الفائض ودخل الثمن خزينة هذه المؤسسات للإتفاق على الطلاب « الداخلية » . وكان غرض (فيشته) من هذا النظام أن يعيش الطلاب فى مجتمعات صغيرة ، معزولين عن المجتمع الألمانى ، وذلك حتى تنسى تنشئتهم بروح جديدة غير تلك الروح الملوثة القديمة والتى كان نصيبها الفشل . أما هذا النظام التربوى الذى أراد (فيشته) فقد مزج — وعلى نحو ما هو ظاهر — بين التريسة العقلية والأخرى اليدوية ، أى ذلك النوع من التربية الذى ساد التفكير حوله فى القرن الثامن عشر . ومع أن هذا الإصلاح التربوى والتعليمى كان ينطوى

على ترتيبات غير عملية ، أو « وهمية » ، فقد اعتقد (فيشته) أنه الوسيلة الوحيدة لإمكان حدوث بحث خلقي ونهضة أخلاقية ، كانا في نظر (فيشته) شرطا أساسيا لإحياء ألمانيا ذاتها ونهضتها . وعقد (فيشته) الآمال الكبار على أجيال الشباب المسلحين بالخلق القويم لإنعاش ألمانيا .

ولم يكن ما نادى به (فيشته) في هذا الميدان إلا مستلهما من آراء وفلسفة (كانط) ، ولكن الجديد في تفكير (فيشته) أنه صار يؤمن بفكرة (القومية) كما نادى بها (هرذر) . فأتخذت (القومية) مكانة عالية في تفكير (فيشته) وبذت في صفاتها ونقاها فكرة (الإنسانية) ؛ ورأى (فيشته) في اللغة الألمانية دليلا يبرهن على علو مكانة (القومية) وتفوقها على (الإنسانية) ، فاللغة الألمانية - في نظره - اللغة الأصلية الوحيدة والتي احتفظت بصفاتها البدائية ، وتفاوتها الأصيلة ، على عكس اللغات الأخرى التي ليست في نظره بدائية (أو فطرية) بل مشتقة من اللغة اللاتينية ، مثل الطليانية والأسبانية والفرنسية ، وعلى عكس اللغات التي هي مزيج من عناصر مختلفة مثل الإنجليزية . وتلك جميعها لغات دخلت الصنعة في خلقها ففقدت حيويتها ، فالت إلى التقليد ، بخلاف اللغة الفطرية والأصيلة التي يتكلمها الألمان ، والتي كان من طبيعتها المحافظة على طابعها الأصيل . أما هذا التقاء والصفاء الذي امتازت به اللغة الألمانية فقد عده (فيشته) البرهان الناصع والدليل الحى على رفعة قدر (القومية الألمانية) وعلو مكانتها ، وتفوقها على غيرها من القوميات . ولدى (فيشته) كان الشعب الألماني شعبا بدائيا فطريا ، مثل لغته البدائية الفطرية ، تسنى له أكثر من غيره من الشعوب الأخرى الاحتفاظ بتلك الجرثومة التي وضمها الله في خلقه لإنجاب أفضل الرجال وأعظمهم سموا وكالا . ولقد ترتب على هذه الحقيقة في نظر (فيشته) أن صار الأدب الألماني والثقافة الألمانية بمثابة « الرسالة » التي عهد بها الإله إلى الشعب الألماني لهداية وتنوير الإنسانية (أو البشرية) . وفي دروسه ومحاضراته ، تتبع (فيشته) الدور

العظيم والمجيد الذى لعبته ألمانيا على مسرح التاريخ ، وخصوصا فى عهد الإصلاح الدينى الذى كان عملا أو نتاجا ، ألمانيا يتعارض فى رأيه مع ما أسماه بالأكاذيب التى قبلتها الشعوب اللاتينية ، والرومانية ، من جراء الفساد الذى انتشر على يد (السكندرية) فى عالم المسيحية . ولقد خرج (فيشته) من كل هذا بفكرة واضحة ؛ هى أن ألمانيا صاحبة رسالة لا يجب على المرء أن يتركها تزول وتموت ، لأنها رسالة تريد النفع والخير لألمانيا وللإنسانية قاطبة . فألمانيا هى التى سوف ترسم للعالم الطريق وترشده إلى السير فيه للتوفيق بين (الإنسانية) أى الرغبة فى تحقيق النفع للبشر ، وبين (الحركة العقلية) التى تزن الأمور بميزان العقل ، وتفسرها فى ضوء الأحكام العقلية وكان فى رأى (فيشته) أن هذا التوفيق سوف يترتب عليه الوصول إلى حل لمشكلة (الدولة المدنية) ؛ ذلك أن الحركة العقلية الفرنسية ، والفكر الفرنسى ، إنما قد انتهى فقط إلى تقرير الفكر الحر الذى لا قيود عليه ، وإلى المكهر بالله والإلحاد ، وإلى قيام الثورة الفرنسية .

ذلك كان موجز الآراء والنظريات التى نادى بها (فيشته) فى دروسه ومحاضراته الموجهة إلى الأمة الألمانية . وواضح أن موقفه الآن قد صار يختلف بل يتعارض تماما مع موقفه قبل الكارثة التى حلت ببروسيا . فهو الآن يؤكد أن الألمانى الذى يتشبث بألمانيته بكل ما وسعه من قوة ، هو الذى فى وسعه بفضل هذه الألمانية ، ذاتها ، أن يخدم (الإنسانية) ، فى حين أن أنصار (المواطنة العالمية) الذين رددوا سابقا وجوب اتناء المرء لكل الأوطان أو البلدان ، كانوا يرون أن هذه الصفة العالمية وحدها يكون المرء فى الوقت نفسه وأكثر من أى وقت مضى ألمانيا . و (فيشته) قد استطاع الآن بجعله الحضارة (الثقافة) والأمة والدولة كلا واحدا ، أن يصل إلى فكرة القومية الكاملة .

ولقد كان لدروس ومحاضرات (فيشته) هذه آثار على جانب عظيم من الأهمية فى بروسيا وفى كل ألمانيا الشمالية . فقد بثت فى نفوس الألمان

الإيمان بأن لهم حقوقاً قومية ، ، وهياتهم لاحتياجات المستقبل ، وتخص الشباب - على وجه الخصوص - لأراء هذا الفيلسوف الذي بشر بالقومية . ولقد ظهر في الوقت الذي نشط فيه (فيشته) ، أحد رعاة الكنيسة البروتستانت في برلين ، (شلير ماخر) Schleiermacher شرع منذ ١٨٠٨ ينشر دعوة مشابهة لدعوة (فيشته) : وغزت الآراء التي نادى بها كلاهما المحافل الماسونية والجمعيات السرية خصوصاً .

على أن الذي يحدد ذكره أن الآراء التي نادى بها (فيشته) وغيره من المفكرين كانت لها آثار مستديمة ؛ أو على الأقل بقيت آثارها زمن أطول . فقد صار (فيشته) أحد أنبياء القومية الألمانية ، وفي الصورة التي اتخذتها هذه القومية ، أي الدعوة للألمانية (أو الجرمانية) . أما الوطن الألماني فلم تكن له حدود أو نهاية في اعتبار (فيشته) ؛ كما أنه في اعتبار (آرنلت) كل مكان يندق فيه ناقوس اللغة الألمانية . وتلك الآراء التي شهدنا إذاً مولدها في (١٨٠٨ - ١٨٠٩) كانت لذلك نقطة التحول في « مثالية » سوف تنتشر خلال القرن التاسع عشر حتى تعم كل ألمانيا ؛ وإن كانت قد وجدت لها الآن مركزاً تنبثق منه ، وجهازاً يعاونها على الانتشار ؛ ومعنى بذلك إنشاء جامعة برلين .

فن المعروف أن أساتذة الجامعات في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر ، وفي بداية القرن التاسع عشر - إن لم يكن في السنوات التالية كذلك - كانوا يحتلون في تقدير الشعب الألماني مكانة كبيرة . ولقد لعبت الجامعات الألمانية في كل العصور والأوقات دوراً كبيراً في تطور الفكر الألماني ، كما كان لها نفس الأثر في الحياة السياسية في ألمانيا . ولقد كان قادة الفكر الألمان جميعهم تقريباً ممن تخرجوا في الجامعات أو قاموا بالتدريس بها ؛ وانبعثت من الجامعات كل الحركات الفكرية ، والآراء والمذاهب التي تأثر بها الألمان عموماً . ولعل أقرب مثال لذلك انتشار اللوثرية على يد مارتين لوثر ، الذي كان أستاذاً جامعياً . ولقد أدرك هذه الحقيقة تماماً (م ٢٠ - البورجوازية)

الحكام من آل هوهنزرن ، فاقترنت كل خطوة من خطوات إنشاء الدولة البروسية بإنشاء جامعة جديدة . فوجدت في الأصل جامعة (كونيغزبرج) ، ثم لم يلبث أن تبعها إنشاء غيرها ، فأسس الهوهنزرن جامعة في (هال) Halle عندما ارتفعت بروسيا إلى مرتبة مملكة ، ولقد حدث أن فقدت بروسيا في اتفاق تيلست (يوليو ١٨٠٧) بين القيصر اسكندر والإمبراطور نابليون نصف مساحتها تقريباً ، فكان رأى ملكها (فردريك وليم الثالث) : « أن الدولة يجب عليها الاستعاضة عن القوة المادية التي فقدتها ، بالقوة الذهنية » . وكان قد كتب (شلير ماخر) قبل ذلك من (هال) في أول ديسمبر ١٨٠٦ : يصف التأثير الذى فى استطاعة أستاذ الجامعة أن يحدثه فى عقول (أو أذهان) تلاميذه ، بأنه قد صار الآن أعظم مما كان فى أى وقت مضى ؛ ويؤكد اعتقاده بأن ألمانيا التى وصفها بأنها « قلب أوروبا » سوف تصبح قريباً ذات قوة جديدة وكبيرة . ثم لم يلبث أن انتقل إلى برلين لبدأ سلسلة « عظاته » فى الوقت الذى جذب إليه هذا المركز الثقافى الجديد كل المثقفين فى البلاد . وهكذا تضافر الغرضان : السياسى والفكرى أو الثقافى ليجعلا ممكناً إنشاء جامعة برلين ، على أساس إدخال الإصلاح الأخلاقى والفكرى أو الثقافى الذى كان يعد ضرورياً لبعث ألمانيا وإنعاشها وإنهاضها . فقال (شلير ماخر) : « سوف تصبح برلين مركز النشاط الثقافى (والذهنى) فى ألمانيا الشمالية والبروتستنتية والأرض الصلدة المهيأة لتأدية الرسالة التى اختصت بها وحدها الدولة البروسية » . ومعنى ذلك أن إنشاء هذه الجامعة (فى برلين) لم يكن من أجل تنفيذ برنامج ذهنى وثقافى فحسب ، بل كان لتحقيق غرض سياسى كذلك .

وكان ببرلين وقتئذ عدد من المدارس الخاصة ، ولكن لم يكن بها جامعات ؛ فى حين أن مدينة (هال) التى وجدت بها جامعتها العظيمة

كانت قد فقدتها بروسيا ضمن الأملاك التي خسرتها بمقتضى معاهدة (تلفت) وفي براندنبرج لم يعد هناك غير المدارس الخاصة ، ثم جامعة (فرانكفورت على نهر الأودر) ، وهذه كانت جامعة صغيرة لا تكفى بحال من الأحوال لتأدية الرسالة المطلوبة . وعلى ذلك فبمجرد انفصال (هال) عن براندنبرج بأمر أساتذة الجامعة بها بإرسال وفد إلى الملك (فردريك ولیم الثالث) المقيم وقتئذ في (مل) Memel يرجونه نقل جامعتهم من (هال) إلى برلين . وخشى الملك إذا هو فعل ذلك أن يثير عليه غضب الإمبراطور الفرنسى ، لأن نابليون ما كان يرضى - بلا شك - أن تنتقل جامعة (هال) إلى ذلك الجزء من بروسيا الذى بقى على حاله . فرأى الملك (فردريك ولیم الثالث) أن من الخير إنشاء جامعة جديدة ، بدلا من الاكتفاء بنقل الطلاب وهيئة التدريس إلى برلين ، وصادف مشروع تأسيس الجامعة الجديدة صعوبات معينة ، مبعثها ما كانت تعانيه الدولة من ضائقة مالية بعد هزيمتها وانهارها تجعل متعذرا لإنفاق المال فى إنشاء جهاز لم تكن هناك فى الظاهر حاجة ملحة لإنشائه ، وثمة صعوبة أخرى أخلاقية ، مبعثها التخوف من معارضة جامعة فرانكفورت التى لم تكن تريد وجود منافس جديد لها ؛ ثم معارضة مجلس بلدية برلين الذى خشى من وجود الطلاب الجامعيين فى المدينة وتعريض « البرلينيات » - كما قال هذا المجلس - لما من شأنه إضعاف أو إفساد أخلاقهن بسبب ذلك . أضف إلى هذا صعوبة إنشاء المراكز الكبيرة فى هيئة التدريس بدرجة تكفى لإغراء الأساتذة وجذبهم للجامعة الجديدة . ولقد أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات شيئا فشيئا . وبرزت فكرتان بشأن الجامعة المزمعة ، فأراد (فيشته) أن تكون هذه بمثابة (دير علمانى) ، فى حين نادى (شلير مانجر) بوجوب أن تكون جامعة برلين جامعة عادية من نمط سائر الجامعات المعروفة .

أما منشئ هذه الجامعة فكان العالم اللغوى والأثرى (وايم همبولدت) الذى ذكرناه مراراً، والذى تولى فى سنة ١٨٠٩ وزارة المعارف فى بروسيا. وقد احتفظ (همبولدت) من صفة (المواطنة العالمية) باتساع الأفق، واحترام الاستقلال الذهنى، وإن كان هو الآخر قد تخطى عن هذه (المواطنة العالمية) وصار يعتنق الفكرة الوطنية، ويفسر الرغبة فى إنشاء جامعة برلين قول (همبولدت) : «لأنه لم يعد هناك ملجأ أوحى للعلوم والفنون الألمانية، فى وقت خضعت فيه ألمانيا لسلطان سيد أجنبي، ولسيطرة لغة أجنبية، ولذلك فقد صار واجباً افتتاح مركز للعلوم الألمانية وتوجيه الدعوة للعمل به إلى كل أولئك الرجال من أصحاب المواهب والكفايات الذين لا يعرفون ملجأ يلجأون إليه». وحصل (همبولدت) من الدولة على كل المعاونة اللازمة، فأعد قصر الأمير هنرى، شقيق فردريك كقصر لها، وذلك كان أحد قصور برلين الهامة، ثم أعطيت الجامعة منحة مالية كبيرة، وأنشئت للأساتذة «وظائف» كافية، أى خصصت لهم المرتبات التى تكفى لجذبهم إلى الجامعة الجديدة. وعنى (همبولدت) أعظم عناية باختيار الأساتذة الذين اشتهروا بولايتهم لبروسيا وكان من بين هؤلاء — وكما هو منتظر — (فيشته) الذى شغل بضعة شهور منصب مدير الجامعة، و (شلير ماخر). كما وفد إليها طائفة من الأعلام المشهورين من مختلف أنحاء ألمانيا. نذكر منهم : (ميفيلاند) Miefeland فى الطب، و (رايل) Reil فى التشريح، و (سافينى) Savigny فى القانون، ثم العالم اللغوى والفيلسوف (وولف) Wolfe وافتتحت الجامعة فى شهر أكتوبر من سنة ١٨١٠، وعدد تلاميذها (٢٥٦)، وهو رقم لم يحصل تجاوزه قبل ١٨١٤ — ١٨١٥، بل لم يلبث أن نقص هذا العدد فى صيف ١٨١٣، وفى شتاء ١٨١٣ — ١٨١٤، فبلغ ثلاثة وعشرين، وتسعة وعشرين فقط بسبب انخراط الطلاب فى سلك الجندية جماعات ووجداً. وفى ضوء الأرقام التى ذكرناها قد لا يجوز اعتبار جامعة برلين فى هذه السنوات الأولى

« مركزاً ، ثقافياً . ولكنها كانت « بداية » أكثر من أنها « نتيجة » . ولا جدال في أن جامعة برلين كانت - على كل الأحوال - مركزاً ثقافياً ، ومستقراً للشاعر الوطنية الملتزمة ؛ وأحد العناصر الهامة في التجديد والإنعاش الرومي ، والنهضة الأخلاقية التي عاوت على تقويم ألمانيا وثقيفها .

للم يكن البحث عن فكرة جديدة (للقومية الألمانية) من نصيب المفكرين ورجال الأديب والفلاسفة وحدهم ، بل ساهم في ذلك أيضاً طائفة من رجال الدين كان العمل (والتنفيذ) ميدانهم . ومن هؤلاء (ستين) الذي سبق ذكره كثيراً والذي التقى حوله كل الذين أرادوا « العمل » والضال القومي من أجل تحرير ألمانيا . وكان (ستين) الذي ولد سنة ١٨٥٧ من « بارونات الإمبراطورية » وتقع أرضه في حوض (اللاهن) Labn . وقد اقترعت منه هذه في التغييرات الإقليمية التي حصلت في سنة ١٨٠٤ ، ونمت إلى (نساو) ، ففقد (ستين) بسبب هذا الحادث كل صلة قد تربطه بدولة معينة في ألمانيا ، أي أن (ستين) صار يدين بالتبعية لألمانيا ذاتها ، وليس لواحدة من الدول التي وجدت بها ، ولقد كان لهذا « الأصل » الذي انحدر منه (ستين) أكبر الأثر في احتفاظه بكل تلك التقاليد الرجعية التي لطفت فرسان الإمبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة : فهو لم يفعل شيئاً لتحسين أحوال فلاحيه ، وهو يحتقر الفلاسفة والكهنوتيين على السواء ، أولئك الذين أيدوا الاستبدادية المستنيرة ، وهو بطبيعة الحال ولسبب أقوى يحتقر كذلك (المواطنة العالمية) ، ويرهبه أشد الرعب كل تلك الآراء « الاجتماعية » التي جاءت بها الثورة الفرنسية ، واشتد مقتته وعظمت كراهيته لها ، ولقد كان (ستين) من ناحية أخرى ، ورعاً تقياً ، تلقى ثقافته الروحية وتكوينه الخلق بجامعة (كوتنجن) Coettingen ، وعشق دراسة التاريخ ، حتى إنه لم يلبث منذ انسحابه من الحياة السياسية بعد ذلك أن شرع في سنة ١٨١٥ في إعداد

بمجموعة من الوثائق الخاصة بتاريخ ألمانيا^(١) . وعلى ذلك فقد اجتمعت في (ستين) كل عناصر التقاليد الصحيحة الألمانية .

وقد التحق (ستين) بخدمة بروسيا كمهندس أولاً ، ثم كإدارى ، ثم عين وزيراً للدولة في سنة ١٨٠٤ ولم يكن (ستين) ممن يهتمون بتفاصيل الإدارة التي تركها لمرءوسيه ، في حين اهتم هو بالمسائل الرئيسية . وحاول (ستين) بعد كارثة (بيننا) إزالة مساوئ الإدارة وإصلاح الجهاز الحكومى فقدم في ذلك مذكرات عديدة إلى الملك فردريك وليام الثالث ، يطلب فيها إصلاحاً كاملاً ينهى ذلك النظام الإدارى الذى كانت تسير عليه الدولة من أيام فردريك الثانى ، والذى ساعد على انهيار الدولة ، عند أول كارثة نزلت بها ، والذى ثبت فشله . وفي نهاية شهر مارس ١٨٠٧ ، انسحب (ستين) إلى فساو ، التى لم يلبث أن بعث منها (بمذكرة نساو) المشهورة إلى الملك يعرض فيها برنامجاً لإصلاح الدولة على أن يستند هذا الإصلاح على ما أسماه (ستين) بالروح العام الذى تمثله الهيئات الإقليمية . وكان هذا البرنامج منشأ الإصلاحات التى أجراها (ستين) في بروسيا . فقد دعا الملك للوزارة بعد تنحية (هاردنبرج) في آخر شهر سبتمبر من سنة ١٨٠٧ . وظل (ستين) في كرسى الوزارة حوالى ثلاثة عشر شهراً . وكان أهم عمل قام به ، استصدار مرسوم تحرير الرقيق الذى كان قد أعدّه قبل وصوله للوزارة ؛ ثم إصلاح مجالس البلدية (في نوفمبر ١٨٠٨) ؛ ثم الإصلاح الإدارى (الذى نفذ في ديسمبر) . ولقد ترك (ستين) الوزارة في ٢٤ نوفمبر (سبتمبر) ١٨٠٨ - كما عرفنا - بناء على رغبة نابليون بدعوى اكتشاف السلطات الفرنسية أن (ستين) كان مشتركاً في تدير عصيان أو ثورة تنشب في سيليزيا ، وأنه كان يريد أن يجعل بروسيا تتدخل إلى جانب النمسا في الحرب التى أعلنت ضد فرنسا .

مر لاهل أهم ما قام به (ستين) أثناء وزارته ، أن نفخ روحاً جديدة في

(1) Monuments Germanicae Historiae

هيكل الإدارة والحكومة البروسية ، ففضى على البيروقراطية الموروثة من زمن فردريك الثاني ، وسهر على تنفيذ الإصلاحات التي أدخلها حتى تم بكل سرعة ، وبصورة تجعل ممكناً المضي فيها بدونه ، وعندما تقاه نابليون خارج (الإمبراطورية) لجأ (ستين) إلى النمسا حيث أخذ يؤيد إصلاحات الوزير النمساوي (ستاديون) Stadion الذي هيا النمسا لتصبح قادرة على الانتقام من فرنسا . واستقر المقام (بستين) أولاً في قرية (برون) Brunn ؛ ثم في مدينة (براج) ، وأخذ يدير الخطط والمشروعات لإشمال الثورة في ألمانيا ضد السيطرة الفرنسية ، وبقي متصلاً بالوزير (هاردنبرج) وبالوطنيين البروسيين . ولقد غادر (ستين) براج عندما ساءت العلاقة نهائياً بين القيصر إسكندر ونابليون . وفي شهر مايو ١٨١٢ ، استقر به المقام قريباً من القيصر في سان بطرسبرج . فلم يعد إلى ألمانيا إلا بعد أن حلت الكارثة بجيش نابليون الأعظم في روسيا ، وانتفاض العسكر البروسي بقيادة الجنرال يورك Yorck على الجيوش الفرنسية ، فرجع إلى (كونيجزبرج) في يناير ١ٸ١٣ .

على أن الذي تجدر ملاحظته أن (ستين) برغم أنه خصص أكثر نشاطه السياسي لخدمة ملك بروسيا ، لم يكن «بروسياً» في تفكيره وتديره بل كان «ألمانياً» في نظراته للأمور وتقديره لها . وتلك كانت ميزة «أصيلة» تميزه من (هاردنبرج) — الذي كان أصلاً من هانوفر — ومن الوطنيين البروسيين مثل (شارنهورست) وكل المصلحين العسكريين في بروسيا . وعندما احتج (ستين) على فقد أملاكه في (لاهن) لم يكن مبعث هذا الاحتجاج حرصه على مصلحته الشخصية ، أو نزعة أنانية ، ولكن لأن هذه التغيرات الإقليمية والسياسية المترتبة على (القرار النهائي للإمبراطورية) Recès d'Empire كانت إجراء لا يمكن — على حد قوله — أن تفيد منه ألمانيا في تحقيق استقلالها ، ولضمان الاستقرار بها ، وهكذا كان استقلال ألمانيا واستقرارها — وتلك وجهة نظر «ألمانية» ولا شك — وليس المحافظة على مصالح خاعية وفردية الغرض الذي صار يعمل لتحقيقه ، والهدف

الذى استرشد به فى كل أعماله . بل إن (ستين) كان يرى وجوب أن تكون هذه التغييرات الإقليمية (والسياسية) على نطاق أوسع بكثير مما حدث ، حتى لا يبقى فى ألمانيا بأسرها سوى دولتين اثنتين فقط ، هما بروسيا والنمسا . فهو عدو لكل الدويلات الصغيرة والوسطى ، ويقسو قسوة بالغة على كل أولئك الأمراء « الجبناء » الذين حاولوا بطريق التقرب إلى الحكومة الفرنسية ، زيادة مساحة أراضيهم وإماراتهم : فقد أقض مضجعه أن التغييرات الإقليمية والسياسية التى طلب من طائفة من الأمراء التضحية ببعض ما يمتلكون بسببها لم تكن لصالح ألمانيا ، أو لتحقيق غرض نبيل وعظيم ، يعود بالنفع على الأمة بأسرها .

وإذا كان (ستين) فى السنوات التالية ، أراد إصلاح حكومة بروسيا ، فقد كان غرضه من ذلك أن يجعل بروسيا على درجة كافية من القوة تهيتها لاستئناف النضال ضد فرنسا . فهو يكتب فى مذكرة بعث بها إلى (ستاديون) « أن الواجب يقتضى الآن تذكير كل ألماني بواجبه نحو الوطن المشترك ، ودعوته لتأدية هذا الواجب بأن يبدأ النضال ضد أعداء البشرية ، وأعداء ألمانيا . » ولقد جاء فى مذكرة أخرى له فى مارس ١٨١٠ ، أن الحاجة قد باتت ملحة لإعادة صنع أو تنشئة الشعب الألماني لاعتقاده أن تربية الشعب الألماني ، شرط أساسى لتقويمه ، حيث أن القوة الروحية (والخلقية) قينة بأن تجعله يتغلب فى النهاية على القوة الجثمانية ، والتى تمثلها فى نظره السيطرة الأجنبية (الفرنسية) ، وفى مذكرة قدمها للقيصر فى سبتمبر ١٨١٢ ، أوضح (ستين) الفكرة التى استند عليها فى الحالة التى يجب أن تسود ألمانيا بعد الانتصار المنتظر على نابليون . فقال : إن من الواجب قبل كل شيء الامتناع عن إعادة الأحوال القديمة إلى ما كانت عليه سابقاً . ذلك أن « الوضع ، الذى نشأ نتيجة لماهديات وسيفاليا (١٦٤٨) كان يدعو للحزن والأسى حقاً ، بالرغم من أنه لم يكن فى صالح ألمانيا ولا فى صالح أوروبا أن تكون ألمانيا « مشلولة » ، الحركة ولا حول لها ولا طول ؛ بسبب الترتيبات الإقليمية

والسياسة التي أوجدتها هذه المعاهدات ، وبقيت آثارها المشؤمة ، ما يزيد على قرن من الزمان. أما الحل الذي ارتآه (ستين) فكان وحدة ألمانيا في دولة واحدة ذات نظام ملكي ، وذات سلطة عليا واحدة يخضع الجميع لها ، على أن تبقى لكل الأحرار حقوقهم المدنية والسياسية . فإذا تعذر إنشاء هذه الوحدة ، وكان لا ممدى عن وجود بروسيا والنمسا تتمتع كل منهما بذاتيتهما المنفصلة . ولا مفر من وجود عدد من الدويلات إلى جانبهما ، فلا أقل من أن يكون عدد هذه الدويلات قليلا ، وأن يتألف من تلك التي في الشمال اتحاد كوفندرائي حول بروسيا ، ومن تلك التي في الجنوب اتحاد كوفندرائي آخر حول النمسا ، وبذلك سوف يتمتع على هذه الدويلات أن تحيا حياة مستقلة وأن تتبع سياسة خاصة بها ، فلا تدخل في مفاوضات مباشرة أو تبرم معاهدات ما مع الدول الأجنبية .

ومع ذلك وبالرغم من أن (ستين) كان «ألمانيا في أغراضه وسياسته» فقد تعرض للوم الكثيرين من الذين عدوه (بروسيا) ، وأخذوا عليه أنه إنما كان يعمل لصالح بروسيا لحسب ، واتهموه بأنه يسعى لاستخدام نفوذه في ألمانيا لنصرة المصالح البروسية . ولقد أجاب (ستين) على هذه المآخذ والانتقادات التي وجهت إليه في رسالة بعث بها في ٢٠ نوفمبر ١٨١٢ ، إلى السياسي الهانوفرى الكونت فون مونستر Munster يؤكد فيها أنه إنما يعمل دائما لما فيه صالح ألمانيا بأسرها ، وليس لصالح بروسيا ، قائلا : إنه لا وطن له غير وطن واحد اسمه ألمانيا ، وأنه يخلص لهذا الوطن إخلاصاً كاملاً ومن كل قلبه ، فهو لا يقيم وزناً في هذه الملاحظات الخطيرة للأسر الحاكمة ، إلا من حيث أنها وسائل وأدوات (للحكم) لحسب ، ولا يريد إلا أن تصبح ألمانيا بلدا عظيما وقويا ، وأن تسترجع استقلالها وحرياتها وذاتيتها القومية (أي شعورها بهذه القومية) . وأن تصبح قادرة على الدفاع عن ذلك كله بالرغم من موضعها بين فرنسا وبروسيا ، وتحقيق هذه الرغبة إنما هو في صالح الأمة وأوروبا معا ... ثم إنه يريد الوحدة . وأما إذا كانت الوحدة مستحيلة ،

فلا أقل من حصول انتقال يفضى إلى هذه الوحدة . وفى وسع الذين يلومونه على (بروسيتيه) أن يضعوا أية دولة أخرى يشاءونها فى مكان بروسيا إذا أرادوا ذلك ، وأن يحصنوا النمسا ويزيدوا من قوتها بإعطائها سيليزيا ، وبادن ، وبراندنبرج ، وألمانيا الشمالية ، مع استبعاد الأمراء الذين فى المنفى ، وأن يعودوا بيهفاريا وورتمبرج وبادن إلى الوضع الذى كان لها قبل سنة ١٨٠٢ ، وبالاختصار فى وسعهم أن يجعلوا النمسا صاحبة السلطة والقوة والنفوذ الأعلى فى ألمانيا ، فإنه لن يتردد فى الموافقة على ذلك إذا اتضح أنه إجراء طيب ويمكن تنفيذه عمليا . ولكن يجب على الألمان (والحكومات الألمانية) أن تضع حدا لخلافاتها ومنازعاتها التى تشبه - كما قال (ستين) - خصومات أسرتى (مونتاجيو) و (كابوليه) فى مسرحية (شيكسبير) الخالدة (روميو وجولييت) .

وفى سنة ١٨١٣ سوف لا يكون (ستين) مدفوعاً فى نشاطه بأى اعتبار لمصالح الحكومة البروسية . على أن الذى تجدر ملاحظته أن (ستين) لم يكن يفكر فى ألمانيا ، والذى كان هدفه رعاية مصالحهم من غير النمسا ، ففى فكره اشتملت ألمانيا دائماً على النمسا ، لأنه إنما كان يسعى لبناء (ألمانيا العظمى) .

وهكذا صار (ستين) يمثل فكرة الوحدة القومية الألمانية فى معناها الأعلى ، وفى أكبر درجات الشعور بها . ولا جدال فى أن (ستين) كان يتقدم معاصريه كثيراً فى تفكيره هذا ، ويتقدم بقدر كبير جداً فى هذا التفكير على الحكومات الألمانية التى استرشدت بمصالحها الخاصة الإقليمية سواء فى الجنوب أو فى الغرب ، وسرها أن ترى بروسيا وقد تقوضت عروشها (فى الحرب التى شنها عليها نابليون) ، ووجدت فى التعاون مع فرنسا ما يخدم مصالحها . ولقد تقدم ستين فى تفكيره كذلك على (الرأى العام) الألمانى الذى ظل لا يعبأ بفكرة القومية .

على أن (ستين) كان متقدماً فى هذه الناحية كذلك على جماعة الوطنيين

البروسيين الذين شاركوه شعور الكراهية ضد نابليون ، ولكنهم كانوا أنفسهم « بروسيين » وليسوا «ألمانيين» ؛ فقد تبعه (كلوزفيتز) و (بون) Boyen إلى روسيا . وأما (جنسناو) صاحب اليد الطولى في إحياء جيش بروسيا ، فكان مثل (ستين) «ألمانيا» لا يأبه بالبروسية ، وبقى لذلك بمعزل عن سائر زملائه . واستطاع (جنسناو) الإقلاط إلى انجلترا في مهمة خاصة . وقدم للوصى على العرش (١) في شهر أغسطس ١٨١٢ مذكرة يطلب فيها إنزال جنود من الإنجليز على الشواطئ الألمانية ، ليعاونوا في إنشاء إمبراطورية ألمانية عظيمة في الغرب والشمال ، وفيما عدا الذين تبعوا (ستين) إلى روسيا ، وفيما عدا (جنسناو) نفسه ، بقي الآخرون في أما كنهم ، يواصلون عملهم لتأدية رسالتهم . فحاولوا تحريك الثورة في سيليزيا ، كما فعل أحدهم (جرونر) Gruner ، أو ظلوا يترهبون الحوادث حتى سنحت الفرصة بعد هزيمة نابليون في حملة روسيا (١٨١٢) ، وفي أثناء هذا كله ، كانت (الحكومة البروسية) ذاتها تقوم بدور مزدوج : فيسلم (هاردنبرج) الوطنيين إلى البوليس النمساوي ، ويتحالف مع نابليون بالاتفاق مع (مترنخ) في حملة روسيا ، في حين أنه استمر خفية ينشئ الصلات المتينة مع الوطنيين ولقد قسم هذا الفريق من الوطنيين كل علاقة له بفرنسا ، عندما حلت الكارثة بنابليون في روسيا ، ولم يعد هناك أي مجال للشك في أن قوة (الجيش الأعظم) قد تحطمت نهائياً . فكان عندئذ فقط أن حاول هؤلاء وضع قوة بروسيا الجديدة تحت تصرف أولئك الذين صمغ عزمهم على الانتقام من نابليون وإنهاء السيطرة الفرنسية .

* * *

(١) أمير ويتز كان وصيا بسبب مرض والده جورج الثالث ، ثم اعتلى العرش سنة ١٨٢٠ باسم جورج الرابع .

في إيطاليا :

وقد لا تكون إيطاليا ميداناً بارزاً للعالم ، له خصائصه المميزة له على نحو ما حدث في ألمانيا ، ولكن الفكرة القومية كانت قد بدأت تظهر كذلك في إيطاليا ؛ ولم تلبث أن سجلتها حوادث شتى بسبب المقاومة ضد السيطرة الفرنسية . فكانت هناك حركات « فكرية » ، واتجاهات في الرأي ، ثم حركات عملية ، أو ثورية ضد هذه السيطرة النابليونية ، وإن كان من المتعذر وصف هذه « الحركات » بأنها كانت « قومية » ، فعلاً وحقيقة . من هذه الثورة التي قامت في (كلايريا) Calabria ، ثم امتدت إلى أن وسعت ملكة نابولي كلها ، فقد كانت هذه ثورة أو عصياناً حرضت عليه الملكة (ماري كارولين) ملكة نابولي ، ضد (جوزيف بونابرت) والسيطرة الفرنسية ، وأيدت قوة إنجليزية نزلت في يوليو ١٨٠٧ هذه الثورة ؛ وضمت الثورة إليها عناصر متعددة ، فكان رؤساؤها من التبلد مثل (روديو) Rodio ، ومن اللصوص وقطاع الطرق مثل : (فرا دياڤولو) Fra Diavolo ؛ ومن القساوسة ورجال الدين ، ومن الفلاحين ، إلى جانب المهربين ، وكل الخارجين على القانون من رجال عصابات (المافيا) Mafia في جبال الجنوب ، والذين اشتركوا في النضال والثورة ، كوسيلة لتماديهم في أعمال السلب والنهب في الحقيقة ؛ ثم كان من بين الثوار كذلك كل أولئك المتذمرين الذين أزعجتهم المصادرات ، المتعددة والآثارات الكثيرة المفروضة عليهم ، إلى جانب قسوة (النظام) الجديد ، وإصرار (الحكومة) على جمع الأسلحة منهم . ولقد كانت الفوضى « التقليدية » في نابولي هي التي أرادت أن تتخذ من (الحركة الوطنية) ستاراً لاستمرارها وبقائها ؛ ومع ذلك فقد تألفت الجمعيات السرية لمتابعة المقاومة ضد السيطرة الفرنسية . انفردت واحدة منها على وجه الخصوص بأن صار لها شأن كبير في المستقبل ، ونعني بذلك جمعية (الكاربوناري) Carbonaria .

ويبدو أن أصل هذه الجماعة ، كان جمعية سرية من (أبناء العم الفقامين الطيبين^(١)) في مقاطعة (فرانش كومتيه) ، ويبدو أنه كان أثناء حكومة (يواكيم مورا) في نابولي أن صار (الكاربوناري) يدينون بفكرة وحدة إيطاليا .

ولقد كان بسبب الإيمان بفكرة الوحدة الإيطالية أن صار للكاربوناري والجمعيات السرية الأخرى التي دانت هي أيضاً بهذه الفكرة ، شأن كعنصر نشاط من عناصر المستقبل التي قام على أكتافها العمل من أجل تحرير إيطاليا ، في المحاولات التي حصلت بين سنتي ١٨١٥ ، ١٨٤٨ .

على أن الذي يجدر ذكره أن (مورا) من جهة أخرى ، قد بذل قصارى جهده لإرضاء (الشعور المحلى) ، والرغبات المحلية ، أى الاستجابة لمطالب « شعبه » ، فأراد أن يسلك في علاقاته مع الإمبراطور الفرنسي مسلكاً مستقلاً ، ولا ينبغي عن خضوع حكومته خضوعاً كلياً للسيطرة النابليونية ، فقال : لا يكون المرء ملكاً ليطيع أوامر غيره ، ولتنفيذ هذا التحرر من نفوذ نابليون إذاً ، طفق (مورا) يجمع حوله طائفة من الطليان الذين عرف عنهم بصورة من الصور عداؤهم لنابليون ، ومن هؤلاء وزيره (جالو) Gallo ، ورئيس شرطته (ماجنيلا) Magnella ، والذي كان متصلاً بالجمعيات السرية ، ويبدو أنه يدين بفكرة توحيد إيطاليا تحت سلطان (مورا) نفسه .

وواضح أن أنواع المقاومة التي ذكرناها ضد السيطرة الفرنسية ، لم تكن حركات « قومية » صحيحة . ولم تكن كذلك من الحركات القومية الصحيحة ، كل أنواع المقاومة التي قامت ضد السيطرة الفرنسية ، على أيدي حكومات البربون التي أفقدها نابليون هروشها ، ولجأت إلى صقلية أو إلى سردينيا ، أو تلك التي قام بها الموظفون ورجال الدين في خدمة البابوية ،

(١) Bon Cousins Charbonniers.

ضد السيطرة الفرنسية ، عندما أعلن نابليون (فى ١٧ مايو ١٨٠٩) ضم
الأملاك البابوية إلى الإمبراطورية .

على أن السيطرة الفرنسية من ناحية أخرى قد أحدثت تغييرا وتحولا
عميقا فى الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة فى شبه الجزيرة الإيطالية،
وبدرجة يمكن اعتباره بها عملا مهدا لإنشاء الوحدة الإيطالية . ومع أن
نابليون اتبع فى سياسته ، الإيطالية خطا متعارضا ومتناقضا ، وعلى
نحو ما فعل فى ألمانيا ، فالشئ الواضح إجمالا أن النظام المبني على الإقطاع
قد ألغى ، كما ألغى حق القضاء الخاص الذى تمتع به الملاك أصحاب الأراضى،
وجعل من اختصاص الخدمة العامة أو القضاء العام ، وخضع النبلاء لقانون
مشارك عام فى كل ما يتعلق بأراضيه وأشخاصهم ، وألغيت العشور التى
كانت تدفع لرجال الدين ، كما ألغيت الواجبات أو الالتزامات الشخصية
التى على الأفراد نحو الملاك والسادة . وأمكن إلى جانب هذا كله ملاحظة
بداية إصلاح زراعى فى أماكن متعددة من إيطاليا . ثم تناول الإصلاح
الإدارى فى النواحي الخاضعة لهيمنة السلطات الفرنسية تبسيط الإجراءات
الإدارية وإلغاء عدد عظيم من « الوظائف ، الإدارية التى كانت عبئا ثقيلا
ضج الأهلون منه ، مثل الوظائف الشرفية التى يتناول شاغلوها أجورا
عالية دون عمل يؤدونه ، وكان عدد الوظائف عظيما ، ثم الوظائف
التى كانت تباع وتشترى . ثم عمدت السلطات الفرنسية فى الجانب الآخر،
إلى تنظيم المصالح والإدارات ، لاسيما تلك المتعلقة بالحسابات العامة ،
وشكلت فى كل مكان تقريرا هيئات نظامية من الموظفين الذين يخضعون
لأساليب وقواعد العمل الفرنسية .

ولقد كان للسيطرة الفرنسية فى إيطاليا آثار ظاهرة فيما حدث من تنظيم
للحياة القومية بها ، فى نواح متعددة ، من ذلك تشكيل جماعة الموظفين الذين
استخدمتهم السلطات الفرنسية من بين أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية)،
والذين تعاونوا مع السيطرة الفرنسية . فقد كانت تضم هؤلاء المهافل

الماسونية إليها ، وهي التي أعيد تنظيمها فصارت تسمى (بالماسونية الملكية والإيطالية ^(١)) . والتي نشأت أصلاً في إيطاليا الشمالية ، ثم كان هناك الجيش الذي امتص عدداً كبيراً من السكان ، بسبب اتساع نطاق التجنيد حتى شمل كل أنحاء إيطاليا تقريباً ، وذلك عندما بلغ عدد الذين هلكوا من الطليان في جيوش نابليون ستين ألفاً ، ولقد وصل عدد الجيش في (مملكة إيطاليا) أي في إيطاليا الشمالية سنة ١٨١٠ حوالي تسعة وأربعين ألفاً ، وفي سنة ١٨١١ بلغ الرقم واحداً وتسعين ألفاً ، ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك مفر من اتصال الأهليين (سكان البلاد الطليان) بالجيوش النابليونية المسلحة في أقاليمهم ، وكان معنى ذلك أيضاً ، أن هذه الجيوش النابليونية التي اعتمدت في إيطاليا ، على تجنيد الطليان لملء صفوفها ، كانت تتألف من حشود من أصول مختلفة ، صارت مجتمعة في مكان واحد ، وفي « منظمة » واحدة — هي الجيش — لأول مرة . فصار ممكناً حينئذ ، للمرة الأولى كذلك ، أن يحصل الاتصال والامتزاج بين النابوليتان والسردينيين ، والجنوبيين ، بأهل الميلايز والشاليين عموماً ، ولقد كان ذلك أول امتزاج حدث من نوعه ، وأما الضباط الذين استخدمهم نابليون في جيشه ، فقد صار اختيارهم بقدر المستطاع من بين النبلاء ، ومن بين أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وثمة عامل آخر ، « لتوحيد » الطليان في نطاق الخضوع للسيطرة الفرنسية : نشأ من سياسة (الحصار القاري) التي أوجبت إنشاء نوع من الاقتصاد الموحد في إيطاليا ، بمعنى التزام الطليان في أنحاء شبه الجزيرة ، باتباع نظام معين في علاقاتهم الاقتصادية مع بعضهم بعضاً ، ومع البلدان الأجنبية .

وهكذا ، فإن نابليون دون أن يخلق (قومية إيطالية) — وذلك ما كان يتعذر عليه فعله ، وما لم يفعله إطلاقاً — قد أوجد السيطرة الفرنسية التي جعلت ممكناً تعرف العناصر الإيطالية المختلفة والتي عاشت أجيالاً

(1) Franco - Maçonnerie Royale et Italienne.

طويلة مشتقة ، على بعضها بعضا ، وبدرجة طيبة ، ثم جعلت يمكننا قيام العمل المشترك بين هذه العناصر المختلفة ، بإتاحة الفرصة لها لفعل ذلك ، ولا جدال فى أن هذا التعارف ، ثم الاشتراك فى العمل ، كانا كلاهما ضروريين للتمهيد لبناء « قومية » إيطالية فى المستقبل .

على أنه إلى جانب هذا كله ، لا يجب إغفال ما كان للحياة الذهنية ، والثقافية والخلقية فى إيطاليا من آثار هامة وعميقة فى صنع الشعور القومى وإحياء الروح القومية فى هذه البلاد ، وعلى غرار ما حدث فى ألمانيا . فقد شهدت إيطاليا فى هذه الفترة نهاية عصر الأدب الكلاسيكى ، وقبل أن تخرج إلى عالم الوجود الحركة الابتداعية (الرومانتيكية) . فوجد من الكتاب من كانوا لا يزالون يكتبون باللهجات المحلية ، ويستلمون موضوعات كتابتهم من العناصر المحلية ، والحياة الشعبية ، ولكن هؤلاء كانوا الآخرين من طرازهم . نذكر منهم الكاتب المحلى (ميلى) Meli - وهو سيشليانى من بالرمو (١٧٤٠ - ١٨١٥) ، وزميله (كارلو بورتا) Carlo Porta وهو من ميلان (١٧٧٧ - ١٨٢١) ، وأما أكثرية الكتاب فكانوا من الملتحقين بخدمة الفرنسيين كوظفين فى الإدارات المختلفة ، أو ينالون من حكومة الإمبراطور الفرنسى ، الإعانات والمرتبات ، ولقد كان فريق من هؤلاء الكتاب أساتذة بالجامعات الإيطالية فى بافيا وميلان وفلورنسة ، وفريق آخر كانوا أعضاء فى الهيئات التشريعية فى (المملكة) الإيطالية ، مثل (بوتا) Botta ، ولقد كان هؤلاء جميعا يدينون بالآراء الديمقراطية التى أخذوها عن الفرنسيين ، ويكتبون فى تمجيد (الثورة الفرنسية) ويكيلون المدح لشخص نابليون .

ومع ذلك فقد كانت جهود وآثار هؤلاء الكتاب أثناء (العهد الإمبراطورى) فى إيطاليا جهوداً « قومية » ، فى معان متعددة ، ذلك أن جمال الأسلوب والموضوع الذى سبب ازدهار هذا النوع من الأدب ، لم يلبث أن جعله جزءاً من التراث الإيطالى ، وضمن نجاحها باقيا هؤلاء

الكتاب ، حتى بعد أن انتهى هذا الشكل الفني الذي تميزت به كتاباتهم ، أضف إلى هذا أن كثيرين من هؤلاء الكتاب دأبوا على تمجيد الوطن ، وأشادوا بفكرة الوطنية وعجة البلاد ، بالرغم من أنهم كانوا من أصول محلية ، يعنون بالمحليات ، والتحقوا بخدمة الفرنسيين ، فكان ممن نالوا شهرة ذائعة في هذا العصر (أوجوفوسكولو) Ugo Foscolo (١٧٧٨ - ١٨٢٧) الذي أصدر في سنة ١٨٠٢ « رسائل جاكوبو أورتيث الأخيرة »^(١) ، يصور فيها الآلام التي اتت بندقيا بسبب اختفاء وطنه (البندقية) ثم لفشله في الحب ، حتى إنه عمد لإنهاء آلامه بالانتحار . ونال (فوسكولو) شهرة عريضة بفضل قصائده التي ظهرت إحداها سنة ١٨٠٧ بعنوان : (القبور)^(٢) ، يشيد فيها بذكر الأرض التي صارت مقدسة لوجود قبور العظماء بها ، وهم الذين يقودون المجتمعات البشرية ويرشدونها للأعمال المظيمة ، والقبور التي صارت لذلك تربط الحكومات بالأرض التي نبت فيها الإنسان .

وهناك كاتب آخر ، نال شهرة مساوية ، هو (فنسنتو موتي) Vincenzo Monti الذي كان معاصراً (لفوسكولو) ، لمولده في سنة ١٧٥٤ ، وكان صاحب نتاج ضخم من القصائد ، التي تغيرت موضوعاتها حسب الظروف والمناسبات وتحت تأثير الأحداث السياسية ، فهو يكتب قصيدة في سنة ١٧٩٣ بمناسبة وفاة القائم بالأعمال الفرنسي (بازفيل) Basville الذي قتل في رومة وهو ينشد قصيدة أخرى لتحية أحد الشمره وعلماه الرياضية (ماشيرونى) Mascheroni ، وحتى يحتفل (موتي) بهذا الشاعر الرياضي ، نظم أغنيات وأناشيد وطنية تحدث فيها عن أجداد إيطاليا ممثلة في شخصيات عظماء رجالها من أقدم الأزمنة . ثم إن (موتي) لم يلبث أن صار (الشاعر الرسمي) للإمبراطور ، فنظم القصائد في مديح نابليون ،

(1) Les dernières Lettres de Jacopo Ortiz.

(2) Les Sépulcres.

حتى إذا بدأ نجم الإمبراطور في الأفول ، جذبت عروض النمسا المفريفة هذا الشاعر بعد سنة ١٨١٤ للتخلي عن المذهب الحر الذى كان قد اعتنقه ، وصار يصبح بمحمد هذه الدولة الأوتوقراطية . وهكذا لم تكن أحاسيسه السياسية صادرة عن مبدأ واحد ثبت عليه صاحبه . ومع ذلك فقد كان (موتى) فى كل مراحل تطوره لا يفتأ يبحث عن العناصر التى تتألف منها عظمة إيطاليا وعظمة الوطن وصالحه ، ليصوغ كل هذه المعانى فى قصائده .

ولقد كان هذا الأدب كذلك أدباً قومياً ، بمعنى أنه حقق الغاية من ذلك المجهود الذى بذل من زمن طويل لتطوير اللغة ، حتى صنع هذا الأدب من الإيطالية ما يصح تسميته بلغة قومية . فقد اتفق الكتاب جميعاً على اختلاف منابهم وبيئاتهم واتجاهاتهم ، على ضرورة دراسة الإيطالية ، وضرورة تنقية هذه اللغة وتقديسها ؛ فعل ذلك حتى أولئك الذين كانوا منهم فى خدمة الفرنسيين أو التفوا حولهم ، مثل (موتى) ، و (سيزارولى) Cesaroli أو أولئك الذين احتفظوا باستقلالهم الكامل ، مثل (فوسكولو) ، أو (جوشو) Guoco ؛ وهذا الأخير كان يدين بالآراء التى نادى بها (مردر) فى ألمانيا عن تقديس اللغة «الاهلية» ، والأساطير الشعبية الأصيلة ، واعتبارها أساسات يركز عليها بناء الأمة ؛ وأخيراً أولئك الذين عرفوا بعدائهم للسيطرة الفرنسية ، مثل (نيكولينى) Niccolini . وقد استطاع هؤلاء جميعاً وعن طريق بحوثهم فى نقد الأدب ودراساتهم فى قواعد اللغة ، وبفضل نتاجهم الأدبى العالى الذى صار مثلاً يحتذى به الأدباء الناشئون وغيرهم ، نقول استطاع هؤلاء جميعاً تنقية اللغة ؛ وإحداث نهضة لغوية (إيطالية) - أو «وطنية» - عظيمة فى إيطاليا . ولقد كانت اللغة الإيطالية السائدة هى «اللسان» ، التस्कاني ، حيث كانت (التسكانية) اللغة الرسمية الإيطالية منذ أمد طويل . فعند هؤلاء الآن إلى تطهير هذه اللغة ، من كل شائبة وإعادة إلى نقاوتها الأولى .

ولقد كان من أسباب نجاح جهودهم ، التشجيع الذى نالوه من نابليون

نفسه ، حتى ظفروا بتحقيق شيء مما أرادوه في هذا السبيل في سنة ١٨٠٩ عندما تقرر أن تكون الإيطالية هي اللغة المستخدمة في المحاكم ، حتى في الأراضى التى ضمت (من إيطاليا) إلى فرنسا . وفي سنة ١٨١٢ وافق نابليون على إعادة تشكيل (أكاديمية العلوم) في فلورنسة ، فكان هذا النشاط الأدبى واللغوى مبعث شعور جديد لدى الطليان بالفخر والكبرياء ، يضاف إلى شعورهم القديم بأجدادهم الغابرة . كما لا يجب إغفال نهضتهم المعاصرة فى الفنون الأدبية والموسيقى .

وراضح مما تقدم إذا ، أن الفكرة القومية فى إيطاليا ، بقيت فى هذا العهد ضمن إطار الأقوال وحسب ، تلقى تعبيراً عنها فى نوع الأدب الجديد ، والإحياء اللغوى « الأدبى » ، ولم تدخل بتاتاً إلى ميدان العمل السياسى ؛ فلا تزال معدودة لذلك « إضافة » ، تزيد من قيمة ومقدار التراث الأدبى والفنى الإيطالى فقط ، فى وقت لم يكن منتظراً فيه — بسبب ما حصل من تعاون مع الفرنسيين — أن تبرز إلى عالم الوجود « فكرة قومية » ، أو شعور قومى صحيح فى إيطاليا ، وإن كانت كل العوامل التى ذكرناها قد مهدت لوجود هذا الشعور القومى بعد ذلك .

الفصل الثالث

انهيار السيطرة النابليونية

تمهيد :

حاولنا في الفصلين السابقين تتبع رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية فى مختلف أنحاء أوروبا ؛ وهو رد الفعل الذى جعل الشعوب تحاول التحرر من سلطان الحكومة الأجنبية والذى أدى لذلك إلى مولد « القومية » ومهد لظهورها . ولقد شاهدنا كيف أن المحاولات الناجمة من رد الفعل الذى حصل كانت « فردية » أو « محلية » أو « منعزلة » عن غيرها ؛ فلم يكن مبعثها شعور عام ، وجهد منسق ، يجمع كل عناصر الأمة ، سواء فى ألمانيا ، أو فى إيطاليا ، أو فى غيرها من البلدان التى خضعت لهذه السيطرة الفرنسية فى « ثورة » واحدة أو قومة « وطنية » تبغى التحرر والخلاص من هذه السيطرة وإنهاءها ، لتقيم فى مكانها (وحدة قومية) ألمانية أو إيطالية . على أن الذى نريد بيانه الآن ، أن هذه السيطرة الفرنسية لم تلبث أن انهارت بفعل الحروب التى حصلت فى أوروبا فى غضون سنتى ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، والتى عرفت (بحروب التحرير والخلاص)^(١) والتى مهد لها تحطيم (الجيش الأعظم) فى حملة روسيا ، وغزو ألمانيا وانقلاب النمسا على الإمبراطور (نابليون) ، وثورتها على السيطرة الفرنسية . وكل تلك كانت حوادث بمثابة اختبار لقوى ذلك الشعور القومى الذى شهدنا بدايته أوبزوغه فى كل أنحاء أوروبا .

(1) Guerres de la délivrance.

ونحن في هذا الفصل سوف نحاول بيان مدى مساهمة الشعوب في الحوادث أو الحركات السياسية والعسكرية التي أفضت إلى سقوط نابليون ، ثم طرده وإنهاء سيطرته من أوروبا الوسطى أولاً ، والتي أفضت إلى هزيمة فرنسا وإنهاء حكومته بها ثم طرده منها أخيراً . وواضح أن مثل هذه المحاولة سوف تستلزم حتماً تتبع الفكرة القومية ومراقبتها عن كثب في كل «مظهر» تتخذه هذه الفكرة ، ثم عند انتقالها من حيز الفكر إلى ميدان العمل : عسكرياً وسياسياً ، لتبرز أخيراً إلى عالم الوجود على أنقاض السيطرة النابليونية والإمبراطورية الفرنسية .

بولندة :

وكانت بولندة البلد الأول الذي انحسر عنه سلطان الفرنسيين ؛ وفي حين بقي القواد العسكريون ، مثل (بونيا توسكى) على ولائهم للإمبراطور نابليون ، كان السياسيون يبدلون قصارى جهدهم للحفاظ على المظهر القومى الذى صار على كل حال لبولنده بإنشاء غراندوقية وارسو ، وعلى ذلك فقد طلب البرنس (تزارتوريسكى) الذى عرفنا أنه من الموالين لروسيا ، من القيصر إسكندر بعث مملكة بولندة القديمة ، بإنشاء مملكة جديدة يكون ملكها أحد أشقاء القيصر نفسه ، أى الفراندرقات الروس . فقال (تزارتوريسكى) مخاطباً القيصر : « فإذا حانت الساعة لتنتقم الأمة البولندية من الغزاة ، ولقيت المعاونة من جلالتم فى ذلك ، وحاربت لتحقيق هذه الغاية ، فإن أثر ذلك سوف يكون عظيماً رائعاً ، بل ويتجاوز كل ما قد تنتظرونه ، وإنى متمهد بالتوقيع على كل شيء دون إبطاء ، ولقد عرضت كذلك من ناحية أخرى (حكومة وارسو) التسليم لروسيا على شرط إعادة أو إحياء بولندة حتى ولو كان ذلك تحت حكومة روسية مع اتحادها مع (ليتوانيا) ، واستصدار دستور لها .

ولكن هذه العروض (البولندية) لقيت مقاومة ومعارضة شديدة من جانب الوطنيين الروس ، مثل (نسلرود) Nesselrode ، بل ومن جانب البارون دى ستين الذى ذكرنا أنه لجأ إلى بطرسبرج ، وصار أحد مستشارى القيصر . فكان من رأى (ستين) الذى ذكره فى رسالة له بتاريخ ٧ نوفمبر ١٨١٢ ، أن الواجب منع إنشاء ملكة بولندية مهما كان الثمن ، لأن انجلترا والنمسا سوف تتحدان فى مقاومة هذا العمل . ثم إنه يخشى على وجه الخصوص أن يترتب على إحياء أو إعادة تأسيس ملكة بولندية ، اصطدام النمسا مع روسيا ، والخيولة دون نجاح التحالف الدولى ضد فرنسا . فكان تحت تأثير (ستين) من جهة ، ومعارضة (نسلرود) من جهة أخرى ، أن تجنب القيصر الاستجابة لعروض البولنديين ، (١٣ يناير ١٨١٣) وراح يذلل الوعود المعسولة لهم . الأمر الذى كان على الرغم من ذلك كافياً لأن يلزم البولنديون السكنية ، ليشهدوا سقوط الفرانكووية دون أن يحركوا ساكناً ، وليتمكن الروس من الاستيلاء على وارسو دون قتال ، فى ٩ فبراير ١٨١٣ .

وأما موقف المعارضة الذى وقفه (ستين) من إعادة تأسيس أو إحياء ملكة بولندية القديمة ، فيفسره أن القومية الألمانية ، قد وقفت بمجرد ظهورها موقف العداء من القومية البولندية ، ورفض الألمان أن يتمتع البولنديون بالمزايا التى لهذه الحياه القومية ، والتى كان الألمان يريدونها لأنفسهم .

* * *

بروسيا الشرقية :

وكانت بروسيا الشرقية ، التالية بعد بولندية فى ترتيب البلدان التى انحسرت عنها السيطرة النابليونية (الفرنسية) ، وكانت ثورة بروسيا الشرقية أول مظهر لوجود القومية الألمانية . والجدير بالذكر هنا أن الكارثة التى حلت بالإمبراطورية الفرنسية بسبب حملة نابليون فى روسيا ، لم يكن ممكناً

إدراك أهميتها أو عمق أثرها في التو والساعة في أنحاء الإمبراطورية ، بل إن إدراك مقدار الخسارة الفادحة التي سببتها هذه السكارثة لم يحدث إلا تدريجياً ، حتى إذا اتضحت هذه الحقيقة ، أخذت تتساقط « خطوط » الفرنسيين ، العسكرية والسياسية واحداً بعد واحد ، وصار الفرنسيون لا يقفون في تقهقرهم ، مرحلة بعد أخرى ، إلى أن تخلصت الأراضي الألمانية من وجودهم ، وتحررت من سيطرتهم بانحسار موجة المد الفرنسي عن ألمانيا انحساراً مطرداً ، أولاً عن (خط) الفستيولا ، فيصل الفرنسيون في تقهقرهم إلى خط الأودر (في نهاية فبراير ١٨١٣) ؛ ثم يرتدون بعدئذ إلى نهر (الإلب) .

ولقد شاهدنا في الفصول السابقة ، عند الكلام عن انهيار الإمبراطورية النابليونية ، كيف أن القوات الفرنسية في أقصى الشمال كان عليها أولاً الارتداد إلى نهر (النيامين) في النصف الثاني من شهر ديسمبر (١٨١٢) ، فصدر الأمر إلى (ماكدونالد) بالانسحاب إلى (تليست) في ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ؛ ثم تبع ذلك الانسحاب إلى (الفستيولا) من نهر (النيامين) وهو الانسحاب الذي ترتب عليه الجلاء عن بروسيا الشرقية .

ولقد كان بفضل هذه الحوادث أن تسنى قيام الثورة في بروسيا الشرقية ، فقد كان (ماكدونالد) يتولى حينئذ قيادة أقصى الميسرة ، حيث يؤلف الجيش العاشر قسماً من (الجيش الأعظم) ، في احتلال إقليم (كورلاند) Courland ، وكان فريق من هذا الجيش العاشر يتألف من البروسيين بقيادة الجنرال (يورك) Yorck . وهو من الطبقة الأرستقراطية البروسية المحافظة وكان (يورك) أصلاً من الذين يكرهون « الثورات » كراهية شديدة ، ولا يريد بحال من الأحوال أن تكون ألمانيا — على حد قوله — مسرحاً لحوادث دامية كتلك التي حصلت أثناء « الثورة » في فرنسا . ثم إنه كان من الذين يحرصون بقوة على تقاليد الجيش البروسي ، من عهد فردريك الأكبر (الثاني) ، وحز في نفسه كثيراً لذلك أن يرى هذا الجيش وقد وصل إلى

حال سيئة . ولقد تسنى لهذا القائد (البروسى) بحكم موقع قواته فى أقصى اليسار أن يكون ملماً بالأنباء المفصلة عن حقيقة الموقف ، أكثر من القائد العام الفرنسى (ماكدونالد) الذى بقى فى عزلة ، ويجهل ما كان يدور فى مؤخرة جيشه .

وأما ذلك حدث فى «مؤخرة» جيش ماكدونالد فهو أن عروضاً تقدم بها الروس فى نهاية شهر سبتمبر ١٨١٢ ، إلى الجنرال (يورك) على يد الحاكم الروسى فى (ريجا) Riga — والذى كان إيطاليا يدعى (بارلوتشى) Paulucci ، وعلى يد القائد الأعلى للقوات الروسية . وبعث (يورك) يطلب تعليمات من حكومته فى (برلين) ، ولكن هذه تركته دون أية تعليمات . وبقي (يورك) يماطل الروس مدة شهرين ، ويسعى ليظفر بفسحة من الوقت فى اتصالاته بقائده الأعلى (ماكدونالد) . ولقد عمل (يورك) من تلقاء نفسه على توسيع نطاق المفاوضات التى عرضها عليه الروس ، وكان يريد الحصول على ضمانات للمملكة بأسرها ، أى الدولة البروسية . فحصل من القيصر اسكندر فى ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ، على تعهد بعدم إلقاء روسيا السلاح قبل إعادة تأسيس بروسيا بالأقاليم التى كانت لها حتى تسترد مكانتها بين الدول الكبرى ، وهى المكانة التى كانت تتمتع بها قبل سنة ١٨٠٦ . وهكذا استطاع هذا القائد الذى كان فى عزلة عن حكومته ، ودون تلقى تعليمات منها ، أن يحيل مفاوضات «عسكرية» بدأت لإبرام هدنة لوقف القتال ، إلى مفاوضات «سياسية» . وعندما وصلتة فى ٢٩ ديسمبر ١٨١٢ ، أوامر (ماكدونالد) باللاحاق به عند (تليست) خلف نهر (النيامين) بادر (يورك) بعد تردد قصير ، بالتسليم الروس فى اتفاق (تاوروجين) Tauroggen فى ٣٠ ديسمبر ١٨١٢ .

وكان تسليم (تاوروجين) على غاية من الأهمية ، بل ويعتبر نقطة التحول فى (الحركة الألمانية) . فمن الناحية العسكرية وجد (ماكدونالد) نفسه مكشوفاً بسبب هذا التسليم فى جناحه اليسرى ، فاضطر إلى التقهقر من

(النيامين) صوب (الفستيو لا) ، وكنتيجة لذلك اضطر إلى إخلاء (بروسيا الشرقية) . ومع ذلك فلا يجب اعتبار هذا «التمرد» الذي حصل من جانب (يورك) بالرغم من جسامه الآثار الناجمة من هذه الخطوة ، حركة قومية ألمانية . بل إن الذي حدث لا يعدو أن يكون «رد فعل» عسكري ووطني ، من جانب أحد البروسيين فحسب .

ولقد صار الموقف متغيرا بسرعة عظيمة بعد تسليم (تاوروجين) ؛ لأن بروسيا الشرقية كانت حالها على درجة كبيرة من السوء بسبب التخريب والدمار الذي حل بها ، نتيجة للقتال الذي دار في أرضها أثناء حملة ١٨٠٧ (مهركتا إيلو وفريدلاندا) ، ثم أثناء عمليات سنة ١٨١٢ ، عند إعداد الحملة ضد روسيا ، وأثناء الحملة نفسها ، فأنهكت قوى بروسيا الشرقية تماما ، وعلى وجه الخصوص ، بسبب مصادرة المؤن وغير ذلك من المنتجات التي استولت عليها فرنسا «لتموين» جيوشها ، الأمر الذي هيا بروسيا الشرقية لأن تشعر بالعداء المستحكم ضد فرنسا .

على أن (بروسيا الشرقية) كانت إلى جانب هذا ، القسم من ألمانيا الذي شاهد أهله وحدهم (الجيش الأعظم) بعد أن حلت به الكارثة في روسيا ؛ فشهدوا (المهزومين) المهزومين من الجنود الذين اجتازت قلوبهم هذا الإقليم ، في طريق تهقيرهم المطرد وقد استبد بهم الطلع والفرع بعد الهزيمة التي أصابتهم . أضف إلى هذا أن «الموظفين» في بروسيا الشرقية ، كانوا من البروسيين «الوطنيين» ، الذين أرادوا تخليص «وطنهم» من وطأة السيطرة الأجنبية .

تلك إذا كانت الأسباب التي أدت إلى إشعال الثورة في بروسيا الشرقية . ولقيت هذه الثورة كل تأييد من جانب (شون) Schoen رئيس الإدارة البروسي ، والذي كان منتحيا لنفس الجماعة الوطنية التي التفت حول (ستين) ، ثم من جانب القائد الأعلى في بروسيا الغربية الجنرال (بولو) Bulow الذي أخذ على عاتقه دعوة كل «المسرحين» إلى الخدمة . وأما (يورك)

فقد بدأ من تلقاء نفسه يشن هجوماً على خطوط الفرنسيين الخلفية ، فى الوقت الذى استمر فيه الروس يهاجمون هؤلاء ، وبالرغم من أن (الحكومة البروسية) كانت لا تزال « حليفة » لنابليون . والذى تجدر ملاحظته أن كل النشاط الذى حدث أثناء هذه الثورة ، كانت الهيئات المختلفة فى الإدارة والجيش معا هى القائمة به ، ولكن دون تصريح من الحكومة ذاتها أو اعتراف من هذه به ، وخارج نطاق « المسئولية الحكومية » .

والواقعة الحاسمة فى هذه الثورة ، كانت وصول البارون (ستين) إلى كونيغزبرج فى ٢٢ يناير ١٨١٣ ؛ وقد حضر (ستين) مزودا بتفويض كامل من القيصر إسكندر للعمل ضد الفرنسيين . واقد كنا ذكرنا عن (ستين) أنه كان فى تفكيره « ألمانيا » ، ولا يأبه كثيراً بمصالح بروسيا فى حد ذاتها ، ومنفصلة عن صالح ألمانيا ، فكان (ستين) مدفوعاً فى نشاطه بعدائه وكرهه لفرنسا . ولذلك فقد وجه اللوم بمجرد وصوله هو (وجنسناو) إلى رئيس الإدارة فى بروسيا الشرقية (شون) ، لأنه لم يذبح الفرنسيين الذين مروا من « مقاطعته » . ولم تسكن فى نظر (ستين) ثورة بروسيا الشرقية إلا أداة أو وسيلة للقيام بعمل أعظم : هو خلاص ألمانيا وتحريرها ، وتأسيس ألمانيا « جديدة » مرة أخرى .

وكان من أجل خلاص ألمانيا وتحريرها وإعادة إنشائها ، أن عمد (ستين) إلى رفع (الحصار القارى) فوراً ، والذى كان عبئاً ثقيلاً على بروسيا ، وإلى جمع الاتاوات للاتفاق منها على المقاومة التى يعزى إليه كل الفضل فى تنظيمها بأن يادر بجمع (مجلس الطبقات) الإقليمى فى بروسيا الشرقية لتقرير إنشاء وتنظيم الجيش . واستطاع (ستين) أن يؤسس من العناصر المحلية نوعاً من « الحكومة » تتولى شئون الإدارة والحكم وتنظيم المقاومة فى غيبة الحكومة الملكية .

أما المجلس الإقليمى فقد اجتمع فى (كونيغزبرج) فى ٥ فبراير ١٨١٣ ، وفى ٧ فبراير أقر المشروع الذى كان قد أعده (ستين) لإنشاء الجيش .

وعندئذ غادر (ستين) بروسيا الشرقية ليذهب إلى الروس تاركاً لأصدقائه الذين خلفهم بها مهمة تنظيم الثورة . وكان (المجلس الإقليمي) يتألف من سبعين عضواً ، نصفهم من ممثلي طبقة النبلاء ، والنصف الآخر من يمثلون المدن والمهن الحرة . وكان هذا المجلس في حقيقة أمرة ، مجلس نبلاء فحسب ، حيث لم يشترك الشعب في انتخاب أعضائه . فبقى الشعب بعيداً عن هذه الحركة . على أن هذا المجلس بسبب انقضاده دون صدور دعوة له بالاجتماع من الملك ، وبفضل القرارات التي اتخذها ، نجم من وجوده افتتات على حقوق الملك ، كما كان إجراء ثورياً في صميمه ، بالرغم من كل تصريحات وإعلانات الولاء للملكهم ، التي أصدرها أعضاؤه ، وتأكيدهم الخضوع للملكية .

ولذلك فقد تميزت الحركة البروسية بظاهرتين ، بقيتا تلتزمانها في كل أدوارها ، أولاها أنها كانت حركة « نبلاء » قامت بها الطبقات العليا في المجتمع البروسي ؛ وثانيتهما أن هذه الحركة لم تكن « حكومية » ولم تخش العمل خارج النطاق الحكومي ، وصارت لذلك تدعو لمبادآت العمل الثورية فكان أن أتم (المجلس) تأليف الجيش الإقليمي ، عندما اتخذ قراراً بذلك في ٧ فبراير ١٨١٣ ؛ بأن يصير تشكيل هذا الجيش الإقليمي Landwehr خارج نطاق الجيش النظامي ، والسبب في ذلك أنه كان لا يزال يسود الطبقات المتتورة في بروسيا شعور بدم الارتياح ، أو بالعداء ضد الجيوش المحترفة ، وهو الشعور الذي كان ملحوظاً بين أوساط هذه الطبقات في أواخر القرن الثامن عشر . أما هذا الجيش الإقليمي Landwehr المؤلف من أهل البلاد ، فهو الذي يجب أن يكون الأداة اللازمة للدفاع عن أرض الوطن ضد الغزو الأجنبي من جهة ، وكذلك أداة الثورة ضد السيطرة الأجنبية بمجرد اختراق العدو لحدود البلاد . والتحق بهذا الجيش الإقليمي كل الشباب والرجال من سن الثامنة عشرة إلى سن الخامسة والأربعين : المتطوعون منهم أولاً ، ثم أولئك الذين يأتي دورهم للخدمة العسكرية بطريق « القرعة » ، على أن

يكون لهؤلاء الاختيار فى الوقت نفسه فى أن يأتوا بمن يحمل محلهم فى الجيش .
والذى تجب ملاحظته أن هذا الإجراء الأخير لم يكن مذكوراً فى مشروع
(ستين) الأصل ، الذى ذكرنا أن (المجلس) كان قد اقترح بالموافقة عليه
فى يوم ٧ فبراير نفسه . ولكن لم تلبث أن طلبت (الطبقة الثالثة) — التى
تمثل المدن — إدخاله ، كما أبدى الجنرال (يورك) رغبته فى ذلك . ولقد بدأ
التنفيذ فور الاقتراح على مشروع إعادة تأسيس الجيش وتنظيمه ، دون
انتظار موافقة الملك الذى كان بعيداً .

ولكن للمرء أن يتساءل عن أثر أروى هذه الثورة التى حصلت
فى بروسيا الشرقية على سائر المقاطعات التى تتألف منها دولة بروسيا . فإن
الذى حصل ، كان أن غادر الملك برلين فى ٢٢ يناير ١٨١٣ قاصداً إلى
(برسلاو) Breslau بعد أن عمل على تنحية الجنرال (يورك) من قيادته ،
وبعد أن وجه اللوم إلى (مجلس الطبقات) فى كونجزبرج ، بسبب القرارات
التي اتخذها . وعلى ذلك فإنه لم تلبث أن تركت حكومة الملك جانبا ، وأشكل
نوع من (الحكومة المضادة) من الوطنيين فى براندنبيرج . وعمد القواد
الذين شاهدناهم على رأس الثورة ، مثل (يورك) و (بولو) إلى التفاهم مع
القائد الروسى الأعلى (ويتجنستين) Wittgenstein (١) من أجل الزحف
صوب نهر (الأودر) ضد الفرنسيين . وضغط هذا الإجراء على يد الملك ،
فوجه فردريك وليم الثالث فى ٣ فبراير ١٨١٣ دعوة للمتطوعين للانخراط
فى صفوف الجيش حتى يزدوا من قوته ؛ وفى ٩ فبراير أوقف الملك كل
الاستثناءات من الخدمة العسكرية فى طبقة الشبان من سن السابعة عشرة
إلى الرابعة والعشرين . فكان من أثر هذه الترتيبات أن أصيب الشعب
البروسى « بحمى » خفيفة من أجل الدفاع عن الوطن وخلاصه .

ولقد كان (الجيش الإقليمى) إذاً — Landwehr — بمثابة حجر
الأساس للقومية البروسية ، عندما أقبل على التطوع به البروسيون من

(1) Louis Adolph, Prince of Sayn.

من مختلف الطبقات ، وخصوصاً الطبقات المثقفة ، التي لوحظت فيها الملامح الأولى للقومية الألمانية . فاعتنق أهلها بحماس شديد فكرة التسليح العام للنضال ضد فرنسا . فصار أساتذة الجامعات يتولون « شرح وتفسير » مرسوم الدعوة للتطوعين (منذ ٣ فبراير) ؛ فعل ذلك (فيشته) في برلين ، و (ستفان) Stefens في برسلاو ، وغيرهما في سائر الجامعات في (هال) و (كونيغزبرج) ، وحتى في بروسيا القديمة التي كانت قد ضمتها إليها (الدولة الفرنسية) ، ثم في (يينا) في شهر مارس (١٨١٣) . وجذبت هذه الحركة — على وجه الخصوص — كل الشباب ، فكان شباب الجامعة هم الذين التحقوا (بالجيش الإقليمي) أولاً ، وبقيت جامعة برلين مدة من الزمن تكاد تكون خالية من طلابها . فلم يوجد بها سوى ثلاثة وعشرين وحسب . واشتركت طبقتا النبلاء والبورجوازي مع الشباب في حركة التطوع هذه ؛ وكان لذلك أن صارت هذه الحركة ، حركة الأوساط المثقفة والطبقات العالية ؛ وقدمت برلين وحدها ستة آلاف متطوع في حين بلغ عدد سكانها وقتئذ مائة وخمسين ألفاً . ولقد ترتب على حماس الرغبة في التطوع أن خلت الكليات في أماكن أخرى من طلابها ، وتعددت الأمثلة على صدق هذه الرغبة ففي (سيليزيا) طلبت كل هيئات الموظفين أن تحمل هيئات أخرى عملها ليتطوع أفرادها في الجيش ؛ ثم عمد أحد القوادشيان (لوتزوف) Lützow إلى إنشاء فرقة من (القناصين السود) Chasseurs Noirs مهمتها إدخال المتطوعين في صفوف الجيش الإقليمي ، من الذين يريدون ذلك في جهات أو أقسام ألمانيا الأخرى .

على أن هذه الحركة لم تلبث — على ما يظهر — أن أزعجت السلطات الحكومية في ألمانيا وخارجها ، فانزعج (مترنخ) مما أسماه « بهياج الخواطر الفظيعة » المنتشر في سيليزيا ، وفي بوهيميا ، ووستفاليا ، ثم في التيرول كذلك فكتب في ١٨ فبراير ١٨١٣ : « إنه ليس بالأعشى الذي لا يرى خطورة هذه الحركات الشعبية المستتارة باسم شرف ألمانيا واستقلالها . لأن هذه

سوف لا تلبث أن تحطم الصلات والروابط السياسية والاجتماعية . ولقد كان الانزعاج الذى حصل وقتئذ هو مبعث كل ذلك الانزعاج والتخوف الذى غشى الحكومات الأوروبية بعد انقضاء عهدى الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون ، والتي صارت تتوجس خيفة من كل حركة شعبية تتوقع أن تنقلب عاجلاً أو آجلاً إلى « ثورة » عارمة تجرف هذه الحكومات نفسها .

وأما هذه الجيوش (أو القوات) البروسية الكبيرة فقد صارت مدفوعة فى نشاطها بحدة العاطفة « الوطنية » ، وشعور الكراهية العظيمة ، الذى كان مبعثه كل تلك الأحقاد التى أثارها السيطرة الفرنسية ، وزرعها فى القلوب النظام النابليوني . ولقد طغى شعور الكراهية هذا على كل ألمانيا ، فامتد الهياج حتى شمل كل ألمانيا الشرقية ، ثم ألمانيا الشمالية ، عندما ضمت (حركة التطوع) إليها مدينة (همبورج) ، وأقاليم الهانسا .

ومع أن (حكومة) بروسيا أرادت التزام خطة « التحفظ » ، وكانت تبغى ربط قضيتها بمصالح النمسا ، وتشعر بالارتياح من ناحية روسيا ، وكانت متحذرة من أطماع القيصر اسكندر ويستبد بها القلق والخوف من الأساليب والأعمال الثورية التى اقترنت بنشاط الحركة الوطنية ، فقد اضطرت هذه الحكومة إلى العمل تحت ضغط هذا التيار الجارف من الشعور الوطنى ، ورضخ فردريك وليم الثالث لأراء (ستين) الذى حضر بنفسه إلى (برسلاو) — المكان الذى قصد إليه الملك كما ذكرنا بعد مغادرته برلين — فكان بسبب ضغط (ستين) عليه أن قبل فردريك وليم الثالث المحالفة مع روسيا فى معاهدة (كاليش) Kalisch فى ٢٧ فبراير — أول مارس سنة ١٨١٣ . وقد كانت تلك معاهدة مزعجة تماماً للحكومة بروسيا ، لأن القيصر مقابل التحالف ضد فرنسا قد تعهد (فى مادة سرية) بإرجاع بروسيا إلى الحدود التى كانت بها سنة ١٨٠٦ ، دون أن يصدر منه أى تأكيد بأن تسترجع بروسيا الأقاليم جميعها التى كانت فى حوزتها قبل

سنة ١٨٠٦ ، ودون الحصول على أى ضمان بإعادة تأسيس بروسيا بالصورة التى كانت عليها قبل الغزو الفرنسى ، وذلك فى مقابل هذه المخاطرة العظيمة : الاشتباك فى حرب جديدة مع روسيا ضد فرنسا . ولقد كان وصول القيصر نفسه إلى برسلاو فى ١٥ مارس ١٨١٣ ضرورياً ليعلم فردريك وليام الثالث الحرب على فرنسا فى ١٦ مارس ، وليتخذ فى اليوم التالى (١٧ مارس) قراراً على جانب عظيم من الأهمية . هو أن يعمم نظام (الجيش الإقليمى) الذى نشأ فى بروسيا الشرقية ، حتى يشمل كل مقاطعات أو أقاليم المملكة ، ولكن مع فارق هام ، هو إلغاء حق الاختيار الذى يحول الأفراد المقترعين للخدمة تسمية غيرهم ليعملوا محلهم فى هذه الخدمة العسكرية — على نحو ما سبق تفصيله — وفى ١٢ إبريل ١٨١٣ قرر الملك نوعاً من (التعبئة العامة) فى بروسيا من طراز ما فعلته (الثورة الفرنسية) فى سنتي ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، وفرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على البروسيين مدة اشتعال الحرب .

وهكذا تبدو هذه الحركة البروسية « تلقائية » من نوع أخلاقى ، تلتقى فيه الحركتان اللتان سبق أن تناولنا كلا منهما على حدة : المقاومة البروسية الصحيحة ضد السيطرة الفرنسية ، أو الحركة « الوطنية » البروسية ، ثم « فكرة » الإحياء والتجديد أو الانتعاش الأخلاقى التى كان قد أخذ بها الرؤساء والقادة الألمان المشفقون وعملوا بها من أجل خلق ألمانيا جديدة ، ببث الروح القومية بها .

ولمعرفة مدى اشتراك المجتمع البروسى مع سائر المجتمعات فى ألمانيا فى هذه الثورة ضد فرنسا ، كانت ضرورية دراسة التنظيم العسكرى الذى حصل على أثر الحوادث التى وقعت فى بروسيا ، أى الوقوف على مقدار الأثر الذى كان للقرارات التى ذكرناها فى شهرى فبراير ومارس ١٨١٣ والأسلوب أو الطريقة التى نفذت بها . وبشأن التنظيم العسكرى الذى حدث ، لا مناص من التمييز بين عنصرين

تتألف منهما القوات المقاتلة ، هما (المتطوعون) ، و (الجيش الإقليمي) Landwehr . فالأولون كانت تضمهم فرق مخصوصة ومعزولة ، لكل واحدة منها رئيسها ، فلم تدخل في نطاق الجيش ؛ ومبعث هذا النوع من التنظيم كان احترام آراء كل أولئك الذين ظلوا يسيثون الظن (بالجيش المحترف) ويضمرون العداء له ، وهم الذين تجمعهم الطبقات المتنورة والغنية في بروسيا . فكان انخراط المتطوعين في مجموعات منفصلة ، و فرق « حرة » بمثابة الامتياز الذي صار لأهل الطبقات المثقفة والمتعلمة والتي كانت في بحبوحة من العيش ، وعلى ذلك فقد قل عدد المتطوعين لدرجة كبيرة جداً في سلاحى المدفعية والمهندسين ، وهما (السلاحان) اللذان لم يكن بهما « متطوعون » ، أو أن هؤلاء كانوا قد اندمجوا فيهما اندماجاً كلياً مع سائر الجند . وأما عدد (المتطوعين) فقد بلغ في شهرى مارس وإبريل ١٨١٣ ، حوالى خمسة عشر ألف متطوع ، وذلك رقم قياسي ، تدرب من هؤلاء حوالى سبعة أو ثمانية آلاف ، بدرجة تؤهلهم للاشتراك في العمليات العسكرية ابتداء من شهر مايو . وأما الجيش الذى انهزم على يد نابليون في واقعتى (لوتزن) و (بوتزن) — فى مايو ١٨١٣ — فقد كان الجيش النظامى البروسى لم يكد يزيد حجمه على ما كان عليه فى وقت السلم ، ولم ينضم إليه إلا عدد قليل من قوات المتطوعين ، والرديف Krümpers فبلغ عدده خمسة وثلاثين ألف مقاتل .

وأما (الجيش الإقليمي) فقد عظم به عدد المتطوعين الذين استجابوا لنداء الدولة ، وكان تنظيم هذا الجيش بطيئاً . وتم فى صور غير متكافئة ، وإن كان قد صار يشكل فى مجموعه (جيشاً وطنياً) مؤسماً على (التعبئة العامة) . ومع ذلك فقد صار هذا الجيش الوطنى فى حقيقةه تنظيمياً إقليمياً ، لأن (مجالس) المقاطعات أو الأقاليم هى التى قامت بتنظيمه وتشكيله . فأنشأت هذه لجائناً من اثنين من النبلاء واثنين من ممثلى العامة لتعيين الضباط . ولم يتم تنظيم (الجيش الإقليمي) بدرجة متساوية فى كل من

سيليزيا وبروسيا الغربية ، أى فى بروسيا القديمة البولندية . فقد كثر فرار المجندين من صفوف الجيش ، وأكثر الذين هربوا من الخدمة بدلا من الالتحاق بالجيش كانوا من أصل بولندى ، فمبروا الحدود إلى خارج البلاد . وفى بروسيا الشرقية كان كذلك عدد الهاربين من التعبئة العسكرية كبيرا . وفى بوميرانيا استطاع الفارون من الخدمة العسكرية — وكانوا كذلك كثيرين — الهروب بطريق البحر واللجوء إلى السويد أو إلى الجزر الدانمركية . وعجز « الفلاحون » فى الريف عن « الفرار » من الخدمة ، لوقوعهم من أجيال عديدة تحت نفوذ وساطان سادتهم من (اليونسكر) ؛ ومع ذلك فى أحيان كثيرة شوهد هؤلاء الأسياد (اليونسكر) يقودون بأنفسهم « فلاحهم » إلى مرا كز الخدمة العسكرية . ولكن نجاح (الجيش الإقليمى) كان محققاً فى المقاطعات أو الأقاليم التى كانت أصلاً بمثابة الدروع الواقية ضد الغزاة على حدود بروسيا ؛ فكثير عدد الذين انخرطوا فى سلك (الجيش الإقليمى) دون انتظار (للقرعة العسكرية) ومدفوعين بالواجب الوطنى . وفى حين بلغت فى المتوسط نسبة المتحققين بالجيش الإقليمى بطريق (القرعة) ١٢ ٪ بحسب ، وهى نسبة ضئيلة ، وصلت هذه فى أقاليم الثغور ، فى بروسيا الشرقية ٢٧ ٪ ؛ وفى وسط براندنبج كانت ١٤ ٪ ، وفى بقية المقاطعات بلغت حوالى ٨ ٪ . وتلك الأرقام تدل ولا ريب على أنه كان هناك نوع من « الزعزعة » الوطنية . ولكن لا يجب أن يغيب عنا كذلك أن نظام القرعة لم يشمل كل « المجندين » فى الجيش الإقليمى ؛ فقد أرغم قسم كبير من الأهلين على الانخراط فى سلك الجيش إرغاماً بطريق التجنيد الجبرى .

وفى هذا الجيش (Landwehr) احتفظ النبلاء بالمرأ كز والوظائف العسكرية العليا ، فوجدوا صفوفهم ليعبدوا من هيئة الضباط — بكل ما وسعهم من جهد — أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فصار النبلاء هم الذين يشغلون وظائف « الضباط » فى هذا الجيش ، وكان هؤلاء

من الدين عنى (شارنهورست) فى السنوات السابقة بتدريبهم وتهيئتهم لملء هذه المناصب .

وبلغ عدد قوات (الجيش الإقليمى) حوالى المائة والعشرين أو المائة والثلاثين ألفاً من مجموع الجيش البروسى بأسره الذى قدر بنحو مائتين وسبعين ألف مقاتل . وكان فى شهر أغسطس ١٨١٣ ، أن ظهر (اللاندفير) فى ميدان الممارك ، وكان يؤلف وقتئذ حوالى نصف عدد القوة العاملة . ولا جدال فى أن وجود (الجيش الإقليمى) قد أدخل تغييراً كاملاً على طابع الجيش البروسى و « شكله » الذى كان حتى هذا الوقت (جيشاً محترفاً) ، على أن الذى يجدر ذكره أن تشكيل (الجيش الإقليمى) والتغيير الذى حدث بسببه على طابع وتكوين الجيش البروسى عموماً ، لم يؤدى بحال من الأحوال إلى اندماج أو امتزاج (الطبقات الاجتماعية) فى الفرق العسكرية . وذلك لأن الجيش الإقليمى لم يكن « تعبئة ديموقراطية » على غرار التعبئة العامة التى حصلت على يد حكومة (الثورة) فى فرنسا ، بل إن هذا الجيش الإقليمى كان مجرد تنظيم عسكري ، ولا فرض من إنشائه إلا الحرب والقتال فحسب . فلم يكن غير (المتطوعين) فى هذا الجيش الإقليمى ، ممن يعتبرون عنصراً وطنياً وقومياً حقيقة .

وهكذا ، فالذى يبدو من هذه الدراسة أن الحركة الوطنية أو القومية البروسية ، قد بقيت غير مستكملة ؛ وبالدرجة أو الصورة التى بقيت بها غير مستكملة كذلك إصلاحات (هاردنبرج) والحكومة البروسية التى ذكرناها فى ميادين الاجتماع والإدارة . ولذلك فإن هذا (الجيش الإقليمى) مع ما كان يرمز إليه من نهضة أخلاقية ووطنية ، كان لا يعدو كونه أداة موانية لمواجهة موقف عسكري ، هو ضرورة القتال للتحرر من السيطرة الأجنبية .

سائر ألمانيا :

ذلك إذا كان أثر الثورة التي حصلت في (بروسيا الشرقية) ، والتنظيم العسكري الذي أوجد (الجيش الإقليمي) ، على بروسيا .
أما في خارج بروسيا ، وبمعنى آخر في سائر ألمانيا فالذي لا شك فيه أن ألمانيا بأسرها كان يحركها للثورة شعور الكراهية والعداء العظيم لفرنسا ، وهو شعور وطني . ومع ذلك فإن هذه الحركة لم تتغلغل بالدرجة الكافية ليتأثر بها المجتمع الألماني بأكمله ، ولم تكن عامة في كل أنحاء ألمانيا ، ولا يجب لذلك المغالاة في تقدير قيمتها ، أو التسليم بادعاء الأسطورة القائلة بأن ألمانيا بشعوبها قد هبت متكئة في ثورة عارمة شاملة ضد السيطرة النابليونية ، وتلك حقيقة سوف توضحها الحوادث التالية .

فقد بذل (ستين) باديء ذي بدء وجماعته ، قصارى جهدهم لإحداث ثورة عامة في كل أنحاء ألمانيا لإشعال حرب قومية « ألمانية » ضد فرنسا ، فأكثر من توجيه النداءات ، وإذاعة الدعوة التي شفعتها بالإندارات والتهديدات لتحريك هذه الثورة « القومية » ؛ وآثر (ستين) العمل في هذا الميدان — على نحو ما جرت عليه عادته — بالتعاون مع روسيا ، فأصدر بالاشتراك مع (نسلرود) في ١٩ مارس ١٨١٣ باسم ملكيهما ، نداء موحها « لألمانيا » أرضها فيه أن خلاص ألمانيا هو الغرض من الحرب ، ودعوا للاشتراك في هذه الحرب التحريرية كل شعوب وملوك وأمراء ألمانيا ، ولقد رسم هذا النداء صورة لما سوف يكون عليه الوضع سياسياً في ألمانيا بعد إنهاء السيطرة النابليونية . فأعلن (ستين) و (نسلرود) انحلال (اتحاد الراين الكونفدرالي) على أن تحل محله (لجنة مؤقتة) لإدارة الأراضي الألمانية المستنقذة من السيطرة الفرنسية ، وتتألف من مجلس مندوبين عن روسيا وبروسيا والحكومات الأخرى التي تنضم إليهما ، مع تسمية (ستين) رئيساً لهذه الإدارة . وبمقتضى البرنامج الذي وضعه أصبح البلاد مقسمة

إلى خمسة أجزاء ، من : سكسونيا ، ووستفاليا ، وغرااندوقية برج Berg ، وأقاليم (ليب) Lippe ، ومصيبيات نهر الإلب مع مكلنبرج ، ثم راح الإثنان فى هذا النداء يتهددان كل أمير ألماني يتخلف عن إجابة الدعوة بفقد ممتلكاته . وواضح من لهجة هذا النداء والأغراض التي هدف إليها ، أن (ستين) نفسه كان إلى حد كبير مستولاً عنه .

وإلى جانب هذا النداء ، صدر نداء آخر ، وجهه إلى ألمانيا القائد الروسي المعروف (كوتوزوف) فى ٢٥ مارس ١٨١٣ . وهذا النداء يفسر الغرض من (الحركة) أو الثورة بقوله : « إنه مساعدة الشعوب والأمراء فى ألمانيا على استرجاع ذلك التراث الذى اغتصب منهم ، والذى يتعذر النيل بشيء منه ، ونعنى بذلك حرياتهم ، واستقلالهم ؛ الشرف والوطن ! فلا يسمع كل ألماني مستحق لهذه التسمية إلا المبادرة بالانضمام إلى صفوفنا فوراً . . . » وبقدر استناد قواعد هذا العمل ومبادئه على الروح القديمة التى للشعب الألماني ، واقتدائه بها ، سوف يتسنى لألمانيا التى تجدد شبابها ، وزاد نشاطها ، وصارت متحدة ، أن تعود للظهور ثانية ، لتتبوأ مركزاً ممتازاً بين أمم أوروبا .

ولقد كانت تلك التى صدر بها هذان النداءان فى ١٩ و ٢٥ مارس ، « لغة ثورية » ، الأمر الذى كان فى حد ذاته شيئاً جديداً فى ألمانيا ، والذى ترتب عليه من جهة أخرى أن طفق الألمان يفسرونه بأنه بمثابة التعهد المزدوج : فى صالح الحرية السياسية من ناحية ، وفى صالح الوحدة القومية من ناحية أخرى .

وأما هذه الحركة « القومية » التى وجهت الدعوة للألمان من أجلها ، فقد أثمرت فى التو والساعة حركة من القريض الوطنى ؛ حيث نبت جيل جديد من الشعراء ، عرفنا منهم (تيودور كرونر) الذى ذكرنا أنه قتل فى واقعة (ليبزج) والذى جمعت أغانيه وأغانيه بحوان (المزهرة)

والسيف^(١) ؛ كما كان منهم الشاعر (روكيرت) Ruckert الذي نشر منظوماته ، ثم (شينسكندورف) Schenkendorf ، ثم (أوهملاند) Uhland وغير هؤلاء كانوا كثيرين .

على أن ، الحكومات ، الألمانية ، وقفت على العكس من ذلك موقفاً في غاية التحفظ ، من الأحداث الجارية ؛ فلم تنشأ هذه الحكومات ، الالتقاط ، على نابليون إلا في خريف سنة ١٨١٣ ، أى بعد أن تأكد لديها أن سقوط نابليون وهزيمته قد صار أمراً محققاً ، وذلك على خلاف ما حدث في ألمانيا الشمالية ، التي انتشرت بها الثورة بكل سرعة ، في (هامبورج) في ١٨ مارس ، ثم في (مكلنبرج) التي قدمت وحدها عمداً من (المتطوعين) بلغ ستة آلاف . أما (بفاريا) فإنها لم تنبذ الولاء لنابليون إلا يوم ١٦ سبتمبر ، وكان في ٨ أكتوبر فقط أن أعلنت الحرب ضده . وانتظرت (ورتمبرج) هزيمة نابليون في واقعة (ليزج) بين ١٦ ، ١٩ أكتوبر لتعلن موقفها العدائى منه أخيراً في ٢٣ أكتوبر ، ولقد كانت هذه الحكومات تتجه بنظرها صوب النمسا ، وتوجهات الحكومة النمساوية (ووزيرها مترنخ) ، وليس صوب المجموعة البروسية الروسية التي يشرف على توجيهها - كما شاهدنا - (ستين) بالتعاون مع (نسلرود) .

ثم إن حركة المقاومة هذه أو الثورة لم تمتد إلى ألمانيا الغربية ، بل بقيت لا تتعدى ألمانيا الشرقية والشمالية ، فظلت بلاد الراين بعيدة عن هذه الحركة ، حتى إن (بوجنو) Beugnot القائم الفرنسي بشئون الحكم والإدارة في غرانديوقية (برج) لم يلبث أن لاحظ - كما أثبت ذلك في جورنال - كيف أن الطبقات العليا الراينية وحدها كانت تقابل بالسروور خبر انكسار الجيش الفرنسي في روسيا ، في حين أن سواد الأهلين قد أحزنتهم حزناً عميقاً هذه الكارثة . على أن الذي يجب ذكره على كل الأحوال أن الإدارة

(1) Hymne de la Lyre et L'épée.

الفرنسية في إقليم الراين ، قد خلفت آثاراً بعيدة الغور سوف يظهر تفاعلها من جديد فيما سوف يقع من حوادث بعد سنة ١٨١٥ خصوصاً .

ولقد صادفت هذه الحركة الثورية (في ألمانيا) صعوبات عديدة ، مبعتها رغبة أصحاب المصالح ، السياسية في سد الطريق أمامها . وفي مقدمة هؤلاء كان الوزير النمساوى (مترنخ) ، الذى اتخذ الاحتياطات اللازمة ضد هذه الحركة الثورية ، بأن أخضع (ستين) ولجنته الإدارية التى سبق الحديث عنها ، لإشراف (لجنة دبلوماسية) خاصة . ثم أثار أصحاب البنوك الألمان المصاعب عندما رفضوا قبول السندات الإنجليزية التى قدمها الإنجليز إلى الحكومة الألمانية ، لتمويل العمليات العسكرية التالية ، ثم كان من هذه الصعوبات التى صادفتها الحركة الثورية أنه لم توجد (عصابات) للمناوشات المحلية خلف الخطوط الفرنسية ، على غرار ما حدث في الحرب الأسبانية .

وهكذا ، لم تكن هذه الحركة — كما ذكرنا — ثورة عارمة عمت ألمانيا بأسرها ضد السيطرة الفرنسية ، ولو أنه لما لا شك فيه أن البلاد (ألمانيا) في مجموعها قد قامت بالثورة فعلاً ، مدفوعة بعاطفة أو شعور الكراهية الشديدة ضد فرنسا .

ولقد كان على أساس هذه الكراهية لفرنسا وللاحتلال الفرنسى في البلاد أن ارتكزت نهائياً وبصورة حاسمة العاطفة أو الشعور القومى في ألمانيا .

وكان أثناء « المباحثة » في الشروط التى يجب عقد الصلح مع فرنسا على أساسها في سنة ١٨١٤ ، أن برز هذا الشعور القومى — بمعنى الانبثاق من الكراهية لفرنسا ولسلطانها — في إشارات معينة . فقدم (ستين) إلى القيصر « مشروعاً للصلح » ، طلب فيه أن تكون حدود ألمانيا عند نهر الموز ، Meuse ، ولكسمبورج ، ونهر الموزيل ، وجبال الفوزج Vosges ، وعلى أن يدخل في نطاقها كذلك قسم من الدانمرك وفى سنة ١٨١٤ صار

(ستين) يؤيد ادعاءات روسيا وبروسيا على بولندية وسكسونيا ، في الوقت نفسه الذي طالب فيه باتساع ألمانيا من ناحية الغرب . وفي سنة ١٨١٥ صار (ستين) يحاول إقناع القيصر إسكندر بأن سلامة ألمانيا وأمنها يحتاجان وصول حدودها الغربية إلى نهر الموز . وفي مذكرة أعدها في ١٨ أغسطس ١٨١٥ ، ذكر (ستين) أن العامل الفرنسي لويس الرابع عشر ، كان في سنة ١٧١٠ قد نظر موضوع التخلي عن (الآلزاس) وذلك في مفاوضات (جيرترودنبرج) Gertruydenberg بالأراضي المنخفضة والتي حصلت على أثر هزائمه في حرب الوراثة الأسبانية ، وهي الحرب التي انتهت بصلح بوتريخت في مايو ١٧١٣ . ولقد وجد فريق آخر من أنصار القومية الألمانية عند النظر في شروط الصلح المرتقب مع فرنسا ، وكان (جوزيف جورين) Goerres الذي سبق ذكره كثيراً ، متزعم هذا الفريق ، فنشر سلسلة من المقالات في الجريدة الراينية (عطارد الراين^(١)) يبين فيها أن إرجاع فرنسا إلى حدودها التي كانت لها في سنة ١٧٩٢ ، إنما يعتبر حلاً رديئاً للسألة ، لأن سلامة القومية الألمانية تتطلب أن تكون الحدود عند جبال الفوج وهضبة الأردن Ardenne . وفي أثناء حكومة (المائة يوم) عند عودة نابليون من جزيرة إلبا إلى فرنسا ، كتب (جوزيف جورين) مقالا بعنوان (فرنسا المقسمة أو فرنسا المصفدة^(٢)) أعلن فيه أن أوروبا لن تعرف السلام إلا إذا أنزلت فرنسا إلى مرتبة الدولة من الدرجة الرابعة ، وفي مقال آخر كتب (جورين) « أنه لن يكون هناك أي أمل في السلامة والأمن من جانب هذا الشعب الفرنسي إلا إذا صار عاجزاً تماماً ، وصار للألمان من ناحية أخرى قوة ساحقة ، ولا يجرؤ على التفسكير في تحدي هذه القوة أحد . والفرنسيون عاجزون عن التمسك بأية قيم أخلاقية ، وليس هناك أساس لإمكان الاعتماد

(1) Rheinsche Merkur.

(2) La France Partagée ou la France Enchaînée.

عليه في التعامل معهم ؛ ولذلك فقد وجب علينا أن ننتزع منهم أملاك شارل
الجسور ، أو عند تعذر ذلك الإلزام واللورين وملحقتهما . ولقد طالبت
صحيفة أخرى Deutsche Blätter باسترجاع كل الأقاليم التي اقتطعت من
ألمانيا في مختلف العصور : الأراضي المنخفضة ، الدانمرك ، والمقاطعات
البلطيقية ، وكورلاند ، فطالبت بضم كل مكان (أو إقليم) تقطن به أسر
ألمانية من الإلزام ، حتى ليفونيا (Livonia) ، ومن أقاليم (جريسون)
Grisons حتى (شلزيج) حيث يتطلب الاشتراك في اللغة والعادات ،
والمزاج (أو العبقريّة) أن يتأسس نوع من التنظيم السياسي المشترك أو
المتحد ، يبسط حمايته على بلجيكا وهولندا في الغرب ، وجوتلندة Jutland
في الشمال ، وعلى أن يحدد هذا التشكيل السياسي من الغرب هضبة (الأردن)
وغابتها ، وجبال الفوزج والجورا Jura ومن الجنوب جبال الإلب ، حتى
بحر الأدرياتيك ، ومن الشرق جبال الكربات . وأما داخل هذه الحدود
فلا يجب أن يكون هناك غير لغة واحدة ، ومثل سيامي واحد .

وواضح أن هذه المطالب إنما تستند على الآراء التي نادى بها (هردر) ،
وتكاد تكون صورة طبق الأصل من نظريته القائلة باستناد القومية على
اللغة . ولكن مع توسع في الصورة السياسية التي سوف تتجسم فيها هذه
الفكرة ، بدرجة لا شك في أنها بما قد يدهش له (هردر) كثيراً .

وهكذا كانت القومية الألمانية عند بدء ظهورها ، أو في فجر بزوغها ،
قومية تدعو للألمانية أو الجرمانية ، كما أنها كانت تمتاز بذلك الطابع الديني
الذي جعل (الجيش الإقليمي) Landwehr يتخذ شعاراً له : « مع الله ،
ومن أجل الملك والوطن » ، والذي جعل المجندين أو المتطوعين للالتحاق
بهذا الجيش ، يبدأون حياتهم فيه بحضور صلاة دينية ، حتى إن الجنرال
(بولو) كتب لأحد أصدقائه في مارس ١٨١٣ ، أن يوسمه ، وكما فعل

أوليفر كرمويل (الإنجليزى) - أن يعطى كل فارس من فرسانه نسخة من الكتاب المقدس ليحملها معه فى مرج جواده . ولقد أقيم نصب تذكارى بأسماء القتلى فى الحرب فى كل كنيسة لوثرية ، وأما هذا الطابع الدينى فقد نهض وجوده دليلاً على ذلك الاتجاه الذى حصل منه انبثاق الروح القومية فى ألمانيا ، ليحمل من ألمانيا «أداة» فى يد الإله ، يصدر نشاطها عن مشيئة الإله نفسه ولتأدية الرسالة التى يريد بها المولى .

• • •

بقية أوروبا :

وفى غير ألمانيا ، لم تتخذ حروب التحرير ذلك الشكل العنيف ، ولم يكن لها ذلك الأثر الفعلى النافذ بالدرجة التى شوهدت فى ألمانيا .

ففى أسبانيا : كانت حركة التحرير العبه الذى وقع على كاهل القوات العسكرية ، وخصوصاً القوات العسكرية الإنجليزية ، فقد انتشرت الثورة فى هذه البلاد فى خريف ١٨١٣ فى أقاليم بسكاي ونافار . بصورة ألزمت فريقاً من القوات الفرنسية بقيادة (كلوزيل) Clausei على الوقوف وعدم الحراك فى أما كنهم . ثم كان من نتيجة الزحف الذى قام به (ولنجتون) على (سلامنكا) من جهة ، ثم قيامه من عند نهر (دورو) قاصداً إلى (جاليسكيا) Galioia لإمداد الثوار بالمساعدة من جهة أخرى ، أن اضطر (جوزيف بوناپرت) إلى الانسحاب من مدريد مع عسكره حتى نهر (الإبرو) Ebro ، ولقد ذكرنا عند الكلام عن الحرب الأسبانية ضد نابليون ، كيف أن (ولنجتون) بعد أن أنزل الإنجليز جنودهم على الساحل الأسباني بعد تحريره ، استطاع أن يحرز انتصاراً عظيماً على الفرنسيين فى واقعة (فيتوريو) فى ٢١ يوفية ١٨١٣ ، وهو النصر الذى أرغم جيش (جوزيف بوناپرت) على التقهقر خلف نهر (البيداسوا) ، أى إنه أرغم على ترك أسبانيا بأسرها ، وأما جيش (كلوزيل) فى (جاليسكيا) فقد التقى به

خلف الحدود الأسبانية كذلك ، فى حين تقهر جيش (سوشيه) Suchet صوب (روسيليون) Roussillon . وبالجملة فإن الذى حصل فى أسبانيا لم يكن إلا تعاوناً كاملاً بين الثورة القومية أو الوطنية فى البلاد والجملة الإنجليزية العسكرية .

* * *

على أن الوقائع العسكرية فى أوروبا الشمالية الغربية ، على خلاف ما حصل فى أسبانيا ، لم يكن لها أثر حاسم فى حركة التحرير التى حدثت ، بل كانت الوقائع السياسية قبل كل شئ آخر هى التى فعلت ذلك ؛ بمعنى أن « السياسة » التى جرت عليها البلدان فى هذا القسم من أوروبا ، كانت المسئولة عن خلاص الشعوب والحكومات وتحريرها من السيطرة النابليونية . ومن ناحية الترتيب الزمنى ، حصل تحرير أوروبا الشمالية الغربية بعد تحرير أوروبا الوسطى ، ولا جدال فى أن وجود عنصر سياسى ، كعامل جوهري ، وأكثر أهمية من العنصر العسكرى فى بحث أو مولد الشعور القومى فى هذه المنطقة ، مما يضئ على تاريخ « القومية » طابعاً فريداً فى نوعه .

ففى هولندة : اضطر حاكمها الفرنسى (لوبران) — القنصل القديم فى عهد القنصلية بفرنسا — إلى مغادرة العاصمة فى ١٦ نوفمبر ١٨١٣ ، وكانت خطة الإنجليز أن يزحف (برنادوت) مع قواته — التى تؤلف الجناح الشمالى الأقصى لجيوش الحلفاء — على هولندة بكل سرعة لينزعها من الفرنسيين ، وأن يمد يد المساعدة للقوات الإنجليزية المنتظرة نزولها فى هذه البلاد . ولكن بدلاً من الزحف صوب هولندة مباشرة ، آثر (برنادوت) أن يزحف عن (هولشتين) Holstein ، مدفوعاً بمصالحه الخاصة ، حيث أراد إرغام الدانمارك ، — وقد وصل إليها (الآن) بقواته — على التخلي له (والسويد) عن النرويج . وعلى ذلك فقد وجد الهولنديون بسبب تخلف (برنادوت) أنه صار عليهم وحدهم القيام بكل الأعباء والجهود اللازمة

للتحرر والخلاص . وكان من هذه الحقيقة أن اتخذت حركة الخلاص والتحرر في هولندا طابعاً قومياً في جوهره ، فبدأت الثورة في ١٧ نوفمبر ١٨١٣ في لهاي وأمستردام ، وتشكلت حكومة ثلاثية برئاسة (هوجندروب) Hogendrop أحد رجال السياسة ؛ وطلبت هذه الحكومة النجدة من لندن ، ووجهت نداء للبرنس أورانج حتى يحضر لقيادة الثورة ، وبالفعل نزل (أورانج) في البحر عند (شفينجن) Scheveningen في ٣٠ نوفمبر ١٨١٣ وسط مظاهرات الشعب الحماسية ، وذلك في حين أن القائد البروسي (بولو) لم يلبث أن وصل من الغرب مخترباً هولندا في بداية شهر ديسمبر ، فبلغ (أوترخت) التي أصدر منها بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨١٣ منشوراً موجهاً إلى البلجيكيين . وكان المارخلفون الفرنسيون في أثناء ذلك كله قد بادروا بمغادرة البلاد بكل سرعة ، خلال النصف الأخير من شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر من سنة ١٨١٣ .

وواضح أن انتهاء السيطرة الفرنسية من هولندا ، لم يكن نتيجة عمليات عسكرية ، ولقد كان من أثر ثورة الهولنديين لخلاص بلادهم ، أن انتقل خط الدفاع الفرنسي إلى بلجيكا ، ودون أن يكون لهذا (الدفاع) قدرة ما على الافتئات أو (الاعتداء) على هولندا ، وثمة حقيقة يجب ذكرها ، هي أن السيطرة الفرنسية في سنواتها الأخيرة في هولندا « كحكومة » أجنبية شديدة الوطأة على البلاد ، قد أفلحت في أن يزيد تعلق الهولنديين بأسرة أورانج ومحبتهم لها ؛ فرحب هؤلاء في حماس عظيم بحكومتهم الجديدة ، واستقبلوا بهذا الحماس نفسه (استقلالهم القومي) الذي كان لهم في الماضي ، والذي استرجعوه الآن بزوال السيطرة الفرنسية .

وفي بلجيكا : تضافرت في أول الأمر عوامل عدة جعلت من اليسير انحياز البلجيكيين إلى جانب السيطرة الفرنسية . من ذلك تسوية الخلاف

مع الكنيسة بفضل (الكونكرادات) ، أى الاتفاق الذى أبرمته الحكومة
القنصلية الفرنسية مع البابا بيوس السابع فى ١٥ يوليو ١٨٠١ (وصار نافذاً
من التصديق عليه فى ١٠ سبتمبر ، ومنذ أن اعتبر أحد قوانين الدولة فى
١٨ إبريل ١٨٠٢) ، فأعيدت الديانة الكاثوليكية رسمياً فى بلجيكا —
والبليجيكون من المتمسكين بالكاثوليكية ، ومن ذلك الفوائد التى صاروا
يحتونها من الإصلاحات الاجتماعية والإدارية التى أدخلها الفرنسيون فى
فى بلادهم ، ولقد ساد الرخاء فترة من الزمن فى أول الأمر ، نتيجة لسياسة
(الحصار القارى) ، فانتشر الهدوء والأمن الداخلى ، ولم يصعب على
البليجيكين حينئذ قبول السيطرة الفرنسية .

أضف إلى هذا أن البليجيكين لم يشعروا بأية عاطفة ولاء نحو النظام
الذى كان قائماً فى بلادهم قبل عهد (الثورة الفرنسية) ، حيث كانت بلجيكا
— الأراضى المنخفضة الجنوبية — جزءاً من الأملاك النمساوية ، وخضعت
لذلك لسيطرة نمساوية كانت شديدة الوحشية عليها ، ومصحوبة بنوع من
التمسف والطغيان الاجتماعى ، الذى أخذ به « السادة » كبار أصحاب الأراضى
والأملاك ورجال الدين ، الشعب مأخذاً شديداً ، والذى أوجده من
وجهة نظر الكنيسة من ناحية أخرى ، فرض سلطان الحكومة على
الكنيسة ذاتها .

ولم يكن هناك وجود ، تحت السيطرة النمساوية وفى عهد « لآراض
منخفضة » ، أو « بلجيكا » ، أو أية « ذكريات » ، قد تربط البليجيكين بتراث
« قومى » . ولكن ذلك كله لم يلبث أن أخذ فى الظهور تحت السيطرة
الفرنسية بسبب ثقل وطأة هذه السيطرة على البليجيكين ، وخصوصاً فى
السنوات الأخيرة منها ، وأثناء انهيار الإمبراطورية الفرنسية ، فكان
عندئذ أن بدأت تبرز الخطوط الأولى لما سوف يصبح « قومية بلجيكية » ،
ولما سوف يصنع كل تلك العوامل التى أفضت بين عامى ١٨١٥ و ١٨٣٠ ،

إلى مولد الدولة البلجيكية ، بعد حوادث الثورة التي قامت في بروكسل ، وامتدت إلى سائر البلاد في شهر أغسطس ١٨٣٠ على نحو ما سيأتى تفصيله في موضعه .

ولقد كان العنصر الأول في هذه الحركة الوطنية ، والذي كان على درجة كبيرة من الأهمية ، تلك (المقاومة الدينية) التي وجهت ضد الحكومة الإمبراطورية . وكان مبعث هذه المقاومة قبل كل شيء ، تلك (التعاليم الإمبراطورية الدينية) التي تحدثنا عنها في فصول سابقة ^(١) ، والتي جعلت معارضة النظام الإمبراطوري السائد ، إنما يستحق مرتكبها اللعنة الأبدية . ورفض رجال الدين والبلجيكيون عموماً قبول هذا النوع من (التعاليم الدينية) أو المسيحية الإمبراطورية ، وأثار نضال الإمبراطور مع البابا بيوس السابع الذي أخذ يشنه في بداية سنة ١٨١٠ ، واضطهاد نابليون للبابا ، تدمير وغضب البلجيكيين ، ومنذ سنة ١٨١٠ بدأت حركة عميقة من جانب رجال الدين والأهليين الكاثوليك في بلجيكا ، قوامها المعارضة للحكم الفرنسي . وتزعّم المعارضة والمقاومة الأساقفة (حتى الذين كانوا من أصل فرنسي) . نذكر من هؤلاء القادة الكنسيين : أسقف (جاندي) Gand وأسقف (تورناي) Tournai ، ومن كبار رجال الدين والمطارنة : (دي بروجلي) Broglie و (هيرن) Hirn ثم غير هؤلاء ، وقد كانوا جميعاً يتمتعون بنفوذ عظيم على الشعب ، خصوصاً اثنان منهم ، هما : (فاند فلدي) Van de Velde ، و (دوفيفيه) Duvivier ، ولقد تصدى هذان الأسقفان لمعارضة مشروعات نابليون التي اتضحت في (المجمع الكنسي) Concile الذي عقده في شهر يونيو ١٨١١ ، والتي كان الغرض منها — على نحو ما ذكرناه في موضعه — أن ينتزع الأساقفة حق رسامة القساوسة ، وهو الحق الذي رفض البابا أن يكون لهم . وكان الأسقفان البلجيكيان في مقدمة

(١) Catéchisme Imperial.

المعارضين لهذه المشاريع ، فألقى نابليون القبض عليهما ، وسرعان ما نجم من هذه الخطوة انتشار روح تمرد وعصيان حقيقى بين رجال الدين فى بلجيكا ، كان على درجة بالغة الخطورة . فقد رفض القساوسة فى أبرشياتهم أو أسقفياتهم ، الاعتراف بمن يحل فى مكان هذين المقبوض عليهما ، ثم إنهم رفضوا الاعتراف بالأساقفة الذين صار تعيينهم فى (مالين) Malines ، وفى (لييج) Lièges بقرار من الحكومة ، وصدر الأمر بتولى العمل فى أبرشياتهم دون انتظار لرسمية البابا (منذ شهر أغسطس ١٨١٠) ، وكان هذان هما الرئيس الديرى (برادت) L'Abbé Pradt وزميله (لوجياز) Lejean .

ثم إن تلامذة المدارس الأكليريكية كانوا أقوياء الشكيمة ، لم يابشوا أن أثروا الالتحاق بالجيش على الاعتراف بالرؤساء الديريين الجدد ، فألقى بعد يدين منهم (حوالى مائة وثلاثة وتسعين من تلاميذ المدارس الأكليريكية فى جاند فى سجون بلدة (ويزل) Wesel الواقعة على نهر الراين ، ومات منهم كثيرون . أما الخوارة فقد رفضوا أن يطلبوا الخير وطول الحياة فى تراتيلهم بعد القداس ، بل صاروا بدلا من ذلك يحرضون الفلاحين على الثورة . ثم كثر عدد أولئك الذين أخذوا يقصون خبر (المعجزات) التى أجازت السماء حدوثها ، «إشارة» إلى قرب زوال عهد السيطرة الفرنسية ، وأقول نجم الإمبراطور نابليون . وكثر عدد أولئك «المتنبئين» والاضاربين فى عالم القيب الذين شرعوا يحولون فى طول البلاد وعرضها يوزعون على الأهلين «الرسائل» التى أخفوها تحت أردبتهم وعباءاتهم . ولقد تضافرت الأدلة على أن مقاومة القساوسة ورجال الدين هذه كانت تلقى تأييدا كبيرا من جانب (الرأى العام) فى بلجيكا ، الأمر الذى جعل لهذه المقاومة آثارا بعيدة .

وثمة سبب ثان لهذه المقاومة ضد السيطرة الفرنسية كان منشأه الأزمة الاقتصادية التى ساعدت على اتساع دائرة التذمر والغضب من الإدارة

الفرنسية ، والذي كان أصلاً - كما شهدنا - تدمراً دينياً ، فصار يشمل الآن كل تلك الطبقات التي كانت ذات ميول عدائية ضد الكنيسة ، ثم تلك التي كانت أثناء عهد الرخاء تدين أكثر من غيرها بالآراء الفرنسية . والذي تجب ملاحظته أنه بالرغم من التدين الذي اشتهر به البلجيكيون عموماً ، وإيمانهم العميق بالمعقيدة الكاثوليكية ، فقد كان هناك فريق من السكان أو الأهلين في بلجيكا ، اتخذوا - على العكس من ذلك - موقفاً عدائياً من الكنيسة ، وأيدوا الحركة (التعقلية) . وتلك حقيقة هامة ، لأن العداء كان مستحكماً بين هذين العنصرين ، وهو عداء بين مثاليتين ، كان موجوداً من أيام السيادة النمساوية ، ثم إنه لا يلبث أن يتضح مرة أخرى عندما يصبح هذان التياران المتناقضان أساس تأليف الأحزاب السياسية في بلجيكا ، عند استقلال البلاد بعد ذلك وإنشاء الملكية بها .

أما الأزمة الاقتصادية فقد بدأت تستفحل سنة ١٨١٣ ، نتيجة لنظام الحصار القاري خصوصاً الذي أصاب صناعة النسيج بالمعجز ، لتعذر الحصول على المواد الخام اللازمة لها ، فاضطر الغزليون في (جاند) مثلاً أن يستغنوا عن ألف وثلاثمائة عامل دفعة واحدة . وفي خريف ١ٸ١٣ نزل إنتاج الأقمشة إلى العشر فقط من مقداره السابق ، وفي المقاطعة التي بها (بروكسل) خرج حوالي ستة آلاف من العمل (بأن نقص عدد العمال من خمسة عشر ألفاً إلى تسعة آلاف فقط) . وامتد ١٨١١ كان قد بدأ بتزايد إفلاس المصارف (البنوك) وأشهر عديدون من التجار كذلك إفلاسهم . ولحق الأذى بالمواني ، مثل (أوستند) ، و (أنتورب) حيث أصيب بالشلل نشاطهما نتيجة للحصار القاري ، وكان من المتوقع أن يؤدي الحصار القاري إلى ارتفاع تكاليف المعيشة الذي مبعثه هذه الأزمة الاقتصادية ذاتها ، والذي كان سببه كذلك الضرائب الثقيلة التي فرضتها الحكومة الفرنسية تنفيذاً لسياسة الحصار القاري ، ولأنه تعذر بفضل هذا الحصار نفسه ورود المواد الخام وغيرها من السلع من الخارج . وقد عانى سواد الشعب

البؤس والضنك نتيجة غلاء المعيشة والأزمة الاقتصادية . ثم زاد تدمره بسبب (التجنيد) الذى أخذت تشتد وطأته يوماً بعد آخر ، فبلغ عدد المجندين من شعب بلجيكا القليل مائة وعشرة آلاف فى سنة ١٨١١ ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى مائة وعشرين ألفاً فى سنة ١٨١٢ ، وإلى مائة وستين ألفاً فى سنة ١٨١٣ ، يضاف إلى ذلك (الحرس الأهلى) الذى بلغ مائة ألف رجل . وكثرت محاولات الشباب الإفلات من الجندية ، وساعدت المجالس البلدية هؤلاء الشباب على الفرار من الخدمة العسكرية ، ولم تتعاون مع السلطات المسئولة عن التجنيد ؛ حتى إنه لم تلبث أن صارت (الجندرية) تطارد الصالحين للخدمة العسكرية . وكان من بين الحوادث الكثيرة المتصلة بهذه المسألة قيام المجندين بعصيان كبير فى مدينة (بروج) Bruges فى شهر إبريل ١٨١٣ ، فأوسعوا رئيس هيئة التجنيد بها ضرباً حتى قتلوه ، ثم مزقوا سجلات التجنيد والتعبئة . وتزايدت وطأة التجنيد حتى صار يشمل الأسر الموسرة والأعيان ، فقد صار يؤخذ أبناء الطبقة المتوسطة (البورجوازي) لإدخالهم المدارس الحربية ، وفى سنة ١٨١٣ فرض نابليون على هؤلاء تأليف حرس شرف ، فبعث هذا الإجراء الرعب والفرع فى قلوب الأسر البورجوازية ؛ عندما رأى الأثرياء الذين دفعوا مبلغاً كبيراً من المال (خمسة آلاف أو ستة آلاف فرنك) لإعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية ، هؤلاء ينتزعون منهم د لتجنيدهم ، بالرغم من هذه التضحية .

ولقد كان هناك سبب ثالث للتدمر الذى حدث من السيطرة (والحكومة) الفرنسية ، مبعثه ذلك النظام البوليسى الذى تأسس فى بلجيكا ، والذى نشر نوعاً من الاضطهاد والضغط تزايدت صرامته يوماً بعد آخر ، حتى صارت الحياة فى البلاد تشبه الحياة فى ظل محاكم التفتيش الرهيبة فى الأزمان السالفة ؛ فعظم الحجر على حرية الرأى ، وحرية الفرد ، بفضل التنظيمات التى أنشأها الحكم الفرنسى .

فمنذ سنة ١٨١١ صار تنظيم (هيئة عليا للبوايس) Haute Police

في بلجيكا ، ذات وكالات أو قوميسيريات خاصة ^(١) (ولجان عامة ^(٢)) لا تخضع للمديرين أو هامورى البوليس ، ولكنها تتلقى أوامرها من باريس مباشرة ، وفي بعض الأحيان ضد هؤلاء (المأمورين) أنفسهم ، لدرجة أن هؤلاء لم يلبثوا أن شعروا بوطأة هذه « الجاسوسية » المهيمنة عليهم وعلى الأهلين على السواء ، وعلى ذلك فقد كانت هيئة (البوليس العليا) هذه « سلطة » تعسفية ، تتدخل في شئون كل إنسان وفي دقائق كل مسألة . ومع ذلك فقد عرف البلجيكيون كيف يتشبثون بحرياتهم الشخصية ، حينما كانت الحرية الشخصية ، أى حرية الفرد ، مع تقاليد الحكم الذاتي ، عن طريق المجالس البلدية ، أقوى الخصائص التي تميز بها شعور البلجيكيين السياسى .

ولقد حدث في الملاحظات الأخيرة للإمبراطورية أن ثارت « فضيحة » أحدثت رجة عنيفة بين أهل البلاد ، وذلك عندما ألقي البوليس القبض على (وربروك) Werbrouck عميد بلدية (أتورب) الذى ارتاب البوليس خطأ ولا شك ودون أن ينهض دليل على ذلك على كل الأحوال ، فى أنه يشجع (النهريب) لاختراق الحصار القارى : ومع أن رئيس البوليس تقدم بشخصه ضامنا له ، فقد أوقف عميد البلدية عن عمله ووظائفه ، ثم لم يلبث أن صدر أمر شخصى من الإمبراطور نابليون ، فألقي القبض عليه وقدم للمحاكمة فى نفس الوقت الذى صودرت فيه أملاكه بصورة غير قانونية . وبالرغم من أن قضاة المحكمة والمخلفين قد « اختيروا » بعناية ، فقد برأت محكمة بروكسل ساحرة (وربروك) فى ربيع ١٨١٣ بعد أن تولى الدفاع عنه أحد المحامين الفرنسيين : (بريه) Berryer الذى سوف يتولى الدفاع بعد عامين من هذه الحوادث عن المارشال (ناي) Ney فى فرنسا (١٨١٥) . وقابل الرأى العام تبرئة (وربروك) بمظاهرات

(1) Commissariats Spéciaux.

(2) Commissions Généraux.

(م ٢٣ - البورجوازية)

صاخبة ، وجن جنون نابليون الذى كان فى هذه اللحظة مشغولا بقيادة العمليات العسكرية فى سكسونيا ، فأصدر أوامره من (درسدن) إلى مجلس الشيوخ لإلغاء الحكم الصادر من محكمة بروكسل ، وتقديم عهيد بلدية أتورب للمحاكمة من جديد أمام محكمة أخرى . فأعيد القبض على (وروبروك) وأودع السجن ، وكان (وروبروك) متقدما فى السن فلم يلبث أن توفى فى محبسه ، وقبل أن يظهر أمام محكمة أخرى . ولكن فى أثناء ذلك كانت امبراطورية نابليون قد تقوضت عروشها .

وعلى ذلك وبسبب كل هذه العوامل الدينية والاقتصادية والسياسية ، تحول الراى العام فى بلجيكا فى غضون سنتى ١٨١٣ ، ١٨١٤ تحولاً تاماً ضد فرنسا ، فكل الطبقات فى غضب شديد ضد السيطرة (والحكومة) الفرنسية . وكان تحت تأثير السخط والتذمر أن « استيقظت » الذكريات القديمة ، فارتسمت فى أذهان البلجيكين صورة « زاهية » لذلك الحكم الذاتى الذى « تمتعوا » به قبل السيطرة الفرنسية ، وشعر المسنون خصوصاً وهم يؤلفون الطبقة المحافظة ، بالحنين لذكريات (السيطرة النسوية) التى كانت سيطرة « أبوية » لم تسبب للأهلين إرهاباً ولا عنتاً .

ومنذ هزيمة الجيش الأعظم فى روسيا وتقهقره من موسكو ، وذبوع هذا الخبر فى بلجيكا ، أبلغ مدير البوليس عن إشاعات « مؤذية » صارت رائجة فى كل مكان تقريباً : فى مقاطعة (لين) Lys ، وفى أكثر المقاطعات اصطفاً بالفرنسية فى بلجيكا مقاطعة (أورت) Ourthe أى فى الجنوب الشرقى ، وفى إقليم (لبيج) حذر مديره السلطات من « أن رغبة الأهلى عامة إنشاء دولة منفصلة » وفى شهر إبريل ١٨١٣ ، انزعج مدير جديد عين لهذا الإقليم عندما شاهد عند وصوله إلى بروكسل الجدران فى كل مكان وقد غطتها اللافتات والإعلانات ذات العبارات الشديدة اللمجة والمهادية لفرنسا . ولقد تبين من تقارير المديرين فى مجموعها أن ثلاثة أخماس الأهلى فى مقاطعة (أورت) كانوا لايزالون متعلقين بالفرنسيين ومتمسكين بولائهم لهم قبل

معركة ليبزج؛ ولكن في المقاطعات الأخرى لم يلبث أن صار أربعة أخماس السكان على العكس من ذلك أعداء لفرنسا بعد معركة ليبزج، وانتشر روح التمرد والعصيان انتشار البارود بينهم.

ولقد كان للثورة التي قامت في هولندية آثار عميقة في بلجيكا. فقد اشتعلت الثورة في هولندية - كما شاهدنا - في ١٧ نوفمبر ١٨١٣؛ فلم تمض أيام قلائل حتى أعلن مدير بروكسل في ٢١ نوفمبر أنه يخشى من حدوث ثورة عامة. ولم يلبث أن امتنع الناس عن دفع الضرائب، ورفضت المجالس البلدية أن تبعث للامبراطور بالخطب والالتماسات التي طلب منها إرسالها له، وامتنع المجندون عن الالتحاق بالجيش؛ وتألقت في المدن فرق من (الحرس) الخاص بالمدينة^(١)، مهمتها، من حيث المبدأ الدفاع عن هذه المدن ضد الغزاة أو المعتدين على البلاد، ولكن لم يلبث (المدير) في جيباب أن صار يتساءل، إذا لم تكن مهمة هذا (الحرس) الحقيقية هي مد يد المساعدة لجيوش الحلفاء عند حضورها. ولقد حضرت جيوش الحلفاء فعلا إلى بلجيكا في آخر ديسمبر ١٨١٣، فجاءت طلائعها أولا، ثم جاءت بعدها الجيوش ذاتها في شهر يناير ١٨١٤، فدخلت بروكسل في أول فبراير آتية من الشمال. وقد استمرت العمليات العسكرية في بلجيكا حتى نهاية شهر مارس ١٨١٤ تقريبا.

ولكن هؤلاء البلجيكيين الذين اتفقت كلمتهم على الكراهية لفرنسا، واتحدت جهودهم ضد السيطرة والحكم الفرنسي، ثم حضرت جيوش الحلفاء لتحرير بلادهم واستنقاذها من هذه السيطرة الفرنسية البغيضة، لم يكن لهم رأى مسموع لدى دوائر هؤلاء الحلفاء أنفسهم، العسكرية والسياسية بشأن مستقبلهم. ذلك أن تقرير مصير البلاد سوف لا يكون مرتبطا بالرغبات التي يبديها البلجيكيون «لحل» مسألتهم، بل إن (الحلفاء)

(1) Gardes Urbaines.

هم الذين سوف يتولون إيجاد حل للمسألة البلجيكية ، يستند على اعتبارات سياسية عامة ، قوامها المحافظة على توازن القوى فى أوروبا ودون استشارة الشعب البلجيكى نفسه ، أو حتى التفاهم معه على « المصير » المنتظر له .

فى اللحظة التى دخل فيها الجنرال (بولو) مدينة (يوترخت) وجه نداء للبلجيكين ، يدعوهم فيه للثورة ؛ ثم إن دوق (ساكس فايمر) الذى كان قد وقع عليه الاختيار أولاً ليحكم البلاد ، لم يلبث هو الآخر أن أصدر منشوراً من بروكسل فى ٧ فبراير ١٨١٤ ، جاء فيه : « إن الطغيان قد انتهى أجله ، وإن النظام قد أصبح يسود البلاد من جديد ، وإن استقلال بلجيكا قد صار أمراً لا شك فيه » . ودعا البلجيكين إلى أن يكونوا هم « المحررين ، لبلادهم » .

ولكن الذى يجب التساؤل عنه ، هو هل قام البلجيكون بالثورة العامة ، أو بمجهود مسلح تمخضت عنه كراهيتهم الشديدة للفرنسيين وتدميرهم من الحكم الفرنسى ، فساهموا فى استنقاذ بلادهم إلى جانب جيوش الحلفاء التى حضرت إلى بلجيكا لإنهاء السيطرة الفرنسية منها . الحقيقة أن سواد البلجيكين كانوا قانعين بأن يشاهدوا نهاية الحكم الفرنسى تتقرر على أيدي جيوش الدول المتحالفة ضد نابليون ، دون أن يسهموا هم أنفسهم فى العمليات المحققة لهذه الغاية . فلم تحذ أية مدينة من المدن البلجيكية حذو المدن الهولندية ، مثل أمستردام أو لهاي أو غيرها . بل على العكس مما حدث فى هولندا كان موقف البلجيكين مدموغاً بعدم الاكتراث ، و « البلاد » ، أو الخول ، وعدم المبالاة بما يجرى حولهم . فهم لم يشتركوا فى المعركة ، لافى جانب الحلفاء « المحررين » ، ولا فى جانب الفرنسيين ، بل تركوا الأمور تجري فى أعنتها ، وراحوا ينتظرون ما سوف تسفر عنه من نتائج . ولقد أفصح (هوجندروب) زعيم الثورة الهولندية عن استمرازه من مسلك البلجيكين ، فكتب فى يناير ١٨١٤ : لو أن البلجيكين أظهروا من النشاط ما يكفى لأن ينجحوا وحدهم فى طرد الفرنسيين من بلادهم ،

لصار يحق لهم أن يقرروا هم أنفسهم مصيرهم ، ولكن المرء لا يسمع منهم إلا مقالة واحدة تتردد من كل مكان ، إنهم يريدون مشاهدة جنود الدول المتحالفة وجيء هؤلاء إلى بلادهم ؛ وبمعنى آخر إنهم يريدون أن يفتح غيرهم بلادهم وأن يغزوها .

ولا جدال في أن بعض السبب في ذلك التخاذل أو عدم الاكتراث ؛ كان مرده إلى ذلك الخـلاف والانقسام الذي أثرنا إليه في صفوف البلجيكيين بين جماعة الطاعنين في السن ، من المحافظين الذين ذكرنا أنهم كانوا يحنون لذكريات العهد النمسي ، ويريدون عودة النظام القديم ، والذين طالبوا باجتماع ممثلي الأمة عن مجلس الطبقات في كل من ولايتي (برابات) Brabant ، و (هينولت) Hainault ، واتصلوا من أجل ذلك بالإمبراطور النمسي ، فرنسيس الثاني ، اعتقاداً منهم بأن النمسا سوف يهملها الأمر باعتبار أنها الدولة التي كانت تملك الأراضي الواطئة (البلجيكية) قبل (الثورة الفرنسية) . على أن جماعة الشباب من الذين لم يعرفوا (النظام النمسي) ومن الأهلين الذين اشتغلوا بالصناعة والذين صارت لهم مصالح جديدة ، كانوا جميعاً من أنصار « حقوق الإنسان » ، وعدم إلغاء الإجراءات التي تم بها « بيع » الأملاك الأهلية .

ولقد حكم الحلفاء بلجيكا بواسطة قومسييرين من النمسيين ، ثم إنهم احتفظوا — أو على الأقل تظاهروا بأنهم يريدون الاحتفاظ — بالجهاز الإداري الذي أوجده الفرنسيون دون إدخال تعديل عليه . فمينا بدلا من الفرنسيين في الوظائف الكبرى ، موظفين من أهل البلاد ، واسكنهم أبهوا الفرنسية لغة رسمية ، وكان في الأقاليم الفلمنكية فقط أن اضطرروا إلى ترجمة الكتابات الرسمية إلى اللغة الفلمنكية ، بجوار النص الفرنسي ، وفي ٧ مارس ١٨١٤ صدر قرار بإلغاء (السكونكرادات) ، وتولت الكنيسة رعاية الشؤون الدينية . وكل تلك كانت اتجاهات دلت على أن الحلفاء يريدون انتهاج سياسة تستجيب لمطالب الأهالي ، وترضى رغبتهم

فى الاستقلال ولكن سرعان ما صار (احتلال الحلفاء) عبثاً ثقيلاً ، أرهق
الاهلين أكثر مما أرهقهم الاحتلال الفرنسى السابق ، لأن الحلفاء الذين
عرفوا أن احتلالهم « مؤقت » ، لن يدوم بقاؤهم فى بلجيكا ، طفقوا يصادرون
ويستولون على الأموال والمواد من الأهالى دون شفقة أو هوادة ، حتى أن
احتلال هؤلاء « المحررين » ، سرعان ما صار موضع كراهية أشد من تلك التى
أثارها الاحتلال الفرنسى الذى تخلصت البلاد منه .

ولقد بقى الشعب البلجيكى فى واقع الأمر ، يتخذ موقفاً سلبياً وسط كل
هذه الاضطرابات وهياج الخواطر الذى شمل أوروبا بأسرها وقتئذ . حتى
إن البارون فنسنت Vincent وهو (القومسيير العام) أو الحاكم الذى تولى
الحكم فى بلجيكا إلى أن يحين موعد الفصل فى مصيرها ، سجل فى مذكراته
عند الكلام عن البلجيكين : « أن المرء لا يسعه فى حكومة بلادهم إلا أن
يتوخى أكثر من اللازم فى إدارة الشؤون العامة بها ، الحرص على تجنب
السلطات خطر وجود نفسها فى موضع يحملها تصادم بادعاءات ومطالب
الاهلين الديمقراطية من جهة ، وبذكريات الدساتير (أو الأنظمة القديمة) ،
وهى الذكريات التى يكمن الخطر كذلك فى إحيائها وبعثها . ولعبارات
هذا الحاكم العام النفسوى أهمية كبيرة من حيث إنها تشير إلى وجود ذلك
الانقسام الذى تكلمنا عنه بين فريق المحافظين من الأهالى المشدودين
إلى الماضى ، وفريق الشباب المربوطين بالإصلاحات التى جاءت بها (الثورة
الفرنسية) والمبادئ التى نادت بها . وكان هذا الانقسام مبعث عجز
البلجيكين ، ومبعث المنازعات التى حصلت بينهم . ومع ذلك فقد لمس هذا
الحاكم النفسوى فى الوقت نفسه وجود رغبة واحدة لدى الفريقين ، هى
محقق الحرية المحلية ، سواء اتخذت هذه الرغبة صورة (العزلة) والحياة
الإقليمية ، أو إنشاء الوطن القومى البلجيكى . ولقد كان متعذراً أن تتحقق
هاتان الغايتان معا وفى وقت واحد . ولا جدال فى أن « تفاعل » كل منهما

على حدة من ناحية ، ثم وجودهما « بآثارهما » إلى جانب بعضهما بعضاً ، إنما يؤدي إلى ذبوع نوع من الفوضى في (الفكر) و (ال عاطفة) ، وينهض في الوقت نفسه دليلاً على وجود هذه الفوضى في تفكير البلجيكيين وعواطفهم .

والحقيقة أن البلجيكيين في هذه المرحلة ، وبعد إنهاء السيطرة الفرنسية من بلادهم لم يكونوا بعد قد بلغوا الوضع الذي يؤذن بتأسيس (الدولة) . فهم دائماً متمسكون بحرياتهم وحقوقهم وتقاليدهم المحلية ، وأنظمتهم الإقليمية ومجالسهم البلدية ، وتعوزهم الرغبة أو الإرادة في أن تكون لهم حريات أسنى وأعلى من تلك التي يتمتعون بها في ممارسة أعمالهم المحلية « الصغيرة » . ولقد كان هناك من ناحية أخرى إدراك كامل لكل تلك المصالح الاقتصادية ، أو الحقوق المدنية التي نشأت من أيام (الثورة الفرنسية) ، والتي ظلت قائمة بعد سقوط فرنسا ، ولكن من المقطوع به أنه لم يكن هناك وجود بعد (لقومية بلجيكية) ، بل كان كل الذي حدث أن احتوى الانقسام الذي شهدناه بين فريق المحافظين ، كبار السن ، والشباب المتأثرين بالإصلاحات والمبادئ (الفرنسية) الحديثة ، على البذور التي نبت منها فيما بعد الشعور القومي في بلجيكا .

• • •

وفي إيطاليا : كانت البلاد مسرحاً للتوامرات والتيارات السياسية المختلفة التي كان بعضها يستهدف الوحدة الإيطالية ، أو خلق الأداة التي تفيد في بلوغ هذا الغرض في النهاية ، ولكن دون أن يتفق ذلك مع « حركة » ما من جانب سواد الشعب الإيطالي . ودون أن يعنى انتقال الفكرة « الإيطالية » — فكرة إنشاء دولة إيطاليا — إلى دور الشعور السياسي وإلى ميدان العمل ، حتى بين الطبقات التي كانت أكثر نمواً وتطوراً في تفكيرها السياسي من غيرها ، وكانت تدبر هذه الفكرة ذاتها .

وفي عهد السيطرة الفرنسية في إيطاليا ، كان يساند الفكرة القومية عدد من (الجماعات) التي ظهرت في ميدان السياسة ، فحاول فريق منهم أن يفيد من أطماع بعض كبار السياسيين أو يبدثوا في نفوسهم هذه الأطماع ؛ وفريق آخر كان مدفوعاً بمصالحه الشخصية ، ثم كان أولئك الذين هم أكثر «مثالية» ، ويدينون حقيقة بآراء قومية . وهؤلاء الأقوام هم الذين التفوا حول (يوجين بوهارنيه) نائب الملك في (مملكة إيطاليا) في الشمال ، أو حول (يواكيم مورا) في الجنوب . ولقد قامت مؤامرات كبرى ثلاث على أيدي أنصار هذه الجماعات ، لم تلبث أن صفت واحدة منها بسرعة كبيرة ، وهي التي كان يحكيها (يوجين بوهارنيه) ، وبقيت الأخرى من تدير (مورا) و (مترنخ) وتحريكهما . وقد بدأ الفريقان نشاطهما بالتعاون فيما بينهما ، ثم انتهى الأمر إلى قيام المنافسة الشديدة بينهما بشأن مصير البلاد . وقد كان بفضل السياسات التي اتبعها هؤلاء الثلاثة : (يوجين بوهارنيه) ، و (مورا) ، و (مترنخ) أن صار يمكن وضع المسألة الإيطالية على بساط البحث ، ثم لإخراج هذه المسألة في الوقت نفسه من دائرة نشاط الدول القارية المباشر ، والتي لم تكن تهتم بالمسألة الإيطالية ، والتي تركت بين أيدي النمسا وحدها فقط ، منذ بداية سنة ١٨١٣ ، تدير حل هذه المسألة .

إلا أن انجلترا بالرغم من ذلك صارت الدولة التي أولت اهتمامها المسألة الإيطالية ؛ فهي قد أيدت أسرة البربون اللاجئة في صقلية ، ثم إن سفيرها في نابولي ، لورد (بنتينك Bentinck) قد أخذ من تلقاء نفسه ، ولدرجة معينة ، دون انتظار تعليمات بهذا الشأن من حكومته ، يفرض إرادته على فردنند الرابع ملك نابولي (ملك الصقليتين) ، وساهم في توجيه السياسة الإيطالية ضد (مورا) الذي حل محل (فردنند) على عرش نابولي .

وفي إيطاليا الشمالية : كانت «مؤامرة» يوجين بوهارنيه تدور حول رغبة هذا الأخير في الاحتفاظ لنفسه (بمملكة إيطاليا) ، فلا يقنع

بمنصب نائب الملك ، بل يريد أن يكون الحكم من حقه مباشرة بأن يستمر بقاء هذه المملكة ، وأن يكون هو الملك المتوج عليها . وبعد معركة (ليزج) - في أكتوبر ١٨١٣ - وكان يوجين قد اشترك في هذه الواقعة التي انهزم الفرنسيون فيها ، رجع (يوجين) إلى ميلان ، ورفض إخلاء إيطاليا الشمالية على خلاف الأوامر التي صدرت إليه من نابليون ، ليفعل ذلك ، وليعود مع الموظفين الفرنسيين إلى فرنسا . ومع ذلك فقد كان مركزه على درجة كبيرة من الخطورة من الناحية العسكرية ، بسبب زحف النمساويين الذين جاءوا من المقاطعات (الإلييرية) بطريق نهر الدراف Drave من جهة ، ثم بجيئة نمساويين آخرين بطريق نهر (الاديج) من جهة أخرى ، مما أرغم (يوجين) على الارتداد والتراجع إلى لمبارديا فيما وراء (الاديج) ؛ في حين احتل النمساويون من ناحية إقليم الرومانا ، ثم جبال الألب من ناحية أخرى . ومع ذلك فقد كان (يوجين) نفسه مترددا ، فهو يريد البقاء على عرشه ، ثم هو لا يجرؤ على خيانة نابليون خيانة علنية ، ثم هو لا يجرؤ كذلك على دعوة ممثلي الشعب للاجتماع ، ليعتمد على تأييد الشعب له . وحاول (يوجين) المفاوضة مع الحلفاء ليقر هؤلاء بقاءه على العرش ؛ وبالرغم من أنه في لحظة من اللحظات لقي تأييدا من القيصر اسكندر ، إلا أن تنازل نابليون عن العرش (في ٦ أبريل ١٨١٤) لم يلبث أن ترتب عليه إرغام (يوجين بوهارنيه) عسكريا على التسليم إلى القائد النمساوي (بيلجاردي) Bellegarde في ٢٦ أبريل ١٨١٤ .

ولقد ظهرت في ميلان في هذا الوقت الأحزاب السياسية ، فكان أحدها (الحزب النمساوي) الذي تألف قبل كل شيء من أولئك الذين آثروا السكينة والسلام على أية اعتبارات أخرى ، ثم من أولئك «الرجعيين» الذين أرادوا عودة (النظام القديم) ؛ ثم من أولئك الذين عقدوا آمالهم على النمسا ، فتوقعوا أن تنال لمبارديا حكما ذاتيا ، وقاموا بحملة دعائية عريضة في صالح النمسا . ولقد وجد إلى جانب هذا الحزب النمساوي ، حزب لاشك

فى أنه يثير اهتماماً أكبر ، هو (الحزب الحر الإيطالى) الذى شمل أكثرية النبلاء فى إقليم ميلان (الميلانيز) ، والذين أرادوا استقلال ميلان (الميلانيز) ، على أن تكون ميلان المستقلة دولة أكبر اتساعاً ، هى مملكة إيطاليا لا يعنىهم أن يكون الأمير أو الملك المنتظر تتويجه على هذه المملكة نمسواً أو إنجليزياً أو إيطالياً طالما قد تحقق استقلال المملكة ، واطمأنوا لدوام هذا الاستقلال ، ولاحتفاظ مدينة ميلان بأهميتها كعاصمة لهذه المملكة ، وبما كان لها من سيطرة فى إيطاليا الشمالية ، وطالما صحت تأسيس هذه المملكة المستقلة إعطاؤهم حق الإشراف على شئونها وتوجيه نشاطها ؛ وكان رئيس هذا الحزب الحر الإيطالى ، (كونفالونيرى) Confalonieri الذى بادر مع حزبه بتحريك أهل ميلان للقيام بالثورة عند تنازل نابليون عن العرش ، حتى يرغم مجلس الشيوخ فى ميلان على دعوة الدوائر الانتخابية ، فقامت الثورة فعلاً فى ٢٠ إبريل ١٨١٤ ، وأنشأ مجلس بلدية ميلان حكومة « وصاية » ، لم تلبث أن أوفدت (كونفالونيرى) نفسه إلى باريس ليتباحث مع الحلفاء فى موضوع استقلال مملكة إيطاليا الشمالية وإعطاء هذه المملكة دستوراً . ولكن (كونفالونيرى) وصل إلى باريس متأخراً وبعد فوات الفرصة ، لأن النمسيين كانوا (المنتصرين) فى الحرب من ناحية ، ولأن (الحلفاء) كانوا قد قرروا من ناحية أخرى تسوية المسألة الإيطالية دون انتظار لمعرفة رغبات الطليان أنفسهم . فدخل (بيليجارد) ميلان فى نهاية شهر مايو ١٨١٤ . وصار يبذل الوعود الطيبة للأهالى ، فى الوقت الذى اتخذ فيه احتياطات عسكرية معينة ، بالتخلص من القواد الطليان الذين كان محتملاً أن يتزعموا المقاومة ضد السيطرة النمسية .

والحقيقة أن هذا (الحزب الحر الإيطالى) لم يكن بالقوة التى كان يجب أن تكون له لو أنه كان يمثل حركة إيطالية عامة . ذلك بأن هذا الحزب لم يكن إلا عنصراً من عناصر هذه الحركة وحسب ، فهو حزب محلى (ميلانى) وليس حزباً (إيطالياً) ، واقتصر تفكيره على مصير ميلان ، ولم يشمل

إيطاليا في مجموعها ، فهو حزب وطني محلي ، كان قوامه الجيش إلى جانب النبلاء ، وكان الجيش على أهبة الاستعداد لتأييد حكومة مستقلة إذا وجدت هذه الحكومة ، ولكنه في جوهره كان حزبا محليا . أضف إلى هذا ان الدولة المستقلة أو مملكة إيطاليا المنتظرة حسب تقدير هذا الحزب ، لم تكن تتعدى الأقاليم الميلانية (الميلايز) ، وأقاليم البندقية ، وعندما جمع الحزب الدوائر الانتخابية ، حدث ذلك فقط في الجهات التي يتكلم أهلها باللهجة المحلية اللومباردية .

ولقد كانت الدعوة أو النداءات التي صدرت عن القائمين بالحركات التي تزعمها (مورا) أو تلك التي دبرها (مترنخ) تنطوي على «فكرات» أوسع مدى وأبعد عمقا من تلك التي نادى بها هذا الحزب الميلاني (الحزب الحر الإيطالي) . واستطاع أولئك الذين التفوا حول (مورا) و (مترنخ) تأدية مهمتهم بنجاح ، حتى إن هذين صرعا ما صارا مدفوعين رويدا رويدا ، إلى اعتناق أو قبول «الفكرات» أو «المدركات» الواسعة التي نبت أو تولد منها ما صار يعرف باسم : (إيطاليا) .

أما (مترنخ) فقد أراد قبل كل شيء - وتلك كانت نقطة البداية في سياسته - أن يفصل إيطاليا من نابليون ، أي أن ينتزعها منه ، وأن يفصل (مورا) من الإمبراطور ، حتى يتسنى له التخلص من (يوجين بوهارنيه) واستنقاذ إيطاليا الشمالية من الفرنسيين المسيطرين عليها . ولقد كان بسبب هذا الدافع أن صار (مترنخ) ميالا عند الضرورة للتفاهم مع (مورا) . وبقى (مورا) في نابولي بعد التمهق من روسيا (٤ فبراير ١٨١٣) وانحصرت غايته في الاحتفاظ بتاجه وعرشه . وكان (مورا) يعلم جيدا أنه موضع ريبة وشك من جانب نابليون ، بسبب سلوكه كثيرا مسلك «الملك» المستقل ، وبدليل أن نابليون كان قد هدهد بالعرش ، وبطلب استدعائه . ولذلك فقد كان (مورا) على أهبة الخروج على نابليون والتخلي عنه عند الضرورة ، في نظير بقائه على عرش نابولي . ومنذ عودته إلى مقر مملكة بادر بايفاد بعثة إلى فينابرياسة الأمير (كارياتي) Caristi ، مهمتها الحصول على ضمانات

في صالحه ، مملناً استعداده في نظير ذلك للترحيب بزحف الجيوش النسوية على إيطاليا .

ووفد إلى نابولي ، والتف حول (مورا) أناس صاروا يغيرونه على المضى في طريقه ، وهؤلاء كانوا أعضاء (الكاربونارى) الذين هم عنصر ثورى ، ويدينون بآراء جمهورية في جملتها ، ويرفضون عودة (النظام القديم) بحال من الأحوال ، والذين اشتد عداؤهم له . وإلى جانب هؤلاء (الكاربونارى) الثوريين وجد الوطنيون الذين اعتنقوا فكرة إنشاء إيطاليا حقيقة ، والذين كانوا من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ومن المستنيرين ، الذين أرادوا إنقاذ الحريات المدنية ، والإصلاحات الحرة التى أدخلتها إلى البلاد السيطرة الفرنسية ، والذين كانت تحبش في صدورهم الروح الوطنية (القومية) في الوقت نفسه . ثم وجدت إلى جانب هؤلاء وأولئك جماعة المناوئين للحركات الثورية . والذين لا يترددون إذا قامت الثورة في استخدام أسوأ أساليب السياسة لإخمادها . ولقد دفع هؤلاء (مورا) إلى السير في سياسته دون أن يخشى من أية اضطرابات داخلية قد تحدث بدعوى أن النمساويين سوف يتدخلون لا محالة عندئذ لإخمادها ولإعادة النظام إلى نصابه بعد ذلك . ثم كانت هناك تحريضات لورد (بنتينك) السفير الإنجليزى الذى أنشأ وهو بصقلية علاقات مع (مورا) ، ويريد استخدام (مورا) ضد الفرنسيين ، وعرض عليه إرسال نجدة من خمسة وعشرين ألف إنجليزى على شرط أن يسلم (مورا) ، (جيتا) Gaëte لينزل بها هؤلاء من البحر . والذى لاشك فيه أن السفير الإنجليزى كان يعمل لخديعة (مورا) ، إذ من الثابت أن (بنتينك) إنما كان يخدم مصالح الملك البربونى (فردنند) ، فى صقلية ، فى الوقت الذى حاول فيه إقناع (مورا) وجعله يعتقد أن (بريطانيا العظمى) مستعدة لتأييده فى أى عمل يأتیه ضد الطاغية ، أى نابليون .

كل هذه المجموعات ، حول (مورا) اشتركت فى مدهنته وتلقى كبرياته

وزين هؤلاء له المجد والشهرة بما سوف يصبح حقاً له ، إذا صار دمحور إيطاليا ومنقذها ، ، واستخدموا كل ما لديهم من وسائل الضغط والإغراء ليقنموه بتزعم حركة التحرير ، ليصبح بطل الحرية الإيطالية . وتردد (مورا) ، وبخافة بمجرد أن طلب نابليون منه الانضمام إليه في حملة ألمانيا ، تراجع (مورا) ، فكتب إلى الإمبراطور يلبى الدعوة في ١٢ إبريل ١٨١٣ ، وبأدر بالذهاب إليه ، وحارب في معركة (ليبيج) ، ولكن قبل الهزيمة الأخيرة صح عزم (مورا) على التخلي عن المصلحة الفرنسية نهائياً . فترك نابليون في (إرفورت) ، وعاد إلى نابولي في ٤ نوفمبر ١ٸ١٣ وفي هذه اللحظة كان (مورا) قد قرر إثارة صالحه الخاص على صالح نابليون ، والعمل لنفعه الشخصي هو وحده .

ولقد اقترح (مورا) على نابليون في ١٠ نوفمبر ١٨١٣ ، إعلان استقلال الطليان ، وإنشاء أمة واحدة في إيطاليا . ومن المحتمل أن مبعث هذا الاقتراح كان رغبة (مورا) في اتخاذ رفض نابليون له عنرا يسوغ به انتقاضه عليه وانفصاله عنه ، أو كان مبعثه أن (مورا) نفسه يريد أن يقوم بهذا الدور ذاته : إعلان استقلال إيطاليا ، وإنشاء (الأمة) الإيطالية . وقد لخص (كولينكور) المقترحات التي تقدم بها (مورا) في مذكرة تعرض على نابليون ، كان مما جاء بها تعليقاً على ما يقترحه (مورا) : « إن الغرض الذي يريده الملك (مورا ملك نابولي) هو استقلال إيطاليا . . . ولقد صنعتهم جلالتم (مخاطباً نابليون) من إيطاليا أمة وتريد أكثرية الطليان أن تكون لهم حياة سياسية ولقد أدرك ذلك ملك نابولي ، فأخذ يذل قصارى جهده مستخدماً كل الوسائل ليصبح هذا هو الرأي السائد في كل مكان ، وليجمع في صعيد واحد — إذا استطاع — كل أعضاء (أقسام) إيطاليا . وفي تلك العبارات تتجسم للمرة الأولى فكرة إنشاء إيطاليا موحدة ومستقلة ، وعلى أن يكون (مورا) صاحب صولجان الحكم بها .

ولقد كانت النمسا صحيحة العزم آتشد على انزاع (مورا) من جنب نابليون ، وانزاع إيطاليا من السيطرة النابليونية ؛ وفي أثناء حملة ألمانيا ، كان (مترنخ) على اتصال مستمر بـ زوجة (مورا) الملكة كارولين ، شقيقة نابليون ، يتفاوض معها ؛ وبعد عودة (مورا) عقب واقعة (ليبزج) إلى نابولي ، أوفدت إليه النمسا بموافقة إنجلترا وروسيا سفيرا هو الجنرال (نايبرج) Neipperg ، تقرر سفره إلى نابولي في ١٠ نوفمبر ١٨١٣ ، فبلغها في آخر ديسمبر ، وجرت المفاوضات بين (نايبرج) و (مورا) بكل سرعة ، فأبرم (مورا) في ١١ يناير ١٨١٤ معاهدة تحالف متبادل مع النمسا ، فضمت النمسا تاج (مورا) وتعهدت باستخدام وساطتها لدى الحلفاء لاستمرار هذا التاج في حوزته . ولقد ألحق بهذه المعاهدة اتفاق سرى تعهدت فيه النمسا بأن تبذل قصارى جهدها لتحصل على تنازل من فردنند البربونى عن كل حقوقه في عرش نابولي ؛ ولتقنع إنجلترا بإبرام السلام فوراً مع (مورا) . وفي هذا الاتفاق السرى ، قبلت النمسا كذلك أن يزداد حجم ملكة (مورا) . بضم بعض الأراضى من الأملاك البابوية إليها ، بزيادة أربعمائة ألف نسمة . وبالفعل تمكن (مترنخ) من إقناع لورد (بنتينك) بإبرام (هدنة) بين الإنجليز و (مورا) في ٣ فبراير ١٨١٤ ، وكان (مورا) نفسه تنفيذاً لمعاهدة التحالف مع النمسا ، قد قطع كل صلة له بنابليون منذ ١٤ يناير ، وأعلن الحرب عليه ، وبدأ عملياته العسكرية باحتلال رومة في ١٩ يناير ، ودخل الجيش النابوليتانى أنكونا في ٣٠ يناير وفى ٣١ يناير دخلوا (بولونا) فى حين احتل النمساويون من جانبهم الأملاك البابوية فى رافنا Ravenna وفرارة Ferrara وبولونا ، وبذلك تكون قد انهارت السيطرة الفرنسية فى إيطاليا الوسطى ، كأنهيارها فى أكبر قسم من إيطاليا الشمالية — على النحو الذى شهدناه عند تسليم (ميلان) للنمساويين فى ٢٦ إبريل ، واحتلال هؤلاء لها . وبمجرد إعادة البابا (بيوس السابع) إلى إيطاليا بعد أن فك أساره من (فوتينيلو) التى كان نابليون قد أقام

إليها منذ مايو ١٨١٢ ، حاول (مورا) جهد طاقته منذ وصول البابا إلى إيطاليا في آخر مارس ١٨١٤ ، لإقناعه بالتنازل له عن جزء من الأملاك البابوية .

والذي تجدر ملاحظته أن كل « الترتيبات ، والمباحثات التي حصلت حتى هذه اللحظة بين (مترنخ) و (مورا) كانت تدابير سياسية بحتة ، وذات صبغة محلية ، وبصفة شخصية بحتة كذلك . ولكن من اللحظة التي نجح فيها في تحطيم السيطرة الفرنسية في إيطاليا اتسع برنامج كل منهما طفرة واحدة ، فتزايدت أطماع (مورا) الذي استمر يتكتم حول الطليان من الجماعات التي سبق ذكرها ، وأخذ يفد ضمن من وفدوا عليه في نابولي وفود من رومة يرجونه الاستيلاء على مدينتهم ، وأراد (البناءون الأحرار) الماسون الذين كان (مورا) أستاذاً أعظم لهم أن يضعوه على رأس إيطاليا بأكملها . وكان تحت تأثير كل هذه العوامل ، وحتى يزيد عدد أتباعه وأنصاره أن سار (مورا) حثيثاً في طريق الإصلاحات الدستورية التي أرادها لمملكته . وجاءه التأييد من كل جانب ، من ناحية أولئك الذين ابتاعوا أملاك الكنيسة بعد أن صارت هذه عبثية ، وصارت أملاكها أموالاً عامة ، أو الذين ابتاعوا كذلك أملاك النبلاء التي بيعت . وكان (مورا) قد أوضع للسفير النمساوي ، أن النمسا لن ترجع شيئاً من كل تلك الدويلات الصغيرة التي تريد إنشاءها في إيطاليا ، ولكن الهدوء والسكينة سوف يسودان إيطاليا ، ونفوذ النمسا سوف يتوطد بها إذا جعل النمساويون في قدرة (مورا) أن يكون لديه دائماً جيش من ستين ألف مقاتل . وفي الوقت نفسه أخذ (مورا) يتراسل مع نابليون في جزيرة إلبا ، واستمر يتفاوض مع البابا كي يحصل منه على الاعتراف بتاجه ، ولينال قسماً من الأملاك البابوية ، يضمه إلى مملكته ، في نظير استرجاع البابا لبقية أملاكه (أو الدرة) البابوية . وكان لدى (مورا) برنامجان للعمل ، يستندان على وجود « احتمالين » ، مبعثهما اعتقاد (مورا) أن سقوط نابليون قد ألحق

الضعف على كل الأحوال بمركزه : فهو إما أن ينجح فى الاعتماد على وجود (رأى عام) إيطالى قوى ، يؤيده فى إنشاء دولة إيطالية تحت حكمه ، وإما أن يحصل نهائيا على تاج نابولى ، إذا أخفق المشروع الأول .

وأما (مترنخ) الذى تسنى له الخلاص من نابليون ، فقد أخذ يفكر الآن فى الخلاص من (مورا) ، ولكنه كان مقيدا بالمعاهدة — معاهدة التحالف — المبرمة بين مورا والنمسا فى ١١ يناير ١٨١٤ ، ثم بالاعتبارات المرتبطة بالطريقة التى أراد بها (مترنخ) التصرف فى مصير الأملاك (الدولة) البابونية ، و « الارشيدوقات » النمساويين الذين يريد ترتيب نظام للحكم لهم فى إيطاليا ، و « دويلاتها » الصغيرة المبعثرة .

وأراد (مترنخ) أن يضع للسألة الإيطالية حلا يوجد بها ترتيبات ، من نوع تلك الترتيبات التى حصلت فى ألمانيا : فيؤسس اتحادا كونفدرائيا إيطاليا ، يكون أعضاؤه من المؤيدين لسياسة النمسا ، والخاضعين لنفوذها ، فتحتفظ النمسا بممالك إيطاليا ، باسم (مملكة لمبارديا فينيسيا) وفى بيدمنت يرتب زواج أحد الارشيدوقات النمساويين من ابنة (فكتور عمانويل) الذى لا ولد له ذكرا ، فيتسنى عندئذ وبعد إلغاء قانون الوراثة المعمول به والذى يمنع النساء وأولادهن من الملك ، أن يصبح هذا الارشيدوق ملكا على بيدمنت وسردينيا . وفى تسكانيا ومودينا تأسست بها حكومة الارشيدوقين ، أما (مارى لويز) الإمبراطورة القديمة ، وكذلك الحكم من أسرة البربون فى بارما ، فقد أراد مترنخ أن يكون لهم الحكم فى وسط إيطاليا . وكل هذه الحكومات الخاضعة لنفوذ النمسا ، هى التى يضمها الاتحاد الكونفدرائى الذى أراده مترنخ .

ولذلك فقد وجد برنايجان متعارضان لتقرير مصير إيطاليا ، هما برنامج (مورا) و (مترنخ) ، ولكن من المستطاع أن يؤدى كل منهما إلى إعادة تنظيم إيطاليا . وذلك بتأسيس دولة (إيطاليا) ، إما فى صورة (مملكة) ، وإما فى شكل (اتحاد كونفدرائى) وكلا النوعين إن هو إلا تنظيم عام

وشامل ، لم يسبق أن شهدت له إيطاليا مثيلاً في حياتها كلها .

ولكن الفشل كان مزدوجاً ، لأن (مورا) اعتقد أن عودة نابليون بعد فراره من إلبا سوف تمكنه من تحقيق مشروعه . وكان (مورا) قبل ذلك قد طلب من مترنخ إعطاءه حق المرور بقواته عبر الأملاك البابوية لمقاومة النفوذ النمساوي . وقابل مترنخ هذا الطلب بالرفض ، ولكن (مورا) لم يلبث أن بدأ عملياته العسكرية بعد نزول (نابليون) في (فريجيوز) ، باختراق خط الحدود الذي يفصل بين نابولي والأملاك البابوية : فقد طلب في ١٩ مارس ١٨١٥ حق المرور لقواته عبر إقليم (كامبانا) الرومانية ، ورفض البابا ، فاحتل جيش (مورا) إقليم (كامبانا) Campagne ، وفي ٢٩ مارس اجتاز خط الحدود النمساوية ، ودخل إلى (الرومانا) ، فكان معنى ذلك قطع العلاقات مع النمسا . وعمد (مورا) إلى إصدار (نداء) من (ريميني) Rimini في ٣٠ مارس ، موجهاً للإيطاليين ، جاء فيه : «إن الساعة قد حانت لتحقيق مصير إيطاليا المجيد ، فإن الله يدعو الإيطاليين ليكونوا أمة مستقلة ، فلتدو إذا صيحة واحدة تتجاوب أصداؤها من جبال الألب في الشمال ، إلى مضائق صقلية في الجنوب ، تنادى باستقلال إيطاليا ... إن ثمانين ألفاً من الطليان يزحفون تحت أوامر مليسكم ، ويحلفون يميناً مغلظة أنهم لن ينزفوا طعم الراحة حتى تتحرر إيطاليا ، واختتم (مورا) هذا النداء بأن طلب من كل الأحرار الشجعان في إيطاليا أن يلتفوا حوله ، لينخوضوا المعركة سوياً .

وفي ٢ إبريل دخل (مورا) بولونا . ثم بعد يومين (٤ إبريل) دخل (مودينا) . ومع ذلك فإن (الحركة القومية) التي بنى (مورا) آماله على إثارتها ، والاستفادة منها لم تحدث . فلم تثر حركة ، مورا هذه أي حماس ، اللهم إلا بين قسم من الشباب وبعض الطبقات المستنيرة المثقفة . فالف الموسيقار (روسيني) Rossini (أنشودة الاستقلال) ، وتعين (رومي) Rossi أستاذ القانون في (بولونا) ، قوميسيرا للمقاطعات الأربع ، وكان من أنصار

(م ٢٤ - البورجوازية)

هذه الحركة القومية . وتألفت هذه الجماعة أو هذا الحزب الوطنى (القومى) من عناصر جاءت جميعها من بين الطبقات المتعلمة ، إلى جانب بعض النبلاء ورجال الجيش . فلم يكن هناك وجود لحركة « شعبية » أى من جانب سواد الشعب . وظل الخول وعدم الاكتراث يسيطران تماما على سواد الأهلين ؛ واضطر (مورا) إلى الاعتماد على قواته المقاتلة وحدها . فكان عندئذ أن سهلت هزيمته على يد الجيش النمساوى الذى أرغم (مورا) على التقهقر بكل سرعة صوب (نابولي) ؛ ثم لم يلبث أن تنازل عن عرشه وسلبه للانجليز ، ثم غادر البلاد إلى (كان) Cannes فى ٢٠ مايو ١٨١٥ ، ثم ذهب إلى (كورسيكا) التى لم يلبث أن غادرها فى ٢١ سبتمبر ، ليقوم بحركة لاسترجاع عرشه المفقود ، فألقى القبض عليه عند نزوله من البحر فى (بيزو) Pizzo فى أرض (كلابريا) ، وحكم عليه بالموت وأعدم رمياً بالرصاص فى ١٣ أكتوبر ١٨١٥ ، على نحو ما سبق ذكره فى موضعه .

ولقد كان بفضل « تدابير » وترتيبات شخصية ، أن تسنى (لمورا) أن يصبح بطل (القضية الإيطالية) عندما أراد استخدام هذه التدابير « البسيطة » كوسيلة لصنع أو خلق (دولة) إيطالية . ولم يكن هناك وجود فى الحقيقة لذلك (الحزب الوطنى) أو القومى الذى وجه له (مورا) نداماته ، لأن هذا الحزب الوطنى لم يكن يوجد إلا فى صورة طائفة من المبادئ والأفكار المثالية ، لم تتح لها الفرصة بعد للذيع والانتشار ، والتى كان يعتنقها بعض العناصر من المثقفين والعسكريين ، والذين تأثروا كذلك بالفكرة الدستورية .

وكما أخفقت تدابير (مورا) المستندة على (الملكية) و (القومية) ، ولتأسيس دولة إيطالية موحدة ، فقد أخفقت كذلك تدابير (مترنخ) لإنشاء دولة اتحادية (كونفدرالية) فى إيطاليا : فقد تخلى (مترنخ) عن جزء من أطباعه عندما صار ضروريا الاقتراء سريعا من وضع تسويات الصلح فى فيينا ، فكان من المستحيل أن يحصل على الأملاك البابوية ، بل

استرجع البابا أقاليم (رافنا) و (فرارة) و (بولونا) لتعود أملاكه إلى الوضع الذي كانت عليه في سنة ١٧٨٩ . وكانت الدول بعد انتهاء الخطر الذي كان يهددها من ناحية نابليون بعد هزيمة هذا الأخير في (واترلو) قد صارت تقابل بتحفظ وحذر شديدين مقترحات مترنخ . وتقف من « سياسته » موقفاً أكثر استقلالاً من الماضي ؛ وتشعر بأنها صارت قوية بالدرجة التي تقدر فيها على مقاومته . وكانت تلقى الدول تأييداً في موقفها هذا من جانب روسيا وفرنسا . وعلى ذلك فقد « تجنب » ملك نابولي (فردتد الرابع) أعيد إلى عرشه — الآن — باسم فردتد الأول) ، والبابا وملك بيدمنت ، الإصفاء لمقترحات مترنخ ، ورفضوا « الكونفدرالية » التي اقترحها (مترنخ) حلاً للمسألة الإيطالية . بل إنهم رفضوا كذلك بعد فترة من الزمن قصيرة ، اقتراحاً لإنشاء (اتحاد بريدي) لتنظيم البريد بين الدويلات والإمارات الإيطالية . وعلى ذلك فقد بقيت إيطاليا (مصطلحاً جغرافياً) : حسب التعريف الذي صاغه مترنخ نفسه بعد ذلك ليصف به إيطاليا .

ولعل أم ما تجسدر ملاحظته عند المقارنة بين الحركتين الإيطالية والألمانية أن ثمة اختلافاً كبيراً يميز كلا منهما عن الأخرى . ذلك بأن الطليان لم يشتركوا — وعلى نحو ما فعل الألمان — في تحرير بلادهم واستنقاذها من السيطرة الفرنسية . فلم يعد الدور الوحيد الذي قاموا به ، تأليف ذلك الحزب الميلاي ، الذي أسمى نفسه (الحزب الوطني الإيطالي) ، والذي لم يكن إلا حزباً محلياً ، ثم تقوية كل تلك الأمانى الوطنية التي صارت مرتكزة على النشاط الذي سوف يقوم به (مورا) ، والتي كانت في الحقيقة لا تستند على أصول عريقة ولا تنسيق يربط اتجاهاتها ويوجه نشاطها . ومن ناحية أخرى فقد كان هناك أصحاب المصالح الذين أزعجهم ضياع كل الإصلاحات والتغييرات التي حصلت على أيام السيطرة الفرنسية ، وصاروا لا يريدون عودة (النظام القديم) . بل لقد كانت الفكرة القومية يحوطها

الإبهام الشديد ، حتى فى تفكير الأدباء والمثقفين والذين عرفوا بالتقدم الذهنى أكثر من سواهم . وصفوة القول أن من المتعذر ملاحظة يقظة قومية فى إيطاليا ، من طراز تلك اليقظة القومية التى شوهدت فى ألمانيا آنثذ .

الخلاصة :

أما وقد انتهينا من هذه الدراسة الطويلة والدقيقة ، التى شملت عهدى الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية ، وموقف « أوروبا » من هذين الحدثين العظيمين ، وتأثيرها أو بالأحرى تأثير حكوماتها وشعوبها بهما ، من حيث محاولة تقويض دعائم (النظام القديم) أو القضاء على بقايا (الإقطاع) من كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ثم من حيث إفساح المجال لظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التى وقع على كاهلها عبء المقاومة «روحية» كانت — وتلك متمثلة فى حركة الفكر والأدب والفن — أم «مادية» فعلية — متمثلة فى العمليات العسكرية — ثم من حيث إفساح المجال كذلك لطبقات النبلاء ورجال الكنيسة فى بقايا المجتمع القديم ، للمساهمة الجديدة أحيين كثيرة فى حركات التحرر والخلاص من السيطرة الفرنسية (الأجنبية) ؛ الأمر الذى ترتب عليه جميعه ، وبفضل وجود هذه السيطرة الفرنسية ذاتها والتى بدأت تمتد إلى أوروبا من أيام (الثورة) ، ثم صارت تشمل القارة بأسرها تقريبا أيام (الإمبراطورية) أن تكشففت « قوميات » كان لها كيان ، وإن لم تكن قد أتتحت الفرصة لبروزها إلى حيز الوجود قبل حوادث (الثورة) وحروب نابليون و« سياسته » ؛ وإن بدأ إلى جانب ذلك ميلاد « قوميات أخرى عديدة » .

على أن الذى نود الإشارة إليه مستخلصا من كل هذه الدراسة : أن الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية ، لم يكن ليهما قطعا — وكما

شاهدنا — أية « سياسة » قومية ، أو سياسة تهدف إلى خلق وصنع (القومية) أى الدول والأمم التى تشعر بقوميتها وكيانها الذاتى الخاص بها . وواضح أن « السياسة » القومية غير « الفكرة » القومية أو « نظرية » القومية ، لأن « النظرية » القومية قد وجدت فعلا على أيام الثورة الفرنسية ، والإمبراطورية النابليونية .

والأمم التى توفر بها وجود العناصر اللازمة لخلق (القومية) كان فى رسمها أن تقطع شوطاً ملحوظاً فى طريق الشعور بذاتيتها وكيانها ، وذلك إما بفضل هذه (النظريات) التى أتت بها الثورة الفرنسية ، وزودت بها هذه الأمم ، وإما بفضل « الأمثلة » التى قدمتها الثورة فى صلاتها مع الشعوب التى أرادت الثورة أن يكون من حق هذه الشعوب وحدها الفصل فى مصيرها ، وإما لأن (الثورة) قد أعطت هذه الشعوب الفرصة للنضال من أجل التحرر من كل سيطرة أجنبية ، وتأسيس « ذاتية » مستقلة . وكانت اليونان وإيرلندة وبولندة من البلدان التى فعلت ذلك . ولو أنه تعذر الوصول إلى نتائج حاسمة ، من نضالها ، لأن أهل هذه البلدان كانوا « معزولين » ويصعب إرسال التجديدات إليهم ، ولأن (السياسة الفرنسية) قد تخلت عنهم .

ومع ذلك فقد أثارت (الثورة الفرنسية) والإمبراطورية النابليونية . رد فعل كبير فى البلدان الأخرى ، للدفاع عن الوطن ، والدفاع عن الوطن هو أول الأسس التى تقوم عليها كل « قومية » ، وفى هذه الصورة الوطنية أمكن ظهور بوادر الشعور القومى ، أو الفكرة القومية للمرة الأولى . وذلك كان عين الذى حدث فى الأمم التى تمتعت بكيان ذاتى ، أو وطنى وقومى ، قبل أن تمتد السيطرة الفرنسية على أوروبا ونعى بذلك أسبانيا وروسيا وهولندة .

وثمة نوع آخر من الأمم ، فى ألمانيا ، ودرجة أقل فى إيطاليا ، كانت من الناحية السياسية فى مستوى ينخفض عن مستوى الأمم السالفة الذكر ،

حيث إن العاطفة القومية لديها ، لم تكن مع وجودها قد تعدت حتى هذا الوقت النطاق الفكرى والثقافى البحت . وفيما يتعلق بألمانيا وإيطاليا ، كانت المشكلة هي معرفة ما إذا كان الشعور القومى سوف يستمر باقيا بعد زوال ضرورة الدفاع المشترك عن الوطن فى ألمانيا وإيطاليا ، وسوف يجد أسباباً أخرى غير النضال ضد الاحتلال الأجنبى للبلاد ، تكفل له الاستمرار والبقاء .

أما السيطرة الفرنسية ، فمن المسلم به أنها خلفت بعض الآثار و « الجروح » فى أوروبا . فأوروبا سوف لا تعود إلى الحال التى كانت عليها سابقا . ذلك أن هذه السيطرة قد أحدثت « تبسيطا » فى كيانها السيامى ، عندما تأسست فى كل من ألمانيا وإيطاليا والنمسا وحدات إقليمية كانت أكبر حجما من (الدويلات) التى وجدت بها فى الزمن السابق . ثم أحدثت هذه السيطرة « تبسيطا » كذلك فى كيانها الاجتماعى ، عندما ألغيت الامتيازات والإدارات الإقليمية التى كانت للنبل ، وقضى على العراقيل التى قيدت نشاط الأفراد واتصاهم ببعضهم بعضا داخل (الدولة) : مثل الأنظمة الجبركية ورسوم استخدام الطرق وما إلى ذلك ، وفى كل مكان تقريبا ، ترتب على الإصلاحات الاجتماعية شيء من التقريب بين طبقات المجتمع ، لم يسبق إطلاقا حصوله بأية درجة .

وأخيراً فقد ازدحمت فى أذهان الناس ذكريات عديدة تعذر عليهم التخلي عنها أو نسيانها فيما بعد ، وكانت مرتبطة بتلك الآراء والنظريات والمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، أو نجمت من رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة النابليونية . ولقد بقيت شعوب أوروبا متأثرة بهذه « الذكريات » مدة قرن من الزمان ، كانت الثورة الفرنسية تستثير فى أذهانهم دائما معانى الحرية والمساواة والبطولة والتضحية فى سبيل هذه المبادئ ، ومن أجل الدفاع عن الوطن . ولقد كانت هذه (المبادئ) والمثل العليا التى غرستها الثورة الفرنسية والسيطرة النابليونية — الأولى

بفضل المبادئ التي أذاعتها ، والثانية بفضل رد الفعل الذي حصل ضدها — هي التي جعلت ممكنا يقظة الشعور القومي على درجاته المتفاوتة التي شاهدها ، ثم بداية الحركات القومية في السنوات التالية ، عندما استأنفت الشعوب مباشرة بعد سقوط إمبراطورية نابليون ، الصراع ضد الحكومات الراجعة ، وبقايا الإقطاع في ظل (النظام القديم) الذي أراد الملوك والأمراء الرجوعون إلى عروشهم التي كانوا قد طردوا منها ، أن يعيدوه بحذافيره . ولقد كانت (الطبقة المتوسطة) البورجوازية هي التي قامت على أكتافها الحركات القومية في الأدوار التالية ، ليس من أجل تحرير أوطانهم من السلاطان الأجنبي وحسب ، بل ولإنشاء الحكومات الدستورية ، التي انتظرت (البورجوازية) أن يكفل الدستور الذي يجب أن تقوم هذه الحكومات على أساسه ، مشاركتها في الحكم ، إن لم يكن استشارها بكل أسبابه ، وذلك كان نصالا شديداً استمر طيلة الفترة التالية (١٨١٥ — ١٨٤٨) التي هي موضع دراستنا في الفصول التالية ، وهو نضال قد استمر كذلك إلى ما بعد هذه السنوات التي ذكرناها .

الكتاب الرابع
أوروبا تحت نظام مترنخ
١٨١٥ - ١٨٤٨

المقدمة :

كانت مهمة الدول بعد سقوط نابليون وزوال امبراطوريته أن تضع تسوية للمشكلات التي أوجدها التوسع الفرنسى ، أثناء السيطرة النابليونية فى أوروبا ، وذلك بإعادة تنظيم أوروبا من الناحيتين السياسية والإقليمية خصوصاً ، ولقد استرشدت الدول الكبرى عند وضع هذه التسوية بقواعد معينة أساسية : أولها الشرعية ، أى التمسك بمبدأ إرجاع العروش إلى أصحابها الشرعيين . ومعنى ذلك إعادة الأسر الحاكمة القديمة التى أقصيت عن الحكم منذ ١٧٩٢ على أيام الثورة ونابليون ، واستبدال بها غيرها فى حكومة الاقطار أو الدول والممالك التى أنشئت من جديد أو تلك التى أزيلت عن عروشها أصحابها الأصليون ؛ وفى أكثر الأحيان لم يكن هؤلاء الحكام (الملوك والأمراء) الراجعون معروفين لشعوبهم كما كرههم هؤلاء كراهية شديدة . فآدى العمل بهذه القاعدة إلى عودة البريون إلى فرنسا ، وحرمان أسرة بوناپرت من الحكم . ثم إنه كان من معنى الشرعية أن صار معمولاً بالمبدأ القائل بضرورة اعتبار الشعوب أن الواجب يقتضيهم أن يقبلوا الأحكام الذين يفرضون عليهم وأن يدعوا لهم ، وأن يمتنع عليهم حتى مجرد التفكير إطلاقاً فى أن لهم حقاً فى اختيار من يريدون تنصيبه حاكماً عليهم . وأما ثانى هذه الأسس فكان المحافظة على توازن القوى بين الدول ؛ ومعنى الموازنة بين القوى — التوازن الدولى — أن لا يسمح لدولة بالتفوق على غيرها من الدول ، وذلك حتى لا تبسط سيطرتها على أوروبا ، على غرار ما فعلت الإمبراطورية النابليونية . ولكن مبدأ المحافظة على التوازن الدولى عند تطبيقه كان معناه العودة إلى ما درج عليه العمل فى القرن الثامن عشر ، من حيث المبادرة إلى توزيع الأسلاب بين المنتصرين على أن يكون لأقوى الدول ، النصيب الأوفر منها . فكان الذى أفاد من تطبيق مبدأ التوازن الدولى بهذه الصورة كل من إنجلترا وروسيا ، وبروسيا والنمسا

والسويد . فسوف نرى أن انجلترا احتفظت بمقتضى التسوية الأوروبية بالسيطرة في البحار ، الأمر الذى ساعد على زيادة نشاطها وتوسعها التجارى ، كما أضافت إلى أملاكها عدداً من المستعمرات . أما روسيا فقد استولت على أكثر الأقاليم التى تكونت منها قديماً بملكه بولندة ، كما احتفظت بفنلندة . ثم إن بروسيا ضمت إليها النصف الشمالى من سكسونيا وكذلك عدداً من الإمارات والمقاطعات عند نهر الراين . وضممت السويد إليها النرويج بعد أن انتزعت هذه الأخيرة من دانمرك . وأما النمسا فقد أفادت من مبدأ التوازن الدولى ، باسترجاع سيطرتها السابقة فى إيطاليا ، والعمل — كما أراد مترنخ — على تفكيك أوصال إيطاليا لتصبح شبه الجزيرة الإيطالية مجرد تعبير أو مصطلح جغرافى .

والمبدأ الثالث كان تأمين أوروبا ضد تجديد الغزو من ناحية فرنسا . فقد خشيت الدول أن تسترد فرنسا أنفاسها بعد الهزيمة التى لحقت بها ، فتبدأ فى التسلح من جديد ، وتصبح خطراً يهدد أوروبا بالغزو مرة ثانية . ولقد كان هذا الخوف من ناحية فرنسا أهم المؤثرات التى ظلت تسيطر على مباحثات المؤتمرات التى عقدت فى أوروبا لإبرام الصلح أولاً ، ثم للحفاظ على السلام بعد إبرام معاهدات الصلح فى الفترة التالية . وكان هذا الخوف بدوره ، هو مبعث ما حدث من ترتيبات سياسية وإقليمية أنشأت حول الحدود الفرنسية حلقة من الدول التى تكون على درجة من القوة تكفى لاحتجاز فرنسا أو لاحتوائها داخل حدودها التى رسمتها لها معاهدات الصلح النهائية . فيكون فى وسع هذه الدول الحاجزة ضد الغزو الفرنسى إذا تجدد . وعملاً بهذه القاعدة إذاً ، ضمت بلجيكا إلى هولندة ، ونالت بروسيا الأراضى الألمانية فى جهة نهر الراين ، وضممت الدول استقلال سويسرة وحيدتها ، كما أجراه ضرورى لتقوية الاتحاد السويسرى ، وأعطيت سافوى إلى بيدمنت . واقترن العمل بهذا المبدأ ثم بمبدأ توازى القوى قبله باتباع قاعدة (التعويضات) التى أخذ بها السياسيون فى مؤتمر فينا ، من

أجل تعريض الدول التي اقتطعت أجزاء منها ، أو فقدت بعض أملاكها ، بما يسارى مساحة هذه الأجزاء التي فقدتها أو عدد سكانها .
وتلك المبادئ جميعها ، التي أخذت بها الدول « الكبرى » عند وضع التسوية الأوروبية لم تلبث أن صارت — وعلى نحو ما سنفصله في موضعه — مبحث كل الأحداث والمشكلات التي عرفها القرن التاسع عشر ؛ وهي مشكلات قامت على أساس رغبة الشعوب التي اكتمل نضجها القومى في نقض هذه التسوية وإلغائها فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية والسياسية التي قامت على المبادئ الثلاثة السالفة الذكر . فإيطاليا وألمانيا كلتاهما ترغبان في الوحدة أو الاتحاد ؛ وبلجيكا والنرويج كلتاهما تريدان الانفصال والاستقلال الأولى عن هولندا والثانية عن السويد ؛ وبولندا تبغى التحرر والخلاص من روسيا . وإلى جانب هذا كله قامت الشعوب في الدول « الصغيرة » تريد التخلص من الحكم الرجعيين الذين جاء بهم مبدأ « الشرعية » وتعمل للتحرر من تدخل الدول « الكبرى » في شئونها حتى تفرض عليها حكما رجعيا استبداديا أو لترغمها على الرضوخ لحكم أجنبي عنها .

وفي السنوات من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ ، بذلت الدول الكبرى كل ما وسعها من جهد وحيلة « لتنفيذ » هذه المبادئ الثلاثة التي قامت عليها التسوية الأوروبية . وكان معنى « التنفيذ » محاولة التمسك بجوهر هذه التسوية وتفاصيلها في وجه كل الرغبات المشروعة التي كانت تجاهلها الدول الكبرى عند وضع التسوية الأوروبية . وعلى ذلك فقد تميزت هذه السنوات الثلاثون ، من أجل المحافظة على الأوضاع التي أوجدتها هذه التسوية الأوروبية ، بقيام نوع من التحالفات بين الدول الكبرى على أساس التدخل في شئون الدول « الصغرى » لإخماد كل نزعة أو محاولة للتخلص من الحكم الأجنبي ، ولإنهاء الحكوة الاستبدادية ، أى أن هذه السنوات الثلاثين قد شهدت صراعا مستمرا بين الحكومات « الشرعية »

الراجعة أو العائدة ، وأنصار الرجعية ، وبين الحركات القومية الوطنية وأنصار الحرية ، في أوروبا .

وأما هذا النظام الرجعى الذى استند على التسوية الأوروبية من جهة ، وعلى ضرورة استمرار هذه التسوية وبقائها والمحافظة على آثارها من جهة أخرى ، وذلك بمحاولة القضاء على الحركات الدستورية (المذهب الحر) والأخرى الاستقلالية (المذهب القومى) ، فقد كان يمثل في أوروبا البرنس دى مترنخ Clement Metternick-Winneburg (١٧٧٣ - ١٨٥٩) .

وقد أملت على مترنخ الظروف التى نشأ فيها في خدمة الإمبراطورية النمساوية (وآل هابسبرج) السياسة التى لم يكن هناك مناص من اتباعها ليس فقط من أجل المحافظة على كيان الإمبراطورية النمساوية نفسها ، وكانت هذه تتألف من شعوب وعناصر (أو جنسيات) متعددة : جرمانية ، سلافية ، مجارية ، الخ وتتكلم هذه الشعوب بلغات مختلفة ، بل ولضمان الفوز بمكان الصدارة الذى يرجو مترنخ أن تحتله هذه الإمبراطورية ، بين الدول فى أوروبا . فهو عدو لكل تغيير فى داخل الإمبراطورية النمساوية يهدف إلى تحرر شعوبها المتباينة عن طريق إنشاء الحكومات الوطنية والبستورية الأمر الذى يهدد بانحلال هذه الإمبراطورية ، وهو عدو لكل تغيير يحدث فى داخل الدول الأوروبية الأخرى أو يطرأ على العلاقات الدولية المؤسسة على التسوية الأوروبية (فى سنة ١٨١٥) ، لأن من شأن هذا التغيير تعكير السلام العام ، وتهديد التوازن الدولى الذى كفلته التسوية الأوروبية ، والذى حفظ للنمسا نفوذاً كبيراً فى كل من إيطاليا وألمانيا . وذلك نفوذ حرصت النمسا دائماً على تدعيمه ؛ وإن كان قد عاد ذلك عليها بالضرر والوبال فى النهاية .

وعلى ذلك فقد صار اسم مترنخ علماً على سياسة (التدخل) فى أوروبا ، أى السياسة التى اتبعت من أجل القضاء على الحركات القومية (الاستقلالية)

والدستوية بها . ذلك أن مترنخ كان صاحب سياسة المحالفات العملية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي ، وهو الذى يتدخل لقمع الثورات في إيطاليا وألمانيا ، ويعقد مع روسيا وبروسيا اتفاقات القمع ضد الحركات الدستورية والقومية ، ويمتنع عن تأييد ثورة اليونانيين ضد السلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية عليهم ، بالرغم من اتفاق كلمة الدول الكبرى على إقناذ اليونانيين من القضاء على يد الجيوش المصرية العثمانية ، ويبادر بتأييد السلطان العثماني نفسه في نضاله مع واليه وتابعه في الباشوية المصرية ، وذلك لتمسك مترنخ في كلا الحالين بمبدأ الشرعية ، فوق الاعتبارات الأخرى .

أما في داخل بلاده (النمسا) فقد صار (نظام مترنخ) علما على الدولة البوليسية التي اعتمدت على الأساليب البوليسية الصارمة في تعقب المناوئين للنظم القائمة ومطاردتهم ، وهم الأحرار والقوميون ، وعمدت إلى إلغاء حرية الفرد السياسية ، وحرية الصحافة ، وفرضت القيود التي وأدت حرية الرأي ، وأخضعت أنظمة التعليم للرقابة الصارمة ، والجامعات للتضييق الشديد ، ولقي الأحرار والقوميون على أيديها السجن والنفي والتشريد . ولقد اتبعت الدول الأخرى في أوروبا هذه الأساليب نفسها ، بدرجات متفاوتة ، لتحقيق الغاية الكبرى ذاتها التي هدف إليها (نظام مترنخ) بأمله ، وهي المحافظة على التسوية الأوروبية التي وضعت سنة ١٨١٥ ، دون تغيير .

على أن مترنخ ، بنظامه البوليسى الرجعى إنما كان يناضل ضد قوات لم يكن هناك معدى عن نجاحها في آخر الأمر ، وبعد شوط طويل من المقاومة ونقص ذلك قوات الشعوب التي طالبت بحقوقها الدستورية والاستقلالية والتي لم يكن يتسنى لها أن تظفر بهذه الحقوق إلا عن طريق تحطيم التسوية الأوروبية ذاتها ، التسوية التي نهض (نظام مترنخ) للمحافظة والإبقاء عليها . ولذلك فقط اشتعلت الثورات في كل مكان تقريبا ، وفي أزمنة متفقة أو متفاوتة ، وكان اشتعالها بمثابة رد الفعل لهذا النظام المشرئخي نفسه ، ولغرض القضاء عليه . ثم أن الثورة لم تلبث أن اشتعلت في النمسا أيضا ،

وذلك على أثر قيام ثورة فبراير ١٨٤٨ المشهورة في باريس . ف وقعت الثورة في فينا في ١٣ مارس ١٨٤٨ ، واضطر مترنخ إلى الاستقالة وفي اليوم التالي (١٤ مارس) غادر مترنخ البلاد هربا (مع زوجته) بطريق مورافيا وسكسونيا ثم هانوفر وهولنده ، إلى إنجلترا - فترة اللاتزوا في برايطون Brighton . ومع أن (نظام مترنخ) لم يقض عليه مباشرة بفرار صاحبه ، فقد خسر هذا النظام أكبر العاملين على تأييده . وكان اختفاء مترنخ من الميدان مؤذنا ببداية انتصار المذهب القومي والمذهب الحر في أوروبا (والتمهيد بذلك للسيطرة البورجوازية) ، وإن كان هذا الانتصار لم يتم إلا رويدا رويدا ، وفي مراحل متعددة ، استمر فيها النضال طيلة الثلاثين سنة التالية .

الفصل الأول

التسوية الأوروبية

مؤتمر فينا :

لقد تقدم كيف انتهت الحروب التي بدأت في أوروبا في عهد الثورة الفرنسية ، ثم استمرت في عهد الإمبراطورية النابليونية ، بأن انتهت بالخلفاء على نابليون في ليزج (١٨١٣) ، ثم لم يلبثوا أن غزوا فرنسا نفسها في أوائل العام التالي ؛ واستطاع البريون أن يعودوا إلى عرش آبائهم ، وأن يعقد الخلفاء الصلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ .

ولكن حروب الثورة ونابليون كانت أكثر من مجرد نضال بين الدول المتحالفة وبين فرنسا بل إن هذه الحروب كانت بمثابة العاصفة الهوجاء التي اجتاحت أوروبا ، لتبيد معالم الحياة القديمة بها ، فلم تستطع دولة أو شعب أو أسرة الإفلات من التأثير بها ، ولذلك فقد بات ضرورياً أن يجتمع (مؤتمر) يتسنى فيه البحث في شؤون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التي نجمت من هذه الحروب الطويلة . ووقع الاختيار على فينا لتكون مقر هذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة ، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التي انتهت في الحرب ، ولأن حكومتها — حكومة الإمبراطورية النمساوية — كانت تمثل كل ما ينطوي عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام في أوروبا وقتئذ .

على أن ثمة ملاحظات بشأن هذا المؤتمر جديرة بالذكر ، منها أن هذا

المؤتمر لم يتعقد لإبرام الصلح . والسبب في ذلك أن شروط الصلح كان قد تم وضعها في معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ ؛ ومن ذلك الحين كانت الحرب منتهية فعلاً وقانوناً بين فرنسا وبين الدول المتحالفة ؛ وفي استطاعة فرنسا لذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية . أضف إلى هذا أن الغرض من عقد هذا المؤتمر لم يكن إعادة تنظيم شئون أوروبا على قواعد جديدة ، باعتبار أن (النظام الأوروبي) قد انهار فعلاً من أساسه نتيجة لحروب الثورة و نابليون خلال العشرين سنة الماضية ، وأن الواجب يقتضي أصحاب التسوية أن يؤسسوا نظاماً أوروبياً جديداً تختلف القواعد التي يقوم عليها عن تلك التي استند إليها التنظيم الأوروبي في القرن الثامن عشر ؛ ولكن الذي حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر ، اعتقدوا على العكس من ذلك ، أن النظام القديم وبالصورة التي عرفها القرن الثامن عشر ، أي احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد ، والمحافظة على التوازن الدولي ، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حرياتهما ، وليحقق سيادة القانون ، وأن كل ما تدعو الحاجة إليه الآن ، لا يدعو حينئذ أن يكون إدخال بعض التحسينات وحسب ، والتي وإن كانت ضرورية فإنها لا يجب أن تنال بحال من الأحوال من جوهر هذا النظام القديم نفسه . ولا جدال في أنهم قد فعلوا ذلك ، وأنهم أصرروا على أن تعود الحال إلى سابق العهد بها ، وأنهم تجاهلوا فيما فعلوا حادث الثورة (الفرنسية) العظيم ، وكل المبادئ الجديدة التي جاءت بها هذه الثورة . الأمر الذي أدى إلى اعتبار فترة انعقاد هذا المؤتمر ، ثم الفترة التالية التي شهدت رجوع الملكيات السابقة إلى الحكم ، والعودة إلى الأنظمة القديمة عموماً ، أنها عهد الرجعية في أوروبا .

وكان الأصل في نشأة هذا المؤتمر أنه جاء في معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) ، في مادتها الثانية والثلاثين ، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ في الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين إلى فيينا

للاجتماع فى مؤتمر عام لوضع التسوية التى تضمنتها نصوص هذه المعاهدة . على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة ، ولأنها كانت فى حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه ، أن تشترك فى وضع التسوية المزمعة ، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق ، فأضافوا مادة سرية ، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها ، نصت على أن يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق فى وضع المبادئ والقواعد التى تجرى عليها تسوية الصلح النهائية .

وعلى ذلك صار المؤتمر يتألف من الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى ، وكانت سبعة هى : بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والسويد وأسبانيا والبرتغال ، وحينما تبين أن العدد كبير ، انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ، تألف منها ما يعرف باسم (لجنة الأربعة) . ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر ، بفضل مهارته السياسية ، فى أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التى تحولت عندئذ إلى (لجنة خماسية) . وكانت لجنة الخمسة هذه هى المؤتمر فعلاً ، فاستأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة ، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها . وعندما انتهى مؤتمر فيينا من أعماله انضمت ثلاث دول أخرى هى السويد وأسبانيا والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى فى التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائى (Final Act) فى ٩ يونية ١٨١٥ .

وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم فى فيينا المائة تقريباً ، فقد اشترك قليلون منهم فى أعمال اللجان الأخرى الفنية . ولما كان المؤتمر لم يجتمع إطلاقاً بهيئته الكاملة ، ولم يعقد جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه ، سواء عند البدء فى العمل أو عند الانتهاء منه ، فقد قضى المؤتمر بمعناه الأعم ، وقته فى إقامة الحفلات الراقصة والمآدب ، ووجد فريق من ممثلي الدول والإمارات والدرقيات وما إليها فراغاً من الوقت للكتابة

المذكرات والرسائل . فكتب أحد هؤلاء البرنس دى لين Ligne يصف « نشاط » المؤتمر لصديق له : « لقد كان قدومك في الوقت المناسب ، لأنه إذا كانت تروقك الحفلات الراقصة والأعياد (الزينات) فانت حين بأن تجد ما يشبع نهمك منها : فالمؤتمر لا يمشي ولكنه يرقص ! وفينا مزدحمة بأصحاب التيجان ؛ والكل يصرخون : السلام ، العدالة ، التوازن الدولي ، التحويضات . وأما أنا فأني قانع بالمشاهدة والملاحظة فحسب . وكل ما أطلبه من تعويض هو قبعة جديدة لأن قبعتي بليت من المرات العديدة التي أرفعها لتحية السادة الذين أصادفهم في كل منعطف وشارع » .

ولقد شهدت فينا أيام هذا المؤتمر عدداً من الشخصيات العظيمة حقاً : من هؤلاء مترنخ وزير النمسا وأعظم السياسيين في أوروبا حنكة وتجربة مع أنه لا يتجاوز الواحد والأربعين من عمره ؛ ثم اسكندر الأول قيصر روسيا ، الرجل الخيالي الحالم والعبقري ، والذي يحمل على كتفيه رأساً مزدحماً بالآراء والمشروعات ؛ ثم فردريك وليم الثالث ملك بروسيا ، الرجل الطيب والضعيف ، ثم لورد كاسلريه Castlereagh وزير خارجية بريطانيا ، وهو رجل عمل وجد وذو تجربة ، ويتصف بالاتزان والأمانة ، وأخيراً تاليران الذي خدم نابليون وزيراً لخارجيته حتى سنة ١٨١٤ ، ثم نبذه الإمبراطور وهو يصيح في وجهه : « إنك لن تحجم عن ارتكاب الخيانة حتى في حق أيك نفسه » .

وبدأت أعمال المؤتمر أخيراً باجتماع ممثلي الدول الأربع : بريطانيا ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، في ١٣ سبتمبر ١٨١٤ . وفي ٢٣ سبتمبر وصل تاليران إلى فينا . ولم يرتح تاليران لعزلة فرنسا وانزوائها بعيدة عن لجنة الأربعة ، فقرر تصحيح هذا الوضع بأساليب سوف يأتي ذكرها في حينه ، وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التي ضمت فرنسا إليها . وإلى جانب هذه اللجنة الخماسية أنشأ المؤتمر عدداً من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية وإعداد البيانات اللازمة . فكانت هناك (لجنة

(الثانية) وهى التى وقعت على القرار النهائى كما تقسم فى ٩ يونية ١٨١٥ . ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ، ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق ومسألة الاتحاد السويسرى ، ثم كانت هناك (اللجنة الألمانية) لبحث شئون ألمانيا ووضع دستور لها ؛ ثم (لجنة الإحصاءات) وقد اهتمت بتعداد السكان فى الأراضى التى يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التى يتفق عليها المؤتمر .

وأما سكرتير المؤتمر فقد تميز منهم اثنان أحدهما فردريك فون جنتز Gentz ، أكبر الدعاة والناشرين الذين حملوا على نابليون الأول ، وكان جنتز فى خدمة بروسيا ثم انتقل فى عام ١٨٠٢ إلى خدمة النمسا ، ومنذ ١٨١٢ صار (الروح الشريرة) المتسلطة على مترنخ أو شيطانه الذى لا يفارقه . ولقد بقى فون جنتز بعد مؤتمر فينا سكرتيراً لكل المؤتمرات التى عقدت حتى سنة ١٨٢٢ . وأما الآخر ، فكان دى مارتنس Martens وهو لا يقل شهرة عن فون جنتز ، وصاحب مجموعة المعاهدات المعروفة Recueil de Traités .

واقعد تناول المؤتمر مسائل تسعاً : تتعلق ببولندة وسكسونيا ، وبمحدود الراين ، وببلجيكا وهولندة ، وبالدانمرك والسويد ، وبسويسرة ، وبإيطاليا ، وبالاتحاد الألمانى ، وبالأمنار الدولية ، وبتجارة الرقيق .

غير أنه قبل الكلام عن الحلول التى وصل إليها السياميون فى هذه المسائل يجب أن نذكر أن المؤتمر كان مقيماً فى أعماله بطائفة من المعاهدات والاتفاقات التى أبرمتها الدول فيما بينها أثناء القتال ضد فرنسا . وكانت هذه توضح الطريقة التى يجرى بها توزيع الأراضى والأقاليم فى إيطاليا الشمالية والأراضى المنخفضة السفلى (بلجيكا) ، وعلى ضفة نهر الراين اليسرى ، وكذلك مسألة إعداد دستور فدراثى لسويسرة .

وفيما يلي أهم هذه المعاهدات والاتفاقات :

١ - معاهدة كاليش Kalisch في ٢٨ فبراير ١٨١٣ بين روسيا وبروسيا ، تنازلت بروسيا بموجبها عن شطر كبير من ادعائها على بولندا ، في نظير تعويضها من أراضي ألمانيا (عدا هانوفر) بقدر ما كان لها قبل سنة ١٨٠٦ .

٢ - معاهدة ريشنباخ Reichenbach في ٢٧ يونيو ١٨١٣ وهي معاهدة تحالف بين النمسا وروسيا وبروسيا لاقتسام غراندوقية وارسو فيما بينها .

٣ - معاهدة تيليتز Teplitz في ٩ سبتمبر ١٨١٣ ، لدهم أركان المحالفة السابقة ، وكان الظاهر في سكسونيا ستكون التعويض الذي تناله بروسيا .

٤ - معاهدة ريد Ried في ٨ أكتوبر ١٨١٣ ، وبمقتضاها حصل ملك بافاريا على حق استبقاء ما كان بيده من الأراضي ما عدا التيرول والمقاطعات النمسية على نهر الإين (Enns) .

٥ - معاهدة كييل Kiel في ١٤ يناير ١٨١٤ ، وبمقتضاها تنازل فردريك السادس ملك الدانمرك عن النرويج في نظير حصوله على لونبرج Luneberg . واستبقت إنجلترا في يدها جزيرة هيلجولند . وكانت السويد قد حصلت منذ آخر أغسطس ١٨١٣ في معاهدة أبو Abo مع روسيا على حق الاستيلاء على النرويج في نظير مساعدتها الحلفاء ضد فرنسا .

٦ - معاهدات شومونت Chaumont في أول مارس ١٨١٤ وكانت ثلاثاً ذات منطوق واحد بين بريطانيا من جانب ، وكل من النمسا وبروسيا وروسيا على حدة من جانب آخر . وقد تقرر في مادة سرية أن تسترد الولايات أو الإمارات الألمانية استقلالها ولكن في نطاق اتحاد عام يجمع بينها . وقد صار إدماج هذا النص في معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) .

وزيادة على ذلك فإن الحلفاء الذين وقعوا فى أثناء النضال ضد نابليون ، على معاهدة شومونت وهم مترنخ عن النمسا ، وهاردنبرج عن روسيا ونسلرود عن روسيا ، وكاسلريه عن إنجلترا ، قد اتفقوا أيضاً على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم . وبذلك تكون معاهدة شومونت قد تضمنت أيضاً أساس نظام المؤتمرات التى عقدتها الدول الكبرى ، عندما أخذت هذه الدول تباشر حقها فى المحافظة على السلم فى أوروبا ، وهى المهمة التى اضطلعت بالقيام بها . وكان مؤتمر فينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التى عقدتها الدول لهذه الغاية ، وإن لم يكن آخرها .

٧ — معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ . وهذه المعاهدة تعتبر (المفتاح) لأعمال المؤتمر ، لأنها تضمنت كثيراً من الحلول التى عرضت الآن على المؤتمر كأمر واقع ومفروض منه ، من ذلك إرجاع الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه فى أول يناير ١٧٩٢ مع زيادة بسيطة فى الجنوب الشرقى والشمال والشمال الشرقى . فتنازلت فرنسا عن حقوق سيادتها على أكثر من اثنين وثلاثين مليون نسمة . ثم نصت المعاهدة على انضمام بلجيكا إلى هولندا فى مملكة واحدة ، وانضمام البندقية ولبارديا إلى النمسا ، وجمهورية جنوة إلى بيدمنت (سردينيا) . ثم إنها نصت على إنشاء اتحاد من الولايات الألمانية ، كما أبقت جزيرة مالطة وبعض المستعمرات الفرنسية (جزر توباجو ، سان لوسيا ، إيل دي فرانس) ثم مستعمرة الرأس الهولندية فى حوزة بريطانيا وأخيراً مهدت معاهدة باريس الأولى لظهور النزاع بين الدول المتحالفة حول المسألة البولندية السكسونية وذلك حينما كانت بولندا (غراندوقية وارسو) من الأراضى التى انتزعت من فرنسا النابليونية ، وكانت مملكة سكسونيا حليفة نابليون ، من أراضى العدو التى يجب النظر فى مصيرها . وذلك كله نتيجة لانكماش حدود فرنسا — حسب هذه المعاهدة —

إلى ما كانت عليه قبل حروب الثورة و نابليون .

المسألة البولندية - السكسونية :

وكانت هذه في الحقيقة أصعب المشكلات التي كادت تتحطم بسببها أعمال المؤتمر . ومنشأ هذه المشكلة أن معاهدة كاليس (٢٨ فبراير ١٨١٣) كانت - كما رأينا - قد تضمنت وعدا بتوسع بروسيا في ألمانيا الشمالية ، بينما نالت روسيا حق التصرف في بولندية ، فاعتمدت روسيا على هذه المعاهدة في المطالبة بكل بولندية . وأراد القيصر اسكندر الأول أن يضم غراندوقية وارسو التي أنشأها نابليون ، إلى بقية أجزاء بولندية التي كانت روسيا قد استولت عليها من أيام تقسيم بولندية في القرن الثامن عشر في معاهدات التقسيم الثلاث المعروفة في ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ . والغرض من ذلك أن يتسنى بعث بولندية القديمة إلى الوجود مرة ثانية . ولقد أراد القيصر أن يمنح بولندا دستورا ديمقراطيا ، وأن يقيم بها حكومة برلمانية ، وأن يجمع بين بولندية وروسيا في اتحاد تحت تاج القيصر الشخصي فقط . ولكن غراندوقية وارسو كانت تتألف من المقاطعات البولندية التي هي أصلا من نصيب بروسيا في التقسيمات السابقة . ولذلك فقد بات واجبا الحصول على موافقة بروسيا ، وقد وافقت بروسيا على رغبات القيصر لقاء أن تنال هي تعويضاً في سكسونيا بالاستيلاء خصوصاً على درسدن وليبزيغ أم مدنها ، يدعوى أن ملك سكسونيا فردريك أغسطس قد سقط حقه وحق أسرته في الاستفادة من مبدأ الشرعية ، أي إرجاع الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ، لأنه استمر مواليا للامبراطور نابليون حتى معركة ليبزيغ (أكتوبر ١٨١٣) ؛ ولم يعد له أي حق في الاحتفاظ بأملكه لأنه خان المصلحة الألمانية . ولم تجد روسيا ما يمنعها من قبول وجهة النظر هذه . وراحت روسيا وبروسيا تعضد كل منهما مطالب الأخرى . على أن هذه المشروعات لم تكن تلقى تأييداً من جانب مترنخ رجل

المؤتمر الأول ، لأن إحياء أو بعث بولندية القديمة على نحو ما أرادت روسيا كان معناه استيلاء روسيا على غاليسيا Galicia وكراكو Cracow وكاتتا كلتاهما من نصيب النمسا في تقسيمى ١٧٧٢ ، ١٧٩٥ ، ومعناه أيضاً امتداد نفوذ روسيا إلى نهر الفستولا الذى تقع عليه وارسو ، أى إلى وسط أوروبا . وذلك ما كانت تخشاه النمسا . ثم إن مترنخ كان يخشى من ناحية أخرى من ازدياد نفوذ بروسيا فى ألمانيا الشمالية والوسطى إذا هى استولت على أهم أجزاء سكسونيا . ثم إن كاسلرية ، إلى جانب هذا كله ، مع عطفه على إحياء بولندية وبعثها إلى الوجود ثانية كان متخوفاً هو الآخر من زيادة تموج بروسيا بدرجة تهدد هانوفر (مسقط رأس الأسرة الانجليزية المالكة) بالخطر .

وعلى ذلك فقد انقسمت الدول الأربع فريقين : روسيا وبروسيا فى جانب ، وانجلترا والنمسا فى جانب آخر . ولم تلبث أن تآزمت الأمور بين هذين الفريقين حتى إن القيصر أخذ يتهدد المؤتمر ، ثم قال فى حديث له مع تاليران : إن لدى مائتى ألف جندي الآن يرابطون فى دوقية وارسو . فليحاول من يشاء إخراجه من هذه الدوقية . وأما أنا فقد أعطيت سكسونيا إلى بروسيا ، . وهذا الخلاف الظاهر على مسألة بولندية - سكسونيا هو الذى أعطى تاليران الفرصة التى كان يتحينها منذ وصوله إلى فيينا (٢٣ سبتمبر) ليخرج فرنسا من عزلتها وليشركها فى محادثات لجنة الأربعة . فقد أدرك تاليران أن بوسع فرنسا أن تفعل ذلك إذا هى قبضت الآن على ناصية التوازن بين هذه الدول .

وشارل موريس دى تاليران بيريجور Talleyrand - Périgord كان قد نال حنكة كبيرة وتقلبت به ظروف السياسة منذ أن بدأ حياته فى سلك رجال الدين وبلغ مرتبة أسقف قبل الثورة ، ثم جلس فى مجلس طبقات الأمة الذى انعقد فى ١٧٨٩ ، ولم يلبث أن ترك وظائفه الدينية ليذهب

في سنة ١٧٩١ إلى لندن في مهمة سياسية . وقد قضى تاليران بعد ذلك حوالي السنتين ونصف السنة في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٩٣ - ١٧٩٥) فلم يعد إلى بلاده إلا في عهد حكومة الإدارة ، وتعين حينئذ وزيراً للخارجية ، حتى إذا سقطت حكومة الإدارة التحق تاليران بخدمة نابليون ، فبقي في خدمته حتى استغنى عنه الإمبراطور في سنة ١٨١٤ . وعند عودة الملكية الراجعة ، ملكية لويس الثامن عشر ، شغل تاليران منصب وزير الخارجية . وصار يعمل لإنقاذ وطنه من انتقام الحلفاء المنتصرين ، مستنداً على أن فرنسا النابليونية قد انتهت أمرها بسقوط نابليون ، وأن فرنسا البربونية ليست مشغولة عن الحروب الطويلة الماضية . وبمجرد وصوله إلى فينا ، أخذ تاليران يعمل لتحقيق مآربه . ولما كان شديد الإعجاب بالنظم الإنجليزية — منذ زيارته للندن في ١٧٩١ — وكانت إنجلترا من ناحية أخرى ، تبتدى في شخص وزيرها كاسلريه عطفاً على فرنسا فقد سهل التفاهم بين كاسلريه وتاليران ، وبخاصة عندما أخذ تاليران يؤيد وجهة نظر إنجلترا والنمسا في الخلاف القائم حول المسألة البولندية السكسونية .

وعلى ذلك فما إن عقد المؤتمر أولى جلساته الرسمية في ٢٤ ديسمبر ١٨١٤ حتى تقدم كاسلريه ومترنخ باقتراح بطلبان فيه أن تضم فرنسا إلى المؤتمر ، وأصر على قبولها ضمن لجنة الأربعة . فازعج هذا الاقتراح والأصرار على التمسك به كلا من روسيا وبروسيا ولكن تعذر عليهما الرفض لأن فرنسا منذ أن وقعت على معاهدة باريس الأولى (في ٣٠ مايو ١٨١٤) لم تعد دولة معادية ، هذا من جهة . ولأن تاليران راح يهدد من جهة أخرى باستثارة الدول الصغيرة للوقوف موقف المعارضة ، وبتحريضها على المطالبة بالمساهمة الفعلية في أعمال المؤتمر ، إذا رفض الاقتراح بانضمام فرنسا إلى الدول الأربع الكبرى . وعندئذ اضطرت روسيا وبروسيا إلى القبول ، وكانت الأمور قد تخرجت بينهما وبين إنجلترا والنمسا . وفي ٢٤ ديسمبر ١٨١٤ دخل تاليران إلى لجنة الأربعة .

ومنذ أن تشكلت لجنة الخمسة — بدخول تاليران إلى لجنة الأربعة —
أقبل تاليران على تمضيد النمسا وإنجلترا وتأييدهما قلباً وقالباً . وأسفر
تمضيده لهاتين الدولتين عن عقد محالفة سرية « دفاعية » بين الدول الثلاث ،
إنجلترا وفرنسا والنمسا في ٣ يناير ١٨١٥ . وحينئذ لم يكن هناك مناص أمام
روسيا وبروسيا ، إذا بقي الفريق الآخر متمسكاً بموقفه ، وأرادتا تجنب
الحرب ، من قبول حل وسط لفض المشكلة البولندية السكسونية .
أما هذا الحل الوسط الذى تم الاتفاق عليه ، فقد أقيمت بمقتضاه
سكسونيا مملكة مستقلة ، ويدخل في نطاق حدودها كل من درسدن وليبزيغ
ولو أنها اضطرت إلى التخلي عن خمس مساحتها الشمالية إلى بروسيا . كما
نالت بروسيا تعويضاً آخر (بدلا من سكسونيا) في وستفاليا وعلى شاطئ
الراين . وأما روسيا فقد استولت على بولندا فيما عدا بوزن *Pozen* ،
وبروسيا الغربية (بما فيها دانزج وثورن *Thorn*) فقد احتفظت بهما بروسيا
وفيما عدا غاليسيا (بما فيها تارنوبول *Tarnopol*) التي احتفظت بها النمسا ، وفيما
عدا كراكا التي أعلنت مدينة حرة وبهذا سويت المشكلة البولندية السكسونية .
على أنه إذا كان هذا الحل الوسط قد خدم مصالح إنجلترا والنمسا في هذه
المسألة ، فمن المشكوك فيه كثيراً أن تاليران أفاد شيئاً من تأييده لهاتين
الدولتين ، وذلك عدا خروج فرنسا من عزلتها ، ودخولها في لجنة الأربعة ،
وانحلال المحالفة ضد فرنسا ، وهي الأمور الثلاثة التي قال هو نفسه أنه
جناها من تأييده للمصالح الإنجليزية النمساوية في مشكلة بولندا سكسونيا .
والحقيقة في رأى طائفة من المؤرخين أن تاليران ، بتدخله الذى أدى
إلى هذا الحل الوسط لفض المشكلة البولندية السكسونية قد تسبب في ضياع
أكبر فرصة أتاحت لسياسى فرنسى كان في وسعه باتهازها أن يسدى خدمة
جليلة لوطنه . وذلك لأن بروسيا وروسيا كانتا على استعداد في هذه الآونة
لأن تبذلا في سخاء لقاء حصولهما على مؤازرته لهما ، فتقدم إليه المندوب
البرومى (هاردنبرج *Hardenberg*) ، عن بروسيا وروسيا معاً باقتراح خواء

أن ينال ملك سكسونيا في حالة استيلاء بروسيا على مملكته ، تعويضاً في أقاليم أخرى تقع على شاطئ الراين الأيسر ليؤسس فيها مملكة جديدة ، بحيث تتألف هذه الدولة الناشئة من دوقية لكسمبرج ، ومطراية تريف Trèves ومدينة بون Bonn وأديرة بروم Prüm ، وستافلو Stavelot ومالميدى Malmédy ، ويبلغ سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة . وقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة من جانب مترنخ لأن هذا الأخير كان لا يريد إستيلاء بروسيا على سكسونيا كما عرفنا ، ثم انبرى كاسلريه كذلك لمعارضة المشروع لأن الوزير الإنجليزي لم يكن يريد إقامة دولة ذات ميول واضحة نحو فرنسا على شاطئ الراين الأيسر ، فتصيح بلجيكا مهددة بخطر جديد . وتلك جميعها أسباب مفهومة لتفسير معارضة كل من النمسا وانجلترا للمشروع المقترح . ولكن الذي لم يكن مفهوماً أن يتصدى تاليران لمعارضة مشروع تفيد فرنسا من نجاحه فوائد ظاهرة . وهي فوائد يمكن إجمالها في الحقائق التالية ، وأولها أن ناخب سكسونيا فردريك أغسطس ، كان صديقاً لفرنسا ، وأن الدولة الجديدة من المنتظر أن تكون الكاثوليكية عقيدتها ، وأن يكون أكثرية سكانها من الغاليين ، وأن الأسرة المالكة بها ، وهي التي أبعدت من موطنها الأصلي في سكسونيا ، من المنتظر أن يشتد نفورها من بروسيا ، وأن الدولة المقترحة سوف تكون بمثابة حاجز بين فرنسا وألمانيا ، ومن المحتمل أن يمنع وجود هذه الدولة الحاجزة وقوع الاصطدام بين هاتين الدولتين أجيالاً طويلة . وقد يبدو أن تاليران كان متخوفاً إذا هو أيد المشروع البروسي (الروسي) أن تعمد انجلترا والنمسا إلى حوض غمار الحرب لمنع وقفه . ومع ذلك فقد كان محتملاً كذلك أن يؤدي انجازه إلى جانب انجلترا والنمسا وإصرار هاتين الدولتين على التمسك بآرائها إلى نشوب الحرب كذلك . وعندما وقع تاليران على معاهدة التحالف بين الدول الثلاث ، انجلترا والنمسا وفرنسا ، كتب في اليوم التالي (١ يناير ١٨١٥) إلى مليكه لويس الثامن عشر ، مزهواً بعمله هذا ، مولاي لقد

انحل التحالف الآن ، وإلى الأبد ، حقيقة حطم تاليران بهذه الخطوة التحالف الأوروبي ضد فرنسا ، ولكن فى رأى الذين نقدوا سياسة تاليران — « أنه قد نجح فى إعطاء فرنسا شرف القتال من أجل المحافظة على سلامة النمسا وتأييد النصر الذى أحرزته السياسة الإنجليزية » .

تسوية فيينا :

ومنذ أن سويت المشكلة البولندية السكسونية صار سهلاً أن يتم الاتفاق على حلول مقبولة للمسائل الأخرى . وهكذا فإنه بمجرد أن بلغت المؤتمرات أنباء فرار نابليون من جزيرة إلبا فى ٦ مارس ١٨١٥ — وكان نابليون قد غادر هامنت أول مارس — انزعج المندوبون انزعاجاً كبيراً وبادروا بعملون بكل سرعة لإتخاذ (القرار النهائى) ، ثم وقعوا على هذا القرار فى ٩ يونيه ١٨١٥ ، أى قبل نشوب معركة واترلو بتسعة أيام فقط . وأما هذا القرار النهائى فقد تضمن التسوية التى وضعها السياسيون للمسائل التسع التى سبقت الإشارة إليها ، وذلك فى الصورة التالية :

أولاً — حصلت روسيا على فتلندة من السويد ، ثم على بيسارابيا من تركيا ، وبسطت سلطانها — كما رأينا — على دوقية وارسو . فاستطاعت أن تنفذ إلى وسط أوروبا .

ثانياً — رفضت النمسا استرجاع ممتلكاتها فى جنوبى ألمانيا وفى بليجيكا ، ليعود بليجيكا وصوموبية الدفاع عنها ، ولأن النمسا — كما أراد مفرنخ — أرادت أن تؤسس امبراطوريتها بعيدة عن كل اتصال مباشر بفرنسا ؛ وأن تعمل بدلا من ذلك على توحيد قوتها فى وسط وجنوبى أوروبا . فاستولت لذلك على التيرول وسالزبرج . وأما بليجيكا فقد ضمت إلى هولندة فى ملكة واحدة تحت تاج أسرة أورانيج Orange ؛ على أمل أن يضمن وجود ملكة متحدة الاستقرار فى هذه المنطقة الخطرة (بين مصبات الشللت والراين) ، وهى التى تهدد دائماً السلام فى أوروبا . ثم نالت النمسا عن خسارة بليجيكا

تعويضاً في شبه الجزيرة الإيطالية ، فاسترجعت أقليم الميلاينز (لمبارديا) التي خضعت لها منذ معاهدات يوترخت في سنة ١٧١٣ ، كما حصلت على البندقية ودلماشيا ، وكافة الجزر التي كانت لجمهورية البندقية في سنة ١٧٩٧ ما عدا جزر الأيونيان : كرفو وزانطى وكيفالونيا. وغيرها مما تألف منها الآن دولة واحدة حرة ومستقلة (بمقتضى معاهدة في ٥ نوفمبر ١٨١٥) ووضعت تحت حماية بريطانيا . وأصبحت النمسا بفضل استيلائها على البندقية وشناطى والأدرياتيك دولة بحرية .

ثالثاً — ولما صار مترنخ يريد أن يجعل من إيطاليا د تعبيراً أو مصطلحاً جغرافياً ، فقد طبقت الدول في إيطاليا مبدأ « الشرعية » أى إرجاع الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ، فرجع ملك سردينيا إلى مملكته ، وضمت إليه جمهورية جنوة القديمة ؛ وأعيدت أسرة إست Este إلى مودينا Modene ، وأسرة لورين هابسبورج إلى تسكانيا . ثم خولف هذا المبدأ مؤقتاً عندما أعطيت ماري لويز زوجة نابليون وابنة إمبراطور النمسا فرنسيس الثاني ، دوقية پارما لمدة حياتها حتى إذا توفيت (وكانت وفاتها في سنة ١٨٤٧) عادت پارما إلى أسرة بوربون پارما ، بينما عادت لوقا Lucca التي كانت في يد هذه الأسرة الأخيرة طوال المدة الماضية بمقتضى التسوية إلى غراندوقية تسكانيا . وعندما انضم (مورا) ملك نابولي إلى الإمبراطور نابليون وقت فراره من إلبا وعودته إلى فرنسا ، خرجت مملكة نابولي من حوزته ، ثم أعدم فوراً بعد ذلك وعادت نابولي إلى ملكها القديم فردنند الأول ، من بيت بربون . ولقد أسفرت هذه التسويات عن تمتع النمسا بنفوذ عظيم في شبه الجزيرة الإيطالية .

رابعاً — وكان التعويض الذى أخذه بروسيا في منطقة الراين يتألف من الإمارات الكنسية القديمة التي كان نابليون استولى عليها في ماينز ، وتريف ، وكولونيا مع غيرها من المطرانيات ، وهذا إلى جانب عدد من الإمارات العلمانية ، والمدن الإمبراطورية الحرة التي كان قد استولى عليها

نابليون أيضاً ؛ فتألفت من هذه جميعها الآن مقاطعة الراين السفلى Nieder Rhein وكذلك حصلت بروسيا على مقاطعة وستفاليا (حول مونستر Münster خصوصاً) ؛ ثم أخذت من الدانمرك ، بوميرانيا السويدية Pomerania في نظير تنازلها للدانمرك عن دوقية لوبنبرج على نهر الإلب .

خامساً — احتلت إنجلترا جزيرة هليجولند (من أملاك الدانمرك) — وما تجدر ملاحظته أن إنجلترا تنازلت عنها فيما بعد إلى بروسيا في معاهدة أبرمت سنة ١٨٩٠ — ثم احتفظت بمالطة ، وجزر الأيونيان ، ومستعمرة الرأس الهولندية ، وسيلان ، وديمارارا (في جوايانا البريطانية) وسان لوسيا وتوباجو وترينداد .

سادساً — تضمنت التسويات الباقية : فصل النرويج عن الدانمرك وإعطاء النرويج إلى السويد في نظير إستيلاء روسيا على فنلندة من أملاك السويد ، ثم إستيلاء بروسيا على بوميرانية السويدية ؛ تسوية مسألة الاتحاد السويسرى بالإبقاء على الكانتونات (المقاطعات) التسع عشر القديمة مع إضافة ثلاثة كانتونات جدد إليها (منها جنيف) ووضع دستور فدرائى لها ثم ضمان حياد سويسرة بواسطة الدول الثمان ؛ وضع دستور اتحادى لألمانيا ، فصار الاتحاد الكونفدرائى الألمانى يتألف من أربع وثلاثين إمارة (زيدت واحدة فصارت خمساً وثلاثين فى سنة ١٨١٦) ، وأعطيت رئاسة الاتحاد إلى النمسا ؛ جعل الملاحة حرة فى الأنهار الدولية ، إعلان الدول الثمان أن إلغاء تجارة الرقيق فى العالم أمر يستحق كل عناية وكل انتباه ، ولو أن تحديد الوقت المناسب لإلغاء هذه التجارة صار من حق كل دولة أن تختاره متى شاءت ، أبقى الحدود بين أسبانيا والبرتغال على حالها .

سابعاً — لم يتناول المؤتمر مسألة أمريكا الإسبانية . ولو أن كاسلريه على وجه الخصوص كان يدرك أن من المتعذر فى المستعمرات الإسبانية (وكذلك فى المستعمرات البرتغالية) العمل بالنظام الحكومى القديم الذى أعيد فى شبه جزيرة أيبيريا . كما كان واضحاً أن أمريكا الإسبانية سوف

تصبح « أسواقاً » ، بريطانيا التي زادت أملاكها في العالم الجديد بمقتضى تسويات الصلح . ولقد كان مفروغا منه أن أزمة سوف تحدث في أمريكا الإسبانية نتيجة لسياسة القمع والحكومة الأوتقراطية التي تجرى عليها أسبانيا في أملاكها الأمريكية ، كما أنه كان من المتوقع أن تتعقد الأمور في البرتغال التي أعلن اندماج (البرازيل) مستعمراتها القديمة معها في ملكة واحدة ، ولكن عند انعقاد المؤتمر في فيينا (١٨١٤ — ١٨١٥) لم تكن واحدة من الدول العظمى سوى بريطانيا تريد التدخل في شئون المستعمرات الإسبانية في أمريكا ، وذلك لأن روسيا كانت تطمع أن تشغل في البلاط الإسباني في مدريد مركز المستشار المخلص الأمين للحكومة الراجعة ، في حين أن فرنسا كانت تؤيد مصالح فرع أسرة بربون الإسباني .

نظر النسوية :

قامت تسوية فيينا على أساسين هما : توازن القوى ، والتعويضات ، قاعدتا الدبلوماسية الأوربية في القرن الثامن عشر . فأرجع السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه قبل حروبها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا ، ثم إنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التي أخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دول أخرى . ولو أن كلا من إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا قد احتفظت بما استولت عليه سواء كان هذا الذي استولت عليه « حكومات » لم يعد لها وجود مثل مالطة والبندقية ، أو مقتطعا من حكومات كانت سابقا من حلفاء فرنسا ، مثل السويد وتركيا وبولندا . كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نفي نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا ، ولكن هذا المبدأ « الشرعية » لم يتبع أيضا بحذافيره . فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التي كان يسوقه رجوعها أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل « تعويضات » ، تعطى للدول التي تولى المؤتمر التصرف في أملاكها . وفي الواقع أن هذا كله إنما كان يجري وفق المبادئ والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسي في القرن

الثامن عشر ، فلم يفكر إنسان أن هناك ما يدعو لاستشارة الشعوب التى أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده فى مصيرها .

ثم إن المؤتمر لم يلبث أن أضاف إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتباراً آخر ، هو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا فى المستقبل ، أى اتخاذ التدابير والإجراءات التى تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة . فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التى أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفى لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء . فضموا بلجيكا — كما رأينا — إلى هولندا ، وأعطوا الأراضى الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا بينما دعموا استقلال سويسرة التى ضمنت الدول حيادها ، ثم أعطوا سافوى إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا .

ولقد ترتب على العمل بمبدأ توازن القوى نتائج هامة . فقد كان أساس النظام الجديد حسب تسوية فينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمى : إنجلترا وفرنسا ، الدولتان الغربيتان فى جانب ، وروسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية فى جانب آخر ، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التى تعطىها السيطرة بمفردها على شئون أوروبا أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب وإحراز النصر على الدول الأخرى . وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا ، ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرة والأراضى المنخفضة (بلجيكا وهولندا) . أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منهما مجزأة إلى دويلات وإمارات صغيرة ، بينما ضمنت الدول حيلة سويسرة ثم الأراضى المنخفضة ، وتمكنت أسرة هابسبرج النمساوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة فى إيطاليا وألمانيا ، بفضل ما كان لها من أملاك فى إيطاليا ، وما تمتعت به من نفوذ فى ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمساوى كان رئيس الاتحاد السكوتلندى بها فلم تعد أسرة هابسبرج فى حاجة إلى توسع جديد من ناحية ، فى حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من

صالحها أن تظل قائمة هذه الدويلات الصغيرة . فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية في المستقبل .

ولكن كان من أثر زيادة نفوذ النمسا في كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى ، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين سنة تقريباً ، أى حتى ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، أضف إلى هذا أن انشغال النمسا وتدخلها في شئون إيطاليا وألمانيا حرما فرصة التفرغ لمد نفوذها في أوروبا الجنوبية الشرقية وكان هذا ميداناً أفضل وأكثر سهولة لتوسعها ، وادعى لخدمة مصالحها السياسية ، من ميدان وسط أوروبا .

ثم إن انسحاب النمسا من الحدود الفرنسية الشرقية ، بتخليها عن بلجيكا ، ثم حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين ، لم يلبث أن جعل منوطاً بملك بروسيا حق الدفاع عن ألمانيا عموماً ، فارتفع شأن بروسيا ، ثم انتقلت إليها تدريجياً الزعامة في ألمانيا حيث صارت قبله أنظار الدويلات والإمارات الصغيرة التي تطلعت إليها في الدفاع عنها ، واضطرت بروسيا إلى إنشاء جيش قوى في قدرته تأدية هذه المهمة . أضف إلى هذا أن التسوية التي حدثت في فيينا وأعطت بروسيا أقاليم متفرقة في أنحاء ألمانيا ، لم تلبث أن جعلت بروسيا مرغمة على العمل لربط هذه الأقاليم بعضها ببعض ، فكان ذلك بداية السياسة التي أفضت إلى تشييد صرح الاتحاد الألماني (١٨٧٠ - ١٨٧١) .

وفي الوقت الذي قوى فيه نفوذ النمسا وروسيا — وقد أعطيت هذه الأخيرة — كما عرفنا — منفذاً إلى أوروبا الوسطى باستيلائها على بولندا ، فلم يبق من بولندا ذاتها سوى مدينة (كراكو) التي أنشئت مدينة حرة ذات حكومة جمهورية أرستقراطية ، ثم بدأ يرتفع شأن بروسيا ، كانت السويد مرغمة على الانزواء في اسكندنافيا بعد أن فقدت فنلندا وبوميرانيا (م ٢٦ - البورجوازية)

السويدية . وقد نالت السويد - كما رأينا - النرويج تعويضاً لها عن الأقاليم التي فقدتها .

وأما الإمبراطورية العثمانية فلم يكن لها مندوبون أصلاً في مؤتمر فينا ، لأن المؤتمرين تجاهلوا ، خطأ منهم ولا شك ، وجود المسألة الشرقية ، بمشكلاتها الشائكة في اليونان ، والولايات الدانوبية - الأفلاق والبغدان (ولاشيا وملدافيا) ومصر . وتلك مشكلات لم يكن هناك مناص من مواجهتها عاجلاً أو آجلاً .

وبما يجدر ذكره أن العمل بمبدأ توازن القوى كان معناه أيضاً ، بمجرد أن أعيدت « الدول » التي غيرت الثورة ونابليون حكوماتها ، أن يعود الملوك والأمراء السابقون إلى حكوماتهم القديمة ، وبالطراز الذى كان سائداً أيام (النظام القديم) . وحينئذ انتشرت الملكيات المطلقة في أوروبا ، فلم يزد عدد الدول التي كان لها دساتير تقيد حكوماتها على ست فقط ، كانت إنجلترا وفرنسا والأراضي المنخفضة والجمهوريات السويسرية الاستقرائية التي يضمها اتحاد سويسرة الكونفدرالى ، والنرويج (منذ نوفمبر ١٨١٤) وملكة بولندية الجديدة (التي أنشأها القيصر اسكندر الأول ومنحها دستوراً سنة ١٨١٥) . ومع ذلك حتى هذه الدول أبقت دساتيرها جميعاً السلطة الحقيقية في يد الملك أو في يد أرستقراطية صغيرة .

وكان من المتعذر إغفال آثار المبادئ الحرة التي جاءت بها الثورة الفرنسية والتي هدفت إلى إنشاء نوع من الحكومات أكثر ديمقراطية من الحكومات الراجعة فتزايد عدد المتذمرين الذين أخذوا يعارضون الأنظمة السياسية التي أعادها السياسيون إلى الوجود سنة ١٨١٤ ، ثم أغفلوا رغبات الشعوب (والمذهب القومى وليد حروب الثورة ونابليون) عندما شرعوا يقتسمون الأراضي ويوزعونها بسكانها فيما بينهم دون أن يستشيروا أهلها في مصيرهم ، فأنشأوا دولاً غابت منها روابط اللغة والجنس والشعور بالمصلحة أو الاتفاق في المذهب ، مثال ذلك تجزئة إيطاليا وألمانيا وبولندية

أو توسع النسا حتى صارت تضم بين حدودها مجموعة من الأمم لا يربط بينها رابط ، فانتشر بسبب هذا العمل التذمر بين الأهلين الذين راحوا يؤلفون في الدول المختلفة أحزاباً « وطنية ، للطالبة بتحقيق الأهداف القومية . ولقد كان من المنتظر - وكما حدث فعلاً - أن ينضم المتذمرون « الأحرار ، الذين يريدون الحكومة الديمقراطية إلى المتذمرين « الوطنيين ، أصحاب المطالب القومية ، فيؤلف الفريقان حزباً أو جماعة واحدة مهمتها المعارضة الشديدة من أجل تحطيم التسوية التي وضعها السياسيون في فينا .

فلما أن عمدت الحكومات الأوتقراطية والرجعية إلى التقرب من بعضها بعضاً كي تتآزر فيما بينها لتدفع عنها هذا الخطر ، شعر « المعارضون ، في كل دولة بضرورة التقرب من زملائهم في الدول الأخرى والتعاون فيما بينهم جميعاً ضد « الحكومات الاستبدادية والأجنبية التي فرضت سلطانها عليهم .

ولما كانت إمبراطورية النسا تضم في حدودها أكبر مجموعة من الأمم ، ذات الأهداف القومية والديمقراطية التي يهدد تحقيقها كيان الإمبراطورية نفسه ، فقد اهتمت النسا قبل غيرها من الدول بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة من أجل القضاء على كل حركة للتذمر والمقارمة في أرجائها وأسمى مترنخ هؤلاء المتذمرين ، « بالثوريين » ، ثم راح يلخص الموقف في قوله : « إن غرض هذه الجمعيات الثورية واحد لا يتغير ، هو قلب كل نظام حكومة قانوني قائم ، فالواجب على الملوك أن يقابلوا هذا بمبدأ واحد لا يتغير أيضاً ، هو المحافظة على كل نظام حكومة قانوني قائم » .

وبين أولئك الملوك وأصحاب السلطان الشرعي الذين يريدون المحافظة على كل نظام حكومة قانوني قائم ، وبين أحزاب المعارضة من الوطنيين والأحرار والديمقراطيين الذين أرادوا قلب كل نظام حكومة قانوني قائم ، لم يلبث أن نشب ذلك النضال المستمر الذي استمر طيلة القرن التاسع عشر ؛ عندما صارت بلجيكا تطلب الانفصال عن هولندا ، والنرويج عن السويد ،

وصارت بولندية تنشد استقلالها ، وتحاول كل من إيطاليا وألمانيا تحقيق وحدتها أو اتحادها ، ثم صارت الشعوب في الدويلات الأقل أهمية تبذل قصارى جهدها للتخلص من حكامها الرجعيين ولإنشاء الحكومات الوطنية والقومية والتحرر من السيطرة الأجنبية المفروضة عليها .

ومع ذلك وبالرغم من كل هذه المثالب والعيوب ، فقد نجحت تسوية فيينا في تحقيق الغرض المباشر الذى هدفت إليه الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى (فى ٣٠ مايو ١٨١٤) وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقى ودائم للتوازن الدولى فى أوروبا . حقيقة طرأ على هذا النظام شىء من التبدل بانفصال بلجيكا عن هولندية فى سنة ١٨٣١ ، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها فى سنتى ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ولكن هذا النظام لم يتصدع . بل أنه على العكس من ذلك استطاع أن يخدم السلام العام فى أوروبا مدة طويلة . فلم يعكر صفو السلام فى الفترة التالية سوى قيام حرب القرم (١٨٥٣ — ١٨٥٦) ولقد وقعت هذه الحرب فى ميادين بعيدة ، فلم تشغل الشعوب والدول بحروب كبيرة ، الأمر الذى جعل بمكنا انتشار الانقلاب الصناعى ، وتبعاً لذلك ، نمو النظام الرأسمالى فى إنجلترا أولاً ثم فى سائر أوروبا . والحقيقة أن نظام التوازن الدولى الذى أوجده تسوية فيينا لم تتصدع أركانه إلا حين قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا ، فقدت فرنسا أقليمى ألزاس ولورين لتستولى عليهما الإمبراطورية الألمانية الجديدة على يد مستشارها الأول بسمارك (١٨٧١) .

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي^(١)

أزعج فرار نابليون من إلبا السياسيين المجتمعين في فينا ، فبادروا — كما تقدم — بالتوقيع على التسوية النهائية (أو القرار النهائي) في ٩ يونية ١٨١٥ . وفي ١٨ يونيه انهزم نابليون في واترلو . وواجه السياسيون أمرين : عقد الصلح من جديد مع فرنسا التي آذرت نابليون أثناء حكم (المائة يوم) ، ثم تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك للغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهدد السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل ، ثم المحافظة على التسوية النهائية التي تمت في فينا لعدم تكدير السلم كذلك في أوروبا .

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

ففيما يتعلق بالأمر الأول ، عقد الحلفاء معاهدة جديدة مع فرنسا ، هي معاهدة باريس الثانية في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ ، فقدت فرنسا بمقتضاها كثيراً من المزايا التي كانت نالتها في معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) بسبب أنها ساعدت نابليون على الحكم مرة ثانية عند عودته من إلبا ، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التي كانت لها سنة ١٧٩٠ (أي بدلاً من حدود ١٧٩٢ التي كانت نصت عليها معاهدة باريس الأولى) ، ثم طلب منها دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية ، ويوزع

(1) European Concert.

بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التى أصابتهما أضرار من ناحية فرنسا . وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده فى خلال خمس سنوات على أقساط متساوية ، وبشرط أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمعه .

ومع أن الفرنسيين وقتئذ شعروا بصرامة هذه الشروط وقسوتها ، فقد كان فى وسع الحلفاء أن يفرضوا على فرنسا شروطاً أشد قسوة ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل إنهم رفضوا مثلاً إعطاء إقليم (الزاس) إلى بروسيا ، وكان مندوباً بروسيا قد طالباً بهذا الإقليم ، وهما هاردنبرج وهمبولدت Humboldt . ولقد دلت التجربة بعدئذ على أن احتفاظ فرنسا بالآلزاس كان ضرورياً لتأمين التوازن السيامى فى أوروبا . زد على ذلك أن أحداً لم يكن يتوقع أن ترضى إنجلترا بأن تنال هولندا كل المستعمرات التى كانت فى حوزتها سابقاً ، فتستعيد هولندا بفضل معاهدة أبرمت معها فى ١٣ أغسطس ١٨١٤ كل المستعمرات التى كانت لها عند أول يناير ١٨٠٣ ما عدا رأس الرجاء الصالح ثم دمارارا Demarara ، ونهرى اسكويبو Essequibo وبريس Berbice فى جوايانا بأمريكا الجنوبية ، فتترك إنجلترا هولندا تستولى على بتافيا (جاوه) ، بما أدهش نابليون نفسه الذى زاد من دهشته كذلك أن تترك إنجلترا فرنسا تمتلك جزيرة بربون (إلى الشرق من جزيرة مدغشقر) .

التحالف الرباعى^(١) :

وأما عن الأمر الثانى ، فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبى على إنشاء تحالف بين الدول التى اشتركت فى النضال ضد فرنسا من جهة ، ثم السعى من أجل المحافظة على السلام عموماً فى أوروبا من جهة أخرى . وعلى ذلك

(1) Quadruple Alliance

فإن فكرة الاتحاد الأوروبي إنما ترد في أصولها إلى الوقت الذي كانت لا تزال تمقد فيه المحالفات الدولية لمواصلة القتال ضد نابليون . فمن الثابت أن فكرة الاتحاد الأوروبي قد أخذ بها على وجه الخصوص رجال السياسة الإنجليز (بت الأصغر Pitt وكاسلريه) منذ ١٨٠٥ أثناء النضال ضد نابليون . أضف إلى هذا أن كاسلريه لم يكن يقنع أثناء انتصارات نابليون المتكررة وبسببها بمجرد عقد المعاهدات المنفصلة التي عمدت الدول وقتئذ إلى إبرامها متفرقة فيما بينها مثل معاهدة كاليس (في فبراير ١٨١٣) بين روسيا وبروسيا ، أو معاهدة (ريد) في أكتوبر من السنة نفسها بين بافاريا والنمسا ، أو تلك التي عقدتها بريطانيا مع كل حليف من حلفائها على حدة . وأدرك كاسلريه أن من الضروري عقد معاهدة عامة تسمو على كل هذه الاتفاقات والمعاهدات المنفصلة والمتفرقة . ولقد تزايد وضوح الحاجة إلى إبرام هذه المعاهدة حينما رفض نابليون شروط الصلح التي كان قد عرضها عليه الحلفاء في (شاتيلون) Chatillon في ٧ - ٨ فبراير ١٨١٤ ، وذلك بعد انتصارهم على جيوشه في معركة ليزج المعروفة منذ أكتوبر من العام السابق . فأسفرت مساعي كاسلريه حينئذ عن إبرام معاهدة (شومنت) في أول مارس سنة ١٨١٤ ، وهي المعاهدة التي عرفنا أنها تتألف من ثلاث معاهدات متشابهة بين بريطانيا وبين كل من النمسا وروسيا وروسيا على حدة . ولهذا المعاهدة أهمية كبيرة باعتبار أنها احتوت على الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في الفترة التالية . فقد قرر الموقعون على هذه المعاهدات الثلاث مواصلة الحرب ضد نابليون وعدم الدخول في مفاوضات صلح منفرد مع العدو المشترك ، فرنسا . ثم تعهد كل منهم بتقديم ستين ألف مقاتل إذا هاجمت فرنسا إحدى الدول الأعضاء الموقعة على المعاهدة ، بعد إبرام الصلح . ثم أن هذه الدول الأربع التي وقع مندوبوها على المعاهدة عمدت إلى الاحتفاظ بحق الاشتراك فيما بينها متحدة ، وبمجرد عقد الصلح مع فرنسا من أجل اتخاذ أفضل الوسائل القيمة بضمان استمرار السلام

في أوروبا من جهة واستمراره بين كل دولة وأخرى من بين الدول المتعاقدة من جهة أخرى . وكان معنى هذا أن النص الذى جاء بالمعاهدة خاصاً بتقديم الإمدادات العسكرية عند وقوع العدوان من جانب فرنسا ، لا يجب أن يكون متعارضاً مع أى نظام أوسع مدى لضمان السلام العام قد تضعه الدول عند عقد مؤتمر الصلح النهائي ، أو يكون معطلا له .

ولقد تجددت معاهدة شومنت هذه في جوهرها عندما عقد الحلفاء مع فرنسا معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ ، ثم لم تلبث أن تجددت مرة ثانية عندما بادر الحلفاء إلى عقد معاهدة للتحالف فيما بينهم في فيينا في ٢٥ مارس ١٨١٥ بمجرد ذبوع نوابل فرار نابليون من إلبا . وقد حققت هاتان المعاهدتان (في شومنت وفيينا) الأغراض المتوخاة من عقدهما ؛ ففضى على قوة نابليون ، وأبرم الحلفاء مع فرنسا معاهدة باريس الثانية (في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥) .

وكان عندئذ أن خشى كاسلريه ومترنخ أن يترتب على نجاح المحالفة في تحقيق الغرض المباشر منها ، وهو هزيمة فرنسا ، انقراط عقدها ، وذلك في وقت كان الواجب يقتضى رجال السياسة في أوروبا أن يعملوا من أجل المحافظة على السلم واستقراره ، وأن يتخذوا كل الاحتياطات التى تمنع فرنسا من استئناف عدوانها إذا شاءت تكدير السلام في أوروبا مرة أخرى .

ولذلك فقد استطاع كاسلريه على وجه الخصوص أن يظهر بتجديد « المبدأ » الذى تضمنته معاهدة شومنت السابقة ، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا . وعقد اجتماعات دورية لبحث المشكلات التى يتهدد تأزمها السلم في أوروبا . ففي اليوم نفسه الذى وقعت فيه الدول : روسيا ، بروسيا ، النمسا ، إنجلترا على معاهدة الصلح مع فرنسا ، أى في ٣٠ نوفمبر ١٨١٥ ، أبرمت هذه الدول الأربع ،

فما بينها معاهدة (تحالف رباعي) ، كانت هي الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في السنوات التالية .

فقد تمهدت الدول الأعضاء في هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا في التاريخ نفسه ، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أي عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم في المستقبل . وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبي كما صورته معاهدات شومنت وإنما بصورة عملية ، فنصت على ما يأتي :

« حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربعة في اتحاد وثيق ، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم في فترات أوأوقات (دورات) معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصياً ، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم ، وذلك لتبادل الرأي (أي المشاورة) فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة ، ولفحص الوسائل (أو الإجراءات) التي يقر الرأي في كل فترة أو دورة من هذه الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب في تأمين هدوء وسكينة الأمم (الشعوب) ورخائها وفي تأييد واستقرار السلام في (الدولة أو في) أوروبا . »

ولما كان كاسلريه أكبر المسؤولين عن إنشاء هذا التحالف الرباعي ، (على أساس معاهدتي شومنت في مارس ١٨١٤ وفيينا في مارس من السنة التالية) ، ونص هذا التحالف على عقد اجتماعات دورية لفحص المسائل التي تمس مصالح أعضائه المشتركة ، ولتوطيد السلام في أوروبا ، ثم ترتب على وجود هذا النص وتطبيقه قيام (الاتحاد الأوروبي) الذي أخذ يعالج المشا كل التي ظهرت في أوروبا في الفترة التالية . فقد صار ضرورياً معرفة آراء كاسلريه نفسه في هذا الاتحاد ، وماذا كان موقفه منه ؛ ثم إنه لاغنى عن هذه المعرفة في آخر الأمر ، لأن السياسة التي سار عليها كاسلريه إلى

وقت وفاته في أغسطس ١٨٢٢ ، ثم استرشد بمبادئها الجهورية ، جورج كاتنج Canning الذى خلفه في وزارة الخارجية البريطانية ، كانت في النهاية من العوامل التى حطمت الاتحاد الأوروبى ، أى القضاء على ذلك النظام الذى بذل كاسلريه نفسه كل ما يملك من جهد ومهارة سياسية من أجل إنشائه .

وروبرت ستيوارت كاسلريه كان من أقدر الوزراء الإنجليز الذين قالوا احترام رجال السياسة في أوروبا ، وذلك لما اتصف به من هدوء واتزان وأصالة رأى . وقد قام بدور هام في سياسة بلاده الداخلية مدة ربع قرن من الزمان تقريباً ، ثم ظهر على مسرح السياسة الأوروبية في السنوات العشر الأخيرة ، ومنذ أن شغل كاسلريه منصب وزير الخارجية (١٨١٢) في وقت كان فيه نابليون صاحب القوة والغلبة الظاهرة ، وكان ضرورياً لذلك عدم انفراط عقد المحالفة الأوروبية ضد فرنسا ، لم يلبث أن أبدى كاسلريه مهارة فائقة في أشد أوقات الحرب حرجاً ليحول دون تفكك المحالفة الأوروبية . وعندما سقط نابليون ، جاء كاسلريه إلى فيينا لحضور مؤتمر الدول المنعقد بها ، وكانت المبادئ التى استرشد بها في سياسته الخارجية هى التعاون مع الدول للمحافظة على السلام في أوروبا ، ثم التزام خطة عدم التدخل إطلاقاً في شئون الدول الداخلية . ولقد تمسك كاسلريه بمبدأ عدم التدخل لاعتقاده الراسخ أن مبعث تكدير السلام دائماً إنما هو تدخل الدول الكبيرة في شئون الأخرى الصغيرة ، وجعل كاسلريه نصب عينيه المحافظة على مصالح الدول الصغيرة . على أنه في أثناء هذا كله كان شديد الحرص على سلامة المستعمرات البريطانية ويهمل بمجد لتأمين طريق الامبراطورية البريطانية إلى الهند وبقاء هذا الطريق مفتوحاً دائماً . وقد اقتضى كاسلريه العمل بهذه المبادئ ، أن صار يؤيد فيما بعد القوميات الناشئة ويعترف باستقلال الشعوب وبالحكومات الوطنية « الفعلية أو الواقعية » ، التى تقيمها .

ومع هذا فإن كاسلريه يعتبر بحق مسئولاً إلى حد كبير عن التسوية الأوروبية التي وضعت في فينا ، وهي تسوية أغفلت - كما رأينا - المبادئ التي نادى بها الأحرار والوطنيون القوميون في أوروبا . غير أن السبب في انحراف كاسلريه عن هذه المبادئ الحرة والوطنية ، كان اعتقاده بضرورة تحقيق التوازن الدولي عن طريق تقوية كل من النمسا وبروسيا في وسط أوروبا .

أما الحافز الأكبر لكاسلريه إلى إنشاء التحالف الرباعي ، فكان خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها فاحتاط للأمر بعقد أواصر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة ، وتدير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى سنة ١٨١٨) من جهة أخرى ، وكان تحقيق هذه الحيلة إذاً في إبرام المحالفة الرباعية . على أن تلك في نفس الوقت كانت حقيقة جعلت متعذراً أن يرضى كاسلريه بتاتاً ، بأن يخرج هذا التحالف الرباعي عن الغرض الأساسي الذي أنشئ من أجله . فيتخذ منه السياسيون الرجعيون في أوروبا وعلى رأسهم مترنخ أداة للتدخل في شئون الدول الداخلية ، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول ضروري من أجل صيانة السلام العام في أوروبا . ثم إنه كان واضحاً للسبب نفسه أن من المتعذر أن يقبل كاسلريه الموافقة على أية محالفات ترمي إلى هذه الغاية .

وفي ضوء هذه الاختيارات إذاً تكون سياسة كاسلريه عند إنشاء التحالف الرباعي قد نجحت (أولاً) في ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا ، بمقتضى معاهدات الصلح ، و (ثانياً) في أنها بإنشاء نظام الاتحاد الأوروبي قد أتاحت الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد ، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجعة لفضها .

الحلف المقدس^(١) (٢٦ سبتمبر ١٨١٥) :

وفي الوقت الذى وضع فيه السياسيون هذه القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية التى حصلت فى فينا ، ولتأييدها ، وللحفاظ على السلام العام فى أوروبا ، كان القيصر روسيا ، اسكندر الأول ، قد أخرج إلى عالم الوجود مشروعاً آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب ، كان قد فكر فيه من مدة طويلة ؛ ثم راح يقلب وجوه الرأى فيه من جديد حينما انتصر الحلفاء على نابليون ، وبدأوا يعقدون اجتماعاتهم لوضع تسوية الصلح الأخيرة . وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة وأن يسترشدوا فى معاملاتهم مع بعضهم بعضاً بمبادئ المسيحية وتعاليمها . ومنذ سنة ١٨٠٤ ، وقت أن تألبت الدول ، فى محالفات دفاعية على الأكثر ، ضد نابليون كتب القيصر اسكندر إلى الكونت نوفوسيلتزووف Novossilzoff مندوبه فى إنجلترا ، فى ١١ سبتمبر ١٨٠٤ يشرح الفكرة التى لم تكن ترمى فقط إلى خلاص أوروبا عند القضاء على نابليون ، بل ومن أثرها كذلك خلاص الإنسانية نفسها والمحافظة على (حقوقها) ، وموجز هذه الفكرة إنشاء اتحاد أوروبى مهمته أن يفصل بالطرق السلمية فيما قد يقع من خلافات بين الدول . على أن هذا المشروع القيصرى كان سابقاً لأوانه ، بسبب انتصارات الامبراطور الفرنسى المتتابة . حتى إذا انهزم نابليون أخيراً ، وظهر الاهتمام بضرورة المحافظة على السلم فى أوروبا ، تقدم القيصر اسكندر بمشروعه من جديد . وفى هذه المرة أراد أن يستند الاتحاد الأوروبى الذى يدعو إليه ، على كل المبادئ والتعاليم التى جاءت بها المسيحية ، أى أن القيصر أراد أن يتخذ من (الدين) أساساً تقوم عليه العلاقات بين الدول وكان لمشروع القيصر بهذا الثوب الدينى الذى أضفى عليه ، والذي عرف باسم (الحلف المقدس) آثار عديدة ومنوعة .

(1) Holy Alliance.

فقد كان من المعروف عن القيصر اسكندر الأول أنه رجل تنطوى شخصيته على متناقضات كثيرة ، وأن ثمة حاملين متضادين يتنازعانه دائماً هما التقدم والسير نحو الحرية والأخذ بمبادئ الأحرار ثم الجود والتوقف بل والاستدارة للبعض في طريق الرجعية . ثم إنه كان محباً لنفسه ، تستثيره العاطفة ، وصاحب أهواء ونزوات نفسية ، لا يستقر على حال . ومن المعروف أنه حينما تقدم بمشروع الحلف المقدس كانت تغمره موجة من التقي والورع ، ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس ، كتبت فيما مضى طائفة من القصص ، هي البارونة جوليانه فون كروذنر Krüdner ، كان القيصر قابلاً في مدينة (بال) بسويسرة في خريف ١٨١٣ ، في وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التي انغمست فيها سابقاً ، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موحى بها إليها ، هي إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوي . ولقد كان لنشأة القيصر الأولى أكبر الأثر في أنه صار متقلب الأطوار لدرجة أن غدت شخصيته « لغزاً » غامضاً من الألفاظ التي عجز العصر الذي عاش فيه عن فك طلاسمها . فهو قد قضى طفولته في بلاط الإمبراطورة كاترين الثانية ، وهي جدته لأبيه (١٧٦٢ - ١٧٩٦) ، وكان بلاط هو ولعب أطلق فيه العنان لشهوات الحياة ولذائدها ؛ ثم قضى دور المرافقة تحت إشراف أبيه القيصر بول الأول (١٧٩٦ - ١٨٠١) ، وكان هذا رجل شذوذ ومتناقضات ، علم ابنه الشغف بالتفصيلات العسكرية ، كما علمه أن يحب « الإنسانية » حباً نظرياً فقط ، وأن يحتقر الرجال مهما علت أقدارهم . ثم كان معلم القيصر في شبابه ، فريدريك سيزاردى لاهارب Harpe ، وهو سياسي سويسري ، من الذين اعتنقوا مبادئ اللياقبة وأيدوا الثورة الفرنسية ؛ لم يلبث أن لقن اسكندر المبادئ والتعاليم التي نادى بها فيلسوف الثورة (جان جاك روسو) . وفي أثناء ذلك كله تلقى القيصر تعليمه العسكري على يد المارشال سوليتكوف Solitkoff والذي حرص كذلك على تدريبه تدريباً صارماً حتى برع في معرفة تقاليد

الأوتقراطية الروسية . وبعد مقتل أيه (بول) فى سنة ١٨٠١ أظهر
اسكندر ميولا دينية واضحة ، كان لحريق موسكو فيما بعد (١٨١٢)
أعظم الأثر فى دعمها ؛ كما زاده إمعاناً فى هذه النزعة الدينية وقوعه تحت
تأثير البارونة فون كرودر . وكانت فون كرودر هى نفسها التى راجعت
فى باريس وثيقة الحلف المقدس ، كما تضمنها الإعلان أو التصريح الذى
صدر به فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ ، وذلك قبل أن يقدم القيصر نص هذه الوثيقة
إلى حلفائه .

أما وثيقة الحلف المقدس فكانت تتألف من مقدمة وثلاث مواد .
فجاء فى المقدمة مامعناه أن امبراطورى روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا
يعتقدون بأنه قد بات ضرورياً أن يسترشدوا فى علاقاتهم مع بعضهم بعضاً
بالمبادئ السامية التى نادى بها الدين المسيحى والحقائق العالية التى أتى بها ،
وأنهم لا يرغبون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على
القرارات التى اتخذوها لهذا الغرض . فتصت المقدمة إذاً على أنه : « ليس
لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صبح عزم الموقعين
عليها — سواء فيما يتعلق بإدارة شئون بلاد كل منهم ، أو فيما يتعلق بشئون
علاقاتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى — على أن
يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها ، وهى مبادئ
العدالة والمحبة المسيحية والسلام ، وتلك مبادئ لا ينبغى أن يكون الأخذ
بها مقصوراً على العلاقات الشخصية وحسب ، بل يجب أن تكون ذات أثر
مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء ، وأن يسترشد بها هؤلاء
فى كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية
ومعالجة وجوه النقص بها » .

وفى المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين ،
وتجتمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية والتى لا تنفهم عراها ، اهتمام بما جاء
به الكتاب المقدس الذى يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخواناً .

ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة ، وحيث أنهم يعتبرون أنفسهم آباء لرعاياهم ولأجنادهم في أسرة واحدة فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التي تحفزهم إلى الذرد عن الدين والسلام والعدالة والمحافظة على هؤلاء جميعاً ، . وهم المادة الثانية جاء مانصه : « وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذي يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر ، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التي يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعاً أعضاء أمة مسيحية واحدة . أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا قروعا ثلاثة من أسرة واحدة : النمسا وبروسيا وروسيا . معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية التي يؤلفون هم ورعاياهم قسما منها ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح »

وبمقارنة ما جاء في هذه المادة الثانية في وثيقة (الحلف المقدس) ، والتي دعت لاتخاذ الدين أساساً للمحارلات التي يرجى بها حسم المشكلات السياسية ، بالمادة السادسة التي أنت في وثيقة التحالف الرابعي ، والتي أقامت الاتحاد الأوروبي على أساس عقد مؤتمرات دورية لفض المنازعات التي قد تهدد بتعكير صفو السلام العام في أوروبا ، لا يلبث أن يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيصر اسكندر ، الذي طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التي اهتدى إليها كاسلريه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية .

وفي المادة الثالثة والأخيرة ، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التي تريد الاعتراف بهذه المبادئ المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس .

وقد امتدح الشاعر الألماني جيته Goethe (١٧٤٩ - ١٨٣٢) الفكرة التي أوحى بالمبادئ السامية التي قام عليها الحلف المقدس ، والذي قال (جيته)

عنه أنه خير محاولة إطلاقاً لإسداء خدمة جليلة لقضية الإنسانية .
ولكن وثيقة الحلف المقدس عند إذاعتها لم تلبث أن أثارت دهشة رجال الدين الكاثوليك ، فقال الفيلسوف الدينى الفرنسى ، جوزيف دى ميستر Maistre (١٧٥٣ - ١٨٢١) : إن قيام محالفة بين ملوك ثلاثة أحدهم كاثوليكي (النمسا) ، والثانى بروتستانتى (بروسيا) أى مهرطق ، والثالث أرثوذكسى (روسيا) أى منشق ، لا كبر دليل على عدم المبالاة بالفوارق الدينية التى تفصل بين هذه المذاهب المختلفة ، وأنه كذلك لمظاهرة كبرى لتأييد الهرطقة ضد العقيدة الكاثوليكية الصحيحة .

أما رجال السياسة فكانت دهشتهم عند قراءة هذه الوثيقة لا تقل عن دهشة رجال الدين الكاثوليك . من ذلك أن مترنخ راح يصفها بأنها « طبل أجوف » ، « وأمان إنسانية مكسوة بحلة دينية » ، « وفيض من عواطف التقي والورع التى تجيش فى صدر القيصر اسكندر » . ثم إن كاسلاريه صار يعتبرها « خليطاً من الصوفية والكلام الفارغ » . ووصفها فون جنتز ؛ بأنها « زينات مسرحية » . وهكذا ومع ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيصر اسكندر - وكان من بين الدول التى انضمت إليه فرنسا ، وهى التى تلبست دائماً كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية ، والعودة إلى المجتمع الأوروبى . أما إنجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصى على العرش من فعل ذلك .

وبما يجب ذكره ، من ناحية أخرى ، أن (الحلف المقدس) قد خلف آثاراً عميقة فى أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله ، عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية ، ثم إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحريرية ، إنما كان من أسباب وجود الحلف المقدس ، كما كان من نتائج إنشائه . ولذلك فقد ظل أعداء الملكية الراجعة فى فرنسا مثلاً يخلطون بين الحلف المقدس ، وبين المحالفات الدولية التى عقدت سابقاً ضد نابليون ،

فاعتبروا الحلف المقدس أداة موجهة ضد فرنسا وضد المبادئ الحرة في أوروبا . في حين أن الأحرار صاروا يعتبرون الحلف المقدس مسئولاً عن انتشار الرجعية في المدة التالية .

ومع ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسئولاً لا عن انتشار الرجعية ولا عن قيام (نظام الحكم) المبني على الاستبداد وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا . بل كان المسئول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط . ويمود ذلك لعدة أسباب من أهمها أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضاً في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) كان تعهداً يتعذر تنفيذه ، لأن الظروف والمناسبات أو الزمان والمكان ، لم تكن معينة ومحددة ، على عكس ما حدث في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسبات ، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها — وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء المحالفة . كما نصت على عقد المؤتمرات الدورية ؛ أي أن التحالف الرباعي ، قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية ، في اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة معروفة .

وزيادة على ذلك فإن مترنخ سرعان ما أدرك ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية فاعتمد عليه في نجاح سياسته التي كانت ترمى إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية غرضها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا . ومع أن مترنخ كان يرى في الحلف المقدس « طبلاً أجوف » ، فقد أدرك أيضاً إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك — دائماً على أساس التحالف الرباعي — الفرض منه تأييد النظام القائم ، ثم تحويل التحالف الرباعي نفسه إلى أداة فعالة للتدخل في شئون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل ، حتى (م ٢٧ - البورجوازية)

يمكن إخماد الحركات والثورات الدستورية والقومية فى أوروبا .
ولكن لما كانت هذه هى أغراض مترنخ السياسة ، وكان هذا هو
موقفه من (الاتحاد الأوروبى) فقد اصطدمت هذه السياسة وهذه
الأغراض مع السياسة الإنجليزية التى بدأها كاسلريه ، وظل يسير على منوالها
جورج كاتنج من بعده . وواضح أن هذا الاصطدام كان أول الأسباب
التي أدت فى النهاية إلى فشل (الاتحاد الأوروبى) . وأما هذه الحقيقة فإنها
سوف تستبين عند معالجة المشكلات السياسية التى صادفها رجال
السياسة بعدئذ .

وكانت المشاكل الأوروبية التى واجهتها الدول فى الفترة التالية مباشرة
بعد تسوية الصلح فى فيينا (١٨١٥) أربعاً :

أولها - أن فرنسا التى عقدت الدول التحالف الرباعى ، واحتل
(الحلفاء) أرضها ، ثم فرضوا عليها غرامة مالية كبيرة ، إمعاناً منهم
فى الحيلة والحذر منها ، استطاعت أن تدفع أقساط التعويضات المطلوبة
منها بتمامها ؛ وصارت تريد الخلاص من عزلتها السياسية . وبات لذلك
ضرورياً أن يفصل السياسيون فيما إذا كان ممكناً أن يؤذن لها بالانضمام
إلى الاتحاد الأوروبى ، أو أن تبقى تحت إشراف الدول . وتلك مسألة
لامناص من عقد مؤتمر أبحاثها ، استناداً إلى ما جاء فى مواد التحالف
الرباعى (والمادة السادسة منها خصوصاً) .

وثانيها - أن الدول المنتصرة ضمنّت ممتلكات وأراضى كل عضو من
أعضاء المحالفة الرباعية ضد أية اعتداءات خارجية قد تقع عليها (وخصوصاً
من جانب فرنسا) . ولكن الدولة المنتصرة لم تضمن بقاء الحكومات
الداخلية التى ينشئها أعضاء المحالفة بصورة دائمة ومن غير تغيير ، فكان
ضرورياً إذا معرفة ما إذا كان ذلك يعنى أن هؤلاء الأعضاء أو لغيرهم أن
يقيموا إذا شاءوا حكومات دستورية فى داخل بلادهم ، أو أن من المحتم
على الحلفاء التدخل فى شئون هذه الدول من أجل تأييد حكومة الملكيات

المستبدة المطلقة بها . وتلك كانت مسألة « التدخل » (Intervention) التي ما لبثت أن واجهت الدول بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في شبه الجزيرة الإيطالية .

وثالثها — أن الحلفاء ضمنوا ممتلكات وأراضى بعضهم بعضها في أوروبا ، ولكنهم تركوا جانباً الامبراطورية العثمانية . فهل كان معنى تقرير مبدأ الضمان في معاهدة التحالف الرابعي أنه مطبق كذلك على الامبراطورية العثمانية بالرغم من إغفال أمرها ، وأن الواجب عليهم أن يضمنوا كذلك ممتلكات هذه الامبراطورية أو أن مبدأ الضمان لا ينسحب عليها . لقد رفض القيصر إسكندر أن يبحث المؤتمر في فيينا (المسألة الشرقية) ، ولكن قيام الثورة في اليونان ضد السلطان العثماني لم يلبث أن اضطر الدول أن تواجه هذه المشكلة بصورة جدية .

ورابعها — أن الحلفاء كذلك لم يتناولوا شيئاً من شؤون المستعمرات الأوروبية في أمريكا . وقد سبق القول كيف ترك الحلفاء في مؤتمر فيينا معالجة مسألة المستعمرات التي لإسبانيا في العالم الجديد . ولكن لم تلبث الحوادث في هذه المستعمرات أن أرغمت الدول على بحث هذه المسألة في أحد المؤتمرات التالية (مؤتمر فيرونا) .

مؤتمر إكس لا شابيل Aix-La-Chapelle :

وعلى ذلك فقد عقدت الدول أول اجتماعاتها في سبتمبر ١٨١٨ في إكس لا شابيل من أعمال وستفاليا في ألمانيا للفصل في موضوع فرنسا . وذلك لأن فرنسا كانت — كما ذكرنا — قد دفعت أقساط التعويضات المطلوبة منها حتى ذلك التاريخ ، وأبدى رئيس وزرائها دوق دي ريشيليو Richelieu استعداد حكومته لسداد بقية التعويضات فوراً ، وطلبت فرنسا أن تسحب الدول جيش الاحتلال من بلادها . وحينئذ لم تر الدول ما يمنعها من الاستجابة لهذه الرغبة . فإن كاسلريه خصوصاً كان قد اطمأن إلى فرنسا ،

وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي ، ثم إنه كان يرجو عند انعقاد المؤتمر أن تتاح الفرصة أيضاً لتسوية النزاع بين إسبانيا ومستعمراتها الأمريكية ؛ وإن كانت الدول ، ومن بينها إنجلترا كذلك ، لم تلبث أن وافقت على أن تكون أعمال المؤتمر مقصورة على بحث المسائل الخاصة بفرنسا فقط مباشرة .

ولذلك فقد صار على المؤتمر عند انعقاده في ٢٠ سبتمبر ١٨١٨ أن يفصل في أمرين : جلاء قوات الاحتلال عن الأراضي الفرنسية ؛ ثم إدخال فرنسا في نطاق المحالفة القائمة ، أى المحالفة الرباعية .

ولقد كان ميسوراً الوصول إلى قرار نهائي بصدد جلاء قوات الاحتلال من الأراضي الفرنسية ، وذلك بمجرد أن تم الاتفاق في المؤتمر على الطريقة التي تسدد بها فرنسا فوراً بقية التعويضات المطلوبة منها ، فوافقت كل من بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال ، وذلك في معاهدة (إكس لاشابل) في ٩ أكتوبر ١٨١٨ . وعندئذ شرعت الدول تبحث طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية .

واختلفت آراء الدول في هذه المسألة . فقد اقترح القيصر إسكندر بقاء التحالف للرباعي كما هو موجهها ضد فرنسا ، على أن يسمح لفرنسا في الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى ، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات ، ومساعدة بعضها بعضاً ، وعلى الخصوص مساعدة الدول التي تتعرض حكوماتها للثقل والاضطراب . على أن هذا ، كان معناه ، إذا قبل المؤتمر اقتراح القيصر أن تأخذ الدول على عاتقها محاربة الشعوب التي ظلت تقوم بالثورة آنذاك وفي السنوات التالية لإنشاء الحكومات الدستورية في بلادها ، ولذلك لقي اقتراح القيصر — وكما كان متوقعا — رفضاً قاطعاً من جانب كاسلريه الذي امتنع امتناعاً تاماً عن أى تدخل في شؤون الدول الداخلية .

فكان حينئذ أن جعل مترنخ الدول الأربع تعقد اتفاقاً سرّياً فيما بينها يوم أول نوفمبر ١٨١٨ تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت بها ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت إنجلترا على هذا الإجراء ولكن في حالة واحدة فقط ، هي اعتقال أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا .

وعلى ذلك فقد تقدمت الدول الأربع في ٤ نوفمبر ١٨١٨ بمذكرة مشتركة إلى فرنسا تعلن فيها أن معاهدة ٩ أكتوبر ١٨١٨ التي ينتهى بفضلها احتلال الأراضي الفرنسية إنما هي في نظر هذه الدول آخر ما يتخذ من خطوات تكميلية لتأييد السلام العام . ثم وجهت الدعوة إلى الملك الفرنسي ، ليعمل من الآن فصاعداً بأرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معاً .

ولقد وافق المؤتمر على هذا (الحل الوسط) في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ ، وذلك في وثيقتين ، إحداهما تتضمن المبدأ الذي وافقت عليه الدول الأربع في الاتفاق السرى بتاريخ أول نوفمبر ، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن (بروتوكول سرى) تجددت بمقتضاها المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمايتها كذلك من الأخطار الثورية التي تتهددها ، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق دى ريشيليو ، ويطلع عليه بصفة خاصة . وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذى ووفق عليه فى (المذكرة المشتركة) فى ٤ نوفمبر ، فكانت « تصريحاً ، Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه ، وجاء فيه أن الدول الخمس ، بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا ، تنوى توثيق عرى الاتحاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للحفاظ على السلام ، وذلك كان الأساس الذى تمسكت بريطانيا به دائماً ، والمبدأ « العمل » الذى قام عليه التحالف الرباعى ، والذى كان يجب فى نظر بريطانيا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبى . ولما كانت إنجلترا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أن هذه ترمز إلى النظام نفسه - (التدخل) - الذى وقفت هى كل جهودها على معارضته ، وكانت القاعدة التى رفضت بها

اتجملرة أن تنعقد اجتماعات خاصة أى « جزئية » لمعالجة ما قد يطرأ من حوادث معينة وبشروط محددة ، فقد جاء فى ختام «التصريح» توضيحاً لهذه الشروط المحددة أنه لا ينبغى عقد « اجتماعات جزئية » لبحث شئون الدول الأخرى ، من غير أن تطلب هذه ذلك ، وفى حضورها إذا لزم الأمر . وكان معنى ذلك ، وبالرغم من هذه الشروط المحددة ، أن تقرر فى هذا « التصريح » مبدأ التدخل .

وهكذا كان مؤتمر إكس لاشابل نصراً بيناً لسياسة مترنخ ، لأن « النتيجة السعيدة » — على حد قوله — التى وصل إليها المؤتمر كانت دعم أركان المحالفة — التى صارت الآن بانضمام فرنسا إليها ، محالفة خماسية Quintuple Alliance — ضد الثورات فى أوروبا ؛ فيكتب : « إن تغييراً ما لن يطرأ إطلاقاً على النظام القائم فى المستقبل » .

وزيادة على ذلك فقد ألبس (الحل الوسط) الذى وافقت عليه الدول فى إكس لاشابل روح الحلف المقدس «ميكلانجا» . فراح مترنخ يذلل حينئذ كل ما فى وسعه من جهد وحيلة فى السنوات التالية (١٨١٨ — ١٨٢٣) خصوصاً كي يجعل من الحلف المقدس شيئاً حقيقياً وأداة فعالة « كحكومة مديرين أوروبية » تفرض النظام البوليسى على بقية الدول وتسيطر على شئونها لإرغامها على البقاء فى نطاق نظام سياسى لا يتغير ، بإخماد الحركات الدستورية والقومية ، وتأييد الحكومة المطلقة المستبدية ؛ وذلك كان جوهر (النظام المترنيخى) نفسه الذى سبق لنا وصفه ، وخضعت لسلطانها أوروبا ليس فى علاقات الدول الخارجية وحسب ، بل وفى شئونها الداخلية كذلك من سنة ١٨٢٣ خصوصاً إلى وقت قيام ثورات فبراير ١٨٤٨ ، وفرار مترنخ نفسه كما عرفنا من فيينا فى مارس من السنة نفسها .

وبإلى جانب انتصار مترنخ فى مؤتمر إكس لاشابل (بإستصداره تصريح ١٥ نوفمبر ١٨١٨) أحرز مترنخ انتصاراً آخر ، عزز به نظامه ، وذلك

عندما تمكن من استقالة القيصر اسكندر الأول إلى آرائه ، بعد أن كان هذا الأخير قد منح بولندية دستوراً منذ ٢٧ نوفمبر ١٨١٥ ، وافتتح في وارسو أول (دياط) أو برلمان لحملته بولندية الجديدة في ٢٧ مارس ١٨١٨ ، فأراد مترنخ إزالة هذه الأفكار الحرة والخطرة من رأس القيصر وسهل على مترنخ إدراك غايته لأن القيصر كان وقتئذ متأثراً بكتابات (إسكندر ستوردتزا) Stourdza ، وهو كاتب وسياسي روماني من البغدان (ملدافيا) وضع مذكرة عن الأحوال السائدة في ألمانيا ، لفتت انتباه القيصر الذي طبع منها عدداً صار يوزعه على الملوك والأمراء والسياسيين المجتمعين في المؤتمر . وقد أكد (ستوردتزا) في هذه المذكرة أن الثورة على وشك الاندلاع في ألمانيا . ولقد أزعج القيصر كذلك قبيل انعقاد المؤتمر أن الطلبة في وارنبرج Wartburg قاموا بمظاهرات في أكتوبر ١٨١٧ احتفالاً بمرور ثلاثمائة سنة على بداية الإصلاح الديني في ألمانيا ومراراً أربعة أعوام على معركة ليبزج (أكتوبر ١٨١٣) أو حرب الأمم ضد نابليون ، التي تعتبر مظهر الروح القومية الألمانية ؛ فأحرق الطلبة في هذا الاحتفال كل ما وقع بأيديهم من كتب تتناول موضوع الحكومات الاستبدادية وتشيدها . أضف إلى هذا أنه حدث بعد مؤتمر إكس لاشابل أن أقدم كارل ساند Karl Sand أحد الطلاب الألمان بجامعة يينا Jena على اغتيال أحد كبار الصحفيين والكاتب المسرحي الألماني (أوجست فون كوتزيو) Kotzebue وذلك في مانهايم Mannheim في ٢٣ مارس ١٨١٩ ، وكان كوتزيو معدوداً من جواسيس روسيا في ألمانيا ، كما كان إلى جانب إمداده القيصر بالمعلومات عن أحوال ألمانيا السياسية واتجاهات الرأي العام بها ، صديقاً حميماً له . ولكل هذه الأسباب إذا بدأ اسكندر — وهو الرجل العاطفي دائماً — يشك من ذلك الحين في « حكمة » تأييده للآراء والمبادئ الحرة . ولقد لقي مترنخ معارضة صادقة من رجل الرجعية الآخر ، فردريك فون جنتز ، في إقناع القيصر بنقد هذه الآراء الحرة ظهرياً .

ثم عهد مترنخ إلى « استمالة » فردريك وليم الثالث ملك بروسيا إلى مياسته . فأخذ يهدده بانسحاب النمسا من الاتحاد الألماني إذا امتنعت بروسيا عن تأييد سياسته . ثم تكلفت مساعي مترنخ بالنجاح ، واستطاع أن يبسط « نظامه » على سائر ألمانيا ، عندما انعقد في كارلسباد من أعمال بوهيميا في ٧ أغسطس ١٨١٩ ، مؤتمر حضره مندوبون عن النمسا وبروسيا وبافاريا ، وبادن ، ونساو ، وورتمبرج ، ومكلنبرج ، وهيس ، وساكس فايمر (١) ، لم يلبث أن استصدر طائفة من القرارات الرجعية عرفت باسم « مرسومات كارلسباد (٢) » ، صارت بدورها قوانين فدرائية ، أى مطبقة في أنحاء الإتحاد الألماني عندما أجازها (دياط) هذا الاتحاد في فرانكفورت في ٢٠ سبتمبر ١٨١٩ ؛ ثم لم تلبث أن تأيدت في مؤتمر عقده في فينا وزراء الولايات والإمارات الألمانية برئاسة مترنخ نفسه ، فصدر بها (قرار فينا النهائي (٣)) في ١٥ مايو ١٨٢٠ . فكان بموجب هذه القرارات «البوليسية» أن وضعت الجامعات تحت إشراف الحكومات لمراقبة المواد التي تدرس بها ، من الناحية السياسية ، وأنشئت رقابة على الصحف ، وأقيمت لجنة في (ماينز) مهمتها البحث عن المخرضين على الثورة وإرشاد الحكومات المحلية إليهم لتقبض عليهم ؛ وقد عهد إلى هذه اللجنة نفسها بالبحث في حوادث الثورات والاضطرابات الماضية ، فقدمت في هذا الموضوع وحده حتى نهاية ١٨٢٢ أربعة مجلدات ضخمة مشحونة بتقاريرها .

ثم أنه سرعان ما وقع من الحوادث بعد استصدار (مرسومات كارلسباد) ما جعل القيصر اسكندر يعرض عن مستشاريه الأحرار مثل كاپوديستريا اليوناني (السكرفوى) ودى لاهارب (السويسرى) ، ويزداد اقتناعا بحكمة استصدار هذه المرسومات ، فلا يكتفى بالانحياز إلى مترنخ

(1) Nassau ; Wartemburg ; Mecklenburg ; Hesse ; Saxe-Weimar

(2) Carlsbad Decrees.

(3) Vienna Final Act.

في سياسته ، بل صار هو الآخر يطلب اتخاذ إجراءات رجعية صارمة إمعاناً في الحيلة والحذر . من هذه الحوادث كان مقتل دوق دي بيري Berry ابن شارل شقيق ملك فرنسا لويس الثامن عشر ، طعنه لوى بيري لوفيل Luovel بمدية على باب دار الأوبرا في باريس في مساء ١٣ فبراير ١٨٢٠ . فقد كان لهذه الجريمة أثر بالغ في نفس القيصر الذي شبه عمل لوفيل بفعله كارل ساند ، وتزعزعت ثقته نهائياً في آراء (كاپوديستريا) الحرة المعتدلة . وأما الحادث الثاني الهام فكان قيام الثورة العسكرية في أسبانيا بسبب تمرد الجنود في ثكنات قادش ، وكان هؤلاء ينتظرون بها منذ ١٨١٦ ترحيلهم إلى أمريكا ، فأعلنوا عصيانهم في أول يناير ١٨٢٠ ، وراحوا يطالبون بدستور ١٨١٢ وانتشرت الثورة في البلاد .

وعندئذ تقدم القيصر باقتراح دعوة مؤتمر للانعقاد في باريس للبحث في الموقف عموماً ، كما أعلن استعدادة لإرسال جيش ، بالنيابة عن حكومات أوروبا ، وباسمها لإنهاء الثورة في أسبانيا ، كما أنه قد اقترح إنشاء لجنة من وزراء الدول المتحالفة تتخذ مقرها في باريس مهمتها الإشراف على سير الأمور في فرنسا ذاتها . فكان أن مهدت هذه المقترحات لعقد المؤتمر التالي الذي اجتمع في (ترابو) في أكتوبر ١٨٢٠ في ظروف يمكن إيجازها فيما يلي :

التحرير مؤتمر ترابو Troppau :

رفض كاسلريه ومترنخ اقتراح القيصر إنشاء لجنة لمراقبة سير الأمور في فرنسا ، بدعوى أن ذلك يخالف لما سبق الاتفاق عليه مع فرنسا في مؤتمر إكس لاشابل ، في معاهدة ٩ أكتوبر ١٨١٨ التي أنهت الاحتلال ، وفي « تصريح » المحالفة الخامسة في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ ، ومن شأنه إثارة القلاقل بدلاً من العمل على تهدئتها ، كما هو الغرض المقصود من إنشاء هذه اللجنة المقترحة . ثم إن كاسلريه عارض دعوة مؤتمر للانعقاد ، دون بيان

الغرض من انعقاده بصورة واضحة جليلة ، فى حين أنه لم يكن يرى فى صالح الدول كذلك ، الانغماس فى شئون فرنسا الداخلية . وتلك كانت كلها مبادئ متفقة مع ما سارت عليه دائماً السياسة الإنجليزىة .

وأما الدوافع التى حفزت مترنخ إلى معارضة دعوة المؤتمر للانعقاد ، فكانت تختلف كلية عن الأسباب التى أبداه كاسلريه . فلم يكن مترنخ يهتم فى قليل أو كثير بما يحدث من اضطرابات خلف جبال البرانس ، فى حين أن تدخل القيصر لإخماد الثورة فى أسبانيا معناه أن جيشاً روسياً كبيراً سوف يحتاز الأراضى النمساوية فى طريقه إلى أسبانيا ، وفى هذا خطر مباشر ، عليه أن يدرأه . ولما كان متعذراً على مترنخ أن يرفض الدعوة إلى عقد مؤتمر ، بالسهولة التى بدت من جانب إنجلترا ، صاحبة سياسة عدم التدخل المعروفة فى شئون الدول الداخلية ، فقد راح ينتحل الأعذار للحيلولة دون عقد المؤتمر ، تارة بدعوى أن الغرض من المحالفة إنما هو معالجة أدواء أوروبا الأدبية أو الخلقية قبل كل شيء ، فى حين أن الثورة فى أسبانيا حدث دمادى ، وحسب ، وتارة أخرى بدعوى أن التدخل بدلا من التهدة سوف يزيد الأمور ارتباكاً والحالة اشتعالا ، وتارة ثالثة بدعوى أن أعضاء المؤتمر المزمع عقده سوف يكونون خمسة بدلا من أربعة ، ومن المتعذر استمالة إنجلترا أو فرنسا (وهما من أعضاء المحالفة الخامسة) إلى جانب الدول الثلاثة الأخرى (روسيا ، النمسا ، بروسيا) ، أى إلى الجانب الذى يريد التدخل فى شئون أسبانيا .

ولقد ظل مترنخ معارضا لعقد المؤتمر حتى شهر يونية ١٨٢٠ . ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث فى شهر يوليو ١٨٢٠ أن اشتعلت الثورة العسكرية فى نابولى واضطر ملكها فردنند الأول إلى قبول دستور ١٨١٢ الأسباني (أى استصدار دستور مثله) فكان لهذا الحادث الذى هدد بالزوال النظام الحكومى النمساوى فى إيطاليا ، أعظم الأثر فى تشكيل الخطة التى اعتزم مترنخ الآن اتباعها .

ذلك أن هذه الثورة التي نشبت في نابولي ، إذا قدر لها النجاح ، تكون مصدر خطر كبير على (نظام مترنخ) برمته في إيطاليا . زد على ذلك أن مترنخ لم يلبث أن وجد في هذه الثورة ، الوسيلة التي تمكنه من تحقيق أغراضه ، لأن اشتعال الثورة في نابولي ، أى في مكان قريب من ممتلكات الإمبراطورية النمساوية ومناطق نفوذها في إيطاليا ، سوف يعطيه الفرصة ليحمل الدول على تحويل انتباهها عن مسألة أسبانيا إلى مسألة أخرى ، هي مسألة الثورة في نابولي ، في وسعه إذا تناولها بمهارته السياسية المعبودة ، وعلى نحو ما كان يرجو ، أن يجعل النمسا صاحبة القول في هذه المسألة ، وليس روسيا ، لو أن مسألة أسبانيا بقيت تستأثر بانتباه الدول . ثم إن البحث في موضوع الثورة في نابولي سوف يجعل ممكناً إرجاء النظر في مسألة أسبانيا ، وبذلك يتسنى تجنب خطر سوق الجيوش الروسية عبر الممتلكات النمساوية في طريقها إلى أسبانيا . أضف إلى هذا أن النمسا ذاتها صاحبة حقوق ظاهرة تمكنها من التدخل في شئون نابولي ، وهذه حقوق مستندة إلى معاهدة سابقة كانت النمسا قد عقدتها مع نابولي في ١٢ يونية سنة ١٨١٥ ، جاء في مادة سرية بها ، أن تتعهد الحكومة النابوليتانية بعدم إدخال أية تغييرات دستورية ، أى في طرائق الحكم ، غير ما يسمع بإدخاله من تغييرات دستورية في الممتلكات النمساوية في إيطاليا . وكان تسويغه التدخل على أساس هذه المعاهدة ، حجة قوية ، لم تستطع الحكومة الانجليزية التي قامت سياستها على عدم التدخل في شئون الدول إلا أن تعترف بأن للنمسا حقاً في هذا التدخل ، بناء على ما ورد في معاهدة ١٢ يونية سنة ١٨١٥ ، مادامت النمسا تعتقد بوجود خطر يهدد مصالحها ، ويهدم نفوذها في إيطاليا بسبب الثورة التي حدثت في نابولي . ولم تتردد فرنسا وروسيا في الموافقة على هذا الرأي كذلك .

ولكن روسيا ظل موقفها لا يدعو للاطمئنان تماماً . لأن النابوليتان (أهل نابولي) الأحرار صاروا يدعون أنهم إنما قد استندوا في ثورتهم

على معاونة القيصر ومساندته الأدبية لهم . وكان لهذا الادعاء نصيب من الصحة ، لأن وكلاء القيصر ، خصوصاً (دى لاهارب) كانوا يجوبون أرجاء إيطاليا ، لينشروا المبادئ الحرة بها ؛ ولذلك فقد عني مترنخ بضرورة القضاء على ما كان يعتقد الأحرار في إيطاليا من أن في وسعهم الاعتماد على مؤازرة روسيا لهم ، فقد خشى أن يكون لروسيا أهداف بعيدة وغامضة ، مستترة وراء هذه الميول غير الطبيعية لتشجيع الروح الثورية .

وعلى ذلك فقد اتهم مترنخ فرصة وجود القيصر في وراسو ، فاقترح عليه أن يعقد امبراطورا روسيا والنمسا اجتماعاً يكون مقصوداً عليهما وحدهما لبحث المسائل التي تشغل الأذهان وقتئذ ؛ ولكن القيصر اسكندر رفض أن يتم تفاهم « منفصل » بين الامبراطورين وحدهما فقط ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على « تصريح » اكس لاشابل بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨١٥ ، وهو التصريح الذي قال (كابو ديستريا) مستشار القيصر وقتئذ ، أنه ألغى عند صدوره التحالف الرباعي ، — وأوجد بدلا منه (التحالف الخامس) — بانضمام فرنسا إلى الدول الأربع . ولا يمكن لذلك أن تعترف روسيا بغير (اجتماع مشترك) تحضره كل الدول . ومعنى ذلك أن القيصر لا يرضيه غير انعقاد مؤتمر على غرار ما حدث في اكس لاشابل سنة ١٨١٨ .

ولقد لقي هذا الرأي أيضاً كل تأييد من جانب فرنسا استنادا إلى أن الاضطرابات التي وقعت في أسبانيا وإيطاليا ، إنما هي من نوع المسائل التي كان يدور حولها التفكير وقت أن اتخذت الدول قراراتها المعروفة في اكس لاشابل . وكان واضحاً أن فرنسا ترغب ملحة ، وإن كانت لا تستطيع إظهار هذه الرغبة علانية ، في أن تجد نفسها دائماً إلى جانب بقية الدول الكبرى في عمل مشترك حاسم داخل نظام الاتحاد الأوروبي .

ذلك إذا كان موقف النمسا وفرنسا . ولكن لماذا دعت روسيا إلى عقد

مؤتمر أوروبي . وهذا سؤال يحاول المؤرخ الفرنسي إميل بورجوا Bourgeois الإجابة عليه بقوله إن القيصر كان يرجو أن يثار الخلاف بين الدول إذا اجتمع ممثلوها في مؤتمر عام ، فيؤدي هذا الخلاف إلى قيام الحرب العامة ، وحينئذ يتسنى لروسيا ، وإلى جانبها فرنسا كحليفة لها ، هزيمة النمسا والقضاء عليها . وقد يكون هذا الرأي منطقياً على مبالغة كبيرة ، وأن غرض القيصر من الدعوة لعقد مؤتمر أوروبي ، لا يعدو أن يكون مجرد إنشاء نوع من (البوليس الدولي) تحت إشراف الحلف المقدس لملاحظة مجريات الأمور في أوروبا .

وعلى كل حال فقد ظل مترنخ يرفض فكرة المؤتمر الأوروبي ، ويتذرع بمختلف الدعاوى لتجنب عقده . ثم كان من محاولاته لمنع المؤتمر ، أنه ما لبث حتى تقدم باقتراح فحواه أن يرفض الحلفاء الاعتراف بحكومة نابولي الثورية ، وأن يؤيدوا بواسطة وزراءهم في فيينا الإجراءات التي تتخذها النمسا لقمع الثورة في نابولي . ومعنى العمل بهذا الاقتراح انتفاء الحاجة إلى دعوة مؤتمر أوروبي .

ولكن كاسلريه لم يلبث أن رفض (في ١٦ سبتمبر ١٨٢٠) المساهمة في مشروع قال إن من شأنه ، وبالصورة التي يريد مترنخ ، إنشاء محالفة عدائية ضد نابولي ، وإرغام إنجلترا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذه المحالفة العدائية . ورفضت إنجلترا التدخل عنوة في شئون نابولي الداخلية ، كما رفضت أن تشجع غيرها على هذا التدخل . على أن كاسلريه ، أبدى في الوقت نفسه استعداداً للتخلي جانباً والسماح للنمسا بالعمل ما دامت هذه ترى في حوادث نابولي خطراً على مصالحها ونفوذها في إيطاليا — باعتبار أن النمسا حقاً في هذا التدخل مستنداً ، كما ذكرنا ، على المعاهدة مع نابولي المبرمة في ١٢ يونيو ١٨١٥ — وعندئذ يصير (المؤتمر الوزراء) الذي يقترحه مترنخ فائدة كبرى ، من حيث أن هذا المؤتمر في فيينا ، سوف يتسلم — كما قال كاسلريه — « التقرير » الذي تقدمه النمسا

عن أعمالها في (نابولي) من جهة ، وسوف يحول ، من جهة أخرى ، دون وقوع شيء ، يتمسارض مع النظام الراهن الذى يسود أوروبا في الوقت الحاضر ، وواضح أن الأخذ برأى كاسلريه . كان معناه إنشاء « هيئة رقابة » مهمتها الاشراف على أعمال النمسا ، وذلك ما كان لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبله النمسا . وعندئذ فقط لم يجد مترنخ مناصاً من قبول الفكرة التي نادى بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لا شابل . ولو أن مترنخ كان لا يزال يرجو أن يسفر هذا المؤتمر عن اتفاق كلية الدول على عمل مشترك يعطى النمسا ما تصبو إليه من « تأييد أدبي » على الأقل حينما تمضى في سياستها الإيطالية .

مؤتمر تراب و Troppau (في سيليزيا) :

حضر هذا المؤتمر القيصر ألكسندر الأول ووزيره كابو ديستريانوسلرود ثم ولي عهد بروسيا ومعه هاردنبيرج و برنستورف Bernstorff ، ثم فرنسوا الأول امبراطور النمسا ومعه مترنخ وجنتز Gentz ؛ ثم حضر عن إنجلترا لورد ستيوارت Stewart شقيق كاسلريه ؛ ثم عن فرنسا دى فيرونناى Ferronays سفيرها في بطرسبرج وصديق القيصر ، والماركيز دى كارامان Caraman من رجال السياسة في العهد القديم ومن المعجبين بشخص مترنخ . ومن مبدأ الأمر كان مقضياً بالفشل على رجاء مترنخ في أن يجمع كلمة الدول على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا ، ومبعث هذا الفشل ، الاختلاف العظيم بين المبادئ والقواعد التي أراد مترنخ السير عليها وبين تلك التي استرشدت بها السياسة الانجليزية خصوصاً .

فقد أراد مترنخ ، كما بسط ذلك في مذكرة له قدمها للمؤتمر أن يجعل مصلحة النمسا من تدخلها في شئون نابولي متفقة في صميمها مع مصلحة أوروبا عموماً ، لأن الدول يهمها — كما قال — المحافظة على المعاهدات ، ويهمها أن

تتآزر فيما بينها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإخماد الثورات الداخلية التي تهدد كيانها . ولذلك فالمؤتمر مهمته أن يحدد المبادئ والقواعد التي يجب أن يبنى عليها التدخل في نابولي . ومن السهل تحديد هذه المبادئ إذا فرق الحلفاء بين (الثورات المشروعة) التي تأتي من أعلى — وهذه لا تستدعي تدخلا من جانب الدول ، والثورات غير المشروعة ، التي تأتي من أسفل ، وواجب الدول في هذه الحالة عدم الاعتراف بأية تغييرات قد تنجم منها ، بل وواجبها العمل من أجل إزالة هذه التغييرات ، كما لو حدثت تماماً هذه التغييرات في داخل بلادها ذاتها . فإذا أقرت الدول هذه القواعد ، تكون في الحقيقة قد أقرت مبدأ التدخل Intervention الذي أراد مترنخ أن يتخذ منه أساساً ثابتاً يبنى عليه تدخله في مسألة نابولي باعتبار أن الدول الأوروبية الكبرى ذات حق واضح صريح في القضاء على الثورات الداخلية إطلاقاً ، محافظة على السلام العام في أوروبا . على أن مبدأ التدخل ، هذا ، هو ذاته ما كانت إنجلترا تسعى دائماً لتجنبه من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها . ولذلك فقد تمسك كاسلريه بالفكرة الأصلية التي أوجدت (التحالف) على أساس الارتباط بالمعاهدات القائمة دائماً ، وقصر مهمة (التحالف) على تأدية الفرض الذي وجد من أجله . والمعروف أن مهمة التحالف هي منع وقوع الاعتداء على عضو من أعضائه والمحافظة على السلام العام ، ولا يمكن اتخاذ التحالف الرباعي (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) وسيلة للتدخل في شئون الدول ؛ زد على هذا أن تصريح إكس لاشابل (أو التحالف الخامس) Quintuple Alliance — (١٥ نوفمبر ١٨١٨) اشترط أن يمتنع على الدول عقد اجتماعات جزئية لبحث شئون دولة أخرى إلا إذا طلبت ذلك هذه الدولة ، ثم جرى البحث — إذا لزم الأمر — في حضور الدولة المختصة . ولا يعني هذا كله أن للدول الكبرى أية حقوق تجعل في قدرتها قانوناً التدخل في شئون الدول الصغرى الداخلية . وعلى ذلك فقد رفضت إنجلترا مبدأ التدخل ، ثم أيدتها فرنسا في ذلك .

واعتمد مترنخ حينئذ على تعضيد قيصر روسيا ، اسكندر الأول له ،
الذى أبدى « أسفه العظيم على كل ما قاله وفعله بين ١٨١٥ ، ١٨١٨ وأحزنه
ما ضاع من وقت سدى » ، وأراد الآن أن يتدارس مع مترنخ الوسائل التى
يمكن بها تدارك ما فات واعترف أن مترنخ كان مصيباً تماماً فى إدراك الحال
على حقيقتها ، وأظهر لذلك استعداداً لأن يلبي كل ما يطلبه مترنخ منه .
واستناداً على هذا التأييد إذا استطاع مترنخ أن يغفل معارضة انجلترا
وفرنسا ، فتعددت اجتماعات ممثلى الدول الثلاث : النمسا ، روسيا ، وبروسيا ،
وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد (بروتوكول ترابو) الذى وقعته أعضاء
(الحلف المقدس) - أى روسيا ، وبروسيا والنمسا فى ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ .
ومع أن انجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول ، فقد انضمت إليه
فرنسا خشية العزلة السياسية .

ونص بروتوكول ترابو على أن « الدول التى يحدث تغيير فى حكوماتها
بسبب قيام ثورة بها . ويرتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى ، تفقد
بحكم الضرورة عضويتها فى التحالف (الاتحاد) الأوروبى ، وتظل خارج
التحالف ومستبعدة منه إلى أن يحىء الوقت الذى يعطى الموقف الداخلى
فى هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانونى ، والاستقرار أما إذا
نجم من هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى ، فالدول
المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذبذبة إلى حظيرة التحالف
(أو الاتحاد الأوروبى) إما بالوسائل السلمية وإما بقوة السلاح (أى بطريق
الحرب) إذا لزم الأمر . »

ولم يكتف كاسلريه بمجرد الرفض (١٦ ديسمبر ١٨٢٠) ، بل نقد
البروتوكول نقداً مرأ ، لأن انجلترا ، كما قال ، لا يمكنها الموافقة على نظام
من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة فى أوروبا لها من السلطان ما تستطيع
به تحطيم السيادة العليا فى داخل الدولة . وكعضو من أعضاء المحالفة

لا تستطيع انجلترا كذلك تحمل مسئولية القيام بأعمال (بوليسية) من قبيل ما يريد أصحاب هذا البروتوكول .

ولقد تأجل مؤتمر تر بار من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية . ولكن على أن يجتمع المؤتمر في شهر يناير من العام التالي (١٨٢١) في مدينة ليباخ Laibach ، وعلى أن يدعى لحضوره فردنند الأول ملك نابولي ؛ لأن الدول الثلاث التي رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية ، أرادت أن يحضر فردنند بنفسه حتى يمكن المفاوضة والاتفاق معه شخصياً .

مؤتمر ليباخ Laibach :

وانعقد المؤتمر التالي في ليباخ (وتقع في حوض الساف أحد فروع نهر الطونة في كرنولا من أعمال النمسا) وذلك بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وقد حضره امبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنخ ، كما حضره فردنند الأول ملك نابولي . وكان هذا قد أقسم أمام شعبه أن يظل أميناً في دفاعه عن الدستور الذي منحه له الشعب عند قيام الثورة (وهي التي طالبت باستصدار دستور من نمط الدستور الذي نالته أسبانيا في عام ١٨١٢) ؛ وجاء إلى ليباخ في الظاهر كي يتوسط بين شعبه وبين الدول على أساس بقاء الدستور . ولكنه حضر في الحقيقة ليطلب مساعدة الدول ضد شعبه . فقرر المؤتمر ، وبمضى أصبح أعضاء الحلف المقدس الثلاثة : النمسا ، روسيا ، وبروسيا ، إلغاء دستور نابولي . ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية . وعلى ذلك فقد ذهب جيش نمسوى بقيادة الجنرال فريمونت Frémont إلى نابولي لتحقيق هذا الغرض ؛ فأخذ الثورة الدستورية ، وأعاد إلى فردنند سلطته الاستبدادية .

وقبل أن يختم المؤتمر أعماله جاءه نداء آخر من ملك سردينيا لنجدته ضد رعاياه الثائرين ، فأرسلت النمسا جيشها - الذي جمعه في لبارديا لهذه الغاية دائماً - لإخماد الثورة في بيدمونت . فانهمزم الثوار في واقعة نوفارا Novara

(م ٢٨ - البورجوازية)

فى ٨ إبريل ١٨٢١ ، واحتل الغزاة تورين ، العاصمة ، وأعيد بفضل هذه العمليات (النظام القديم) L'Ancien Régime إلى سردينيا .
وفى مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر ، واسكن بعد أن أعد منشورا ، لإرساله إلى الحكومات الأوروبية ، يوضح فيه المبادئ التى استرشدت بها الدول الثلاث خصوصا — وهى دول الحلف المقدس — فى سياستها . فجاء فى هذا المنشور أن الغرض من التحالف الأوروبى إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم ؛ وأن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية ، والتى تحدث فى داخل الدول يجب أن تأتى من جانب أولئك الذين أعطاهم الله ، مسئولية الحكم فى هذه الدول .

وعلى ذلك فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل Intervention الذى أسفر عنه مؤتمر ترابو ، بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره ، على أساس الاعتراف من جديد بحق الملوك الإلهى أو المقدس فى الحكم . فكانت هذه القرارات التى اتخذت فى ليباخ والأعمال التى تمت على يد المؤتمر من العوامل التى زادت شقة الخلاف اتساعا بين دول (الحلف المقدس) الأصليين : النمسا ، روسيا ، وبروسيا ، وبين إنجلترا على وجه الخصوص ، ثم أدت فى النهاية إلى انهيار نظام الاتحاد الأوروبى . ذلك أن هذه الدول الثلاث قد أحكمت فى ترابو وليباخ روابط المحالفة بينها على أساس التدخل فى شئون الدول الداخلية بصورة جعلت من المتعذر على إنجلترا إطلاقا أن تجد قاعدة عامة يصلح اتخاذها أداة للعمل المشترك المفيد بينها وبين هذه الدول .

ولسكن متاعب الحلف المقدس كانت لا تزال كثيرة . فقد حدث أثناء انعقاد المؤتمر فى ليباخ أن جاءت الأنباء عن قيام الثورة فى بلاد المورة . أضف إلى هذا أن الثوار فى إسبانيا استطاعوا أن ينتزعوا من الملك فردنند السابع دستورا أقيمت بفضلها الحكومة الدستورية فى مدريد ، وهذا بينما

كانت الثورة مشتتة في مستعمرات إسبانيا في أمريكا الجنوبية ، فأعلنت (الأرجنتين) استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ ، وأنشئت ديكتاتورية مستقلة في براجواي منذ ١٨١٧ ، وأعلنت ديكتاتورية أخرى في فنزويلا - على يد سيمون بوليفار Bolivar منذ ١٨١٣ واستطاع بوليفار كذلك أن يحرر (كولمبيا) بعد انتصار كبير في واقعة بويكا Boyaca في ١٧ أغسطس ١٨١٩ . وبعد ذلك بعامين تحررت (بيرو) في سنة ١٨٢١ ، وفي مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها . وفي هذا الشهر أيضا أعلن (بدر) Pedro نفسه امبراطورا مستقلا في البرازيل . و (بدر) هو ابن الملك يوحنا السادس البورتغالي الذي عاد (من البرازيل) إلى لشبونة عام ١٨٢١ .

وبسبب هذه الاضطرابات إذا ، تقرر قبل انفضاض مؤتمر لياخ أن يعقد المؤتمر مرة أخرى في خريف العام التالي (١٨٢٢) في فيرونا Verona .

وكان أكبر المتحمسين للمسألة الإسبانية - بما في ذلك مستعمراتها الأمريكية - القيصر اسكندر . ومع أن القيصر كان يشجع في هذه الآونة بواسطة سفيره بوزو دي بورجو Pozzo di Borgo الحركة الدستورية في باريس ، فقد اتخذ موقفا رجحيا في مدريد ، وأبدى استعدادا لإرسال جيش روسي إلى إسبانيا لإعادة الحكم المطلق بها ، يحتاز هذه المرة في سيره إليها الأراضي الفرنسية .

ولم يكن قيصر روسيا هو وحده المتهم بهذه المسألة . فقد استرعت الثورة الدستورية في إسبانيا انتباه رئيس الوزارة الفرنسية الجديد ، بعد نيشليو ، وهو الكونت دي فيليل Villèle (٢٢ ديسمبر ١٨٢١) . فقد وقعت بعض الاضطرابات بين الضباط الفرنسيين في بلفور Belfort وستراسبورج ولاروشيل وغيرها ، وأظهرت المدرسة الحربية في سومير Sumur ، في هذه الآونة ، ميولا وعواطف واضحة نحو نابليون الثاني

الدوق دى رشتاد Reichstadt وقضيته . ولذلك فقد صار فيليب يخشى من انتقال عدوى الاضطرابات من اسبانيا إلى فرنسا . ولكن فيليب رفض اقتراح القيصر بشأن إرسال جيش رومى عبر الأراضى الفرنسية لإخضاع الثورة فى إسبانيا . ولما كان يؤيد مصلحة أسرة بربون الحاكمة بفرعها فى فرنسا وأسبانيا ، فقد أسرع بإقامة ماسماه (عازلاً صحياً) Cordon Sanitaire من الجنود الفرنسيين على طول الحدود الإسبانية ، لحماية فرنسا الجنوبية ، من عدوى الحمى الصفراء المنتشرة وقتئذ فى إسبانيا . وعندئذ صار من المتوقع حدوث (تدخل عسكري) فى إسبانيا . وفى هذه الظروف إذا : انتشار الثورات فى العالمين الجديد والقديم ، والتفكير فى التدخل العسكرى فى هذين العالمين من أجل إخماد الثورة المستمرة بهما ، انعقد مؤتمر فيرونا فى منتصف أكتوبر ١٨٢٢ .

مؤتمر فيرونا Verona^(١) :

حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر روسيا وملوك بروسيا وروسيا ودينا و نابولي و غراندوق تسكانيا ودوقة پارما ، ودوق مودينا ، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم مترنخ . وكان يمثل فرنسا وزير خارجيتها دوق مونت مورنسى Montmorancy وسفيرها فى لندن شاتوبريان Chateaubirand ويمثل انجلترا دوق ولنجتون (قاهر نابليون) ولورد ستيوارت Stewart شقيق كاسلريه الأصغر . ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحراً منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشأ وزير خارجية انجلترا الجديد جورج كاننج Canning الذهاب إلى فيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنخ . وكان على المؤتمر أن يعالج مسائل إسبانيا وإيطاليا ، كما كان متظراً أن تثير اهتمام المؤتمر مسألة هامة أخرى هى ، الثورة التى قامت فى المورة .

(١) تقع فيرونا على نهر الأديج فى البندقية بإيطاليا .

وقد استغرقت مسألة إسبانيا معظم نشاط المؤتمر ، فتركت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حائل حاسم بشأنها ، ولم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول في أمرها حيث كان مترنح يعتبر اليونانيين ثواراً فحسب شقوا عصا الطاعة على تركيا صاحبة السيادة والسلطة الشرعية في البلاد في حين أن القيصر اسكندر كان يعتبر اليونانيين إخوانه في الدين الذين إنما يناضلون من أجل الحياة ذاتها . أما فيما يتعلق بإسبانيا فقد أظهر المندوبون الفرنسيون من اللحظة الأولى ماصح عليه عزم حكومتهم من حيث التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة في إسبانيا ، بل وإخمادها في مستعمراتها الأمريكية كذلك . وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا المقترحات الفرنسية وفي ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح في شئون إسبانيا وفي ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنداز إلى مجلس الكورتيز الأسباني وسمحت سفراءها من مدريد . وامتدت انجلترا عن مجارة الدول في هذا العمل . فأعلن (ولنجتون) أن الحكومة الإنجليزية لا توافق إطلاقاً على أي تدخل في شئون الدول الداخلية ولا تؤيده ، وانفض مؤتمر فيرونا في ١٤ ديسمبر من السنة نفسها .

ولكن في بداية العام التالي (١٨٢٣) تعين شاتوبريان في وزارة الخارجية الفرنسية ، وكان من سياسته التدخل للقضاء على الثورات في إسبانيا وفي مستعمراتها الأمريكية معاً . وعلى ذلك لم يلبث أن أعلن ملك فرنسا لويس الثامن عشر الحرب على إسبانيا في ٢٨ يناير ١٨٢٣ ، وغزا البلاد جيش فرنسي أسندت قيادته إلى دوق دأنجوليم d'Angoulême (ابن شقيق الملك) فاحتل الفرنسيون مدريد في ٢٤ مايو ، وفي ٣١ أغسطس سلم الكورتيز من غير قيد ولا شرط إلى الملك فرديناند السابع (بمقتضى معاهدة تروكادير و Trocadero) وعاد فرديناند إلى عاصمة ملكه ، على أسنة الرماح الفرنسية .

ولم يكن هذا الغزو بتفويض من الدول ، بل قامت به فرنسا على مشوليتها

الخاصة ومع ذلك فقد رضى به مترنخ الذى وجد فى انشغال فرنسا بهذا الغزو ما يصرفها عن المسألة اليونانية وتأيد الثوار فى المورة . ولم يكن مترنخ كذلك يتوقع أن يترتب على الانتصارات الفرنسية فى إسبانيا قيام حرب عامة أوروبية .

ولكن المسألة الإسبانية لم تقف عند هذا الحد . بل مضى شاتوبريان يريد إخماد الثورة فى المستعمرات الإسبانية فى أمريكا الجنوبية . وكان من المنتظر أن يلقى فى رغبته هذه تأييداً من جانب القيصر اسكندر الذى أراد هو الآخر من مدة طويلة عودة السلام إلى هذه البلاد البعيدة . ولكن هذه كانت مشروعات لقيت من جهة أخرى كل معارضة من جانب وزير الخارجية البريطانية (جورج كاننج) الذى أراد أن يظل العالم الجديد يعيش فى حرية واستقلال ، وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولا ينجح فى أكبر نصيب فى هذه التجارة ، وأن يعلق أبوابه دون أى تدخل مسلح من جانب أوروبا .

ولقد كان للوقف الذى اتخذته كاننج فى المسألة الإسبانية ومستعمرات إسبانيا الأمريكية أعظم الأثر فى انحلال (نظام مترنخ) بالصورة التى أظهرته بها فى هذه الآونة فكرة (الاتحاد الأوروبى) .

ولقد كانت تواجه جورج كاننج عندما تسلم شئون وزارة الخارجية البريطانية (منذ أغسطس ١٨٢٢) مسائل ثلاث : ثورة اليونان فى المورة ، وسوء العلاقات بين روسيا وتركيا ، ثم شئون إسبانيا الداخلية ، وأخيراً علاقات إسبانيا مع مستعمراتها الثائرة عليها فى أمريكا الجنوبية . ثم لم تلبث أن أضيفت مسألة أخرى رابعة ، ناشئة عن محاولة تحديد مركز أسرة براغانزا Braganza (الأسرة الحاكمة) فى البورتغال والبرازيل .

ويجدر قبل الحديث عن موقف كاننج من هذه المسألة ، أن نلم بشيء عن المبادئ والقواعد العاية التى استرشد بها فى سياسته الخارجية وقتئذ .

وهي السياسة التي قد يكون أصدق وصف لها ما قاله بعض المؤرخين عند المقارنة بينها وبين سياسة سلفه كاسلريه ، أن الفرق بين هاتين السياستين لم يتناول المبادئ الجوهرية الأساسية ولكنه انحصر أكثر من أى شيء آخر في مقدار ما تجده بعض الاتجاهات المعينة من تأكيد وبروز أكبر وأوسع ، كما أنه كان في نوع الوسائل والطرائق التي تتبع في معالجة بعض المسائل أو إغفال بعضها الآخر . فالثابت أن كاسلريه وكانج كانا يريدان استعلاء النفوذ الإنجليزي ، ثم أنهما كانا يريدان وقف الاعتداءات الأجنبية ، بمعنى تدخل الدول الكبيرة في شؤون الدول الصغيرة الداخلية . ولكن مع فارق واحد هو أن كاسلريه كان مقيداً بماضيه السياسي عندما اضطرت إلى عقد المحالفات والمعاهدات مع الدول أثناء النضال ضد نابليون ، بينما نجد كانج أنه حر طليق لا يقيد نشاطه السياسي ارتباطات ما سابقة . ولذلك فقد عارض كانج فيما سماه « سياسة كاسلريه الأوروبية » ، وطالب من أيام مؤتمر إكس لاشابل باتباع « سياسة انجليزية » . ولم يوافق بتاتا على مادة التحالف الرباعي السادسة (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) التي نصت على عقد الاجتماعات (أو المؤتمرات) الدورية . بل كان يعارض في الحقيقة نظام المؤتمرات نفسه الذي ارتبط بفكرة الاتحاد الأوروبي . فهو يريد أن يكون عمل التحالف الرباعي مقصوراً على مراقبة فرنسا فقط ؛ ولم يكن يحفل بالتحالف المقدس ، ويخشى إلى جانب هذا أن يغدو التحالف الرباعي بمثابة أداة لتخويف وإرهاب الدول الصغيرة بل وإثارة شكوك وشبهات الشعب البريطاني في أغراض ونوايا الوزراء الإنجليز أنفسهم واثمهم بأنهم يعملون لخيانة الحريات البريطانية نزولاً على إرادة الملوك والطفافة المستبدين الأجانب . ولذلك فإنه عندما اتخذت دول الحلف المقدس قراراتها الرجعية المعروفة في (ترابو) و (ليباخ) أعلن كانج (٢٠ مارس سنة ١٨٢١) سياسة انجلترا في مسألة نابولي ، وموقفها من « الحلف المقدس الجديد » ؛ وموجزها أن تلتزم انجلترا بجانب العزلة وعدم التدخل

فى شئون القارة حتى إذا حدث أمر عظيم الشأن ، وجب عليها أن تتدخل ، وهى مستندة حينئذ على موازنة قوة كافية تجعل هذا التدخل مجدياً وحاسماً . ثم أعلن سياسة بلاده العامة ، فقال إنها التمسك دائماً بمبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية الأخرى ، وذلك مبدأ لن تحيد عنه إنجلترا إطلاقاً . ثم إنها فى الوقت نفسه ترفض كل تطرف سواء حدث فى صالح الاستبداد والطغيان — وكانتج ضد الرجعية بكل معانيها — ، أو كان فى جانب الديموقراطية الثورية — وكانتج ضد الروح الثورية كذلك . ففى رأيه أن القوميات النشيطة إنما تستمد حياتها من التاريخ نفسه وتعتمد فى وجودها على الحقائق التاريخية ، فلا يجب إذاً أن يكبح الرجعيون جماحها تطبيقاً لنظريات رجعية معينة ، ولا يجب فى الوقت نفسه أن يحرك المهيجون الشعوب للثورة تطبيقاً لنظريات حرة متطرفة .

ولذلك خشى كانتج فى أواخر سنة ١٨٢١ أن يكون السياسيون الانجليز قد أغفلوا العمل بالسياسة التى وضع قواعدها كاسلريه فى العام السابق ، عندما طلبت منه الوزارة الانجليزية إعداد مذكرة ، Memorandum تبسط وجهة النظر الانجليزية فى المسائل التى شغلت الأفكار قبل انعقاد مؤتمر (ترابو) ، فأعد كاسلريه فى ٥ مايو ١٨٢٠ « الوثيقة الحكومية » State Paper المشهورة التى تضمنت مبدأ « عدم التدخل » Non-intervention الذى تمسكت به إنجلترا . فقد جاء فى مذكرة كاسلريه هذه : أن التحالف الذى قام بين الدول إنما كان موجهاً ضد فرنسا ، ولم يكن مقصوداً منه أن يصبح « إدارة » للتدخل فى شئون الدول الداخلية أو للإشراف عليها ، أو أن يصبح « اتحاداً » لحكم العالم بواسطة . ثم تحدثت المذكرة عن مبدأ (عدم التدخل) فقالت : « إن مبدأ تدخل إحدى الدول بطريق القوة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى من أجل تنفيذ واجب الطاعة الذى على رعايا هذه الدولة للسلطات الحاكمة بها ، إنما هو مسألة على جانب كبير من الدقة من الناحية الأدبية (الخلقية) والناحية السياسية كذلك . وبريطانيا

العظمى إنما تتدخل إذا وقع حادث يخل بالتوازن الإقليمي في أوروبا .
وعندئذ يكون تدخلها بصورة مجدية . ولكنهما آخر حكومة في أوروبا ينتظر
منها أو يكون في قدرتها الاجترار على التداخل في مسائل ذات طابع نظري
أو عام ، وغير محددة .

وهذه القواعد التي ذكرها كاسلريه في مذكرته كانت هي بنفسها التي
قامت عليها سياسة جورج كانتج .

وقد ساء كانتج أن يرى كاسلريه يجتمع بالبرنس مترنخ أثناء زيارة ملك
انجلترا جورج الرابع لهاونوفر (في ألمانيا) في أكتوبر ١٨٢١ ، لأن مترنخ
صاحب مبدأ التدخل الذي تقرر في ترياو وليياخ ، وبسبب ما ظهر من أن
كاسلريه ومترنخ قد صار رأيهما متفقاً تقريباً بصدد المسألة الشرقية . فقد
كان موقف كانتج في هذه المسألة يختلف عن موقف كاسلريه منها ، حيث
يرى كانتج أن عرض مسألة اليونان على بساط البحث في مؤتمر خصيصاً
لهذه الغاية ، إنما هو مضيعة للوقت ولا يساعد على حل المشكلة ، فصار
يعارض في دعوة مؤتمر للانعقاد (في فيرونا) في حين كان كاسلريه موافقاً
على انعقاد هذا المؤتمر . وقد أعد كاسلريه قبل وفاته التعليقات التي أعطيت
إلى المندوب الانجليزي في المؤتمر دوق ولنجتون ، وكانت هذه تتناول
المسألة التركية ، ومسألة إسبانيا والمستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية ،
والمسألة الإيطالية . ويبدو من التعليقات التي أعدها كاسلريه أنه كان يعتقد
أن المسألة الشرقية (التركية) سوف تكون موضع اهتمام المؤتمر كلية ،
ولا يقيم المؤتمر وزناً كبيراً لمسألة إسبانيا الأوروبية .

ولكن سرعان ما فقدت المسألة الشرقية كل أهمية لها في مؤتمر فيرونا ،
واحتلت مسألة إسبانيا الأوروبية مكان الصدارة في مباحثات المؤتمر .
ولقد كان كاسلريه يتوقع أن تجيء مصاعب المؤتمر من ناحية روسيا ،
ولكن سرعان ما تبين كذلك عند انعقاد المؤتمر أن فرنسا كانت هي مصدر
المتاعب في فيرونا . لأن سياسة فرنسا ، وكانت تهدف إلى التدخل في صالح

البريون فى إسبانيا ، خضعت وقتئذ لتأثير النزاعات الحزبية الداخلية . ولذلك فإنه لما كان محور السياسة الفرنسية « التدخل » ، بينما قامت السياسة الانجليزية على « عدم التدخل » فقد صارت العلاقات الانجليزية الفرنسية هى المحور الذى دارت حوله أعمال المؤتمر . ولقد كان واضحاً من مبدأ الأمر أن (فيليل) إنما يسترشد فى خطته نحو إسبانيا بالمصلحة الفرنسية وحدها ، وأن فرنسا لن تتقيد فى عملها بأية قرارات قد تصدر من المؤتمر مناقضة لهذه المصلحة ، وأن الوزير الفرنسى لن يطلب مساعدة ما من إحدى الدول ، بل ويتعذر عليه قبول هذه المساعدة إذا عرضت عليه من أجل إخضاع إسبانيا ، بل ويجب عليه مقاومتها إذا فرضت هذه المساعدة عليه فرضاً ، أو جاءت فى صورة إرسال جيش يخترق الأراضى الفرنسية فى طريقه إلى إسبانيا . فبات واضحاً إذاً أن كل ما يستطيع المؤتمر فعله هو أن يسدى « مساعدته الأدبية » فحسب لتأييد التدخل الفرنسى فى إسبانيا .

ولقد أدرك كاتنج أن مضى فيليل فى إصراره على التدخل المسلح بمفرده فى إسبانيا من شأنه أن يمهّد لخروج فرنسا من المحالفة المقدسة الجديدة ، ولا انفصالها منها ؛ ومع أن سياسة كاتنج كانت الحيلولة بكل وسيلة دون حصول « تدخل مشترك » من جانب دول هذه المحالفة مجتمعة ، فقد تمسك بالسياسة التى سار عليها دائماً ، وكتب إلى دوق ولنجتون ، مندوبه فى المؤتمر (فى ٢٧ سبتمبر ١٨٢٢) أن حكومته مستمسكة بسياسة عدم التدخل « مهما كانت النتائج » . وكان الإصرار على هذه السياسة من جانب إنجلترا السبب الذى أدى إلى فشل المؤتمر فى النهاية . وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٢٢ غادر ولنجتون فيرونا .

ولا شك فى أن السبب الآخر فى فشل المؤتمر ، كان تصميم فيليل ، من ناحية أخرى على المضى فى سياسة « تدخل » ثابتة ، ومستقلاً عن الدول إذا لزم الأمر . ووجه الخطر فى هذه السياسة أن استعداد فرنسا لخوض

غمار الحرب من أجل إرجاع البربون إلى عرش إسبانيا بسلطاتهم المطلقة السابقة ، إنما كان معناه إحياء سياسة (الميثاق العائلي) القديم بين فرنسا وإسبانيا (بتاريخ ٧ نوفمبر ١٧٣٣) ومن المحتمل كذلك أن يتبع هذا التدخل محارلات أخرى من أجل إعادة فتح المستعمرات الأسبانية في أمريكا . فقد صرح فيليل في ديسمبر ١٨٢٢ : بأنه إذا شامت الحكومة الأسبانية إرسال أحد أبناء الأسرة المالكة إلى المكسيك أو إلى بيرو أو إلى أى مكان في أمريكا الأسبانية ، على رأى جيش لمحاولة استئناف العلاقات بين المستعمرات وبين أسبانيا ، فإن الحملة التى يجرى إعدادها الآن فى موانئ فرنسا على استعداد لأن تكون تحت أمر الحكومة الأسبانية لنقل عضو البيت المالكة مع الجيش المزمع إرساله معه إلى أى مكان يريدون أن يذهبوا إليه . . وذلك ما كان ينطوى على تهديد مباشر لمصالح إنجلترا ، التى وجدت حينئذ إذا كان فى استطاعة فرنسا إحراز التفوق السيامى فى أسبانيا الأوروبية ، بفضل ما لديها من قوات مسلحة تستخدمها لهذه الغاية ، فمن الواجب على إنجلترا أن تعمل لإحراز التفوق التجارى فى أمريكا الأسبانية ، ولكن باستخدام الوسائل الدبلوماسية . وكان موقف كاتنج فى هذه المسألة بالذات ، وما تفرع عنها ، من العوامل الحاسمة التى قضت على الاتحاد الأوروبى فى النهاية .

مسألة أمريكا الأسبانية :

وذلك لأن كاتنج قد صحح عزمه من أول الأمر على أنه إذا أتيح لفرنسا الاستيلاء على أسبانيا ، أو الاستئثار بالنفوذ الأعلى بها — وقد بقيت الجيوش الفرنسية التى أعادت فردند السابع إلى العرش بحكومة المطلقة ، معسكرة فى أسبانيا حتى سنة ١٨٢٧ — فالواجب أن يكون استيلاء فرنسا على أسبانيا وحدها ، ودون الاستحواز على أملاكها فى « الهند الغربية » . بل اعتقد كاتنج أن امتداد النفوذ الفرنسى إلى أسبانيا وتوطده بها من شأنه

أن يؤدي إلى اختلال التوازن الدولى فى أوروبا . ولذلك صار حتما على حكومته أن تبذل كل جهودها لموازرة المستعمرات الإسبانية فى نصف الكرة الغربى ، حتى تتحرر هذه من كل نفوذ أسبانى وأجنبى بها ، فتصبح دولا مستقلة وعاملا حاسما لذلك فى إعادة التوازن الدولى فى القارة الأوروبية ، لأن حرمان إسبانيا (أو فرنسا فى حالة امتداد نفوذها إلى إسبانيا) من المستعمرات الأمريكية سوف يحرمهما القوة التى تجعل لهما النفوذ المستعلى فى أوروبا . أضف إلى هذا أن إسبانيا يتعذر عليها معالجة مشكلة الاعتداءات التى كانت تقع من جانب المستعمرات على السفن والملاحة الإنجليزية ، فى حين أن كل ما يهتم به الانجليز أن تبقى العلاقات التجارية قائمة لا يعطلها شيء بينهم وبين المستعمرات الإسبانية فى أمريكا : ثم إن وزير خارجية فرنسا (شاتوبريان) يريد التدخل بين إسبانيا ومستعمراتها النائرة عليها فى كوبا وبرتوريكو ، ويريد علاوة على ذلك أن ينصب أمراء فرنسيين من آل بربون فى المستعمرات الإسبانية التى حصلت على استقلالها بالفعل ، فى المكسيك ، وبيرو ، وبونس إيرس ، وهو مشروع كشف القناع عن نوايا فرنسا ومبلغ أطماعها ؛ وبات واجبا على كاتنج أن يعمل لتعطيل هذه المشروعات بكل وسيلة .

ولقد تعددت العوامل التى ساعدت على فشل مشروعات (شاتوبريان) ، عندما لم تكن الحكومة الفرنسية ذاتها متحمسة لها ، ولأن الملك فردتند السابع رفض أن يستولى أمراء البربون الفرنسيون على شيء من الأملاك الإسبانية ، ولأن الحكومة الإنجليزية — وسياستها كما عرفنا — رفضت أن يحصل تدخل فرنسى فى شئون المستعمرات الإسبانية فى أمريكا . أضف إلى هذا كله أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت كل تدخل يأتى من جانب أوروبا . وبالأحرى من جانب فرنسا ، فى شئون أمريكا اللاتينية ، أى الجنوبية .

أما عدم تحمس الحكومة الفرنسية عموما لمشروعات وزير خارجيتها

(شاتوبريان) فقد ظهر عندما استطاع كاننج أن يحصل بعد مفاوضات مع سفير فرنسا في لندن ، الدوق دى بولينياك Polignac على بيان قاطع في ٩ أكتوبر ١٨٢٣ بأن فرنسا ليست لديها أية نوايا للعمل المسلح ضد المستعمرات الاسبانية .

وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم ، أى الدول الأوروبية ، من التدخل فى شئون (العالم الجديد) بأجمعه ، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الاسبانية وحدها فقط . فقد بعث الرئيس جيمس منرو Monroe فى ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى مجلس الكونجرس الأمريكى يوصى فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة اسبانية استطاعت التحرر والخلاص ، أمة مستقلة . وكانت الولايات المتحدة قد أخرجت إسبانيا من أمريكا الشمالية ، منذ أن ابتاعت لويزيانا من فرنسا (فى سنة ١٨٠٣ وكان نابليون قد أرغم إسبانيا على إرجاعها إلى فرنسا قبل ذلك بثلاث سنوات) ، واستولت على فلوريدا نهائيا منذ ١٨١٩ ، وصارت تريد الآن إخراج إسبانيا من أمريكا اللاتينية (الجنوبية) ، فاعترفت بأن لأهل المستعمرات الاسبانية الثائرة صفة المحاربين النظاميين فى حرب أهلية ، ثم أنها فتحت موانئها لسفنهم . فكانت لا تنظر كذلك بعين الارتياح للتطورات الأوروبية التى أفضت إلى تدخل فرنسا فى المسألة الاسبانية ، وساءتها المشروعات التى أتى بها (شاتوبريان) ، والتصريح الذى أدلى به (فيليل) . وهكذا التقت الرغبات الأمريكية فى هذه الناحية ، بالرغبات الإنجليزية .

وحينما كان كاننج يتفاوض مع الدوق بولينياك ، من أجل الحصول على بيان ٩ أكتوبر ١٨٢٣ ، السالف الذكر ، كانت تجرى مفاوضات أخرى بينه وبين الوزير الأمريكى فى لندن (ريتشارد ريش) Rush غرضها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين بريطانيا ، ضد أى تدخل أوروبى فى أمريكا ، وذلك فى وقت كانت حكومات الحلف

المقدس تسعى فيه لدعوة مؤتمر أوروبى جديد لتقرير الوساطة بين أسبانيا ومستعمراتها الأمريكية ، ومن المتوقع أن ينعقد هذا المؤتمر بالرغم من تخلى فرنسا عن أية مشروعات من جانبها للتدخل الفعلى (أو المسلح) .

وعلى ذلك فقد اقترح كاتنج على الوزير الأمريكى ، منذ ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٣ أن تشارك الحكومتان ، الأمريكية والإنجليزية فى اتخاذ إجراء يمنع فرنسا من التدخل فى شئون المستعمرات الأسبانية فى أمريكا . فعهد الرئيس (منرو) إلى استشارة الرئيسين السابقين : جفرسون Jefferson ، وماديسون Madison فى الأمر ؛ فأوصى كلاهما بقبول مقترحات كاتنج . وذلك فى رأى جفرسون لأن أوروبا كانت تعمل جادة فى هذا الحين ، لتغزو مركزاً للطغيان والرجعية ، الأمر الذى يقتضى الأمريكين أن يعملوا ، ويحد ككذلك ، ليصبح نصف الكرة الغربى ، موئلاً للحرية . وذلك مسمى - كما قال جفرسون - فى مقدور أمة واحدة فقط ، أكثر من غيرها هى الأمة الإنجليزية ، أن تعطله ، ومع ذلك فقد جاءت هذه الأمة نفسها تمرض على الأمريكين الإرشاد والمعاونة ، والاستعداد للسير معهم فى الطريق الموصل لهذه الغاية ؛ ومن صالح الأمريكين أن يقبلوا مقترحاتها ، حتى يفصلوا هذه الأمة الإنجليزية من العصبية الرجعية فى أوروبا ، وحتى يجذبوها بقواتها البحرية الكبيرة إلى صف الحكومات الحرة . وذلك من شأنه أن يفضى فى النهاية إلى تحرير قارة بأسرها ، (هى قارة أوروبا) . ولقد كان لهذه القوات البحرية الإنجليزية الكبيرة وزن كذلك فى تشكيل الأسباب التى جعلت الرئيس السابق (ماديسون) يوصى بقبول مقترحات كاتنج . ففى رأيه أن الولايات المتحدة تستطيع مواجهة العالم دون خوف أو وجل ، فى عصر اشتد فيه النضال بين الحرية والطغيان ، إذا هى ضمت إلى قواتها ، الأساطيل البريطانية ؛ ومن واجب الولايات المتحدة تأييد الحرية على الأقل ، فى هذا الجزء من العالم .

والواقع أنه حينما كان كاتنج يريد منع أسبانيا من أن تسترجع فى يدها

احتكار التجارة في مستعمراتها الأمريكية القديمة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، تعمل من فاحيتها لتحقيق الغرض المزدوج الذي تحدثنا عنه سابقاً ، وهو منع الدول الأوروبية من فتح بلدان أمريكا اللاتينية (الجنوبية) وإخضاعها لسلطانها ، ثم استمالة إنجلترا إلى الارتباط معها في سياسة مشتركة ، تصرف إنجلترا نهائياً عن (النظام الأوروبي) ، وتدفعها للوقوف إلى جانب الحكومات الحرة .

ومع ذلك فقد لقي الاقتراح الإنجليزي كل معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ (جون كوينسى آدمز) Adams (١) الذي بنى رفضه العمل المشترك مع إنجلترا على اعتبارات عدة ، مبعثها خوفه من أن تؤدي هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها دائرة (النظام الأوروبي) الذي تسعى لانتزاع بريطانيا منه ، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أى تدخل أوروبي في أمريكا ، لا يلبث حتى يتخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، إنجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك أسبانيا في أمريكا بل أنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع هما أيضاً عن فعل ذلك ، الأمر الذي يغفل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع في المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التي كانت تريدها مثل تكساس Texas أو كوبا Cuba . وكان (آدمز) يرغب على وجه الخصوص في الاستيلاء قريباً على كوبا . فكان في رأيه إذاً أن من الضروري أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن (النظام الأوروبي) ، وأن تحرص على أن يبقى الباب مفتوحاً لنضم إليهما ما أشاء من الأقاليم في المستقبل . أى أن (آدمز) لم يكن يريد التقييد بتصريح يغفل يد الولايات المتحدة عن العمل .

(1) John Quincy Adams, (1823 - 1825).

ولقد أخذ الرئيس (منرو) بهذه الاعتبارات ، التى عززها انتفاء كل خطر مباشر من جهة أوروبا نتيجة للاتفاق الذى حصل بين كانتج و بوليناك فى ٩ أكتوبر ١٨٢٣ . وكان تحت تأثير هذه الاعتبارات إذا أن أصدر (منرو) تصريحه المشهور الذى تضمنته رسالته إلى مجلس الكنجرس الأمريكى فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ . وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية : وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أية مصلحة ، ولا تريد التدخل فى شئون أوروبا السياسية ، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل فى شئون العالم الجديد السياسية بل إنها لن تتردد ، فى قتال أية دولة تحاول أن تفرض أو أن تبسط سيطرتها السياسية فى أمريكا ، وأخيراً أن الولايات المتحدة لا تتدخل فى شئون المستعمرات والمملكتات الحالية التى للدول الأوروبية (فى أمريكا) .

تلك كانت القواعد التى يتألف منها (مبدأ منرو) Monroe Doctrine الذى استلقت وقت صدوره أنظار رجال السياسة فى أوروبا ، فسبب انزعاجاً كبيراً للوزير الفرنسى (شاتوبريان) ، الذى اعتقد أنه إنما صدر بناء على تأييد من بريطانيا أو لمجرد إرضائها ، وكتب ليزيلترن Lebzeltern السفير النمساوى فى بطرسبرج إلى البرنس مترنخ يصف الدهشة العظيمة التى أثارها فى العاصمة الروسية ، رسالة الرئيس منرو إلى الكنجرس ، وأما مترنخ فقد قابل إعلان هذا المبدأ بشن هجوم عنيف على رسالة الرئيس الأمريكى حتى إنه قال : « ينبغى على الدول أن تتخذ الإجراءات التى تمنع أطفال أوروبا من أن يصبحوا الرجال البالغين فى أمريكا » .

ولقد أبلغ الرئيس منرو الوزير الإنجليزى فى واشنطن ، (أدنجتون) Addington (١) أن السياسة الأمريكية التى أفصح عنها مبدأ منرو ، إنما هى متفقة فى نظره مع السياسة الإنجليزية . ولقد كان ذلك صحيحاً ، لأن مبدأ

(1) Henry Urwin Addington (1823 - 1825).

منرو قد صدر فعلاً بموافقة الحكومة الإنجليزية ، بل كان صدورهِ نتيجة للاقتراح الذى جاء من جانب كاتنج لمنع التدخل الأوروبى فى شئون أمريكا ، أو بالأحرى فى شئون المستعمرات الإسبانية فى أمريكا . ومن المحتمل فى رأى كثيرين ، أن الحكومة الإنجليزية هى التى اقترحت استصدار هذا المبدأ من جانب واحد ، كما أنه من المقطوع به ، لو صممت فرنسا على إرسال جيشها لنجدة القوات الإسبانية فى أمريكا لكان الأسطول الإنجليزى قد بادر بمؤازرة الولايات المتحدة فى الحرب التى تنشب حينئذ بينها وبين فرنسا ، لأن بريطانيا وهى صاحبة إمبراطورية مترامية الأطراف كان يعنىها ، كما يعنى الولايات المتحدة تماماً ، أن تبقى أمريكا بعيدة عن كل سيطرة أجنبية . وتلك حقيقة شرحها كثيرون فى قولهم إن مبدأ منرو كان يعتمد دائماً فى بقائه على قوة البحرية البريطانية ، بل إن الاعتماد على قوة البحرية البريطانية كأساس عمل لقيام المحالفة الإنجليزية الأمريكية ، كما ارتسمت فى ذهن كل من جفرسون وماديسون ، كان ركن الزاوية فى ذلك (النظام الأطلنطى) الذى بدأ التفكير فى إقامته فى سنة ١٨٢٣ ، كإجراء مناهض ومعارض (للنظام الأوروبى) ، لتحقيق الغرض المزدوج الذى سبق الكلام عنه : منع الدول الأوروبية من الإقدام على فتح البلدان الأمريكية اللاتينية (فى أمريكا الجنوبية) ، وضمان انضمام إنجلترا إلى جانب الحكومات الحرة ، وانصرافها عن النظام الأوروبى المعروف برجميته الشديدة وقتئذ .

وعلى ذلك فمع أن التصريح الذى تضمنته رسالة الرئيس منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكى ، كان تصريحاً من جانب واحد Unilateral ، فقد جاء محققاً للأغراض التى أرادها كاتنج . وبينما انتصرت الرجعية فى أسبانيا ، أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية (اللاتينية) من طغيان الحلف المقدس .

وكانت الحكومة الإنجليزية ، قبل صدور مبدأ منرو ، بستة أسابيع

فقط (فى ١٧ أكتوبر ١٨٢٣) قد أوفدت قناصلها إلى المدن الهامة فى أمريكا الجنوبية . وأما القوات الأسبانية فقد لحقت بها الهزيمة فى آخر المارك التى خاضت غمارها فى بيرو (فى ديسمبر ١٨٢٤) . وفى هذا العام الأخير نفسه اعترفت إنجلترا باستقلال بونس إيرس ، وكولومبيا والمكسيك وفى ٢ فبراير ١٨٢٥ عقدت إنجلترا معاهدة صداقة وتجارة وملاحة مع الأرجنتين (بونس إيرس) تعرف بمعاهدة زيودى لابلاتا ، واعترفت باستقلال (اتحادها الكونفدرائى) . ثم إنها اعترفت باستقلال بوليفيا وبيرو وشيلي فى السنة نفسها . وبذلك تكون قد زالت أو كادت نزول من الوجود كلية الإمبراطورية الإسبانية فى أمريكا .

وهكذا تسببت سياسة كاتنج فى فشل الحلف المقدس ، وتبعاً لذلك ، فى إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريق « المؤتمرات » . ومرد ذلك إلى أن إنجلترا ما كانت تجد فى هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التى أرادت سياستها . ولم تكن احتجاجات كاتنج مجرد عبارات بليغة وحسب ، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذى قيل إنه كان لانجلترا فى مشاورات التحالف (الأوروبى) ، والذى قال كاتنج أن مترنخ كان يبحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به . ثم انهربى كاتنج يقول : « لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج فى ليباخ ، ثم عارضنا معارضة شديدة فى فيرونا ، ولكن احتجاجاتنا اعتبرت كقصاصة ورق لا قيمة لها ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح ، فإذا كان لنفوذنا أن يبقى قائماً فى الخارج فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة فى داخل بلادنا ، وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة ، وتتم فى الاتحاد بين الشعوب السائد والمشورة التى يتفق عليها رأى العام ، ثم فى الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج « البريطانى » .

وأخيراً ، كان موقف كاتنج فى المسألة البورتغالية أحد الأسباب

الحامية التي أدت كذلك إلى إخفاق محاولة الحكم في أوروبا عن طريق المؤتمرات السياسية .

المسألة البورتغالية :

ويرجع تاريخ المسألة البورتغالية ، فيما يتعلق بسياسة كاتنج ، إلى سنة ١٨٠٧ عندما أصدر نابليون الأول قراره المعروف بانتهاء حكم أسرة Braganza ، وهي الأسرة الحاكمة في البورتغال . فقد فرت هذه الأسرة من البورتغال في الوقت المناسب ، ونقلت مركز الحكومة إلى البرازيل ؛ وعند سقوط نابليون (١٨١٥) كان من المنتظر أن يعود الملك يوحنا السادس إلى لشبونة ولكنته فضل - كما سبق القول - الإقامة في ريودي جانيرو . وصارت البورتغال تشغل مركزاً ثانوياً بالنسبة لمستعمراتها . ثم بقي الحال على ذلك إلى أن امتدت الثورة من أسبانيا إلى البورتغال ، سنة ١٨٢٠ ، فاضطر يوحنا السادس للعودة إلى البورتغال ليوطد سلطانه بها (١٨٢١) . أما في البرازيل . فقد عمد أهلها في العام التالي إلى نبذ سلطان البورتغالي ، والمناداة بأكبر أبناء الملك ، (دون بيدرو) Dom Pedro امبراطوراً دستورياً عليهم في مايو ١٨٢٢ .

ومع ذلك فإن تدخل فرنسا الناجح وقتئذ في شئون أسبانيا لم يلبث أن أحيا آمال الرجعيين في البورتغال بزعامة الملكة كارلوتا Carlota زوجة يوحنا السادس التي رفضت أن تنفصل البرازيل عن البورتغال ، واعتمدت على مؤازرة ابنها الأصغر ، دون مجويل Miguel وارث عرش البورتغال ، في حمل الملك يوحنا السادس على اعتزال العرش حتى تتمكن من تنفيذ أغراضها . فاتهز الفرصة الوزير الفرنسي في لشبونة (هيددي نوفيل) Hyde de Neuville وصار يبذل قصارى جهده ليجعل النفوذ الفرنسي يحتل مكان الصدارة في البورتغال بدلاً من نفوذ الانجليز ، حلفاء البورتغال من قديم الزمان ؛ وتدخل لإحالة النزاع على الحكومة الفرنسية ، ثم عرض على

الملك يوحنا استقدم جنود فرنسيين من إسبانيا — وكان لا يزال بها بعض الحاميات الفرنسية — إلى البورتغال لتجديته . فعارض كاتنج في هذا التدخل الفرنسي بمجرد أن بلغته أنباءه ؛ وأخذيهدد البورتغال بحرمانها من مساعدة بريطانيا لها .

وكان أنصار الدستور في البورتغال قد طلبوا مساعدة بريطانيا العسكرية ، ولكن كاتنج الذى نادى دائماً بمبدأ عدم التدخل ، لم يكن فى وسعه إجابة هذه الرغبة ولذلك فقد اكتفى بإرسال أسطول بريطاني صغير إلى نهر التاجة (التاجوس) وراح يوضح فى الوقت نفسه ، لفرنسا ولسائر الدول ، أنه لما كانت إنجلترا قد امتنعت عن التدخل لتأييد فريق معين ، فقد بات واجباً على فرنسا أن تمتنع هى الأخرى عن التدخل لتأييد الفريق الثانى . وأفاد وجود الأسطول الانجليزى فى مياه نهر للتاجوس ، لأن دون مجريل لم يلبث أن قام بانقلاب حكومى فى إبريل ١٨٢٤ ، فاضطر الملك يوحنا للالتجاء إلى إحدى السفن البريطانية ليستأنف نشاطه منها ، ولينجح فى استرجاع عرشه . وعندئذ ذهب دون مجريل إلى المنفى (١٣ مايو ١٨٢٤) فأعيد النظام ، وأبعد المؤيدون للصلحة الفرنسية . ورأى (فيليل) أن يحل من غلواء وزير خارجيته (شاتوبريان) فبادر باستدعاء (هيدى نوفيل) من لشبونة فى ديسمبر ١٨٢٤ . فلم ترسل فرنسا جيشاً إلى لشبونة ، وبالتالي لم تذهب أية قوات — وعلى خلاف ما كان يبنى شاتوبريان — إلى البرازيل ، وانتصرت سياسة كاتنج .

وفى العام التالى (١٨٢٥) توسط كاتنج لتسوية الخلافات القديمة بين البرازيل والبورتغال ، فأسفرت مساعيه فى مؤتمر عقد لهذه الغاية فى لندن ، عن إبرام معاهدة فى ٢٩ أغسطس ١٨٢٥ اعترف بموجبها يوحنا السادس باستقلال البرازيل ، « وبولده المحبوب » دون بدرو ، امبراطوراً عليها .

ولكن ما أن توفى يوحنا السادس فى مارس ١٨٢٦ حتى قام النزاع بين

أنصار بحويل الرجعيين ، وبين الامبراطور بدرو ، وحلب المحويليون من اسبانيا أن تتدخل في النزاع القائم . وعندئذ اضطر كاتنج للتدخل في ديسمبر ١٨٢٦ حتى يمنع إسبانيا من تلبية هذا الطلب . وكان المبدأ الذي استند إليه كاتنج لتبرير تدخله : أن انجلترا وإن كانت لا تريد التدخل لتأييد جماعة دون أخرى في البورتغال ، فهي لا يمكنها في الوقت نفسه ، أن تجهز لغيرها هذا التدخل . وفي البرلمان أعلن كاتنج أن قوة بريطانية قد أرسلت إلى البورتغال فحال هذا الموقف الحامم دون التدخل الأسباني .

وهكذا تحطمت سياسة التدخل التي أرادها الحلف المقدس ، وذلك في الوقت الذي كانت تبدو فيه هذه السياسة كأنها حقيقة واقعة في أوروبا . وكان تحطمها على صخرة المسألتين : الأسبانية الأمريكية ، والبورتغالية البرازيلية . وفي ١٢ ديسمبر ١٨٢٦ استطاع كاتنج أن يقف في البرلمان ليقول في زهو وافتخار : « هل كان من الضروري إذا احتلت فرنسا إسبانيا أن نضرب نحن نطاق الحصار على قادش ، حتى نتجنب نتائج هذا الاحتلال ؟ كلا - لقد تطلعت إلى طريق آخر ، وبحيث عن تعويض لنا في نصف الكرة الثاني . ذلك أني حين صرت أفكر في أمر إسبانيا ، وبالصورة التي عرفها بها أجدادنا من قبل ، لم يلبث أن تقرر لدى أنه إذا استولت فرنسا على إسبانيا ، فلتسكن إسبانيا وحدها ، ودون الهند الغربية ! لقد أردت أن يبرز العالم الجديد إلى الوجود ، حتى يتسنى إعادة توازن القوى إلى نصابه في العالم القديم ، .

فشل الاتحاد الأوروبي :

كان معنى تحطيم سياسة التدخل ، إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبي . ومن أول الأمر تجمعت الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل ، وذلك منذ أراد السياسيون الرجعيون وعلى رأسهم مترنخ أن يجعلوا من المحالفة التي استند إليها الاتحاد الأوروبي ، والتي كانت وسيلة لحسب المراتبة فرنسا ،

أداة الغرض منها القضاء على كل الثورات والحركات الدستورية والأهلية والتدخل فى شئون الدول الداخلية . ثم إن أعضاء الحلف المقدس لم يجعلوا هذا التدخل مقصوراً على الدول الأوروبية ، بل أرادوا التدخل فى شئون العالم الجديد الأمر الذى عارضته إنجلترا معارضة شديدة كما عارضته كذلك الولايات المتحدة الأمريكية . وعندما تمسكت إنجلترا بمبدأ عدم التدخل فى المسألة الإسبانية الأمريكية ، وفى المسألة البورتغالية البرازيلية ، كانت فكرة الاتحاد الأوروبى ، مقضياً عليها بالفشل كما أرادت الدول الأوتقراطية . وانقسمت الدول فريقين : فريق الدول الأوتقراطية : روسيا ، النمسا بروسيا ، وهى أعضاء الحلف المقدس الأصيلة ؛ وفريق الدول المتمسكة بالمبادئ الحرة ، وهى الدول الغربية ، إنجلترا ، وأخير فرنسا ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية التى وقفت إلى جانب إنجلترا فى مشكلة المستعمرات الإسبانية فى أمريكا ، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل فى شئون الدول الداخلية .

وفى الفترة التالية زاد الانقسام ، واتسعت شقة الخلاف بين الدول عندما تطلبت المسألة الشرقية حلاً حاسماً لتهدئة اليونان وتحريرها من السيطرة العثمانية . فوضع استقلال اليونان — كما سيأتى ذكره — تحت ضمان بريطانيا وفرنسا وروسيا ، بدلاً من وضعه تحت ضمان التحالف الأوروبى عامة . أضف إلى هذا أن الدول التى اضطرت إلى العمل المشترك فى مسألة استقلال بلجيكا ، وتوطيد ملكية أورليان فى فرنسا (بعد ثورة يوليو ١٨٣٠) ، لم تلبث أن وجدت نفسها منقسمة بعضها على بعض بسبب الثورات التى انتشرت فى أوروبا فى هذا العام نفسه . فتعاقدت كل من روسيا ، النمسا ، بروسيا فى اتفاق برلين السرى فى ١٥ أكتوبر ١٨٣٣ ، على أساس تأكيد المبادئ التى تضمنها بروتوكول تريباو المعروف (١٩ نوفمبر ١٨٢٠) ومن ذلك الحين ، أصبح الحلف المقدس بمثابة اتحاد صريح بين الدول الملكية الثلاث الشرقية للذود عن الأوتقراطية ضد أخطار

الثورة . ومع ذلك فقد كان من نتيجة عقد هذا الاتفاق السرى فى برلين ، أن الاتحاد الأوروبى ، أى العمل المشترك بين الدول فى المسائل التى تعرض لها ، ظل عاملاً هاماً فى السياسة الدولية ، ويرتكز كما أرادت السياسة البريطانية دائماً ، على قاعدة احترام الارتباطات التى تضمنتها المعاهدات المبرمة بين الدول ؛ وأن للدول التى يخصها الأمر الحق فى نظر المسائل التى ينجم من إثارتها تهديد لمصالحها . وفى الفترة التالية حدث أول اختبار لفكرة الاتحاد الأوروبى ، فى هذا الوضع الجديد ، عندما تطبقت فى أفق السياسة الدولية غيوم المسألة الشرقية .

الفصل الثالث

المسألة الشرقية

(١) اليونان ومصر

تمهيد:

المسألة الشرقية تعبير يقصد به تعريف الإمبراطورية العثمانية في ضوء علاقاتها مع الشعوب التي خضعت لها وتآلفت منها الإمبراطورية ، ثم في ضوء علاقاتها مع الدول الأوروبية خصوصاً ، وموقف هذه الدول منها ، ولذلك فإن تاريخ المسألة الشرقية إنما يمر في دورين هامين . أولهما يستغرق القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، حين بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها ، فلم يكن يشغل أوروبا حينئذ غير التفكير في أجدى الوسائل التي يمكن بها تجنب الخطر العثماني ودفعه عنها ، وأما ثانيهما فقد استمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك عندما أخذ الضعف يدب في جثمان الدولة وانهزم العثمانيون أمام أسوار فيينا (١٦٨٣) ثم في واقعة موهاكز بعد أربع سنوات (١٦٨٧) . وفي القرن الثامن عشر كان الذي اهتمت به الدول هو البحث في الطريقة التي يمكن بها ملء الفراغ الذي نجم من تقلص سلطان الدولة العثمانية بصورة تدريجية من أوروبا . ولقد كان في أواخر هذا الدور أن اتخذت المسألة الشرقية ذلك الشكل الحديث الذي عرفتها به أوروبا خلال القرن التاسع عشر .

وأهم العوامل التي أبرزت المسألة الشرقية ذلك شكلها الحديث ، كانت ازدياد ضعف العثمانيين في القسطنطينية ، ونهضة شعوب البلقان الصغيرة المسيحية ، واطراد نمو الشعور القومي بين هذه الشعوب ، ثم الآثار التي

نجم من تفاعل هذين العاملين ، على سياسة الدول الأوروبية الكبرى .
 فقد اشتركت كل من روسيا والنمسا بين سنتي ١٧٨٨ ، ١٧٩١ في مهاجمة
 تركيا وأخذت روسيا لنفسها حق حماية المسيحيين داخل الإمبراطورية
 العثمانية ، وتقدمت في زحفها صوب البحر الأسود ، حتى ضمت إليها ميثاء
 آزوف . ولقد حاول وقتئذ الوزير الإنجليزي (وليم بت الأصغر) إظهار
 خطر التقدم الروسي على كيان الدولة العثمانية ، وما سوف يترقب عليه من
 آثار في محيط السياسة الدولية ، ولكن دون جدوى . ومن ذلك الحين
 وضعت إنجلترا المبدأ الذي استرشدت به سياستها في المسألة الشرقية عموماً
 مدة التسعين سنة التالية وهو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية .
 ثم لم تلبث أن سلكت النمسا في سنة ١٧٩١ طريق الاعتدال مع تركيا ،
 فأعادت إليها كل الفتوحات السابقة تقريباً . وأثبتت سياستها على الرغبة
 في مساعدة الدولة العثمانية وحمايتها .

وكان السبب في سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، من
 جانب النمسا وإنجلترا ، أن هاتين الدولتين صارتا تدركان منذ ١٧٩١ ، أن
 تركيا وإن ظلت حقيقة مصدر أخطار على أوروبا ، فإن ذلك لم يكن بسبب
 قوتها كما كان الحال في الأزمنة السابقة ، ولكن بسبب ضعفها . ولذلك
 فحينما كانت روسيا في مطلع القرن التاسع عشر لاتزال تهتم بمتابعة الزحف
 على شواطئ البحر الأسود ، وتهدف دائماً لامتلاك القسطنطينية ، جعلت
 النمسا من نفسها رقيباً على النشاط الروسي ، وهددت بالانقضاء على جناح
 روسيا إذا أثارت هذه الحرب مع تركيا ، وانشغلت بها . أما إنجلترا فقد
 صممت على حماية التجارة في حوض البحر الأبيض الشرقي (الليفانت) ،
 والدفاع عن القسطنطينية ذاتها ضد كل هجوم يقع عليها .

ومن أواخر القرن الثامن عشر ، كان واضحاً أن المسألة الشرقية سوف
 تجعل الدول الكبرى على التدخل عاجلاً أو آجلاً في شئون الإمبراطورية
 العثمانية ، التي أخذت تنمشر الاضطرابات في أنحائها بسبب ما ظهر من رغبة

قوة في التخلص من الحكم العثماني ، والظفر بالاستقلال ، من جانب الشعوب المسيحية ، في داخل الإمبراطورية العثمانية ، في حين اعتبرت الدولة نشاط رعاياها هؤلاء عصيانا يجب إخضاعه بكل الطرق ، ولو استلزم الأمر ، اللجوء للجوار ووسائل الإبادة الأخرى .

وثمة سبب آخر للتدخل هو أن الدولة العثمانية لم تحاول أن تصلح شيئا من أحوال « الذميين » وهم رعاياها المسيحيون ، حتى إذا كانت قد اضطرت في بعض الأحيان إلى منح هؤلاء قدراً من « الامتيازات » التي تحفظ لهم أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، فإن هذه « الامتيازات » لم تكن لها قيمة من الناحية العملية .

ولذلك ، لم تلبث أن ظهرت بوضوح في مطلع القرن التاسع عشر ، العناصر الجوهرية التي تألفت منها مشكلة (المسألة الشرقية) ، وهي : أولاً - وجود حكومة أو دولة شرقية في أوروبا تسمى الحكم بين ملايين من الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطانها ؛ وذلك في الوقت الذي كان ظاهراً فيه أن الضعف ينتاب هذه الحكومة أو الدولة الشرقية ، وأنها تسير تدريجياً في طريق الانحلال ؛ وثانياً - وجود مجموعة من الحكومات أو الدول الأوروبية التي تهتم بمصير هذه الحكومة أو الدولة الشرقية ، ثم وجود روسيا من بين هذه الحكومات . وقد انفردت وحدها في رغبة العمل على زيادة هذا الانحلال العثماني سرعة على سرعتيه ، وثالثاً - وأخيراً ، وجود مجموعة من الشعوب التي نضج شعورها القومي ، وصارت تريد التخلص من السيطرة العثمانية .

ولقد كان من هؤلاء الآخرين الصرب ، الذين بدأوا الثورة ضد تركيا قبل غيرهم من الشعوب البلقانية . فقد ثار الصرب بقيادة قره جورج ، (ومعنى قره Kara الأسود) في سنة ١٨٠٤ ، واستمر النضال مدة ، حتى نال قره جورج وعداً بإنشاء حكومة ذاتية في بلاده ، وذلك في معاهدة

بوخارست التي أبرمت في ٢٨ مايو ١٨١٢ بين روسيا وتركيا ، ولكن لم تلبث أن لحقت به الهزيمة ، واضطر للفرار من البلاد في العام التالي (سنة ١٨١٣) ، ثم استطاع منافسه ، وعسكده ، ميلوش أوبرينوفيتش Milos Obrenovic إشمال الثورة في الصرب مرة أخرى في سنة ١٨١٥ ، وأفلح في إقامة حكومة «واقعية» de Facto ، تكفل استقلالاً فعلياً لبلاده ، ثم تخلص من قره جورج عند عودة هذا الأخير إلى سربيا بقتله (سنة ١٨١٧) . واختار الزعماء الصربيون (ميلوش) أميراً وراثياً عليهم ، وحصل على اعتراف من تركيا بهذه الإمارة سنة ١٨٢٠ عندما منحه الحكومة العثمانية لقب «أمير الصرب في باشوية بلغراد» . ثم اعتمد ميلوش على روسيا في تأييد مركزه ، وقد ظهر أثر هذا التأييد الذي ناله منها في المعاهدات التي عقدتها روسيا مع تركيا في أكرمان (١٨٢٦) وإدريانوبل (١٨٢٩) — وسيأتي ذكر هاتين مفاوضات — تأكد بفضلها استقلال الصرب الذاتي . وأعلنت تركيا اعترافها بهذا الاستقلال الذاتي في ٥ فبراير ١٨٣٠ . وفي السنة نفسها جعلت تركيا لقب الإمارة وراثياً في أسرته ، ثم صدر خط شريف بعد سنوات ثلاث (١٨٣٣) رسم حدود الإمارة الصربية الجديدة — والتي بقيت مع تمتعها بالاستقلال الذاتي تدين بالتبعية للسلطان العثماني ، حتى تقرر نهائياً استقلالها في سنة ١٨٧٨ . في ظروف سوف يأتي ذكرها .

على أن الذي يعنيننا الآن ، أن ثورة الصرب هذه سواء في سنة ١٨٠٤ ، أو في سنة ١٨١٥ ، لم تسترع وقتذاك انتباه الدول الكبرى في أوروبا ، بل بقيت تسير الأمور في مجراها العادي . في حين أن الذي لفت أنظار أوروبا ، كان قضية شعب آخر من شعوب البلقان ، هم اليونانيون الذين كانت لهم أطماع تشبه أطماع الصرب ، من حيث الرغبة في التحرر من سلطان العثمانيين . فقد تحدث عن هذه «الآمال الوطنية» في مؤتمر فيينا ،

كل من القيصر اسكندر ، ووزيره كاهوديستريا ، (ومن المعروف أن الأخير من أصل كرفوى) .

ولكن فى مؤتمر فينا ، لم تكن الدول متفقة بينها على موقف معين تجاه المسألة اليونانية . فمن ناحية كانت النمسا ، (ووزيرها مترنخ) ، تريد المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، فى حين أن روسيا (والقيصر اسكندر) تقف ضد هذه السياسة . ولقد بقى الحال على ذلك إلى أن حدث فى ٦ مارس ١٨٢١ أن عبر نهر بروث Pruth ، أحد اليونانيين الذين كانوا فى خدمة روسيا ، هو الأمير اسكندر إبسلانتى Ypsilanty ، ليثعل الثورة ضد تركيا فى ولايتها الدانوبية ملدافيا وولاشيا (البغدان والأفلاق) ، فأثار بعض النجاح الذى لقيه إبسلانتى فى أول الأمر ، اهتمام الدول ولم يلبث أن حرك هذا الاهتمام المسألة الشرقية .

(١) استقلال اليونان

اشتعلت الثورة في يامى Jassy ببلاد البغدان (ملدافيا) في مارس ١٨٢١ وشجع على قيامها اعتماد الثوار على مساعدة القيصر اسكندر لهم ، وكان غرض هؤلاء ليس فقط تحرير المقاطعات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ، بل وطرد العثمانيين كذلك من أوروبا كلها ، وإحياء إمبراطورية اليونان القديمة في الشرق ، (أى الدولة البيزنطية) ، وأذاع إيسلاتى أنه يتلقى التأييد والعون الكامل من دولة عظمى معينة .

إلا أن القيصر الذى كان قد انحاز إلى مترنخ ، ووقع على (برتوكول تريانو) منذ نوفمبر ١٨٢٠ ، لم يكن في وسعه تعضيد الثورة العلنية ضد صاحب السلطة الشرعية في البلاد ، وهو السلطان العثمانى . ثم إن رغبة الثوار في الاستقلال ، والتحرر من كل نفوذ أجنبي ، وإنشاء الامبراطورية البيزنطية القديمة مرة أخرى ، جعل القيصر يعدل عن مساعدتهم . ولقد تعددت إلى جانب ذلك العوامل التى جعلت هذه الثورة مقضيا عليها بالفشل من البداية . من ذلك قيام الثورة في المقاطعات (الولايات) الدانوبية ، أى بعيدة عن أرض المورة (اليونان) . وتوجيه الدعوة للفلاحين ملاك الأرض ، أى طبقة البويار Boyar ، وهم من الفلاحين (الولاشين) ، ليقوموا بالثورة ، في حين أن هؤلاء إنما كانوا يكرهون اليونانيين - الذين يحكمونهم مباشرة - أكثر من كراهيتهم للأتراك ، أضف إلى هذا وجود الفوارق الجنسية بين اليونانيين الذين يشعلون الثورة وبين الرومانيين والبلغار أهل مقاطعتى الأفلاق والبغدان ، ثم إن اليونانيين اعتمدوا على تحريك ثورة كانت في جوهرها (طبقية) ، باستثارة البويار ضد الطبقة الحاكمة العثمانية . وفضلا عن ذلك فإن إيسلاتى بدلا من الزحف فورا على بوخارست واحتلالها قبل أن يتحرك الأتراك لمطاردته ، أضعاف

الوقت فى يامى ، حيث ، أخذ يسلك مسلك الملك المتوج ، فانفض أتباعه من حوله ، ثم إنه أقر المجازر التى ذهب ضحيتها ألوف المسلمين فى (جالاتز) Galatz ، ويامى وغيرهما ، فانصرف كثيرون عن قضيته .

وجاءت بوادر الفشل عندما بعث (كيا بوديسترىيا) برسالة إلى إيسلاتى يوبنخه فيها على إساءة استخدامه اسم القيصر ، وبأمره بإلقاء السلاح فوراً . وكان فى صالح إيسلاتى أن يفعل ما أمر به ، ولكنه أعلن أن تنصل القيصر وإنكاره العلنى للثورة ليس إلا مناورة غرضها المحافظة على السلام فى أوروبا ، فى حين أن القيصر قد أكد له مراراً إسداء روسيا كل معاونة له . ولقد كان هذا ادعاء لا فائدة فيه ، لأن الاختلافات والنزاعات أخذت تتفاقم بين اليونانيين والفلاحين الولاشين الذين كانوا انضموا إليهم ، ولأن الجيوش العثمانية الزاحفة عليهم لم تلبت أن أوقعت بقوات الثوار اليونانيين الرئيسية هزيمة حاسمة فى معركة دراجاشان Dragaashan (فى ١٩ يونية ١٨٢١) فأنتهت هذه الهزيمة الثورة فى الأفلاق (ولاشيا) . وعندئذ فر إيسلاتى عبر حدود ترنسلفانيا إلى النمسا .

ثم أمكن إخماد الثورة بسهولة فى البغدان (ملدافيا) عندما تبين أن روسيا لن تبعث بأية نجدات للثوار الفلاحين ، فعزلوا الحاكم المحلى الذى كان يؤيد إيسلاتى واضطروه هو أيضاً إلى الفرار خارج البلاد . فدخل الأتراك إلى يامى فى ٢٥ يونية ١٨٢١ . وانسحب بقايا اليونانيين إلى نهر بروث ، حيث وقفوا عند (سكالينى) Skaleni ، يدافعون عن أنفسهم ببسالة . ولكن دون جدوى . وبهذه الهزيمة فى (سكالينى) قضى على الثورة الشمالية نهائياً ، وتلاشى بانتهاها كل أمل لدى اليونانيين فى إحياء الإمبراطورية اليونانية القديمة (الدولة البيزنطية) .

أما إيسلاتى فقد اعتقله مترنخ — الذى التزم خطة الحياء التام فى المسألة اليونانية ، وهو الذى قام النظام الرجعى فى أوروبا على يديه — بمجرد

عبوره الحدود النمساوية ، وسجنه في قلعة موهاكز ، ف قضى إيسلاتى في الحبس سبع سنوات إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم توفى في العام التالى (١٨٢٨) في فيينا .

غير أن حركة إيسلاتى سرعان ما جعلت اليونانيين يقومون بالثورة في بلاد المورة وفي الجزر اليونانية ، هذه المرة . فبدأ اندلاع الثورة في بتراس Patras في أبريل ١٨٢١ ، دون ترتيب أو تنظيم سابق . وأوقع الثوار بالمسلمين مذبحة كبيرة ، ثم امتدت الثورة عبر مضيق كورينث Corinth إلى الشمال ، فانتشرت في مقدونيا وطراقيا Thessaly . ولقد تبين أن الثورة في هذه المرة تختلف عن ثورة إيسلاتى في المقاطعات الدانوبية اختلافاً كلياً وذلك لأن (جمعية الأخوان) Hetairia Philike السرية - وهى التى تأسست منذ ١٨١٤ في أوديسا لطرد الأتراك من أوروبا وإحياء الإمبراطورية الأغريقية القديمة (الدولة البيزنطية) - لم تكن ترضى عن الحركة التى قام بها إيسلاتى في المقاطعات الدانوبية ، للأسباب نفسها التى كانت من عوامل فشل هذه الثورة الشمالية . وعمل الأخوان لتحريك الثورة في المورة ، ليقوم بها شعب متحد في الجنسية ، هو الشعب اليونانى ، ثم تحدت أغراض الثورة ، فصارت الرغبة في تحرير اليونانيين من سيطرة شعب أجنبى عنهم هم العثمانيون ، الذين يختلفون عنهم في الجنس واللغة والدين ، ثم الظفر باستقلال اليونان فحسب ، بدلا من محاولة إحياء الإمبراطورية اليونانية القديمة .

وكان مما شجع الثوار على المضى في ثورتهم ، عصيان على باشا والى يانينا Janina ، ومشغولية الأتراك في الحرب ضد فارس . فاحتل الثوار تريبوليتزا Tripolitza مقر الحكومة ، ومثلوا بالأتراك أفضع تمثيل ، وبين سنتي ١٨٢١ ، ١٨٢٥ كان النجاح حليف الثوار عموماً ، بسبب تفوقهم البحرى ، ثم بسبب تدفق المتطوعين من أوروبا للدرد عن اليونان ، وعن

«حضارتها القديمة» كما اعتقدوا . ولو أن الحكومات الأوروبية ذاتها لم تتدخل في المسألة.

وفي هذه الفترة أعد اليونانيون دستوراً (١٨٢٢) أنشأ حكومة في مجلس تشريعى واحد ، وكان رئيسها اسكندر مافروكرداتس Mavrokordals ؛ ثم تألفت اللجان لمساعدة اليونانيين ، في جنيف وباريس ولندن . وخضعت سياسة الدول الخارجية لضغط الرأى العام في أوروبا ، فصار من الواضح أن إنجلترا وفرنسا سوف تضطران تحت ضغط هذا الرأى في كل منهما ، إلى التدخل في المسألة اليونانية ، حتى ولو بقيت روسيا بمنتهى عن التدخل في هذه المسألة . ثم لم تلبث أن عظمت الضجة في أوروبا عندما استقدم السلطان العثمانى ، محمود الثانى ، قوات واليه في مصر ، محمد على ، لإخماد الثورة في اليونان ، فنزل ابراهيم بن محمد على بجيشه في المورة في فبراير ١٨٢٥ ؛ وأنزل بالشوار الهزيمة . وصار لزاماً على الدول الكبرى أن تهتم بأمر هذه الثورة . فبدأ من ذلك الحين التدخل الأوروبى بصورة جدية . وانفتح على مصر اعينه باب المسألة الشرقية .

وكان من أسباب التدخل الأوروبى ، وفاة القيصر اسكندر ، واعتلاء أخيه الأصغر القيصر نيقولا الأول العرش في أول ديسمبر ١٨٢٥ . وكان نيقولا مملوءاً بالحمية والنشاط ؛ ولم يكن يقيد نشاطه وجود اتفاقات سابقة بينه وبين الدول ، على خلاف ما كان عليه الحال أيام أخيه الاسكندر فاسترشد نيقولا بتقاليد روسيا السياسية القديمة في موقفه من الإمبراطورية العثمانية وأراد موازنة اليونانيين في محنتهم . وساعده على ذلك وجود أسباب كثيرة تدعو للاحتكاك بين روسيا وتركيا . فقد أهملت تركيا تنفيذ المادة الخامسة من مواد معاهدة بوخارست ، التى ذكرنا أنها أبرمت بين تركيا وروسيا في ٢٨ مايو ١٨١٢ ؛ ومن بين ما نصت عليه هذه المادة ، أن تخلى تركيا البغدان (ملدافيا) من العسكر العثمانى . ولذلك فقد عظم خوف النمسا وإنجلترا من أن تقوم روسيا بالهجوم الآن ودون إبطاء ،

على تركيا . ولقد كانت سياسة كل من كاننج ومرتخ متفقة في مبادئها الجهورية بصدد القضية اليونانية ، منذ قيام الثورة في اليونان في سنة ١٨٢١ إلى وقت نزول ابراهيم باشا في أرض المورة (١٨٢٥) . فقد اعتبر كلاهما هذا النضال مسألة خاصة بالعثمانيين واليونانيين وحدهم ، وأن واجب الدول العظمى أن تحول دون إقدام دولة من الدول على التدخل واستخدام القوة لقمع أو تسوية النضال القائم . واعتقد كاننج ، إذا تدخلت روسيا منفردة ، بطريق الحرب لتسوية النزاع العثماني اليوناني ، فذلك معناه أن تلتهم روسيا اليونان أولاً ، ثم تركيا ثانياً .

ولكن النجاح العظيم الذي أحرزه ابراهيم في المورة ، جعل روسيا تقرر قطعاً ضرورة التدخل ، لتحفظ الشعب اليوناني من الفناء والإبادة . واضطر كاننج بسبب التغير الذي طرأ على الموقف ، أن يعيد النظر في سياسته . وكان كاننج يعطف على اليونانيين في نضالهم من أجل الخلاص والحرية ؛ وإن كان في الوقت نفسه من مؤيدي سياسة إنجلترا التقليدية ، من أيام ولیم بت الأصغر ، ومن قواعدها المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . فكانت مهمته إذاً محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين ؛ وذلك باستمالة روسيا إلى جانب إنجلترا في العمل لتحرير الشعب اليوناني ، ثم منع روسيا في الوقت نفسه من اللجوء للحرب كوسيلة ظاهرة ومواتية لتحقيق هذه الغاية . وعلى ذلك فقد أراد كاننج أن يحول دون انفراد روسيا بالعمل في المسألة اليونانية .

واختار كاننج للمفاوضة مع قيصر روسيا ، دوق ولنجتون ، « الدوق الحديدي » ، صاحب الشهرة العسكرية الواسعة في أوروبا ، وخير شخصية « جذابة » للتأثير على حاكم روسيا الأوتقراطي ، والمعروف بميله العسكرية . فوصل ولنجتون إلى بطرسبرج في ٢٦ فبراير ١٨٢٦ ، وذلك في وقت كانت تأزمت فيه العلاقات بين روسيا وتركيا ، فلم تمض أسابيع على وجوده بالعاصمة الروسية ، حتى كان قد تم إبرام (بروتوكول بطرسبرج) (م ٣٠ - البورجوازية)

في ٤ أبريل ١٨٢٦ ، وفيه اتفق الفريقان على عرض وساطتهما على تركيا — وكان اليونانيون أنفسهم قد طلبوا من قبل الوساطة بينهم وبين العثمانيين — فإذا قبل الباب العالي وساطة إنجلترا وروسيا ، وضعت هاتان الدولتان تسوية للمسألة اليونانية على قاعدة إعطاء اليونان الحكم الذاتي مع بقاء التبعية لتركيا صاحبة السيادة عليها ، أما إذا رفضت تركيا الوساطة ، تظل الدولتان متمسكتين بهذه القاعدة ذاتها كأساس لآلية تسوية تحدث على أيديهما للمسألة اليونانية في المستقبل . ثم نصت المادة السادسة على إبلاغ البروتوكول إلى عواصم فرنسا والنمسا وبروسيا ، ودعوة هذه الدول الثلاث لضمان المعاهدة التي تسوى العلاقات بين تركيا واليونان ، وهو ضمان تعطيه روسيا كذلك .

وفي ٧ أكتوبر ١٨٢٦ سويت الخلافات بين روسيا وتركيا عندما عقد الفريقان معاهدة في أكرمان Akerman ، تأيدت بفضلها نصوص معاهدة بوخارست (١٨١٢) ، وتدعمت على وجه الخصوص المزايا التي كانت نالتها في هذه المعاهدة كل من الأفلاق والبغدان والصرب .

أما بروتوكول بطرسبرج ، فقد اتضح عند تبليغه للدول ، أن فرنسا وحدها كانت مستعدة لتأييده ولذلك فقد تحول بروتوكول بطرسبرج إلى معاهدة بين بريطانيا وروسيا وفرنسا ، أبرمت في لندن في ٦ يوليو ١٨٢٧ ، واشتملت إلى جانب ما جاء بخصوص التسوية في البروتوكول الأصلي ، على نص صار للدول بمقتضاه أن تتبادل تعيين القناصل مع بلاد اليونان ، لإنشاء الصلات التجارية معها ، إذا رفضت تركيا الوساطة ، وكذلك أن تعمل بقدر المستطاع ، « ومن غير أن تشترك مع هذا في القتال الدائر » ، لوقف الاصطدام بين الفريقين المتحاربين . ثم نصت المواد الإضافية في هذه المعاهدة ، على أنه إذا رفض أحد الفريقين المتحاربين « الهدنة » التي تعرضها الدول مع وساطتهما ، فالدول المتعاقدة سوف تجدد نفسها مرغبة حينئذ على استخدام كل ما تملكه عليها الظروف من وسائل لتحقيق

الأغراض المباشرة من الهدنة المنشودة ، بأن تبذل قصارى جهدها لمنع وقوع الاصطدام بين الفريقين المتحاربين . وتطبيقاً لهذه المعاهدة إذاً ، وافقت الدول الثلاث (إنجلترا وفرنسا وروسيا) على إرسال تعليمات متمشية مع هذه القرارات إلى قواد أساطيلها في (الليفانت) . ولقد كانت معاهدة لندن آخر ما قام به جورج كاتنج من نشاط ، لأنه لم يلبث أن توفي في ٨ أغسطس ١٨٢٧ ، وكان قد وصل إلى رئاسة الوزارة منذ شهر أبريل من السنة نفسها ، خلفه في رئاسة الوزارة لورد جودريتش Goderich ، وفي وزارة الخارجية ، لورد ددلي Dudley .

وفي اليونان كانت الحوادث تسير بسرعة عظيمة ، ولدرجة أنه لم يمد هناك مفر من التدخل إذا رغبت الدول في استنقاذ اليونان . وذلك لأن إبراهيم الذي كان قد نزل في مودن Moden (في طرف المورة الجنوبي الغربي) ، وأخضعها في فبراير ١٨٢٥ ، سرعان ما استولى على غيرها من المواقع ، حتى أخضع ميسولونجي Missolongi ، في ٢٢ أبريل ١٨٢٦ ، ثم منقطعت في يده أثينا في ٥ يونيه ١٨٢٧ ، وبسقوط أثينا صارت المورة بأكملها تقريباً تخضع لسلطان العثمانيين .

وكان بعد حادث سقوط أثينا بشهر واحد فقط أن أبرمت الدول الثلاث إنجلترا وروسيا وفرنسا ، معاهدة لندن السالفة الذكر (في ٦ يوليو سنة ١٨٢٧) . وحينئذ حاصرت أساطيل هذه الدول ، بقيادة هيدن Heyden الروسي ، ودي ريني Rigny الفرنسي ، وكودرنجتون Codrington الإنجليزي - وكانت له القيادة العامة - خليج نفارينو Navarino . وفي ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ أمر كودرنجتون أساطيل الحلفاء بالدخول في الخليج ، وكان ينبغي الاتصال بالقيادة العثمانية لوقف تخريب قرى الثوار حول الخليج . ومع ذلك فقد توقع الفريقان أن تؤدي هذه الحركة إلى نشوب القتال . وبالفعل وقعت في هذا اليوم معركة نفارينو البحرية التي انتصر فيها الحلفاء ، وحطموا الأسطولين المصري والعثماني . فلم تشهد

الإمبراطورية العثمانية كارثة بحرية مثل هذه الكارثة منذ واقعة ليبانتو Lepanto التى انهزم فيها الأسطول العثمانى على يد أساطيل الدول المتحالفة (أسبانيا والبندقية والبابوية) قبل ذلك بقرنين ونصف من الزمان (أكتوبر ١٥٧١) .

على أن انجلترا بالرغم من انتصار نفارينو ، بقيت متمسكة بموقف الحياد . فقد سقطت وزارة جودريتش بمجرد ذبوع أنباء المعركة وتحطيم الأسطول العثمانى ؛ وشكل الوزارة الجديدة دوق ولنجتون ؛ واستنكرت انجلترا عمل كودرنجتون ، لأنه كان مكلفاً فقط بوضع الحصار على الأسطول العثمانى من غير الاشتباك معه فى معركة يكون من آثارها إضعاف تركيا ، وخدمة المصالح الروسية ، وإثارة موضوع تقسيم الممتلكات العثمانية . فجاء فى خطاب العرش الجديد بالبرلمان الانجليزى ، ومن المقطوع به أن ولنجتون هو الذى صاغ هذا الخطاب : « أنه بالرغم من البسالة التى أظهرتها الأساطيل المتحدة ، يأسف (ملك بريطانيا) عظيم الأسف لوقوع هذا الاصطدام مع بحرية حليف قديم (هو السلطان العثمانى) . ولكن جلالته لا يزال كبير الرجاء فى أن لا يتبع هذا الحادث المشؤم Untoward Event ، قتال آخر ، وأن لا يعطل الوصول إلى تسوية ودية للخلافات القائمة بين الباب العالى وبين اليونانيين . »

ولقد أفاد ولنجتون من هذا النصر البحرى فى نفارينو بأن أفلاح فى الوصول إلى اتفاق مع محمد على ، أبرم بالأسكندرية فى ٦ أغسطس ١٨٢٨ انسحب بمقتضاه الجيش المصرى من المورة . ولكن قبل أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، كانت فرنسا قد أرسلت إلى المورة الجنرال مازون Maison على رأس جيش كبير ؛ فبلغ (مازون) المورة فى بداية سبتمبر . ولم تلبث أن أخذت القوات المصرية العثمانية المورة . وهكذا كانت نفارينو الخطوة الأولى فى استقلال اليونان . وأما الخطوة الثانية فقد جاءت نتيجة لقيام الحرب بين روسيا وتركيا .

ذلك أن السلطان محمود الثاني الذي انتهر فرصة قيام الحرب بين روسيا وفارس (سنة ١٨٢٦) كان قد رفض شروط معاهدة لندن ، لغضبه من اتحاد الدول وتدخلها المشترك بينه وبين رعاياه ، اليونانيين ، ولأنه وجد مشجعاً له على الماضي في ذلك ، فيما كان يلدسه من معارضة مترشح لسياسة الدول الثلاث ، إنجلترا وفرنسا وروسيا ، ثم لم تلبث نكبة فخارينو أن أثارت ثأرته ، فأبطل معاهدة أكرمان ، وأعلن الجهاد الديني ضد الدول المتحالفة ، خصوصاً روسيا التي عزا إلى دسائسها وقوع هذه الكارثة الكبرى .

ولكن الفيصر نيقولا الأول ، منذ أنهى الحرب مع الفرس (في معاهدة توركانكي) Tourkmanchai في ٢٢ فبراير ١٨٢٨ ، كان على استعداد لخوض غمار الحرب ضد تركيا . وفي بداية الحرب لم يكن التوفيق حليف الروس ؛ ثم تحسنت الأحوال في صالحهم في العام التالي ، فدخل قائدهم ديتش Diebitsch أدرنه (أديانوبل) في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٩ . وحصل ما كانت تخشاه إنجلترا وفرنسا عندما عثرت الدولة العثمانية معرضة بسبب هذه الهزيمة للانحيار ، ولو أن ديتش نفسه كان في حالة من الضعف سوف ترغمه على التقهقر دون شك إذا صمد الأتراك في دفاعهم وأبدوا شيئاً من المقاومة الصادقة . على أن يمثل بروسيا في القسطنطينية ، فون موفلنج Von Müffling لم يلبث أن تدخل بين الفريقين فعقدت تركيا مع روسيا معاهدة أديانوبل Adrianople في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ . وكانت هذه من أفسى المعاهدات التي أرغمت تركيا على قبولها .

ففي معاهدة أدرنه ، صارت الأفلاق والبغدان (الولايات الدانوبية) إمارتين مستقلتين استقلالاً فعلياً وإن بقيتا تحت السيادة العثمانية . فلكل منهما الحق في اختيار أمير (هوسبدار Hospodar) يحكم الإمارة مدة حياته ، وتدفع الولايتان الجزية لتركيا عند وفاة الأمير الحاكم واختيار

الأمير الجديد . ثم تمهدت روسيا بضمها أهل هاتين الولايتين . وفيما يتعلق باليونانيين ، كفلت المادة العاشرة من المعاهدة تحرير بلادهم ، حيث أعلن الباب العالي موافقته الكاملة على معاهدة لندن المبرمة في ٦ يوليو سنة ١٨٢٧ (بين بريطانيا وفرنسا وروسيا) بشأن إعطاء اليونان استقلالاً ذاتياً تحت السيادة العثمانية ، كما قبلت تركيا (بروتوكولا لاحقاً) بين هذه الدول الثلاث (في ٢٢ مارس ١٨٢٩) لتخطيط حدود اليونان . وهكذا خسر الأتراك اليونان ، ثم إنهم فقدوا إلى جانب ذلك ، وبمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة نفسها دلتا (مصبات) نهر الطونة (أو الدانوب) التي أعطيت لروسيا .

واطمأن اليونانيون بعد جلاء الجيوش المصرية العثمانية من بلادهم ، ثم صاروا لا يخشون جانب العثمانيين بعد أن أوديت سمعتهم أذى بليغاً بسبب معاهدة أدريانوبل . فاستعصى عليهم قبول الحل الذي تضمنته هذه المعاهدة الأخيرة لقضية بلادهم ، ورفضوا الاستقلال الذاتي تحت السيادة العثمانية . فلم تلبث أن دارت المباحثات في لندن حول المسألة اليونانية ، بين وزير الخارجية البريطانية لورد أبردين Aberdeen والسفير الفرنسي مونتمرنسي لافال Montmorency - Laval ، والسفير الروسي البرنس ليفين . فعقدوا مؤتمراً لهذه الغاية تعددت جلساته . وكان رأى إنجلترا في النهاية الذهاب في حل هذه المسألة إلى أبعد مما تضمنته شروط معاهدة لندن . ودفع إنجلترا لاعتناق هذا الرأي ، اعتبارها أن تركيا لم تعد قادرة على أية مقاومة ، وأن وجود « دولة تابعة » بالصورة التي تريدها هذه المعاهدة إنما يفسح المجال بسبب عجز الأتراك لتدخل روسيا ، على نحو ما فعلت هذه في الأفلاق والبغدان .

وأسفرت المباحثات عن عقد بروتوكول بين الدول الثلاث (إنجلترا وروسيا وفرنسا) في لندن في ٣ فبراير ١٨٣٠ بشأن استقلال اليونان . فنصت المادة الأولى على أن تصبح اليونان دولة مستقلة ، وأن تتمتع بكل

الحقوق السياسية والإدارية والتجارية المرتبطة بالاستقلال التام ، ثم رسمت المادة الثانية حدود الدولة اليونانية الجديدة ، وأدخلت في نطاقها عددًا من الجزر في بحر إيجه ؛ ونصت المادة الثالثة على أن حكومة اليونان ملكية وراثية .

وفي ١١ فبراير من السنة نفسها عرض العرش الجديد على الأمير ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج Saxe-Coburg فقبله ، ولكنه عاد فرفضه بعد أسابيع قليلة وأشيع أن كابوديستريا الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة اليونانية منذ سنة ١٨٢٧ هو الذي جعل الأمير يرفض العرش . فاستطاع خصوم كابوديستريا (اليونانيين) اغتياله في ٩ أكتوبر سنة ١٨٣١ في نوبليا Nauplia (على ساحل المورة الشرقي) ، وعندئذ قامت الحرب الأهلية .

وفي فبراير ١٨٣٢ عرضت الدول الثلاث العرش على البرنس أوتو Otto ثاني أبناء ملك بفاريا فقبله . ثم وقعت الدول الثلاث مع بفاريا معاهدة في لندن في ٢٧ مايو ١٨٣٢ لتنظيم الوراثة في بفاريا ، ثم لرسم حدود اليونان بشكل أضاف إليها مساحة جديدة ، فأعطيت الجزر التي ذكرها بروتوكول لندن في ٣ فبراير ١٨٣٠ . ثم وسعت حدودها حتى صارت تمتد من خليج فولا Vola شرقاً إلى خليج أرتا Arta غرباً . ووافقت تركيا على هذه الحدود الجديدة في اتفاق القسطنطينية في ٢١ يوليو ١٨٣٢ .

وفي ٢٨ يناير ١٨٣٣ نزل في نوبليا (أوتو) أول ملك لليونان الحديثة ، يحاول إنشاء الحكومة الموطدة بها وإعادة الهدوء والسلام إليها ، يعاونه في مهمته الشاقة بين شعب ألف حياة الرعي والزراعات الداخلية وأعمال القرحنة من أزمنة بعيدة ، نخبة من الموظفين البفاريين ، والجنود (المرتزقة) من البفاريين كذلك .

(ب) مصر وتركيا

كانت ثورة المورة واستقلال اليونان بمثابة المقدمة لمرض المسألة الشرقية بحذافيرها على بساط البحث أمام الدول ، حينما لم تجد هذه بدأ من التساؤل في السنوات القليلة التالية عما يجب عمله إزاء تركيا ، هل يجب المحافظة عليها من التفكك والانحلال ؟ أم التعجيل بالقضاء على رجل أوروبا المريض حتى تقسم الدول ممتلكاته فيما بينها ؟ ، وبمعنى آخر تحديد المبادئ التي يجب أن تترشد بها الدول في سياستها نحو تركيا .

وقد عمد السيامي والوزير الفرنسي جيزو Guizot إلى تفسير المسألة الشرقية في خطاب أدلى به أمام مجلس النواب الفرنسي في ٢ يوليو ١٨٣٩ ، فقال : إن السياسة التي يجب اتباعها هي سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، من أجل المحافظة على توازن القوى في أوروبا . فإذا حدث أن اقتطعت أجزاء معينة من هذه الإمبراطورية تحت ضغط الحوادث ، فانفصلت إحدى المقاطعات (أو الولايات) من جثمان هذه الإمبراطورية المتداعية فالسياسة الرشيدة حينئذ هي السماح لهذه المقاطعة (أو الولاية) بأن تتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال ، حتى تغدو عضواً من أعضاء الأسرة الدولية ، وتفيد في إنشاء التوازن الأوروبي الجديد ، الذي ينتظر أن يحل محل التوازن القديم عند زوال العناصر التي كان هذا التوازن يتألف منها . واقد كان هذا التفسير في رأي كثيرين أفضل لتفسير للمسألة الشرقية ، وفي وسع المرء أن يفهم في ضوئه الشيء الكثير عن سياسة إنجلترا وفرنسا خصوصاً نحو هذه المسألة في المائة سنة التالية .

على أن هذا التفسير الذي جاء به جيزو لم يكن سوى المعنى الأعم الذي عرف به السياسيون الفرنسيون المسألة الشرقية ؛ في حين أنه كان

لهذه المسألة في نظرهم معنى آخر ، وتفسير أخص في الوقت نفسه للمسألة الشرقية في اعتبارهم شقان : مسألة القسطنطينية ، وهي التي ينطبق عليها تفسير جيزو ، ومسألة الاسكندرية ، أو مسألة ذلك الجزء من الإمبراطورية العثمانية المعروف باسم مصر . وذلك لأن الفرنسيين اعتبروا البحر الأبيض المتوسط وشاطئه أفريقية الشمالية من المسائل المتصلة اتصالاً وثيقاً بمصالحهم .

وبين سنتي ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ تحدد معنى المسألة الشرقية بأكملها ، بما فيها مسألتى القسطنطينية والاسكندرية بشكل أثر تأثيراً عميقاً على علاقات الدول الخمس العظمى الأوروبية فيما بين بعضها بعضاً . ثم كان من نتيجة ظهور المسألة الشرقية على مسرح السياسة الدولية بمعناها الكامل ، أن وقعت في سنتي ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ أزمة خطيرة كادت تفضي إلى إشعال حرب أوروبية تقف فيها فرنسا ضد إنجلترا . ولم يمكن تجنب وقوع هذه الحرب إلا بصعوبة كبيرة .

أما أسباب هذه الأزمة ، فبعضها مرده إلى التبدل الذي طرأ على سياسة كل من روسيا وفرنسا خصوصاً ، ومرده البعض الآخر إلى توتر العلاقات بين السلطان العثماني واليه في الباشوية المصرية ، محمد علي . وكان السبب في تبدل السياسة الفرنسية أن فرنسا اتخذت لنفسها وجهة نظر مزدوجة في موضوع المسألة الشرقية ؛ عندما صارت تميز بين ما سمته بمسألة الاسكندرية ، وبين مسألة القسطنطينية . فدعاها العمل من أجل تأييد مصالحها في البحر المتوسط وعلى شواطئه أفريقية الشمالية إلى إرسال حملة إلى الجزائر (في عهد وزارة بولينياك) للاستيلاء عليها . وكانت فرنسا تريد أن يقوم والى مصر محمد علي بإرسال حملة إلى هذه البلاد لتأديب باى الجزائر الذي ساءت علاقته مع فرنسا . فطلب محمد علي مبلغاً كبيراً من المال وأربعة سفن حربية نظير قيامه بهذا العمل . ثم تدخلت إنجلترا وعارضت بشدة أن ينفذ محمد علي هذا المشروع تحت إشراف فرنسا ،

وحذرت من النتائج الخطيرة التى يتعرض لها إذا أقدم على ذلك. لأن انجلترا كانت إلى جانب تمسكها بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، تقاوم كل سياسة أو خطة من شأنها دعم نفوذ فرنسا فى الشرق ؛ وعندئذ أرسلت فرنسا منفردة حملتها إلى الجزائر . وفى يوليو ١٨٣٠ ضمت إليها هذه البلاد ، واقتطعت بعملها هذا أقاليم من أقاليم الإمبراطورية العثمانية . ثم إنها لم تكتف بهذا بل أخذت تشجع محمد على فى ثورته ضد السلطان صاحب السيادة الشرعية عليه ، على أمل أن يساعد نجاح محمد على فى تأييد المصالح الفرنسية ذاتها فى البحر الأبيض المتوسط . ولذلك كانت فرنسا فى هذا الدور من أدوار المسألة الشرقية (١٨٣٠ — ١٨٤٠) عاملاً ظاهراً من عوامل تفكك الإمبراطورية العثمانية ، بدلا من روسيا التى كانت عامل التفكك الظاهر أثناء المسألة اليونانية .

أما روسيا فقد أدخلت تغييراً واضحاً على أساليبها السياسية بعد عام ١٨٣٠ عندما اتخذت فى المسألة الشرقية موقفاً عكسياً ، فأصبحت لا تهدف الآن للاستيلاء على القسطنطينية والاستيلاء على كل ما يقع فى طريقها من ولايات وأقاليم حتى تصل إلى العاصمة العثمانية ، بل صارت خلال السنوات العشر التالية تبغى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . والسبب فى هذا أن روسيا التى اضطرت اضطراراً للاعتراف باستقلال اليونان ، سرعان ما أدركت أن « اقتطاع » أحد أقاليم الدولة العثمانية ليس معناه استقلال هذا الإقليم عن تركيا وحسب ، بل ، وهذا هو المهم ، استقلاله عن روسيا أيضاً . فقد تخلصت اليونان سريعاً من النفوذ الروسى ، وساعدتها الدول العظمى على ذلك ، لأن المصالح الروسية فى البلقان لم تكن متفقة دائماً مع مصالح هذه الدول . وزيادة على ذلك ، فقد أخفقت روسيا فى دعم نفوذها فى الأفلاق والبغدان ، وكره الرومانيون روسيا كراهية شديدة . وفى الصرب جعل أميرها (ميلوش أوبرينوفتش) روسيا بمثابة مخلب القط ، فى منازعاته مع تركيا . وعلى ذلك فقد جمع القيصر نيقولا الأول منذ ١٨٢٩

لجنة من رجال الدولة الروسين ليبحث النتائج المتوقعة من انهيار الإمبراطورية العثمانية ، ومدى استفادة روسيا من تفكك هذه الإمبراطورية فجاءت نتيجة بحوثهم - وعلى خلاف ما جرت عليه سياسة روسيا التقليدية القديمة - أن من مصلحة روسيا المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ؛ لأنه إذا انحلت هذه الإمبراطورية خرجت إلى حيز الوجود دول بلقافية صغيرة ، ولكنها قوية ، يتعذر على روسيا أن تتدخل في شئونها بنجاح ، بينما إذا بقيت الإمبراطورية متماسكة ، استطاعت روسيا بفضل ما لها في تركيا من حقوق وامتيازات كبيرة كفلتها المعاهدات والاتفاقات القديمة ، أن تستخدم هذه الحقوق والامتيازات في زيادة السيطرة الاقتصادية والتوغل السلي في كيان الإمبراطورية . وعلى ذلك يجب على روسيا إذا أرادت التوسع الإقليمي ، أن تتجه صوب أرمينيا أو بغداد ، وتترك جانباً القسطنطينية . ووافق القيصر نيقولا الأول على نتائج بحوث هذه اللجنة ، بالرغم من عدم ارتياحه لها وتذمره منها . وفي السنوات العشر التالية كان هدفه المحافظة على كيان الدولة العثمانية . ثم أبلغ القيصر نبأ هذا التحول الجديد إلى النمسا ، فقال تعصيد مترنخ وتأيدته لسياسته . ولكن كبرياءه منعه من إبلاغ هذه الآراء الجديدة إلى إنجلترا ؛ فظل وزيرها بليرستون Palmerston يعتقد أن القيصر لا يزال يطمع في القسطنطينية ويريد الاستيلاء على المضائق (البسفور والدردنيل) . وكانت إنجلترا في هذا الدور أيضاً تؤيد المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية كعامل أساسي في المحافظة على التوازن الدولي في أوروبا .

وقد ظهرت هذه الاتجاهات والتيارات السياسية المختلفة عندما تآزمت العلاقات بين السلطان محمود الثاني وبين محمد علي فع أن السلطان أعطى محمد علي حكومة كريت مكافأة على مساعدته في حرب اليونان ، فقد ساء محمد علي ضياع أسطوله في نفارينو وأراد تعويضاً كافياً بالحصول على حكومة الشام ، بل إنه لم يكن يتردد في إعلان استقلاله إذا أمن الدول ونحصر صلاً

انجلترا . وخشى محمود الثانى فى الوقت نفسه من ازدياد بأس وقوة محمد على بعد أن فتح السودان ، ودخلت جيوشه بلاد العرب ، فأضمر لواليه كراهية شديدة . وكان من السهل قيام الحرب بينهما . فغزا إبراهيم الشام فى نوفمبر ١٨٣١ ، وسقطت فى حوزته يافا وغزة وبيت المقدس ، ثم عكا ودمشق وحلب (يوليو ١٨٣٢) : رعب إبراهيم جبال الطور من وهزم الأتراك فى قونية (فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢) ، وباتت القسطنطينية ذاتها مهددة بالخطر . وكان السلطان أمام هذه الهزائم المتوالية قد طلب معونة إنجلترا ونجدها . ومنذ أغسطس ١٨٣٢ اقترح على السفير الانجليزى فى القسطنطينية سترافورد كاتنج Strafford Canning عقد محالفة مع إنجلترا لإخضاع باشا مصر ولكن بلرستون رفض مقترحات تركيا وعندئذ لم يجد السلطان مناصا من الالتجاء إلى روسيا ، عدوته القديمة ، لنجده ، قائلا : « إن الفريق يمسك بالثعبان إذا لزم الأمر لنجاته » . فطلب فى فبراير ١٨٣٣ نجدة روسيا المسلحة ضد محمد على ، وأجاب القيصر نيقولا هذه الرغبة فى التو والساعة . وفى ٢٠ فبراير ١٨٣٣ دخل الأسطول الروسى ميناء البسفور ، وأنزل النجدة الروسية قبالة القسطنطينية . وعندئذ نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإرغام محمد على على قبول تسوية مع الباب العالى ، فأصدر السلطان «التوجيهات» الجديدة - وهى قائمة بأسماء الولاة والباشوات الجدد المعينين فى حكومة ولايات الامبراطورية - ومن بينهم محمد على لتثيته فى حكومة مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب ، ثم جزيرة كريت . وإبراهيم لتثيته فى حكومة الحبشة وحكومة جدة . وفى ٣ مايو ١٨٣٣ أبلغ الباب العالى إبراهيم باشا فى كوتاهية إعطاءه (أطنة) وتعيينه محصلا لها . وفى اليوم التالى أعلن الباب العالى عقد السلام رسمياً ، وظهر كأنما قد انفرجت الأزمة .

ومع ذلك فقد بقيت السفن الروسية والجنود الروس بالقرب من القسطنطينية . وفى ٥ مايو وصل إلى القسطنطينية الكونت أرلوف Orloff

سفيراً فوق العادة اروسيا ، وأُطلق مسد. مك في العاصمة العثمانية بقية سفراء
وتمثل الدول . وبمجرد أن أُنقِضت المعاهدة الروسية من المياه العثمانية ساورت
الدول الشكوك من ناحية روسيا . وكانت الدول محقة في شكوكها ، لأن
أرلوف قبل ذهابه كان قد عقد مع وزير الخارجية العثمانية ، وقائد الجيوش
معااهدة تحالف في سراي هنكاراسكسكي Unkiar Skelessi على شاطئ
البيفور الآسيوى في ٨ يوليو ١٨٢٣ . ولم تبلغ هذه المعاهدة إلى وزارة
الخارجية البريطانية إلا بعد مضي أكثر من سبعة شهور على عقدها . وكانت
المعاهدة تتألف من « نص » ، ظاهر أو على ، و « مادة » منفردة سرية .
وكان « النص » من وجهة نظر الدول لا يبعث على الاطمئنان كلية عندما
تضمن عقد محالفة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا لمدة ثماني سنوات .
وأما المادة المنفردة ، فكانت أسوأ أثراً لأنه جاء بها : « أن جلالة أميراطور
روسيا ، رغبة منه في أن يوفر على الباب العالي العثماني النفقات والمشقات
التي قد تحدث له من جراء تقديم المساعدة الجديدة (أى لحليفته روسيا في
حالة الاعتداء عليها حسب المادة الأولى من المعاهدة) ، لن يطلب هذه
المساعدة إذا طرأ من الظروف ما يقضى على الباب العالي بتقديمها . ولكن
بدلاً من هذه المساعدة التي يتحتم عليه تقديمها إذا دعت الضرورة عملاً بمبدأ
تبادل المنفعة الذي تتضمنه المعاهدة المذكورة يقصر الباب العالي عمله لمصلحة
روسيا على إغلاق بوغاز (مضيق) الدردنيل أى على عدم السماح لآية سفن
حربية أجنبية بالدخول في هذا البوغاز بأية حجة من الحجج » .
وفي نظر (فرسينيه) Frycinot مؤرخ (المسألة المصرية) أن هذه المعاهدة
وضعت تركيا تحت حماية روسيا رسمياً ، كما جعلت منها حارساً على البحر الأسود
لصالح روسيا حتى تمنع أعداء هذه من الدخول إلى البحر الأسود بينما
تستطيع روسيا ذاتها الخروج منه حسب مشيئتها . وأما الروس أنفسهم فقد
اعتبروا وقت عقد هذه المعاهدة أن حدود دولتهم الجديدة قد صارت عند
مضائق الدردنيل ذاتها . وفي الواقع كان واجب تركيا — حسب المعاهدة — إذا

دخلت روسيا الحرب مع إحدى الدول ، وطالبت من تركيا إغلاق البوغازات — أن تفعل ذلك فلا يستطيع أعداء روسيا مهاجمتها عن طريق المضائق في الوقت الذى تستطيع فيه السفن الحربية الروسية الخروج إلى البحر الأبيض المتوسط للهجوم على أعدائها فى أى مكان تريده .

ومع أن الحكومة الروسية لم تبلغ الدول معاهدة هنكارسكس إلا فى ربيع العام التالى (١٨٣٤) ، فقد وقفت أوروبا الغربية على حقيقة المعاهدة عقب إبرامها بأيام قليلة . ثم نشرت إحدى الصحف الإنجليزية (مورننج هيرالد) Morning Herald فى لندن موجز المعاهدة فى ٢١ أغسطس ١٨٣٣ ؛ ونشرت بعد ذلك موجزاً للمادة السرية (فى ١٦ أكتوبر ١٨٣٣) فأثار الوقوف على حقيقة المعاهدة الشعور العام فى لندن وباريس وفى سبتمبر ١٨٣٣ أعطى وزير الخارجية التركية الجديد نسخة من المعاهدة ومن المادة المنفردة (السرية) إلى السفير الإنجليزى (لورد بونسي) Ponsonby وعندئذ أرسل بليرستون إلى بونسي حتى يبلغ الحكومة العثمانية أن فى استطاعتها الحصول على معاونة الأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط إذا هى آثرت ذلك على تأييد القوات الروسية لها بمقتضى شروط المعاهدة (مارس ١٨٣٤) . ووقفت كذلك الحكومة الفرنسية موقفاً حاسماً ، فذكر وزير خارجيتها دوق دي بروجلي Broglie إلى سفير حكومته فى بطرسبرج (أكتوبر ١٨٣٣) أن روسيا إنما تريد بعملها هذا أن تعلن فى وجه أوروبا بأسرها تصميمها على أن تجعل استثمارها بمطلق النفوذ المنفرد فى شئون الإمبراطورية العثمانية ، مبدأ من مبادئ القانون الدولى . وكان واضحاً أن فرنسا وإنجلترا لا يمكن أن تقبل ذلك .

على أن القيصر نيقولا كان قد حصل على تأييد من جانب النمسا وبروسيا عندما اجتمع القيصر مع وزيره نسلرود بولى عهد بروسيا (فردريك وليم) وبالإمبراطور فرانسيس (فرانسوا) الأول ووزيره مترنيخ فى منشنجراتز Münchengratz فى بوهيميا بين ١٠ ، ٢٠ سبتمبر ١٨٣٣ . فقد تأكد فى هذا

المؤتمر حق كل «ملك في طلب فحمة ومساعدة الملوك الآخرين». ثم أضاف المجتمعون أنه لا يجوز لأية دولة أن تتدخل لتعطيل ومنع هذه المساعدة ما دام لا يطلب أحد منها ذلك. حقيقة وعد القيصر البرنس مترنخ الذي «كره المعاهدة» - معاهدة هنكاراسكسكي - بأنه لن يطلب تنفيذ نصوصها إلا بعد أن يقبل وساطة النمسا أولاً، ولكن الموقف لم يتغير بالرغم من هذا «التعديل»؛ وبقيت معاهدة هنكاراسكسكي خطراً يهدد أوروبا. ولذلك اتفقت كلية إنجلترا وفرنسا على مقاومة روسيا إذا استخدمت هذه الحقوق التي صارت لها بمقتضى المعاهدة (هنكاراسكسكي).

ومع هذا فإن الاتفاق بين الدولتين الغريبتين (فرنسا وإنجلترا)، في هذا الوجه من وجوه المسألة الشرقية، أى في مسألة القسطنطينية، لم يهدأ أو أنه كان لا يدعو إلى اتفاهما في الوجه الآخر للمسألة الشرقية، وهو المسألة المصرية. إذ سرعان ما ظهر الخلاف بين هاتين الدولتين عند ما تخرجت الأمور مرة أخرى بين السلطان ومحمد علي في عامي ١٨٣٩، ١٨٤٠. فقد تخرجت العلاقات بين محمود الثاني ومحمد علي خصوصاً منذ نشوب الثورة في سوريا، لأسباب متنوعة، منها تحريض تركيا وروسيا عليها (١٨٣٤)، ولقد حاول محمد علي حسم النزاع بإعلان استقلاله عن تركيا، ثم تكررت محاولاته في ذلك خلال الأعوام التالية (١٨٣٤، ١٨٣٦ - ١٨٣٧، ١٨٣٨) ولكن الدول منعت من إعلان الاستقلال. وانحصرت جهود وزير الخارجية البريطانية لورد بلمرستون: أولاً - في إضعاف نفوذ محمد علي حتى لا يطغى بقوته على الدولة العثمانية، وثانياً - في منع الروس من أن يضعوا موضع التنفيذ معاهدة هنكاراسكسكي. ولما كانت السياسة الفرنسية قسيرة في تيارين متضادين (أو متعاكسين) تحقيقاً للمصالح الفرنسية في مسألة الإسكندرية، وذلك بتأييد محمد علي، ثم تحقيقاً لهذه المصالح ذاتها في مسألة القسطنطينية، وذلك بإبطال معاهدة هنكاراسكسكي، فقد أمكن أن يتفق كل من بلمرستون، ورئيس الوزارة الفرنسية المارشال

سولت Soult على أنه إذا قامت الحرب بين السلطان ومحمد علي ودخل الأسطول الروسى المياه العثمانية (القسطنطينية) تنفيذ المعاهدة هنكاراسكسى فإن إنجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على روسيا . وعندئذ وأمام هذا الإصرار من جانب إنجلترا وفرنسا كتب نسلرود إلى سفير حكومته فى لندن (بوزو دى بروجو) Pozzo di Borgo فى ١٧ يونيه ١٨٣٩ أنه يريد تجنب أية أزمة يدعو حدوثها إلى تنفيذ المعاهدة ؛ وأكدهذه الرغبة أيضا من جانب روسيا ، السفير الانجليزى فى بطرسبرج لورد كلانريكارد Clanricarde إلى حكومته . ولكن الأزمه سرعان ما وقعت عندما انهزم الجيش العثمانى هزيمة حاسمة على يد إبراهيم فى معركة نصيبين Neseb غرب نهر الفرات فى ٢١ يونيه ١٨٣٩ ثم مات محمود الثانى فى أول يوليو قبل أن تصله أخبار هذه الكارثة ؛ ثم سلم الأسطول العثمانى إلى محمد علي فى مياه الاسكندرية فى بداية يوليو . وهكذا فقدت تركيا — كما قال جيزو — فى ظرف أسابيع ثلاثة فقط : سلطانها ، وجيشها ، واسطولها . وأما هذه الكارثة فقد هددت بالحاق الخلل بالتوازن الدولى فى أوروبا لا محالة إذا لم تتحد الدول الأوروبية فى عمل مشترك فى المسألة الشرقية ، حتى لا تترك السلطان الشاب الجديد ، عبد المجيد ، وتابعه المنتصر محمد علي ، يعملان وحدهما ومن غير وساطة أحد لفض النزاع القائم بينهما .

وكان فى هذه الظروف أن تخلت روسيا عن الامتيازات والحقوق التى كانت لها فى معاهدة هنكاراسكسى ، وأن قدمت فرنسا فى هذه الآونة الخطيرة اهتماما بمسألة القسطنطينية ، للحفاظ على كيان الامبراطورية العثمانية وحرمان روسيا الاستفادة من هنكاراسكسى ، على اهتمامها بمسألة الاسكندرية ، وتأيد محمد علي ، ثم اجتهدت كي تخرج المسألة المصرية من نزاع بين تركيا ومصر فقط ، لتصبح مسألة أوروبية عامة ، فلا ينفراد السلطان بوضع أسس الصلح مع محمد علي من غير وساطة أو إشراف الدول فبعث المارشال سولت إلى سفيره فى لندن ، البارون بوركينى Bourqueney فى ٢٦ يوليو ١٨٣٩ بما معناه : أن سرعة سير الحوادث قد تفوت على الدول

الأوروبية فرصة التدخل ، فلا تؤخذ بعين الاعتبار مصالح السياسة العامة الرئيسية ؛ وحيث أنه من مصلحة إنجلترا وفرنسا وكذلك النمسا - ولو أنها لا تفصح عن ذلك علناً - أن يكون وجوباً هدف (الاتحاد الأوروبي) أو العمل المشترك الحقيقي (بين الدول) هو قسر روسيا على العمل المشترك مع الدول في شئون الشرق وتمويدها عليه ، ولذلك فإنني أعتقد ، أنه يجب على الدول ، في الوقت الذي توافق فيه موافقة تامة على الميول السلبية التي يبدئها الباب العالي ، أن تطلب من هذا الأخير ، عدم التعجل في شيء ، وعدم المفاوضة مع الوالي (محمد علي) إلا عن طريق وساطة حلفائه الذين سوف يكون تعاونهم ولا شك وسيلة أفضل من أجل الحصول له على شروط مضمونة وأكثر ملاءمة لمصلحته . وكانت فرنسا ترجو أن تمتنع روسيا عن الاشتراك مع الدول في اتخاذ هذه الخطوة وتحقق عزلتها . ولكن روسيا وجدت من الحكمة التنازل عن معاهدة هنكار اسكلسي ، بينما رغب بليرستون بهذه الفرصة المواتية للقضاء على المصالح الروسية وللقضاء على محمد علي الذي اعتبره مسئولاً عن إذلال الدولة العثمانية وإضعافها . كما كان من أغراض مترنخ تعطيل المفاوضات المباشرة بين السلطان وبين الوالي الثائر على صاحب السيادة الشرعية عليه ، وانحازت بروسيا إلى جانب النمسا . ولذلك ، وبناء على ما تقدم جميعه ، أصدرت الدول الخمس العظمى (إنجلترا ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، فرنسا) في ٢٨ يوليو سنة ١٨٣٩ مذكرة مشتركة ، بعثت بها إلى السلطان حتى لا يبرم صلحاً مع محمد علي من غير موافقة الدول ، وحتى ينتظروا ما قد يسفر عنه اهتمام الدول بالمسألة الشرقية . وهكذا أملت المصلحة المشتركة على الدول ضرورة العمل « المتحد » . وظهر كأنما الاتحاد الأوروبي قد أصبح حقيقة واقعة ؛ وظهر كأنما فرنسا نفسها قد أصبحت المتزعمة للاتحاد الأوروبي .

ولكن فرنسا ارتكبت بحملها هذا خطأ جسيماً ولا شك عندما فتحت

بجال التدخل للدول وعطامت الاتفاق المباشرة بين محمد علي والسلطان .
 إذ سرعان ما ظهر الخلاف بين فرنسا وبين إنجلترا وسائر الدول خصوصاً
 عندما أرادت إنجلترا أن تصبح مصر وحدها فقط لمحمد علي وتجلو جيوشه
 من سوريا ؛ بينما أرادت فرنسا أن يحتفظ والى مصر بسوريا أيضاً . وانحازت
 روسيا إلى جانب إنجلترا فيما ذهبت هذه إليه ، حتى لا تبسط فرنسا نفوذها
 على كل المنطقة الممتدة من مصر إلى جبال طوروس تحت جناح محمد علي ،
 وعلى أمل أن يؤدي الخلاف بين فرنسا وإنجلترا إلى فهم عر ذلك التحالف
 الانجليزي الفرنسي الذي استمر إجمالاً طيلة السنوات العشر الماضية (أى
 منذ ١٨٣٠) تقريباً .

ومع أن السفير الفرنسي في لندن الجنرال سياستياني Sebastiani الذي
 عاد إلى سفارة لندن في خريف ١٨٣٩ ، فقد حذر سولت رئيس الوزارة
 الفرنسية من عواقب الإصرار على مؤازرة محمد علي ، وما يترتب على ذلك
 من عزلة فرنسا في النهاية ، فقد صمم سولت على المضي في تأييد محمد علي ،
 وهو يرجو أن يتعذر على الدول الأربع الأخرى الوصول إلى اتفاق فيما
 بينها . ولكن بلرستون ، الذي لم يكن يريد عزلة فرنسا ، لم يلبث أن أبلغ
 سياستياني أن إنجلترا وروسيا على وفاق تام فيما بينها . وبادر سياستياني
 فأبلغ بدوره هذه الحقيقة إلى حكومته . وكان أمام سولت لذلك أحد
 أمرين : إما أن يتخلى عن تأييده لمحمد علي ويترك جانباً المطالبة بسوريا ،
 وإما أن يرضى بعزلة فرنسا وخروجها من الاتحاد الأوروبي . ولكن
 سولت كان لا يزال لديه أمل في نجاح محاولة أخيرة ، فاستدعى سياستياني
 من لندن وأرسل بدلا منه رجلاً اختص بدراسة التاريخ الانجليزي من زمن
 طويل ، وأظهر في كتاباته تقديرأ طيباً للخلق الانجليزي . ولو أنه لم يزر هذه
 البلاد في الماضي . وذلك الرجل كان جيزو ، الذي حاضر في السربون ،
 وشغل منصب وزير المعارف في فرنسا ، والذي كان يقول : « لم أزر
 إنجلترا قط ، ولم أشتغل بالسياسة ! » .

ووصل جيزو إلى دوفر في ٢٧ فبراير ١٨٤٠ ، في طريقه إلى مقر سفارته في لندن وكان يحمل تعليمات فخواها : أن يذل قصارى جهده ليحفظ التفاهم والاتفاق مع إنجلترا ، وليحفظ فرنسا مكانا ضمن مجموعة الدول الخمس في الاتحاد الأوروبي ، على أن يصر في الوقت نفسه على ضرورة إعطاء سوريا إلى محمد علي كشرط أساسي لذلك كله . وفي أول مارس خلف تيير Thiers في رئاسة الوزارة الفرنسية المارشال سولت وكان تيير متمسكا بضرورة إعطاء سوريا إلى محمد علي . وبدأ جيزو في لندن يشعر بمزلة فرنسا . ومنذ ١٢ مارس ١٨٤٠ أنبا رئيسه (تيير) أن فرنسا إذا استمرت متمسكة بتأييدها لمحمد علي فإنها سوف تجد نفسها مضطرة في النهاية إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي . ولكن تيير كان مستعدا ، كما كان سولت من قبل ، لمواجهة هذا الاحتمال . ولقد قام تيير ، وكما قام سولت من قبل ، على أمرين : أولهما - أن محمد علي سوف يقاوم بنشاط كل تدبير الغرض منه انتزاع الشام من قبضته ؛ وثانيهما - أن وسائل القسر والشدة التي قد تتخذ ضده سوف تذهب جميعها سدى . وكان تيير كما أثبتت الحوادث بعد ذلك مخطئا في تقديره .

فقد حضر نوري أفندي السفير العثماني في باريس إلى لندن في إبريل سنة ١٨٤٠ ليقدم مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وإلى بقية سفراء الدول الخمس يبلغهم فيها استعداد الباب العالي لإعطاء باشوية مصر وراثية إلى محمد علي (أي من غير سوريا) باعتبار ذلك الشرط الوحيد الذي يقبل السلطان بمقتضاه الصلح مع محمد علي . وفي ١٢ إبريل عرف جيزو أن إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا متفقة فيما بينها على نوع الإجابة التي يتضمنها الرد على مذكرة السفير العثماني . وفي اليوم التالي بعث بلرستون بصورة من هذا الرد إلى جيزو ، وسأله إذا كان في استطاعته هو الآخر أن يجيب على مذكرة السفير العثماني بالمعنى نفسه . ولكن تيير راض الإجابة على المذكرة العثمانية . وفي الشهرين التاليين شغل جيزو بمسائل أخرى . وفي أواخر مايو حضر

إلى لندن سفير عثمانى جديد ، هو شكيب أفندى . وطلب تيير من جيزو عدم التحدث إلى شكيب أفندى فى شيء لاعتقاده - كما قال - أن تسوية المسألة لن تحدث فى لندن مع السفير العثمانى . وأخطأ تيير فى ذلك ، لأن بليرستون لم يلبث أن دعا جيزو إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ يوليو ١٨٤٠ ، وقرأ عليه « مذكرة » جاء فيها أنه نظراً لامتناع فرنسا عن الانضمام إلى جانب الدول الأربع : بريطانيا ، النمسا ، روسيا ، وبروسيا ، عقدت هذه الدول فيما بينها معاهدة لوضع تسوية نهائية للنزاع القائم بين السلطان ومحمد على . هذه المعاهدة كانت اتفاقية لندن المشهورة التى وقعتها الدول الأربع فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، يحدوها إلى ذلك الرغبة فى المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية . وهكذا وجدت فرنسا نفسها بسبب إصرارها على المطالبة بسوريا لمحمد على بمعزل عن سائر الدول .

واتضمنت اتفاقية لندن ، شروط الصلح المزمع إبرامه بين الباب العالى وبين محمد على ، على أساس أن يحتفظ هذا الأخير بياشوية مصر فقط وراثته فى أسرته ، كما نصت على تعاون الدول الأربع فى رد الجيش المصرى عن القسطنطينية إذا هدد محمد على العاصمة العثمانية ، وطلب الباب العالى مساعدة الدول . وكان معنى قبول روسيا هذا « البند » أنها تنازلت عن حقها الخاص فى الدفاع عن القسطنطينية بمقتضى معاهدة هنكار إسكسى . وزيادة على ذلك فقد نصت المادة الرابعة على استمرار العمل بالقاعدة القديمة التى اتبعتها الامبراطورية العثمانية ، وهى غلق الدردنيل فى وجه جميع السفن الأجنبية الحربية ومادام الباب العالى نفسه فى حالة سلم مع الدول .

وعندما وصلت أخبار هذه الاتفاقية إلى باريس ، شعرت فرنسا بأن إهانة بالغة قد لحقت بها ، ورأت الحكومة الفرنسية أنه كان يجب دعوتها للتوقيع على اتفاقية لندن قبل إبرامها ، ولو أن تيير نفسه لم يلبث أن اعترف بعد ذلك (فى أغسطس) أنه كان من المعروف جيداً أن فرنسا لو أنها

دعيت للتوقيع على المعاهدة لرفضت أن تفعل ذلك . وفي الواقع كان السبب الذي جعل بلرستون يسرع متكثها في إجراءات إبرام المعاهدة، أن فرنسا في هذه الآونة كانت بواسطة سفيرها (پونتوا) Pontols في القسطنطينية تقوم بمفاوضة منفصلة من أجل عقد الصلح بين محمد علي والباب العالي على أساس الشروط الفرنسية . وكان سير المفاوضات في القسطنطينية السبب الذي جعل (تيير) يطلب من جيزو التمسك بمسألة سوريا ، وتوقع تيير بين لحظة وأخرى أن يسمع من سفيره في القسطنطينية أن المفاوضات قد انتهت بمقد الصلح على أساس إعطاء سوريا إلى محمد علي ، وعندئذ يستطيع (تيير) مواجهة بلرستون بالامر الواقع . ولكن بدلاً من ذلك ، استطاع بلرستون الذي أدرك حقيقة ما كان يجري، أن يواجه الوزير الفرنسي، باتفاقية لندن واشتد غضب تيير ، واشتد غضب الأمة الفرنسية التي ظلت من مدة تتوق نفسها إلى الحرب نتيجة لتأثرها « بالأسطورة النابليونية » ، ولرغبتها في استعادة مجد الفتوح الماضية في عهد امبراطورية نابليون . ولم يلفظ شيئاً من حدة هذه الروح العسكرية لإرسال الحملات والجيوش إلى بلاد الجزائر . وظهر كأنما الحرب واقعة لا محالة . وكان كل ما يشغل ذهن تيير أثناء هذه الازمة ، إنما هو التفكير في أي الجهتين عليه أن يبدأ بتسديد ضربته المباشرة : ضد إنجلترا ، أم ضد بروسيا (للوصول إلى الراين) . وفي أثناء هذا كله كانت الحوادث تسير بكل سرعة في سوريا .

فقد رفض محمد علي شروط اتفاقية لندن ، وحرك بونسني السفير الانجليزي في القسطنطينية الثورة في الجبل (لبنان) . وفي ١١ سبتمبر ١٨٤٠ ضرب أمير البحر السير شارلس ناپيير Napier بيروت بالقنابل من البحر واستولى عليها ، وأحرز بعد قليل انتصاراً حاسماً على القوات المصرية في واقعة برية عند نهر الكلب . وفي ١٤ سبتمبر أعلن السلطان عزل محمد علي . وكان على فرنسا الآن أن تقرر الحرب أو أن تمتنع عن المجاربة كلية .

وفضلت فرنسا عدم الدخول في حرب ضد مجموعة من الدول أعاد اتحادها إلى الذاكرة محاولة الدبلومة القديمة في شومونت ضد فرنسا سنة ١٨١٤ . وكان الملك الفرنسي (لويس فيليب) ضد الحرب ، ويؤيد رغبته في السلم أصحاب الأملاك والأراضي ، وأرباب الصناعة في فرنسا . فأرسل تيير إلى لندن مذكرة في ٨ أكتوبر كانت بمثابة « عرض للسلام » تضمنت استعداد فرنسا للنزول عن إصرارها السابق بشأن بقاء سوريا في حوزة محمد علي إذا حصلت إنجلترا وبقية الدول لمحمد علي على وراثته الحكم في مصر . وكانت المذكرة مكتوبة بلهجة شديدة ومفرغة في قالب إنذار . ومع هذا فقد كان إقلاع فرنسا عن إصرارها السابق ، هو كل ما تريده الدول ، لأن إعلان عزل محمد علي لم يكن الغرض منه سوى إرغامه على قبوله التسوية . ولذلك فإن نابيير بعد انتصاره في بيروت ، وبمجرد أن سقطت في قبضته عكا أيضاً في ٣ نوفمبر ، قصد بأسطوله إلى الإسكندرية ، ثم لم يلبث أن عقد في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ مع بوغوص بك ممثل محمد علي اتفاقاً في الإسكندرية تعهد فيه محمد علي بإخلاء سوريا في نظير احتفاظه بالحكومة الوراثة في مصر ذاتها . ولما كان هذا متفقاً مع ما طلبته فرنسا في مذكرة ٨ أكتوبر ، فقد أقرت الدول اتفاق نابيير ، وفي الشهور الأولى من العام التالي (١٨٤١) أسفرت المفاوضات التي اشتركت فيها فرنسا في هذه المرة ، بواسطة سفيرها الجديد البارون بوركني ، والذي خلف جيزو عندما تمين هذا الأخير وزيراً للخارجية ، في الوزارة التي ألفها سولت ، عقب سقوط تيير في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٤٠ عندما رفض لويس فيليب أن يكون خطاب العرش في لهجة عسكرية عنيفة - نقول إن هذه المفاوضات أسفرت عن إقناع السلطان بإصدار فرمان في ١٣ فبراير ١٨٤١ يعطى حق الوراثة لمحمد علي ولأسرته من بعده في مصر فقط ومن غير أن يكون معها سوريا أو كريت . وفي أول يونية صدر فرمان الأخير الذي أكد مبدأ الوراثة وإنما على أن

تكون هذه للأرشد فالأرشد من أسرة محمد علي . كما أكد الفرمانان الأول والثاني بقاء مصر جزءاً من أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كان من المتيسر بعد ذلك أن تعمل الدول لاستكمال تسوية المسألة الشرقية بصورة تتناول وجهها الآخر ، أي ما أسمته فرنسا بمسألة القسطنطينية . فانعقد مؤتمر لهذه الغاية في لندن حضرته فرنسا إلى جانب بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا أيضاً . فمقدت الدول المجتمعة في ١٣ يوليو ١٨٤١ اتفاقية البوغازات ، أو اتفاقية لندن التي تضمنت المبدأ الثابت الذي كان دائماً القاعدة التي أخذت بهما الامبراطورية العثمانية في الأزمنة السابقة ، والذي كان من مقتضاه منع السفن الحربية الأجنبية من دخول المضائق (الدردنيل والبسفور) ، طالما أن الباب العالي في حالة سلم مع الدول .

وهكذا ألغى هذا الاتفاق المركز الممتاز الذي كان لروسيا في علاقاتها مع تركيا ، وفي مسألة البوغازات خصوصاً . بمقتضى معاهدة هنسكار اسكسبي . كما أن هذه الاتفاقية قد حلت محل معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠ (وفاق لندن) بين الدول الأربع ولو أنها كانت لا تلغى هذا الوفاق ؛ ثم أتاحت الفرصة لفرنسا حتى تخرج من عزلتها وتنضم إلى مجموعة الدول في الاتحاد الأوروبي .

الفصل الرابع

فرنسا (١٨١٥ - ١٨٤٨)

ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، وفشل نظام الحكم الرجعى فى فرنسا

تمهيد :

عقد الحلفاء معاهدة شومونت فى أول مارس ١٨١٤ لمواصلة الكفاح ضد نابليون ؛ وفى ٣٠ مارس من السنة نفسها دخلت جنودهم باريس ؛ وعاد البربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة . فدخل لويس الثامن عشر إلى باريس فى ٣ مايو ١٨١٤ ؛ ثم استتب له الأمر فى فرنسا نهائياً بعد حكم المائة يوم وانتهزام نابليون فى واقعة واترلو (يونيه ١٨١٥) وذهابه إلى المنفى .

ومن مبدأ الأمر كان مقضياً بالفشل على ملكية البربون الراجعة لأسباب عدة : بعضها متصل بطبيعة المسائل التى واجهت البربون عند استلامهم أزمة الحكم ، ومن كان من واجبهم أن يجدوا لها حلاً موفقة ثم أخفقوا فى ذلك ؛ والبعض الآخر متصل بالمبادئ الرجعية - مبادئ العهد القديم ، التى أخذ بها البربون والأساليب التى أرادوا أن يطبقوها فى حكومتهم متناسين جميع التغييرات التى حدثت فى داخل البلاد من بداية الثورة الفرنسية (١٧٨٩) إلى وقت عودتهم (١٨١٤) .

وكانت المشكلة الكبرى التى ورثتها الملكية الراجعة من عهد الثورة ونابليون ، محاولة التوفيق بين هدفين مختلفين : إنشاء نوع من الحكومة ترضى عنه البلاد ، واتباع سياسة (خارجية) ترضى عنها الدول . وفى

الخمس سنه التالية قامت محاولات ثلاث لتحقيق هذين الهدفين ، أولها في عهد الملكية الراجعة ذاتها ، وقد أخفق البربون في هذه المحاولة لأنهم لم يتمتعوا بالاحترام الكافي ، لعودتهم إلى البلاد كما اعتقد كثيرون وقتئذ في ذيل جيش الاحتلال الأجنبي ؛ ولأنهم أساءوا الحكم الداخلي . أي أنهم فشلوا في إقامة نوع الحكومة التي يرضى عنها الفرنسيون ، فانهى الأمر بقيام ثورة يوليو ١٨٣٠ وضياح ملكهم . وأما المحاولة الثانية فقد وقعت في عهد ملكية أسرة أورليان التي تولت الحكم بعد ثورة يوليو ، وأخفقت لأن لويس فيليب اتبع سياسة خارجية كانت متعارضة تماما مع رغبات الأمة . ومع أن هذه الملكية استندت إلى مؤازرة الطبقة المتوسطة إلا أن هذا أجل فقط سقوطها بعض الوقت ، فشبت ثورة فبراير ١٨٤٨ ، التي أطاحت بملكية أسرة أورليان ، وأعلنت الجمهورية الثانية ، وأما المحاولة الأخيرة فكانت في عهد لويس نابليون الذي استطاع أن يجمع حول العرش قلوب الفرنسيين مدة من الزمن . ولكن هذا النجاح نفسه لم يلبث أن نقر الدول التي أثار لويس نابليون مخاوفها عندما حاول إحياء مجد وانتصارات الامبراطورية الأولى ، فسقطت امبراطوريته في النهاية بعد هزائم سبتمبر ١٨٧٠ وصار إعلان الجمهورية الثالثة .

والحقيقة أن تاريخ فرنسا من وقت رجوع البربون (١٨١٥) إلى وقت إنشاء الجمهورية الثالثة (١٨٧١) إنما يدور حول أمرين هامين ، أولهما : رغبة الفرنسيين في تعظيم التسوية - تسوية الصلح في فينا - التي ارتبطت في أذهانهم بانكماش حدود بلادهم ، واعتبروها مهينة لشرف الوطن ، ثم ارتطام هذه الرغبة بتصميم الدول ، التي وضعت التسوية ، على التمسك بها كأساس للنظام الأوروبي لأنها خشيت من حدوث اضطرابات خطيرة إذ هي سمحت بوقوع أية اعتداءات على هذه التسوية . وأما الأمر الثاني ، فهو رغبة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التي جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أيام الثورة

وعهد نابليون ، فى أن تظل محتفظة بما فى أيديها من مزايا عن طريق إنشاء حكومة دستورية تقف حائلا (أولا) دون مطالب المهاجرين Emigrés الذين عادوا مع الملكية الراجعة وأرادوا استرداد ما كان لهم من حقوق وامتيازات وثروة وأرادوا عودة « النظام القديم » بحذافيره . وبدعاماته الثلاث : الملكية المطلقة ، والكنيسة الممتلئة ، ذات الأراضي والأموال الواسعة ، ثم أرستقراطية النبلاء الوراثية ؛ (وثانياً) دون تسرب المبادئ الاشتراكية إلى طبقات الصناع والعمال وتغلغل هذه المبادئ فى كيان المجتمع حتى لا ينجم من ذلك إفساح المجال لعناصر جديدة تشترك مع الطبقة الوسطى (البورجوازية) فى الحكم عن طريق التوسع فى قواعد الانتخاب وشرائطه أى أن البورجوازية أرادت التمسك (بالمبادئ الحرة) وحسب . ولقد كان من تفاعل هذه العوامل جميعها أن قامت ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ؛ كما وقعت الحوادث التى سببت سقوط الإمبراطورية الثانية (١٨٧٠) . ويتضح ذلك كله من دراسة تاريخ فرنسا بعد سنة ١٨١٥ .

المستوى :

كانت مهمة البربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا التوفيق بين مبدأين متناقضين : الشرعية Legitimacy وهو مبدأ العهد القديم ؛ وسيادة الشعب ، وهو ثمار الثورة . وتلك كانت مهمة شاقة . ثم إنه كان عليهم إلى جانب هذا ، عقد الصلح (للمرة الثانية) مع الحلفاء المنتصرين ، وهذه أيضاً لم تكن مهمة يسيرة . وقد رفض تاليران رئيس الوزارة إبرام المعاهدة « القاسية » معتمداً فى رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب . ولكن الملك « الحذر » ، الذى كره تاليران لأنه من رجال الثورة القدامى ووزير نابليون السابق ، لم يشأ إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء . فاستقال تاليران واستقالت الوزارة ، وألف دوق ريشيليو Richelieu الوزارة الجديدة (فى ٢٤ سبتمبر ١٨١٥) ؛ ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية

في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ . ومع هذا فقد كان السبب الأكبر في استقالة تاليران عجزه عن مقاومة متطرفي المهاجرين ، الذين تألف منهم حزب الملكيين المتطرفين Ultra Royalists واشتطوا في مطالبهم خارج وداخل مجلس النواب الجديد الذي جرى انتخابه حسب الميثاق أو العهد الدستوري الذي كان أصدره لويس الثامن عشر كما عرفنا في ٤ يونية ١٨١٤ ، عقب عودته إلى باريس . ولقد حكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور من حين العمل به إلى وقت قيام الثورة في يوليو ١٨٣٠ ، وكانت تأخذ الدستور ونقائسه ، ثم ما ترتب على إصداره من انقسام الأمة إلى فريقين كبيرين ، يتمسك أحدهما بهذا الدستور ، ويريد الآخر تعديله أو إلغائه ، من أسباب هذه الثورة الرئيسية .

وكان (العهد الدستوري) يتألف من مقدمة وستة وسبعين بنداً ، ومؤرخاً في السنة التاسعة عشرة من حكم الملك ، كأنما لم يسمع أحد شيئاً عن حدوث ثورة فرنسية أو قيام حكم نابليون . جاء في المقدمة أن كل السلطة تركيز في شخص الملك ، ولو أن الملك — كما فعل أسلافه : لويس الحادي عشر وهنري الثاني وشارل التاسع ولويس الرابع عشر ، كان على استعداد لأن يعدل طريقة ممارسة هذه السلطة ، وذلك بإعادة إنشاء مجلس للأشراف أو النبلاء ، والاستعاضة بمجلس للنواب عن المجلس القديمة ، كما جاء في المقدمة ، أن الملك بمحض إرادته ، وباستخدام سلطته الملكية يمنح رعاياه ، بما له من حقوق السيادة هذا (العهد الدستوري) عن نفسه وعن خلفائه وإلى الأبد . فكان معنى هذا القول أن الشعب نفسه لم يسهم بشيء في إعداد هذا الدستور ، أو تؤخذ موافقته عليه ، ولذلك فالدستور دستور يمكن إلغاؤه Revocable .

ومن مواد الدستور الست والسبعين ، ضمنيت الإثنتي عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين ، وهي المساواة أمام القانون ، بصرف النظر عن الرتب والألقاب . وذلك كان المبدأ الأساسي الذي أنت به الثورة ،

و حق الجميع فى إشغال الوظائف المدنية والعسكرية ، فلا تحتكر طبقة معينة الوظائف فى الدولة ، كما كان الحال لدرجة كبيرة قبل الثورة ، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون ، فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانونى . وقد أنهى الأخذ بهذا المبدأ السجن التعسفى ، ثم حرية العبادة وإقامة شعائر الدين واعتناق أى المذاهب التى يشاؤها الفرد ، ولو أن الكاثوليكية ظلت بمقتضى الدستور دين الدولة الرسمى ، ثم حرية الصحافة « مآدامت متفقة مع القوانين التى لا غنى عنها لمنع إساءة استخدام هذه الحرية » ، ثم ضمان الملكية مع عدم استثناء الأملاك الأهلية ، أى ضمان بقاء الممتلكات التى اغتصبها الأفراد من التاج أو الكنيسة أو النبلاء أو حصلوا عليها بصورة من الصور فى أيدي أصحابها الجدد .

وكان ضمان الملكية إلى جانب ما جاء فى مادة أخرى (التاسعة) منعت استقصاء آراء الأفراد ومعتقداتهم السياسية فى الأيام التى سبقت عودة الملكية ، خير ما يطمئن أفراد الطبقة البورجوازية على مراكمهم ومصالحهم . وأفراد هذه الطبقة هم الذين ابتاعوا الأملاك الأهلية بدم مصادرة أملاك الكنيسة والنبلاء والتاج فى عهد الثورة ، ثم أيدوا القوانين والأوامر التى أصدرتها حكومات الثورة . وأما النص على حقوق الفرنسيين المدنية عموماً واحترامها ، كما جاء فى هذا الدستور ، فقد دل على أن البربون كانوا مستعدين لقبول ذلك الجزء من تراث الثورة وعهد نابليون الذى من شأنه أن يطمئن الشعب الفرنسى إلى أن الملكية الراجعة لا تريد اجتياح الحريات والحقوق التى أصبحت عزيزة عليه ، والسبب فى هذا أن البربون أرادوا أن يكسبوا عطف الشعب (الطبقة المتوسطة) فى وقت كانت حكومتهم لا تزال فى حاجة ظاهرة إلى الاستقرار ، عند أول قدومهم .

ولكن الدستور فى الوقت الذى أعطى فيه الحرية الفردية للجميع المواطنين الفرنسيين ، ترك الأمة فى مجموعها من غير ضمان لحرياتها ، لأن

ضمان حريات الأمة ، إنما يكون بدعم مبدأ المسؤولية الوزارية ، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذي تنتخبه الأمة ، أى البرلمان . وذلك ضمان كان الدستور خلواً منه . فقد جاء فى المادة الثالثة عشرة : « إن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شيء ، ووزراء مسئولون ، والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية » ، ومع ذلك فقد تركت هذه المسؤولية الوزارية من غير حل . ففى حين كان للملك الحق فى تعيين وزرائه ، لم يذكر الدستور إذا كان من واجب الملك أن يختار هؤلاء من بين الأكثرية فى المجلس حتى تكون حكومته برلمانية أو دستورية وعلى كل الأحوال فقد صار يفسر كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر من بعده هذه المادة الثالثة عشرة بأنها تخولهما حق دعوة الوزارة وإقالتها حسب مشيئتهما ودون التقيد فى ذلك برغبة مجلس النواب .

وبمقتضى هذا الدستور تألفت الهيئة التشريعية من مجلس للأعيان ، وآخر للنواب وصار للملك الحق فى منح ألقاب الشرف والنبل وراثة أو لمدى الحياة فقط . وقرر لويس الثامن عشر أن تكون ألقاب النبلاء وراثية . ولم يكن الملك يمسك فى أول الأمر إلى خلق نبلاء جدد ، ولكن تاليران وغيره من المستشارين سرعان ما أقنعوه بأن خلق مثل هؤلاء سوف يوحى إلى الدول الأوروبية بالثقة الكافية فى استقرار أنظمة الحكم الفرنسية . ولما كان الدستور (فى مادته السابعة والعشرين) يطلق حق « خلق » النبلاء من كل قيد ، فقد استخدم هذا الإطلاق ، فى « عمر » مجلس الأعيان بالنبلاء الجدد فى المناسبات الهامة . من ذلك خلق ثلاثة وسبعين نبيلًا فى سنة ١٨١٩ فى وزارة ديكاز Decazes ، وستة وسبعين فى سنة ١٨٢٧ فى وزارة (فيليل) . وأما مجلس النواب ، فكان يتألف من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات وقد جعل حق الانتخاب مقصوراً على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثمائة فرنك سنوياً ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، بينما اشترط فى النائب أن يبلغ الأربعين أو يزيد ، ويدفع

ضريبة مباشرة قدرها ألف فرانك سنويا على الأقل ، وهي شروط في صالح طبقة الأثرياء فقط . ولذلك فإن مجلس النواب سرعان ما صار أداة حكومية تمثل مصالح الأغنياء . وصار عدد الممتنعين بحق الانتخاب يقلون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعة وعشرين مليون نسمة ، هم سكان فرنسا . وأما الذين يصلحون للنيابة فكانوا اثني عشر ألفا فقط . وكان يتجدد خمس عدد النواب سنويا ؛ وللملك الحق في حل مجلس النواب في أى وقت وإجراء انتخابات عامة جديدة .

وبما تجدر ملاحظته أن الدستور لم يمين الطريقة التي تجرى بمقتضاها الانتخابات . وحدد مرسوم ملكي عدد النواب ؛ فكان عددهم (٤٠٢) نائباً في سنة ١٨١٥ ؛ ثم أنقص هذا العدد بعد حل المجلس في سبتمبر ١٨١٦ إلى (٢٦٢) فقط .

الإرهاب الأبيض :

وقد تبع عودة الملك إلى باريس (يوليو ١٨١٥) بعد حكم المائة يوم ، وقوع حوادث دامية كثيرة خصوصا في جنوبي فرنسا حيث قتل كثيرون من رجال الثورة القدامى ومن اليونا برتيين (مثل المارشال برون) ؛ واستعرت الأحقاد الدينية من جديد في نيم Nimes حيث أوقع الكاثوليك بالبروتستانت مذبحه كبيرة ، بدعوى أن هؤلاء الآخرين عطفوا على نابليون وكان لهم نشاط عظيم إبان حكومة المائة يوم . وهكذا انتشر ما يعرف بالإرهاب الأبيض ؛ وزادت خطورته في ليون وأفينيون ؛ وادعى حثالة القوم الولاء للملكية بربون الراجعة ، ولم تتردد حكومة الملك الراجع في الانتقام من رجال العهد الماضي ، لاسيما أولئك الذين حنثوا في يمين الولاء للملك لويس الثامن عشر وانضموا إلى نابليون أثناء المائة يوم ، وكان كثيرون من هؤلاء قد استطاعوا الفرار من فرنسا عقب واقعة (واترلو) .

ولما كانت وزارة تاليران التي استمرت في الحكم من يوليو إلى سبتمبر سنة ١٨١٥ قد أظهرت بعض الاعتدال ، في موقفها من هذه الحوادث الانتقامية ، فقد أبعدت من الحكم ، وتولى اللوق دي ريشيليو رئاسة الوزارة . وفي عهده حوكم المارشال (ناي) وأعدم في ٧ ديسمبر ١٨١٥ . وفي اليوم التالي قدم ريشيليو مشروعاً لاستصدار العفو عن جميع الذين اشتركوا في الحوادث الماضية ، ما عدا أولئك الذين كانت لا تزال تجري فعلا محاكمتهم ، فوافق المجلسان ، وصدر القانون المنشود . وأما الذين صدرت ضدهم أحكام بسبب أعمال ارتكبوها قبل يوليو ١٨١٥ ، أى قبل عودة الملك ، فقد بلغوا حوالى تسعة آلاف ، ولو أن العقوبة في أكثر الأحيان كانت مجرد الطرد من الخدمة .

وفي وسط هذه الموجهة من الإرهاب الأبيض تم انتخاب المجلس الأول (في أغسطس ١٨١٥) . فدخل المجلس عدد عظيم من مؤيدي الملكية الراجعة ، عرفوا باسم (الملكيين المتطرفين) Ultras ، وبلغوا في حماسهم للملكية الراجعة حداً جعل لويس الثامن عشر يسمى مجلسهم « بالمنقطع للنظير^(١) » ، وينصح هؤلاء المتطرفين ألا يكونوا ملكيين أكثر من الملك . وتزايد الإرهاب الأبيض ، بعد تأليف مجلس النواب على هذه الصورة شدة على شدته ، وعندئذ اضطر الملك إلى حل المجلس في سبتمبر ١٨١٦ . وفي الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشيليو على أكثرية من العناصر الملكية المعتدلة ، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التي اتبعها ريشيليو في الداخل والخارج معاً .

وعلى ذلك فقد أمكن أن تتمتع الملكية الراجعة بمجيء هذا المجلس الجديد بعهد هو أفضل المهور بلا مراء في تاريخها ، استمر حتى سنة ١٨٢٢ ، أى إلى الوقت الذي قرر فيه (فيليل) العودة إلى أساليب ومبادئ « العهد

(1) Chambre Introuvable

القديم ، فأضاع بذلك أعظم فرصة سنحت لضمان نمو واستقرار النظام البرلماني الثابت في فرنسا . وقد مهد (فيليل) بهذا العمل لإشعال ثورة يوليو وسقوط الملكية البربون الراجعة في النهاية .

الأحزاب السياسية :

ولما كان خمس عـدد الأعضاء يتجدد سنوياً ، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والاحرار يدخلون مجلس النواب بعد سنة ١٨١٦ ، حتى إذا كان عام ١٨١٨ أصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس ، وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة : أولها حزب اليمين ، وهم الملكيون المتطرفون ، وشعارهم « الحرب ضد الثورة » (الفرنسية) . وأقدر رجالهم فيليل وشاتوبريان ، Chateaubriand ، وصحيفتهم (الجورنال دى ديبا)^(١) ، وكان تأسيسها أيام الثورة في ٢٩ أغسطس ١٧٨٩ ، وكانت « معتدلة » . وثانيها حزب الوسط وهؤلاء من الملكيين المعتدلين ، ويهدفون للتوفيق بين الملكية والثورة ، وأقدر رجالهم ريشيليو وديكاز ، وثالثها حزب اليسار ، وهؤلاء من الاحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسئولة على الطراز الانجليزى ، وأقدر رجالهم بنيامين كونستان Benjamin Constant ولافيت Lafitte ، وكازمير برييه Casmir Périer ، والآخران من المصرفيين ثم انضم إليهم أيضاً البونابرتيون . وأهم صحف اليسار كانت « الدستور »^(٢) ، وهي « معتدلة » كذلك . أضف إلى هذا أنه كان هناك فريق آخر يقرب من اليساريين وإن كان منفصلاً عنهم ، ويعرف باسم « النظريين أو المذهبيين » Doctrinaires منهم الفيلسوف (رويه كولار) Royer Collard ، ثم جيزو

(1) Journal des Debats.

(2) Constitutionnel.

Guizot ؛ وصحيفتهم « لو كوزيه »^(١) . وكان من جماعتهم في مجلس الأعيان الدوق دي بروجلي Broglie . وقد وجد في مجلس الأعيان قلائل من الجمهوريين ، مثل لفاييت Lafayette .

وكان أصحاب السطوة والنفوذ عند عودة الملكية الراجعة ، الملكيون المتطرفون أعداء الثورة ، والذين صمموا ليس فقط على القضاء على كل أثر للآراء الحرة التي جاءت بها الثورة (الفرنسية) . بل أرادوا الرجوع بفرنسا إلى الوراء ، وتوجيه نمو البلاد التاريخي ليسير في طريق رجعي . ثم إنهم يمثلون سياسة ، المهاجرين ، التقليدية الذين كانوا الثورة من المنق بكل شدة واعتزموا بمجرد عودتهم ظافرين إلى وطنهم ، أن يستردوا كل امتيازاتهم وكل أسباب السلطة الاستبدادية ، وبقوا حوالى العشرين سنة يمتنون أنفسهم بالانتقام متى رجعوا إلى الحكم في فرنسا .

وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هي إحياء النظام القديم وإنما مع تعديلات تتفق قبل كل شيء مع مصالح طبقة النبلاء والأشراف التي هي طبقتهم وإن لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها . وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها ، وعقد محالفة وثيقة بين الكنيسة والدولة ، أو بين المذبح والعرش . كما قالوا . واتخاذ هذه المحالفة أساساً يبنون عليه مشروعاتهم وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سطوتها ومكانتها ، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأملاك التي اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال في حوزة الدولة . ثم أنهم أعطوا رجال الدين حق الاشراف على التربية والتعليم . فتمين في سنة ١٨٢٢ أسقف لرياسة الجامعة وأعطى سلطات واسعة ؛ كما سمح لليسوعيين (الجزويت) بالعودة إلى فرنسا وتأسيس معاهد دينية والتعليمية بها . وكان الغرض من هذا كله أن يستطيع حزب الكنيسة إعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي في فرنسا تحت ستار العناية بحياة الأمة الروحية والخلقية ، فتتاح الفرصة لبذر بذور الرجعية

(1) Courrier.

(م ٣٢ - البورجوازية)

وتهيئة الأفكار لقبول تغيير النظام القائم. ثم كان من وسائلهم تعزيز جهود الكنيسة في نشر فكرة التسليم والخضوع المطلق أنهم أنشأوا رقابة نشيطة على الصحف والمطبوعات حتى تمنع الحكومة نشر كل ما تراه ضاراً بمصالحها ومعطلاً لأهدافها، فيتقيد بذلك رأى العام ويخضع لتوجيه الحكومة. وكذلك أراد المتطرفون، أن يستغلوا سياسة البلاد الخارجية بشكل يجعل ممكناً قبول التغييرات التي اعتزموا إجرامها في حياة مواطنيهم الداخلية وذلك لأنه كان من المتعذر إطلاقاً في رأى أكبر كتابهم شاتوبريان أن تحتل أسرة بربون مكاناً ثابتاً في قلوب الشعب الفرنسي إلا إذا انتصر البربون في معارك عسكرية وأكسبهم هذا الانتصار مجداً وغزراً، وهكذا كان يتلخص برنامج (المتطرفين) في إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة، وإنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأملاك الواسعة ولم يكن الغرض من هذا كله إلا استرداد امتيازاتهم السابقة، فقد صرح عزم هؤلاء (المتطرفين) على استرجاع الممتلكات والحقوق التي كانت لطبقة النبلاء القديمة عند نشوب الثورة الفرنسية. أضف إلى هذا أنهم أرادوا الآن الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التي ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها. وما كانوا يرضون بديلاً عن هذين الأمرين ثمناً لولايتهم للملكية وللكنيسة.

وأما المعتدلون — من جماعات الوسط واليسار و (المذهبيين) ، فقد دافعوا عن الثورة، وأرادوا استمرارها ولكن من غير الروح الثورية، كما قالوا. ثم أنهم بنوا الآمال على أن من الممكن أن يتم تحالف بين النظام والحرية، وبين الشرعية والثورة، أى أنهم تمسكوا بكل قوة بتراث الثورة، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال. ولذلك فقد تعذر أى اتفاق بينهم وبين (المتطرفين) أضف إلى هذا أن المعتدلين كانوا يتفرون من الآراء المتطرفة، و يقبلون الملكية التي فرضت عليهم، وعلى الفرنسيين قاطبة بسبب الانتصارات العسكرية التي أحرزتها جيوش الأعداء، ويرون التمسك بالولاء للملك ما دام الملك يحترم من جانبه الشروط التي تبوأ بمقتضاها

عرش فرنسا . ولما كان الحلفاء المنتصرون قد أصروا على أن تكون الملكية الراجعة دستورية . كضمان لا معدى عنه لبقاء واستمرار حكومة البربون في فرنسا ، فقد تمسك المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر ، لأن هذا الدستور قضى نهائياً على تقاليد (النظام القديم) وأحل مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية (النابليونية) ؛ حيث قد أخذ عن الثورة مبادئ التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات في خدمة الدولة ، أى فتح أبواب الوظائف أمام الجميع ، بينما أخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية .

وكان واضحاً أن التوفيق متعذر بين حزبي المتطرفين والمعتدلين ، وأن لا مفر من سقوط أحد هذين الحزبين وخروجه من الميدان السياسي في آخر الأمر ، لأن فرنسا لم تكن تستطيع احتمال الصراع إلى ما لا نهاية من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ بين هذين الفريقين . وأما نتيجة هذا الصراع فكانت اندحار المتطرفين . ومع ذلك فإن التأثير المباشر على مجرى الحوادث وتسيير دفة الأمور وسط هذه التيارات المتناقضة كان يتوقف على شخص الملك نفسه . وكان من حسن حظ البربون آتشد أن لويس الثامن عشر لم يكن يجهل (نفسية) الأمة . أو حقيقة مركزه المزعزع ، حينما قال كاسلريه : يبدو أن هناك رأياً واحداً فقط ، هو أنه إذا انسحب جنود الحلفاء (من فرنسا) ، لن يبقى جلالة الملك أسبوعاً واحداً على عرشه . ولم يكن لويس الثامن عشر بالرجل الذي يستمرى حياة « التجول » السابقة ، بل ينبغي الاحتفاظ بعرشه . ولذلك عمد الملك إلى حل ذلك المجلس « المنقطع النظر » الذي ضم متطرفي المالكين ، وعهد بالوزارة إلى ريشيليو - وهو من المعتدلين - في الظروف التي ذكرناها (في سبتمبر ١٨١٦) .

ونجحت وزارة ريشيليو في سياستها الخارجية ، عندما كسب ريشيليو ثقة الحلفاء ، وتقرر في مؤتمر إكس لاشابل (١٨١٨) ، على نحو ما عرفنا ، انسحاب جيوش الاحتلال من فرنسا . وكان هذا نصراً دبلوماسياً للوزير

ولكن الانتخابات الجديدة السنوية لم تلبث أن أسفرت عن دخول عناصر جديدة عززت جماعة (الأحرار) في المجلس . فأجبر هؤلاء ريشيليو على الاستقالة في ديسمبر ١٨١٨ وعندئذ تولى الوزارة دوق ديكاز ، وهو كسلفه من المعتدلين ، وكان ديكاز مقرباً من الملك وصاحب مهارة برلمانية واتسمت إدارته بطابع الحكمة . وقد اعتمد ديكاز على مؤازرة الأحرار في المجلس كما وعد (المذهبيون) بتأييده ، فألغى في أول مايو ١٨١٩ الرقابة على الصحف ، وتقررت حرياتها ، ولكن مقتل دوق دى برى في ١٣ فبراير ١٨٢٠ سرعان ما أثار ضد ديكاز العناصر المتطرفة ، فحمله المتطرفون ، بسبب أساليبه المعتدلة مسئولية هذا الحادث ولم تلبث أن سقطت وزارته وكان سقوط ديكاز مؤذناً ببداية ذلك التغيير الذى أفضى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شئون الحكم فى فرنسا بشكل أدى فى النهاية إلى انفجار ثورة يوليو ١٨٣٠ .

فقد كان من أثر مقتل دوق دى برى أن اختفت جماعة الوسط من المجلس ، فأصبح المجلس ينقسم الآن إلى فريقين ظاهرين فقط : اليمين من المتطرفين ، واليسار من الدستوريين والأحرار . ووجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب ليتولى أنصارهم الوزارة ، ولذلك فقد عهد إلى ريشيليو بتأليف الوزارة الجديدة . وفى عهد ريشيليو أعيدت الرقابة على الصحف ، ثم صدر قانون الانتخاب فى يونيو ١٨٢٠ ، ضيق حقوق الانتخاب لمصلحة الطبقة الممثلة الغنية وذلك بإدخال ما يعرف باسم (التصويت الضعيف) Double Vote . فقد رفع عدد النواب من ٢٥٨ إلى ٤٣٠ على أن ينتخب الناخبون النواب فى الأقاليم وعدد هؤلاء (٢٥٨) ، ثم يعود الناخبون أنفسهم من يدفعون أكثر الضرائب فى أقاليمهم وهم ربع عدد الناخبين ، فينتخبون من جديد العدد الباقى من النواب ، أى (١٧٢) نائباً ، وبذلك يكون هذا الربع من عدد الناخبين قد اشترك مرتين فى عملية الانتخاب ، أى أدلى بصوته مرتين . وصار لذلك ممثلاً تمثيلاً ضعيفاً فى مجلس النواب .

وقد ترتب على هذا النظام إذاً أن دخلت بعد حادث مقتل دوق دى برى أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب، لم تكن ترضى عن «اعتدال» ريشليو، فلم تلبث أن اضطرت إلى الاستقالة في ديسمبر ١٨٢١. فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطرفين السكونت دى فيليل الذى استمر فى الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١ إلى ١٨٢٧، واستطاع أن ينفذ برنامج المتطرفين الذى سبق وصفه.

وزارة فيليل :

كانت سياسة فيليل رجعية بحته، ولكنه اتبع فى تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة، وكانت تختلف عن تلك التى سبقت إخفاق المتطرفين فى سنة ١٨١٦، ذلك أنه لم يشأ إزعاج البلاد بإظهار تطرفه، بل عمد إلى اتباع سبيل التؤدة والاعتدال الظاهر فى تنفيذ سياسته، حتى وصفه جيزو برجل الاعتدال فى حزبه. ومع ذلك فى رأى كثيرين، أن فيليل كان مخطئاً عندما قرر المضى فى سياسة رجعية، نصيبها الإخفاق لا محالة، وهو الرجل الذى اشتهر بأساليبه الإدارية الحكيمة وبدرسته السياسية : وسواء أخطأ فيليل أو لم يخطئ فى تفهم « نفسية » أمته وإدراك ميول الشعب وعواطفه الحقيقية، فالثابت على كل الأحوال أنه كان مصمماً على المضى فى تجربته الرجعية مهما كانت النتائج. ولقد اعتمد فيليل فى ذلك على قوة الكنيسة، وقوة المصالح المادية، يستخدم التربية الدينية كأداة للدعاية (البروبجندا) السياسية ولاستئصال ذكريات الثورة وبذر بذور المبادئ التى يستند إليها نظامه السياسى، ويستخدم (قوة المصالح المادية) فى استمالة رأى العام وتحويل الشعب من الشئون السياسية إلى الاهتمام بالسعادة المادية، وقد شرع فيليل ينفذ هذا البرنامج خطوة خطوة وبكل حذر واعتدال وحكمة؛ وكاد يكون النجاح نصيبه ولا شك، لولا طغيان المتطرفين،

والانقسام الذى حدث فى صفوف حزبه ، مما أفسد عليه سياسته فى النهاية .
 نفذ فيليل إذا سياسته تدريجياً ؛ فشدد الرقابة على الصحف (١٨٢٢) ؛
 وفرض ضرائب عالية على الواردات إرضاء لأصحاب المصانع الأغنياء ؛
 وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم . ولقد كان ظاهراً عند
 وصول فيليل إلى الحكم أن لامفر من اتخاذ إجراءات صارمة ضد « الثورة »
 وأنصارها بسبب انتشار الجمعيات السرية وكثرة المؤامرات التى تدبر لإثارة
 العصيان فى الجيش . فقد ألقى القبض على بعض المتآمرين من العسكر
 فى (لاروشيل) ، واتضح أنهم ينتمون إلى جمعية الكاربونارى السرية
 Charbonnerie — على غرار جمعية الكاربونارى التى دبرت الثورة فى
 إيطاليا عام ١٨٢٠ — وحدث هذا فى وقت اندلعت فيه الثورة فى إسبانيا
 أيضاً واضطر فيليل ، كما سبقت الإشارة إليه — إلى إنشاء ذلك (الكردون
 الصحى) على الحدود بين إسبانيا وفرنسا بحجة منع انتقال وباء الكوليرا
 المنتشر وقتئذ فى إسبانيا . وعندما نجح الغزو الفرنسى فى إسبانيا (فى مارس
 سنة ١٨٢٣) تدعم انتصار أحزاب اليمين فى مجلس النواب ، فرفع فيليل
 إلى مرتبة النبلاء سبعة وعشرين نبيلاً جديداً تعزيزاً لمركز الحكومة
 فى مجلس الأعيان ، ولإضعاف الأثرية « الحرة » فى هذا المجلس واستصدر
 قانوناً للانتخاب (١٨٢٣) جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلاً من
 خمس فيتجدد سبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلاً من خمس أعضائه .
 وفى سنة ١٨٢٤ عظم نفوذ (المتطرفين) فى مجلس النواب حتى أعاد هذا
 المجلس بتطرفه إلى الأذهان ذكرى مجلس ١٨١٥ «المنقطع النظر» ، ولذلك
 فقه سعى « بالمجلس الذى عثر عليه ثانية »^(١) . وفى ١٦ سبتمبر ١٨٢٤ توفى
 لويس الثامن عشر ، وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا باسم الملك
 شارل العاشر .

(1) - Chambre Retrouvée

وكان الملك الجديد عظيم الاعتقاد بأن الملوك حقاً مقدساً في الحكم ، ثم إنه كان صاحب ميول شديدة نحو الأكليريكية ، (أى لتأييد الكنيسة) ، حتى صار الملكيون يعرفون الآن باسم (حزب القساوسة) Parti-Prêtre . ولم يكن من المنتظر ، وقد ناهز الملك السابعة والستين من عمره أن يتخلى عن معتقداته أو أن ينحرف عن ميوله . ولذلك فقد استطاع فيليب الذي بقي في رئاسة الوزارة أن ينفذ برنامج الملكيين المتطرفين بحذافيره . وكان أهم ما حدث تعويض ، المهاجرين ، الذين خرجوا إلى المنفى في عهد الثورة وحاربوا في صفوف الأعداء ضد فرنسا ، بمبلغ جسيم من المال (أربعين مليون جنيه) ، وضعفت مقاومة الأحرار ، في المجلس فكان عددهم لا يزيد على العشرين . ومع ذلك فقد ضم الأحرار ، إلى صفوفهم طائفة من أكفأ الرجال في فرنسا . ثم انحاز شوتوبريان إلى جانبهم بعد أن أخرج من سفارة لندن بعد اعتلاء شارل العاشر العرش . فصار يمد بالمقالات جريدة البين المعتدلة (جورنال دي ديا) ، وكانت هذه الصحيفة قد انتقلت نهائياً إلى صف المعارضة في عهد شارل العاشر . ووضعت خدماتها تحت تصرف جماعة الأحرار . ولما كانت سياسة التحالف بين (المذبح والعرش) التي جرى عليها فيليب قد أيقظت مخاوف الأمة . وتركزت المعارضة الحرة ضده في مجلس الأعيان ، فقد عمد فيليب من أجل التغلب على هذه الصعوبات إلى « خلق » ستة وسبعين نبيلًا جديدًا في سنة ١٨٢٧ . ثم إنه بادر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

ولكن نتيجة الانتخابات جاءت على خلاف ما كان يرجوه ، فاستطاع الأحرار أن يؤلفوا أكتريّة معارضة في المجلس الجديد ، وعندئذ اضطّر فيليب إلى الاستقالة بعد حكومة دامت سبع سنوات كانت سياستها في أثناءها ناجحة إجمالاً : تقدم مادي في الداخل ، ونجاح في السياسة الخارجية في الحملة الأسبانية ، وفي انتصار نفارين .

وبعد شهر من استقالة فيليل ، اضطر شارل العاشر إلى قبول وزارة « معتدلة » فألف الكونت دى مارتينياك Martignac الوزارة الجديدة ؛ وكانت غايته الاعتماد على أحزاب الوسط فى الحكم ، ولكنه فشل فى استمالة الأحرار والمعتدلين ، ولم ينل تأييد الملكيين المتطرفين ، كما أن الملك وجده « معتدلاً » أكثر مما ينبغى ، فاتحدت كلمة الأحرار والمتطرفين ضده ، وسقطت وزارته فى إبريل ١٨٢٩ .

وزارة بولينياك (Polignac) والتمهيد للثورة :

وكان معنى سقوط مارتينياك إخفاق آخر محاولة فى عهد الملكية الراجعة ، ملكية البربون الشرعية ، من أجل التوفيق بين الملكية وبين الحرية الدستورية . وعندما كلف الملك البرنس جول دى بولينياك بتأليف الوزارة الجديدة ، قابل رأى العام الفرنسى هذا النياً بغضب شديد ، لأن بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين فى عهد الثورة ، واشترك فى مؤامرة (كادودال) المعروفة لاغتيال نابليون وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل السجن بالإعدام بناء على وساطة جوزفين . ثم إن بولينياك كان احتج فى سنة ١٨١٥ ضد الدستور ورفض أن يقسم يمين الولاء له وبقي سنوات طويلة من أقرب المقربين إلى شخص شارل العاشر ، ويؤيد أشد القوانين المتطرفة التى اقترحها شارل وأراد استصدارها .

ولم يلبث بولينياك بمجرد وصوله إلى الحكم أن أعلن عزمه على « إعادة تنظيم المجتمع وإعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ وشأن فى أعمال الدولة ، وإنشاء أرستقراطية قوية وإحاطة هذه الأرستقراطية بالامتيازات » . ولكن بولينياك ، لم يكن لضعفه وتردده الرجل الذى فى استطاعته حقاً تنفيذ هذا البرنامج الرجعى المتطرف . بل إنه صار يعتمد على كسب الانتصارات الخارجية فى استمالة الأمة إلى تأييد سياسته ، فأرسل حملة إلى الجزائر (فى يوليو ١٨٣٠) كانت ناجحة ، واعتمد على هذا الانتصار ،

فأجرى انتخابات جديدة . ولكن نتيجة هذه الانتخابات جاءت على عكس ما كانت الحكومة تنتظره . ومع ذلك أصر بولينياك على بقاء الوزارة على حالها ، وعلى تعديل قانون الانتخاب وتقييد حرية الصحافة ، وهي مسائل اعتقد بولينياك أنها ضرورية ، حتى يمكن « امتزاج » الأحزاب ، وحتى يمتنع الاصطدام بينها ، الأمر الذى دل ليس فقط على عناده بل وعلى قصر نظره ، لأن الإصرار على المضى فى هذه المسائل ذاتها لم يثبت أن أردى ملكية البربون .

ولم تلبث الحكومة أن شعرت بحرج مركزها عندما أنت الانتخابات بأكثرية معارضة لها فى مجلس النواب . ولم يشأ مجلس الأعيان تأييد الحكومة فى إجراءات من شأنها كما قال هذا المجلس « أن تضع الوزارة فى موقف المعارضة الصريحة والعلنية ضد مجلس النواب » . وعندئذ لم يجد شارل العاشر ووزيريه مخرجاً من هذا المأزق إلا بحل المجلس ولما يجتمع بعد ، وتعطيل الضمانات التى كفلت للشعب حرياته ، بدعوى أن هذه الحريات قد أسئ استخدامها . ولما كانت المادة الرابعة عشرة من الدستور تجيز الملك استصدار « مراسيم » للحفاظ على سلامة الدولة ، فقد نشرت الجريدة الرسمية (المونيتور) *Moniteur* فى ٢٥ يوليو ١٨٣٠ « مراسيم » سان كلو الأربعة المشهورة ، وكان سان كلو أحد قضاة شارل العزيزة لديه ؛ وتعلن حل مجلس النواب ، وإدخال تغييرات على قانون الانتخاب (من ذلك إنقاص عدد النواب إلى مائتين وخمسين نائباً) ؛ ودعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر ، ثم تقييد حرية الصحافة . ولم يكن هناك أى شك فى عدم قانونية المرسومين الخاصين بإدخال التغييرات على قانون الانتخاب ، وتقييد حرية الصحافة . وكان تعليق السفير الانجليزى فى باريس لورد ستينورات دى روثاى *Rothsay* ، أن الحكومة قد استصدرت هذه المراسيم كوسيلة تقيس بها قوتها إزاء قوة خصومها .

ثورة يوليو ١٨٣٠ :

وبمجرد ذبوع نبأ هذه المراسيم الأربعة نزلت أسعار الأوراق المالية، واحتج عليها كبار العلماء، فاثارت الملكية القديمة ضدها — على حد قول لويس بلان — عدااء المال والعلم، من البداية. فتوقف المصرفيون في باريس عن إجراء عمليات الخصم، وتعذر على أصحاب الصناعة الحصول على المال أو الاقتراض، وطفقوا يخرجون من مصانعهم العمال في أعداد كثيرة. وعلى ذلك فإنه سرعان ما أقيمت المتاريس في شوارع باريس، ووقع الاصطدام بين العمال والجنود، وسفكت الدماء. وعندئذ تسلح أعضاء (الحرس الأهلى) القديم، وكان هذا الحرس قد انحل منذ عام ١٨١٨ — فاحتلوا مبنى أوتيل دى فيل، كما استولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال (٢٨ يوليو). وكان أكثرية الثوار من الجنود القدامى وأعضاء الكاربونارى، وجماعة الجمهوريين والعمال. وتولى الجمهوريون تنظيم الثورة، وسيطر البورجوازيون عليها واتحدت كلمة العمال الذين هدفوا إلى أغراض سياسية وحسب، فلم يطلبوا تغييرات اجتماعية، وكلمة الممولين، أصحاب العمل، فتحالفوا — كما يقول لويس بلان — الطبقة الوسطى (البورجوازية) مع الشعب في هذه الثورة، وهى التى استمرت حوادثها طوال ثلاثة أيام بتمامها (٢٧، ٢٨، ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٠). وقد عرفت هذه باسم (الأيام المجيدة الثلاثة^(١)).

وفى يوم ٢٨ يوليو اجتمع ثلاثون عضواً من أعضاء المجلس المنحل فى منزل المصرفى الفنى كازمير بيرييه Casimir Périer، وكان يكره الفوضى و«حكم الغوغاء»، وتقرر تأليف حكومة مؤقتة اتخذت مقرها فى مبنى (أوتيل دى فيل)، وعرضت رئاسة الحرس الأهلى على لفاييت رجل

(1) Trois Glorieuses.

الثورة القديم ، وقبل لفاييت المنصب ، وعرض التاج على (لويس فيليب) دوق أورليان ، وعيثاً حاول شارل العاشر إصلاح الخطأ الذي ارتكبه ، فسحبت الحكومة المراسيم الأربعة في ٢٩ يوليو ، ولكن هذا الإجراء جاء متأخراً كما لم تفلح محاولة أخرى عندما أراد شارل العاشر التنازل لصالح حفيده ابن دوق دي برى Berry وهو دوق دي بورديو Bordeau . فدخل لويس فيليب إلى باريس ، وركب إلى مبنى أوتيل دي فيل مرتدياً حلة جنرال ويحمل شارة الثورة المثلثة الألوان ، وظهر على الشرفة وإلى جانبه لفاييت وتعايق الاثنان وسط هتافات الجماهير المحتشدة . وحينئذ لم يجد شارل العاشر مئاضاً من مفارقة فرنسا ، فترك سان كلو في ٣ أغسطس إلى فرساي ، ومنها إلى نورماندى فوصل إلى شربورج في ٤ أغسطس ١٨٣٠ ومن هناك حملته وحاشيته سفينتان إلى إنجلترا ، حيث عاش بها مدة (في أدنبره باسكتلندا) ثم انتقل إلى النمسا (إلى براج ثم إلى جوريتز Goritz) وقد توفي بها سنة ١٨٣٦ .

نتائج ثورة يوليو :

ولثورة يوليو أهمية كبيرة في تاريخ فرنسا ، ولو أنه كان يبدو أن هذه الثورة في ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية ، فقد بقيت (الملكية) نظاماً للحكم بالرغم من إقصاء البربون عن العرش ، بل إن العرش انتقل إلى أسرة أورليان ، وهي فرع من أسرة بربون ذاتها ، وهذا مع العلم بأن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وتسلبوا زمامها ، وهم الذين تألفت منهم الحكومة المؤقتة في (أوتيل دي فيل) ، وكانوا يعتبرون الثورة عملاً لا يتحدون به فقط ملكية بربون ، بل وكل أوروبا التي كانت أرغمتهم على قبول الإهانة الوطنية في عام ١٨١٥ . ومع ذلك فقد تعذر على الجمهوريين تحقيق مآربهم ، لأن الظروف التي أفضت إلى زوال حكم البربون وسقوط ملكيتهم ، جعلت من المتعذر بل ومن المستحيل إقامة الجمهورية في فرنسا ، لأن

أوروبا في عام ١٨٣٠ كانت ولا شك تفسر إنشاء الجمهورية بأنه عمل عدائي تقصد فرنسا أن تتحداها به ، ولا يمكن أن ترضى أوروبا به ، وهي لا تزال تذكر حوادث ١٧٨٩ . ولذلك فقد كان من المتوقع إذا أنشئت الجمهورية أو يعمد (الحلفاء) القدامى إلى اتخاذ خطوات حاسمة لدفع شرور هذا الخطر بكل سرعة . وأمام هذه الاعتبارات كان كل ما استطاع الجمهوريون أن يفعلوه إذاً هو الاحتجاج على إعادة النظام الملكي . وفي هذه الظروف تمكن الأحرار في المجلس - الذى كان شارل العاشر أعلن حله ، ثم اجتمع الآن من تلقاء نفسه - من إنشاء نظام للحكم فى البلاد يتفق مع رغباتهم ، وذلك بابتداع حل وسط يضمن استمالة الدول الأوروبية بالإبقاء على نظام الملكية فى فرنسا ، واستمالة العناصر الديمقراطية التى تتألف منها الطبقة المتوسطة (البورجوازية) بتقديم الضمان الكافى ضد عودة الأرستقراطية إلى الحكم من جهة ، وضد انتصار الاشتراكية العمالية من جهة أخرى . أما هذا الحل الوسط فكان عرض التاج الفرنسى على (لويس فيليب) الذى اشترك مع الثورة فى معاركها (فى فالوى وجيباب و نرويندن) وابن فيليب المساراة الذى أعدمته الثورة فى سنة ١٧٩٣ .

وزيادة على ذلك فإن ثورة يوليو لم تفشل فقط فى إزالة الملكية ، بل أخفقت كذلك فى إدخال تغييرات واسعة على الدستور نفسه ، ولم تحقق « سيادة الأمة » . فقد اهتم مجلس النواب قبل دعوة لويس فيليب للحكم بإعداد دستور جديد حتى يقسم الملك يمين الولاء له عند تنصيبه ، ولم يكن هذا الدستور الجديد فى الحقيقة إلا دستور عام ١٨١٤ مع تعديلات بسيطة تناولت المواد التى سببت المتاعب فى الماضى . فعدلت المادة الرابعة عشرة بشكل يحيز للملك استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين ، ويمنعه فى الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها . وكذلك لم يعد اقتراح القوانين من حق الملك وحده بل صار للمجلسان (النواب والأعيان) يتمتعان بهذا الحق أيضاً ، ثم جعلت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلما فى ذلك مثل جلسات مجلس

النواب . وبدلاً من النص على الكاثوليكية ، أصبح الدين الذي تعترفه
أكثرية الفرنسيين هو دين الدولة الرسمي . ثم نص الدستور على عدم عودة
الرقابة على الصحف بتاتاً . وبمقتضى المادة السابعة والستين صار علم الدولة
ثم شارتها ، علم الثورة المثلث الألوان ثم شارة الثورة المعروفة (الكوكارد)
Cocarde . وزيادة على ذلك فقد اختفت من الدستور الجديد ، تلك المقدمة
التي اشتمل عليها دستور ١٨١٤ والتي أيدت نظرية حق الملك المقدس في
الحكم ؛ وذكرت أن إعطاء الدستور كان منحة من الملك لشعبه ، ثم أنقص
سن الناخب إلى خمس وعشرين والناخب إلى ثلاثين ؛ ونص الدستور على
أنه لا يمكن أن يتم تغيير في قواعد الانتخاب إلا بقانون ، وذلك لضمان
عدم تعطيلها ، ثم صدر قانون بقواعد الانتخاب الجديدة في ١٨٣١ ظل
معمولاً به حتى عام ١٨٤٨ ، ألغى بمقتضاه (التصويت الضعيف) ، ووسع
حق الانتخاب حتى يشمل الذين يدفعون مائتي فرنك ضرائب عقارية بدلاً
من ثلاثمائة فرنك وأنقصت الضرائب إلى مائة فرنك فقط في حالة المحامين
والأطباء والقضاة والأساتذة ومن إليهم . وأما النواب فصاروا يدفعون
خمسائة فرنك ضرائب بدلاً من ألف فرنك . وبذلك ضوعف عدد الناخبين
تقريباً ، أي صاروا مائتي ألف ناخب . وكان عدد سكان فرنسا حسب
تعداد سنة ١٨٣١ اثنين وثلاثين مليوناً ونصف مليون نسمة . ومن هؤلاء
المائتي ألف كان يتألف جزء البلاد القانوني Pays Legal ، أي ذلك الجزء
من الأمة الذي كان يتمتع بحق الانتخاب والنيابة .

وظاهر من هذا أن الملكية يوليوا كانت تعتمد على طبقة أصحاب الأملاك ،
أي الطبقة المتوسطة الغنية (أرستقراطية المال) وأقد ظلت البورجوازية
تتمتع بالسلطة وتحتكرها طوال عهد هذه الملكية . وهكذا وجد أولئك
الذين اشتركوا في ثورة يوليوا ، والذين أرادوا على وجه الخصوص
توسيع حقوق الانتخاب ، وخصوصاً العمال الذين حرموا السلطة السياسية
أنهم قد خدعوا في آمالهم وأغراضهم . وكان اعتماد ملكية يوليوا على الطبقة

المتوسطة (البورجوازية) وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة ، وهم أصحاب سياسة « الجمود » من عوامل ضعف هذه الملكية التى سميت بملكية يوليو ، نسبة إلى الثورة التى كانت سبباً فى وجودها ، ثم أن ذلك كان أيضاً السبب فى إشعال الثورة التى أودت بهذه الملكية (ملكية يوليو) ذاتها فى النهاية .

ملكية يوليو : عوامل ضعفها :

ولقد تعددت العوامل — إلى جانب الاعتماد على طبقة البورجوازية وعلى أصحاب سياسة « الجمود » — التى سببت ضعف ملكية يوليو وأدت إلى زوالها . وكان من أخطر هذه العوامل ، تلك التى ارتبطت بنشأتها ونجحت من البحث فى طبيعة تكوينها عندما صار يتناقش كثيرون فيما إذا كان لويس فيليب يحكم مستنداً إلى حق الملوك المقدس فى الحكم ، أو إلى رغبة وإرادة الشعب الممثلة فى نوابه ، وواضح أن ملكية يوليو — وهى وليدة الثورة — ما كانت تستند إطلاقاً إلى حق الملوك المقدس فى الحكم ، بل لعله كان من حسنات ثورة يوليو أنها — بنجاحها — قد قضت نهائياً على أية إدعاءات من جانب الملوك أن لهم حقوة مقدسة فى الحكم ، كما أن هذه الثورة قد أطاحت بمبدأ الشرعية الذى أيده مؤتمر فيينا وتمسك به المتطرفون الملكيون ، وهو المبدأ الذى كان من نتيجة تمسك البربون به وبرناج المتطرفين المبني على أساس الشرعية عموماً ، ليس سقوط ملكية البربون ذاتها فحسب ، بل واختفاء برناج المتطرفين كذلك من حياة الأمة السياسية بل إن ثورة يوليو من هذه الناحية إنما تعتبر مكمله لثورة ١٧٨٩ على أساس تأييد مبادئ المساواة ، والعلمانية Secularism ، والحرية والدستور .

وما يؤيد عدم إمكان ملكية يوليو أن تعتمد على حق الملوك المقدس فى الحكم ، أن هذه الثورة (ثورة يوليو) لم تقبل دوق بردو Bordeau ابن دوق برى وحفيد شارل العاشر وارثاً للعرش ، بل اختارت لاعتلائه لويس فيليب ، من فرع الأسرة الآخر (أورليان — بربون) ، ومع ذلك

فقد تساءل كثيرون إذا كان يعنى اعتسلاً لويس فيليب العرش في هذه الظروف أن السيادة قد صارت متركزة في الشعب . وذلك رأى أخذه به فريق ، على اعتبار أن شعب فرنسا هو الذى « انتخب » من الوجهة العملية الملك لويس فيليب وكان فى استطاعته وببلم حريته أن ينتخب ملكاً آخر غيره ؛ وزيادة على ذلك فإن الشعب الذى انتخبه فى إمكانه كذلك أن يعزله أو يبعده من الحكم . وأما الذين خالفوا هذا الرأى فكانت حججهم أن التثبيت بهذا الكلام معناه أن ملكية يوليو ليست فى حقيقة الأمر إلا « جمهورية » فى حين أن « الجمهورية » كنظام للحكم قد رفضت تماماً ، ولو أن أحداً لا ينكر فى الوقت نفسه — كما قالوا — أن مركز ملكية يوليو مركز « خاص » لأن أساس النظام الجديد كان عبارة عن عقد أو ميثاق الملك والأمة ، وكلاهما يتمتع بقسط من « السيادة » ولذلك فكلا الطرفين ضرورى للآخر ، ويكملان بعضهما بعضاً ، ولم تعترف فرنسا اعترافاً مطلقاً بنظرية سيادة الشعب أو سيادة الملك الكاملة ، بل إن امتزاج السيادةين الكامل والذى لا مفر منه ، هو أساس الدولة . وقد أفصح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه ، عندما قال « إنه يملك بفضل من الله وبناء على إرادة الأمة » . وهكذا كان الأساس القانونى الذى استندت إليه ملكية يوليو أساساً غير ثابت ، ومن أول الأمر موضع مناقشة كبيرة .

وثمة عامل آخر من عوامل الضعف ، هو أن ملكية يوليو لم تكن لها سيطرة موطدة فى داخل البلاد وهيمنة تامة على شئونها . ومرد ذلك إلى أن الذى فصل فى سنة ١٨٣٠ فى مصير فرنسا كان مجلس النواب . وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب ، فلم يكن اجتماعه إذاً قانونياً . أضف إلى هذا أن الذين اشتركوا فى بحث هذه المسألة كانوا (٢٥٢) عضواً فقط من (٤٣٠) ، وأن الذين أعطوا أصواتهم فى صالح لويس فيليب كانوا

(٢١٩) ، أى أنه كان مشكوكا فى مركز هذه الملكية من الناحية القانونية من البداية . وقد نجم من ذلك أن ملكية يوليو فرغت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ؛ ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسى ودعم وجودها . وأما محك هذه السيطرة ، أو ضمان هذا الوجود فكان متوقفاً على مقدار احترام الشعب للملكية نشأت فى ظروف ثورية وتشكلت لسبب جوهري هو الرغبة فى عدم استعلاء الدول الأوروبية ضد فرنسا إذا أعلن الجمهورية أولئك الجمهوريون الذين قادوا ثورة يوليو وأشرفوا على تنظيمها . ولذلك لم تكن ملكية يوليو ذات أصول بعيدة أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب ؛ بل كانت تعتمد بقاءها من رغبات الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الغنية ، وتعتمد فى حياتها على تضيق هذه الطبقة لها ؛ وكان إنشاؤها نتيجة لاعتبارات عملية بحتة ، فى حين أنها محرومة من السمعة المجيدة ، التى تضفى عليها عظمة الملك وأبهرته . وقد أظهر مترنخ حقيقة هذا الوضع فى قوله : « إن لويس فيليب وجد نفسه عند اعتلاء العرش فى مركز لا يمكن الاحتفاظ به ، لأن الأساس الذى قام عليه سلطانه لم يكن سوى نظريات جوفاء وحسب ، بينما يفتقر عرشه إلى تأييد ذلك الاستفتاء الذى استندت عليه جميع الحكومات التى تشكلت بين عامى ١٧٩٢ ، ١٨٠١ ، كما أن عرشه يفتقر كذلك إلى التأييد المستمد من الحق التاريخى ، وهو حق استندت عليه ملكية بربون الراجعة ، ثم أن عرشه يفتقر أيضاً لقوة الشعب التى تستند عليها الجمهورية ، والانتصارات العسكرية التى تستند عليها الامبراطورية ، ثم للعبقرية والسلطان اللذين تمتع بهما نابليون ، والمبدأ الذى أيد (حقوق) البربون . وعلى ذلك فإن استمرار هذه الملكية وبقائها سوف يعتمد على سير الحوادث وتقلبات الظروف » .

حقيقة بقيت واستمرت ملكية يوليو أكثر مما قدر لامبراطورية

نايليون أو للملكية البربون الراجعة أن تبقيا ، ولكن ذلك كان بقاء محفوقا بالمخاطر وتحقق به الصعوبات من كل جانب ، بل وكان لهذا السبب نفسه من العوامل التي مهدت لسقوط هذه الملكية . ومن أشد هذه المخاطر ، وأقسى الصعوبات التي صادفتها ملكية يوليو ، كان وجود الأعداء الخارجيين ، الذين أنكروا عليها حق البقاء نفسه ، ثم وجود الانقسام في صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذين اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التي وجب على ملكية يوليو اتباعها في الداخل والخارج معا .

أما الأعداء « الخارجيون » فهم « الشرعيون » الذين يطالبون بالعرش لدوق دي بر دو (هنري الخامس) ، ابن دوق برى وحفيد شارل العاشر ، والذين اعتبروا لويس فيليب مغتصبا سرق التاج من صاحبه الشرعي ، دوق بر دو . وتولى زعامة هذه الجماعة أرملة دوق برى ، كارولين ابنة فرنسوا الأول ملك نابولي ، والتي أدارت المعارضة القوية من منفاها في إنجلترا ، واعتمدت في نشاطها على أن الدول سوف تقبل على تأييدها دفاعاً عن مبدأ الشرعية الذي تستند عليه حكوماتها ، كما أنها اعتمدت على قوة الحزب البربوني في فرنسا ذاتها ، وقد اعتقدت دوق دي برى أن لهذا الحزب قوة يعتد بها في البلاد . ثم إنها كانت متيقنة من مؤازرة رجال الدين والنبلاء ، ومن تأييد إقليم فندية الذي اشتهر أهله بولائهم للبربون دائماً . ولقد عظم أملها في النجاح لدرجة أنها أعدت مقدماً دستوراً لإعلانه بمجرد عودة ابنها (هنري الخامس) إلى عرش آبائه ، وكانت لا تفتأ تتأهب للعودة إلى فرنسا .

وإلى جانب هؤلاء الشرعيين ، كان هناك « الجمهوريون » ، وبعض هؤلاء من الطبقة البورجوازية ، والبعض الآخر من العمال ، ويطالبون جميعهم بحق الانتخاب العام . وهؤلاء الجمهوريون الذين استطاع لغايت أيام الحكومة المؤقتة أن يجذبهم لإقامة ملكية يوليو بعد أن أكد لهم أنها (م ٣٣ - البورجوازية)

سوف تكون أفضل أنواع الجمهوريات ، المعروفة ، ثم تبين للجمهوريين بعد ذلك أنهم خدعوا . فكان نشاطهم إلى جانب نشاط الشرعيين مصدر خطر كبير على ملكية يوليو .

ولقد تعرضت هذه الملكية كذلك لنقمة جماعة (الوسط اليسارى) الذين يحتقرون ، الموقف الوسط ، (Juste Milieu) ، ودأبوا على مهاجمة الحكومة . كما كانت هناك بين العمال عناصر اشتراكية ، خصوصا تحت زعامة (برودون) وهو من العمال ، وصاحب الكتاب ، المعروف (ماهى الملكية ؟) ، ثم لويس بلان الصحفي البورجوازي . وكانت الدعاية الاشتراكية منتشرة بين جمعيات سرية عديدة فى فرنسا . أضف إلى هذا ذبوع الأسطورة النابليونية التى روج لها البونابرتيون دائما منذ ١٨١٥ ، وتدفقت المطبوعات التى روجت كذلك لهذه الأسطورة ، ومن أهمها مذكرات (لاس كاسيس) Las Cases المشهورة ، عن سنت هيلانة ، الجزيرة التى نفى بها الإمبراطور نابليون ، وقد نشرت هذه المذكرات بين سنتي ١٨٢١ ، ١٨٢٣ ولم تنل وفاة ابن نابليون ، دوق دى رشتاد Reichstadt فى سنة ١٨٣٢ من قوة هذه الدعاية ، بل إن (تيير) ، ولم يكن بونابرتيا لم يلبث هو الآخر أن ساعد على ترويج الأسطورة النابليونية عندما كتب تاريخه المشهور عن القنصلية والإمبراطورية ، وظهر الجزء الأول منه فى سنة ١٨٤٥ .

ولقد تعرضت ملكية يوليو لأخطار أخرى كذلك ، كان مصدرها هذه المرة وقوع الانقسام فى صفوف مؤيدى هذه الملكية أنفسهم . فقد انقسم هؤلاء فريقين : فريق أصحاب الحركة والتقدم ، وفريق الجمود والمقاومة من المحافظين ، وكان على رأس الحركيين والتقدميين ، لافيت Lafitte وهو من أغنياء المصرفيين فى باريس ، ثم لفاييت . وكان من رأى هذا الحزب أن ثورة يوليو ١٨٣٠ لم تنته بمجرد اعتلاء لويس فيليب العرش بل هى باقية ، ومستمرة ، وطالبوا فى برنامجهم الداخلى بإجراء عدة إصلاحات

ذات صبغة ديمقراطية ، على أن يتم الإصلاح تدريجيا ، دون سرعة ثورية .
وفي الخارج أرادوا مساعدة الشعوب التي قامت بالثورة ضد سوء الحكم
في بلجيكا وبولندا وإيطاليا ، حتى إذا غدت فرنسا متمتعة بنظم أكثر
ديمقراطية في الداخل ، وأيدت الحركات الديمقراطية في الخارج تسنى لها
حينئذ تحت رعاية الأحرار (من البورجوازية دائما) أن تستعيد ذلك المركز
الذي كفلته لها الثورة الكبرى (في سنة ١٧٨٩) .

أما حزب الجلود من جماعة المحافظين فكان زعمائه كازمير برييه ،
وجيزو ، ودوق دي بروجلي : وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليو ١٨٣٠
قد انتهت ، وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل (٩ أغسطس
سنة ١٨٣٠) واعتلى العرش . وكان في رأيهم أن ثورة يوليو أحلت ملكا
يريد المحافظة على النظام البرلماني كما تأسس في سنة ١٨١٤ محل ملك آخر كان
يريد القضاء على هذا النظام ، أي أن ثورة يوليو كانت ثورة شعبية قامت
لتمنع حدوث ثورة ملكية . ثم إن هدف هذه الثورة إنما هو المحافظة على
الأنظمة الموجودة ، وليس المقصود منها توسيع هذه الأنظمة في اتجاه
ديمقراطي . وفي رأيهم أخيرا أن الواجب على فرنسا أن تعمل لتستعيد
حياتها الطبيعية من غير إبطاء وأن تقضى على الهياج الثوري حتى تهدأ النفوس
ولا يسود القلق دوائر الأعمال .

ومع ذلك فقد كان مصير الملكية متوقفا لدرجة بعيدة على الطريق
الذي سوف يسلكه في إدارة شئون الحكم . ولقد فضل لويس فيليب
الاعتماد على حزب المحافظين أو الجلوديين ، ولو أنه لم يستطع في بادئ
الأمر أن يقطع كل صلته بحزب الحركة والتقدم . ولذلك فقد ظل الملك
منذ أن استقام له الأمر يشكل وزارات «تجريبية» من الحزبين ، ولكن
هذه الوزارات الائتلافية ، بسبب طبيعة تكوينها نفسها عجزت عن السير
على سياسة واضحة متماسكة . بما ترتب عليه استمرار هياج الخواطر
في باريس ، ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء العاشر الذين كانوا نصحوه

بانتحاذ الإجراءات الاوتقراطية التى سببت الثورة ، وهاجم الدهماء فى شوارع باريس ، أنهصار « الشرعيين » فنجم عن هذا كله أن ركبت الأعمال ، وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالى مائة وخمسين ألفا باريس للبحث عن عمل فى جهات أخرى ، وتزعزعت الثقة فى الحكومة ، فنزلت أسعار الأوراق المالية بسرعة ، وشعرت الطبقة البورجوازية بعدم الاطمئنان على مصالحها فأنحازت إلى جماعة المحافظين الجوديين ، وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة . وفى ١٣ مارس ١٨٣١ عهد الملك إلى (كازمير برييه) بتأليف الوزارة من حزب الجوديين المحافظين وهو الحزب الذى ظل يتمتع بالسلطة ، مع تغييرات طفيفة ، حتى نهاية عهد هذه الملكية .

وزارة كازمير برييه Périer :

وكان كازمير برييه رجل حزب الجوديين أو المحافظين الأول ، صاحب ثروة طائلة قاد المقاومة ضد « اليمين » وضد « اليسار » على السواء ، وضمن وصوله إلى الوزارة والحكم مصالح الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الغنية أفصح عن برنامجه فى الحكم غداة تأليفه الوزارة - وهو برنامج عمل به حزب المحافظين فى المدة التالية - فأعلن أنه يعزم المضى فى تنفيذ المبادئ التى جاءت بها ثورة يوليو من غير ضعف ، ودون حاجة للتطرف ، وهى مبادئ - كما قال - تتعارض تماما مع الثورة والعصيان ، ومن شأنها فى الوقت نفسه مقاومة اعتداءات السلطة التنفيذية . فهو يعتبر انتصار الثورة فى يوليو نصرا للقانون ، لأن هذه الثورة أقامت حكومة ولم تنشأ عمداً من الفوضى كما أنها لم تقوض أركان المجتمع ، والى الذى تأثر بها كان النظام السياسى وحده فقط . أى أن ثورة يوليو قد هدفت - على حد قوله - إلى إنشاء حكومة يجب أن تكون حرة ونظامية فى الوقت نفسه ، ولذلك لا ينبغى أن يهبط بال العنف نشاط هذه الحكومة فى الدخول أو الخارج على السواء ، لأن كل دعوة لاستخدام القوة فى الداخل ، وكل تشجيع

لثورات الشعبية في الخارج لا يعمدو أن يكون خرقاً لمبادئ ثورة يوليو .
 ووصف (برييه) القواعد التي تدير عليها سياسة الحكومة الداخلية بأنها
 استتباب النظام وتنفيذ القوانين واحترام السلطات وعودة الأمن العام إلى
 نصابه واستقرار الهدوء والسكينة . وقال عن سياستها الخارجية ، إن
 الواجب يقتضي أن تقوم هذه على القواعد نفسها التي ذكرها ، ثم أنه وضع
 مبدأ علم التدخل بمعناه المزدوج ، أي عدم تدخل الحكومة الفرنسية في
 جانب الشعوب النائرة على حكوماتها ، ثم عدم تدخل الدول الأوروبية
 فيما يجري من أحداث وراء حدود كل منها ، وذلك مبدأ يتعارض — كما هو
 واضح — مع المبدأ الذي استند (الحلف المقدس) عليه في نشاطه .
 وجدير بالذكر أن كازمير برييه نفسه لم يلبث أن تدخل في شئون إيطاليا
 وبلجيكا باسم مبدأ عدم التدخل هذا .

فقد اعتمد كازمير برييه في سياسته الخارجية لتمييز مركز ملكية
 يوليو ، على إنشاء تفاهم وثيق مع بريطانيا كاد يكون محالفة لعب في دعم
 أركانها دوراً كبيراً تاليران الذي خرج من عزلته في فالنساى Valençay
 عند حدوث ثورة يوليو ، وقابل الملك يوم ٨ أغسطس غداة موافقة المجلس
 النيابي على إعطائه التاج . وقد ذكر تاليران أن الحديث في هذه المقابلة تناول
 وجهات نظر الدول الأوروبية وخصوصاً إنجلترا بشأن هذه الثورة ،
 واعتبار أن إنجلترا يجب أن تكون أكثر الدول عطفاً على فرنسا وأوضح
 ميلانوها بسبب الأنظمة السائدة بها والثورات التي حدثت بها . وقبل
 تاليران السفارة في لندن ، وظل يشغل منصب السفير هناك حتى شهر
 أغسطس من ١٨٣٤ وفي أثناء الأزمة البلجيكية عند ثورة البلجيكيين
 — متأثرين بثورة يوليو — للانفصال عن هولندا ، وأرادت فرنسا
 التدخل ، في ظروف سيأتى ذكرها في موضعها ، عمل تاليران على بقاء
 العلاقات الوثيقة مع إنجلترا على أساس التعارن معها في هذه المسألة وفي
 ريس تدعمت هذه العلاقات كذلك ، ونجح هذا التعاون في منع برussia

من بسط نفوذها على نهر الشلدة ، كما نجح في تطمين أوروبا إلى أن فرنسا لا تريد من تدخلها الاستحواز على بلجيكا ، الأمر الذى أيد مركز وزارة برييه ، وملكة لويس فيليب نفسه ، ولو أن هذا الأخير لم يلبث أن أثار غضب الشعب الفرنسى لرفضه التاج الذى عرضه البلجيكيون وقتئذ على أحد أبنائه ، دوق دى نيمور Nemours فى فبراير ١٨٣١ .

ولقد بقى هذا التفاهم الودى بين إنجلترا وفرنسا دعامة قوية تعتمد عليها ملكية يوليو ليس فى علاقاتها الخارجية وحسب ، بل وفى مركزها الداخلى كذلك ، إلى الوقت الذى قضى فيه على هذا التفاهم بسبب اصطدام مصالح الدولتين فى عام ١٨٤٦ فى مسألة الزواج الإسباني ، على نحو ما سيأتى ذكره .

وكان سبب التدخل فى إيطاليا قيام الثورة سنة ١٨٣٢ ضد سلطان البابوية فى إقليم رومانا Romagna ، مما جعل البابا جريجورى السادس عشر يطلب نجدة النمسا ، ويرسل مترنخ جيشاً لمساعدته . وعندئذ أرسل (برييه) جيشاً فرنسياً لاحتلال أنكونا فى الأملاك البابوية فى فبراير ١٨٣٢ وقد بقيت القوات الفرنسية فى هذه الجهات كل المدة التى بقيت فيها القوات النمساوية فى رومانا ، أى إلى سنة ١٨٣٨ . وكان لاحتلال أنكونا أعظم الأثر فى أوروبا حيث قد تعزز بفضل ملكية لويس فيليب بين الدول الأوروبية العظمى . ولسكن كل هذه الجهود التى بذلها كازمير برييه فى الداخل والخارج أضعفت صحته ، فلم يستطع مقاومة مرض الكوليرا الذى أصيب به وتوفى فى ١٦ مايو ١٨٣٢ .

ومع أن الملك ألف جملة وزارات بعد ذلك من حزب المحافظين الجوهريين ، فقد بقيت المبادئ التى وضعها كازمير برييه هى المبادئ التى استرشدت بها هذه الوزارات ، وتتلخص فيما يتعلق بالشئون الداخلية ، فى ضرورة المحافظة على دستور ١٨٣١ ، وعدم إدخال أية تغييرات عليه

أر لإجراء إصلاحات ديمقراطية دستورية ، ومعنى ذلك عدم تحقيق رغبات الشعب الفرنسي الذي أراد التمتع بقسط أوفر من الحياة الديمقراطية النيابية ، وفي الشؤون الخارجية ، قامت على عدم التدخل ، أى عدم إجابة رغبات الشعب الفرنسي كذلك ، وهو الذى أراد التدخل فى صف الشعوب التى كانت تطالب بالحياة الدستورية أو تريد تحقيق الفكرة القومية .

إلا أن التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلى والخارجى ، كان معناه فى نظر الشعب الفرنسي ، أن ملاكية يوليو قد أخفقت فى تبرير وجودها . وبمجرد أن اعتقد الفرنسيون بانعدام المبرر لوجود هذه الملكية ، صار زوال ملاكية يوليو مسألة وقت فقط ، ومرتهاً بتطور الحوادث ، ولم يعد هناك مفر من سقوط هذه الملكية فى النهاية .

فترة الاضطراب وعزم الاستقرار الحكومى :

وفى عهد الوزارات التالية كان أول ما عنت به الملكية ، العمل من أجل الاحتفاظ ببقائها أمام معارضة الشرعيين والجمهوريين الذين تأمروا لقلب ملاكية يوليو . وكانت الحكومة استطاعت فى عهد وزارة كازمير برية لإخماد حركات الشرعيين والجمهوريين بعد حوادث دامية عندما قررت دوق دى برى العودة إلى فرنسا ، بالرغم من نصيحة أنصارها الذين حذروها من عدم استكمال الاستعدادات اللازمة للثورة ، فنزلت فى الأرض الفرنسية فى فبراير ١٨٣٢ وأرادت تحريك الثورة فى إقليم فنديه فى مايو ، ولكنها أخفقت وقضت الحكومة على الثورة ، ثم ألقت القبض على دوق دى برى ، ولم تطلق سراحها إلا بعد ضياع هيبتها وزوال أهميتها السياسية . ولم يلبث الجمهوريون بعد وفاة كازمير برية أن حركوا الثورة فى باريس فى يونيو عام ١٨٣٢ ، ولكن أحداً من الزعماء لم يشترك فى هذه الحركة ، وامتنع العمال عن المساهمة فيها ، فقضت الحكومة على الثورة بعد قتال استمر طيلة يومين فى شوارع باريس . ولقد كان لهذه الثورة بالرغم من فشلها أهمية

كبيرة باعتبار أنها أول عصيان جمهورى سافر حدث منذ سنة ١٨١٥ ، ولأنها كانت أشد حركات المعارضة التى صادفتها الملكية حتى هذا الوقت . ولم ييأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل ، فقاوموا الثورة فى عدة أماكن ، وكانت أعنف هذه الثورات ، ما حدث فى مدينة ليون وذلك فى عهد وزارة - المارشال سولت Soult (وهذه تألفت بعد وفاة كازمير بريبه بيهضعة أشهر حاول الملك خلالها أن يحكم من غير وزارة) . أما هذه الثورة فقد نشبت فى شهر أبريل ١٨٣٤ ، واستمرت خمسة أيام ، وكان سببها بعض المشاكل المتصلة بالعمل والعمال ، ثم سرى ما اتخذت صبغة سياسية . على أن الحكومة التى قضت على هذه الثورات لم تحاول استئالة العناصر المعادية لها ، أو أن تبحث مشاكل العمال التى كانت من أسباب هذا الاضطرابات ؛ بل وجهت كل اهتمامها لمجرد القضاء على الجمهوريين خصومها السياسيين قضاء مبرماً ، وكان من الوسائل التى لجأت إليها الحكومة لتحقيق هذه الغاية فرض رقابة صارمة على الصحف ، ولقد ظلت ملكية يوليو من مبدأ نشأتها وبالرغم من ضمان حرية الصحافة فى دستور ١٨٣١ الذى أعلن كذلك إلغاء الرقابة كلية ، تضطهد الصحف الجمهورية على اعتبار أنها أعدى أعداء النظام الحكومى الجديد ، حتى إنها قدمت لنظر القضاء بين يوليو ١٨٣٠ وسبتمبر ١٨٣٤ أكثر من خمسمائة قضية صحفية ، كما أنها فرضت غرامات مالية فادحة على رؤساء التحرير ، وأودعتهم السجون .

ولقد أقيمت جريدة تريبون Tribune على وجه الخصوص — وهى جريدة جمهورية متطرفة فى عداوتها للحكومة ، كل عنت وإرهاق ، فقدم أصحابها للمحاكمة ما لا يقل عن مائة وإحدى عشر مرة ودفعوا مائة وسبعة وخمسين ألفاً من الفرنكات غرامة مالية ، ثم تفاقمت هذه المحاكمات بعد الحركات الثورية الفاشلة فى سنة ١٨٣٤ ، وقررت الحكومة تقديم بعض الذين قبضت عليهم فى الاضطرابات الأخيرة وعددهم مائة وأربعة وستون متهماً للمحاكمة أمام مجلس الأعيان بدلا من إتباع نظام المحلفين ؛ واستغرقت

محاكمتهم وقتاً طويلاً (من مارس ١٨٣٥ إلى يناير ١٨٣٦) ، فسجن البعض ونفى البعض الآخر ، ولكن لم يلبث أن صدر عفو عام بمناسبة زواج أكبر أبناء الملك ، فأخلى سبيلهم .

وكان من أثر هذه المحاكمات والأساليب الصارمة التي اتبعتها الحكومة مع معارضتها أن أمكن إسكات الجمهوريين مدة طويلة ، ولو أنه كان من أسباب ضعف الجمهوريين كذلك الانقسام الذي حصل في صفوفهم .

ولقد كان من مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار الحكومي ، ما وقع من حوادث الاعتداء على حياة الملك نفسه ، فقد بلغت هذه ستا بين عامي ١٨٣٥ ، ١٨٤٦ ، كما اكتشفت مؤامرات كثيرة لاغتيال الملك اشترك فيها الجمهوريون .

وكان أفظع هذه المحاولات التي دبرت للاعتداء على حياة الملك ، ما حدث في ٢٨ يوليو ١٨٣٥ عندما أشعل أحد الكورسيكيين براميل محشوة بالبارود في أحد شوارع باريس وذهب ضحية هذا الحادث عدد كبير من الباريسيين بينما نجا الملك وأبنائه بأعجوبة .

على أن هذه المحاولات الإجرامية لم تلبث أن أضعفت من شأن الجمهوريين وقيمتهم ، كما أن الذعر الذي سببته هذه المحاولة الجهنمية ، جعل الحكومة تقرر الانتقام من جميع خصومها بكل شدة ، ومن غير تفرقة ، فاستصدرت في سبتمبر ١٨٣٥ عدة قوانين لمحكمة الذين يهددون أمن الدولة أمام محاكم خاصة ، ولصدور الأحكام على المتهمين في غيابهم . وكان أهم القوانين التي استصدرت (قانون الصحافة) لحماية الملك والدستور والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع ، وذلك بفرض غرامة مالية كبيرة (من خمسين ألف فرنك) على كل من يدعو إلى العصيان ، ولو كانت دعوته فاشلة أو يقذف في حق الملك ، أو ينشر الصور الكاريكاتورية أو يجمع التبرعات لدفع الغرامات الموقعة على الصحف ، وغير ذلك . ثم فرضت

غرامة مالية فادحة على كل فرنسى يحاول الدفاع عن أنواع حكومات غير نوع الحكومة القائمة ، أو يعلن تأييده لأسرة مالكة سابقة ، أو يناقش حق الملكية القائمة فى العرش . ثم أعيدت الرقابة على الرسوم والصور الكاريكاتورية ، والمسرحيات ، ورفعت إلى مائة ألف فرنك قيمة الرسوم التى تدفعها الصحف فى نظير التصريح اللازم لصدورها .

هذه القوانين — قوانين سبتمبر ١٨٣٥ — سرعان ما أغضبت الأحرار والمعتدلين الذين اعتبروا هذه الاجراءات التعسفية ، أمرا لا مسوغ له ، بعد مرور خمس سنوات كانت الصحافة متمتعة فى أثنائها بحرية ظاهرة . ومع أنه كان من الواضح أن حماية الملك والدستور شيء مرغوب فيه ، فإن تعدد هذه القوانين الصارمة ، سوف يؤدى — كما قالوا — إلى زيادة عدد الجرائم بدلا من زوالها .

ومع أن المقصود من هذه القوانين كان الانتقام من « الشرعيين » و « الجمهوريين » ، على وجه الخصوص وإلحاق الأذى بهم ، فقد كان « الشرعيون » أصحاب ثراء وغنى ، استطاعت صحفهم أن تدفع الغرامات الفادحة التى وقعت عليها . أما صحف الجمهوريين فقد عجزت عن تدبير المال اللازم ولذلك اختفى أكثرها . وهكذا قاست الصحافة فى عهد ملكية يوليو عنتا وإرهاقا يشبهان ما قاسته فى عهد الملكية الراجمة وشعر الفرنسيون أن الحرية الشخصية لم يعد لها وجود فى عهد هذه الملكية . فكان استصدار هذه القوانين إذا من عوامل إضعاف ملكية يوليو . ولا يقلل من أهمية هذا الأثر أن الحكومة بفضل هذه القوانين استطاعت أن تشعر بالاطمئنان من ناحية خصومها من جماعتى الشرعيين والجمهوريين ، وأنه لم يعد من المعارضين أمامها سوى جماعة البونابرتيين .

ولم يكن لويس فيليب يشعر بأية مخاوف من ناحية البونابرتيين ، بل على العكس من ذلك كان لا يرى سببا يمنعه من السير فى طريق من المقطوع به

أنه طريق عفيف بالمخاطر على عرشه وذلك عندما طفق يعمل بمحض إرادته على تعزيز الأسطورة النابليونية ، حتى يقيم الدليل في زعمه على أن ملكية بوليو ، مختلفة عن ملكية البربون السابقة في أنها ملكية وطنية ، ولا تسعى لإخماد بقايا العصر النابليوني وإزالة آثاره ، بل تعز بالتراث النابليوني وتعهده من المفاخر الوطنية . فآتم لويس فيليب بناء (قوس النصر) Arc de Triomphe الذي كان بدأه نابليون ، وأطلق على بعض الشوارع والجسور أسماء المعارك النابليونية ، وزين جدران قصر فرساي بالرسوم التاريخية النابليونية إلى جانب رسوم لويس الرابع عشر ؛ ثم إن حكومته لم تظهر انزعاجا من المحاولات التي كان يقوم بها ، من أجل استرداد العرش ، لويس نابليون ، ابن ملك هولندا لويس (شقيق نابليون الأول) وهورتنس ابنة الامبراطورة جوزفين .

وكان لويس نابليون يطالب بعرش فرنسا منذ وفاة دوق دي رشتاد ابن نابليون . فقد حاول لويس نابليون تحريك الثورة في ستراسبورج في عام ١٨٣٦ ، وعند ما أخفق قبضت عليه الحكومة ولكن بدلا من محاكمته ، أذنت له بالإبحار إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومع أن لويس نابليون عاد في السنة التالية إلى سويسرة ثم انتقل منها إلى إنجلترا ، رظل يعمل دائما لإحياء ذكرى عمه الإمبراطور نابليون فقد طلب لويس فيليب موافقة الحكومة الإنجليزية على نقل رفات نابليون من سانت هيلانة إلى باريس ، حتى يرقد الإمبراطور كما كتب في وصيته على ضفاف السين وسط الشعب الفرنسي الذي أحبه نابليون حبا عظيما . وفي ديسمبر ١٨٤٠ احتفلت الحكومة بنقل رفات الإمبراطور إلى مرقبه الأخير تحت قبة الأنفاليد . فأذكي هذا العمل الأسطورة النابليونية . وكان قد انتهز لويس نابليون الفرصة لجدد محاولته ونزل في ستن من أنصاره بالقرب من (بولوني) على الشاطئ الفرنسي في ٦ أغسطس ١٨٤٠ ، ولكنه فشل ، فقدم إلى المحاكمة في هذه المرة أمام مجلس

الأعيان وحكم عليه بالسجن فى قلعة (هام) مدة حياته ، وبقى بها ست سنوات إلى أن تمكن من الفرار سنة ١٨٤٦ . ولكن خطر البونا برتيين كان قد زال « مؤقتاً » قبل ذلك بمدة طويلة .

وكل هذه ولا شك كانت عوامل ضعف تنال من كيان ملكية يوليو . ومع ذلك فقد كان عجز الملك عن تأليف حكومة برلمانية ثابتة ، وبالتالى عدم الاستقرار الحكومى ، من أكبر أسباب ضعف هذه الملكية وزوالها فى النهاية .

فقد بلغ عدد الوزارات التى تشكلت خلال عشر سنوات (١٨٣٠ - ١٨٤٠) عشر وزارات ، كانت رؤساؤها من المحافظين الجوديين الذين انحصرت مهمتهم فى دعم مركز الملكية وتأيد سلطانها والقضاء على أعدائها فى الداخل ، ثم المحافظة على السلام مع الدول فى الخارج . وبمجرد أن انتصر المحافظون والجوديون على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونا برتيين ، انقسموا فيما بينهم إلى جماعتين كبيرتين : حزب الوسط اليسارى بزعامة (تيير) ؛ وحزب الوسط اليمى بزعامة (جيزو) . فكان من مبدأ (تيير) وجماعته أن الملك « يتولى ولا يحكم » ، أى أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائماً من بين حزب الأكثرية فى المجلس ، ولا يتدخل فى شئون الحكم . وأما (جيزو) وجماعته فكان مبدأهم ، « أن العرش ليس مقعداً خالياً » ، أى أن الملك مع احترامه لرأى الأكثرية فى المجلس ليس ملزماً باتباع رأى هذه الأكثرية وليس مكلفاً باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية ، ومن الواجب أن يكون لسياسة الملك آثار ظاهرة فى توجيه الدولة وإدارة شئونها .

وكان لويس فيليب لا يرضى بأن تكون له رئاسة الدولة فحسب ، كما أراد (تيير) بل عمل على أن يكون حاكماً حقيقياً ، أى أنه أراد أن « يتولى ويحكم » ، وأصر على أن يكون له رأى مسموع فى السياسة الخارجية خصوصاً ، وأن يتدخل بواسطة وزرائه فى شئون الإدارة والحكم .

وانتهز الملك فرصة القضاء على مقاومة أعدائه من شرعيين وجمهوريين وبونايرتيين ، ثم الانقسام الذي حصل في صفوف اليهوديين ، وأخذ يشكل الوزارات التي تدين بالطاعة له . ولكن هذا العمل سرعان ما أثار المعارضة القوية ضد سياسة البلاط (أو القصر) وضد وزارات البلاط ، وكثرت الإشارة إلى ما حدث سابقاً للملك شارل العاشر ، وعندئذ اضطر الملك إلى استدعاء (تيير) لتشكيل الوزارة مرة أخرى - وكان تيير قد شكلها مرة قبل ذلك . ووزارة تيير هذه الأخيرة هي التي حصلت على أيامها أزمة المسألة الشرقية - بسبب النزاع بين محمود الثاني ومحمد علي - واضطر تيير إلى الاستقالة عندما رفض الملك الانسياق إلى الحرب بسبب هذه الأزمة (ديسمبر ١٨٤٠) . وطلب الملك من جيزو تأليف الوزارة ، فشكّلها المارشال سولت الذي ظل يشغل منصب رئيس الوزارة حتى نوفمبر ١٨٤٧ ، في حين احتفظ جيزو بوزارة الخارجية ولو أنه كان المسيطر الحقيقي على الوزارة حتى سنة ١٨٤٨ . وبتشكيل هذه الوزارة تسنى لفرنسا ، في عهد ملكية يوليو ، أن تتمتع للمرة الأولى ، بالاستقرار الحكومي .

مكرمة جيزو: سياسة محمود وآثارها :

وفي هذه السنوات التي سيطر فيها جيزو زعيم اليهوديين (من الوسط اليميني) ، تجمعت الأسباب المباشرة التي أدت إلى إشعال الثورة في فبراير (١٨٤٨) ، وزوال ملكية يوليو .

فقد رفض جيزو أن يعترف بحقيقة واضحة هي أن فرنسا تريد تغيير أنظمتها السياسية بل وكانت في حاجة ملحة لهذا التغيير فبقى متمسكاً بالدستور الصادر في سنة ١٨١٤ والمعدل في سنة ١٨٣٠ . وكان برنامج الاحتفاظ بالنظام في الداخل والسلم في الخارج كنزير وسيلة لزيادة ثراء فرنسا ورفع شأنها ، أي « المحافظة » كما قال - على السلام في كل مكان وفي كل وقت ، . واقترضى التمسك بالدستور أن يحتفظ جيزو بالشكل البرلماني

للحكومة ، أى ضرورة الاستناد إلى أكثرية فى مجلس النواب تؤيد الحكومة دائماً وتوافق على تصرفاتها . واستطاع جيزو أن يحصل دائماً على هذه الأكثرية ولذلك فقد شهدت فرنسا فى هذه الفترة (١٨٤٠ - ١٨٤٨) نوعاً من الحكم يقوم على الجمود الشديد ، أى المحافظة على النظم الموجودة وعدم التغيير ، ويعتمد على تأييد مجلس النواب بينما كان معروفاً فى طول البلاد وعرضها أن هذا المجلس لا يمثل رأى العام فى شيء ، ولا يعبر عن عقائد البلاد فى مجموعها . وتساءل الفرنسيون عن السبب الذى جعل جيزو يظفر - مع ذلك - بهذه الأكثرية المؤيدة له فى مجلس النواب دائماً .

واقدر تبين عند البحث أن الرشوة والفساد هما سبب وجود هذه الأكثرية التى أيدت الوزارة دائماً فى مجلس النواب . وتفسير ذلك أن جزء الأمة القانونى Pays Legal الذى عرفنا أنه يتألف من الناخبين والنواب ، كان جزءاً محدوداً حيث بلغ عدد الناخبين مائتى ألف فقط منهم أربعمئة وثلاثون نائباً ؛ وهو عدد يجعل من السهل على الحكومة فى دولة ذات نظام مركزى موحد أن تبتاع إذا شاءت ضمائر وضمم الناخبين والنواب على السواء ، بما يمكن أن تؤديه لهم الحكومة المركزية من خدمات ، تفيد منها أقاليمهم - مثل مد خطوط السكة الحديد فى عصر انتشار السكة الحديد - أو تعود بالنفع على أشخاصهم وذوى قرباهم . . . الخ . وساعد على هذا الفساد أن القانون لم يحرم النواب من أن يجمعوا بين النيابة والوظائف الحكومية . فكان هناك حوالى المائتى نائب يشغلون وظائف حكومية ، وفى سلطة الحكومة ترقيةهم ومكافأتهم . ولا شك فى أن نظاماً من هذا الطراز كان عرضة للامتهان والسخريه ، ويؤثر أصحابه مصالحهم الذاتية على مصالح الوطن ، ولم يكن هناك مفر من قيام معارضة شديدة ضده فى آخر الأمر .

وعلى ذلك فقد تميز تاريخ هذه السنوات السبع من ١٨٤١ إلى ١٨٤٨ بقيام حركة من أجل المطالبة بالإصلاح النيابى فى فرنسا على أساس تخفيض مقدار الضرائب التى يدفعها المالكون للانتخاب والنيابة ،

وإفساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع أفرادها دفع أية ضريبة لممارسة حقوق الانتخاب ، ثم منع النواب من شغل الوظائف الحكومية فيكثر بذلك عدد المهتمين بحقوق الانتخاب والنيابة من جهة بدرجة تجعل من المعتذر على الحكومة رشوتهم ، كما يصبح النواب بعيدين من جهة أخرى عن تأثير الحكومة ونفاذها . ولكن جيزو كان يقابل هذه المطالب بالرفض دائماً ، حتى ضج المطالبون بالإصلاح بالطرق الدستورية ، وقال لامارتين Lamartine : إن فرنسا قد باتت متعلمة ، وتشعر بالسأم والضجر^(١) .

وفي الوقت الذي تمسكت فيه ملكية يوليو بسياسة المقاومة السلبية ، أى مقاومة الفوضى في الشوارع ، مقاومة الشرعيين والجمهوريين ، ومقاومة مطالب الأمة لإجراء الإصلاح النيابي في الداخل واتباع سياسة إيجابية في الخارج تحترم مبادئ الحرية ، وفي الوقت الذي أغفلت فيه معالجة شئون العمال فلم تهتم بإجابة أو فحص مطالب أخرى جديدة في النواحي الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي . كانت عناصر المعارضة تزداد قوة ضد الحكومة ، ومن أخطر هذه العناصر جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون في الميدان وكانوا أكثر راديكالية من الجمهوريين أنفسهم ، لأنهم كانوا لا يريدون تغييراً في شكل الحكومة السياسي وحسب ، بل ويهدفون كذلك إلى تغيير جارف في شكل المجتمع نفسه ، أو بمعنى أدق في طبيعة العلاقات القائمة بين أكثرية الأهلين الذين يكسبون قوتهم بعرق جبينهم وبين الطبقة الممتلئة من الرأسماليين وأصحاب العمل في فرنسا .

فقد شهد عهد ملكية يوليو دور الانتقال من نظام الصناعات الصغيرة المنزلية إلى نظام المصانع والورش واستخدام الآلات والبخار في الصناعة . وقد قطع هذا الدور شوطاً كبيراً ، وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعي

(1) La France S'ennuie

علة مشاكل كان لابد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها أو حلها من جهة ، ولحماية الطبقات العمالية من الأضرار والمساوىء التى اقترنت بحدوث هذا الانقلاب من جهة أخرى . ولكن ملكية يوليو التى هى حكومة البورجوازية والطبقات الغنية والأسمالية ، لم تعر هذه المشاكل أى اهتمام بل استمر الرأسماليون وأصحاب العمل يستغلون مصانعهم والأبدى العاملة بها أسوأ استغلال ، ويجمعون الثروات الطائلة ، فى حين منعت القوانين الفرنسية هؤلاء العمال من تأليف الاتحادات (والنقابات) التى تدافع عن مصالحهم أو تعمل لتحسين أحوالهم . أضف إلى هذا أن الطبقة العمالية بقيت محرومة من التمثيل النيابى عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير أو تعديل ، ورفضت اجراء أى اصلاح نيابى فكان من أثر هذا كله أن صارت الطبقة العمالية فى فرنسا من ألد أعداء النظام القائم بها . وصار من المنتظر فى هذه الظروف أن يتجه المفكرون مثل سان سيمون ، ولويس بلان إلى بحث مشاكل العمل والعمال والعلاقة بين العمل ورأس المال ، ثم يقومون بالدعوة إلى الاشتراكية . فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الاشتراكى فى فرنسا وهو حزب هدد بظهوره وجود الملكية ذاتها كما هدد النظام الصناعى والتجارى القائم . فقد هدف الاشتراكيون إلى إنشاء الجمهورية على اعتبار أن الجمهورية أفضل الوسائل التى تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة .

وهكذا تعددت عوامل التذمر من حكومة جيزو ، وكثرت عناصر المعارضة الشديدة ضدها . ومع أنه تعذر أن تتحد هذه العناصر فيما بينها للقيام بعمل إنشائى مشترك لتباين آرائها واختلاف أغراضها ، فقد كان من السهل ، ومن المنتظر ، أن تتفق كلمتها عند التصميم على القيام بعمل من نوع آخر ، هو هدم النظام السائد وتقويض عروشه .

ولقد كان لسياسة الحكومة الخارجية أثر كبير فى زيادة التذمر من

ملكية يوليو، التي ظهرت بسبب جهودها شديدة الحرص على المحالفة الودية مع إنجلترا لدرجة التفريط أحيانا في حقوق الكرامة الوطنية ، وشديدة الرغبة في استمالة الملكيات المطلقة والرجعية في أوروبا ، وبعبء كل البعد عن موازنة الأحرار في أي مكان ، وحريصة كل الحرص على خدمة مصالح الأسرة المالكة فقط ، ولو أدى هذا إلى التضحية بمصالح الأمة .

فقد عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية ، وعقد اتفاقية البوغازات (يوليو ١٨٤١) ، كما حملت على سياسة الحكومة في إجازة تفتيش السفن الفرنسية في البحار بدعوى مكافحة تجارة الرقيق ، لأن الاتفاقات التي عقدتها الحكومة في هذه المسألة مع إنجلترا (منذ ١٨٣١ ، ١٨٣٣) ثم مع النمسا وبروسيا وروسيا (١٨٤٢) وهذه ليست دولا بحرية ، تعطى الأسطول الإنجليزي ، وهو المتفوق من حيث العدد على الأسطول الفرنسي ، حقا واسعا في التفتيش من شأنه الإضرار بالتجارة الفرنسية . ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديدا على موقف الحكومة المتخاذل من إنجلترا في مسألة أو حادث بريتشارد Pritchard (١٨٤٤) ، وكان بريتشارد قنصلا لإنجلترا لدى بوماري Pomare ملكة جزيرة تاهيتي Tahiti (في المحيط الهادي إلى الشرق من استراليا) ، طرده الفرنسيون من الجزيرة وضموا تاهيتي إلى أملاكهم فساءت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا . ولكن لويس فيليب لم يشأ الدخول في حرب مع إنجلترا بسبب ما سماه « حماقات تاهيتي » ، وأعلن استنكاره لضم الجزيرة وحصل القنصل الإنجليزي على تعويض كبير .

وكذلك أثار هذا التحالف الودي مع إنجلترا غضب الفرنسيين عندما توترت العلاقات بين فرنسا ومراكش ، وقد كان من المنتظر بعد أن احتلت فرنسا بلاد الجزائر أن تبسط نفوذها على مراكش . ولكن إنجلترا لم تلبث أن تدخلت لتحذر فرنسا من مغبة الإقدام على احتلال هذه البلاد . فعدت المعارضة قبول هذا التحذير إهانة لشرف الوطن .

وأخيراً تحطم التحالف الودى بين إنجلترا وفرنسا على صخرة الزواج الأسباني ، عندما أراد جيزو أن يتخذ من هذه المسألة وسيلة لتأييد مركز حكومته ، فأعلن في أكتوبر ١٨٤٦ أن حكومته قد صحت عزمها على عقد زواج ابن الملك لويس فيليب ، دوق دى مونا نسييه Montpensier من لويزا فرناندا Louisa-Fernanda ابنة ملك أسبانيا فردنند السابع (المتوفى سنة ١٨٣٣) . وكانت هذه شقيقة إيزابلا الثانية ملكة أسبانيا ؛ ثم زواج إيزابلا نفسها من فرنسيسكو دى أسيز Asis دوق قادش . وفى سنة ١٨٤٥ كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة . وكان معنى هذا الزواج ، التهديد لاعتلاء دوق مونا نسييه عرش إسبانيا ، لأنه لم يكن متوقفاً أن تنجب الملكة إيزابلا وارثاً للعرش الأسباني ؛ ولم ترض إنجلترا عن هذا المشروع ؛ ففضى إصرار جيزو على المضي فى مشروع هذا الزواج (١٨٤٦) على التحالف الودى مع إنجلترا ، الأمر الذى أدى إلى عزلة فرنسا السياسية . وزادت مصاعب جيزو الخارجية عندما أخذ بلرمستون ، كى ينتقم من السياسة الفرنسية يعمل لإقناع مترنخ بأن وجود دوق مونا نسييه فى مدريد من شأنه إعادة ذلك الاتحاد القديم بين إسبانيا وفرنسا الذى كان على أيام لويس الرابع عشر وفيليب الخامس ؛ كما صار (بلرمستون) يعمل لتعكير العلاقات بين فرنسا وفرنسا حول مسائل إيطاليا وسويسرة ، وحاول بكل الطرق تحطيم حكومة جيزو وحكومة لويس فيليب بتهيئة الوسائل التى تستطيع المعارضة وخصومها أن يحطموها بها .

وكأنما لم يكن ذلك كله دافياً لإرهاق الحكومة وإضعافها ، بل حدث أن فقدت الحكومة سمعتها بسبب فضيحة لم تكن هى مسئولة عنها ، وذلك أن أحد كبار النبلاء ، دوق شوازيل براسلان Choiseul - Praslin قتل زوجه إرضاء لمشيقته ، وكانت زوجة ابنة المارشال سباستيانى . فلما قدم الدوق للمحاكمة انتحر فى سجنه (فى أغسطس ١٨٤٧) ، فكان لهذه الفضيحة أثر كبير فى إشعال ثورة فبراير من العام التالى ، كما كتب

سأفت بييف Sainte-Beuve ، يضارع الأثر الذي أحدثه عناد جيزو نفسه ورفضه إجابة مطالب المعارضة أو الوصول إلى اتفاق معها .

وزيادة على ذلك فقد نجم من إيمان الحكومة في اتباع سياسة الحماية الجبركية الصارمة أن اشتدت الأزمة الاقتصادية في البلاد لاسيما وأن محاصيل سنتي ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ كانت رديئة ، فقاسى الشعب متاعب كثيرة . ومع أن وزارة السير روبرت بيل Peel بانجلترا ألغت قوانين الغلال Corn Laws في يونيو ١٨٤٦ واتخذت قبل ذلك إجراءات لتيسير المعيشة — كإنقاص الضرائب الجبركية على المواشي واللحوم المستوردة ، وما إلى ذلك — فإن شيئاً مثل هذا لم يحدث في فرنسا . ثم امتدت الأزمة الاقتصادية إلى سنتي ١٨٤٧ — ١٨٤٨ . وفي رأى كثيرين أن هذه الأزمة كانت السبب العميق في تحريك الثورة ، ولو أن السبب الظاهر والمباشر كان الاصطدام بين الحكومة والمعارضة في مسألة إصلاح قانون الانتخاب .

الثورة (١٨٤٨) :

فقد سبق بيان فساد النظام البرلماني في عهد هذه الملكية التي سميت تارة بملكية الطبقات الممتلئة ، وتارة أخرى بملكية دافى الضرائب للحصول على حق الانتخاب والنيابة^(١) . ومع أن المعارضة ظلت تجدد مطالب الإصلاح النيابي كل عام ، فقد تمسك جيزو برفض هذه المطالب دائماً ، معلناً أن المعارضة إنما تبغى مجرد إثارة المشاكل السياسية في حين أنها لا تمثل رأى الأمة الحقيقي في شيء . فما لبثت المعارضة حتى وجدت أن من العبث الاعتماد على الطرق البرلمانية المشروعة للوصول إلى الإصلاح المطلوب ، ووجدت أنه صار لزاماً عليها أن تقيم البرهان القاطع على أن الأمة إنما تشاركها حقيقة الرغبة في الإصلاح .

(1) Monarchie Censitaire

وعندئذ أعدت المعارضة ما يعرف باسم « مآذب الإصلاح » ، Reform Banquets ، وهى اجتماعات يحضرها عدد غفير من الناس ، يخطب فيهم زعماء المعارضة الذين يطالبون الإصلاح ، وتوزع فيها المنشورات ؛ وكان الغرض من هذه الحركة الضغط على الملك ووزيره جيزو . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذه المآذب كانوا من أحزاب المعارضة الموالية للملك والتي أرادت فقط أن تجعل الملكية تغير سياستها . ولكن لم تلبث أحزاب المعارضة المعادية للملكية أن أقامت هى الأخرى اجتماعات شبيهة بهذه المآذب ؛ وكثرت هذه « المآذب الإصلاحية » ، خلال عام ١٨٤٧ ، فكانت بمثابة استفتاءات غير رسمية أظهرت بوضوح أن الشعب يريد الإصلاح النيابى حقيقة . ولكن الملكية بدلا من إجابة هذه المطالب بقيت غير متأثرة بما يجرى حولها ، بل إن الملك لم يلبث أن حمل فى خطاب العرش على ما وصفه بأنه هياج إثارة الشهوات العدائية العمياء أو أنكر أن للشعب حقاً من الناحية القانونية فى عقد هذه الاجتماعات ، وعندئذ قررت المعارضة عرض قانونية هذه الاجتماعات على القضاء ليفصل فى مشروعيتها . وتقرر أن تعقد لهذه الغاية مائدة كبيرة فى باريس يوم ٢٢ فبراير ١٨٤٨ .

وكان من المنتظر أن يحدث بسبب ذلك اصطدام خطير بين الحكومة والشعب . وتوقع الذين راقبوا الحوادث عن كثب قيام الثورة ، فكتب السفير الإنجليزى فى باريس لورد نورمانبى Normanby فى ٧ فبراير ١٨٤٨ أن رأى يكاد يتفق بالإجماع على أن هذه الأحوال لا يمكن أن تستمر طويلا ، وأن إصلاح قانون الانتخاب هو مطلب الجميع ، حتى أن الناخبين والنواب أنفسهم ، أى جزء البلاد القانونى (Pays Legal) قد انقلبوا الآن ضد الحكومة . كما أن الحكومة تخسر الانتخابات الفرعية ، ولا تستطيع أن تجمع الحرس الأهلى — وهو الأداة التى تعتمد عليها فى تأييد سلطانها ،

ومنذ ١٠ فبراير توقع نورمانبي حصول اصطدام خطير بين الحكومة وأخصامها .

وزاد الأمر خطورة عند ما رفض الملك أن يستمع لنصح أسرته التي خشيت من وقوع الكارثة إذا ظل الملك مستمكا بوزيره . فظهر للشعب ، وعلى حد قول جيزو ، أن الأسرة المالكة نفسها قد صارت منقسمة على بعضها بعضاً . وفي هذه الظروف أعلن جيزو فجأة أنه لا يرفض أية اقتراحات غرضها الإصلاح حقيقة . فقبل هذا التصريح باعتدال كبير من جانب المعارضة ، وفي ١٩ فبراير وصل الفريقان إلى حل بخصوص (المأدبة) المنتظرة على أساس أن تعقد المعارضة الاجتماع في اليوم المحدد له ، حتى إذا حضر البوليس انفض المتجمعون في سلام ، وقدمت القضية للمحاكم للفصل فيها . وكان الغرض من هذا الاتفاق تجنب حدث الثورة . ويشبه ذلك ما فعله الملك شارل العاشر عندما سحب المراسيم الأربعة المعروفة في يوليو عام ١٨٣٠ ، ولكن في كلا الحالين جاء إجراء الحكومة متأخراً ، لأن الشعب الباريسي كان قد بدأ الآن يتحرك للثورة فعلاً ، وبالأسايب المتبعة: المظاهرات والشغب وإقامة المتاريس في الشوارع ، وذلك كله رغم أنوف رجال المعارضة البرلمانية .

وفي ٢٢ فبراير وقعت المشاغبات والمصادمات بين المتظاهرين والبوليس وحدث تهب وتخريب ، وأقيمت المتاريس وزادت الحال خطورة في اليوم التالي ، حيث رفض الحرس الأهل — وكان قد أمكن جمع بعض قواته — تفريق الثوار ، ثم راح الحرس بدلا من ذلك يتنادى بسقوط جيزو ، ويهتف بحياة الإصلاح . وعندئذ أعلن جيزو في مجلس النواب استقالته (٢٣ فبراير) . فقابل الشعب سقوط الوزارة بالتهليل والحماس البالغ ، فارتفعت أسعار الأوراق المالية ، وأزيل كثير من المتاريس من الشوارع وأضيت بعض أحياء العاصمة ، وأقيمت الزينات ، واعتقد كثيرون أن

الأمر قد هدأت عندما قبل (تيير) و (أوديلون بارو) Odilon Barrot تشكيل الوزارة الجديدة .

ولكن سرعان ما تبدل الحال فجأة ، بسبب أن المتظاهرين أرادوا إضاعة مبنى وزارة الخارجية ، فحدث احتكاك مع البوليس ، وأطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين فسقط اثنان وخمسون قتيلًا . وعندئذ حمل الثوار جثث رفقاتهم القتلى وسط المشاعل وطافوا بها في شوارع العاصمة . وأعيدت المتاريس ، وبدلاً من المناداة بالإصلاح ، صارت الجماهير تطلب الانتقام وتنادى بحياة الجمهورية .

وفي اليوم التالى (٢٤ فبراير) نصحت الأسرة المالكة لويس فيليب بالتنازل عن العرش ، وبعد معارضة شديدة من جانبه ، اضطر لويس فيليب إلى التوقيع على وثيقة بالتنازل وأمر (تيير) الجيش الموجود بالعاصمة أن ينسحب بدعوى ضرورة إبعاده عن مسرح الثورة ، لىبقى محتفظاً بنظامه العسكرى . فرضخ الجيش وهو كاره ، ويقول السفير الانجليزى نورمانبى : إن الجيش كان مستعداً للدفاع عن الملكية ، ولكنه صدع بما أمر به ، ثم لم يلبث أن قبل الحكومة المؤقتة ، وهكذا كان (تيير) على حد قول (نورمانبى) مشغولاً عن نجاح الثورة !

كان تمازل لويس فيليب لمصلحة حفيده الكونت دى بارى de Paris ولكن سرعان ما تألفت فى اليوم نفسه (٢٤ فبراير) الحكومة المؤقتة — التى ذكرها نورمانبى — واتخذت مبنى أوتيل دى فيل مقراً لها . ولقد كان أعضاؤها عن الجمهوريين : لامارتين ، ولدرو رولان Ledru-Rollin ، ولوى (لويس) بلان Louis Blanc ، وغيرهم ، وأعلن لامارتين الجمهورية فى مساء اليوم نفسه . وفى الأيام الثلاثة التالية بقى الموقف شديد الخطورة وانتشرت الفوضى فى باريس ، ولكن الحكومة المؤقتة تمكنت من اجتياز الأزمة بسلام ، واشترك لامارتين بنفسه مع قوة الحرس الأهلى فى إعادة

النظام وفي ٢٨ فبراير استطاع أن يقول: لقد تغلبنا تماماً على الفوضويين ا. وهكذا طويت صفحة ملكية يوليو ، ملكية البورجوازية ، والطبقة الممتلئة ، أو ملكية أصحاب حقوق الانتخاب والنيابة^(١) .

والخاتمة :

لقد تجمعت الأسباب الكثيرة التي أدت إلى زوال هذه الملكية (ملكية يوليو) وكلها أسباب ترّد في أصولها إلى رغبة هذه الملكية في تعزيز كيانها ، وضمان بقائها ، واستمرارها ، وهي التي اعتبرها أصحاب التيجان في أوروبا « ملكية دخلية » ، احتلت مكانها بين سائر الملكيات ذات التقاليد المتينة الموروثة ، دون أن يكون لها من هذه التقاليد شيء تستند إليه ، ثم هي كذلك التي اعتبرها فريق من الفرنسيين « غير شرعية » سواء كان هؤلاء من أنصار البربون ، أو من الجمهوريين ، أو من البونايريين .

ولقد كانت هذه الرغبة في البقاء ، صبحت سياسة الجود التي اتبعتها ملكية يوليو ، في تدبير شئون الحكم الداخلي ، وفي توجيه علاقاتها الخارجية ثم تشبّثت بهذا الجود لدرجة أنها فقدت في النهاية كل مبرر لوجودها ، في نظر الفرنسيين ، فكان زوالها أمراً مفروضاً منه . فهي قد اصططمت في الداخل برغبة الإصلاح النيابي ، وكانت تلك هي الصخرة التي تحطمت عليها ، بينما كان التحالف الودي مع إنجلترا ، في علاقاتها الخارجية ، النكبة التي جرت عليها الكوارث . فسبق أن أوضحنا كيف أن لويس فيليب أراد الاستفادة من هذا التحالف لتعزيز مركز (الملكية) بين الدول الأوروبية ولتنفيذ مشروع الزواج الإسباني ، وتلك أغراض اعتبرها الجمهوريون والاشتراكيون ، كما اعتبرها الشعب الفرنسي عموماً ، أغراضاً شخصية فحسب ، لا هدف لها إلا خدمة مصلحة البيت المالك على حساب مصالح

(1) Monarchie Censitaire.

الأمة ذاتها . حتى أن لامارتين ، عند تأليف الحكومة المؤقتة ، قال يشرح السبب في سقوط حكومة لويس فيليب إنه مشروع الزواج الإسباني . « لقد قلت دائماً إن الرغبة في تحقيق هذا الغرض الأثنائي سوف تكون مبعث هلاك (لويس فيليب) . لأن هذا الزواج دفعه لاتباع سياسة كان لا يمكن أن تقبلها البلاد ، . وصرح لامارتين بأن الحكومة المؤقتة ، سوف تعلن في فرصة قريبة ما ينهض دليلاً على أن هذه السياسة التي اتبعتها ملكية لويس فيليب في موضوع إسبانيا لم تكن في صالح الوطن . وبالفعل نشرت الحكومة بين شهرى مارس وسبتمبر ١٨٤٨ طائفة من الوثائق السرية التي عثر عليها في قصر التويلرى عقب الثورة ، تؤيد دعواها ، وألحقت الأذى البالغ بسمعة لويس فيليب وبملكية يوليو عموماً .

وقال المؤرخ ليبسون Lipson تعليقاً على ثورة ١٨٤٨ : من الطبيعي أن تستميل هذه الثورة المرء لأن يعقد مقارنة بينها وبين الحركات السابقة ضد لويس السادس عشر ، وشارل العاشر . أما الثورة الأولى ، فيمكن القول إجمالاً بأنها كانت موجهة ضد ملكية استبدادية ، بينما كانت الثانية ضد الارستقراطية ذات الامتيازات ، في حين أن الثورة الثالثة كانت ضد حكومة الطبقة المتوسطة . ويقول آخر : لقد تأسست المساواة القانونية في سنة ١٧٨٩ ، والمساواة الاجتماعية في سنة ١٨٣٠ ، والمساواة السياسية في سنة ١٨٤٨ وتحطم سلطان البورجوازية في حكومة فرنسا بفضل إنشاء حق الانتخاب العام وقد أصبحت السلطة السياسية الآن من نصيب الشعب وكانت ملكية يوليو تفخر بأنها تشغل مركزاً وسطاً ، بين الرجعية والثورة بين طرف الارستقراطية ، ومغالاة (إسراف) الديمقراطية . ولكنها وقد اتخذت موضعاً غير مستقر في توازنه كان سقوطها من أول الأمر مسألة وقت فقط ، حيث تعرضت للهجوم عليها من كل جانب ، وتضافرت كل القوى في البلاد لإلحاق الأذى بها . ولقد كانت الطبقات المتوسطة هي دعامة هذه الملكية . واستندت سلطة هؤلاء على أساس قانونى . هو حق

الانتخاب . ولكن لم يكن لهم أى سلطان أدبى أو روحى على سائر أفراد المجتمع ، فهم ليسوا أصحاب حقوق تاريخية لأن يكونوا طبقة حاكمة ، وتلك حقوق لو أنها كانت لهم لجعلت ممكناً رضاء الأمة الفرنسية عن إدعائهم ، ثم أنهم لما كانوا يمثلون الثروة والغنى والقوة المادية ، فقد أثاروا ضدّهم عداء أولئك الذين قام في نظرهم النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد على الظلم وانتفاء العدالة . ولذلك فقد صار في نهاية الشوط تأييد البورجوازية مبمّث ضعف بدلاً من أن يكون سبباً لقوة هذه الملكية . وأخطأ لويس فيليب خطأ جرّ الوبال عليه عندما لم يعمل لتوسيع القاعدة التى قام حكمه عليها . وبما زاد في جسامه الآثار المترتبة على هذا الخطأ ، أن التأييد الذى لقيه من هذه البورجوازية كان فاتراً وغير ثابت . فمع أن مصالح البورجوازية كانت تتطلب استقرار الملكية ، فقد خيم الخول والتراخى وعدم المبالاة على أهل هذه الطبقات المتوسطة ، فهم قد راضوا أنفسهم مكرهين على قبول سياسة الحكومة السلبية ، ولم يلبث أن بطل اهتمامهم بتلك المناقشات الجوفاء التى يثيرها ممثلوهم تحت قبة البرلمان . وكما دلت الأحوال وقتئذ كان الأمل الوحيد في تغلب لويس فيليب على الضغوبات التى أحاطت بموقفه ، هو استطاعته أن يصرف ذهن الشعب الفرنسى إلى التفكير في موضوعات أخرى ، وذلك ما فشل فيه لويس فيليب فشلاً ذريعاً . فقد قامت سياسته على قاعدة جوهرية هى المحافظة على السلام في أوروبا . ومع أن هذا الغرض قد تحقق دون التضحية بمصالح الأمة أو دون أن يجلب العار عليها ، فإن الوصول إلى هذه النتيجة أخفق في إرضاء مشاعر رعاياه وأحاسيسهم . وكان لويس فيليب مكروهاً من البلاد لأنه بدد آمالها ولم يحقق لها أطباعها . لقد كانت فرنسا في حاجة ملحة مرة أخرى لأن تتطهر بنيران الحرب ، حتى يمكن أن تتنشق نعيم السلام مع الشرف .

فهرس المجلد الأول

صفحة

تصدير

الكتاب الاول - المدخل الى تاريخ القرن التاسع عشر

- تمهيد ١١
- الفصل الاول - المبدأ القومى (التعريف بالقومية) ١٧
- الفصل الثانى - القومية : أصولها الفلسفية ٢٦
- القومية كفكرة نظرية ٢٦ - المدرسة الفرنسية ٢٩ -
المدرسة الألمانية ٤٦ - القومية لدى هردير ٦١ - الخلاصة ٦٩
- الفصل الثالث - القومية : أصولها التاريخية ٧١
- تمهيد ٧١ - بولنده ٧٣ - هنغاريا (المجر) ٧٩ - أمة اليونان ٩١ -
أرلنده ١٠٨ - الخلاصة ١٣٢

الكتاب الثانى - الثورة الفرنسية

- تمهيد ١٣٧
- الباب الاول : الآراء الجديدة ١٤٠
- ١ - التعريف بالثورة وأسبابها ١٤٠ ، ٢ - الفلسفة والآراء الجديدة ١٤٩ ، مونتسكيو ١٥٠ ، فولثير ١٥١ ، أصحاب الموسوعة ١٥٤ ؛ روسو ١٥٥ ، دولباخ ١٥٧ ، آبيه دى مابلى ١٥٩ ، مورلى ١٦٠ ، رينسال ١٦٢ ، ٣ - فوضى النظام القديم ١٦٥ ؛ ٤ - الفيزوكرات : القائلون بحكم الطبيعة ١٦٩ - محاولات الإصلاح وفشلها ١٧٣ .
- الباب الثانى : ديموقراطية أم ديكتاتورية بورجوازية ١٧٩
- الفصل الاول : مجلس طبقات الأمة (٥ مايو - ٧ يوليو ١٧٨٩) ١٨١
- أسباب دعوة مجلس الطبقات ١٨١ - تقرير نكر ١٨٣ - مطالب

صفحة

الامة ودفاتر الثورة ١٨٥ - اجتماع مجالس طبقات الامة ومشكلة
التصويت ١٩١ - الطبقة الثالثة تتحول إلى جمعية وطنية ١٩٥ .

٢٠١ الفصل الثاني - الجمعية الوطنية التأسيسية

(٩ يوليو ١٧٨٩ - ٣٠ سبتمبر ١٧٩١)

الملكية والطبقة الثالثة ٢٠١ - سقوط الباستيل ٢٠٥ - الهجرة
الاول وأصول المؤامرة الأرستقراطية ٢٠٩ - زوال النظام
القديم : يوم ٤ أغسطس ٢١٥ - إعلان حقوق الإنسان
والمواطن ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ (٢١٨) - حقوق الملك ٢٢١
- الهياج في باريس ٢٢٤ - ٦٠٥ أكتوبر عودة الملك إلى
باريس ٢٢٦ - الدستور (٣ سبتمبر ١٧٩٠) أولا - الملك
والسلطة التنفيذية ٢٣٢ - ثانيا : السلطة التشريعية ، ثالثاً : التنظيم
الإداري ٢٣٤ - رابعاً : الإصلاح القضائي ٢٣٨ - خامساً :
الإصلاح المالي ٢٣٩ - سادساً : قانون الكنيسة المدني ٢٤٠ - قرار
الملك إلى فاردن ٢٤٣ - نهاية الجمعية الوطنية التأسيسية ٢٤٦ .

٢٤٩ الباب الثالث : الديكتاتورية البورجوازية

٢٥١ الفصل الأول : الجمعية التشريعية

(أول أكتوبر ١٧٩١ - ١٩ سبتمبر ١٧٩٢)

تأليفها ٢٥١ - نشاط الجمعية التشريعية ٢٥٣ - الحرب ٢٥٥
حادث ٢٠ يونيو ١٧٩٢ (٢٦٦) - يوم ١٠ أغسطس ١٧٩٢
(٢٦٩) - مذابح سبتمبر ١٧٩٢ (٢٧٣) - نهاية الجمعية
التشريعية ٢٧٥ .

٢٧٧ الفصل الثاني : المؤتمر الوطني

(٢١ سبتمبر ١٧٩٢ - ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥)

تأليفه ٢٧٧ - نشاط المؤتمر الوطني ٢٧٩ - استمرار الحرب
٢٨٢ - محاكمة الملك وإعدامه ٢٨٥ - آثار قتل الملك : ثورة

صفحة

الفنيدية وهزيمة نيروندن ٢٩١ — خيانة ريموريه ٢٩٧ —
سقوط الجيروندي : انقلاب ٢ يونيه ١٧٩٣ (٢٩٩) ديكتاتورية
الجبيل : حكومة لجنة الخلاص العام ٣٠٦ (١) دستور سنة ١٧٩٣
(دستور السنة الثانية) ٣٠٧ (ب) لجنة الخلاص العام ٣١٠
أولا : إخماد الثورات والاضطرابات الداخلية ٣١٤ — ثانيا : إدارة
الحرب ٣١٥ — عهد الإرهاب ٣١٧ — انقسام الجبيل ٣٢١ —
سيطرة روبسبير ٣٢٣ — سقوط روبسبير ٣٢٥ — عهد
الترميدورين : محاولة الاستقرار الأولى ٣٢٩ — دستور ١٧٩٥
(العام الثالث) ٣٣٥ — السلطة التشريعية ٣٣٧ — السلطة
التنفيذية ٣٣٨ — السلطة القضائية ٣٣٩ — نهاية المؤتمر الوطني ٣٤١

٣٤٣

الباب الرابع : إنهاء الثورة والتمهيد لديكتاتورية الفرد

٣٤٥

الفصل الأول : جمهورية حكومة الإدارة

استمرار محاولة الاستقرار الأولى : الديكتاتورية الخامسة —

(٣٠ أكتوبر ١٧٩٥ — ١٠ نوفمبر ١٧٩٩) .

تمهيد ٣٤٥ — الحكومة الجديدة وبرنامجها ٣٤٦ — صعوبات

حكومة الإدارة ٣٤٧ — الأزمات المالية وحركة (باييف)

الاشتراكية ٣٥١ — السياسة الخارجية : حملة إيطاليا ٣٥٥ —

الموقف الداخلى (حزب الكليشيان) ٣٥٩ — انقلاب ١٨

فريكتدور سنة ٥ (٤ سبتمبر ١٧٩٧) ٣٦٢ — صالح كامبوفرمبو

(١٧ أكتوبر ١٧٩٧) ٣٦٥ — انقلاب ٢٢ فلوريال سنة ٦

(١١ مايو ١٧٩٨) ٣٦٨ — المحالفة الدولية الثانية (١٧٩٨)

٣٧٠ — انقلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يونيه ١٧٩٩) ٣٧٣ —

الحملة المصرية وبونا برت (١٧٩٨ — ١٧٩٩) ٣٧٨ —

انقلاب ١٨ و ١٩ بريمير سنة ٨ (١٠ ، ٩ نوفمبر ١٧٩٩) ٣٨٢

— نهاية حكومة الإدارة (١٠ نوفمبر ١٧٩٩ : ١٩ بريمير سنة ٨

(٣٨٦) — انتهاء الثورة ٣٨٧

صفحة

٣٩١

الباب الخامس : — الثورة وأوروبا

٣٩٣

الفصل الأول — سياسة الثورة

تمهيد ٣٩٣ — الدعوة للبادئ والآراء الجديدة ٣٩٩ — التحول في

سياسة الثورة ٤٠١ — آثار السياسة الواقعية ٤١٠ — ١ : في

إيطاليا ٤١١ ، ٢ : في سويسرة ٤١٧ — ٣ : في بولندة ٤٢٤

الفصل الثاني — (الثورة) واليقظة القومية

تمهيد ٤٣٦ — ١ : ألمانيا تجاه الثورة ٤٣٧ — ٢ : اليونان وأولى

الحركات القومية في أوروبا ٤٨١ — ٣ : إرلندة ٥١٢ الخلاصة ٥٣١

فهرس المجلد الثانى

صفحة	المقدمة
٢	
	الكتاب الثالث - عصر نابليون
	الباب الاول : القنصلية (١٠ نوفمبر ١٧٩٩ — ١٨ مايو ١٨٠٤)
٨	تمهيد — الجمهورية القنصلية وديكتاتورية الفرد
٩	الفصل الاول — دستور العام الثامن (١٣ ديسمبر ١٧٩٩)
١٥	الفصل الثانى — السلام العام (صلاح أميان ٢٥ مارس ١٨٠٢)
٢٨	الفصل الثالث — الإصلاح الداخلى : يجد القنصلية
٤١	الفصل الرابع — التمهيد للإمبراطورية
	الباب الثانى : الإمبراطورية (١٨٠٤ — ١٨١٥)
٥٠	تمهيد
٥٢	الفصل الاول — دستور العام الثانى عشر (١٨ مايو ١٨٠٤)
٥٩	الفصل الثانى — نظام الإمبراطورية (ديكاتورية نابليون)
	الفصل الثالث — أوج الإمبراطورية : من أوسترليتز إلى تليست
٧٣	(١٨٠٥ — ١٨٠٧)
	الفصل الرابع — الازمة الإمبراطورية : الحصار القارى
٩٦	(١٨٠٧ — ١٨١١)
	الفصل الخامس — نهاية الإمبراطورية : من حملة روسيا إلى غزو فرنسا
١٥٠	(١٨١٢ — ١٨١٤)
٢٠٣	الفصل السادس — حكم المائة يوم وواترلو (١٨١٤ — ١٨١٥)
	الباب الثالث : أوروبا والإمبراطورية
٢٢٨	الفصل الاول — سياسة الإمبراطورية

منحة

تمهيد ٢٢٩ ، سياسة نابليون ٢٣١ ، في ألمانيا ٢٤١ ، في إيطاليا ٢٥١ ،
في سائر أوروبا ٢٥٦

٢٦٥

الفصل الثاني — المقاومة ضد فرنسا

تمهيد ٢٦٥ ، في أسبانيا ٢٦٦ ، في روسيا ٢٧٨ ، في هولندا ٢٨٠ ، في بقاريا
٢٨٢ وورتمبرج وبادن ٢٨٤ ، في بروسيا ٢٨٥ ، في إيطاليا ٣١٦

٣٢٤

الفصل الثالث — انهيار السيطرة النابليونية

تمهيد ٣٢٤ ، بولندا ٣٢٥ ، بروسيا الشرقية ٣٢٦ ، سائر ألمانيا ٣٣٩ ،
بقية أوروبا : في أسبانيا ٣٤٥ ، هولندا ٣٤٦ ، بلجيكا ٣٤٧ ،
في إيطاليا ٣٥٩

٣٧٢

الخلاصة

الكتاب الرابع : أوروبا تحت نظام مترنخ

١٨١٥ - ١٨٤٨

٣٧٨

المقدمة

٣٨٤

الفصل الأول — التسوية الأوروبية

مؤتمر فينا ٣٨٤ ، المسألة البولندية السكسونية ٣٩١ ، تسوية فينا
٣٩٦ ، نقد التسوية ٣٩٩

٤٠٠

الفصل الثاني — الاتحاد الأوروبي

تمهيد ، معاهدة باريس الثانية ٤٠٥ ، التحالف الرباعي ٤٠٦ ، الحلف
المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥) ٤١٢ ، مؤتمر اكس لا شابيل ٤١٩ ،
التمهيد لمؤتمر ترबार ٤٢٥ ، مؤتمر ترबार ٤٣٠ ، مؤتمر لياخ
٤٣٣ ، مؤتمر فيرونا ٤٣٦ ، مسألة أمريكا الإسبانية ٤٤٣ ،
المسألة البورتغالية ٤٥١ فشل الاتحاد الأوروبي ٤٥٣

٤٥٦

الفصل الثالث — المسألة الشرقية (١) اليونان ومصر

تمهيد ٤٥٦ (١) استقلال اليونان ٤٦١ ، (ب) مصر وتركيا ٤٧٢ .

الفصل الرابع : فرنسا (١٨١٥ - ١٨٤٨)

ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ وفشل نظام الحكم الرجمي في فرنسا ٤٨٨

صفحة

تمهيد ٤٨٨ — الدستور ٤٩٠ الإرهاب الأبيض ٤٩٤ — الأحزاب
السياسية ٤٩٦ — وزارة فيليل ٥٠١ — وزارة بولينياك والتمهيد
لثورة ٥٠٤ — ثورة يوليو ١٨٣٠ (٥٠٦) — نتائج ثورة
يوليو ٥٠٧ — ملكية يوليو : عوامل ضعفها ٥١٠ — وزارة
كازمير برييه ٥١٦ — فترة الاضطراب وعدم الاستقرار
الحكومى ٥١٩ — حكومة جيزو : سياسة الجود وآثارها ٥٢٥ —
الثورة (١٨٤٨) ٥٣١ — الخلاصة ٥٣٥

الفهرس

٥٣٨

